دار الشروق

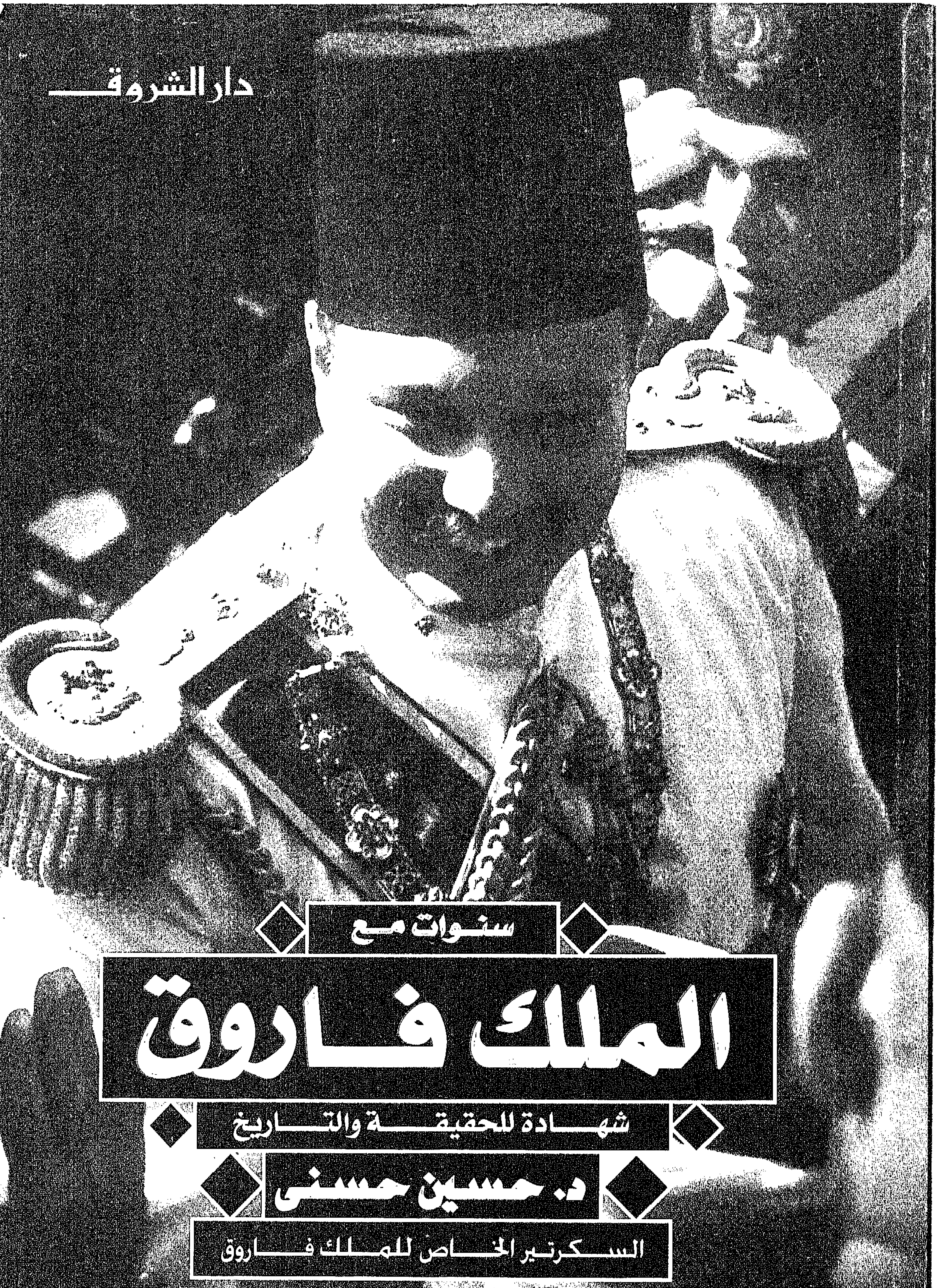

سنوات مع

الملك فاروق

شهادة للحقيقة والتاريخ

د. حسين حسنى

السكرتير الخاص للملك فاروق

سنوات مع

الملك فاروق

شهادة للحقيقة والتاريخ

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

جميع حقوق الطبع محفوظة

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى -
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص . ب : ٣٣ البانوراما - تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: email: dar@shorouk, com.

د. حسين حسنى

سنوات مع

الملك فاروق

شهادة للحقيقة والتاريخ

دار الشروق

شـــكر خـــاص

تتقدم أسرة المغفور له الدكتور حسين حسنى باشا سكرتير خاص الملك الراحل فاروق بوافر الشكر لجميع العاملين «بدار الشروق»، وعلى رأسهم المهندس إبراهيم المعلم، والأستاذ أحمد الزيادى وكل من ساهم فى تحقيق آمالنا ورغبة المرحوم والدنا فى ظهور هذا العمل المهم جدا بالنسبة لنا أولا لكوننا أولاده، وإظهارا للحق بشهادته هذه للتاريخ، مما يجعلنا نفخر بانتسابنا لهذا الوالد العظيم المحب لوطنه منذ بداية نشأته. هذا ما طالما سمعناه منه شخصيا، ورأيناه فى كل تصرف له، وتعلمناه من كثرة ترويد المبادئ القويمة وكونه القدوة الحسنة لنا.

ونخص بالشكر العميق المستشار الفاضل طارق البشرى لما بذله من وقت وجهد وبمساهمته بعد قراءته للمذكرات، وتقديمها بعد تقييمها هذا التقييم الصادق مما جعل المقدمة فى حد ذاتها أكثر من رائعة مما يزيد من تشويق القارئ المحب للتاريخ. ويتضح تماما من كلماته مدى تعمقه وتأثره ودراسته بحساسية شديدة لكل كلمة، وكل حدث من الأحداث المهمة والمصيرية، وأيضا المليئة بالوطنية التى تنطق بنزاهة الوالد - رحمه الله - ورغبته فى تحقيق آماله من خلال الملك - مما يضاعف من سعادتنا وفخرنا.

سيادة المستشار لا يسعنا إضافة المزيد، فما نحب أن نعبر عنه تعجز هذه الكلمات البسيطة عن إيصاله كاملا ... فشكرا جزيلا لك وللجميع.

أسرة المرحوم

د. حسين حسنى باشا

٢٠٠١/٨/١٢

مقـــدمــــة

(١)

أكاد أقول إن ثمة رابطا يربطنى بالدكتور حسين حسنى، ويتعلق بالتنشئة الفكرية الأولى، وأنا فى الخامسة عشرة من عمرى عندما كنت فى الثانوية العامة، أو ما كنا نسميه وقتها «الشهادة التوجيهية» أو شهادة إتمام الدراسة الثانوية، القسم الخاص، وذلك فى السنة الدراسية ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ .

كنا فى شعبة الآداب، ومادة التاريخ عندنا ندرس لها كتاب «تاريخ القرن التاسع عشر : وما يليه من الحوادث حتى نهاية الحرب العظمى» . وكان من تأليف «محمد قاسم وحسين حسنى» وهما أخوان شقيقان، فكان درس التاريخ هو أكثر الدروس تشويقا، وكانت ساعات الاستذكار فى كتاب التاريخ هى أسعد أوقات المذاكرة، لا بالنسبة لى وحدى، ولكن بالنسبة لكل الأصدقاء الذين كان لهم تفتح للاهتمام الثقافى .

إن الكتب المدرسية وقتها كانت على مستوى عال من حيث التأليف ومن حيث المؤلفين. فمواد المطالعة العربية والأدب العربى، يكتبها ويختارها طه حسين، وأحمد أمين وعبد العزيز البشرى، وعلى الجارم، وأحمد السكندرى. وكتاب تاريخ مصر الحديثة المقرر على السنة الرابعة الثانوية (ما قبل التوجيهية بسنة) كتبه المؤرخ الدكتور محمد رفعت، والفلسفة يكتبها د. إبراهيم بيومى مدكور وأبو العلا عفيفى . . . إلخ وهكذا . ويأتى كتاب محمد قاسم وحسين حسنى فى هذا السياق .

وهذا الكتاب الأخير كان أعجوبة فى وقته . يبدأ بالثورة الفرنسية وعن نابليون والدول الأوروبية حتى عام ١٨٣٠ ، ثم يتكلم من عهد النهوض القومى من عام ١٨٣٠ إلى عام ١٨٤٨ فى فرنسا وإيطاليا وألمانيا والنمسا ومصر، ثم عهد انتصار الحريات من عام ١٨٤٨ إلى عام ١٨٧٨ ، والوحدة الإيطالية والاتحاد الألمانى، ثم روسيا والقرم ونشأة دول البلقان والمسألة الشرقية، ثم إنجلترا والولايات المتحدة وحركة استقلال الولايات المتحدة . . وهكذا حتى الحرب العالمية الأولى من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٨ وانتهائها والصلح بعدها .

أول ما عرفنا عن الثورات كان من هذا الكتاب، وأول ما عرفنا عن حركات التحرر الأوروبية كان منه أيضًا، وأول ما عرفنا عن حركات النهوض القومى وحركات الوحدة فى أوروبا كان منه، وكذلك الكفاح من أجل الحرية. والكتاب غزير فى مادته، دقيق فى تحاليله عميق فى تتبع الروابط بين الأحداث.

وهو شيق فى عرض مادته، رغم الصعوبة الآتية من اتساع المدة المؤرخة وهى تزيد على قرن، واتساع المجال المدروس وهو يشمل أوروبا والمسألة الشرقية والأمريكتين، ورغم التنوع الكبير بين مراحل تاريخية متعددة وبين حركات شعوب وقوميات متعددة أيضًا. ويزيد الصعوبة ويضاعفها أنه يتوجه لشباب هم حديثو عهد بالتاريخ وأحداث الامم وبالفكر السياسى والاجتماعى. فكان من أعاجيب هذا الكتاب أن يكون شيقا لدى هؤلاء الطلبة.

وصيغ العرض التاريخى بلغة عربية، لا أقول فقط إنها صحيحة، ولا أقول فقط إنها دقيقة، إنما هى أيضًا لغة أدبية فيها جمال وفيها اتساق، والأسلوب ناصع البيان والعبارة جزلة، إلى حد أننا كنا نحفظ عبارات منه كما نحفظ الشعر والنثر الفنى. ولازلت بعد أكثر من نصف قرن أجد جملا منه عالقة بذاكرتى إلى الآن. ونحن نجد عبارات منقولة منه فى برامج جمعية مصر الفتاة عام ١٩٣٠، فجاءت مصر الفتاة مثيلا لإيطاليا الفتاة فى عبارات الإنشاء، مع استبدال مصر بإيطاليا والأزهر بالفاتيكان. وقد عرضت لهذه النقطة فى بعض كتاباتى عن مصر الفتاة وأكثر من ذلك. فإن الكتاب كان، من حيث الدراسة ومن حيث الصياغة محررًا من عقل مقتنع وبقلب محب، الثورة من أجل العدالة والديمقراطية وضد الظلم، والتشكل القومى للأمم والشعوب وأن تحكم نفسها بنفسها، والوحدات السياسية وحركات التوحد، والزعامات التاريخية التى قادت شعوبها لتحقيق الآمال والنظام. كل ذلك يعرض بروح وَوَجْد وعاطفة مشبوبة، ترتوى بمائها براعم القلوب الغضة.

لذلك لم أنس هذا الكتاب قط، وكنت فقدت نسخته المدرسية وظللت أبحث عن نسخة منه حتى وجدتها «بسور الأزبكية» طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر فى عام ١٩٢٢. وإن كتابًا يدرس لكل طلبة الثانوية العامة لأكثر من ربع قرن من العشرينيات حتى بدايات الخمسينيات. علينا أن ندرك مدى الأثر الكبير الذى تأسست به عقول شباب المصريين وقلوبهم عبر هذه الأجيال.

(٢)

عرفت من هذه المذكرات التى بين أيدينا شيئًا أظنه مهما بالنسبة للدكتور حسين حسنى . وسيلحظ القارئ من مطالعة الفصل الثانى أن التنشئة السياسية الأولى له كانت فى الحزب الوطنى على عهده الأول، عهد زعامتيه التأسيسيتين، مصطفى كامل ومحمد فريد، وأنه عرف وقتها بصلابة التمسك بمبادئ الحزب، وأنه كان بين من اعتقل من شباب الحزب شهورا وأفرج عنه فى يناير عام ١٩١٧ .

ولا أستطرد فى ذكر تفاصيل ما أثبت المؤلف عن هذه النشأة، ولكننى ألتقط هذا الخيط لأضع أمام القارئ ما يعنيه أن تكون التربية السياسية للشاب فى الحزب الوطنى، وخاصة هؤلاء الذين حضروا العهد التأسيسى الأول قبل بداية الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ . فإن الحزب الوطنى هو مدرسة فى السياسة المصرية تدرب أبناءها على أن قضية القضايا (أو أم القضايا) هى القضية الوطنية، وإجلاء المستعمر البريطانى عن مصر. يكفى أن نتابع زعامات هذا الحزب من مصطفى كامل (١٨٧٤ ـ ١٩٠٨) إلى فتحى رضوان (١٩١١ ـ ١٩٨٨)، ويكفى أن ننظر فيمن اقترنت بهم التنشئة الأولى للمؤلف من شباب هذا الحزب، مثل أمين الرافعى، وعبد الرحمن الرافعى، وعبد المقصود متولى وغيرهم، يكفى ذلك لنعرف من أى مذهب ومدرسة وطنية صيغت توجهات المؤلف .

ومدرسة الفتاة كانت تقرن بين الوطنية وأهدافها السياسية المتعلقة فى الأساس بهدف جلاء قوات الاحتلال العسكرى الأجنبية، وبين الثقافة الإسلامية أو الثقافة الموروثة بعامة، كانت متفتحة على الثقافات الغربية ونظمها، مثل نظم الدولة ونظم الجمعيات والتعاونيات وغير ذلك، ولكنها كانت متمسكة بالجوانب العقيدية ومعايير الآداب والسلوك. وكانت ذات توجه للجامعة الإسلامية وذات قابلية للاندراج فى الخلافة الإسلامية، فلما ألغيت الخلافة الإسلامية بعد الحرب العالمية الثانية، ظلت هذه المدرسة ذات توجه للشعوب الإسلامية .

والحزب الوطنى، فقد شعبيته مع ثورة عام ١٩١٩، لأسباب تاريخية وسياسية وقيادية لا أجد مجالا للاستطراد فى شرحها الآن، وورث حزب الوفد شعبية الحزب الوطنى، ولكن التيار السياسى الثقافى الذى خرج الحزب الوطنى من أحشائه، ولّد من بعده شجرة أحزاب، منها الإخوان المسلمون ومصر الفتاة والضباط الأحرار فى اتجاههم الغالب، ثم مجموعة الحزب الوطنى الجديد التى جمعها فتحى رضوان. وذلك رغم قدر من التباين

فى الخصائص السياسية والتنظيمية ورغم قدر من التنوع فى الصبغة الثقافية والحضارية . من حيث المحافظة والتجديد ومن حيث الديمقراطية والشمولية ، ومن حيث اتساع الشعبية وضيقها . وبقى الوعاء الأساسى يرتبط بأن الوطن أولا . . وثانيا . . وثالثًا ، وأن الوطنية ليست استقلالا سياسيا فقط ، ولكنها تميز ثقافى أيضًا .

إن ضعف شعبية الحزب الوطنى من بعد ، وأيلولة النشاط السياسى العملى إلى غير أبنائه المنتمين إليه تنظيميا ، قد ميز هذا الشباب من أبنائه إلى الاندفاع بطاقاتهم وذكائهم إلى الاهتمام بالعلوم النظرية والفنون التطبيقية والمهن العملية . فعرفنا منهم مؤرخين مثل عبد الرحمن الرافعى ، والمؤلف كاتب هذه المذكرات . وصحافيين سياسيين شبه مستقلين مثل أمين الرافعى ، ومحامين مثل مصطفى الشوربجى . أتقنوا علومهم ومهنهم ، وأعطتهم تربيتهم فى الحزب الوطنى «الجانب الرسالى» لعملهم والهدف الأعلى الذى يهدفون إلى تحقيقه بممارساتهم العلمية والمهنية .

ونحن نعرف مثلا أن مصطفى مرعى ، المحامى والقاضى والوزير من بعد ، كان من شباب الحزب الوطنى واشتغل بالمحاماة ثم اندرج فى سلك القضاء . كما نعرف من شباب الحزب ذاته سليمان حافظ الذى آل إلى الاندراج فى القضاء بعد المحاماة وكان فى نهاية حياته وكيلا لمجلس الدولة ثم نائبا لرئيس الوزراء فى أول عهد ثورة ٢٣ يوليو . كما نعرف أن وزارة الخارجية التى بعث نشاطها من جديد بعد إعلان استقلال مصر فى عهد دستور عام١٩٢٣ جذبت إليها عددا من الشباب النابه الذين سبق أن تنشئوا فى الحزب الوطنى ، مثل عوض البحراوى ، وعبد المقصود متولى ومؤلف هذه المذكرات . وكان ممن فطن إلى وجوه النفع للوزارات من هذا الشباب ، ساسة مثل على ماهر عندما تولى وزارة العدل مدة محدودة ، وحافظ عفيفى عندما تولى الخارجية مدة محدودة أيضا . وكان حافظ عفيفى فى شبابه من شباب الحزب الوطنى ، والحاصل أننى عندما قرأت الفصل الثانى من المذكرات ، استقام لى فهم هذه المذكرات ، وعرفت من أين جاء هذا العنصر الذى تأثرت به سياسة القصر الملكى فى بعض سنى عهد الملك فاروق من حيث المظهر الإسلامى ووضع الاعتبار بمكانة مصر الإسلامية ، وعرفت أن الدكتور حسين حسنى كان يسعى لبذل الجهد والمحاولة ليؤثر فى سياسات الملك بما يراه منسجما مع آرائه وتوجهاته السياسية الأصلية ، ويرى فيه عملا وطنيا طبقا لمفاهيمه ، وهو العمل الإسلامى والعمل المتعلق بالسودان وأحزابه وزعاماته وطلبته ، وليته رحمه الله أفاض فى ذكر تفاصيل ما كان يعمل ومن كان يتصل بهم وما كانت المسائل المثارة والمشكلات التى تطرأ وكيف كانت تعالج .

وفهمت أيضا أن كراهة المؤلف لحزب الوفد وازوراره عنه، لم تكن أمرا ترتب فقط عن وجوده بالقصر الملكي وقربه من الملك فاروق، ولكنه أمر نتج عما تحمله الغالبية ممن تربوا في الحزب الوطني تجاه الوفد، سواء أكانوا من شباب جيل ما قبل الحرب العالمية الأولى مثل المؤرخ عبد الرحمن الرافعي، أم من شباب جيل الثلاثينيات مثل فتحي رضوان، أم من شباب جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كانوا جميعا يعتبرون أنفسهم هم الوطنيون الأصول، ذوو الوطنية غير القابلة للمساومة، يعكس ما يتصورونه في الوفد من قابلية للمساومة والمفاوضة وقبول أنصاف الحلول، كما يرون أحيانا ما عبر عنه فتحي رضوان من أنه لا فرق في النوع بين الوفد والأحرار الدستوريين وهم ينتمون أصلا إلى حزب الأمة الذي كان مواجها للحزب الوطني. وأساغ هذا النظر لدى البعض بالحزب الوطني أن يتحالف مع أحزاب الأقلية الموالية للملك ضد الوفد، وأن يتحالف مع الملك ضد الوفد، ولم يكن موضوع الديمقراطية ذا أولوية وغلبة لدى الحزب الوطني، ونحن نلحظ أن الحزب الوحيد الذي تعاون وتشارك مع حكومات ثورة ٢٣ يوليو من بدايتها كان هو الحزب الوطني.

ونحن يندر أن نجد من بين رجال السياسة بالقصر الملكي من استطاع أن يحتفظ في تصرفاته وسلوكياته ونصائحه بالقدر الذي ينسجم ولا يتعارض مع ما يتمسك به من مبادئ وقيم سياسية، ويكون ذلك على حساب نفسه وأن تضيع منه فرص ظهور وتألق ومزيد من الاشتهار، لا نجد من ذلك مثل ما نجد لدى الدكتور حسين حسني، حسبما تعي الذاكرة من الوثائق المعيشة لتلك الفترة البعيدة، وحسبما تسفر المتابعة الدراسية لوقائع تلك المرحلة أيضا، وحسبما ورد بهذه المذكرات.

ولا شك أنه من هنا، جاء هذا الاحترام والتوقير لرجل كان هو السكرتير الخاص للملك فاروق، وجاء من الثورة التي خلعت هذا الملك وأجبرته على التنازل عن عرشه بعد قيام الثورة بأربعة أيام فقط، ثم ألغت النظام الملكي كله. هؤلاء أنفسهم تعاملوا مع المؤلف حسبما يصف هنا في نهاية مذكراته بما لم يتعاملوا به قط مع غيره من رجال القصر الملكي.

ولعل عاملا من عوامل هذا التعامل حول الوشيجة الخفية المندسة في أعماق التاريخ والحديث لمصر، وشيجة القربى والصلة بين الحزب الوطني وبين العديد من الأحزاب والتنظيمات التي عرفتها مصر في الثلاثينيات والأربعينيات ومنها «تنظيم الضباط الأحرار».

(٣)

عـاد المؤلف إلى مـصـر فى عـام ١٩٢٣ حـامـلا درجـة الدكـتـوراه فى التـاريخ عـن قناة السـويس من جامـعـة مـونبـيليـيه بفرنسـا . وعـمل بـالمدارس ثم بدار المحفـوظات بالقـصر الملكى ، ثم عين بوزارة الخارجية فى عام ١٩٢٥ ، ثم نقل إلى القصر الملكى ليعمل مع كبير الأمناء منذ يونية عام ١٩٣٠ ، فى عـهد الملك فؤاد . وبقى بالقصر الملكى حتى تنازل الملك فاروق عن العـرش فى عـام ١٩٥٢ . ومن ثم فهـو شـاهـد عيان على مـا يجرى فى القـصر الملكى مدة اثنتين وعشرين سنة ، منها مـدة تولى الملك فاروق كلها من عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٥٢ ، وكـان فى كل هذه المدة الأخيرة هو السكرتير الخاص للملك ، وأنعم عليه أثناءها بالبكوية ثم الباشوية . وكتب هذه المذكرات أو أتمها فى عام ١٩٨٥ .

هذه المدة الطويلة من وجوده بالقصر الملكى متصلا بالملك ، تجعله ينطوى على كنز من كنوز التاريخ ، من حيث الوقائع والأحداث وتصوير الملك . وهو ألزم نفسه كما ذكر فى صدر كتابته ألا يحكى إلا بوصفه شاهدا لما وقع تحت حسه من أحداث ، رآها بعينيه أو سمعها بأذنيه . . وهنا نلمح فيه دقة المؤرخ الذى يعرف مسبقا أنه فيما يكتب هنا لا يؤرخ ولا يقيم الأحداث ويحللها للبلد كله أو للمجتمع ، ولكنه يشهد فقط ويروى ، فهو يضع كتابا هو من المصادر التاريخية وليس التاريخ ذاته . وكان فى هذا ورعًا وأمينا ، وقد التزم بما ألزم به نفسه على طول الكتاب .

إلا أن عفته أضاعت علينا فيضا من الأحداث فيما أظن ، فهو لا يحكى وقائع تشين المحكى عنه ، وهو يؤثر رواية الحادثة باللفظ العفيف ، ينقد ولا يجرح ويضرب ولا يسيل دما ، وهو يستخدم المعايير الموضوعية فى النقد والعبارات العامة المجملة دون الأوصاف التفصيلية .

مع قراءتى لهذه المذكرات ، أعدت قراءة مذكرات كريم ثابت المستشار الصحفى للملك فاروق بين عامى ١٩٤٢ و١٩٥٢ ، لأتبين الفروق بين أسلوبين وبين رجلين . وزادنى شوقا لهذا الأمر أن كريم ثابت أفرد عددا من الصفحات يهاجم فيها د . حسين حسنى بغير أن يذكر واقعة تدينه أو حدثا يشينه ، وانحصر الهجوم جله عما صنع السكرتير الخاص للملك ليصلح شأنه ، وكانت شهادة حسين حسنى عن كريم ثابت أمام محكمة الغدر مما لا يريح كريم ثابت ، كما أنه زودنا فى هذه المذكرات بأن اعترض أمام الملك على تعيين كريم ثابت مستشارا صحفيًا .

وكريم ثابت كان من رجال الإنجليز فى مصر، وهو من أبناء مؤسسى صحيفة المقطم التى قامت لتدعم الاحتلال الإنجليزى منذ قام. وهو كان من أسباب فساد الملك وهوان النظام الملكى، وكان حسبما يحكى فى كتابيه يقابل الملك فى الكباريهات وعلى موائد القمار ومع الغانيات. وهو يحكى كل ذلك ويصور الملك فاروق بعد عزله بأقبح أوصاف وأسوأ مظهر، ويحكى ما يشين من الخبايا.

د. حسين حسنى على العكس فى كل شىء، هو من أبناء الحزب الوطنى الذى كان معاديا للإنجليز منذ نشوء هذا الحزب حتى ألغيت الأحزاب. فهو نقيض كريم ثابت، وهو فى روايته للأحداث بالمذكرات يصرح بأنه كان لا يرى الملك شهورا وراء شهور، والقارئ يشعر أنه كلما كان حبل الملك فاروق ينفلت على غاربه، كان يبتعد عن سكرتيره الخاص ويقترب من مستشاره الصحفى. ومع ذلك نجد د. حسين حسنى مع ذكر عيوب فاروق لا يذكرها إلا بالمجمل من العبارات، بينما كريم ثابت يصف سوءات هو من أسبابها بغير ورع ولا مراعاة لحرمة ملك قربه ووثق به.

وأنا هنا لا أدافع عن الملك بطبيعة الحال، وقد تحدثت عنه فى سياق البحوث التاريخية التى حررتها عن فترات من حكمه، ولكنى أقارن بين رجلين لا على المستوى السياسى فقط، ولكن على المستوى الذاتى والإنسانى أيضا. ليعرف القارئ من منهما الذى يطمئن أكثر إلى صحة روايته وإلى صدق شهادته.

ورغم أن ذكر تفاصيل الأحداث من شهودها، أمر يفيد المؤرخين كثيرا، عندما يجمعون مادتهم التاريخية ويحققونها ويصوغون منها روابط العلة والمعلول التى تكون عملية التاريخ، رغم ذلك، فإننى أحيانا أجد لدى هذا الوازع الذى يحاول أن يجنب العملية التاريخية ذكر تفاصيل السلوكيات الشخصية وخاصة المشين منها، وبوجه أخص ما لا يفيد فى ترتيب روابط العلل والمعلولات التاريخية. وأرى أنه إن كانت غزارة المادة مما قد ينفع المؤرخ - حتى الشخصى والذاتى منها - وذلك لتبين الحقائق وللاجتهاد فى تحليل الأحداث، إلا أن ثمة أصلا مهما آخر، إن الإنسان الفرد بموجب إنسانيته وفرديته ينبغى أن تستر عوراته، أو بالأقل يستر الحد الأدنى منها وما لا يفيد تكراره فى فهم الأحداث العامة.

ومن هنا أجدنى منجذبا إلى طريقة صاحب هذه المذكرات فى الإجمال غير المخل بالموضوعية، وغير المعوق فى تكشف الأسباب والمسببات. وهذا ما نصنعه فى تحريرنا

للأحكام القضائية فى عملنا القضائى، لانكاد نذكر من تفاصيل أحداث الأشخاص التى أمامنا إلا ما يلزم منها للفصل فى الحقوق وفض الأنزعة دون كشف ما لا يلزم كشفه من السوءات والعورات.

(٤)

تكشف المذكرات فيما تكشف عن دور أحمد حسنين بالنسبة للملك فاروق. وكان دورا سيئا ومفسدا. إننا عندما ننظر فى أمر الملك فاروق فى صباه وشبابه الأول، نلحظ أن أحدا لم يهتم بتعليمه وتربيته مما يلزم لمن يؤهل سريعا لحكم بلد ما. لقد ولد فى عام ١٩٢٠ لأبيه السلطان فؤاد وهو فى الحادية والخمسين، فكان من المتوقع طبعا أن احتمال تولى فاروق الحكم صغيرا احتمال ينبغى أن يعمل حسابه، وهو ذكر وحيد لأخوات من الإناث. ومع ذلك لا نجد دلائل لاهتمام كبير بتعليمه اهتماما يتناسب مع إلحاح العجلة المتوقعة. وذهب إلى إنجلترا ليعلمه الإنجليز ويصوغوه. فلم يلبث شهورا حتى توفى والده الملك، فعاد ولم يكمل تعليمه، وتولى الحكم وهو فى نحو السابعة عشرة من عمره. وكان أحمد حسنين أمينا بالقصر الملكى وسمى رائد الملك، منذ كانوا فى إنجلترا وبعد عودتهم، وهو الذى أغوى فاروق بإنجلترا بارتياد النوادى الليلية وحسّن له حياة الليل، وفعل معه ذلك بمصر، وتهتم هذه المذكرات ببيان هذه الأمور مما يشير إليه المؤلف لئلا تغيب دلالتها على فطنة القارئ.

ويبين من متابعة وقائع أحمد حسنين أنه كان شخصا عابثا لا هيًا، وأنه كان مسرفا مقترضا، ينشغل بحسيّاته، ولا يعبأ بمُثل ولا بأصول مما ينبغى أن يعبأ بها من يحيون فى مناخ قيادة الأمم أو الحكومات، صوابا كانت مُثلهم أو خطأ، وأن قصته مع الملكة نازلى أم فاروق وزوجة الملك السابق فؤاد، تثير الازدراء على المستوى الخلقى والإنسانى والسياسى، لرائد مؤتمن على صبى صار ملكا بغير أن يكمل تعليمه.

إن أحمد حسنين (١٨٨٩ ـ ١٩٤٦) ولد بالقاهرة لعالم أزهرى وأكمل دراسته فى أكسفورد، وتكشف المذكرات أنه كان على صلة باللورد ملنر وزير المستعمرات البريطانى فى ذلك الوقت وهو من ألحقه بالجامعة هناك. وأنه كان يدعى أحيانا لقضاء نهاية الأسبوع فى القصر الريفى للورد ملنر. كما تكشف أنه أثناء الحرب تطوع فى الجيش البريطانى، ثم لما عاد إلى مصر عين سكرتيرا خاصا للجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال، وكان يرتدى

ملابس الجيش البريطانى، وأنه اختير مفتشا بوزارة الداخلية المصرية ليعمل تحت إمرة «هورنبلور» كبير المفتشين الإنجليز بالوزارة. وأنه نيط به مفاوضة الثوار الليبيين السنوسيين باسم الإنجليز.

كما أننا نعرف مما لم يرد بالمذكرات أنه عمل سكرتيرا سياسيا للقوات البريطانية التى سافرت إلى صعيد مصر لقمع الحركة الشعبية هناك أثناء ثورة عام ١٩١٩. وأنه عين فى عام ١٩٢٤ سكرتيرا بالمفوضية المصرية بواشنطن ثم نقل إلى لندن، ثم عين أمينا بالقصر الملكى فى عام ١٩٢٥، وأن سفره مع فاروق فى رحلته التعليمية سببت ترك عزيز المصرى لفاروق، وكان موكولا إليه إعداده ومراقبته ليتربى تربية سياسية عسكرية مناسبة.

أحمد حسنين بهذا التاريخ، هو عنصر مرتبط بالسياسة الإنجليزية بمصر، وعلاقته بالإنجليز علاقة سافرة. وهو من أفسد الملك فاروق فى سنى التنشئة الأولى، وساهم فى صرف الصبى عن التعليم وزين له المفاسد.

ويبقى - بعد ذلك - السؤال قائما: لماذا أراد الإنجليز أن يفسدوا فاروقا؟ ولماذا لم يهتموا أن يُنشِّئوه التنشئة الذكية التى تمكنه من السيطرة على البلاد وضمان حكمها لصالحهم؟ ولماذا لم ينشغلوا بتربيته تربية تمكنهم من ضمان استبقاء نفوذهم فى مصر، مثلما فعلوا وفعل الفرنسيون فى عدد من ملوك العرب والعجم وأمرائهم، فكانوا مع موالاتهم للمستعمرين على قدر من المعارف والثقافات والإحاطة بفنون الحكم وأساليب الساسة والدهاء بما لا تخفى أمثلته فى بلادنا وبلاد آسيا وإفريقيا؟!

إن هذا السؤال لا يزال عالقا بذهنى لم يجد جوابا وافيا بعد.

(٥)

فى خضم ما نشر وما ينشر عن الملك فاروق وسياسات القصر الملكى، وعن حياته من مساوئ وسلبيات، تجىء هذه المذكرات لتكشف للقارئ أن القصر الملكى فى ذلك العهد، لم يكن كل رجاله من أمثال أحمد حسنين، ولا من أمثال كريم ثابت وعدلى أندراوس، ولا من أمثال الشماشرجية وأنطون بوللى وغيرهم، ولكن كان فيه رجال وطنيون وشرفاء وعلماء، كانوا قلة ولم يتح لهم التأثير الفعال، ولكن كانوا موجودين وحافظوا على نقائهم حتى النهاية.

ونحن لا نجد في هذه المذكرات صورة مخالفة لما نعرفه عن الملك فاروق وعن القصر في عهده، ولكن يتبين لنا من هذه المذكرات - بوضوح - الدور المدمر الذى قام به أحمد حسنين، على المستوى السياسى وعلى المستوى الشخصى الذاتى بالنسبة للملك فاروق. ومنافذ الإنجليز إلى السراى عن طريق أحمد حسنين ثم كريم ثابت وأندراوس. كما نعرف أن حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢، وتدخل الإنجليز لفرض وزارة معينة على الملك، وقد حدثت له «بروفات» فى تعيين وزارة حسن صبرى ثم وزارة حسين سرى فى ١٩٤٠. نعرف ذلك من خلال الوقائع المرواة بهدوء وبسرد شبه محايد.

لا أريد أن أستطرد ولا أن أحول بين القارئ وبين كتابه أكثر من ذلك. ولكننى لا أستطيع أن أترك هذه المقدمة دون أن أشير إلى ملاحظة أجدها مما ينبئ عن سجية فى صاحب المذكرات، فإن كتابة المذكرات تميل بكاتبها عادة إلى أن يتحدث عن نفسه كثيرا، وقد يغلو البعض فى ذلك فيسلط الضوء على نفسه دون غيره، ويضع صورته فى بؤرة ما يكتب عنه، ويصوغ الأحداث منبئا بمآثره، ومدافعا عن مواقفه ومهاجمًا منتقمًا ممن خاصمه أو أضره.

ولكن د. حسين حسنى لا نجد شيئا من ذلك فى مذكراته، ينبئ أسلوبه فى الحديث أن كان لديه من الورع ما جعله يضن بذاته أن تكون محورا أو مركزا، أو أن يكون طرفًا فى وقائع. ونحن لا نعرفه فى هذه المذكرات من خلال حديث جهير له عن نفسه أو عما فعل، ولكننا من خلال التمعن فى وجهته فى سرد الحدث ورؤيته للأفعال، ونحن لا نرى مشاعره ولكننا نتحسسها من نظراته إلى الأمور، وما صنعه إنما يذكره بغير أن يؤكد على جهوده فى صناعته. ولم يذكر عن نفسه إلا بأقل قدر يكون لازمًا للتعرف على شهادته، وكأنه يقف أمام محكمة يقدم شهادته.

كنت وأنا أقرؤه أقول لنفسى (أحيانا): ليته استطرد وليته توسع فى ذكر التفاصيل. ولكنه كان ورعًا فيما ألزم نفسه به، على خلاف ما يشد الإنسان من هوى النفوس. فصار شاهدًا عدلاً، لا يطمأن إلى صدق روايته فقط، ولكن يطمأن أيضا إلى سلامة تقريره الموضوعى.

والحمد لله.

طارق البشرى

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، عظمت وتعددت آلاؤه، وجل وعز ثناؤه، والصلاة والسلام على رسوله الصادق الأمين، خير من حمل الأمانة وأبلغ الرسالة، وبعد.. فلطالما ناشدنى الأهل والأصدقاء، بل بعض من أعرف ومن لا أعرف ممن يتوسمون فى شخصى الضعيف عرفان قدر رسالة التاريخ، وما يجب أن تقوم عليه من الأسس السليمة التى لا تعتمد إلا على الصدق فى الرواية والنزاهة عن الغرض، بل لطالما ناشدونى منذ سنين وأمد بعيد أن أنشر بين الناس ما قد لا يعرفه سواى من حقائق عن عهد اشتد حوله تضارب الآراء بين الكثيرين ممن يزعمون العلم بأسرار وبواطن الأمور، وفى الوقت عينه يدّعون السعى وراء الحقيقة كما يزعمون الحرص على قول الحق، فى حين أنهم فى الواقع لا يتورعون عن اختلاق الأكاذيب جريا وراء الشهرة الزائفة والمنفعة العاجلة، دون ما خشية من ضمير، ولا وازع نذير من دين، وذلك فى فترة تهافت فيها ذوو الأطماع، ويا لبالغ الأسف، على ألوان من الكسب الحرام لم يعرف الناس لها مثيلا من قبل، وسار فى مقدمة أولئك الطامعين نفر ممن هيأت لهم الظروف الطارئة فرصا لم تكن تخطر لهم فى الأحلام، وجدوا فيها أنفسهم يتحكمون فى أقدار الخلق، ويسيطرون على خزائن نعمة الخالق سبحانه وتعالى؛ فاهتبلوا لأنفسهم ما شاءت لهم أطماعهم، وشجعوا بذلك من كانوا حولهم أو خلفهم على السير فى طريق الحرام، حتى استشرى الفساد، وأفضى إلى ظهور طبقة جديدة من أصحاب الملايين التى تكاثرت لديهم بسرعة لعلها هى التى جعلتهم يطلقون عليها «الأرانب» لسرعة تكاثرها تكاثر الأرانب، فأطلقوا هذا اللفظ على ملايينهم وليدة حظائر كسبهم الحرام، ما بين اختلاسات وضروب من السرقات والاحتيال وراء ستار بيع عقارات أو صفقات وهمية لا وجود لها أو خلوات لتمليك مساكن يتعدد بيعها، أو لا يتم تشطيبها، أو عن طريق تسليم عمارات تنهار قبل انتهاء العمل فيها، أو تجارة مخدرات، أو بضائع مهربة أو مصرية وضعت عليها علامات مزيفة لتوهم أنها صنعت فى الخارج، وضج الناس بالشكوى من التعامل مع الدوائر الحكومية أو العامة، حيث أصبحت أوراق المتعاملين فى كثير من المواقع لا تتحرك خطوة فى سبيل إنجازها إلا بثمن

معلوم، وإلا ضاعت على صاحب المصلحة حقوقه أو تعطلت مدة طويلة مما قد تنتج عنه خسائر تربو على الفائدة المرجوة من وراء الحصول على الأوراق المعطلة، ناهيك بأن المغالاة فى الأسعار بلغت حدا جعل الحياة عبئًا لا يطاق لدى كثير من الناس؛ فكان لذلك أثره الكبير فى إحجام أو عجز الكثير من الشباب من خريجى الجامعات عن تحقيق آمالهم فى تكوين بيت زوجية سعيد، إذ يجدون أنفسهم على الرغم من مضاعفة المرتبات عما كانت عليه من قبل، تكاد لا تكفيهم هذه المرتبات لدفع أجور المواصلات والحصول على الطعام الضرورى للقيام بأود الحياة. ولم يقف الأمر عند هذا الجو الفاسد الملبد بأحلك غيوم القلق وعدم الاستقرار، بل أتى على الناس حين من الدهر، فى تلك الحقبة النكراء من تاريخ البلاد، لم يكن المرء يأمن فيه على نفسه أن يطلع عليه الصباح وهو مازال بين أولاده دون أن تمتد إليه يد زبانية الشر فى الفجر ينتزعونه من وسط أهله دون ما جريرة سوى عدم إحراز الرضا لدى أحد أصحاب مراكز القوى، فيمضون به إلى مقر مجهول، وقد يطول غيابه، فلا يعود بتاتا، أو إذا عاد فبعد أن يكون قد مر بمرحلة من التعذيب والاعتداء الوحشى الذى تستنكره الإنسانية ويأبى تصديقه عقل أى متحضر، هذا إلى ما كان يصيب من يجرأ على إبداء رأى حر أو أى نقد مهما يكن يسيرا وبريئا عما يشهد أو يسمع من تصرفات خارجة عن المألوف، كان أقل ما كان ينزل بهذا المغامر حرمانه من مصدر رزقه ورزق أولاده، مع إذاقته ألوانا من العذاب فى جحور السجون بأساليب لم تعرف فى أظلم أيام العصور الوسطى، بل إن الوزير نفسه فى ذلك العهد الأغبر لم يكن له قيمة أكبر من أصغر أجير فى الدولة، فقد كان يترك مكتبه فى المساء فيتصل به سكرتيره فى المنزل فى الصباح ليبلغه ألا يكلف نفسه عناء الحضور لأن خلفه قد وصل وشغل مكانه، ففى وسط هذه الظروف القائمة كيف يتسنى الإقدام على الكتابة عن عهد كنت من رجاله المقربين من صاحب ذلك العهد، الذى كان هدف كل المطاعن من حملة الأقلام أو أدعياء الانتساب إليهم. لم يكن ذلك ميسورا على الإطلاق فى تلك الحقبة الماضية، أما وقد بدأت الغيوم فى الانقشاع، والأفكار فى التحرر، وشرع طلاب الحقيقة فى الدرس والتساؤل عن وجه الحقيقة فيما مرت به البلاد من أحداث الماضى، وما أبداه بعض الباحثين الجادين من الاستعداد بل الرغبة فى الاستماع إلى الرأى الآخر مهما يكن مخالفا لرأيهم الشخصى، فمن أجل ذلك وبسبب ما طرأ من التغيير الحميد على ظروف الحياة فى بلادنا، فكرت فى الاستجابة إلى الأصوات التى طالما ناشدتنى أن أقدم ما لدى من معلومات عن الأحداث التى عاصرتها، على أنى لم أعمد فى مذكراتى إلى سرد التاريخ

الكامل لعهد الملك فاروق بل قصرت كلامى على ما شاهدته بنفسى، أو اشتركت فى التفكير فيه، أو وضع خطته، أو الشروع فى تنفيذه، لأنه ليس لى من غاية من وراء نشر هذه المذكرات سوى أداء واجب الإدلاء بشهادتى أمام محكمة التاريخ، وخاصة لأن كثيرا من الوقائع التى أوردتها جرت فيما بينى وبين الملك وحدنا، ومن هنا بات من ألزم واجباتى نحو الباحثين عن الحقيقة أن أضع أمامهم الآن ما كان سرا مطويا لا يعلمه غير الله، وإن كانت قد ظهرت آثاره أمام الناس فى حينها ولكن دون أن يعلم أحد كيف نشأت الفكرة ولا الدافع وراءها، ولكنى لابد أن أقر هنا بأننى واجهتنى عقبتان عند تحرير هذه المذكرات، أولاهما أننى لم أكن أستطيع الاعتماد على الذاكرة وحدها لترتيب بعض الأحداث تاريخيا، وثانيتهما أن ثمة حوادث مؤثرة أحاطت بى - وعاصرتها عن كثب - كان لابد من ذكرها، وإن لم أكن طرفا مباشرا فيها فلم أرتض الاعتماد هنا على مجرد ما سمعته من مصادرها فى حينه، ولذلك فإنه لحسن الحظ ظهر مرجع ثمين أمين يتناول تلك الأحداث بما لا يترك سبيلا إلى الشك فى صحة ما أورده لأن صاحبه، محمد حسن يوسف باشا، كان معروفا أبدا بالنزاهة والبعد عن الأغراض، والسعى الدائم لإيقاف غير المسئولين عند حدهم، فضلا عن أنه اعتمد على مذكراته الشخصية وهو يقوم بأعباء منصبه الخطير كوكيل لديوان الملك ورئيس له بالنيابة فى فترات طويلة، وكانت تحت يده كل السجلات الرسمية التى لا سبيل إلى الطعن فيما سجلته من وقائع تعززها المراسيم والقرارات الرسمية الخاصة بها، والتى كانت تنشر فى الجريدة الرسمية لتنفيذها، فضلا عما يوجد تحت يده فى سجلات الأهرام من مجموعة الوثائق البريطانية الرسمية، وهى فى ذاتها أساس له شأنه الحاسم فى تأييد ما أورده فى مذكراته عن العهد الماضى، وإنى ليسرنى أن أسجل هنا شكرى العميق لما أخذته من تلك المذكرات الوافية، لا سيما فى معاونة ذاكرتى على استعادة تفاصيل بعض الوقائع كما أشرت إليه فى موضعه، وهنا يحدونى الواجب كذلك إلى الاعتراف بفضل الدكتور محمد حسين هيكل باشا لما أورده فى مذكراته عن كثير من الحقائق، والتى وقف عليها بحكم مركزه كرئيس لحزب سياسى كبير، أو كصحفى له مكانته الكبرى وتاريخه الطويل فى عالم الصحافة، أو كرئيس لمجلس الشيوخ، أو كوزير اشترك فى الحكم أكثر من مرة، فقد اعتمدت كذلك على مذكراته فى بعض الوقائع مما أشرت إليه فى موضعه، ولا أرى بدا من لفت النظر هنا إلى ما دعانى إلى تسجيل ما قد يراه البعض مساسا ببعض من فارقونا إلى دار البقاء، فإننا ونحن فى مقام استعراض الحقائق أمام محكمة التاريخ يجب أن تنصرف العناية أولا وقبل

كل شيء إلى وضع الحقائق تحت نظر هيئة المحكمة - علماء التاريخ والنفس والاجتماع - لوزن تصرفات الملك الشاب والظروف التي كانت تحيط به ومدى تأثير هذه الظروف على تصرفاته، وهو أمر جدير بالعناية، لا سيما بعد أن أصبح هو كذلك في رحاب الله، وهو الشخصية المحورية التي يدور حولها البحث والنقاش، والحق أحق أن يتبع. وإني لأكاد أجزم بأنه سوف يقول أو يظن البعض أني لا أبغي من وراء ذلك إلا الدفاع عن الملك فاروق، وأود في هذه الحالة أن أسأل بدوري عن الغاية من وراء هذا الدفاع - إن صح ذلك - فقد انقضى عهده بل انتهى أجله ورحل إلى جوار الله منذ سنين، فلا مطمع ولا مغنم من وراء مثل هذا الدفاع، فضلا عن أني كنت من أشد الناس سخطا على مسلكه الشخصي وما انزلق إليه من معايب تتعارض مع كل المبادئ التي كان يتمسك بها في مبدأ حياته، ولم أتردد في مصارحته برأيي واعتراضي على مسلكه الجديد عند شروعه في اتباعه. وعلى كل حال فلعله بعد الأحداث التي نزلت به في أيامه الأخيرة في مصر، والمصير الذي آل إليه - تنازله عن العرش - قد أحس وطأة الندم على ما فرط أو تهاون فيه، وذلك عندما ثارت في نفسه ذكريات الماضي خلال الساعات الأخيرة التي قضاها في انتظار حلول الوقت المحدد لرحيله عن أرض الوطن، فلم يقاوم ما ساوره من الانفعال المفاجئ، وهو يصافحني في لحظة الوداع؛ فشد على يدي بين يديه على أثر تذكره بغتة ماضي مقابلاتنا وأحاديثنا فلم يتمالك أن يطلب مني إذاعة الحقيقة إزاء ما يتوقعه من كثرة الأقاويل عنه، فوق ما سمعه منها وهو مازال في الحكم، فكأنما كان يستصرخني للإدلاء بما أعرفه عن حقيقة نواياه نحو وطنه وشعبه منذ، بل من قبل اللحظة الأولى من حكمه، إذ كنت الوحيد الذي طالما فتح له قلبه وصارحه بما يجول في خاطره بهذا الشأن، ومن ثم الشاهد الأول بل الوحيد على ذلك. وأعود فأقول لعله أدركه الندم على ما فرط وتهاون فيه، ولكن تداركه الأمل في رحمة الله وغفرانه وهو القائل جل شأن: ﴿ **قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ** ﴾ (سورة الزمر: ٥٣) ويقول رسولنا الكريم: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى».

وإني قياما بواجب الأمانة وليس لي من وازع سوى تقوى الله والحرص على مرضاته سبحانه وتعالى وإرضاء ضميري وتنفيذا لما أعتبره وصية رجل وافاه الأجل المحتوم، بل قبل كل شيء، إطاعة لأمر الله سبحانه وتعالى في قوله عز من قائل ﴿ **وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ** ﴾ (سورة البقرة ٢٨٣).

فإنى أتقدم بهذه الشهادة للحقيقة والتاريخ ، وما توفيقى إلا بالله ، وكفى بالله حسيبا رقيبا .

القاهرة فى : ١٦ من جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ

٨ من مارس ١٩٨٥م

حسين حسنى

السكرتير الخاص السابق للملك فاروق الأول

منذ تولى الحكم إلى نهاية عهده

كلمة موجزة

أود أن أقرر حقيقتين: إحداهما هى أننى لم أتبرع تلقائيا بكتابة هذه الكلمة إذ إننى ما فعلت ذلك إلا استجابة لرجاء ابن شقيقى صاحب السيرة وهو الذى أسرف فى حسن ظنه فى تصوره قدرتى على ذلك فأوقعنى فى مأزق، ومرد ذلك إلى عجزى عن الارتفاع إلى المستوى الرفيع الذى اتسم به أسلوب صاحب السيرة ولغته وأفكاره فى مختلف مشكلات البلاد. والحقيقة الثانية هى أن صاحب السيرة استهلها بقوله: «لما كان فاروق وقد انتقل إلى رحاب الله، وكانت الأوضاع فى مصر قد تغيرت تغييرا شاملا، فإن ما يورده عن أعمال فاروق ونوازع الخير عنده نحو مصر وشعبها منذ اللحظة الأولى لتوليه سلطاته الدستورية وعلى مدى طويل لذوى الأطماع من غير المسئولين ليس إلا إحقاقا للحق وشهادة صادقة للتاريخ». ومن ثم فإنه دعا هذه السيرة (شهادة للحق والتاريخ).

ومما يجدر بالملاحظة أن صاحب السيرة وقد شغل منصبه الحساس (منصب السكرتير الخاص للملك منذ بداية عهده حتى عزله) مدة طويلة، فإنه بحكم منصبه عاصر وأحيانا اضطر إلى المشاركة فى بعض الأحداث مشاركة إيجابية كثيرا ما انطوت على بذل قصارى جهده لتلافى غير المرغوب من هذه الأحداث، ولكن على حد قوله: «تقدرون فتضحك الأقدار».

وكم كان كثير من هذه الأحداث يقض مضاجع صاحب السيرة، فتنعكس همومها على أسارير وجهه مما كان يبعث على التساؤل عن سر تجهمه وتفكيره الطويل العميق، لكن لحرصه على كتمان الأسرار كان لا يجيب إلا بأنها الهموم المألوفة المواكبة للسياسة العليا.

ومما يجدر بالتنويه به هنا أن الدكتور طه حسين باشا عيننى أول عميد لكلية الآداب بجامعة عين شمس فى سبتمبر ١٩٥٠ حين كنت أبلغ الثالثة والأربعين من عمرى. وعندما انتهت مدة عمادتى الأولى انتخبنى أعضاء مجلس إدارة كلية الآداب بالإجماع عميدا.

وعندما انتهت مدة عمادتى الثانية فى عام ١٩٥٤ كان المتوقع أن يسند إلىّ منصب فى إدارة الجامعة لكنه كان يعيب صلاحيتى أمر خارج عن إرادتى، وهو أننى شقيق السكرتير الخاص للملك السابق، ذلك بالرغم من أنه عندما قامت الثورة وأجريت التحقيقات وأنشئت محكمة الثورة استدعى شقيقى ليس لتوجيه أية اتهامات إليه وإنما للإدلاء بشهادته عن مجرى الأحداث وحسبى أنه بعد الإدلاء بشهادته أعلنت هيئة المحكمة أن الكل يعرف طهارته ونقاء سريرته وأنه أدى واجبه الرسمى والوطنى على خير وجه وسط ظروف عصيبة. وقد كان الله فى عون شقيقى ذلك أن خدم القصر كانوا يسترقون السمع وينشرون ما يسمعونه عما كان شقيقى يولى الملك من النصح لوقف غيه ورده إلى سيرته الأولى من حيث الاهتمام بواجباته الدينية وعدم التردد على الملاهى والإحجام عن لعب الميسر.

أ.د. إبراهيم نصحى

الفصــل الأول

الالتحاق بخدمة القصر ومقدماته

ـ كيف ومتى التحقت بخدمة القصر؟ ـ مهمـة اليمن:ـ تكليفى بالمهمة وبيان موضوعها ـ كيف نـشأت صلتى بالوزير حـافظ عفـيفى باشـا ـ القيام إلـى عدن ومنها إلـى الحديدة ـ الرحلة إلى صنعـاء ومـقـابلة الإمام ـ مـحـادثاتى مع «راغب بك» والعـودة إلى الحـديدة ـ أحـاديث عن الخلاف مع عـدن ـ فى الطريق إلى عـدن ـ لقـاء حاكـم عدن ـ فى القـاهرة ـ تقديم تقريرى عن المهمة ـ النقل إلى القصر الملكى وبداية عهد جديد فى حياتى.

كيف ومتى التحقت بخدمة القصر؟

كان التحاقى بخدمة القصر الملكى فى يونية من عام ١٩٣٠ ـ وكان مفاجأة كبرى لى أن اتصل بى مدير الإدارة العربية بالديوان الملكى تليفونيا، وطلب منى الحضور لمقابلته فى اليوم التالى، وكنت إذ ذاك مساعدا بالإدارة السياسية والتجارية بوزارة الخارجية، منذ نقلى من وظيفة قنصل بمدينة نابولى إلى ديوان الوزارة قبل ذلك بأكثر من عام بقليل، ولم يلبث أن حضر إلى مكتبى الأستاذ جورج جندى رئيس المحفوظات بالوزارة، وأبلغنى أننا نقلنا نحن الاثنين إلى القصر الملكى. ثم استدعانى مدير الإدارة السياسية، وهنأنى بنقلى إلى القصـر، فإن مناصب القصـر الملكى ـ أو قـصـر رئاسـة الدولة أيا كـانت ملكيـة أو جمهورية ـ كانت ومازالت تعتبر فى كل البلاد، من المناصب الممتازة التى لا يشغلها إلا من تكون قد كفلته كفاءته أو حظوته لدى المسئولين هناك. وكانت دهشتى لا تقل عن دهشة كل من كان يسألنى عن كيف تم هذا التعيين ويعلم أنى لا أعرف شيئا على الإطلاق عن السبب ولا الوسيلة التى تم بها هذا الاختيار، إذ لم يكن لى أى اتصال إذ ذاك بالقصر ولا بأحـد من رجـاله، بل إنى لا أعلـم إلى اليـوم على وجـه التـحـديد كـيف تم ترشـيحى ولا اختيارى. وأما الأستاذ جندى فكان قد أبدى من الخبرة والكفاءة فى تنظيم وثائق وملفات

وزارة الخارجية ما جعل ولاة الأمور يعهدون إليه بالمعاونة فى تنظيم محفوظات الدولة بالقلعة، وكانت مكدسة فى مخازن عتيقة لا يكاد يتردد عليها أحد؛ فاتخذت الحشرات بل الثعابين مأوى لها بينها، حتى أخذ العطب يتسرب إليها، وقد كان أغلبها مكتوبا باللغة التركية التى كانت اللغة الرسمية قديما، ولما كان قد أخذ يقل عدد العارفين بها؛ فقد رأى الملك حفاظا عليها، وتسهيلا لمهمة المؤرخين، أن تترجم الوثائق المهمة إلى اللغة العربية، وكان نقل الأستاذ جندى إلى القصر للإشراف على هذه العملية، ولفحص وتنظيم جميع وثائق القلعة، لا سيما بعد نقلها فيما بعد إلى المبنى القديم للحرس الملكى الذى انتقل إلى ثكنات جديدة، وبذلك تمت تهيئة المكان الملائم لحفظ وتنسيق وترجمة تلك الوثائق المهمة مع وجودها إلى جانب وثائق القصر لتكون جميعا تحت أنظار المؤرخين والباحثين، وهو ما كان موضع اهتمام الملك إذ ذاك. وأما فى حالتى فإنى لأرجح شخصيا أن ترشيحى للعمل بالقصر كان نتيجة للتقدير الذى لقيه مجهودى فى إنجاز المهمة التى كنت قد كلفت بها قبل ذلك بعام، وكنت وقتها أشغل وظيفة قنصل مصر فى نابولى بإيطاليا، ولم يكن قد مضى على وجودى فى مركزى سوى مدة وجيزة، وإذا ببرقية من الوزارة فى أواخر فبراير ١٩٢٩ تستدعينى إلى القاهرة فى أقرب وقت، دون أى إشارة إلى الغرض من الاستدعاء، مما أثار التساؤل بينى وبين وزيرنا المفوض فى روما حينذاك (صادق حنين باشا) عندما اتصلت به تليفونيا لإخطاره بالأمر واستئذانه فى السفر بحكم إشراف المفوضية على القنصليات الداخلة فى دائرة اختصاصها.

مهمة اليمن

تكليفى بالمهمة وبيان موضوعها:

عند وصولى إلى الوزارة فوجئت ثانية بأن أحدا لا يعلم السبب فى استدعائى وإنما أن هناك أمرا من الوزير - وكان فى حينها الدكتور حافظ عفيفى باشا - بأن أتوجه لمقابلته بمجرد وصولى، وعند مقابلتى إياه وجدت مفاجأة أخرى فى انتظارى، وهى أنه طلب منى أن أذهب فى الحال إلى مكتب شركة كوك للسياحة؛ لحجز مكان لى على أول باخرة تغادر مصر إلى عدن، والاستفسار عن أيسر الطرق للوصول إلى صنعاء من هناك، ثم أعود إليه ليشرح لى المهمة المطلوبة منى، فازدادت دهشتى، ولكنى قمت طبعا بما طلبه منى وعدت إليه فأبلغته بما علمته من كوك، وهو أنه لا توجد بواخر من مصر إلى اليمن مباشرة، وإنما السبيل الوحيد هو عن طريق عدن ومن هناك بالسيارة رأسا إلى صنعاء، وهو ما يحتاج

إلى ترتيبات خاصة غير مألوفة ، وإما عن طريق باخرة تقوم من عدن إلى الحديدة ومنها برا إلى صنعاء ، وقد تم حجز مكان لى على أول باخرة إلى عدن وهى تقوم بعد خمسة أيام ، فأبدى سروره للتوفيق فى سرعة السفر لأن الأمر يتعلق بالتعجيل لتنفيذ رغبة ملكية ، إذ إن الملك تلقى رسالة من الإمام يحيى - إمام اليمن - على يد مندوب خاص ، ويريد الملك أن يرد عليه برسالة يحملها كذلك مندوب خاص يعهد إليه بتفهم حاجات اليمن وما يمكن عمله من جانب مصر لسد هذه الحاجات وتوثيق الصلات مع اليمن ، ولذلك طلب منى سرعة التوجه إلى القصر لطلب مقابلة الملك ، وقد تمت المقابلة الملكية بعدها بيومين ، ولما عدت إلى الوزير أطلب المزيد من التعليمات عن مهمتى ، إذ إن كلام الملك معى لم يتجاوز الحديث بصفة عامة عن إبلاغ تحياته للإمام ، واستعداده لعمل كل ما يرضيه ورعاية أبناء اليمن الذين يفدون إلى مصر . وكان الإمام قد أعرب عن شكوى بعضهم مما يلقونه من الصعوبات فى دخول مصر والالتحاق بمعاهدها ، وعن رغبته فى طبع بعض الكتب المخطوطة المحفوظة لديه ، فطلب منى الوزير أن أذهب لمقابلة رئيس الديوان الملكى - توفيق نسيم باشا - لاستلام الرسالة الملكية ، ولتلقى التعليمات التى أود الحصول عليها ، ولكن نسيم باشا لم يزد على تسليمى الرسالة الملكية إلى الإمام ، وأن كل ما يريده الملك هو إرضاء خاطر الإمام ، وعمل كل ما يمكن لتوثيق الصلات مع اليمن ، وأن الوزير سيمدنى ولا شك بما يجب عمله فى هذا الشأن ، وإلى جانب هذا فإن دار الكتب يهمها الحصول على جزء ينقصها من كتاب له قيمته العلمية والتاريخية للقيام بطبعه ؛ لأنه نادر الوجود ويسود الاعتقاد أن نسخة خطية منه توجد فى مكتبة الإمام الخاصة ، وعلى ذلك عدت إلى الوزارة - وكان قد حل موعد السفر مساء نفس اليوم - وإذا بالوزير موجود فى جلسة لمجلس الوزراء ، ونظرا إلى عدم إمكان تأجيل موعد سفرى ، فقد طلب أن أذهب إليه هناك ، وعند إبلاغه نبأ حضورى ؛ خرج إلى باب قاعة الجلسة لمحادثتى ، فأبلغته بما دار بينى وبين نسيم باشا ؛ فقال لى إنه يثق فى حسن تصرفى وإنى لست فى حاجة إلى مزيد من التعليمات ، ولذلك فإنه يفوضنى تفويضا مطلقا فيما يجب عمله (يعطينى carte blanche) كذا بالحرف الواحد . وعندما سألته عن موقفى فيما إذا أبدوا رغبتهم فى إبرام اتفاق أو معاهدة لتوثيق العلاقات بيننا وبينهم ؛ طلب منى أن أكتفى بدراسة الموضوع معهم وبحث رغباتهم فى حدود ما يخدم مصلحة الطرفين ، وكرر لى القول بأنه يترك لى التصرف بما يحقق الثقة التى يضعها فى شخصى متمنيا لى التوفيق ، وأفادنى بأن الوزارة أبلغت حكومة اليمن نبأ سفرى لترتيب قيامى من الحديدة إلى صنعاء ، فتركته معتمدا على الله فى تأدية هذه المهمة التى بدأت أشعر بأعباء مسئوليتها قبل أن أغادر مكانى ، مع

شعورى طبعا بالاغتباط الكبير لما أبداه لى الوزير من الثقة المطلقة، مع أنه لم تكن تربطنى به أى صلة شخصية من قبل .

كيف نشأت صلتى بالوزير حافظ عفيفى باشا؟

كان قد عرف عنه إذ ذاك أنه عقب توليه وزارة الخارجية عكف على دراسة نظام العمل فيها، وأدخل عليه كثيرا من التحسينات والتغييرات، كما أخذ يطلع على أعمال وتقارير رجال المفوضيات والقنصليات، وبعث إليهم بكتاب يطلب فيه موافاة الوزارة بما لديهم من الآراء والمقترحات نحو موضوعات محددة تتعلق بحسن سير العمل، وكنت قبلها قد بعثت بعض تقارير قنصلية توخيت فيها الأسلوب العلمى الفنى وفقا لما اكتسبته من الخبرة، أثناء الأبحاث التى قمت بها فى وثائق محفوظات وزارات الخارجية بباريس ولندن وفيينا لإعداد رسالتى للدكتوراه، ويظهر أن تقاريرى لقيت من التقدير فى وزارة الخارجية عندنا ما حملها على أن تقرر طبعها ـ وكذلك طبع جميع التقارير المماثلة وتوزيعها على جميع القنصليات لتبادل الإفادة منها. وحدث أنى عدت إلى مصر لقضاء إجازتى بها عقب تولى عفيفى باشا وزارة الخارجية وشروعه فى حركة التنظيم والإصلاح بها، وفهمت من حديثه أنه اطلع على تقاريرى ومقترحاتى، وأنه راض عنها. وأخذ يناقشنى فيما هو بسبيل الأخذ به من سبل الإصلاح، ويبدو أنه كان لهذا كله أثره فى نفسه فوقع اختياره على شخصى حينما فاتحه القصر فى شأن ترشيح مندوب لحمل رسالة الملك إلى الإمام يحيى، وكأن ذلك الاختيار كان تمهيدا لشىء سبق فى علم الله، وهو التغيير الذى طرأ على مجرى حياتى، فكان مقدمة لمسيرة المستقبل المحجوب فى عالم الغيب. وهكذا . .

مشيـــناها خطـــى كتبت علينـا ومن كتبـت عليه خطى مشـــاها

القيام إلى عدن ومنها إلى الحديدة:

سافرت إلى بورسعيد بعد ظهر يوم لقائى الأخير بوزير الخارجية، حيث كان محددا للباخرة المسافر عليها إلى عدن أن تقوم فى منتصف تلك الليلة، وإذ كان الوقت لم يتسع لى فى القاهرة للتحصن ضد الأوبئة أو الأمراض المحتمل التعرض لها فى رحلتى كما تقضى بذلك تعليمات وزارة الصحة، فقد تم تحصينى بالحقن اللازمة دفعة واحدة فى بورسعيد على يد مفتش الصحة هناك، وكان إذ ذاك المرحوم الدكتور عبدالعزيز حلمى ـ

خال أولادى ـ وقد زودنى بمجموعة من الأدوية الضرورية للإسعاف لمواجهة ما قد يحتمل أن يصادفنى من الطوارئ الصحية خلال رحلتى، وعلمت على أثر وصولى إلى عدن أن باخرة الركاب الوحيدة التى يمكن السفر بها إلى الحديدة هى باخرة إيطاليا، تطوف بموانئ الأقاليم المجاورة ـ اليمن وإريتريا والصومال ـ وذلك مرة كل أسبوعين، وأنه لا ينتظر حضورها قريبا لقيامها قبل وصولى بفترة وجيزة، على أنه توجد باخرة هندية صغيرة ـ حمولتها نحو مائة وخمسين طنا ـ وهى تقوم أساسا بنقل البضائع ولكنها تنقل من يشاء من الركاب، وأنها تستعد للسفر بعد ثلاثة أيام، وعندما قابلت ربانها ـ وقد كان كهلا إنجليزى الجنسية ـ رحب بسفرى معه على أن يضع غرفته الخاصة تحت تصرفى مدة الرحلة إلى الحديدة وهى لا تستغرق سوى يوم وليلة، معتذرا مقدما عن قلة وسائل الراحة على سفينته، فوافقت فى الحال، وأسرعت بإرسال برقية إلى حاكم الحديدة أخبره بموعد وصولى، كما أرسلت برقية بذلك إلى وزارة خارجيتنا. وإذ كنت قد فوجئت بأن هناك شائعات كثيرة قد ذاعت فى عدن على أثر وصولى وأنى موفد إلى اليمن فى مهمة سرية، فقد رأيت العمل على وقف هذه الشائعات التى قد تسبقنى إلى اليمن فتثير سوء الظن حولى، وخاصة لأن العلاقات كانت قد قطعت بين اليمن وحكومة عدن على أثر وقوع اضطرابات بين القبائل اليمنية على الحدود بينهما، وقامت خلالها طائرات إنجليزية بإلقاء عدد من القنابل فى تلك المنطقة وأصابت بعضها قرية يمنية، ولذلك رأيت أن يكون واضحا أمام الجميع أنه ليس هناك ورائى ما يدعو إلى التستر والانزواء، فقمت بالمجاملة الرسمية المعتادة عند وفود ممثل دولة إلى دولة أجنبية، بأن زرت مقر الحاكم العام وإذ كان غائبا فى رحلة، تركت بطاقتى لنائبه، كما تركت بطاقتى بدور القنصليات الأجنبية هناك، وعلى الأثر قام الجميع برد الزيارة، ثم أوفد نائب الحاكم مندوبا يدعونى لتناول العشاء معه، وفهمت خلال الحديث الذى جرى بيننا أثناء العشاء أنهم تواقون إلى فرصة يفهم فيها الإمام أنهم حريصون على صداقته، ويتمنون عودة العلاقات بينهم إلى مجاريها الطبيعية كما كانت من قبل، وأنهم يأسفون لحادث الطائرة الذى وقع دون تعمد الاعتداء على الأراضى اليمنية. ولما كان مرمى كلامه واضحا وهو أنه يتمنى أن أقوم بدور الوساطة لدى أولى الشأن باليمن؛ فقد صارحته بأنى مع كل ما أرجوه لهم من النجاح فى تنقية جو العلاقات بينهم وبين اليمن إلا أنى آسف لعدم استطاعتى التوسط فى ذلك الموضوع دون سابق التفاهم فى ذلك مع حكومتى وإذنها لى بذلك، وإنما كل ما أستطيع أن أعد به، هو أنه إذا حانت الفرصة بأن صارحنى أولو الأمر هناك بأنهم من جانبهم يودون الوصول إلى إعادة العلاقات مع حكومة عدن، فإنى إذ ذاك لا أتردد فى إبلاغهم ما سمعته عن وجود

هذه الرغبة فى عدن فأبدى ارتياحه إلى ما سمعه منى، وإن كان قد ثبت لى أنهم يرمون إلى المزيد من إقناعى بصدق رغبتهم فى إعادة علاقاتهم مع اليمن، فإن الضابط الإنجليزى الذى كان مدعوا معى إلى العشاء ـ وقد علمت فيما بعد أنه كان رئيس المخابرات هناك ـ دعانى إلى الغداء فى اليوم التالى وأخذ طوال الوقت يحدثنى فى الموضوع بذاته، ولكننى لم أزد كلمة واحدة عما صرحت به لنائب الحاكم العام.

وعند وصول الباخرة الصغيرة إلى الحديدة، دهشت لوقوفها خارج الميناء دون الرسو على الشاطئ، ولكننى علمت أن ذلك بسبب قلة عمق الماء وعدم وجود ممر يسمح لها بالدخول على الرغم من ضآلة حمولتها، وحضرت إلى الباخرة بعض القوارب وبأحدها مندوب من الحكومة اليمنية لتحيتى ولمرافقتى إلى الشاطئ حيث كان يصطف عدد من الجنود للتحية، وبعد وصولى إلى دار الضيافة، علمت أن حاكم المنطقة هو سيف الإسلام الأمير محمد البدر النجل الثانى للإمام وأنه فى انتظار قدومى بمركز الحكومة هناك، وكانت الحرارة ثقيلة الوطأة لشدة الرطوبة مع ارتفاع درجة الحرارة ـ مع أننا فى أوائل مارس ـ إلا أنى ذهبت فى الحال لمقابلة الأمير، وكان بين من استقبلونى عند وصولى شاب مصرى (اسمه محمد الليثى) قدم نفسه لى بوصفه سكرتير الأمير وأنه مكلف بمرافقتى طوال إقامتى، فرحبت بذلك كل الترحيب، وسعدت كثيرا بمقابلة الأمير، إذ وجدته على قدر كبير من الوداعة وكرم الخلق مع رجاحة فى التفكير وولع بالقراءة والاطلاع. وقد جرت بيننا بعدها أحاديث ومقابلات طويلة وقفت فيها على ميله الشديد للإصلاح والنهوض ببلاده، وأنه يود بل يتوق إلى زيارة مصر للإفادة مما يمكن نقله إلى اليمن مع الاستعانة بالمتخصصين المصريين، لا سيما فيما يتعلق بالتعليم والطب والهندسة ومختلف المرافق. وقد بلغ من توثق الصلة بيننا بعد عودتى من صنعاء أنه اتفق معى على أن نتبادل الرسائل؛ لكى أوافيه برأيى فى المسائل التى تحتاج إلى مزيد من الدراسة والاطلاع مما لا يتيسر له القيام به فى بلده. وعلمت أنه كان شاعرا رقيقا ومعروفا بحبه للخير وكرم الأخلاق، والنفور من العنف ومن التمسك بالتقاليد والأفكار العتيقة، مع حب الإصلاح والتجديد وإدخال وسائل الحضارة الحديثة إلى اليمن، وأن ذلك كان سببا فى إثارة مخاوف أنصار القديم؛ لأنه كان ذا حظوة عند أبيه الإمام، حتى همس البعض بأنه نظرا لمكانته لدى طائفة كبيرة من الشعب، وبخاصة الشباب والمستنيرين فقد ينتهى الأمر إلى تنصبه وليا للعهد بدلا من أخيه الأكبر الأمير سيف الإسلام أحمد الذى كان معروفا بالشدة والعنف، وأنه عندما تولى قيادة الجيش لإخماد فتنة قامت بها قبيلة الزرانيق (التى اشتهرت

بكثرة التمرد)، أبدى منتهى القسوة فى البطش بهم دون شفقة ولا رحمة، ثم اتخذ مقره فى مدينة تعز لإرهابهم بمقامه بينهم، ولذلك ذاع عنه الجبروت وشدة البأس فكان مرهوبا وليس محبوبا بين سواد الشعب [1]. وأما الأمير سيف الإسلام محمد البدر فقد كان أبوه قد رأى تجنبا لإثارة الغيرة والحقد بين الأخوين، وتسكينا لخواطر من حوله من المتزمتين والمعجبين بمسلك أخيه الأمير أحمد، أن يبعده عن صنعاء فعهد إليه بحكم إقليم «تهامة» ليكون مقره فى الحديدة. وقد لقى حتفه بعد رجوعى من اليمن فى ظروف تدل وحدها على مبلغ لين قلبه وكرم خلقه، إذ إنه نزل يوما إلى البحر للسباحة مع اثنين من رجاله المقربين، وبعدما اكتفى بما قضاه من الوقت فى رياضته اتجه نحو البر، غير أنه شاهد أحد رفيقيه وقد أخذ منه التعب، بما جعله عاجزا عن الوصول إلى الشاطئ فعاد إليه وعاونه حتى اطمأن على حياته، وإذا به يرى الزميل الآخر على وشك الغرق مما عاناه من مجاهدة الأمواج فأبت عليه مرؤته إلا أن يعود إليه أيضا لإسعافه، وقد نجح فى إنقاذه إلا أن قواه كانت قد خارت بتأثير هذه المحاولات المتوالية، فلم يلبث أن غلبته الأمواج واجتذبه التيار فراح شهيد الوفاء والمثل الأعلى للإنسانية والأخلاق الكريمة. رحمه الله وأجزل ثوابه.

الرحلة إلى صنعاء ومقابلة الإمام:

ولما كان الطريق إلى صنعاء يعبر جبالا عالية لا سبيل إلى سلوكه بعد سهل تهامة إلا على ظهر الدواب، فقد تم إعداد حملة منها سبقتنا بالأمتعة إلى سفح الجبل، ومعها عدد من الحراس لمرافقتنا طوال الطريق، ثم قمت بالسيارة الوحيدة فى الحديدة ومعى سكرتير الأمير إذ كان قد قرر الأمير أن يوفده معى للسهر على راحتى. وكان القيظ على أشده أثناء اختراق سهل تهامة، وقضينا الليلة عند سفح الجبل حيث تركنا السيارة، وامتطينا البغال وأخذنا فى الصعود إلى الجبل حتى وصلنا إلى مناخة على ارتفاع ثلاثة آلاف متر، وكنا نسير أحيانا على حافة الهاوية السحيقة فى طريق لا يزيد اتساعه عن متر ونصف على صخور يزيد ارتفاعها على نصف متر؛ مما كان يدعونى إلى السير على قدمى خوفا من انزلاق قدم البغل فى الصعود على الأحجار. وبعد قضاء ليلة فى مناخة واصلنا السير إلى «مفحق» حيث قضينا ليلة ثالثة فى الطريق حتى دنونا من صنعاء، فوجدنا سيارة فى

---

(١) لعله لهذا السبب فإنه بعد أن تم له القضاء على من دبروا الفتنة التى قتل فيها أبوه الشيخ مع عدد من أهله ورجاله، وتولى الإمامة مكانه (عام ١٩٤٨) لم يلبث أن لقى هو أيضا مصرعه فكان ذلك بداية الثورة والأحداث الدامية التى انتهت إلى زوال نظام الإمامة وقيام الجمهورية.

انتظارنا وبها مندوب الإمام للترحيب بنا، فأقلتنا إلى دار الضيافة خارج سور صنعاء فى موقع يدعى «بئر العزب» كان ينزل به الأتراك أثناء حكمهم اليمن، ولم يلبث أن وفد عددا من كبار رجال الحكومة للسلام والترحيب وفى مقدمتهم راغب بك ـ وهو من رجال الحكومة التركية آثر البقاء فى اليمن وصاهره الإمام فتزوج ابنته، وبقى من رجاله المقربين إذ عهد إليه بالعمل كوزير للخارجية، لا سيما أنه كان غالبا الوحيد بينهم الذى يلم بلغة أجنبية للتفاهم مع من يفد إليهم من الأجانب، وقد استقبلنى الإمام استقبالا حافلا، وأبدى تقديرا عظيما لاهتمام الملك بإيفاد مندوب خاص يحمل إليه الرد على رسالته، كما أفاض فى الكلام عن مصر وفضل أبنائها وعلماء الأزهر بوجه خاص على الإسلام والمسلمين، وأنه يعتبر نفسه وبلاده من أشد أعوان مصر ومحبيها المخلصين، ويتمنى أن توفد إليه مصر من يعينونه على نشر العلم والرقى فى بلاده. ومما يجدر ذكره أنه عندما قدمت الرسالة الملكية نهض واقفا مادا يده ثم أخذها ووضعها على رأسه وأعادها لى طالبا منى قراءتها عليه، ثم أخذ يردد الشكر والثناء وعبارات الترحيب ووعد بالبحث عن الكتاب المطلوب مطنبا فى اهتمام مصر بإحياء التراث العربى، ثم توالت زيارات المرحبين كما تكررت زيارات راغب بك.

محادثاتى مع «راغب بك» والعودة إلى الحديدة:

فاتحنى راغب بك خلال زياراته برغبتهم فى فتح باب الصلات الوثيقة مع مصر، وإيفاد أبناء اليمن للدراسة فى معاهدها الحديثة فضلا عمن يقصدها للدراسة فى الأزهر، وكذلك الاستعانة بالمصريين للتعليم فى معاهد اليمن وللإشراف على الشئون الصحية والفنية، وامتد الحديث فتناول البحث عن الآثار والكشف عما تحتويه بقايا مدينة سبأ من ثروة أثرية، وبالجملة تناولت أحاديثنا مختلف النواحى العلمية والعمرانية والاقتصادية مما يمكن لمصر أن تمد فيه يد المعونة لليمن. وفهمت منه أنهم يودون عقد معاهدة مع مصر تتناول الاتفاق على جميع ما تبادلناه من أحاديث، ولكنهم يخشون أن تطالب الدول الأخرى بعقد مثل هذه المعاهدة، وتبادل الممثلين السياسيين مع اليمن، وهو ما يخشاه الإمام؛ فإنه لا يريد فتح أبواب بلاده أمام الأجانب خوفا من المناورات السياسية وما وراءها من الأطماع الاستعمارية، ولذلك يفضل أن تبقى بلاده فقيرة متخلفة مع احتفاظها باستقلالها، على أن تصبح راقية غنية وتفقد شيئا من سيادتها بعد السماح للأجانب بالتغلغل فى أرجائها بحجة التجارة والمساعدة فى استغلال ثروتها الطبيعية، ولكن نظرتهم

إلى مصر تختلف عن ذلك بالمرة؛ فهم يأمنون جانبها ويتمنون أن يتولى المصريون إصلاح كل مرافقها وإدخال الأنظمة الحديثة إليها، فعرضت عليه أن تكون المعاهدة التى يقترحها ويرجوها بسيطة عامة فى عبارتها؛ حتى لا يصيبهم شىء من المخاوف التى يخشون منها إذا طلبت الدول الأخرى عقد معاهدات مماثلة لها، ويمكن فى الوقت نفسه تبادل خطابين يظلان سرا بين الطرفين، ويتضمنان شرحا وتفسيرا لعبارات الصداقة المدونة فى المعاهدة بما يحقق بالتفصيل كل الأمانى المرجوة من وراء توثيق العلاقات بين البلدين، من حيث المعاونة فى نشر التعليم وتنظيم جميع المرافق الأخرى بحيث تشمل جميع النواحى التى تناولتها أحاديثنا، فاغتبط لذلك كل الاغتباط. وعاد فى اليوم التالى ينقل إلىّ أن الإمام قد سر كل السرور بالحل الذى وصلنا إليه، وأنه أمره بالشروع فى تنفيذ ذلك فى الحال، فأبديت له استعدادى التام لذلك على أن يكون مفهوما أنه ليس لدى تفويض من حكومتى بتوقيع أى معاهدة كما تقضى الأصول السياسية بذلك، لأن هذا لم يكن فى الحسبان من قبل، وإن كان هذا لا يمنع من السير فيما اتفقنا عليه باعتباره مشروع تمهيدى للاتفاق النهائى بعد عرضه على حكومتى عند عودتى وصدور الموافقة النهائية عليه، فوافق على ذلك فى الحال، وطلب منى إعداد الصيغة اللازمة لكل من صورة المعاهدة المقترحة ـ وقد نقلتها حرفيا عن معاهدات صداقة عادية سبق لمصر أن عقدتها مع بعض الدول ـ وقد تعمدت ذلك ـ كما أعددت صيغة الخطابين التفسيريين المقترح تبادلهما لبيان أوجه المعاونة المطلوبة من مصر فى مختلف الشئون وتم تبادلهما. ولما كانت إقامتى قد امتدت نحو ثلاثة أسابيع طلبت الاستئذان من الإمام للعودة، فقابلنى بمثل ما قابلنى به فى المرة الأولى من الحفاوة والإكرام. وفى يوم سفرى من صنعاء صحبنى مندوب الإمام ـ القاضى الكبسى ـ الذى انتدب لمرافقتى طول مدة إقامتى فى صنعاء، وظل معى إلى آخر المسافة التى يمكن قطعها بالسيارة، وكان من المشاهد المؤثرة خروج جمع كبير من أهالى صنعاء وقد اصطفوا على جانبى الطريق لتوديعى بالتلويح والصياح بعبارات التحية وتمنيات السلامة. وتمت عودتى إلى الحديدة على النحو الذى تمت به رحلتى منها إلى صنعاء وبرفقتى الشاب المصرى محمد الليثى سكرتير الأمير محمد، وقد أفادنى كثيرا وجوده معى حيث كان يشرح لى الكثير عن شئون البلاد وعمن ألتقى بهم من رجالها.

أحاديث عن الخلاف مع عدن:

كان قد حدث فى خلال أحاديثى مع راغب بك أن أعرب عن الشكوى من وقف

العلاقات مع عدن؛ مما أدى إلى سد طريق الانتقال البرى إليها وما أدى إليه ذلك من تدهور التجارة بينهما، ولكن اعتداءهم على اليمن وضرب القرى بالقنابل من الطائرات أثار غضب الإمام فضلا عن أنه يتمسك بأن منطقة عدن، جزء من أرض اليمن، فأبلغته ما سمعته فى عدن عن رغبة الحكومة هناك فى إعادة العلاقات مع اليمن، ومادامت هذه الرغبة متبادلة فإن فى وسع المسئولين من الطرفين إيجاد الفرصة والوسائل لتبادل وجهات النظر للتفاهم على ما يحقق السلام بينهما ويفتح الطريق لإزالة وجوه الخلاف، وزارنى بعدها القاضى العمرى، وكان بمثابة رئيس الوزراء - لعدم وجود نظام للوزارات إذ ذاك - وأعاد الكلام معى بشأن رغبتهم فى عودة العلاقات مع حكومة عدن، وصرح عن اعتقادهم بأنه لو كان نائب الحاكم الحالي - الكولونيل رايلى - هو الحاكم هناك لما وقعت الأحداث التى أدت إلى قطع العلاقات، وقال إنهم يتمنون لو تولي - أى رايلى - التفاوض معهم بشأن وضع حد للخلاف القائم بين الطرفين إذن لأمكن الوصول إلى الحل الملائم، لأنهم سبق لهم التعامل معه، وأنسوا فيه البعد عن التعنت، والميل للإنصاف وحب السلام، ولذلك فإنهم يودون أن يعرف ذلك أولو الشأن فى عدن وأنهم إذا كانوا (أى فى اليمن) يطلبون الاعتراف بأن منطقة عدن أرض يمنية فإنما ينظرون إلى اليوم الذى قد تتغير فيه الظروف بألا يرى معه الإنجليز مصلحة لهم فى البقاء بتلك المنطقة؛ فتعود إلى اليمن سيادتها عليها، فأكدت له كما سبق أن أكدت فى عدن أنى لا أملك التوسط أو إقحام نفسى فى موضوع لا صلة له بمهمتى إليهم على الإطلاق، ولكن ما دأبوا يودون أن تعرف حكومة عدن وجهة نظرهم فى ذلك، فإنى إذا سنحت الفرصة وقابلنى أحد المسئولين هناك عند عودتى وفاتحنى فى الأمر من جديد فلن أتردد فى إبلاغه ما سمعته فى صنعاء.

فى الطريق إلى عدن - لقاء حاكم عدن:

وبعد وصولى إلى الحديدة بأيام قليلة وصلت الباخرة الإيطالية التى تطوف بالسواحل الجنوبية للبحر الأحمر، وكانت قادمة من عدن على أن تعود إليها بعد المرور بإريتريا والحبشة والصومال الفرنسى، فركبتها على بركة الله. وبعد المرور بميناء مصوع وقفت على ميناء «عصب» بالحبشة، وهناك وقع حادث طريف، فقد كان بين الركاب من هذا الميناء جماعة من الأحباش فاجأنى واحد منهم وأنا أسير للرياضة على ظهر الباخرة، بأن سألنى (بالعربية) إذا كنت حقيقة مندوب ملك مصر القادم من اليمن كما علم عند صعوده إلى السفينة، ولما أجبته بالإيجاب إذا به يجهش بالبكاء ويستحلفنى بالله أن أسمح

بمصافحته وأن يقبل يدى، فمددت يدى لمصافحته وحاولت سحبها منه لعدم تقبيلها مكررا أستغفر الله أستغفر الله، ولكنه تشبث بها وهو يبكى قائلا : إنها فرصة العمر أن ألتقى بمصرى ومن رجال الملك؛ ليعرب عما يشعر به من الحنين لمصر هو ومن يقيمون فى الحبشة من ذرية المصريين الذين بقوا هناك بعد انسحاب قوة الجيش المصرى، التى كان قد أوفدها الخديو إسماعيل إلى تلك المناطق، فنشرت فى أرجائها الرخاء والأمن والعمران، وأقامت فيها من المبانى ومعالم الحضارة مازال بعضها قائما إلى اليوم فى مصوع وبربرة وهرر يشهد بأن رسالة مصر هناك كانت لخير المدنية والإنسانية، وعرفت منه أن للمسلمين أغلبية كبرى هناك، وأنه من أهالى هرر الذين يوجد بينهم عدد غير قليل من أصل مصرى وكلهم يعتبون على مصر أنها نسيت وجودهم فى تلك الأصقاع النائية، وأنهم مع باقى المسلمين عرضة للاضطهاد وفريسة للجهل، حتى أصبحوا لا يعرفون من أصول الدين سوى القشور لحرمانهم من وجود ولو عالم واحد بينهم يعلمهم ويشرح لهم أمور دينهم، واستحلفنى بالله أن أنقل إلى الملك وأولى الأمر فى مصر شكايتهم ورجاءهم بإمدادهم بالكتب والمعلمين، ولقد هزنى هذا الحادث إلى أعماق نفسى وجعلنى أشد إعجابا وإيمانا بمبادئ الحزب الوطنى الذى كان يتمسك بالمطالبة باستقلال مصر والسودان والملحقات، فى حين كان خصومه يسخرون من إصراره على الملحقات لجهلهم بتاريخ بلادهم، وبالأغراض السياسية والإنسانية التى كانت تنطوى تحت أقدام مصر على بذل ما بذلت من جهود وما تكبدت من تضحيات فى سبيل تأمين وجودها فى تلك الأصقاع [1]. وأنه كان من المنطقى ونحن نطالب بجلاء الاحتلال البريطانى أن نطالب كذلك بإزالة كل ما ترتب على وجوده من آثار، وفى مقدمتها عودة السودان والملحقات إلى أحضاننا، فلم نكن مستعمرين بل كنا دعاة مدنية وهداية وسلام، كما يشهد بذلك كل الرحالة والمؤرخون المنصفون، بل كان من زار تلك المناطق قبل وبعد وصول المصريين إليها.

---

(١) قبيل الحملة المصرية إلى ما عرف باسم الملحقات فيما بعد - فى فرمانات السلطان العثمانى بتولية الخديو الجديد لتحديد مدى دائرة سلطته - كانت مصر توالى إرسال البعثات للوصول إلى منابع النيل، ولضمان انتظام وتسهيل المواصلات إلى هذه المناطق الحيوية لمصر، جرى البحث عن طريق آخر للوصول إليها؛ ومن ثم اتجه التفكير إلى محاولة ذلك عن طريق الصومال وجنوب الحبشة وحدث ذلك فى حين كانت مصر قد أتمت إقامة منارات على طول البحر الأحمر لتأمين الملاحة فيه بعد فتح قناة السويس، وأخذت تتطلع إلى تأمين بلادها وتأمين الملاحة ببسط سيادتها على طول الساحل الغربى للبحر الأحمر (انظر كتاب الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر للدكتور محمد صبرى «السوربونى»).

وعند وصولى إلى عدن علمت بعودة الحاكم الذى ما لبث أن دعانى إلى تناول الغداء، ودار بيننا حديث طويل صارحته خلاله بمطالب أهل اليمن وبثقتهم بشخص نائبه وأنهم يشاركونهم الرغبة فى إعادة العلاقات بينهما، فأبدى استنكاره لمطلب الاعتراف بسيادة اليمن على منطقة عدن لا سيما أن هناك من أهلها من ينازع فى ذلك الحق ولكنه أبدى كذلك مضايقته من استمرار الخلاف؛ لأنه يعطل تنفيذ بعض مشروعاتهم فى منطقة الحدود، فقلت له وإلى جانب تعطيل هذه المشروعات يجب عدم نسيان أن استمرار قطع العلاقات يترك ميدان اليمن مفتوحا لزحف نفوذ المنافسين، كإيطاليا وروسيا، وهناك فعلا طبيب إيطالى هو الوحيد باليمن وأخصائى روسى فى صنع الذخائر، كما أن بعثة أمريكية سبق أن زارت اليمن لدراسة ظروفها الاقتصادية وثروتها الزراعية والمعدنية، فشكرنى على صراحتى معه. وفى خلال العام التالى، نقل الحاكم إلى منصب آخر وعين نائبه حاكما مكانه وعلى يده تمت إزالة الخلاف مع اليمن وعودة العلاقات مع حكومة عدن.

فى القاهرة - تقديم تقريرى عن المهمة:

على أثر عودتى شرحت لوزير الخارجية كل ما حدث فى خلال رحلتى، كما أنى عرضت ذلك كله على الملك خلال مقابلتى إياه، وقد بلغ من اهتمامه بالوقوف على التفاصيل أن دامت المقابلة نحو نصف ساعة، وفى نهايتها استوقفنى لحظة خروجى من باب المكتب وسألنى عن مقر عملى بعد هذه المهمة، وطلب منى الإسراع بوضع تقريرى وتقديم صورة منه إلى رئيس الديوان الملكى، وقد عكفت على إعداد تقريرى وضمنته معلومات عامة عن اليمن إذ ذاك وثروتها الطبيعية، وأعقبته ببيان المجالات التى يمكن لمصر أن تعينها فيها على النحو الذى تم التفاهم عليه مع وزير خارجيتها، وأوردت نص الكتابين المتبادلين بيننا فى ذلك الشأن، كما أنه لما كان قد أتيح لى الحصول على صورة من تقرير كانت قد وضعته بعثة أمريكية - عرفت باسم بعثة المستر كراين - عن نتيجة الأبحاث والدراسات الاقتصادية التى قامت بها فى اليمن، فقد ألحقت تلك الصورة بتقريرى، فضلا عن أنى أرفقت به مذكرة سرية منفصلة ضمنتها بعض مقترحات للعناية بشئون المسلمين فى الحبشة وأهالى المناطق المجاورة بتزويدهم بالكتب والمدرسين، واستقبال بعثات من أبنائهم للدراسة فى معاهدها الحديثة إلى جانب من يفد منهم للدراسة فى الأزهر، مع التكفل بنفقات تعليمهم وإقامتهم.

وإذا كنت قد أفضت بعض الشىء - مع الإيجاز قدر الاستطاعة - فى الكلام عن مهمتى

إلى اليمن، فإنما يرجع ذلك إلى أنها أولا كانت حدثا غير عادى فى تاريخ حياتى، بما كان من استدعائى برقيا من الخارج، وندبى لحمل رسالة من الملك إلى عاهل آخر، وإبداء الثقة نحوى على وجه غير عادى، وثانيا لأنها كانت المرة الأولى التى حدث فيها اتصال مباشر فى العمل بين القصر وبينى مما يحتمل معه أن يكون فيه التفسير لاختيارى فى العام التالى للعمل فى القصر، عندما حانت الفرصة بصدور أمر الملك بتغيير بعض الموظفين هناك واختيار آخرين مكانهم ـ على نحو ما علمت فيما بعد..

النقل إلى القصر الملكى وبداية عهد جديد فى حياتى:

لما كان مدير الإدارة العربية بالقصر هو الذى اتصل بى تليفونيا وطلب منى الذهاب لمقابلته، فقد قصدت إليه فأبلغنى بصدور القرار بنقلى إلى القصر ـ بمرتبى كما هو ـ وطلب منى مقابلة مدير الإدارة الإفرنجية لأنه يطالب بأن أعمل معه، ولم أكن أعلم شيئا عن طبيعة العمل فى تلك الإدارة، وعلمت عند مقابلة مدير الإدارة أنه سيكون المطلوب منى المعاونة فى تلخيص وترجمة بعض مذكرات وأقوال الصحف العربية إلى الفرنسية، فدهشت بل حزنت لنقلى من العمل فى وزارة الخارجية للقيام بأعمال ترجمة وهو ما لم أكن أتصور أن أقوم به فى يوم من الأيام، ولذلك فإنى عند مقابلة رئيس الديوان صارحته بأنى مع امتنانى وتقديرى للثقة الكبيرة لاختيارى لشرف الخدمة بالقصر إلا أننى كنت أود أن تتاح لى فرصة العمل فى مجال آخر يتلاءم مع طبيعة عملى السابق، فإذا به يبلغنى أنى سوف لا أعمل بالإدارة الإفرنجية بل فى ديوان كبير الأمناء، وطلب منى مقابلة سعيد ذوالفقار باشا ـ كبير الأمناء ـ لتفهم طبيعة عملى الجديد، وعندما قابلت سعيد باشا أبلغنى أن مهمتى هى العمل إلى جانب السكرتير الحالى للتشريفات إذ ذاك، وأن ألم بكل ما يقوم به من الأعمال، وكان محمد كمال حلمى بك [1]، والذى كان ـ والحق يقال ـ رجلا مثاليا فى كرم الأخلاق والوداعة وسعة الأفق ولقيت منه كل ترحيب، وإن كنت قد شعرت بالضيق والحرج عندما صارحنى بأن المطلوب هو سرعة إلمامى بأعماله حتى يمكننى أن أحل

---

(١) وكنت قد سبق لى الاتصال به، فى مناسبات تقدمى بطلب مقابلة الملك أثناء عملى بالخارجية، إذ كانت تقضى القواعد المعمول بها، أن كل موظفى السلك السياسى والقنصلى، يجب أن يطلبوا مقابلة الملك للشكر عند التعيين، وللاستئذان فى السفر إلى مراكزهم، وكذلك عند حضورهم لتمضية إجازاتهم وعند عودتهم منها ـ فقد كان الملك يحرص على مقابلتهم للتعرف على ممثلى مصر فى الخارج ومتابعة أعمالهم.

مكانه، لأنه من المقرر نقله مع مساعديه الاثنين إلى وظائف أخرى بالحكومة، وهو ما تم فعلا بعد مدة وجيزة، وحل مكان أحد المساعدين محمد فايز طبوزاده (بك) [1] وكان يعمل قبلها بالإدارة الإفرنجية بالديوان الملكي، وقد كان من حظي فعلا أنه هو الذي وقع عليه الاختيار للعمل معي، فقد كان نبيلا في خلقه، وجادا مخلصا كل الإخلاص في عمله، صبورا عف اللسان، حريصا كل الحرص في كل تصرفاته، وأما مركز المساعد الآخر، فإني بعد ما أنس لي سعيد ذو الفقار باشا، رشحت له زميلا عرفته أيام دراستي للدكتوراه في فرنسا وأعجبت بأخلاقه وثقافته، وهو جلال رشوان (بك) [2]، وكان بعد حصوله على ليسانس الحقوق وعودته من فرنسا عاكفا على إشباع هوايته في الاستزادة من الاطلاع والقراءة في الأدب الفرنسي والعربي، وقد كان من عشاق شوقي بك أمير الشعراء فكان يحفظ له أكثر شعره، وقد لقي ترشيحي إياه قبولا لدى سعيد باشا فطلب مني إعداد مذكرة عنه ورفعها إلى الملك فوافق على تعيينه، وبذلك تم التشكيل الجديد لسكرتارية التشريفات تنفيذا للرغبة الملكية، ولم يبق من هيئتها القديمة سوى أمين المحفوظات، وقد كان على خبرة بنظام وثائقها وسجلاتها ـ وهو كامل جندي (بك)، وكان شقيق أخصائي المحفوظات جورج جندي بك..

وإذا كنت قد أسهبت بعض الشيء في وصف ما جرى نحو التعيين في هذه المراكز فإنما أردت بيان ما كان يكتنف ذلك من التساؤل والتكهنات حول مصدر الترشيح، فإن التنافس ـ على ما أدركت فيما بعد ـ كان على أشده فيما بين أصحاب المراكز الرئيسية في القصر، ولذلك فإن سعيد باشا على الرغم مما كان يبديه من الرقة واللطف في الحديث معي، بقيت زمنا أشعر بأنه يعاملني بشيء من الحرص والحذر، حتى فاتحني يوما بعد اطمئنانه إليّ شيئا ما، أنه يود أن يعلم كيف جاء تعييني بالقصر، ولما أجبته بأني أجهل ذلك تماما، عاد يسألني عما إذا كانت لي صلة بأحد ذوي المراكز الكبرى في القصر، ولما أجبته بالنفي أبدى دهشته، ورجح معي أن تكون مهمتي لليمن هي واسطتي الوحيدة وزاد بعد ذلك ثقة واطمئنانا في تعامله معي.

ولقد لبثت حينا أدرس وأتأمل في الوسط الجديد الذي نقلتني إليه المقادير متوخيا العمل على اكتساب ثقة الجميع، وبخاصة لأني لمست منهم الحذر في الاتصال بي متوهمين ـ كما كانت العادة في أوساط القصر إذ ذاك ـ أن تعييني جاء نتيجة لتدبير معين

---

(١) عين فيما بعد سكرتيرا للتشريفات خلفا لي، ثم عين في منصب تشريفاتي.

(٢) عين فيما بعد سكرتيرا للتشريفات خلفا لفايز بك طبوزاده.

من دائرة أخرى من دوائر القصر كان يهمها تقصى ما يجرى فى دائرة التشريفات!
وسرعان ما تبينت أن لتلك الشكوك التى حامت حولى ما يبررها بسبب الأساليب المؤسفة السارية فى القصر من حيث تربص كبار المسئولين فيه بعضهم للبعض الآخر، وتسقط أحدهم لأخطاء الآخر للإيقاع به والاستئثار بالسلطة والنفوذ والحظوة لدى الملك، وقد ثبت ذلك عندى بالدليل القاطع، عندما اتصل بى تليفونيا أحد المسئولين بالديوان الملكى وطلب منى زيارته فى مكتبه، وعند ذهابى إليه احتفى بى كثيرا وبالغ فى الترحيب، ثم سألنى عن مدى ارتياحى فى عملى الجديد وعما إذا كنت قد أصبحت ملما بكل أعمال التشريفات، فأجبته أنى أشعر بأننى الآن على دراية تامة بالعمل مما أكسبنى ثقة كبير الأمناء وجميع العاملين بالتشريفات، وإن كنت مازلت فى حيرة من أمرى وكيف تم نقلى إلى القصر على الرغم من أنى لم أسع إلى ذلك، ولم يفاتحنى أحد فى شأنه من قبل فطلب منى ضاحكا ألا أشغل بالى بذلك، وأنه يكفينى أنى حصلت على شرف الالتحاق بخدمة القصر، فإن فى هذا وحده ما يدل على مدى الثقة بى وبكفاءتى فى عملى، وحاول الإيحاء لى بأنه كانت له اليد الأولى فى ترشيحى مع أنه لم تكن لى به أى صلة سابقة تبرر ادعاءه، على أنه استطرد يسألنى عما إذا كان قد استرعى نظرى شىء مما يجرى فى التشريفات أو يدور من حديث بين رجاله، فتغاضيت عن مدلول كلماته وقلت له إنى لم أر أو أسمع شيئا يخرج عن دائرة العمل؛ لأنى لا ألقى بالا إلى غير عملى وحده وأن هذا هو مبدئى فى كل مكان أعمل به طوال حياتى، فحاول التخفيف من وقع كلامه فى نفسى وبادر إلى القول بأنه إنما أراد أن ينصحنى كأخ كبير بأن أقصد إليه كلما رأيت أو سمعت شيئا غريبا عن دائرة العمل كى يقدم لى النصح والتوجيه، لأن العمل فى القصر يحتاج إلى كثير من الدقة والحرص بأسلوب يختلف عن العمل فى إدارات الحكومة، ولذلك فإنه يوصينى بالالتجاء إليه فى أى وقت كلما طرأ أمامى شىء غير مألوف، وأنه يود أن تقوى بيننا صلة المودة والثقة المتبادلة، فشكرته على ثقته ووعيت من هذه المقابلة درسا حرصت على ألا أنساه، فلم أضع قدمى بعدها فى مكتبه إلا لضرورة عمل رسمى - وهو ما لم يحدث إلا نادرا! أما من جانبه فقد وعى كذلك حقيقة ما يدور فى نفسى فلم يعد إلى دعوتى لزيارته مرة أخرى!

الفصل الثانى

مفارقة بين الماضى والحاضر

(استعادة ذكريات الماضى)

ـــ وعى وطنى مبكر ـــ بدء التعلق بمصطفى كامل والارتباط بالحزب الوطنى ـ الحماية البريطانية ـ (محاولة اغتيال السلطان حسين) ـ القبض علىّ مع بعض شباب الحزب الوطنى ـ الانتقال إلى المعتقل ـ الإفراج ـ (متابعة الدراسة والتخرج) ـ مزاولة التدريس ـ استمرار الاتصال بالحزب الوطنى ـ رحلاتى الدراسية لأوروبا ـ مشاركتى فى تحرير صحيفة الحزب الوطنى ـ الدكتوراه من جامعة مونبلييه ـ نشاطى فى جمعية الطلبة المصريين بمونبلييه ـ استقبال الزعيم سعد زغلول ومناقشة معه ـ بعد العودة لمصر ـ النقل لوزارة الخارجية ـ إقامتى فى أزمير ـ المرحلة الأخيرة بالخارجية.

بعد ما استقر بى الوضع فى القصر، لم ألبث أن أخذت أراجع نفسى وأستعيد صور حياتى منذ صباى، وكيف انتهى بى المطاف إلى آخر مكان كنت أتصور أن يجنح بى الخيال إلى العمل فيه ـ وهو القصر، وأنا الذى لبثت طوال شبابى متوهج الحماس، أحلم بالعمل والجهاد فى سبيل تحرير بلادى، منذ وعيت ما يدور حولى واستوعبت قضية مصر وجهاد الزعيم مصطفى كامل والحزب الوطنى من أجل الدستور والجلاء، حتى عرفت بين زملائى وأصحابى بصلابة التمسك بمبادئ الحزب الوطنى، فأين أنا الآن من ذلك، ولقد زاد من إلحاح هذا التساؤل على نفسى أنى بعد فترة من انتقالى إلى القصر، قابلت مصادفة أحد أصدقائى القدماء فبادرنى بسؤال استنكارى عما إذا كان صحيحا ما سمعه عن أنى التحقت بخدمة القصر، فقد أبى أن يصدق ذلك ليقينه أن نفسى الثائرة لا يمكن أن تستكين للعمل فى جو القصر! فشرحت له ظروف ما حدث، وأن له أن يطمئن بأن المبادئ التى نشأت عليها لا يمكن أن أتخلى عنها بأى حال، وأنى أتريث لعلى أجد لنفسى مخرجا، أو

لعل الله أن يهيىء لى من الظروف ما أحقق به خدمة المبادئ التى نشأت عليها والتى سأظل وفيا لها ما حييت .

وعى وطنى مبكــر:

وأما كيف نشأت على صميم المبادئ الوطنية منذ نعومة أظفارى فإنما يرجع ذلك إلى الظروف التى هيأت تكوين الوعى الوطنى فى نفسى منذ طفولتى دون سعى ولا مجهود، بل بمجرد الإحساس بما يدور حولى وبفضل ما وهبنى الله إياه من غريزة حب المعرفة، والقدرة على إجادة القراءة فى سن مبكرة، مما جعلنى أولع بقراءة كل ما يقع تحت يدى من الصحف أو الكتب، وكانت الحرب الروسية اليابانية إذ ذاك على أشدها، وكانت أخبار الانتصارات اليابانية تتوالى، فيتلقاها الناس من حولى وكذلك الصحف بالحماس والابتهاج، وعلمت فى حينها أن السبب فى ذلك يرجع إلى الفرح بقهر روسيا التى كانت العدو اللدود للدولة العثمانية، دولة الخلافة، والفخر بأن دولة شرقية صغيرة فى ذلك الحين، استطاعت الانتصار على دولة أوروبية كبرى، وكان الناس لا يكفون عن الحديث عن أخبار الحرب والانتصارات اليابانية وما تبشر به من الخير لجميع البلاد الشرقية، التى تستطيع الأخذ بالأسباب التى وصلت باليابان إلى هذا المستوى من القوة والرقى، كما كانت الصحف تفيض بالمقالات التى تدور حول هذا الموضوع، بل قد انتشرت الأغانى والأناشيد التى تحث الشعب على أن يقتفى آثار النهضة اليابانية، وبالجملة كانت الأنظار كلها تتجه نحو اليابان ونهضتها التى أذهلت العالم وهزت النفوس فى أركان الشرق، حتى وضع الزعيم مصطفى كامل كتابا عن «بلاد الشمس المشرقة» على أمل أن يتخذ منها المصريون مثالا لتحقيق ما كان ينادى به من المبادئ الوطنية، فكان ذلك الدرس المبكر أو ما أثار فى نفسى الغضة التنبه إلى ما يدور حولى وما تبع ذلك من الحرص على زيادة الاهتمام بقراءة الصحف لمتابعة الأحداث مما جعلنى أزداد يوما بعد يوم -على الرغم من صغر سنى- تحمسا لبلادى وبلاد الشرق وسخطا على أعدائنا.

بدء التعلق بمصطفى كامل والارتباط بالحزب الوطنى:

عندما وقعت مأساة دنشواى كنت أطالع أخبارها حرفا بحرف فى لهفة وفزع مما زاد فى قلبى اشتعال نار الحماس الوطنى على الاحتلال وأعوانه، كما زاد تعلقى وإعجابى بل شغفى الشديد بمتابعة أقوال وأنباء جهاد زعيم مصر الشاب مصطفى كامل، وعندما أسفر

نضاله المتواصل فى مصر والخارج وفى إنجلترا بالذات، عن خروج معتمد بريطانيا فى مصر - اللورد كرومر - وإيقاف الأحكام التى صدرت فى دنشواى - وإن كان ذلك لم يفلح طبعا فى إرجاع الأرواح البريئة التى أزهقت - كانت مصر بأسرها قد أصبحت تدين بزعامة مصطفى كامل، كما أصبحت له فى نفسى مكانة لا تبارى، فلما شاءت إرادة الله أن ينتقل إلى عالم البقاء، كان له فى كل بيت مأتم وفى كل نفس لوعة، وكاد قلبى ينشق حزنا عليه، ورحت أطالع ما فاضت به الصحف والمجلات من مقالات عن مآثره فى خدمة بلاده فى مختلف مراحل حياته، بل حفظت عن ظهر قلب المراثى التى تبارى الشعراء فى إبدائها للإعراب عن مشاعرهم ومشاعر البلاد بأسرها حيال الخطب الفادح الذى نزل بها بفقد زعيم نهضتها الوطنية، وفضلا عن هذا كله فإنه عندما ظهر كتاب «مصطفى كامل فى ٣٤ ربيعا» الذى وضعه شقيق الفقيد ورفيق جهاده المرحوم على فهمى كامل، فى أربعة أجزاء وأضفى فيها وصف دقائق تاريخ حياة الزعيم الكبير الراحل وسجل أكبر خطبه ومقالاته فى داخل مصر وخارجها، عكفت على قراءة بل دراسة هذه الموسوعة الوطنية وخرجت من قراءتى - على حداثة سنى إذ ذاك - متوهج النفس غيرة وحماسة وتصميما على تكريس حياتى لخدمة وطنى على نهج الزعيم العظيم الذى بذل حياته فى ذلك السبيل، وإذ كنت مازلت فى المرحلة الأولى بالمدرسة الثانوية وبالقسم الداخلى، فقد سعيت حتى حصلت على موافقة إدارة المدرسة (السعيدية) على إنشاء جمعية للخطابة، وإذ كانت تحت الرقابة المستديمة لإدارة المدرسة فقد كانت الموضوعات مقصورة على المجلات الأدبية والاجتماعية إلا أنها على الرغم من ذلك كانت تتطرق إلى النواحى الوطنية. وكنت فى العطلة الصيفية أتصل ببعض الزملاء ونؤلف جمعية مماثلة للتعبير عما يجيش فى نفوسنا من آمال نحو نهضة بلادنا، وقد كان لما اكتسبته من حب للقراءة والأدب والتوسع فى الاطلاع أثره الكبير فى زيادة استعدادى للكتابة والخطابة والتفوق إلى حد ما فى اللغة العربية بالقياس إلى أقرانى، وكان من الطبيعى أيضا أن يزداد تعلقى بمبادئ الحزب الوطنى الذى ألفه الزعيم مصطفى كامل قبل وفاته، وأن أتابع جهاد خليفته الزعيم محمد فريد النادر المثال فى الإخلاص والتضحية فى سبيل المبدأ والعقيدة الوطنية، فكنت شديد الحرص على قراءة صحيفة الحزب يوما بيوم، ودفعنى ما يلازمنى من ولع باقتفاء أثر الزعيم مصطفى كامل، إلى الإقدام على تأليف رواية حين كنت بالسنة الثانية الثانوية، ولم أكن أقصد من ورائها سوى نقد ما كان يتصل بى خبره أو يتحدث من حولى فى أمره من عيوب اجتماعية أود تطهير وطنى منها، وكذلك للإفصاح عما يجيش فى نفسى من آراء نحو واجب التفكير فى مستقبل بلادنا، ولعل ما سجلته فى إهداء الرواية يعبر ببساطة عما كان يغمر قلبى من مشاعر وطنية حين أقدمت على طبعها، فقد كان نص الإهداء كما يلى:

«إلى الوطن المفدى»

وبعد التحدث إلى الوطن عن فضله وآلائه على أبنائه بما يدعو إلى الفخر بالانتماء إليه ويستوجب بذل الجهد للقيام بالعمل الذى يليق بمن يحمل شرف اسم «المصرى»، ختمت الإهداء بالعبارة الآتى نصها :

«أى وطنى العزيز لا عجب إذا أهديت مؤلفى هذا إليك فإنى لفرط حبك صرت أرى بجانبك الشمس لا شىء، والقمر لا شىء، والأرض لا شىء، والعالم لا شىء، وكل شىء لا شىء، إلا أنت أيها الوطن العزيز فإنى أراك وحدك كل شىء، والسلام عليك يا بهجة البلدان ويا فخر المصرى فى كل آن، من ابنك المتيم بحبك . . . » .

ولا أرمى من إثبات هذا النص إلا بيان ما كان يتوهج به قلبى الغض من حماس وتصميم على تكريس جهودى لخدمة وطنى طبقا للأثر الذى تركته فى نفسى دراسة سيرة الزعيم مصطفى كامل، وفى الواقع أن الرواية التى كتبتها وأنا إذ ذاك بين الخامسة عشرة والسادسة عشرة من عمرى لم تكن سوى مجموعة من الموضوعات التى عالجتها فى مناسبات مختلفة لمناشدة الشباب وكل أبناء الوطن أن يعملوا على تلافى العيوب والمساوئ التى تشير إليها، وأسميتها «احتضار الفضيلة» لإثارة اهتمام الشباب وإيقاظ روح العمل الجاد لإنقاذ المجتمع من الأخطار التى تهدد كيانه، ومتابعة لهذه الخطة أقدمت بعدها على كتابة مسرحية عن مساوئ الزواج بالأجنبيات، بل أخذت أتصل بالأستاذ جورج أبيض للتفاهم على تمثيلها، ولكن وقع من الأحداث الجسام ما حال دون المضى فى تحقيق ذلك .

الحماية البريطانية ـ محاولة اغتيال السلطان حسين:

قامت الحرب العالمية الأولى فى صيف ١٩١٤، وعلى الأثر أعلنت بريطانيا عزل الخديو وإعلان الحماية البريطانية على مصر ـ وبهذه المناسبة لست أنسى ما حييت ذلك اليوم المشئوم، وكيف بلغت الصفاقة بجريدة المقطم «بوق الاحتلال» أنها أصدرت ملحقا كتبت فى صدره بالخط العريض «بشرى لمصر بالحماية البريطانية» وأذاعت نص الأمر العسكرى الذى أصدره فى هذا الصدد السير جون ماكسويل قائد الجيش البريطانى فى مصر، وقد بلغ منى الغيظ والحنق عند الاطلاع على ذلك الملحق أن انهمرت الدموع من عينى، ولم أتمالك أن مزقته وسط الشارع وقذفت به بعيدا عنى، وعلى الرغم من أن جانبا كبيرا من الرأى العام، وبخاصة أنصار الحزب الوطنى ـ كان قد فتر ولاؤهم للخديو منذ

مسايرته لسياسة الوفاق مع الإنجليز ومناهضة الحركة الوطنية وزعمائها، فإن قرار عزله على يد الإنجليز جعل المصريين يرون فى ذلك مهانة لعزتهم الوطنية واعتداء كبيرا على كرامتهم؛ ولذلك فإنهم لم يتحمسوا لتنصيب الأمير حسين كامل سلطانا على مصر على الرغم من أنه كان فى ذاته رجلا محبوبا، حتى أنه كان يلقب «بأبى الفلاح»، كما أن المصريين رأوا فيما حدث خيانة من جانب حسين رشدى باشا رئيس الوزراء والقائم مقام الخديو - خيانة لمولاه الذى أقامه نائبا عنه أثناء غيابه عن مصر، وكذلك خيانة من جانب السلطان الجديد لابن أخيه، وإن كان قد قيل فى تعليل ذلك أن كلاهما أراد حفظ العرش لمصر وتجنيب البلاد إقامة حاكم أجنبى، حيث أذيع فى حينها أنه كانت تجرى المفاوضات مع أغا خان لإقامته سلطانا على مصر، وقد ظهر فى أعقاب الحرب أنه كان مما تم الاتفاق عليه بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية فى ذلك الوقت أن يعاد النظر فى الموقف بأكمله فى نهاية الحرب، ولذلك طلب رشدى باشا السماح له بالسفر إلى لندن مع عدلى يكن باشا لمباحثة الحكومة البريطانية فى الموقف، وهو ما رفضت بريطانيا إجابته فى حينه مما أدى إلى استقالة الوزارة وتضامنها مع الحركة الوطنية فى سنة ١٩١٩، وكان من أثر هذا كله أن سرت فى البلاد موجة سخط وغضب على النظام الجديد لا سيما لاقترانه بإعلان الحماية على مصر، وكان الشباب بطبيعة الحال أشد العناصر سخطا وغضبا، وفى صيف ١٩١٥ ألقيت قنبلة من أحد المنازل بشارع رأس التين على موكب السلطان حسين وهو عائد من صلاة الجمعة فى مسجد أبى العباس فى طريقه إلى قصر رأس التين، ولكن القنبلة سقطت على ظهر أحد جياد المركبة وتدحرجت على الأرض دون أن تنفجر، ولكن أنفجر غضب الإنجليز ورجال الإدارة فأخذوا يلقون القبض على الشباب المعروفين لديهم بتطرف الوطنية.

القبض علىّ مع بعض شباب الحزب الوطنى:

كان من بين من شملتهم عمليات القبض للتحقيق شاب من أبناء الإسكندرية يدعى محمد عوض جبريل، وكنت قد تعرفت إليه فى صيف العام السابق، وتوثقت بيننا الصداقة لما أنست فيه من غيرة وطنية إلى جانب عشق الأدب وملاحة الفكاهة، وكنا نتراسل أحيانا فبعثت إليه قبل الصيف بخطاب أعده فيه بالحضور إلى الإسكندرية فى موعد صادف موعد وقوع حادث القنبلة، وعثر رجال الشرطة على خطابى عند تفتيش منزله، وطبقا للقاعدة التى كانوا يجرون عليها بالقبض على كل من يشتبهون فى أسباب

اتصاله بأحد المقبوض عليهم تم إلقاء القبض عليّ وإرسالى إلى الإسكندرية حيث كان يجرى التحقيق، ولست أنسى ليلة وصولى هناك حيث تبين أن جميع حجرات أقسام الشرطة مشغولة بالمقبوض عليهم لذمة التحقيق، وبعد اتصالات عديدة بين ذوى الشأن قادونى إلى قسم اللبان، وقضيت الليلة ممددا فوق أحد المكاتب نظرا لأنه لم يكن هناك أى مكان آخر للنوم، وكان التحقيق معى يدور حول قدومى إلى الإسكندرية والسبب فى اختيار الموعد الذى حددته فى خطابى وعلى الرغم مما أوضحته من أنى لم أحضر فعلا إلى الإسكندرية بسبب ظروف عائلية أهمها أنه كان قد تقرر سفر أخى (المرحوم محمد قاسم بك) فى بعثة دراسية إلى إنجلترا مما جعلنى أعدل عن السفر للبقاء معه إلى حين سفره فضلا عن مصادفة وفاة بنت عمى فى ذلك الحين، وعلى الرغم من ثبوت ذلك فقد استمر التحقيق معى على أساس أنى حضرت فعلا، بل إنى فوجئت فى إحدى المرات بإحضار المحقق سيدة ومعها بنت صغيرة، وطلب منهما التفرس فى وجهى بعد إيقافى إلى جانب شباك الغرفة لكى يكون الضوء على أشده، ووقف المحقق يربت على كتف البنت الصغيرة ويسألها أليس هو؟ انظرى جيدا، وكلما قالت ليس هو، كان يطلب منها أن تعيد النظر وتتذكر جيدا، فلما أصرت على النفى سمح لهما بالانصراف وبدت عليه وعلى مرافقيه أمارات الخيبة والإحباط ـ فقد كانت هذه البنت ومرافقتها هما الوحيدتان اللتان ثبت أنهما تستطيعان التعرف على الشاب الذى استأجر الغرفة التى ألقيت منها القنبلة، وكانت أوصافه التى ذكرت فى التحقيق تقارب أوصافى البدنية ومن ثم اتجه الاشتباه نحوى، ولكن الله كان بالمرصاد، وبعد أيام اتجه التحقيق معى وجهة أخرى إذ أخذ المحقق يقلب صفحات كراسة تبينت أنها تلك التى كنت أكتب فيها مسودات مقالاتى وخطبى، وأثناء تقليب الصفحات كنت أرى خطوطا حمراء قد وضعت تحت سطور مختلفة، وجعل يناقشنى فى معنى ما كتبته وما كنت أقصد إليه من تلك السطور ويطلب تفسير تلك العبارات لا سيما ما يشير إلى المطالبة بالجهاد لتحرير الوطن وما وراء ذلك من المعانى، وكان يضيق بإجابتى إذ لم أخرج عما كان ينادى به الزعماء الوطنيون وما كان ينشر فى الصحف كل يوم، وكان الجميع يرمون إلى التوسل فى ذلك الجهاد بالطرق المشروعة، وقال لى بغتة ليس من المعقول أن شابا فى مثل سنك يستطيع أن يكتب بهذه اللغة وهذه اللهجة النارية، فمن الذى كان يملى عليك أو يوحى إليك بما تكتبه ـ وأخذ يذكر أسماء معينة، منها صديقى الكبير المرحوم الأستاذ عبدالمقصود متولى ـ وعندما أكدت له أنى وحدى الكاتب لكل ما أمامه دون إيحاء ولا إملاء وأن ما يدهشه ليس سوى هبة من الله، ضحك ساخرا وقال: هذه الهبة «حتوديك فى داهية»! ونقلنا جميعا بعد ذلك ـ أنا وشباب

الحزب الوطنى المحتجزين بأقسام الإسكندرية - إلى سجن الحضرة - كل منا وحده مع شرطى فى عربة ركوب عادية، ووضعنا كل منا فى زنزانة منفردة وكان الظلام سائدا، فأدخلونا على عجل فلم أشعر إلا وقد أغلق الباب خلفى على أثر دخولى الزنزانة وقد طوح السجان ورائى «بطانيتين» - إحداهما لافتراشها والأخرى للغطاء! ولم أنم لحظة واحدة طوال الليل للتفكير فى المصير من ناحية ومن ناحية أخرى بسبب الهجوم من جيش الحشرات الذى كان يسكن البطانيتين، حتى أنى فى الصباح كدت لا أرى لون ملابسى لما زحف عليها من تلك الحشرات، إلا أنه لحسن الحظ زارنا معاون السجن فى ذلك الصباح؛ فشكوت له مما وجدت؛ فغضب غضبا شديدا وأمر بتطهير البطاطين وبصرف بطانيات جديدة فضلا عن أننا فوجئنا بمنحنا سراير وفراش نظيف. . ومعاملتنا معاملة «مسجونين من الدرجة الثانية» أى بألا نأكل من طعام السجن العادى بل يتولى متعهد تقديم الطعام لنا وفق نظام معين ويسمح كذلك لمن يستطيع أن يتلقى طعاما من الخارج وبذلك تحسنت الحالة بصفة عامة، هذا إلى أنه فى المساء كنا نتعلق بالقضبان الموضوعة فى الجزء الأعلى من الباب وينادى كل منا جاره ونتبادل الأحاديث - وكان ذلك حال كل المسجونين فى كل أدوار السجن، فكان الصياح يتعالى من كل جانب وأحيانا كان ينصت الكل لسماع ترتيل القرآن من مسجون عرف بحسن الصوت وإجادة الأداء. وبقينا نحو ثلاثة شهور فى سجن الحضرة ثم دعينا جميعا ذات يوم إلى المحافظة.

الانتقال إلى المعتقل:

وبعد أن أمضينا نحو ثلاثة شهور فى سجن الحضرة دعينا جميعا ذات يوم إلى المحافظة حيث قابلنا المحقق وهو ذات مدير الأمن العام - وعلى الأصوات بالشكوى من السجن بلا مبرر ولا محاكمة فأنبأنا بأنه تقرر اعتقالنا سياسيا، وأننا سننقل فى اليوم التالى إلى القاهرة لإيداعنا المعتقل بطرة، وإذ أصبح بعد ذلك لا موجب لحجز كل منا على انفراد فقد نقلنا فى الصباح إلى المحطة فى جماعات فى عربات تحت الحراسة؛ مما لفت أنظار المسافرين والمودعين إلينا، ولما تبينوا أننا معتقلون سياسيون تجلت العاطفة الوطنية فى إلقاء الهدايا إلينا فى الأماكن المحجوزة لنا؛ فغصت بعلب السجاير والحلوى التى أخذ الحراس يشاركوننا فيها مغتبطين، وقضينا الليلة فى قاعة كبيرة بالدور العلوى بمحافظة القاهرة لم يزر النوم فيها جفوننا لفرحتنا الكبرى باجتماعنا سويا بعد طول السجن الانفرادى، وانشغالنا بالتهام كميات الطعام التى تواردت إلينا من الأهل والأصدقاء الذين سرعان ما

وصل إليهم نبأ وجودنا هناك، وكذلك كان الحال عند نقلنا إلى طرة فى صباح اليوم التالى، وقد كان المعتقل فى مبنى مجاور للسجن الكبير وكان يضم عددا من المعتقلين ضاق بهم المبنى فأقيمت فى فنائه الواسع خيام وضع فى كل منها أربعة من المعتقلين الذين وجدنا بينهم عددا من الأصدقاء ـ وفى مقدمتهم الأستاذ الكبير أمين الرافعى وشقيقه الأستاذ عبدالرحمن الرافعى فاستقبلونا بالترحيب والهتاف بحياة مصر وحياة الحرية وسقوط الظلم والاحتلال، فلم يكن هناك ما نخشاه بعد اعتقالنا. وبعد مدة وجيزة زاد عدد المعتقلين عما يمكن أن يتسع له المكان فتم نقلنا إلى مبنى واسع يقع بالجيزة على يسار نهاية الكوبرى الموصل إليها من منيل الروضة (المعروف باسم كوبرى عباس)، وعلمنا أنه كان يعرف باسم السجن الأسود، وكان فى وقت ما يستخدم إصلاحية للأحداث، وهو عبارة عن عدة عنابر وضع فى كل منها عدد من المعتقلين الذين كانوا يتألفون من عدد من إخواننا السودانيين والشوام (وكان الشام إذ ذاك يشمل سوريا ولبنان وفلسطين) والعرب (من ليبيا وشمال إفريقيا) وعدد من الأتراك والهنود إلى جانب المعتقلين من شباب المصريين وكانوا جميعا من أنصار الحزب الوطنى. وقد كنا والحق يقال نتمتع بحرية تامة داخل المعتقل، نتلقى ما نشاء من الصحف والمجلات والكتب ـ بعد مراقبتها وإجازتها من إدارة المعتقل ـ ومازلت أحتفظ ببعض هذه الكتب وعليها ختم تلك الإدارة، كما كنا نمارس ما نشاء من الهوايات حتى أخذ بعضنا يتلقى دروسا فى الموسيقى (ممن تصادف وجودهم بيننا من المتخصصين فى ذلك من الأتراك) كما أخذ البعض يتعلم اللغة التركية، ولم يلبث أن تكونت فرقتان لكرة القدم، وفرقة للغناء والموسيقى وفرقة للتمثيل، وبالجملة لم نركن إلى حياة الخمول، وفوجئنا ذات يوم بوفود نحو الخمسين من المعتقلين الأوروبيين معظمهم من الألمان بل كان بينهم قنصل لألمانيا فى بعض بلاد اليونان حيث نزل الحلفاء فى طريقهم للهجوم على تركيا من ناحية الدردنيل، فكان وصول هؤلاء الوافدين الجدد باعثا على قيام مظاهرة كبرى من المعتقلين تعالى فيها الهتاف بسقوط إنجلترا وحياة ألمانيا ـ إعرابا عن الشعور نحو الاحتلال البريطانى ـ مما أثار حنق مدير المعتقل الإنجليزى، ولكن هؤلاء الوافدين الجدد لم تطل إقامتهم بيننا أكثر من أيام قليلة نقلوا بعدها إلى مالطة فقام المعتقلون بوداعهم بمظاهرة صاخبة، ولم يلبث أن صدر الأمر بنقل بعض الزملاء إلى مالطة، وكان من بينهم الأصدقاء الأعزاء عبدالغفار متولى وحسن نور الدين ومحمد عوض محمد ومحمد صبرى منصور وبقوا هناك إلى نهاية الحرب.

الإفراج ـ متابعة الدراسة والتخرج:

فى نهاية سنة ١٩١٦ بدأت حركة للإفراج عن المعتقلين إلى أن جاءنى الدور فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٧ حين استدعونى إلى وزارة الداخلية لمقابلة المستر هورنبلور الذى كان كبير مفتشى الداخلية . وفى مكتبه التقيت لأول مرة بالشاب أحمد محمد حسنين الذى كان يعمل إذ ذاك مفتشا بالداخلية وسكرتيرا لهورنبلور ، وفى هذه المقابلة أخذ هذا الأخير ينصحنى بالابتعاد عن السياسة والتفرغ لدراستى ، وأن أحاول إطفاء أو تهدئة النار التى تتملكنى وكانت السبب فى قطع دراستى والحجز بالمعتقل طوال المدة الماضية وأبدى أمله ألا يصدر منى مستقبلا ما يعرضنى لذلك مرة أخرى ، وفى الحق كان لطيفا مهذبا فى عبارته معى ، وكان من الطبيعى كذلك أن أتقبل ما يقوله بلا اعتراض حتى لا أفقد فرصة العودة إلى أهلى ودراستى ، وقد تم إخلاء سبيلى فى اليوم التالى وكان همى الأول السعى لإعادة قيدى بمدرسة المعلمين العليا التى كنت قد نقلت إلى السنة النهائية فيها وفصلت منها عقب اعتقالى ، وقد خدمنى الحظ بأنى عندما طرقت باب وزير المعارف ـ وكان إذ ذاك عدلى يكن باشا ـ وجدت أن مدير مكتبه هو الشاب محمد شريف صبرى الزميل السابق بالمدرسة السعيدية وإن كان فى حينها يسبقنى بسنتين دراسيتين إلا أننا كنا نتقابل فى فناء المدرسة وفى المناسبات المدرسية المختلفة ، فلما عرف حاجتى تعاطف معى واستصدر لى أمرا من الوزير بعودتى إلى مدرستى وهو ما تم حوالى منتصف فبراير ووجدت نفسى لأول وهلة حيال عقبات كان اجتيازها يبدو مستحيلا مما جعل زملائى ـ مع ترحيبهم الكبير بى والإعراب عن استعدادهم لبذل كل مساعدة لى ـ يبدون إشفاقهم من أن تكون محاولتى بلا جدوى ، فإنه إلى جانب انقضاء أكثر من نصف السنة الدراسية ولم أحضر خلالها درسا واحدا لا سيما فى شرح نصوص الآداب الإنجليزية وكتب التربية وعلم النفس مثلا ، فإن المذكرات كانت تطبع وفقا لعدد الطلبة وليس من وسيلة للحصول على نسخة أخرى منها ، فضلا عن قرب موعد الامتحان النهائى إلا أنى عقدت العزم على اجتياز تلك العقبات وصممت على تحقيق ما كان يبدو مستحيلا مستعينا بقوة اليقين بالنفس والاتكال على الله بحسن التوفيق ؛ فأخذت استعير من زملائى ما يستطيع الواحد منهم إعارتى إياه لمدة محددة وعكفت على بذل أقصى جهدى ووقتى فى الدرس والاستذكار ، وبارك الله لى فى جهودى فإذا بى فى نهاية المطاف قد خرجت الثانى فى ترتيب قائمة الناجحين ، وإذ كان قد تقرر سفر الستة الأوائل فى بعثة دراسية إلى إنجلترا فقد كان ترتيبى يخولنى ذلك الحق إلا أن ضعف نظرى حال دون نجاحى فى الكشف الطبى ، وكان لذلك صدمة كبرى

فى نفسى لا سيما أن إدارة المدرسة لم تحاول مساعدتى فى التغلب على هذه العقبة باستصدار قرار من الوزير بالتغاضى عن نتيجة الكشف الطبى تقديرا لتفوقى فى النجاح، ولكن الإدارة أحجمت عن ذلك بسبب تاريخى السياسى القريب، مع أن أستاذ اللغة الإنجليزية كان متحمسا لوجوب سفرى لحصولى على أعلى درجة فيها بين الناجحين ولما أبديته من التفوق فى إجابتى بالرغم من التحاقى بالدراسة قبل موعد الامتحان النهائى بمدة وجيزة، على أنى عولت فى نفسى على أن أعوض بكل وسيلة ما فاتنى بعدم سفرى فى البعثة لإتمام الدراسات العليا عن طريق السفر إلى الخارج مستقبلا والانتساب إلى إحدى الجامعات الإنجليزية أو الفرنسية.

مزاولة التدريس:

كان أكبر ما يشغل الخريجين إذ ذاك الحصول على العمل بإحدى المدارس الخاصة؛ لأن الحكومة كانت قد أوقفت التعيين بمدارسها نظرا لظروف الحرب القائمة وعدم إنشاء مدارس ولا فصول جديدة، فكان أن رشحنى ناظر مدرسة المعلمين العليا - المرحوم أحمد برادة بك - للتدريس فى مدرسة الإعدادية الثانوية وكانت أكبر المدارس الخاصة فى ذلك الحين - وكانت من منشآت الحزب الوطنى ويتولى نظارتها رجل فاضل هو المرحوم الدكتور سيد فهمى (الذى تولى عمادة كلية الهندسة بالجامعة بعد إنشائها) - كما كانت تضم عددا من أفاضل المدرسين، أذكر من بينهم الأساتذة: محمد كامل سليم، وأحمد حسن الزيات، ومحمد جلال، ويوسف كامل. إلا أنها كانت تضم عددا وفيرا من الطلبة كبار السن الذين استنفدوا سنين الرسوب بالمدارس الحكومية مما كان يستدعى بذل جهود مضنية فى سبيل حملهم على الالتزام بنظام الدراسة، وكان مما فوجئت به فى أول درس لى هناك أن وجدت بين التلاميذ بعض من كانوا زملاء لى فى مراحل الدراسة الأولى. وحدث أن كانت الأوقاف السلطانية قد قررت إنشاء مدرسة ثانوية فى ذلك العام على أن يقتصر القبول بها مبدئيا على من أتموا الدراسة فى المدارس الابتدائية التابعة لها، ولذلك كانت محدودة عدد الفصول لتوخى التدقيق فى اختيار المقبولين، وعهد إلى المرحوم الأستاذ حامد محمد بنظارة المدرسة فتوخى هو بدوره اختيار من يساعده من المدرسين، وكانوا نخبة ممتازة ولى بهم صلة معرفة أو صداقة، وكان من بينهم المرحومان مصطفى راشد رستم، ومحمود عبدالجواد وكانا من أعز أصدقائى، وللأسباب السابقة جميعا فإنه عند الاتصال بى للانضمام إليهم - لاسيما أنى كنت كذلك أعرف ناظر المدرسة منذ أيام الدراسة

بمدرسة المعلمين وإن كان يسبقنى بعامين ـ فقد قبلت العمل معهم على شرط التفاهم مع ناظر المدرسة الإعدادية وهو ما تم فعلا ، وبذلك انتقلت إلى المدرسة الجديدة ولم أكن أدرى أن هذه الخطوة التى جعلتنى على اتصال بالقصر على نحو ما كانت أولى الخطوات نحو اتصالى به نهائيا فيما بعد. ولم تلبث إدارة الأوقاف الخصوصية أن اشترت قصرا كبير فى شارع الدواوين انتقلت إليه المدرسة الصغيرة فى العام التالى ، وأصبحت تعرف باسم المدرسة الثانوية السلطانية فالمدرسة الثانوية الملكية فمدرسة الخديو إسماعيل ، ولقد جهزت بأوفى وأحدث المعدات والأجهزة العلمية كما حرصت إدارتها على التدقيق فى اختيار أساتذتها والحفاظ على النظام والانضباط مما جعلها فى مدة وجيزة نموذجا رائعا من كل الوجوه ، وذاعت شهرتها بتفوقها فى حسن نتائجها فى الامتحانات العامة إذ كانت تصل إلى مائة فى المائة أو ما يقرب من ذلك فى سنين متوالية ، ولما كان التاريخ هو المادة الأساسية التى أتولى تدريسها فقد أتاح لى الفرصة لتأدية رسالتى (الخاصة) ببث روح الوطنية بين تلاميذى وإذكاء روح الحماس لمبادئ الحرية بينهم ، ولذلك فإنه كان مما اغتبط له أشد الاغتباط أنى عندما كنت ألتقى بعد ذلك بسنين ببعض هؤلاء التلاميذ ـ ومنهم من كان قد وصل إلى مراكز كبيرة فى الدولة بل إلى الوزارة ـ كانوا يبدون أمام من تشاء الصدفة أن يكون موجودا فى مكان وساعة اللقاء أنهم مازالوا يذكرون ما كنت ألقنهم إياه من دروس الوطنية الصادقة ، وعلى هذا الوجه كنت أقوم بأداء رسالتى ما استطعت إلى ذلك سبيلا وكان تلاميذى والحق يقال يستجيبون لها بكل جوارحهم .

وكنت إلى جانب ذلك لا يغيب عن بالى ما أخذته على نفسى من بذل كل ما أملك من جهد فى سبيل خدمة وطنى بالمشاركة فى كل ما قد يؤدى إلى تحقيق ما يرجوه كل مخلص من رقى بلاده فى جميع نواحى حياتها ، وهذا ما حدث عندما ظهرت حركة أدبية لقيت إقبالا حماسيا وتشجيعا من الشباب الناهض ، كانت تمثلها وتنطق بلسانها صحيفة ظهرت باسم «السفور» كان يشترك فى الكتابة فيها عدد من البارزين فى ذلك الحين مثل : الدكتور محمد حسين هيكل ، والدكتور أحمد زكى ، والأساتذة محمود عزمى ، وأحمد حسن الزيات ، وأحمد أمين ، ومحمد فريد أبو حديد ، وسواهم ، فإننى لم أتردد فى الكتابة فيها حينما دعانى إلى ذلك صاحبها الأستاذ عبدالحميد حمدى ، وأذكر أننى كتبت بها سلسلة مقالات تحت «عيوبنا» كانت الغاية منها الدعوة إلى مصارحة أنفسنا بما نشعر به من العيوب التى تؤخر مسعانا نحو التقدم لكى نبدأ بمعالجة أنفسنا منها ، وسلسلة أخرى فى فلسفة التاريخ والدروس المستفادة منه .

وقامت فى ذلك الحين الدعوة الأولى لإنشاء نقابة للمعلمين ودعيت للاشتراك فى اللجان التمهيدية التى شكلت لوضع مشروع للنقابة المرجوة، ولعل أهم عمل شاركت فيه إبان تلك الفترة - وبقى اشتراكى ممتد إلى الآن - هو انضمامى كعضو بلجنة التأليف والترجمة والنشر منذ العام الأول لتأسيسها على يد عدد محدود من ذوى العلم والفضل منهم: الأستاذ أحمد أمين، والدكتور أحمد زكى، والأستاذ محمد فريد أبو حديد، والأستاذ عبدالحميد العبادى، ولم تلبث اللجنة أن وصلت إلى مكانة مرموقة فى مصر والعالم العربى، وانضم إليها الكثيرون من أعلام الأدب والعلم فى مصر كالأستاذ أحمد لطفى السيد، والدكتور طه حسين، والأستاذ أحمد مختار رسمى، والدكتور زكى نجيب محمود، والدكتور عبدالرازق السنهورى.

استمرار الاتصال بالحزب الوطنى:

كنت طوال عمرى بالتدريس على اتصال دائم بأصدقائى من رجال الحزب الوطنى لا سيما الأستاذ عبدالمقصود متولى والأستاذ مصطفى الشوربجى - ولذلك استطعت متابعة ما نشأ من الخلاف بينهم وبين الوفد منذ أذيع بالمنشورات نص الحديث الذى جرى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بين الزعماء الثلاثة (سعد زغلول وعلى شعراوى وعبدالعزيز فهمى) والمندوب السامى البريطانى حول الإذن لهم بالسفر إلى إنجلترا لمفاوضة حكومتها فى شأن مستقبل الحكم فى مصر، وقد أخذ رجال الحزب الوطنى على أولئك الزعماء التعهد بعدم الاتصال فى الخارج بغير الحكومة البريطانية، وفى مصر بغير المندوب السامى، ومع إعرابهم عن مطالبة مصر بالاستقلال فقد تورطوا إلى حد إبداء الاستعداد لوضع قناة السويس تحت السيطرة البريطانية لتأمين المواصلات البريطانية، وازدادت مخاوف الحزب الوطنى كذلك عندما بدأت حركة جمع التوقيعات لتوكيل الوفد للسفر إلى الخارج للدفاع عن حقوق البلاد والمطالبة بالاستقلال، ولكن الصغية كانت عامة مبهمة مما دفع بعض رجال الحزب الوطنى إلى الذهاب إلى بيت سعد زغلول باشا لمناقشته فيما لديهم من ملاحظات على الموقف، واحتدت المناقشة مما جعل سعد باشا يقول لهم هل جئتم تهينونى فى بيتى؟ فرد عليه الأستاذ مصطفى الشوربجى بقوله إنك منذ تحملت عبء الكلام باسم الأمة فقد أصبح هذا البيت «بيت الأمة» - ومنذ ذلك الحين صار هذا الاسم علما على منزل سعد باشا وعلى أثر ذلك أصدر الحزب الوطنى عدة نشرات أو كتيبات صغيرة تحت عناوين مختلفة منها «لا مفاوضة قبل الجلاء» و«لا مفاوضة لا تحالف لا اتفاق»، وقد أبدى فيها وجهة نظره من حيث المخاطر التى تهدد قضية مصر فى حالة الالتزام بقصر التفاوض

فى شأنها على إنجلترا وحدها، فى حين أن حياة القضية فى جعلها وبقائها دولية مما يتيح لمصر أن تجد سندا لها بين الدول الأخرى لتأييد استقلالها، لما تفيده الدول الأخرى من وراء عدم انفراد بريطانيا باستغلال مركز مصر الإستراتيجي لمصلحتها الذاتية، وأعرب الحزب الوطنى كذلك عن خطر الدخول فى مفاوضة الإنجليز مع وجود الاحتلال جاثما فوق صدر البلاد على الرغم من عشرات الوعود الرسمية بالجلاء، فالعلة كلها تكمن فى الاحتلال، والعلاج الوحيد الصحيح فى زوال الاحتلال، مما يستتبع عدم الاعتراف بما أحدثه المحتلون من تصرفات واتفاقات انتقصت من أطراف مصر أثناء الاحتلال، ومن ثم أخذ ينادى الحزب الوطنى باستقلال مصر والسودان والملحقات، وهذه الملحقات التى كان يتفكه البعض بتمسك الحزب الوطنى بها إنما كانت حقيقة واقعة حصلت عليها مصر بتضحيات كبيرة تأمينا لمصالحها فى المناطق التى امتد إليها سلطانها فى الأقاليم الاستوائية وللاتصال الدائم بالسودان، وكان يرد ذكرها فى الفرمان السلطانى الذى يصدر عند تولى الخديو الجديد سلطاته وذلك نظير مبالغ معينة أضيفت إلى قيمة الجزية السنوية التى تدفعها مصر للباب العالى والتى ظلت تدفعها سنين طويلة بعد الاحتلال البريطانى، ولم يكتف الحزب الوطنى بتلك النشرات بل قام بوضع كتاب باسم «القضية المصرية» درس فيه جميع جوانب القضية وشرح فيه المخاطر التى يخشاها على القضية ضاربا الأمثلة بما كانت تتبعه الإمبراطورية الرومانية فى سياستها، وهى السياسة التى اتخذتها الإمبراطورية البريطانية نموذجا لها، وكانت اجتماعات الحزب الوطنى تتم فى عيادة الدكتور إسماعيل بك صدقى بميدان الأوبرا، وهو من أشد الرجال نزاهة وخلقا ووطنية بل ونبوغا فى مهنته كطبيب لأمراض النساء حتى أنه كان الطبيب الخاص للسلطانة ملك - قرينة السلطان حسين كامل - وكنت دائم التردد هناك حتى إذا ما تم طبع الكتاب حصلت على عدد كبير من النسخ توليت توزيعها بنفسى، وكان يوزع بلا مقابل. وعندما نفى سعد باشا إلى مالطة ومعه من وقع عليهم اختيار السلطة البريطانية من رجال الوفد؛ ثارت جميع طبقات الأمة احتجاجا على ذلك وسخطا على ما أصاب البلاد من نكبات فى ظل الاحتلال لا سيما ما عانته أثناء الحرب العظمى من مصادرة لمحصولات البلاد ووسائل النقل فيها - حتى الماشية والحمير - وتجنيد أبناء الشعب بالقوة باسم «متطوعين» لنصرة الحلفاء، وإن كان الغرض الحقيقى استخدامهم فى إنشاء خط للسكة الحديد بسيناء تمهيدا لنقل الجيوش والمعدات العسكرية عبر الصحراء لمهاجمة الجيش التركى بفلسطين. وقد استخدمت قوات الاحتلال أقسى وسائل القوة الغاشمة لإيقاف المظاهرات وإخماد الثورة إلا أن سقوط الضحايا كان يزيد نار الثورة اشتعالا فى جميع أرجاء البلاد، وكان من جراء ذلك انقطاع المواصلات فى

داخل القاهرة وبينها وبين الأقاليم، وعلى الرغم من ذلك كانت الاجتماعات تعقد كل ليلة في الأزهر الشريف حيث كان يتناوب الخطباء للدعوة لمواصلة الجهاد لتخليص البلاد من عار الاحتلال، وكنت أواظب على حضور هذه الاجتماعات مع بعض أصدقائي، وكنا نسعى إليها سيرا على الأقدام بطبيعة الحال، وأذكر أنه كانت تصدر يوميا منشورات باسم طوائف مختلفة للإعراب عن المشاركة في هذه الحركة العارمة والدعوة إلى استمرار الجهاد، ودعاني بعض الزملاء لحضور اجتماع لعدد من المعلمين بمنزل زميل بحي الظاهر، وهناك اتفق الرأي بيننا على إصدار منشور باسم المعلمين، وكان لي شرف الاشتراك في اللجنة التي كلفت بوضع صيغة المنشور كما كلفت كذلك بالإشراف شخصيا على إعداد علم باسم المعلمين للاشتراك في المظاهرة الكبرى التي كان قد أجمع الرأي على أن تقوم بها جميع الهيئات في اليوم التالي، فسهرت تلك الليلة بأسرها في حانوت «بالخيامية» لإعداد العلم المطلوب، وكنت في الصباح حاضر في الموعد والمكان المتفق عليه، وأذكر أنه كان في باب الخلق، وظللت على اتصال دائم برجال الحزب الوطني الذين كان يتزايد عداء الوفديين نحوهم إلى حد يدعو إلى الدهشة، فمن ذلك أنه عند وفاة الزعيم الوطني الكبير محمد فريد الذي ضحى بصحته وماله وحياته العائلية في سبيل الجهاد ولخدمة بلاده؛ اتصل البعض بالوفد في باريس ليتولى نقل جثمانه إلى مصر، فرفض بحجة أن الأموال التي لديه مخصصة لأغراض محددة لا يستطيع أن يتعداها، وعندما تطوع للقيام بتلك المهمة الوطنية أحد المخلصين من أبناء الشرقية وقد رسخ اسمه في ذهني وهو «خليل عفيفي» ـ أقام الحزب الوطني سرادقا للمأتم، وإذا بعدد من رجال الوفد يحضرون إلى السرادق في المساء، ويقف أحدهم عند المدخل ويقرأ من ورقة في يده كلمة عزاء، ثم يعودون من حيث أتوا دون أن يجلسوا ولو بعض الوقت كما جرت العادة في مثل هذه المناسبة الحزينة.

رحلاتي الدراسية لأوروبا:

عندما انتظمت الدراسة بعد الإفراج عن سعد زغلول باشا وزملائه واصلت عملي في التدريس، وإذ كنت قد اطلعت في إحدى الصحف الإنجليزية على إعلان عن دورة صيفية للمحاضرات بجامعة كمبردج؛ فإني تحقيقا لرغبتي في تعويض ما فاتني بعدم السفر في البعثة بادرت إلى تقديم طلب للالتحاق بتلك الدورة في صيف عام ١٩٢٠، وصممت على أن أنتهز هذه الفرصة للقيام بأقصى ما أستطيع زيارته من معالم أوروبا ومتاحفها،

ولذلك غادرت الإسكندرية قبل موعد المحاضرات بنحو شهرين فزرت خلالها فيينا وبرلين وباريس وبروكسيل وطفت بما فيها من معالم ومتاحف متنوعة، بل حرصت على اقتناء صور لمحتوياتها حتى جمعت ذخيرة ثمينة منها، إذ كانت تشمل صور لوحات أكبر الفنانين منذ عهد النهضة الأوروبية، على أنه كان من أهم ما عنيت باقتنائه فى باريس، صورا لكثير من أصول الوثائق التاريخية للثورة الفرنسية وعهد نابليون، وقد حرصت عند عودتى إلى مصر على تصويرها وعمل لوحات منها لاستخدامها فى عرضها بالفانوس السحرى، واستعنت بها فى إلقاء محاضرات عن تلك الحقبة التاريخية الكبرى فى تاريخ فرنسا والعالم الحديث بأسره، ولما كانت دورة المحاضرات الصيفية تعقد بالتناوب كل صيف بين جامعتى كمبردج وأكسفورد؛ فقد حرصت على حضورها فيهما فى العامين التاليين كما حضرت دورة أخرى فى جامعة السوربون بباريس.

مشاركتى فى تحرير صحيفة الحزب الوطنى:

كان الحزب الوطنى إبان تلك الفترة قد قرر إصدار صحيفة يومية لتنطق باسمه ـ وهى جريدة اللواء المصرى ـ واستأجر لذلك دارا كبيرة فى شارع الدواوين ـ فى المكان الذى أقيم فيه فيما بعد المبنى المعروف الآن باسم «عمارة استراند» ـ واتخذ الحزب مقرا له بذات المبنى إلى جانب إدارة ومطبعة الصحيفة التى تولى رئاسة تحريرها الأستاذ أحمد وفيق كما تولى إدارتها الأستاذ عبدالمقصود متولى، وكان شباب الحزب يترددون على هذا المقر الجديد الذى كانوا يفتقرون إليه لمداومة الاتصال بزعماء الحزب وتبادل الآراء معهم، وكانوا بطبيعة الحال يسارعون إلى تقديم كل معونة فى إعمال الحزب أو صحيفته، وكان من أبرزهم وأشدهم حماسا الشاب محمد كامل البهنساوى الذى كان طالبا بالحقوق وأصبح فيما بعد من ألمع كبار رجال القضاء، وكان لفرط تحمسه يقضى كل أوقات فراغه ملازما دار الحزب مما جعل الرئيس محمد حافظ رمضان يوليه كل ثقته فاتخذه سكرتيرا خاصا له، وكان صدور جريدة الحزب فاتحة فترة عشقت فيها الصحافة فوقفت كل فراغى على العمل بجريدة اللواء المصرى بتحرير المقالات يوميا أو ترجمة المقالات والأنباء المهمة عن الصحف الأجنبية أو مراجعة الرسائل إلى الصحيفة، فضلا عن الإشراف على ترتيب موادها وتصحيح تجارب الطبع وبالجملة ملازمة دار الجريدة حتى ظهور الأعداد الأولى من المطبعة لا سيما عند غياب الأستاذ وفيق، وكان يعاوننا عدد محدود من المحررين كنت أرتاح بوجه خاص إلى زميل منهم نبه ذكره فيما بعد فى عالم الصحافة وهو الأستاذ أحمد

خيرى سعيد ومازلت أحتفظ بذكرى صداقتنا وزمالتنا فى تلك الأيام التى أبى وفاؤه لى إلا أن يحتفظ كذلك بذكراها إلى حين إصدر الطبعة الثانية من كتابه «الدسائس والدماء» فى سنة ١٩٣٨ فأهدانى نسخة منه وكتب عليها كلمة إهداء مازلت اعتز بها كل الاعتزاز حيث قال فى مقدمتها : «إلى صديقى الكريم وزميلى فى زمن الشباب والنضال الأستاذ. . . . .» رحم الله ذلك العهد الكريم ورحم رجاله . وكثيرا ما كانت المقالة الأساسية الافتتاحية تصدر بقلمى ـ دون توقيع ـ وإنه لمما يجدر ذكره كذلك أنه كان يشرف على المطبعة والعمال والنظام فى دار الحزب والمطبعة رجل عصامى قل نظيره فى قوة الإيمان بالله والوطن مع النزاهة والاستقامة ودماثة الخلق هو المرحوم مصطفى العجيزى، وقد نشأ تاجرا صغيرا أميا ثم تعلم القراءة والكتابة فى إحدى المدارس الليلية التى أنشأها الحزب الوطنى، وصار من أشد أنصار الزعيم مصطفى كامل إعجابا وإخلاصا حتى أصبحت له مكانة خاصة بين زعماء الحزب فكانوا يعاملونه على قدم المساواة، وقد توثقت الصلة بيننا فى فترة مشاركتى فى تحرير اللواء المصرى، إذ كان يحدث أحيانا أن يغيب الأستاذ وفيق لسبب أو لآخر، فكان يهرع نحوى العجيزى لاتخاذ ما يلزم نحو التحرير أو الإشراف على إعداد المواد اللازمة لطبع وإصدار عدد اليوم التالى وكله حماس وإشفاق إلى أن تبدأ المطبعة فى إخراج النسخ الأولى من الجريدة، وبهذه المناسبة أذكر أن الوفد ضاق بمعارضة اللواء المصرى إلى حد لجؤ بعض أنصاره إلى الاتفاق مع متعهد التوزيع على حجز ما يستلمه منها عن الجمهور نظير تقاضيه ما كان يفيده من التوزيع، على أن يعيد ما استلمه من النسخ إلى إدارة الجريدة بحجة أنه لم يطلبها أحد، فى حين أن الشكاوى كانت تتوالى على إدارة الجريدة من أنصار الحزب بأنهم لا يجدون لها أثرا فى السوق، وعندما عمد الحزب إلى استئجار بعض الأفراد ليقوموا بالتوزيع، لجأ الخصوم إلى تدبير الاعتداء عليهم لإرهابهم وإرغامهم على الابتعاد عن عملية التوزيع .

الدكتوراه من جامعة مونبلييه:

كنت منذ تخرجى تلازمنى ـ كما ذكرت سابقا ـ فكرة استكمال دراستى العليا تعويضا عما فاتنى فى السفر بالبعثة الحكومية حسبما كان يؤهلنى تفوقى فى التخرج وهو ما حدا بى للاتصال بجامعة «مونبلييه» بفرنسا، وحصلت منها على الموافقة مبدئيا على التحاقى بها للدراسة للدكتوراه، وعلى أثر ذلك اتصلت بإدارة مدرستى وإدارة التعليم بالأوقاف الخصوصية الملكية ـ وكان يرأسها الصديق الكريم الطيب الذكر المرحوم محمد صادق جوهر بك ـ باشا فيما بعد ـ وتقدمت رسميا بطلب الإذن لى بإجازة دراسية لمدة عام

لتحقيق الغاية من الالتحاق بجامعة مونبلييه فتم لى ما أردت وكان ذلك فى صيف ١٩٢٢ ، ولما كنت عاقدا العزم على الاشتراك فى دورة المحاضرات الصيفية بإنجلترا جريا على عادتى السنوية ، فقد قصدت إلى مونبلييه فى طريقى إلى إنجلترا ، وقمت بإجراءات تسجيل اسمى بقسم الدكتوراه بكلية الآداب ، كما قابلت أستاذ التاريخ الحديث بها ـ وكان اسمه الأستاذ بلانشار ، وكان من أبطال الحرب العظمى وفقد فيها ذراعه اليمنى ، ولكنه كان واسع المعرفة وخطيبا فصيحا بارعا مما هيأه بعدها إلى الظهور والتفوق فى المجال السياسى ، وبعد مناقشة بيننا حول اختيار موضوع رسالتى للدكتوراه حصلت على موافقته على الموضوع الذى كنت أتوق إلى معالجته وهو موضوع «قناة السويس والسياسة المصرية» وكنت أرمى من وراء ذلك إلى دراسة ما كان للاهتمام الدولى بشأن موقع القناة من أثر فى توجيه سياسة الدول نحو مصر والوضع السياسى فيها ، وما كان لذلك من أثر فى سياسة مصر ذاتها نحو صلاتها بتلك الدول ، وكان ذلك بطبيعة الحال يقتضى البحث فى تاريخ محاولة ربط البحرين الأبيض والأحمر منذ أقدم العصور ، ومتابعة سياسة الدول نحو مصر وسياسة مصر نحوها فى العصر الحديث لا سيما عند الاتجاه نحو شق قناة تمتد مباشرة بين البحرين ـ أى دون استخدام أحد فروع النيل كما كان الحال قديما ـ وبعد التفاهم على أماكن ومصادر المراجع التى يحسن الاعتماد عليها ، استأنفت السفر إلى إنجلترا ، على أن أعنى بالبحث فى باريس ولندن عن المراجع المشار إليها حتى إذا ما عدت إلى مونبلييه عند بدء العام الجامعى الجديد ، أقدم إلى الأستاذ ما أسفرت عنه بحوثى مع هيكل لأركان وموضوعات الرسالة ، وهو ما تم فعلا فى نهاية ذلك الصيف . ولما كان أهم ما استقر عليه الرأى بعد الأبحاث الأولية فى شأن الرسالة هو وجوب الرجوع إلى سجلات دور المحفوظات فى وزارات الخارجية فى باريس ولندن وفيينا ، فقد اقتضانى ذلك التنقل بين تلك العواصم طول الشتاء وأوائل الربيع فى عام ١٩٢٣ وعكفت عند عودتى إلى مونبلييه على مراجعة ما خرجت به من دراساتى وإذا به ذخيرة وافرة من الوثائق والمعلومات ، وإزاء ضيق الوقت الباقى أمامى للانتهاء من مهمتى فى حدود الزمن المحدد لى للغياب عن عملى فى مصر ، ألفيت نفسى فى حيرة شديدة بل فى حرج كبير ، على أنى وضعت خطة العمل النهائى بالاتفاق مع أستاذى وانصرفت بكل جهدى إلى تنفيذها بأن كنت أعرض عليه أولا بأول الفصول التى أنتهى من كتابتها اكتسابا للوقت ، وقبيل حلول الموعد الذى حدده الأستاذ لمناقشة الرسالة كنت قد وفقت إلى إنجاز طبعها وتقديم العدد المطلوب منها للجامعة ـ ومقداره ثلثمائة نسخة لتوزيعها كما جرت العادة على الجامعات ودور الكتب وفى ٢٣ من ديسمبر ١٩٢٣ تمت مناقشة الرسالة بالمدرج الكبير بكلية الآداب بحضور عدد

كبير فى مقدمتهم الطلبة المصريون فى مونبلييه، وعلى أثر إعلان نجاحى بتقدير الشرف، أصروا على الاحتفال بهذه المناسبة وكذلك بتوديعى، حيث إنى كنت قد عقدت العزم على العودة إلى مصر فى اليوم التالى، وبذلك انتهت هذه المرحلة المهمة فى تاريخ حياتى. ويهمنى أن أذكر بأن ما كنت قد عاهدت وطنى على أن أظل وفيا له بأن أبذل كل المستطاع لخدمته والدفاع عن قضيته - ظل ذلك حيا فى قلبى لايفارقنى ومن ثم جعلت إهداء رسالتى «إلى وطنى مصر، الماثلة أبدا فى خاطرى وفى فؤادى»، بل كانت هذه العقيدة تسيطر على أفكارى خلال أبحاثى ودراساتى فانصرفت دون تخطيط ولا تفكير إلى متابعة محاولات إنجلترا المتوالية - لا سيما منذ الحملة الفرنسية على مصر - للسيطرة على مصر أو السياسة المصرية، وبخاصة على طريق الاتصال بالهند ومحاربة كل محاولة لفتح ذلك الطريق أمام أى دولة أخرى سواها، ومن ثم كان الصراع السياسى المرير حول شق قناة السويس، حتى إذا ما تبين عدم جدوى الاستمرار فى المعارضة، تحولت إلى السعى للسيطرة على القناة الجديدة بشراء صفقة الأسهم الكبيرة فى عهد إسماعيل ثم تحين الفرصة، إلى حد خلق المبررات، للتدخل بالقوة وفرض سيطرتها على مصر كلها، حتى تم لها ذلك باحتلال مصر فى عام ١٨٨٢.

نشاطى فى جمعية الطلبة المصريين بمونبلييه:

حاولت خلال إقامتى فى «مونبلييه» أن أقوم بما وسعني نحو خدمة أبناء وطنى بها، فقد كانت هناك جمعية للطلبة المصريين - شأنهم فى كل مدينة يوجد فيها عدد منهم - وصادف إذ ذاك أن كان رئيس الجمعية قد أتم دراسته وكان على وشك العودة إلى مصر، فطلبوا منى الانضمام إلى الجمعية وانتخبونى بالإجماع رئيسا لها، فعملت على عقد اجتماعات دورية لزيادة الترابط بين الجميع ولتبادل الآراء فيما يجرى فى مصر من الأحداث، وإذ كانت الغالبية العظمى من المشايعين للوفد فقد أنست فيهم تحفظا نحو الآراء التى أبديتها ولذلك أخذت أتحفظ كذلك فى مناقشتى معهم منعا لازدياد سعة الخلاف، على أن أكبر ما أعتقد أنى قمت به لخدمتهم هو أنى علمت ورأيت عددا منهم ينتسبون اسما إلى الجامعة أو المعاهد الدراسية الأخرى، ولكنهم لا هم لهم سوى التردد على المقاهى وأسوأ من ذلك العكوف على موائد الميسر، بل قضاء الليل بأسره فى اللعب وقضاء النهار فى النوم استعداد لسهر الليل، فهالنى ذلك وحاولت بذل النصح لهم دون أن أنجح فى محاولتى، ولحسن الحظ تعرفت فى مناسبة ما بسكرتير عام المحافظة فانتهزت الفرصة وزرته فى مكتبه وأبديت له جزعى مما وصلت إليه حالة أولئك الطلبة وشكوت إليه من أن ناديا معينا هناك

يسمح بدخول الطلبة والاشتراك فى لعب الميسر، وأنه لو تسربت هذه الأخبار المزعجة إلى الصحف المصرية فقد تكون النتيجة امتناع الأهالى عن إرسال أولادهم إلى مونبلييه خوفا مما يتعرضون له فيها من الانحراف والضياع، فأبدى اهتماما كبيرا بما ذكرته قائلا إن القانون يمنع ذلك النادى على الإطلاق من إشراك غير أعضائه فى الألعاب المسموح له بها ولا يسمح قانونه بقبول الطلبة بين أعضائه وقصره على أفراد طائفته وهم التجار، وقام مشكورا باتخاذ الإجراءات لمراقبة نشاط النادى حتى تحقق من صحة الشكوى عندما داهمته الشرطة فى إحدى الليالى، ووجد على مائدة الميسر عددا من الطلبة المصريين وغير المصريين، وكانت النتيجة أن أحيل المسئولون إلى المحاكمة وأقفل النادى نهائيا على الأثر.

وعملا على تعزيز مركز المصريين هناك والتنويه باسم مصر فى مجال التعاون العلمى اقترحت على جمعية الطلبة المصريين إقامة حفلة ساهرة يخصص دخلها لمعامل الجامعة، وقد أقيمت الحفلة فعلا فى أكبر فنادق المدينة وحضرها لفيف من أساتذة الجامعة وعدد من كبار رجال المدينة وعلى الرغم من أن صافى الإيراد - بعد نفقات الحفلة - لم يكن كبيرا إلا أنه يحقق الغرض من إقامتها بأنها كانت حديث الصحف والأهالى هناك مدة طويلة لا سيما بما ألقى فيها من خطب تبادل فيها المتكلمون - وكنت أولهم بوصفى رئيسا للجمعية - الكلام عن الروابط بين فرنسا ومصر والتطرق بطبيعة الحال إلى الكلام عن مبادئ الحرية التى نادت بها فرنسا وتعلقت بها مصر فى جهادها للتخلص من الاحتلال البريطانى مع الإشارة طبعا إلى جهاد مصطفى كامل وما لقيه من مؤازرة أحرار فرنسا، وفى طليعتهم مدام جولييت آدم، مما كان له أكبر الوقع فى نفوس المصريين.

استقبال الزعيم سعد زغلول ومناقشة معه:

على أثر إذاعة خبر الإفراج عن سعد زغلول باشا وقرب وصوله إلى طولون قادما من جبل طارق (بعد نقله إليها من سيشل) - وكان ذلك القرار قد اضطرت الحكومة المصرية إلى استصداره من بريطانيا لتهدئة حركة الهياج والمظاهرات الصاخبة العارمة التى عمت البلاد فى ذلك الحين، وفد إلى مونبلييه تاجر مصرى كان يقيم فى مرسيليا - وكان يهوديا - وقال إنه موفد لدعوة الطلبة للذهاب إلى طولون لاستقبال سعد باشا على أن يتكفل بجميع مصاريف السفر والإقامة هناك، بل إنه لمزيد من الإغراء عرض أن يدفع إيجار مقر الجمعية المتأخر عليها مع إيجار ستة شهور أخرى مقدما، وأعترف بأنى ترددت فى السفر مع باقى الطلبة معتذرا بأنى فى حاجة إلى كل دقيقة من وقتى لكتابة رسالتى، إلا أن ذلك

المندوب ألح كما ألح زملائى على وجوب سفرى لا سيما أنه لضيق الوقت وبعد المسافة سوف لا يكون فى الاستقبال سوى طلبة مونبلييه، ورأيت من ناحية أخرى أن الموقف يستدعى التكاتف، فإنه قبل وبعد كل شىء ما هو إلا مظاهرة حيال التعسف والعنت البريطانى الذى تجاهد الأمة للخلاص منه، وكان أن سافرنا جميعا إلى طولون حيث وجدنا الشيخ لويس فانوس والدكتور حامد محمود وصعدنا إلى الباخرة التى قدم عليها سعد باشا حيث علا الهتاف بالإنجليزية بحياة الزعيم وحياة مصر والحرية وسقوط الاحتلال والاستبداد إلى غير ذلك من الهتافات المماثلة.

وفى مساء ذلك اليوم توجهنا إلى الفندق الذى نزل به الزعيم الكبير ودعينا لمقابلته فى جناحه الخاص، فأخذ يحدثنا عما لقيه من المعاناة فى منفاه وينحى باللوم والتقريع على عدلى وثروت وكل المتفاهمين مع الإنجليز، ثم تطرق إلى الحديث عن المفاوضة مع الإنجليز بما يفهم منه أنه لا يتردد فى خوضها معهم، فلم أتمالك إلا أن أبدى ملاحظة بأن هناك من يعارض فى مبدأ المفاوضة، ويقول إن حياة القضية المصرية فى بقائها دولية، فأجابنى يظهر إنك من أنصار لامفاوضة إلا بعد الجلاء، ولكن إذا كنت صاحب بيت يحتله غاصب ويريد أن يتفاهم معك على إخلاء البيت كله ما عدا حجرة واحدة، هل ترفض التمتع بالبيت إلا إذا أخلى لك تلك الحجرة؟ فعدت أقول إن أصحاب ذلك الرأى يخشون أن تكون تلك الحجرة مثل «مسمار جحا» لأنهم إذا كانوا دون أى مستند للاحتلال قد استطاعوا أن يضعوا يدهم على كل شىء فى البلاد، فأى ضمان لنا فى المستقبل إذا سلمنا لهم بالبقاء فى جزء منها مع أن قناة السويس فى نظر المعترضين هى الضمان لدولية القضية، فقال ضاحكا: يظهر إنك واقع فعلا تحت تأثير أصحاب هذه النظرية، وهنا تدخل الدكتور حامد محمود وقال بصفتى طبيبك الخاص يا باشا أمنعك عن الاستمرار فى المناقشة لأنك بحاجة إلى الراحة، فوقف للسلام على الطلبة عند خروجهم وأثناء تزاحمهم لم يرنى بينهم فنادى قائلا فين الدولى، تعال لازم أراك بكرة وصافحنى ضاحكا وهز يدى بقوة، وإذ كان قد تقرر مبدئيا أن يلتقى الجميع فى مرسيليا بعد ذلك بيومين فقد أبديت اعتذارى عن عدم إمكانى الحضور بسبب اضطرارى إلى سرعة العودة لضيق الوقت أمامى لإتمام رسالتى، فسألنى عن موضوعها وطلب منى موافاته بنسخة منها فى حينها ولكنه أصر على وجوب بقائى مع زملائى لأنه يود لقائى مرة أخرى، فلم أر بدا إزاء ذلك من إجابة الدعوة، وبصفتى رئيس الطلبة الموجودين لم يكن بد من إلقاء كلمة مناسبة فى ختام الغداء، وأذكر أنى فى مطلعها رحبت بقدومه ذاكرا أننا فى الواقع نجده مدعاة

للاغتباط والاحتفال بعيدين : الأول عيد لقائه والترحيب به، والثانى عيد انتصار إرادة الأمة وإرغامها الغاصب وأذنابه على احترام إرادتها بالإفراج عنه، ومما ذكرته خلالها أيضا أن حركتنا الوطنية سوف تفوز بإذن الله لأن «نور الوطنية من نور الله ونور الله لابد غالب على أمره ولو كره الكافرون» وقد لقيت كلمتى إعجابا كبيرا من الزعيم حتى أنه صفق بحماس وشد على يدى طويلا مبديا كثيرا من الاستحسان والثناء وكرر طلب نسخة من رسالتى واللقاء بى مستقبلا، ولكنى بعد عودتى إلى مصر تحاشيت مقابلته تحرجا من اتهامى بالرغبة فى التقرب منه سعيا وراء غاية أخرى فضلا عن أن الجفوة بين الوفد والحزب الوطنى كانت ما زالت قائمة، وكنت بعد عودتنا إلى مونبلييه قد عقدت اجتماعا لجمعية الطلبة وعرضت عليهم تدوين ما جرى من الحديث فى لقائنا مع سعد باشا لإرساله إلى الصحف المصرية على أساس أنه أول ما جرى من الأحاديث مع الزعيم بعد عودته من المنفى، إلا أنه قامت حركة معارضة لتسجيل النقاش الذى دار بينى وبين سعد باشا بحجة الخوف من سوء تأويله، فرددت عليهم بأنهم يوجهون إهانة للزعيم بهذا القول كأنه يخشى أن يذاع علنا ما يقوله سرا أو فى المجالس الخاصة وأن عليهم أن يقولوا بل أن يقوموا بإملاء نص ما يذكرونه من الحديث الذى جرى، إلا أنهم بعد موافقتهم على ذلك فإنهم بعد انفضاض الاجتماع عمدوا إلى انتزاع الخطاب الذى أعده سكرتير الجمعية لإرساله إلى الصحف فمزقوه ليمنعوا إرساله وبذلك تم لهم ما أرادوه من قبل!

بعد العودة إلى مصر:

لما كانت عودتى إلى مصر فى أواخر ديسمبر عام (١٩٢٣) فإن السنة الدراسية كان قد انقضى منها وقت لا يسمح لى بالاشتراك فى التدريس دون الإخلال بالنظام الدراسى، ولذلك فقد استقر الرأى على أن أبقى إلى جانب مدير التعليم لمعاونته فى التفتيش على المدارس الابتدائية إلى حين حلول موعد العام الدراسى التالى، على أننى أثناء دراساتى وأبحاثى فى دور المحفوظات فى باريس ولندن وفيينا كنت قد هالتنى وفرة ما تحتويه من وثائق تتعلق بتاريخ مصر الحديث دون أن تمتد إليها يد باحث مصرى، فاختمرت فى ذهنى فكرة وجوب العمل والدعوة للعناية بتمحيص تلك الوثائق السياسية على أيد مصرية أمينة، وترجمة المهم منها أو نقله بحذافيره إلى مصر لتكون على مقربة من الباحثين والدارسين لاجتلاء أسرار المناورات والمساومات السياسية الدولية التى أحاطت بمصر فى تاريخها الحديث حتى أفضت إلى الاحتلال الذى نكبت به البلاد، لذلك أقدمت على

وضع مذكرة فى هذا المعنى قدمتها إلى محمد نجيب باشا بوصفه ناظر الخاصة ومدير الأوقاف الخصوصية الملكية، أى الهيئة التى تتبعها المدرسة التى أعمل بها، وإذ كانت النمسا قد زالت عنها إمبراطوريتها الشاسعة وانكمشت إلى بلد صغير فإنه لم تعد لديها أسرار سياسية تخشى علانيتها، ولذلك فإنها أباحت الاطلاع على ما تحتويه دار محفوظاتها من وثائق دون التقيد بالوقوف عند تاريخ محدود كما تفعل الدول الأخرى فيما يتعلق بالاطلاع على وثائق دور محفوظاتها، ولما كان هذا القرار من جانب النمسا لم يتم إعلانه إلا منذ فترة وجيزة، فإن وثائقها كانت ما زالت مجهولة لدى أغلب الباحثين، ونظرا إلى أن الإمبراطورية النمساوية كانت ذات شأن كبير - بل الشأن الأكبر - فى السياسة الدولية فى القرن التاسع عشر فضلا عن أنها كانت أعرق الدول فى تاريخ أوروبا، فإن رسائل مبعوثيها كانت إلى جانب كتابتها باللغة الفرنسية - اتباعا لتقليد قديم يقضى باعتبارها لغة السياسة الدولية - فإنها كانت تبدو فيها دقة ومهارة التحرى السياسى ودهاء وحصافة الدبلوماسية الواعية، وإزاء ما كانت تزخر به المحفوظات النمساوية من الوثائق الخاصة بمصر فقد عنيت بتدوين أرقام وعناوين السجلات المحفوظة بها تلك الوثائق حتى يسهل الرجوع إليها مستقبلا دون عناء، ولقد أوضحت كل ذلك فى المذكرة التى قدمتها إلى نجيب باشا فأبدى اهتماما بشأنها ووعد برفعها إلى الملك لما يعلمه عن اهتمامه الكبير بكل ما يتعلق بتاريخ مصر؛ ولذلك فإنه عنى بنقل محفوظات القلعة إلى القصر وترجمة ما بها من الوثائق التركية المهمة لتكون تحت يد الباحثين فى تاريخ مصر، بل إنه يود أن تصبح مصر مركزا لكل الدراسات الخاصة بتاريخها، وبعد ذلك بمدة وجيزة نقل إلى بعض الأصدقاء أنه يدور بحث فى الديوان الملكى لتعيينى أمينا للمكتبة بالقصر الملكى - وهو المركز الذى عين فيه بعدها المستشرق الإيطالى المؤرخ ساماركو الذى تولى الإشراف على تنفيذ ما اقترحته فى مذكرتى نحو ترجمة أو نقل ما يتعلق بمصر من الوثائق بالمحفوظات الأجنبية، وذلك بأن صورت تلك الوثائق ونقلت إلى دار محفوظات القصر.

النقل إلى وزارة الخارجية:

لما كنت قد انتظرت طويلا دون معرفة أية نتيجة للمذكرة التى قدمتها فقد عاودت الاتصال بنجيب باشا، وعرضت عليه اقتراحا بالنظر فى نقلى إلى وزارة الخارجية على أن يتم تعيينى فى إحدى عواصم دور المحفوظات الكبرى؛ لتيسير وإفساح المجال أمامى للقيام بمهمة دراسة ما يوجد هناك من الوثائق المطلوب الحصول عليها، فأبدى استحسانه لهذا الرأى وطلب منى تقديم مذكرة به، وأبلغنى بعدها أنه حصل على موافقة الملك عليه،

إلا أنى فوجئت بصدور قرار من وزير الخارجية فى فبراير ١٩٢٥ بتعييني «باشكاتب لقنصلية مصر فى أزمير» ـ وكان هذا هو اللقب الذى يطلق إذ ذاك على «مأمور» القنصلية ـ أى «مساعد القنصل» ـ ولقد ثار نجيب باشا عند سماع الخبر، لاسيما أن أمر التعيين كان ينص على تعييني بمرتبى الحالى إذ ذاك فى حين أن العادة كانت قد جرت فى وقتها ـ وهو وقت إنشاء التمثيل الخارجي لمصر ـ على تعيين الحاصلين على مثل مؤهلاتى الدراسية فى مراكز القناصل أو سكرتيرى المفوضيات فضلا عن منح من يقع عليهم الاختيار من الموظفين علاوة كبيرة فى المرتب مع ترقيتهم إلى درجة فوق درجاتهم الحالية، لذلك غضب نجيب باشا من معاملتى على هذا الوجه وتعييني فى مكان بعيد عن الأماكن التى كان من المفروض إرسالى إليها، وأشار على برفض هذا التعيين، ولكنه لم يلبث أن استدعانى فى اليوم التالى ونصحنى بعدم رفض التعيين؛ لأن ذلك سوف يعود بالضرر فى حين أنه يحسن الصبر والانتظار وأنه سوف يعمل شخصيا على إصلاح ما حدث؛ لأنه يعرف السبب فيما جرى وأنه شخصيا هو المقصود بالنكاية، وفى الواقع ـ كما علمت فيما بعد ـ أن نشأت باشا وقد كان فى حينها أثيرا لدى الملك وصاحب النفوذ الأكبر فى القصر ـ بل الحكومة ـ قد عز عليه أن نجيب باشا تقدم بمذكرة إلى الملك رأسا واستصدر منه أمرا بالتعيين دون الرجوع إليه شخصيا فلم يكن هناك محيص من تنفيذ الأمر ولكن بعد تحويره إلى ما يقضى على الغرض المطلوب من ورائه! وهكذا تم تعييني بوزارة الخارجية على أن أتسلم عملى بها عقب انتهاء العام الدراسى.

ولما كان الملك قد عنى بإدخال نظام الكشافة إلى المدارس المصرية وأنشئت فرقة منها بالمدرسة الثانوية الملكية وخصها الملك بجوائز سنوية للمتفوقين من أفرادها فى ألوان نشاط الكشافة، فقد جرت العادة بأن تقيم المدرسة حفلا سنويا لتوزيع تلك الجوائز مع منح أخرى للمتفوقين كذلك فى امتحان شهادة الدراسة الثانوية، لا سيما أن المدرسة لم تكن تحصل على نتائج باهرة فحسب، بل كان طلبتها تزدحم بهم الصفوف الأولى للناجحين إن لم يكن الأول فى الترتيب من بينهم، وجريا على هذه العادة أقيم الحفل فى أواخر ذلك العام الدراسى عام (١٩٢٥) ورأت إدارة المدرسة أن أقوم بإلقاء كلمة المدرسة، وكان على رأس الحاضرين مدير الأوقاف الخصوصية الملكية وكبار معاونيه إلى غيرهم من رجال التعليم وأولياء الأمور وطلبة المدرسة وخريجيها فى العام الدراسى السابق، ولعل اختيارى لإلقاء الكلمة كان مبعثه الرغبة فى إبداء شىء من التكريم والتوديع لى بمناسبة قرب مفارقتى للمدرسة وسلك التدريس! لذلك حرصت فى كلمتى ـ مع مراعاة وجود

رجال الملك بين الحاضرين ـ أن أودعها صفوة ما أود نصح الشباب بالالتزام به فى خدمة الوطن حتى لقد بقيت فى ذاكرتى بعض العبارات، فقلت مثلا فى سياق الإشارة إلى جوائز المتفوقين من أفراد فرقة الكشافة ـ وشعارها كما هو معلوم «كن مستعدا» ـ ومن لنا بذلك اليوم الذى يدرك فيه شبابنا بل وشيوخنا ونساؤنا أن هناك ملكا وهناك وطن ينادى الكل فى كل آن . . كن مستعدا . . كن مستعدا، فالوطن عليل يرجو على أيديكم البرء من علله، وأشد ما أعلّه لو علمتم ضعف فى العلم، وضعف فى الأخلاق، . . . . بلادكم كانت بالأمس مشرق العلم ومصدر العرفان، وهى ما دامت فى نفوسكم عزيمة، وفى صدوركم أمل، . . . فهى لن تموت بل ستبعث على أيديكم وفى ظل رعاية مليككم وتبدو وقد طهرتها نار الآلام كملك من النور يضىء بين الأنام «إلخ إلخ».

إقامتى فى أزمير:

فى أواخر مايو عام ١٩٢٥ سافرت على بركة الله إلى أزمير، وكانت على الرغم من جمال موقعها تبعث على الأسى؛ إذ كان أجمل أحيائها الذى يشغل الموقع الممتاز فيها مجموعة من الخرائب والأنقاض نتيجة للحريق المدمر الذى أصابها فى ختام حرب التحرير التى قادها الزعيم الكبير مصطفى كمال ودحر فيها اليونانيين وأرغمهم على الانسحاب، فدمروا أزمير عشية خروجهم وإن كانوا هم بدورهم يلقون اللوم على الأتراك بأنهم هم الذين دبروا الحريق للتخلص من اليونانيين والأجانب الذين كانوا يقيمون فى تلك المنطقة ـ لأن سكان المدينة من الأتراك كانوا يقيمون فى الأحياء الأخرى من المدينة ـ ولم يكن هناك من المصريين سوى عدد ضئيل، ولكن كانت هناك صلة تجارية كبرى بين أزمير والإسكندرية، ولا يوجد ما يستحق التنويه عنه طول مدة إقامتى بأزمير سوى أنى حضرت فيها مرحلة الانقلاب الكبير الذى أحدثه مصطفى كمال بالقضاء على الخلافة الإسلامية، ثم تحريم لبس الطربوش وتحريم استخدام الحروف العربية فى الكتابة واستبدال الحروف اللاتينية بها، وتأميم جميع المصارف والمصانع والهيئات الأجنبية ـ وكان قد سبق ذلك إلغاء الامتيازات فى معاهدة (لوزان) وإلزام المؤسسات الأجنبية جميعا باستخدام موظفين من الأتراك ليحلوا محل الأجانب فى ظرف ستة شهور يسمح خلالها بأن تكون المراسلات ـ مع الحكومة أو الأفراد ـ وكذلك السجلات بلغة أجنبية على أن تكون مصحوبة بالترجمة التركية وتكون هى وحدها المعتمدة رسميا، وبعد تلك المهلة تكون اللغة التركية هى وحدها المسموح بها، وكذلك تقرر أن يتولى الأتراك إدارة وشغل

وظائف كل الهيئات فيما عدا وظائف فنية أو إدارية محددة . وقد حدث عقب ذلك أن قامت عاصفة كبيرة فى أزمير سقطت خلالها صاعقة على مأذنة المسجد المجاور لدار الحكومة فى أزمير ، فساد الذعر بين الأهالى لاعتبارهم ذلك آية من الله تنذر بسخطه سبحانه وتعالى على دخول المساجد بالقبعات ، ومن ثم كان ذلك دليلا على عدم الرضا عن الخروج على التقاليد القديمة ، وكان أهم وأنكى من ذلك تحريم الحجاب وفرض الاختلاط بين الجنسين فى المعاهد الدراسية وفى المجتمعات ، وتلا ذلك الاندفاع فى اتباع واقتباس الأساليب الغربية ونبذ التقاليد الشرقية والتجرد من كل ما يوحى بالاتصال بها إلى حد سريان الدعوة بتخليص اللغة التركية من الألفاظ والمشتقات العربية والفارسية ، وهى تشغل الجانب الأكبر من اللغة التركية ! ومن ناحية أخرى شرعت الحكومة فى وضع تشريعات جديدة على أساس القانون السويسرى بما يشتمل عليه مثلا من مبادئ التوريث بالمساواة بين المرأة والرجل (مخالفا لأصول الشريعة الإسلامية) ، وكذلك حرية المرأة فى الزواج من غير أهل دينها ، وفضلا عن ذلك أغلقت تكايا رجال الطرق الصوفية وصودرت دورها والأملاك الموقوفة عليها ، فأحدث هذا كله آثارا عميقة فى نفوس الشعب التركى وكيانه الاقتصادى والاجتماعى ، وكانت الحجة التى اتخذت ذريعة لإلغاء الخلافة ، والجنوح إلى الابتعاد عن الصبغة الإسلامية هو أن هذه الخلافة كانت السبب فى عداء أوروبا لتركيا وما جره ذلك عليها من الحروب والويلات ، فى حين أن الوحدة الإسلامية والتشيع لها والدعاء للخليفة فوق منابر المساجد فى كل أرجاء العالم الإسلامى ، كان ذلك المظهر هو أكبر ما تهابه الدول الأوروبية ، فوقف طويلا يحول بينها وبين الإقدام على توزيع تركة «الرجل المريض» كما كانوا يسمون تركيا منذ زمن طويل ، نسى ذلك قادة ودعاة حركة التحرير من كل ما هو شرقى بل إسلامى ، وطغت موجة جارفة من الاندفاع نحو كل ما هو غربى وإن كان ينطوى على مساوئ عصفت بما كان معروفا عن الأتراك من فرط التمسك بالدين والأخلاق القويمة ، وظهرت كثير من المآسى الخلقية بين عديد من الأسرات فى كل مكان ، ولذلك فإن المبادئ الدينية الأصيلة والمتغلغلة فى النفوس لم تحتمل السكوت على هذه الحال فلم تلبث أن انتفضت واشتعلت الثورة عليها فى أماكن متفرقة باشتراك عدد من ضباط الجيش أنفسهم ، ولكن الحكومة سارعت بتوجيه ضربات قاسية نحوها وأقامت «محاكم الثورة» لمعاقبة الثائرين ، وقد عقدت إحداها فى أزمير وكان على رأس المقدمين للمحاكمة قائد كبير كان زميلا لمصطفى كمال فى حرب التحرير ، بل لعب دورا عظيما فى إحراز النصر وهو القائد كاظم قره بكير ، وكانت له مكانة كبرى فى نفوس الجيش والشعب ولذلك عومل بكل اعتبار واحترام ، حتى لقد أشيع فى أزمير فى حينها أنه خلال المحاكمة كان الضباط الذين يرافقونه لحراسته

يطلبون منه أن يتكلم بما يشاء فى حرية تامة لأنهم من ورائه ولا يترددون فى افتدائه بأرواحهم، ولقد برأت المحكمة ساحته ولكنها حكمت بالإعدام على ثمانية من الضباط الذين قدموا إليها، وكان من بينهم اثنان برتبة اللواء، وفى اليوم التالى لصدور الحكم كانت جثثهم معلقة فى أسواق المدينة ـ كما جرت العادة ـ وعلى صدر كل منهم لوحة كبيرة من الورق كتبت عليها التهم التى حوكم من أجلها والحكم الذى صدر عليه، ولقد لازمتنى زمنا طويلا صورة ذلك المنظر البشع المجافى لكل مبادئ الإنسانية، وكان أجدر بالدعاة قبل تغيير ما يوضع فوق الرءوس أن يبدءوا بتغيير ما بداخلها بمزيد من العلم والثقافة والإيمان. وعلى الرغم من القسوة البالغة التى تم بها إخماد حركات الثورة والاحتجاج فإنه عندما سنحت الفرصة فيما بعد ـ أى بعد عهد مصطفى كمال ـ تغلبت الروح الدينية الكامنة فى نفوس الشعب التركى القوى الإيمان، وأصبح مباحا تعليم الدين وإقامة شعائره بكل حرية وإنارة المساجد والاحتفال بالأعياد الدينية والسفر لأداء فريضة الحج، على أن هذه النزعة الدينية قوبلت بالسخط من جانب المتطرفين من أنصار التحرر من القديم يعاونهم الملاحدة من أنصار الشيوعية التى وجدت المجال فسيحا لنشر مبادئها الهدامة، وأغلب الظن أن روح العداء بين أنصار القديم وأنصار الحديث تكمن إلى حد كبير وراء أحداث العنف التى ما زالت تركيا تعانى منها إلى اليوم، إلى جانب آثار الأزمة الاقتصادية الخانقة التى حلت بالبلاد ولازمتها منذ عهد طويل.

المرحلة الأخيرة بالخارجية:

ولقد بقيت فى أزمير إلى سبتمبر ١٩٢٨ حين صدر مرسوم بتعيينى قنصلا فى نابولى التى سافرت إليها بعد قضاء إجازتى السنوية فى مصر، وكان أول ما أدهشنى عقب وصولى إلى مركزى الجديد أنه كان يتعين على أى قنصل بعد زيارة المحافظ أن يزور «القوميسير» ـ أو المندوب السامى للحزب الفاشيستى ـ فإن هذا الأخير كان فى الواقع هو الحاكم الفعلى منذ تولى الفاشيستيون الحكم فى البلاد، وكان همى الأول بعد الفراغ من أداء واجب زيارة الزملاء القناصل المعتمدين هناك ـ وكانوا نيفا وستين قنصلا ـ البحث عن مسكن ملائم لإحضار أسرتى إلى جانبى، إلا أننى فوجئت يوما بالبرقية التى تدعونى إلى العودة إلى القاهرة وما تلا ذلك من انتدابى للقيام بمهمة السفر إلى اليمن، كما تقدم بيانه، وما أعقب ذلك من نقلى إلى القصر الملكى وإلحاقى بديوان كبير الأمناء سكرتيرا لذلك الديوان.

الفصــل الثالث

المرحلة الأولى من خدمة القصر

ــ عملـى مع كبيـر الأمناء ـ توثيق صلتى بحسـنين «بك» ـ زيارة ملك إيطاليا ـ اقـتراح العودة للخـارجية ـ إيفاد «ولى العـهد» لإنجلترا للدراسـة، واختيار رائده ـ وفـاة الملك فؤاد وعودة الأمير ـ كيف بدأ الاتصال بين الملكة نازلى وحسنين.

عملى مع كبير الأمناء:

بعد زمن وجيز من عملى بديوان كبير الأمناء اكتسبت ـ بحمد الله ـ ثقة بل مودة جميع العاملين بالديوان، حتى استطعت تغيير تقليد كان يعتبر التفكير فى تغييره خروجا صارخا على الأصول الصحيحة الواجب اتباعها، وكانت هذه الأصول تقضى بأن كل ما يعرض على الملك بل ما يوجه من الرسائل إلى أحد أفراد الأسرة المالكة يجب أن يكون مكتوبا بخط اليد، ولما كانت هناك مذكرات عديدة ترفع إلى الملك يوميا ـ ومنها مثلا : الطلبات المقدمة لمقابلة الملك، أو طلب إعانة، أو رعاية لجمعية أو حفلة خيرية، وبرامج الزيارات والرحلات والانتقالات لأى غرض، والحفلات التى تقام بالقصر وكل ما يتعلق بها من أسماء مدعوين، ومقترحات قوائم الطعام، وبرامج الترفية إلى غير ذلك من شئون يتولى الإشراف عليها كبير الأمناء ـ وعلى الرغم من أن هذه الشئون كانت فى أغلب الأحيان لا تستدعى مجهودا كبيرا فى إعدادها وكتاباتها، لا سيما أنه كان أحد المساعدين بالسكرتارية يمتاز بالدقة وجودة الخط، إلا إنه فى حالة إعداد برنامج رحلة للملك فى الأقاليم مثلا، أو برنامج لزيارة ملك أجنبى، فإن ذلك كان يستوجب كتابة مذكرات عديدة مستفيضة، وبالتالى بذل جهد ووقت كبيرين للكتابة على نحو يليق بمقام من سوف تعرض عليه، لذلك فكرت فى استخدام الآلة الكاتبة بدلا من اليد، فاستنكر ذلك كبير الأمناء فى أول الأمر ورفضه بتاتا؛ لخروجه على التقاليد التى يحرص على التمسك بها. إلى أن حدث

ذات يوم أن طلب مذكرة عاجلة لعرضها على الملك قبيل الوقت المحدد له لمقابلته - إذ كان الملك فؤاد يحرص على مقابلة رؤساء حاشيته كل صباح فى أوقات محددة - لذلك لم أر بدًا من المجازفة بإعداد المذكرة على الآلة الكاتبة لضيق الوقت وانتظار ما يكون، فقد كانت هذه فرصة كبيرة لتجربة تنفيذ ما سبق أن اقترحته ورفضه كبير الأمناء الذى أبدى امتعاضه وقلقه من نتيجة الإقدام على هذا العمل الجرىء ولكنى طمأنته بأن العذر واضح؛ لأنها حالة طارئة فضلا عن نظافة الكتابة وحسن تنسيقها، وما كان أشد اغتباطه - واغتباطى - حين عودته قائلا : إن الملك قد أبدى استحسانه لهذه الطريقة الجديدة فى كتابة المذكرات. فتم بذلك القضاء على التقليد القديم الذى كان يتمسك به كبير الأمناء! وكان ذلك التغيير على ضآلته فى ذاته مما أدى إلى اكتسابى المزيد من ثقة ومودة كل العاملين حولى، وكنت بطبيعة الحال على اتصال دائم بهم ومن بينهم الأمين الأول . . . أحمد محمد حسنين «بك».

توثق صلتى بحسنين «بك»:

جرت خلال تلك المدة مقابلات عديدة بينى وبين «حسنين بك»، كان يروق له خلالها التبسط فى الحديث معى فى موضوعات شتى، تناولت زياراتى لإنجلترا، وقراءاتى فى الأدب الإنجليزى والعربى، ورحلته فى الصحراء الغربية، وأهدانى نسخة من الكتاب الذى وضعه عن تلك الرحلة، وبالجملة بدأت تنشأ بيننا صلة مودة شخصية تخرج عن نطاق دائرة العمل الرسمى، ولاحظت أنه لا يحضر إلى مكتبه إلا فى ساعة متأخرة تقرب من الظهر، وأنه لا يعهد إليه بأى عمل، فى حين أن كبير الأمناء كان كثيرا ما يسأل عما إذا كان قد حضر إلى مكتبه ويطلب إخطاره عند حضور الأمين الأول، وعلمت فى ذات الوقت أنه كان فى تلك الفترة محروما من رضا وعطف الملك بسبب عدم إطاعة الأوامر بالعودة إلى مصر عقب محاولته العودة من أوروبا على متن طائرة يقودها بمفرده، لكنها سقطت به ونجا من الحادث ولكنه صمم على معاودة المحاولة، فصدر إليه الأمر بالعودة إلا أنه مضى فى محاولته فباءت بالفشل مرة أخرى، وكان من جراء ذلك أن غضب الملك من هذا التصرف ورفض مساعدته ماديا لتسديد ثمن الطائرة التى تحطمت، بل رفض مقابلته منذ ذلك الحين، وكان قد أمده بالمال لشراء الطائرة الأولى، فأشفقت أن يكون تدقيق كبير الأمناء فى معرفة موعد حضوره إلى مكتبه مبعثه رغبة الملك فى معرفة مدى تصرفاته فى عمله، لذلك فاتحته يوما فى شأن تأخره غير العادى فى الحضور فقال : وهل يؤثر ذلك

على سير العمل فى قليل أو كثير ، فإنه لا تعرض عليه ورقة واحدة ولا يفاتحه أحد فى شىء ، فأبديت له أنى لا أتكلم إلا بدافع من الصداقة فقد يتخذ تأخيره فى الحضور مبررا لعدم إشراكه فى العمل ، فاقتنع بوجهة نظرى وأخذ ينتظم فى الحضور أكثر من ذى قبل ، ونشأت بيننا صلة مودة كبرى حتى أنه كان يدعونى مرارا للحضور بعد الظهر إلى القصر حيث لا يكون هناك سوانا فكنا نتناول الشاى معا ، ونخوض أحاديث مختلفة ذكرته خلالها بالمرة الأولى التى رأيته فيها ، وكانت فى وزارة الداخلية عشية الإفراج عنى من الاعتقال فروى لى بهذه المناسبة كيف أنه قبل الحرب العالمية كان قد سافر إلى فرنسا للدراسة هناك ولكنه لم يلبث سوى سنة واحدة انتقل بعدها إلى جامعة أكسفورد وكان اللورد ملنر - الذى لعب دوره المعروف فى المفاوضات المصرية الإنجليزية بعد ثورة ١٩١٩ - هو الذى أشرف على إلحاقه بتلك الجامعة وظل يواليه بالإشراف طوال دراسته بأكسفورد ، ولم أعلم ولم أسمح لنفسى بالاستفسار من حسنين «بك» عن منشأ صلته بملنر وقد كان والده رحمه الله من علماء الأزهر ، بل إنه روى لى كيف أنه عندما دعاه اللورد لقضاء نهاية الأسبوع فى قصره الريفى لأول مرة وقع فى حيرة مما يجب أن يعطيه للخدم كمنحة نظير القيام بخدمته ، وأنه بعد سنتين لا غير من إقامته بأكسفورد أعلنت الحرب وساد إنجلترا وطلبة الجامعات بوجه خاص شعور الحماس الطاغى للانضمام إلى الجيش لنصرة بلاد البلجيك الصغيرة فى وجه عدوان ألمانيا الجبارة ، ولكن لما كانت القوانين لا تسمح بدخول الأجانب فى الجيش البريطانى ، فإنه إلى حين البت فى موقفهم رأت الحكومة الشروع فى تدريب المتطوعين من الطلبة الأجانب فى تشكيل خاص ؛ انتظارا لما تسفر عنه دراسة موضوع انضمامهم إلى الجيش ، وكان أن تطوع الطالب أحمد محمد حسنين فى صفوف من تقدموا للتدريب ، إلا أنه لم تلبث أن أعلنت الحماية على مصر وعين سكرتيرا خاصا للجنرال مكسويل قائد جيش الاحتلال ، ذكر لى أنه كان يأمل من وراء قبول هذا المركز أن يقدم ما يستطيع لخدمة بلاده ، ولكنه كان يشعر بشىء من الضيق مما كان يراه من إمارات الاستخفاف من جانب بعض الضباط الذين يترددون على مكتب مكسويل ؛ لأنه كان يرتدى ملابسه المدنية ففاتحه فى ذلك ، ولملافاة ما قد يتعرض له من سوء المعاملة سمح له بارتداء ملابس ضابط بالجيش البريطانى ، وعندما تقرر نقل مكسويل من مصر طلب إليه أن يختار المركز الذى يود أن ينقل إليه فاختار وزارة الداخلية وبذلك عين مفتشا بها ، وكان ذلك هو السبب فى أنى رأيته لأول مرة فى موقع سكرتير هورينلور ، كبير المفتشين والمشرف على شئون الأمن العام إذ ذاك ، وسمعت منه كذلك أنه عندما شرع السيد السنوسى فى أوائل الحرب العالمية فى تدبير هجوم على الحدود الغربية لمصر - لمناصرة

تركيا ـ فقد اشترك حسنين «بك» ـ بحكم مركزه مع مكسويل ـ فى التفاوض مع السنوسيين لإيقاف حركتهم، ومن ثم تهيأت له الفرصة للتعرف إلى زعماء السنوسيين، مما كان سببا فى ترشيحه لمرافقة روزيتا فوريس فى رحلتها فى الصحراء الغربية فيما بعد، ثم فى قيامه شخصيا برحلته الكبرى فى تلك الصحراء وهى الرحلة التى ذاع بعدها اسمه فى الشرق والغرب، وأكسبته تقدير الهيئات العالمية كما كانت سببا فى تقريب الملك إياه ثم تعيينه فى وزارة الخارجية سكرتيرا للمفوضية المصرية بواشنطون، حيث التقى بكريمة الوزير المفوض ـ سيف الله يسرى باشا ـ وتزوج منها، وهى المغفور لها السيدة لطيفة هانم كريمة الأميرة شويكار، التى كانت قبل ذلك مقترنة بالملك أحمد فؤاد حينما كان أميرا، ومن ثم نشأت صلة المرحوم حسنين باشا بالأسرة المالكة. وهكذا استمرت علاقتى بالأمين الأول حسنين «بك» تزداد توثقا، لا سيما بعد أن علمت منه اهتمامه وعنايته بحركة «الرواد» التى كان يقوم بها لفيف من خيرة الشباب المثقفين الذين تطوعوا إلى جمع عدد من صبية حى «زينهم» بالسيدة زينب، واستأجروا منزلا به فناء واسع اتخذوه مقرا أو ناديا لهؤلاء الصبية وشرعوا فى تعليمهم القراءة والكتابة وبعض الحرف اليدوية البسيطة، مع مزاولة بعض الألعاب الرياضية، وكان الرواد يتناوبون فى القيام بمهمة تثقيف وتدريب هؤلاء الصبية واصطحبنى حسنين «بك» بضع مرات لزيارة ذلك المركز ولقاء القائمين بشئونه، وفهمت منه أن مبعث اهتمامه يرجع إلى وجود حركة مماثلة فى إنجلترا كان يعجب بها ويقوم برعايتها هناك أمير ويلز ولى عهد بريطانيا، وهو يؤمل أن تنتشر هذه الحركة فى مصر على غرار ما جرى فى إنجلترا. ولقد سنحت لى فرصة للعمل على عودة حسنين «بك» إلى مكانته لدى الملك، وذلك أنه كان قد تقرر قيام الملك برحلة فى الصعيد على اليخت الملكى لافتتاح ووضع حجر الأساس لكثير من المنشئات، وعند وضع ترتيبات هذه الرحلة ودراسة تفصيلاتها مع كبير الأمناء كان لابد من تحديد أسماء من تستدعى الرحلة وجودهم من رجال الحاشية، ولم يكن حسنين «بك» من بين تلك الأسماء فأبديت لكبير الأمناء أنه نظرا لكثرة الولائم التى ستقام على اليخت لكبار الموظفين والأعيان فى كل عاصمة أو مديرية ينزل فيها الملك فإن خبرة حسنين «بك» فى شئون تنظيم الولائم والاستقبالات ستكون عونا كبيرا له فى تلك الرحلة الطويلة، وبعد مناقشة قصيرة اقتنع برأيى ولو أنه كان يخشى ألا ينال موافقة الملك، ولكن الملك لم يبد اعتراضا، ولما أبلغت حسنين «بك» بما حدث كاد لا يصدقه لطول عهده بنسيانه وإغفال شأنه، وكانت تلك الرحلة فى الواقع فاتحة مرحلة جديدة من حيث اتصاله بالملك وقد ساعدت الظروف فيما بعدها على تقوية هذا الاتصال، حيث أعقب ذلك قدوم الملك عمانويل.

زيارة ملك إيطاليا:

كانت زيارة الملك عمانويل الثانى ملك إيطاليا لمصر محل اهتمام خاص من الملك فؤاد؛ نظرا إلى الصلة الوثيقة التى كانت تربط بينهما منذ عهد الصبا حين وفد الخديو إسماعيل إلى إيطاليا بعد عزله، وكان «الأمير» فؤاد صبيا، واحتضنه ملك إيطاليا فى قصره إلى جانب ولده فكتور عمانويل وتلقيا التعليم معا فى المدرسة الحربية، مما ربط بينهما برباط وثيق جعلهما طول حياتهما يشعران كأنهما من أبناء أسرة واحدة، ولذلك أبدى الملك فؤاد اهتماما كبيرا بتلك الزيارة، وتقرر أن تعقب مدة الزيارة الرسمية بأيامها الثلاثة رحلة بالنيل على اليخت الملكى لزيارة آثار الصعيد، مما استدعى عقد اجتماعات عديدة مع وكلاء الوزارات ومديرى الهيئات التى يدخل فى اختصاصها شىء من شئون الرحلة - كمواقع معالم الزيارة والمواصلات -، ومراعاة الاحتفاظ فى النيل بمنسوب من المياه يصلح لسير اليخت بلا عائق، وإعداد أماكن الرسو، فضلا عن إجراءات الأمن العام، إلى غير ذلك من مستلزمات توفير كل أسباب إتمام الرحلة على خير وجه يليق بواجب الضيافة نحو الزائر الكبير ومرافقيه بحيث لا يحدث ما يخدش سمعة مصر، بل يرفع اسمها فى العالم بهذه المناسبة، ولقد حدث أثناء وضع البرنامج لزيارات الأيام الثلاثة الرسمية أن وقع شىء من التردد فى برنامج اليوم الثالث، فاقترحت على كبير الأمناء أن يخصص صباح ذلك اليوم لزيارة الجامعة ومنح ملك إيطاليا درجة الدكتوراه الفخرية من إحدى كلياتها، فشك فى إمكان موافقة الملك على ذلك، ولكنه عندما تقدم به إليه سُرَّ به وقال: حبذا لو استطعنا تنفيذ هذا الاقتراح، ولكنه خشى ألا يجد تقديرا لدى ملك إيطاليا نظرا إلى أن الجامعة حديثة العهد فليست لها مكانة تاريخية عريقة ولم تحرز بعد مكانا مرموقا بين جامعات العالم الأخرى، على أنه طلب من كبير الأمناء أن يتصل بوزير إيطاليا المفوض فى مصر ليستطلع رأيه بصفته الشخصية، ويرجوه أن يجس نبض السلطات المسئولة فى إيطاليا فى هذا الشأن قبل أن يضع الصيغة النهائية للبرنامج الرسمى، ولم يلبث وزير إيطاليا أن اتصل بكبير الأمناء وأبلغه أن ملك إيطاليا يرحب بقبول درجة فخرية من الجامعة المصرية؛ لأنه يعلم مدى اهتمام الملك فؤاد شخصيا بنجاح وتقدم جامعة القاهرة، وما كان أشد اغتباط الملك بهذا الرد واعتبره فوزا كبيرا للجامعة لأن من شأنه اكتسابها سمعة عالمية وتأييدا لمكانتها الحديثة العهد، ولقد قضيت مع زملائى فى السكرترية أياما عصبية كنا نسهر فيها الليالى للإعداد لتلك الزيارة ومآدبها وحفلاتها، فإننى لم أكتف بما جرت به العادة من طبع برنامج للزيارة الرسمية وحدها بأكملها بل إنى

من تلقاء نفسى، ودون أى توصية من أحد، شرعت فى طبع برنامج الزيارة التالية، وبرامج لكل يوم على حدة، يشمل الساعة المحددة لكل انتقال والموقع المقصود وموعد العودة منه، مع برنامج يحدد رقم السيارة المخصصة للانتقال وأسماء من يشغلون كل سيارة، هذا إلى طبع قوائم الطعام لكل يوم، إذ كنت قد سبقت فاتصلت بإدارة السيارات وزودتها ببرنامج الزيارات والمواعيد المحددة لكل منها، وأسماء الضيوف المقرر اشتراكهم فى الزيارة، وأسماء مرافقيهم من رجال الحاشية، وطلبت وضع برنامج زمنى لكل زيارة يحدد موعد الوصول كما يحدد عدد السيارات اللازمة ورقم كل سيارة وأسماء من يستقلونها ـ طبقا لترتيب الأسبقية المبين فى الكشف المرسل إليها ـ كما طلبت من إدارة المطابخ أن تضع مقدما قوائم للطعام لكل الوجبات فى جميع أيام الرحلة بالنيل، وبالجملة كانت هناك مجموعة من البرامج تجعل كل فرد من الزائرين يعلم متى وكيف ينتقل، وماذا يزور فى كل يوم منذ وصوله إلى مصر إلى حين مغادرته إياها، مما جعل الملك يغتبط كل الاغتباط حتى أنه أصر على أنه يتولى بنفسه وضع مجموعتى البرامج الخاصة بكل من ملك إيطاليا وملكتها فى الجناحين المعدين لنزولهما بقصر عابدين، وكان قد استقر الرأى على وضع مجموعة كاملة من البرامج فى غرفة كل فرد من الضيوف فى الحجرة المعدة له، ولقد تمت الزيارة على أتم وجه حتى أن الملك عند انصرافه من القصر بعد انتهاء الزيارة وجه الشكر إلى كبير الأمناء أمام جميع رجال الحاشية وهو ما لم تجربه العادة أبدا من قبل، وبلغ من تقدير الضيوف للعناية الفائقة التى بدت فى ترتيب الزيارة أن وزير القصر الملكى الإيطالى طلب من كبير الأمناء مجموعة كاملة من برامج الزيارة قائلا: إنه يود الاحتفاظ بها فى محفوظات القصر كنموذج لحسن الترتيب؛ لأنه سوف يحتفظ بمجموعته الشخصية لنفسه!

اقتراح العودة للخارجية:

إذا كان كبير الأمناء فى تلك المناسبة قد رأى أن يستأثر لنفسه وحده بالفضل فى الجهود التى أسفرت عن هذا النجاح الكبير بدليل أنه لم يظهر أى دليل على أن الملك قد أحاط بشىء عما بذله أحد سوى كبير الأمناء، فإن هذا يعزى دون ريب إلى ما كان يشعر به ذو الفقار باشا من الحاجة إلى إثبات أنه قد استعاد قوته تماما بعدما كان قد أصيب به من شلل جزئى تركه مازال يتعثر أو يسير بشىء من العرج، على أنه والحق يقال ظل يشعر بأنه مدين نحوى بشىء كثير من الفضل نحو استعادته ثقة وتقدير الملك، وكان من أثر هذا أنه صارحنى يوما بقوله: إنه يجد خسارة كبيرة لى فى وجودى بمركزى فى القصر مع شعوره

بالفائدة الكبرى لوجودى إلى جانبه، ولكن الإنصاف يقتضيه أن يقول بأن المكان المناسب والطبيعى لمؤهلاتى وما رآه منى هو أن أكون بالسلك السياسى بوزارة الخارجية، فشكرته على تقديره وصارحته كذلك بأنى فكرت فى ذلك مرارا وأنه ما منعنى من مفاتحته فى الأمر سوى ما علمته - وما كنت أخشاه - من أن طلبى النقل ربما يكون سببا فى غضب الملك، وما دام رأيه الشخصى يتفق مع ما أتمناه فحبذا لو وجد السبيل للحصول على موافقة الملك على إرجاعى إلى الخارجية، لا سيما أن أقرانى هناك قد سبقونى خلال المدة التى قضيتها بالقصر وكل ما أرجوه الآن أن أعود إلى مكانتى بينهم فطلب منى إعداد مذكرة بذلك ففعلت فورا وقام بعرضها على الملك فعلا وعاد يهنئنى بالموافقة السامية، بل وبأن الملك طلب منه أن يتكلم فى ذلك مع رئيس الوزارة شخصيا - وكان إذ ذاك عبدالفتاح يحيى باشا - ولم ألبث أن علمت من مدير المستخدمين بوزارة الخارجية أن الوزير سلمه مذكرة لتعيينى بالسلك السياسى، وطلب منه تقديم هذه المذكرة إليه عند أول حركة انتقالات أو تعيينات قادمة ولكن . . . تقدرون فتضحك الأقدار! وذلك أن مجرى الأحداث بعد ذلك قضى على ما كنت أتوقعه وأترقبه، فمن ناحية خرج عبدالفتاح يحيى باشا من الوزارة، ومن ناحية أخرى، رأى الملك وقد بلغ ولى عهده الخامسة عشرة من عمره أن يشرع فى تنفيذ الخطة التى كان قد رسمها على ما يظهر؛ لكى يستكمل ابنه دراسته بإرساله إلى مدرسة عسكرية ممتازة حتى ينشأ نشأة عسكرية بعد ما قضى السنوات السابقة فى حياته يتلقى التعليم على أيدى نخبة ممتازة من المدرسين النابهين تحت إشراف مدير التعليم بمدارس الأوقاف الخصوصية الملكية . . فى مختلف العلوم الأساسية وبخاصة اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وإن كان قد شب يتكلم الإنجليزية مع العربية تحت إشراف مربيته الإنجليزية، وذلك إلى جانب العناية بناحية التربية الرياضية بممارسة الفروسية والسباحة ولعب السلاح، وبعض الألعاب الرياضية الأخرى كالتنس حتى يكتسب الرشاقة الرياضية من صغره.

إيفاد «ولى العهد» لإنجلترا للدراسة واختيار رائده:

كانت المدرسة العسكرية التى وقع عليها الاختيار ليلتحق بها ولى العهد فاروق هى مدرسة ساند هرست التى يؤمها عادة أبناء الأسرة المالكة والأسرات الكبيرة الإنجليزية والأجنبية، وبدأ التفكير فى اختيار أفراد الحاشية التى ترافق الأمير الصغير، وقبل كل شىء اختيار الشخصية التى يجدر أن تكون على رأس هذه الحاشية، فاتجه الرأى إلى حسنين

«بك»، ولكن سرعان ما عدل عنه حينما اعتذر بأن عليه التزامات مالية كبيرة لابد له من الوفاء بها قبل سفره، ووقع اختيار الملك على عزيز المصرى «بك»؛ لما كان يعرفه عن نشأته العسكرية فى معاهد تركيا وألمانيا، مما يجعله أهلا للإشراف على توجيه الأمير فى المرحلة الجديدة من نشأته ودراسته، ولكن هذا الاختيار بالذات لم يلق قبولا طيبا لدى الإنجليز الذين كانوا يعرضون من بادئ الأمر ترشيح شخصية إنجليزية وهو ما لم يوافق عليه الملك، ولتهدئة قلق الإنجليز صح الرأى على اختيار شخص يكون مقبولا لديهم ليكون إلى جانب عزيز المصرى، وعلى ذلك عاد التفكير إلى حسنين «بك»، وطلب الملك من ذو الفقار باشا أن يدبر وسيلة مع أحد المصارف لتسديد ديونه، وأذكر أنى أبديت دهشتى لذلك الطلب، مع أنه كان من الميسور بل من المنتظر أن يأمر الملك بأن تقوم الخاصة الملكية بالتسوية المطلوبة فأجابنى (ذوالفقار باشا): بأنه سبق للملك أن سدد ديون حسنين «بك» مرتين من قبل على شرط ألا يعود إلى ذلك مرة أخرى ولهذا فإن الملك فى هذه المرة أراد أن يلقنه درسا، على كل حال فقد نجح كبير الأمناء فى ترتيب التسوية عن طريق بنك مصر على أساس توحيد الديون لديه بأن يتولى تسديدها عن حسنين «بك» ويستردها منه على أقساط محددة فى فترة معينة مع التأمين على حياته لطول تلك المدة، ولما كانت الأقساط تستنفد كل مرتبه تقريبا فقد تم التفاهم مع الحكومة على منحه «بدل تمثيل» بوصفه «رائد ولى العهد» بحيث تغطى قيمته قيمة الأقساط المطالب بها، وبذلك تم تعيين حسنين «بك» رائدا لولى العهد أى رئيسا للحاشية المرافقة للأمير، وإذ كان ذو الفقار باشا - وقد استعاد مكانته لدى الملك كما سبق ذكره - هو الذى عهد إليه الملك بترشيح باقى أفراد الحاشية، فقد صارحنى بذلك لمعاونته فى اختيار طبيب وياور تتوفر فيهما الصفات المطلوبة، فذكرت له أن الأمر ليس فيه أى عناء. فإن طبيب الأوقاف الخصوصية الملكية - وكان الدكتور عباس كامل الكفراوى (باشا فيما بعد) - لابد أن يكون الديون قد استوثق من كفاءته وسمعته وأخلاقه قبل تعيينه، وهو فعلا يمتاز بهذه الصفات، فضلا عن أنه درس الطب فى ألمانيا، وهناك ياور شاب - هو «البكباشى» عمر فتحى - وهو معروف بدماثة الخلق وحب الاطلاع والشغف بالقراءة باللغة الإنجليزية، وسبق انتدابه لمرافقة نسيم باشا عند إيفاده فى بعثة رسمية لتهنئة إمبراطور الحبشة عند توليه العرش، وصادق هذا الترشيح ارتياحا لدى الملك، وألحق بالحاشية كذلك موظف من الإدارة الإفرنجية بالديوان؛ لكى يكون بمثابة سكرتير لكتابة المراسلات وقيد الحسابات، وفى خلال ذلك كله كانت الاتصالات جارية مع وزير مصر المفوض فى إنجلترا - وكان إذ ذاك حافظ عفيفى باشا - للبحث عن دار ملائمة لنزول الأمير وحاشيته فأرسل تفصيلات عن الدور التى اهتدى إليها بحثه ومرفقة بها صور فوتوغرافية ووقع

الاختيار على «كنرى هاوس» وهو قصر صغير يقع فى ضاحية كنجستون على مقربة من لندن، وسط حديقة فسيحة على مرتفع يطل على النواحى المجاورة إلى مسافة شاسعة، وتشتمل حديقته على ملعبين للتنس وحديقة للأزهار وبالجملة يشتمل على كل ما يلزم لإقامة مريحة مع الهدوء التام بالبعد عن كل أسباب الضوضاء. وفى صيف عام ١٩٣٥ سافر الأمير وحاشيته إلى إنجلترا، وفى الليلة السابقة للسفر اشترك العاملون بديوان كبير الأمناء فى إقامة حفلة عشاء بفندق سيسيل بالإسكندرية تكريما وتوديعا لحسنين «بك»، وبدا لى أنه كان صموتا واجما فانتهزت فرصة جمعتنا على انفراد وسألته عن السبب فى ذلك فقال: إنه وقد كان عائدا لتوه من مقابلة الملك - الذى كان قد طلب أن يراه فى اللحظة الأخيرة - فإن الكلمات التى سمعها من الملك وهو يوصيه بالعناية بابنه قد تركت فى نفسه أثرا عميقا حيث قال له إنه يستودعه أمانة هى أغلى ما لديه، وهى ولده؛ ولذلك فإنه يرجو أن يحقق ثقته فيه فيبذل كل الحرص والعناية فى السهر على ما فيه خيره وإعداده للمهمة الكبرى التى تنتظره، وأن يجعل ذلك نصب عينيه فى كل تصرفاته معه وأنه سوف يكون مسئولا عن ذلك أمامه وأمام الله، وقد وقعت هذه الكلمات فى نفس حسنين «بك» بما جعله يشعر بثقل تلك المسئولية الكبرى ويسأل الله أن يعينه على تحمل أعبائها.

وفاة الملك فؤاد وعودة الأمير:

شاءت إرادة الله أن تكون رحلة الأمير مبدأ فراقه الأبدى لأبيه. فإن الملك فى الشهور التالية بدأت تعاوده وتثقل عليه وطأة المرض حتى فارق الحياة فى ٢٦ أبريل ١٩٣٦ وهو يقرأ آخر رسالة وصلت إليه من ولده الذى عاد على عجل ووصل إلى مصر فى ٦ مايو ١٩٣٦ - وهو التاريخ الذى اتخذه فيما بعد التاريخ الرسمى لجلوسه على العرش، وإذ كان لم يبلغ بعد السن القانونية فقد تولى الحكم باسمه «مجلس الوصاية» برئاسة الأمير محمد على (الذى أصبح وليا للعهد) وعضوية محمد شريف صبرى باشا، وعزيز عزت باشا، ولقد استقبلت البلاد الملك الجديد استقبالا رسميا وشعبيا حافلا منقطع النظير، إذ كانت القلوب كلها تعطف عليه لحداثة سنه ولوفاة أبيه وهو بعيد عنه غريب عن بلاده، فضلا عن الإشفاق عليه من الاضطلاع بمسئولية الملك الكبرى وهو ما يزال غض الشباب دون أن تتيح له الأقدار أن يستكمل النضج تحت رعاية أبيه والإفادة من نصائحه وتجاربه، كما أن نظرة الشعب نحو الملك فؤاد كانت قد تغيرت كثيرا منذ عودة دستور عام ١٩٢٣، والدور الذى قام به فى جمع صفوف الهيئة التى تولت مفاوضة الإنجليز لتصفية القضية السياسية

الكبرى للبلاد، وما تلا ذلك من تصفية الامتيازات الأجنبية، وكانت فاتحة ما قام به الملك الشاب بعد وصوله إلى مصر وإعلان نزوله عن خمسين ألف جنيه من مخصصات الملك السنوية، وتوجيه خطاب شكر إلى رئيس الحكومة أعرب فيه عن شكره ومدى تأثره بمظاهر الحب التى أحاطه بها الشعب منذ وضع قدميه على أرض الوطن.

كيف بدأ الاتصال بين الملكة نازلى وحسنين:

فى صباح اليوم التالى لوصول الملك الشاب وجدت حسنين «بك» مبتهجا وقال لى: إنه حدثت فى الليلة الماضية مفاجأة سارة لم يكن يتوقعها، فإن الملك دعاه فى المساء إلى الطابق العلوى بقصر القبة وطلب منه أن ينتظر قليلا فى إحدى القاعات، ثم إذا به يعود ومعه والدته الملكة نازلى، فكانت مفاجأة اضطرب لها، ولكن الملكة قالت له إنها بعد كل الذى سمعته من ابنها عن مبلغ عنايته به أثناء وجوده معه فى إنجلترا حرصت على أن تلقاه لتعرب له شخصيا عن مدى تقديرها لكل ما بذله نحو «فاروق» ولتطلب منه أن يستمر فى موالاته بالعناية والإرشاد، وأنها استبقته مدة تبادله حديثا كله عطف ومودة، وقد بات ليلته سعيدا متأثرا بما أبداه الملك الشاب من تقدير فى الكلمات التى قدمه بها إلى والدته، حيث ذكر أنه رأى من أول واجباته أن يقدم لها الرجل الذى أحاطه بكل إخلاص وعناية. كما أن الملكة أغدقت عليه كلمات الثناء والتقدير مما جعله يشعر ببالغ التأثر، فهنأته بما حدث ووجدت أن يكون ذلك باعثا على اطمئنانه إزاء ما كان يخشاه من احتمالات تصرفات الأمير محمد على رئيس مجلس الوصاية معه، فإنه سوف يجد من عطف الملكة الوالدة حليفا ينصره عند اللزوم، ولما كانت النية معقودة على أن يستمر الملك الشاب فى متابعة الدراسة فى مصر، بل على أن يزود على عجل بما يؤهله لتحمل مسئولياته الجديدة، فقد طلب الأمير محمد على من حسنين «بك» إعداد برنامج للدراسة على أن يوافيه بعدها بتقارير دورية عن انتظام سير هذه الدراسة، وإجابة لطلب حسنين «بك» الذى فوضنى عنه فى ذلك شرعت فى وضع البرنامج المطلوب والتفكير معا فيما يجب أن يشتمل عليه وفى اختيار المرشحين للقيام بهذه المهمة، وسرعان ما تقدم السير مايلز لامبسون - المندوب السامى البريطانى - بترشيح شاب إنجليزى واسمه مستر فورد لتدريس آداب اللغة الإنجليزية ولتدريب الأمير فى بعض الألعاب الرياضية أو ليكون رفيقا له فيها، وكان والحق يقال شابا لطيفا مهذبا حديث التخرج من جامعة أكسفورد، وإن كان الملك الشاب لم يرحب بمقدمه منذ بداية وصوله لمجرد أنه كان مرشحا من المندوب السامى، ولقد كانت قد

خطرت لى وقتذاك فكرة فيما يتعلق بإتمام دراسة الملك الشاب كانت فى رأيى من شأنها أن تكون لها نتائج محمودة من كل الوجوه، وهى أنه مادام الملك فؤاد كان يريد لولده أن يستكمل دراسته فى مدرسة عسكرية، وما دامت الظروف لم تسمح بأن يتم ذلك فى إنجلترا فلماذا وقد عاد الشاب إلى مصر، لماذا لا يدخل المدرسة الحربية المصرية ولو لبضعة شهور يمكن خلالها ترتيب برنامج خاص له يستوعب خلاله المواد الأساسية فى الدراسة ويفيد إلى جانب ذلك التعرف إلى الضباط الشبان الذين سيتولون قيادة الجيش مستقبلا ويكون فى اتصاله بهم ما يعوضه عن حرمانه فى الماضى من الاختلاط بأقرانه من الشباب، فضلا عن أن وجوده وسط أبناء الشعب يزيده تقربا من الشعب وتعرفه إليه وبه، ولكن هذا الاقتراح لم يجد قبولا لاعتقاد حسنين «بك» أنه سوف يلقى اعتراضا من نواح عديدة وربما كانت الملكة الوالدة - فى اعتقاده - أول من يعترض؛ لأنها حريصة على قرب ولدها منها بعد افتراقها عنه زمنا طويلا، بل إنها كانت منذ صغره لا تراه إلا فى الأوقات التى كانت تحددها مربيته الإنجليزية، عملا بأوامر الملك فؤاد الذى كان يحذر أن ينشأ ولده على التدليل من جانب أمه، فى حين أنه كان يحرص على أن ينشأ ولده فى جو خال من مظاهر الإيثار والتدليل، حتى أنه كان ينهى القائمين على تربيته عن مخاطبته بلقب الإمارة وأن ينادوه باسمه مجردا عن اللقب، ولعل تهافت الأم على ولدها عند اجتماعهما بعد عودته من إنجلترا وتعلقه الشديد بها حينذاك لم يكن بسبب ظروف تلك العودة وحدها وإنما كان يرجع قبل كل شىء إلى شعورهما بالحرمان طوال الفترة السابقة من حرية الاجتماع بلا قيد ولا حد. ولما كان من شأن مهمة الرائد أن تظل قائمة إلى حين يتولى الملك سلطاته الدستورية - وقد استقر الرأى على أن يكون ذلك عندما يتم السنة الثامنة عشرة الهلالية من عمره - فإن حسنين استمر فى عمله ولذلك كان يلازم القصر طوال النهار ونظرا إلى ما كان بيننا من صلة وثيقة واطمئنانه إلى تبادل الرأى معى، فقد اتفق مع كبير الأمناء من بادئ الأمر على أن يسمح لى بالعمل إلى جانبه، ثم انتهى الأمر إلى تفرغى للعمل معه حينما زادت أعباء هذا العمل، بل اقتضى الأمر الاستعانة بموظف للأعمال الكتابية.

الفصل الرابع

بداية اتصال عملى بالملك الشاب

ـ صلاة الجمعة بالمساجد الأثرية وتجديدها ـ نزول «حسنين» بقصر المنتزه ـ زيارة الصعيد ـ بدء الاستعداد لرحلة أوروبا ـ أول نزوات الملكة نازلى ـ على ظهر الباخرة عرفنا الملكة المقبلة ـ حسنين باشا وحكمة القرود ـ الملكة نازلى والاستقبال فى مرسيليا ـ فى سان موريتز ـ بدء اتصالى بالملك مباشرة ـ فى جنيف ثم برن وزيوريخ ـ الملك يطارد الصحفيين.

غنى عن البيان أنى وجدت أخيرا الفرصة لخدمة المبادئ الوطنية التى درجت عليها، وذلك عن طريق اتصال حسنين بالملك الشاب على أمل أن تتيح لى الظروف الاتصال به شخصيا لتزويده بما أستطيع من صور المبادئ والقيم الدينية والوطنية التى تغرس فى قلبه حب العمل على اكتساب ثقة شعبه ومحبته بما يبذله شخصيا من الجهود فى خدمة بلاده وتحقيق ما تصبو إليه من آمال، ووضعت ذلك نصب عينى فكان أن اتجه تفكيرى إلى توجيه الملك الشاب إلى الناحية الدينية قبل كل شىء عسى أن يتخذ من الدين نبراسا له فى حياته وأعماله يضىء له طريق الارتباط الصالح الوثيق بشعبه.

صلاة الجمعة بالمساجد الأثرية وتجديدها:

واقترحت على حسنين أن يعجل منذ اللحظة الأولى بتنبيه الملك إلى وجوب المحافظة على أداءة صلاة الجمعة أسبوعيا فى أحد المساجد، وأن يبدأ بأداء صلاة أول جمعة بعد وصوله فى مسجد الرفاعى حيث دفن والده وجده لزيارتهما عقب الصلاة، وقد تم ذلك فى موكب حافل على النسق التقليدى القديم ـ أى بمركبة تجرها الخيل ويحفها فرسان الحرس الملكى ـ وكان لظهور موكب الملك على هذا النحو فى تلك المناسبة أثر بعيد وعميق فى النفوس حتى أطلق الشعب على الملك الشاب لقب «الملك الصالح»، ولكن الأمير

محمد على اعترض على ظهور الملك والاحتفال به رسميا على هذا النحو وهو لم يتول بعد سلطته الدستورية، مما دعا إلى إرجاء خروج الملك رسميا إلى ما بعد توليه سلطاته، فعاد إلى ما كان قد بدأه، وإن كان قد رؤى الانتقال بالسيارة والعدول عن موكب عربات الخيل نظرا إلى طول المسافات وما فى ذلك من مشقة على الخيول، ولكن الملك دأب على أداء صلاة الجمعة أسبوعيا، ورأى أن تكون كل مرة فى مسجد مختلف وفى مقدمتها المساجد التاريخية، وأبلغت الرغبة الملكية إلى وزارة الأوقاف للقيام بما تحتاجه هذه المساجد من الترميمات وإعدادها للصلاة، مما كان له أثره الكبير فى إصلاح العديد من المساجد والطرق المؤدية إليها. ويلغ من سرور الملك بما تم إنجازه من ترميم هذه المساجد أنه على إثر أداء الصلاة بأحدها أن أنعم برتبة الباشوية على المهندس محمد أحمد الذى كان يرأس إدارة الآثار العربية بوزارة الأوقاف، فى حين أن درجته الوظيفية لم تكن تسمح بمنحه تلك الرتبة الرفيعة فى الظروف العادية.

نزول «حسنين» بقصر المنتزه:

وإذ حل فصل الصيف فإنه بعد انقضاء يوم الأربعين لوفاة الملك فؤاد تم انتقال الأسرة الملكية إلى الإسكندرية كعادتها سنويا، إلا أنه طرأ فى تلك السنة حادث جديد لم يسبق له مثل من قبل وهو نزول «الرائد» فى المبنى الرئيسى لقصر المنتزه، المعد لنزول أفراد الأسرة، على الرغم من وجود مبنى مستقل فى أحد أركان الحديقة لنزول من تحتم الظروف مبيته بالقصر من رجال الحاشية، وقيل فى تعليل ذلك أن واجبات الرائد نحو القيام بمهمته على الوجه الأكمل لضمان انتظام الملك الشاب فى دراسته وانتظام تنفيذ البرنامج الموضوع له تقتضى وجود الرائد إلى جانبه فى كل لحظة مما يستدعى ملازمته له فى الإقامة كما كان الحال فى كنرى هاوس بإنجلترا.

زيارة الصعيد:

لما كان من برنامج دراسة الملك زيارته لدور الآثار والمعالم الكبرى فى تاريخ مصر فإنه بعد العودة إلى القاهرة بدأ البحث فى ترتيب زيارة الملك الشاب للآثار المصرية الكبرى بالصعيد، واستقر الرأى لدى المسئولين فى القصر على أن يتم ذلك عن طريق رحلة نيلية حتى يتسنى له كذلك أن يزور أقاليم الصعيد، على أن تعقب تلك الرحلة رحلة أخرى إلى

الخارج لزيارة بعض معالم أوروبا ـ وكان الملك فؤاد يريد لابنه أن يقوم برحلة طويلة يطوف فيها العالم بأسره للتعرف على مختلف بلاده وشعوبه بعد إتمام دراسته بإنجلترا ـ وإذ كان الملك الشاب قد أبدى ولعا بالتاريخ المصرى والآثار القديمة واقتناء ما يستطيع شراءه منها، فقد كان مشروع الرحلة النيلية مثار اهتمام كبير لديه إلى جانب التطلع إلى متعة الرحلة على النيل، وأبلغت الحكومة بمشروع هذه الرحلة فقامت بإعداد برنامج شامل على أيدى وكلاء الوزارات أو مديرى الهيئات الحكومية المختلفة، وقد استقل الملك مصحوبا بالملكة نازلى وشقيقاته الأميرات اليخت الملكى «قاصد خير» فى يناير ١٩٣٦ وكانت الحاشية تضم حسنين (باشا) والدكتور عباس الكفراوى (بك) وعلى رشيد (بك) التشريفاتى و(القائمقام) عمر فتحى (بك) الياور وأنا، فضلا عن المستر فورد والأستاذ أحمد على يوسف ـ وكان يتولى تدريس اللغة العربية أصول الدين للملك الشاب وشقيقاته الأميرات.

وتم استقبال الركب الملكى فى كل الأماكن التى كان مقررا النزول فيها لزيارة المواقع التى وضع لها برنامج الرحلة، وفضلا عن ذلك فإن مظاهر ابتهاج الشعب وحفاوته كانت بالغة الحماس، حتى إن الأهالى والمزارعين كانوا يصطفون على شاطئ النيل أو يلوحون من مزارعهم بالرايات والأغصان على طول الطريق أثناء مرور اليخت بقراهم ومزارعهم، بل كان البعض يسابقون اليخت على ظهور الخيل أو الإبل، أما عند رسو اليخت فى بلدة ما فإن الصبية فضلا عن الكبار كانوا يتزاحمون فى قوارب صغيرة يطوفون بها حول اليخت هاتفين أو مرددين أغانى شعبية طريفة على نغمات المزمار والطبول، وبالجملة كانت الرحلة أفراحا متواصلة، ولما كان مقررا أن يستقبل الملك على ظهر اليخت عددا من المسئولين وذوى الشأن فى عواصم الأقاليم التى يمر بها، فقد أعددت له مذكرات وجيزة عن كل إقليم من حيث المساحة وعدد السكان والمعالم المهمة وما اشتهر به الإقليم من صناعة أو زراعة وأسماء ممثليه فى مجلسى الشيوخ والنواب وكبار رجال الحكومة والأعيان، وذلك حتى يتسنى له التصرف المناسب فى أحاديثه معهم، لا سيما أثناء المأدبة التى تقرر إقامتها فى عاصمة كل إقليم تقديرا وردا على مظاهر الحفاوة وحسن الاستقبال، ولقد تركت الرحلة أثرا بالغا فى نفس الملك بما شاهده من الآثار الرائعة لحضارة بلاده العريقة وتاريخها المجيد وهو ما بث فيه روح الفخر والاعتزاز بها وزاده اهتماما بهواية شراء كل ما يستطيع اقتناءه من التحف الأثرية التى يصادفها أو يعلم بعرضها للبيع فضلا عن تأثره الشديد بمظاهر الحب والابتهاج التى أبداها نحوه الشعب فى كل مكان، وكانت خاتمة الرحلة فى أسوان وتمت العودة بالقطار.

بدء الاستعداد لرحلة أوروبا:

على إثر عودتنا من رحلة الصعيد بدأ الاستعداد للرحلة إلى أوروبا، وكان الرأى قد استقر على القيام بإحدى البواخر الكبرى المسافرة إلى مرسيليا ومنها إلى سويسرا لزيارة معالمها الكبرى فى سان موريتز (لشهرتها العالمية الكبرى)، ثم جنيف وبرن وزيوريخ على أن يكون السفر منها إلى إنجلترا رأسا ثم تكون العودة عن طريق فرنسا لزيارة باريس وفيشى ـ لملاءمة مياهها المعدنية لصحة الملكة نازلى.

وتأمينا وتسهيلا لعملية الانتقال ونقل حقائب وأمتعة المسافرين ـ وقد بلغوا عددا كبيرا ـ رؤى الاستعانة بخبرة شركة كوك للسياحة فانتدبت أحد كبار رجالها ذوى الخبرة الواسعة فى هذا المجال فوضع نظاما كان له أحسن الأثر فى تيسير الانتقال دون أقل تعب لأى فرد، فقد أخذ قائمة المسافرين وطبقا للنظام الواردة به الأسماء وضع أرقاما مسلسلة قرين كل اسم وأحضر لكل رقم بطاقات عديدة مصموغة حتى يقوم كل فرد بلصق هذه البطاقات على الأمتعة الخاصة به، وكان يتولى الطواف لاستلام الحقائب، وطبقا لأرقامها كانت توضع فى المكان الخاص بصاحبها فى الباخرة أو القطار أو الفندق، وعند الرحيل من مدينة إلى أخرى كان يتبع هذا النظام فيترك كل فرد حقائبه حيث يقيم ثم يجدها فى مكان إقامته الجديد حين أو بعد وصوله إليه.

ولما كانت الباخرة التى وقع عليها الاختيار، هى إحدى البواخر الإنجليزية الكبرى التى تقوم بالرحلة بين إنجلترا والهند، وكان الموعد المحدد لوصولها إلى بورسعيد يقع فى المساء، فقد تم القيام من القاهرة بعد الظهر لكى يتسنى الانتقال إلى الباخرة بعد الوصول إلى بورسعيد مباشرة، وكانت تصحب الملك والدته، وشقيقاته الثلاث، وخاله حسين صبرى باشا، والسيدة قرينته والسيدة زينب هانم سعيد وصيفة الشرف للملكة نازلى، وكريمتها الآنسة صافيناز، ووصيفة خاصة لخدمة الملكة نازلى، فضلا عن الحاشية المؤلفة من الرائد حسنين باشا والطبيب الخاص الدكتور عباس الكفراوى (بك) والياور القائمقام عمر فتحى (بك) والتشريفاتى على رشيد (بك)، وشخصى الضعيف، ومعى الأستاذ عبدالمنعم رأفت كسكرتير للبعثة والمستر فورد، والأستاذ أحمد على يوسف (لمتابعة الدروس للأميرات)، وعبده أفندى (الحارس الخاص للملك منذ ولادته ولذلك كانت له دالة خاصة عليه، حتى إنه كان يدعوه باسمه مجردا عن أى لقب مذكرا إياه بأنه كان يحمله على كتفه) وأربعة من رجال الخدمة الخاصة للملك وانتدبت الحكومة ضابطين من الشرطة يتوليان تريب نظام الحراسة والأمن مع المسئولين فى البلاد المختلفة، وكذلك كان يرافق

الركب الملكى الأستاذ محمد التابعى (أحد أصحاب جريدة المصرى إذ ذاك، وكانوا الأساتذة: محمود أبو الفتح ومحمد التابعى وكريم ثابت)، وقبل الموافقة على السماح له بمرافقة الأسرة الملكية فى رحلتها، كانت قد جرت مناقشات بينى وبين حسنين (باشا) فى ذلك الأمر، إذ كنت أبديت له معارضتى للفكرة فى ذاتها من حيث المبدأ لا الشخص، لأن التابعى كان صديقا شخصيا لى منذ الزمالة فى المدرسة السعيدية الثانوية ـ فضلا عن أنه كان صحفيا نابها له مكانته المرموقة ـ ولكنى خشيت ما قد يثيره ذلك من الغيرة أو الحسد أو الغضب فى نفوس محررى الصحف المنافسة لصحيفته، لا سيما الصحف المعارضة للمصرى التى كانت تنطق بلسان الوفد، فضلا عن أن الرحلة كانت ترفيهية قبل كل شيء، وقد يحدث من التصرفات البريئة ما قد يكون فى إذاعته ما يتخذ مادة للإساءة فيما بعد، ولكننى سحبت اعتراضى حينما أبدى حسنين (باشا) أن الصحف العالمية سوف توفد مندوبيها لمتابعة كل تحركات الملك وكذلك جريدة الأهرام المصرية كلفت مراسلها فى باريس (المسيو فوشيه) بموافاتها كذلك بتفصيل الزيارات الملكية، فضلا عن أن التابعى وعده بالتزام التحفظ فى رسائله.

أول نزوات الملكة نازلى:

جرى استقبال رسمى للملك فى محطة بور سعيد وانتقل بعدها بالسيارة إلى الباخرة وعلى إثره رجال الحاشية، وكان المفروض طبقا للتقاليد المرعية فى مصر أن تستقل بعدها الملكة نازلى وحاشيتها السيارات المعدة لذلك، ولكن كم كانت الدهشة عندما طال الانتظار فى الباخرة دون أن تصل الملكة نازلى، مما اضطر حسنين باشا إلى العودة إلى المحطة لتبين الأمر، واتضح أنها غضبت لعدم اشتراكها مع الملك فى مظاهر الاستقبال الرسمى وأصرت على عدم النزول من القطار إذا لم يتم تهيئة نفس تلك المظاهر لاستقبالها، فكان أن دعى المحافظ على عجل لعمل ما يمكن ترتيبه حتى رضيت جلالتها وأذنت بالنزول والانتقال إلى الباخرة، فأعادت بذلك إلى الذاكرة ما كان قد تردد همسا بين العارفين ما جرى منها عقب وفاة الملك فؤاد، فإنها علمت أن هناك حفلة ساهرة فى بيت إحدى صديقاتها فأصرت على حضورها على الرغم من أنه لم يكن قد مضى أربعون يوما على وفاة زوجها، محتجة بأنها فى حاجة إلى شيء من الترفيه بعد طول ما عانته من الحرمان من بهجة الحياة!

على ظهر الباخرة عرفنا الملكة المقبلة:

ولقد حدث أثناء سفرنا أن كنا ذات صباح - أنا وعلى رشيد (بك) - نسير على ظهر الباخرة، كما جرت العادة كلما كان الجو صحوا أو البحر هادئا، ومرت أمامنا الأميرات وبصحبتهن الآنسة صافيناز، وإذا بعبده أفندى يستوقفنا ويسألنا هل تعرفون ملكة مصر القادمة؟ ولما أجبنا بالنفى ضحك وقال سأريكم إياها ولكن على شرط أن تكتموا الأمر حتى يجيء أوانه فلا تخبروا أحدا به، ثم قال انظروا إلى هذه الفتاة التى ترافق الأميرات، إنها هى الملكة القادمة وسترون! ولعلنا كنا أول من علم بذلك، وفى الواقع كان سرورنا كبيرا لاتجاه الرأى إلى زواج الملك الشاب فى هذه السن المبكرة ولشعورنا بأن الاختيار موفق لما كانت تبدو عليه الفتاة من الكمال والرزانة فضلا عن الحسن الفائق.

حسنين باشا وحكمة القرود:

لم يكن هذا السر وحده الذى قدر لنا أن نعلمه على ظهر السفينة فقد حدث أن حسنين باشا بعدما ظل ملازما غرفته لمدة يومين أخذ يخرج قليلا؛ لأنه على الرغم من أنه كان سائقا ماهرا للسيارة، وطيارا بارعا إلا أنه كان لا يقوى على احتمال دوار البحر بل كان يقول إنه يشعر بالدوار منذ أن يطأ قدمه ظهر السفينة ولو كانت ما زالت واقفة فى الميناء، ولذلك يظل راقدا فى غرفته إلى أن يعتاد جسمه حركة السفينة ويكون البحر هادئا فيخاطر بالخروج من غرفته وفى مساء يوم خروجه، كان أحد رجال الحاشية قد أخذ يتنقل فى سيره بين مماشى السفينة على سبيل الرياضة وساقته قدماه إلى السطح الأعلى حيث توجد قوارب الإنقاذ، وإذا به يفاجأ بحسنين باشا جالسا على إحدى الأرائك الخشبية وإلى جانبه الملكة نازلى فى حالة استرخاء لا يكون إلا بين من رفعت بينهم كل كلفة، فانزعج الصديق رجل الحاشية وعاد مسرعا إلى غرفته، وفى صباح اليوم التالى دعاه حسنين باشا إلى غرفته ثم قال له: هل تعرف الحكمة التى يشير إليها تمثال القرود الثلاثة؟ فتظاهر الصديق بعدم المعرفة، فقال له حسنين: إن التمثال يبدو فيه قرد وضع يديه على إذنيه أى إنه لا يسمع والثانى وضع يديه على عينيه أى إنه لا يرى والثالث وضع يده على فمه، أى أنه لايتكلم، والتمثال فى جملته يتخذ رمزا لما يجب أن يكون عليه رجل الحاشية من بطانة الملوك فأرجو أن تعى ذلك، وانصرف صديقى وقد وعى تماما ما سمعه وإن بقى مدهوشا لما سمع وأكثر دهشة لما رآه من قبل! وجاءنى يستنجد برأيى ويشاركنى ما يثقله من الفزع والدهشة! وبقينا طوال الرحلة يساورنا القلق والترقب لما قد يسفر عنه الغد من مفاجآت أو تطورات جديدة

وما قد يحدثه ذلك من الأثر فى نفس الملك الشاب المسكين إذا عرف ما يجرى من ورائه بين أقرب مخلوقين كان يعتز بهما وينظر إليهما كالمثل الأعلى للحب والوفاء والإخلاص، وقد كانت تلك الواقعة هى النذير الأول لما تطورت إليه العلاقات بين الملكة نازلى وحسنين فيما بعد، على أنه كان يراودنا الأمل فى أن تتحرك فى نفسيهما عوامل القيم الأخلاقية والمبادئ والتقاليد القويمة متساءلين: كيف لا تتنبه الأم إلى واجبات المحافظة على اسمها وكرامتها كأم وملكة وأرملة ملك لبلد إسلامى، وأم لملك شاب لم يتول سلطاته بعد وتتطلع إليه أنظار شعبه والشعوب الأخرى الإسلامية بل شعوب العالم أجمع، وما تفرضه عليها هذه الاعتبارات كلها من وجوب التحفظ والتفكير فى نتيجة مسلكها وكل تصرف صغير أو كبير من تصرفاتها ومدى ما يحدثه من الأثر على مركزها ومركز ولدها وبلادها؟ ومن ناحية أخرى كيف لا يتنبه الرجل الكبير قبل كل شىء إلى أنه زوج، وزوج لسيدة لها مكانتها الكبيرة التى أضفت عليه الكثير مما وصل إليه، وبفضل أنها كريمة أميرة كبيرة كانت زوجا للملك فؤاد وهو أمير، وبذلك توثقت صلته بالأسرة المالكة واكتسب مركزا اجتماعيا مرموقا فضلا عن أنه أب لأولاد ثلاثة، وكيف لا يذكر أنه بوصفه «الأمين الأول» للملك كان حقيقا بأن تكون الأمانة والحفاظ عليها هى واجبه الأول، لا سيما بعد أن اعتمد الملك فؤاد على تلك الصفة وعهد إليه بولده ليكون رائدا له فأولاه بذلك الغاية من الثقة، بل إنه أوصاه بولده فى مقابلته الأخيرة قبل وفاته فى الليلة السابقة لسفره مع الأمير إلى إنجلترا، كما قال لى هو نفسه عقب تلك المقابلة، فكيف لا يكون فى هذه الاعتبارات جميعا ما يزعه ويفيقه من غفوته؟

وظللنا نتعلل بالأمل بأن تثور هذه التساؤلات فى نفس حسنين (باشا) على الأقل قبل أن يفوت الأوان وتتعقد الأمور بانكشاف السر وذيوعه بين الناس ووصوله إلى أذن الملك الشاب، ولكن المستقبل وحده كان الكفيل بالرد على تساؤلاتنا، وكنا نتلقى هذا الرد حينا بعد حين فيما كان يقع أمامنا من تصرفات، ولم نلبث طويلا حتى جاءنا الرد الأول فى صورة ما حدث عند وصولنا إلى مرسيليا فأثبت أن الملكة نازلى كانت تستهين بكل ما يتعارض مع إرادتها ولو كان الأمر يتصل بهيئات لا سلطان لها عليها ما دامت تجد من يساعدها على تنفيذ ما تريد، فقد كان معروفا من الاتصالات البرقية بوزيرنا المفوض فى باريس، محمود فخرى باشا، أنه سوف يكون فى الاستقبال عند وصول الباخرة مع ممثلى الحكومة الفرنسية وأنّ قطارا خاصا سيكون معدا على رصيف الميناء للقيام على الأثر إلى سويسرا.

الملكة نازلى والاستقبال فى مرسيليا:

وصلت الباخرة فعلا فى الموعد السابق تحديده وصعد فخرى باشا ومعه بعض ممثلى الحكومة الفرنسية وكان الجميع وفى مقدمتهم الملك فاروق على استعداد للنزول، إلا أن الملكة نازلى لم تكن قد استعدت بعد على الرغم من سابق إبلاغها بكل الترتيبات المتفق عليها، وكان من الضرورى انتظارها حتى لا يتكرر هنا ما حدث من قبل فى بورسعيد، وطال الانتظار مما أثار قلق المسئولين الفرنسيين لأن الرحلة بالقطار الخاص كانت تقتضى قطع مسافات طويلة فى الأراضى الفرنسية يتقاطع فيها خط السير مع خطوط أخرى كثيرة، ولذلك روعى فى تحديد مواعيد سفر القطار ووصوله إلى الأماكن التى يجتازها ألا تتعارض مع مواعيد قطارات الخطوط التى تقابله، فكل تغيير فى موعد السفر يقتضى العديد من الاتصالات للتنبيه إلى ما طرأ من التغيير، ولكن لم يطرأ شىء من ذلك كله على بال الملكة نازلى ولا أن ممثلى الحكومة الفرنسية فى الانتظار وأخذت الوقت الذى راقها حتى خرجت أخيرا، وتم الانتقال من السفينة إلى القطار الذى أمضينا فيه الليل واستبدلناه فى الصباح فى سويسرا بالقطار الخاص بالصعود إلى سان موريتز التى كانت تكسوها الثلوج، ولذلك فإننا بعد وصولنا انتقلنا من المحطة إلى الفندق فى مركبات تسير على زاحفات بدلا من العجلات.

فى سان موريتز:

كان فندق «سوفريتا» الذى نزلنا به يقع على مرتفع فى مكان جميل بالقرب من غابة ويطل على البحيرة (وكانت متجمدة)، وهو فندق بديع ينزل به عادة أغلب من يفد على سان موريتز من كبراء وأغنياء العالم، وعلى الرغم من أننا وصلنا بعد انتهاء الموسم المعتاد للتزحلق على الجليد فى الشتاء هناك والمسابقات والألعاب الشتوية، فإن الكثيرين من الزوار وفدوا أو أحالوا إقامتهم هناك لرؤية الملك الشاب وأسرته. ولقد استلفت نظر رجال الحاشية وقتذاك أنه فى تخصيص الحجرات المحجوزة للأسرة المالكة والحاشية، كان جناح حسنين باشا يقع بين جناحى الملك والملكة نازلى بحيث إن حجرة نومه كانت ملاصقة لحجرة الملك وحجرة الجلوس كانت ملاصقة لجناح الملكة نازلى. ولكن يبدو أن حسنين باشا أحس بما آثاره هذا الاختيار من تساؤلات فلم يعد إلى اختيار مثل هذا الموقع فى الفنادق الأخرى التى نزلنا بها أثناء الرحلة.

ومن النزوات التى أبدتها الملكة نازلى أثناء وجودنا فى سان موريتز أنها أصرت على ممارسة رياضة الزحلقة بالباتيناج ـ وهو ما يشبه القبقاب ذى العجلات ـ على ساحة الزحلقة الكائنة خلف الفندق أسوة بالملك والأميرات وعدد من رجال الحاشية والنازلين بالفندق، ونظرا إلى أنها لم تمارس تلك الرياضة من قبل فقد كان من الصعب عليها المحافظة على توازنها؛ ولذلك كان من الضرورى الاستعانة بمن يساعدها على ذلك فكان يقوم بذلك المدرب ـ وأحيانا بعض النازلين بالفندق، وكان هذا التصرف من جانبها مثار نقد وتعليقات أرغمت حسنين باشا على التشدد معها لإيقاف هذه المهزلة. كما أنها فى المساء كانت أحيانا تصر على الرقص وغالبا بمصاحبة حسنين وأحيانا بمصاحبة سواه وكان حسنين يبدى ضيقه بذلك ويحاول إقناعها بالاكتفاء بمراقبة الراقصين ولكنها كانت تنفذ إرادتها فى أغلب الأحيان.

بدء اتصالى بالملك مباشرة:

وفى أثناء زيارتنا لسان موريتز بدأ الاتصال المباشر بينى وبين الملك، فقد كان حسنين باشا يكلفنى فى كثير من الأحيان بأن أتولى عرض ما يرد من البريد على الملك مما كان يستدعى تبادل الحديث فى الموضوعات التى تتناولها الصحف ـ وبخاصة المصرية ـ وهو ما كان يتيح لى الفرصة لتوجيه نظره إلى المهام الوطنية الكبرى التى تنتظره والآمال العريضة التى تعلقها عليه البلاد ومساوئ الحزبية البغيضة التى حالت طويلا دون تحقيق تلك الآمال، وقد كان يرهف السمع لما أقول وكأنما يستمع إلى شىء جديد لم يطرق سمعه من قبل، وهو ما دعاه فى أثناء الرحلة فيما بعد إلى إطالة الحديث معى للاستزادة مما أقول إلى حد الانفراد بى بحجة استصحابى فى الخروج لجولات مختلفة، وكان يبدى ميلا طبيعيا لعمل الخير فقد كان من بين ما يرد باسمه رسائل من هيئات أو أفراد فكان لا يتردد فى تقديم المعونة، ومن ذلك أنه فى يوم ما ورد خطاب يقول فيه مرسله إنه رجل يناهز التسعين من عمره يعيش ومعه زوجة فى مثل عمره فى بيت صغير ورثه عن أبيه ولكنه وقد ضاقت به سبل المعيشة لا يقوى على تسديد دينه للمصرف الذى رهن البيت لديه ضمانا لدينه، وأصبح مهددا ببيع البيت استيفاء للدين فيشرد هو وزوجته؛ ولذلك يلتمس النجدة لإنقاذهما من هذا المصير بإعانته للوفاء بالدين، وفى الحال طلب منى الملك اتخاذ ما يلزم لإجابة هذا الرجاء، وهو ما تم فعلا بعد ما تحققنا من صحة ما جاء بالخطاب عن طريق التحريات التى طلبنا من مفوضيتنا أن تقوم بها وتوافينا بنتيجتها وكانت قيمة الدين تبلغ ما يعادل نحو مائة جنيه مصرى فى ذلك الحين.

في جنيف ثم برن وزيوريخ:

ولقد انتقلنا من سان موريتز إلى جنيف، حيث نزلنا فى فندق يطل على البحيرة، وعقب وصولنا ورد إلى حسنين باشا خطاب شديد اللهجة من الأمير محمد على ينتقد فيه انتقادا شديدا ما صدر من الملكة نازلى من تصرفات تخرج على تقاليدنا الشرقية وأنحى باللوم القاسى على حسنين باشا لعدم مراعاته وجوب التمسك بالمحافظة على تلك التقاليد، وتهاونه فى ذلك دون الرجوع إليه إذا لزم الأمر، وعلى الرغم من أنه اطلع الملكة نازلى على فحوى الخطاب، فإنها لم تعبأ بما جاء فيه وصارحته بأنها لن تصنع سوى ما يروقها. وإزاء ذلك اعتكف فى حجرته يومين، وبلغ به التأثر أن قال لى: إنه لا يرى أمامه سوى الاستقالة ولكنه يخشى نتيجة ما يحدثه هذا القرار من ارتباك، ونحن بعيدون عن مصر وما قد يثار من شكوك وتساؤلات عن أسباب الاستقالة؛ ولذلك فهو فى حيرة من أمره ومازال يفكر فيما يحسن عمله، وانتهى إلى إرسال خطاب إلى الأمير يعتذر فيه ويخفف من غضبه ومن شأن ما وصل إليه من أنباء ويعد بعمل المستطاع لإرضائه. ولكن الملكة نازلى من جانبها لم تقم وزنا لشىء سوى ما يروقها وظلت تخرج إلى الملاهى الليلية وفى صحبتها حسنين باشا، كما استمرت لا تحفل بالمواعيد المقررة للقيام بالرحلات التى أعدها المسيو مارتان (وزير سويسرا فى مصر) لزيارة بعض المعالم والمصانع المجاورة، وكان يبدى أمام الجميع دهشته وحيرته لتأخر الملكة نازلى عن الموعد المحدد لتحرك السيارات فى حين أن الطريق كان يجتاز خطوطا حديدية قد تكون مقفلة إذا وصل الركب الملكى إليها فى موعد يخالف الموعد المحدد أصلا لمروره بها، فكان يعمد إلى الاتصال بالمسئولين لمراعاة ما حدث من التغيير فى موعد القيام وموعد الوصول، ومن جنيف انتقلنا إلى برن ثم إلى زيوريخ، وكنا فى كل منهما نزور المعالم المهمة كدار عصبة الأمم فى جنيف وبعض مصانع الساعات ومصانع شركة «نسله» للشوكولاته، ثم قمة جبل «اليونجفراو» من برن، وأخيرا فى زيوريخ زرنا مصانع أخرى أهمها مصانع «ونترتور» الشهيرة بالصناعة الثقيلة للحديد، ومنبع نهر الراين عند مطلعه فى «شافهاوزن»، ومتحف للتاريخ الطبيعى ومتحف آخر لتاريخ سويسرا منذ القرن الخامس عشر يعرض جوانب الحياة فى كل عصر فى نظام بديع أثار إعجاب الملك أشد الإعجاب، مما دعانى إلى أن أقول له وهو يحدثنى عند خروجنا من ذلك المتحف لو أننا أقمنا مثل هذا المتحف فى مصر لفاقه، بل كان لا نظير له فى العالم بأسره؛ لأن بلادنا تحوى آثارا تمثل حضارة كل العصور منذ عرف الإنسان الحضارة، فأجابنى فى حماس شديد: هذا صحيح تماما فليس فى العالم بلد آخر له مثل ما

لبلادنا من تاريخ عريق وآثار فريدة، ويجب أن نعمل على تحقيق ذلك، وطلب منى تذكيره بهذا الموضوع عند عودتنا إلى مصر.

الملك يطارد الصحفيين:

وحدث عند انتهاء زيارة سويسرا وانتقالنا فى قطار خاص إلى كاليه بفرنسا فى الطريق إلى إنجلترا أنه عند وصولنا إلى مرسى الباخرة التى سوف تنقلنا إلى الشاطئ الإنجليزى وجدنا عددا كبيرا من الصحفيين والمصورين، فكان أول ما وجه إليه الملك عنايته أن أمر بتنبيه رجال الأمن إلى ملاحظة عدم تصوير السيدات، وأن ذلك محظور تماما حفاظا على تقاليدنا، وبلغ من حرصه على ذلك أنه عندما لاحظ أن أحد المصورين أقدم على الرغم من ذلك على التقاط صورة للملكة نازلى والأميرات هجم بنفسه على المصور واختطف منه آلة التصوير وانتزع منها الفيلم، ولكن إحدى الصحف نشرت فى اليوم التالى نبذة عن وصول الأسرة المالكة تحت عنوان الملكة ترفع النقاب وتسفر عن وجه فى أناقة أهل حى «ماى فير» . . . وهو حى الأناقة والطبقة الراقية فى لندن . . .

الفصل الخامس

«رحلة أوروبا توثق صلتى بالملك»

الملكة نازلى تفرض إرادتها ـ الملك يصطحبنى فى جولاته بباريس ـ العودة للندن واستمرار نزوات الملكة نازلى ـ حسنين يتفرغ للملكة نازلى ويدع لى مباشرة العمل ـ جدل حول نظام حفل تولى الملك سلطاته ـ عطف الملك على رجال حاشيته ـ الملكة نازلى وافتتاح جناح مصر بمعرض باريس الدولى ـ اختيار باخرة مصرية للعودة عليها ـ الإقامة فى فيشى (ازدياد توثق صلتى بالملك) ـ اهتمام رسمى بريطانى بمستر فورد ـ الوزارة وبرامج حفلات التولية (توسيط ناظر الخاصة وحضوره لفيشى) ـ العودة على الباخرة «النيل» ـ الملك يشكو حيرته ـ الملك يفضى بآرائه وآماله لخدمة البلاد.

الملكة نازلى تفرض إرادتها:

نظرا إلى أنه كان معروفا أن قصر كنرى هاوس الذى كان يقيم به الملك الشاب عند مجيئه إلى إنجلترا للدراسة لا يكفى لاستيعاب كل من يضمهم الركب الملكى، فقد كانت المفوضية قد كلفت بالبحث عن بيت آخر قريب من موقع كنرى هاوس ووقع الاختيار على قصر صغير جميل ـ يدعى «بالارد كومب» ـ وكان مقررا أن يعتبر هذا المنزل بمثابة «حرملك» أى يقصر النزول فيه على السيدات فى معية الملكة نازلى، وأن يخصص «كنرى هاوس» لنزول الملك والحاشية من الرجال، إلا أننا فوجئنا عند الوصول إلى كنرى هاوس أن الملكة نازلى تصر على أن تبقى إلى جانب الملك فى كنرى هاوس ومعها وصيفة الشرف زينب هانم، وإزاء هذا التغيير الفجائى فى ترتيب أماكن الإقامة وقع الاختيار على رشيد (بك) والأستاذ أحمد على يوسف للإقامة فى «بالارد كومب» بحجة أن يكون الأستاذ على مقربة من الأميرات لمتابعة دروسهن ـ ومعهن الآنسة صافيناز، ولكى يتولى رشيد (بك) الإشراف على راحة الجميع. وعقب الوصول، وفى الحال تقريبا، ظهرت مشكلة

جديدة خطيرة من جانب الملكة نازلى، وذلك أن الملك جورج السادس دعا الملك لتناول الغداء، فغضبت الملكة نازلى لاقتصار الدعوة على الملك وحده وصرحت بأنه إذا لم تتم دعوتها معه فإنها سوف تغادر إنجلترا فى الحال، وعبثا حاول حسنين باشا إقناعها بأن القصر الملكى الإنجليزى إنما راعى فى ذلك التقاليد السابقة المعمول بها فى مصر التزاما لها، إلا أنها أصرت على موقفها فلم يجد حسنين (باشا) مفرا من الاتصال ببعض المسئولين وأبلغهم أن الملكة نازلى سوف يسرها أن تتعرف إلى الملك والملكة، ولا مانع لديها من الالتقاء بهما. وهكذا تمت دعوتها لحضور الغداء مع الملك كما أرادت، وبالمثل عندما حدث فيما بعد أن تقدم بعض كبار النبلاء الإنجليز بدعوة الملك إلى قضاء عطلة نهاية الأسبوع فى قصورهم الريفية ـ كما جرت عادتهم وعادة أسلافهم فى دعوة الأسرات الملكية ـ كانت تصر على أن تصحب الملك فى تلك الزيارات الخاصة أيضا، وبهذا فرضت إرادتها نهائيا فى عدم التقيد بالتقاليد التى كان يتمسك بها الملك فؤاد كل التمسك ووجدت من حسنين باشا كل العون فى تنفيذ إرادتها فكان ذلك أول مسيرتها فى ترك العنان لنزواتها التى تعددت فيما بعد..

ولما كان وصولنا إلى إنجلترا قد وقع إبان الاستعدادات الكبيرة لإقامة حفلة تتويج ملك بريطانيا الجديد وكان قد نودى به ملكا عقب اعتزال شقيقه الملك إدوارد الثامن (دوق وندسور)، ولكن حفلة التتويج لم تكن قد تمت بعد؛ لما تقتضيه من ترتيبات واستعدادات ضخمة كانت تشغل الهيئات الرسمية والصحافة والرأى العام، ولما كان قد قرب موعد ذلك الحدث الكبير فقد تقرر سفرنا إلى باريس للإقامة بها حتى يتم التتويج، وذلك مراعاة للتقاليد البريطانية التى كانت تقضى بعدم جواز وجود ملك آخر فى العاصمة البريطانية فى موعد تتويج الملك، وعند وصولنا إلى باريس وجدنا أن الترتيب قد تم على أساس نزول الملك والملكة نازلى وحاشيتهما الخاصة وحسنين (باشا) فى فندق «ريتز» ونزول باقى الحاشية الرسمية فى فندق آخر مجاور، وهو ما أثار جدلا عنيفا بين على رشيد (بك) وفخرى باشا الذى تولى عمل الترتيب، وإن كان لم يفصح عما إذا كان قد قام بذلك من تلقاء نفسه أم بالاتفاق مع سواه واكتفى بالقول إنه رأى فى ذلك ما يرضينا؛ لأنه يعلم بأننا نتكفل وحدنا بنفقات إقامتنا فى الفنادق، فكان جواب على رشيد (بك) أنه كان يجدر به أن يستطلع رأينا فى الأمر فاعتذر ووعد بمراعاة ذلك مستقبلا.

الملك يصطحبنى فى جولاته بباريس:

كنا نتردد يوما على فندق ريتز وكان كثيرا ما يصطحبنى الملك فى التجول فى شوارع باريس سيرا على الأقدام لرؤية ما تعرضه متاجر العاديات والتحف الفنية؛ لاقتناء ما يروقه منها، لاسيما ما يجده من الآثار المصرية التى كان يدفع فيها أثمانا كنت أجدها باهظة وعندما حدثته فى ذلك ذات مرة قال: إنه لا يجد فى ذلك خسارة لأنه يعز عليه أن يرى الآثار المصرية موزعة فى الخارج، وأنه يود لو استطاع أن يشتريها جميعا ليردها إلى مصر، وكنا فى بعض الأحيان نلتقى ببعض الطلبة المصريين وكانوا أحيانا يتبعوننا فى السير فكنا نقف فيدنو أحدهم منى للاستئذان فى تحية الملك، فكان يبتسم ويمد يده مصافحا ويسألهم عن حياتهم ودراستهم ويرجو لهم التوفيق ثم نستأنف السير وهو يعرب عن اغتباطه كلما قابل أحدا من الشباب؛ لأنهم أمل البلاد فى المستقبل وأنه يعتمد عليهم فى تحقيق ما يرجوه لمصر.

العودة للندن واستمرار نزوات الملكة نازلى:

بعد عودتنا إلى إنجلترا بمدة وجيزة أبدت الملكة نازلى أنها تجد مشقة فى الذهاب إلى لندن والعودة منها ولذلك تفضل أن تقيم فى لندن ذاتها ـ لأن المسافة كانت طويلة بين كنرى هاوس ولندن وهى لا تكف عن السهر كل ليلة فى أحد الفنادق الكبرى أو الملاهى الليلية وفى صحبتها حسنين باشا ووصيفة الشرف طبعا ـ فاتجه الرأى إلى نزولها فى جناح بالمفوضية المصرية ورحب بذلك وزيرنا المفوض وكان إذ ذاك حافظ عفيفى باشا، وقد قدر لى أن أكون فى صحبتها عند انتقالها إلى المفوضية، ففى مساء ذلك اليوم فوجئت بطلبها إياى لمصاحبتها فى الخروج مع السيدة زينب لغضبها على حسنين باشا لتباطؤه فى الاستعداد للخروج، وقالت لى إنها تود العشاء فى فندق «دورشستر» وعند وصولنا هناك طلبت منى التصرف كما لو كنا زوارا عاديين وعدم مخاطبتها بلفظ «صاحبة الجلالة» لإخفاء شخصيتها، ولكننا عندما استقر بنا الجلوس فى قاعة الطعام فوجئت بمدير الفندق يحضر إلينا ويحنى رأسه أمامها ويسأل عما تأمر به «صاحبة الجلالة» فضحكت وتساءلت كيف عرفها، ونسيت أنه لابد قد عرفها من سابق ترددها هناك، وعند خروجنا لم نجد السيارة فى انتظارنا ولبثنا بعض الوقت فى انتظار حضورها مما أثار غضبها أشد الغضب وكان من نتيجة ذلك استبدال رجل الأمن المعين لحراستها من السلطات الإنجليزية واستبعاد سائق السيارة، وكان اعتذارهما أنهما ذهبا للعشاء على أمل العودة قبل خروجنا ـ

لاعتيادهما طبعا أن تطول السهرة كما يحدث غالبا - ، ولقد وجدنا عفيفى باشا والسيدة حرمه فى الانتظار فرحبا كل الترحيب بمقدم الملكة وقاداها إلى الجناح الذى أعد لها وانصرفت عائدا إلى كنرى هاوس، على أنه لم تمض على ذلك بضعة أيام حتى سمعنا بأنها لم تجد راحتها فى مقامها الجديد ، ولذلك انتقلت إلى أحد الفنادق الكبرى، وكانت تصر على أن تذهب الأميرات (ومعهن الآنسة صافيناز) لرؤيتهن والاطمئنان عليهن، ولكن كثيرا ما كن يذهبن ويعدن دون رؤيتها لأنها لم تكن بعد قد استيقظت من النوم، بتأثير السهر الطويل طبعا .

حسنين يتفرغ للملكة نازلى ويدع لى مباشرة العمل:

بقى حسنين باشا يقيم فى كنرى هاوس إلا أنه كان كثير الغياب ليكون فى خدمة الملكة نازلى، فقد كان لابد لى من مباشرة ما يوجد من الأعمال، وبذلك زادت صلتى بالملك توثقا، لاسيما أنه كان يحب مباغتة الحرس المكلف بمرافقته فيخرج على دراجة لزيارة شقيقاته فى بالارد كومب، أو يطلب منى انتظاره عند محطة الأتوبيس حيث يوافينى وحده هناك مغتبطا بأنه استطاع مغافلة الحرس وخرج دون أن يشعر به أحد، إذ كان يروق له زيارة إحدى المكتبات القريبة لشراء ما قد يجده من المجلات أو الكتب التى تعالج موضوعا يهمه، وطلب منى مرتين أن نغادر الأتوبيس عند محطة سكة حديد الأنفاق للذهاب إلى لندن وهناك قادنى إلى أحد الفنادق الكبرى وقال إنه كان يتردد عليه ليرى عبدالفتاح عمرو (بك) وهو يتدرب للاستعداد لمبارياته فى الإسكواش، وكان يسره أن يتصرف كفرد عادى ويوصينى بالحرص فى كلامى معه على عدم التفوه أو التصرف بما يشير إلى وجود أى فارق بيننا، وكان يعود إلى كنرى هاوس مغتبطا بأنه استمتع بحرية التصرف خلال خروجه .

جدل حول نظام حفل تولى الملك سلطاته:

ولعل من أهم ما حدث خلال هذه الفترة أن وصل فى يوم ما الأستاذ محمد التابعى - وكان قد افترق عنا منذ وصولنا إلى إنجلترا - ، وإذا به موفد من النحاس باشا ومكرم عبيد باشا للكلام مع حسنين باشا فى شأن البرنامج الذى كان قد قدمه للاحتفال بتولى الملك سلطاته الدستورية، فأحاله حسنين باشا علىّ للكلام معى فى ذلك الشأن .

وكان قد جرى حديث بينى وبين حسنين باشا فى مصر فيما يحسن أن يكون عليه نظام برنامج ذلك الاحتفال فى وقت كانت تفيض فيه أنباء الصحف عن الاستعدادات التى بدأت فى إنجلترا للاحتفال بتتويج ملكها الجديد وعلى أثر ما أبديته من آراء، ترك لى التفكير فى الأمر ووضع النظام الذى يستقر عليه الرأى، ولقد شغلنى ذلك طويلا لأن تلك المناسبة التاريخية لم يكن قد سبق لها مثيل فى تاريخ مصر الحديث، فإن الخديو عند توليه السلطة كان بحكم التبعية الاسمية للدولة العثمانية يتلقى فرمانا شاهانيا بتوليته، وجرت العادة بأن يقام لذلك احتفال فى القلعة يحضره الكبراء ويتلى أمامهم الفرمان السلطانى وينتهى بذلك أمر المراسم الخاصة بالتولية، ومن ناحية أخرى فإنه بعد اعتراف إنجلترا باستقلال مصر فى معاهدة ١٩٣٦ ـ على الرغم مما فيها من عيوب ـ فقد كانت تلك هى المرة الأولى التى يحتفل فيها بتولى الحكم ملك مصرى منذ عهد الفراعنة، وقد كانت حفلات التتويج عندهم تبلغ أقصى مراتب الروعة والجلال، بل القداسة لما كانت تقترن به من الاعتقاد بأن الملوك من نسل الآلهة، وهو ما لا يدع مجالا بطبيعة الحال إلى مجرد التفكير فى محاكاة التقاليد والطقوس الفرعونية، وإن كانت هى النموذج الأول فى العالم لما تكون عليه حفلات التتويج فأوحت بما وصلت إليه تلك الحفلات فى العصور التالية، وإلى جانب هذا كله كانت هناك ناحية كانت موضع تفكير لدى بعض المدققين فى الأصول القانونية والشرعية لنظام الحكم، وهى أنه على الرغم من أن الحكومة المصرية (برئاسة على ماهر باشا وقتذاك) نادت بولى العهد فاروق ملكا على مصر عقب وفاة أبيه، فإن ولاية العهد ذاتها كانت مستمدة من الوثيقة البريطانية التى اعترفت بحقه فى وراثة العرش عقب مولده، بحكم أن بريطانيا هى التى أقدمت على عزل الخديو عباس الثانى الحاكم الشرعى للبلاد وأقامت خلفا له السلطان حسين ثم السلطان فؤاد دون أن يكون لمصر شأن فى ذلك ولا فى وضع نظام جديد لولاية العرش وهو ما دعا الملك فؤاد إلى الاهتمام بمفاوضة الخديو عباس الثانى والحصول منه على وثيقة وقعها بالنزول عن حقه وحق ورثته فى العرش نظير مبلغ معين، لذلك كان يرى أولئك المدققون ضرورة تصحيح الوضع وعدم التسليم بأن فى اعتراف الحكومة بهذا الوضع ومصادقة البرلمان بعدها ما يغنى عن أى تصحيح، كانت هذه الاعتبارات جميعا فضلا عما يجب أن يكون عليه نظام حفلة تولى السلطات الرسمية، ومراعاة أن ذلك النظام سيكون المثال بل الأساس لهذه الحفلات مستقبلا، كل هذا شغلنى طويلا وكان موضع تفكيرى العميق حتى انتهيت إلى وضع البرنامج الذى جاء الأستاذ التابعى للمناقشة فيه، وكان أول ما ذكرته له هو أن الفكرة الأساسية فى وضعه هى مراعاة مكانة مصر ذاتها لا شخص الملك؛ لأن العرش إنما هو

بمثابة الرمز للبلاد، فكل المظاهر التى تحوط الاحتفال بتولية الملك لا يراد بها سوى إحاطته بالإجلال الواجب لمكانة مصر، فأبدى أن الاعتراض من جانب النحاس باشا وبخاصة مكرم باشا ينصب على ناحيتين: الأولى اشتراك شيخ الأزهر ورجال الدين، والثانية تقليد الملك سيف محمد على لأن اشتراك رجال الدين يعنى التسليم لهم بالسلطة فى تولية الملك وهو ما ينطوى فى مقابل ذلك على التسليم بالحق فى عزله، وتقليد الملك سيف جده محمد على كأنما يشير إلى حقه فى استخدام القوة فى حكم البلاد، فأجبته: إن الحكمة فى اشتراك رجال الدين على النحو المذكور فى البرنامج ليس بدعا فى مصر بل هو أخف مما يحدث فى تتويج الملك فى إنجلترا أو سواها من البلاد المسيحية ويجرى ذلك على أساس «البركة» والتأكيد بأن الملك سوف يعمل على حماية العقيدة الدينية ونحن فى مصر نحرص فى كل المناسبات على استجلاب رضا الله بتلاوة القرآن الكريم وبلادنا ينص دستورها على أنها بلاد إسلامية ورجال الدين باشتراكهم فى عملية الاحتفال بتولية الملك يؤكدون النص الدستورى ويشهدون العالم على ذلك، كما يؤكدون هذا المعنى فى نفس الملك ويذكرونه بواجبه فى هذه الناحية، وأما عن سيف محمد على، فإنى على عكس ما فهم أصحاب الاعتراض قد رأيت فى ذلك معنى أعمق وأشد تأكيدا لسلطة الشعب وليس الاستعداء عليه أو الإنذار باستخدام القوة فى حكمه، فإن محمد على لم يفرض حكمه على البلاد بقوة السيف، بل إن إرادة الشعب وحدها هى التى اختارته للحكم. فكأنما وضعت السيف فى يده ليقضى على الفساد ويحمى ويؤمن مصالح الشعب، ففى تقديم هذا السيف إلى الملك تذكير بمصدره والظروف التى أحاطت بقيام حكم محمد على وأنه إنما قام على أساس إرادة الشعب، وهو ما يستوجب السهر على احترام إرادته والعمل على توفير كل ما يرضيه ويعود عليه بالخير، ولقد طالت المناقشة فى ذلك وتبين أن الاعتراض وصل إلى درجة التهديد باستقالة الحكومة فى حالة الإصرار على تنفيذ تلك الناحية من البرنامج، ولما كان من غير المعقول أن يرضى أحد بأن يبدأ الملك حكمه بأزمة عنيفة مع الحكومة فى حين أنه كان من المرغوب فيه بل من المقرر ألا يتورط الملك فى أى خصومة أو نزاع حزبى ـ كما سبق اقتناعه بذلك ـ فقد أبديت استعدادى لاقتراح استبعاد ذلك الجزء من البرنامج، على أنه تخفيفا من وقع ذلك فى نفس الملك وتمشيا مع سياسة توثيق الصلة بينه وبين الشعب، تلك الصلة التى وضعتها نصب عينى فى وضع البرنامج فراعيت فى حفلات القصر أن تشمل كل طبقات الشعب، ونظرا إلى أنه لا يوجد فى مصر تاج يتوارثه الملوك كما جرت العادة فى البلاد الأخرى، ولما كان الملك الجديد هو أول ملك لمصر المستقلة حديثا ألا يكون من الملائم أن يهيئ لها الشعب بنفسه تاجا يكون رمزا لإرادته

فيحمل الملوك على احترام تلك الإرادة والعمل على ما يعزز ثقة الشعب وولاءه؛ ولكى يمثل التاج تلك الإرادة يتم الإعلان عن الدعوة لاكتتاب عام لصنع التاج بحيث لا يسمح بقبول التبرع بأكثر من مائة جنيه حتى لا يتهافت على المزايدة الراغبون فى انتهاز الفرص للدعاية لأنفسهم أو للتملق لصاحب العرش، مع وجوب ترك الباب مفتوحا أمام أفقر أبناء الشعب بقبول كل ما يود أى فرد التبرع به مهما تكن قيمته صغيرة وبذلك يكون الشعب بكل طبقاته قد شارك فى صنع التاج الوطنى فيكون تقديم التاج إلى الملك على هذا الوجه بمثابة مبايعة عامة له من الشعب ويكون قبوله إياه بهذه الصفة بمثابة عهد منه باحترام إرادة الشعب والالتزام بأداء واجبه نحوه، وعندما يتم صنع التاج يوضع البرنامج لما تكون عليه حفلة التتويج، ولقد ابتهج الأستاذ التابعى بهذا الاقتراح وصرح باعتقاده بأنه سوف يلقى ترحيبا من الحكومة، وأنه على الأثر يقوم بنفسه بالدعوة لتنفيذه ويفتتح باب التبرعات باسمه، وعندما عرضت الأمر على الملك أبدى اغتباطه به قائلا: إنه سوف يعتز كل الاعتزاز بهذه المبادرة إذا تم تحقيقها، وبعد بضعة أيام عاد إلينا الأستاذ التابعى حاملا شكر الحكومة على استبعاد ما اعترضت عليه وترحيبها بالاقتراح الجديد الخاص بالتاج، ووفى الأستاذ التابعى بما وعد به من الدعوة لإهداء تاج إلى الملك وافتتح الاكتتاب بالتبرع بمبلغ مائة جنيه، ولكن الدعوة على ما لاقته من الإقبال فى بادئ الأمر لم تلبث أن صادفت من مقاومة بعض الحاقدين والمعترضين - وفى مقدمتهم الأمير محمد على - ومن تطور الأحداث السياسية ما جعلها تسقط فى زوايا الإهمال والنسيان مع ما تقوم عليه من أساس وطنى سليم، وتلك هى قصة اقتراح تقديم التاج وكيف بدأت وكيف انتهت دون أن يكون للملك فاروق أية صلة أو علم بهذا الاقتراح قبل طرحه والمناقشة فيه.

عطف الملك على رجال حاشيته:

وحدث أثناء وجودنا فى لندن أن أصيب الياور عمر فتحى (بك) بأزمة قلبية حادة فى مساء أحد الأيام، مما دعا الدكتور الكفراوى إلى طلب الاستعانة أيضا برأى طبيب آخر واستقر رأيهما على وجوب نقله إلى المستشفى ليكون تحت العلاج والرعاية الدائمة وقد انزعجنا جميعا لما حدث لزميلنا وبلغ من تأثر الملك وعنايته بالحالة أنه قضى الليل ساهرا يتنقل بين غرفته وغرفة عمر للاطمئنان عليه وفى الصباح نقل إلى المستشفى. ولم تلبث أن حضرت السيدة قرينته من مصر على أثر علمها بمرض زوجها فلازمته إلى أن اطمأن الأطباء المعالجون إلى حالته وسمحوا بخروجه على أن يقضى فترة للنقاهة بالقرب من

المستشفى حتى يستطيع التردد عليه طول تلك الفترة، وبعد انتهائها لحق بنا وكنا إذ ذاك فى مدينة فيشى حيث بقى ومعه قرينته إلى أن عدنا إلى مصر - ولم يكن مسموحا للحاشية باصطحاب زوجاتهم، ولكن الأزمة المرضية التى طرأت على صحة عمر كانت سببا فى السماح بحضور زوجته وبقائها معه، وفيما عدا ذلك حصل الأستاذ عبدالمنعم رأفت على الترخيص له بقدوم زوجته إليه فى فيشى قبيل سفرنا منها - وكانت هذه السيدة تقضى الصيف مع أهلها فى فرنسا لأنها فرنسية الأصل.

الملكة نازلى وافتتاح جناح مصر بمعرض باريس الدولى:

كان قد أقيم فى باريس فى ذلك العام معرض دولى ضخم اشتركت فيه مصر بجناح كبير، كان من المقرر أن يحتفل بافتتاحه رسيما عند زيارة الملك لباريس فى طريقه إلى فيشى قبل العودة إلى مصر، وكانت الاتصالات الخاصة بترتيب حفلة الافتتاح تتم تليفونيا بين حسنين باشا وفخرى باشا، وحدث فى يوم ما أن دق جرس التليفون فى مكتب حسنين باشا وكان غائبا عن كنرى هاوس لوجوده فى صحبة الملكة نازلى بلندن، فكان لابد لى أن أتولى الرد على التليفون وإذا بفخرى باشا يطلب إبلاغ حسنين باشا أنه تم إعداد بطاقة الدعوة لحفلة الافتتاح طبقا لما طلبه (حسنين باشا)، وأنه يود عرض صيغة الدعوة وإبلاغه الموافقة النهائية حتى يتسنى الأمر بطبع الدعوات وتوزيعها، وإملائى تلك الصيغة كلمة كلمة فوعدته بالرد عليه حالما يطلع عليها الملك. وفى الواقع أنى ذهلت منذ عرفت من حديث فخرى باشا أن الافتتاح الرسمى وبحضور الهيئات الرسمية للمعرض والحكومة الفرنسية سيقوم به الملك والملك نازلى معا فى آن واحد، وهو ما يخالف تقاليدنا مخالفة صارخة لم يسبق لها مثيل من قبل، وهو ما يكون من شأنه أن يحدث رد فعل عنيف فى مصر والبلاد العربية والإسلامية، فذهبت إلى الملك وأطلعته على الصيغة التى أملاها لى فخرى باشا وتبين لى من مظهره أنه سبق استدراجه إلى الموافقة دون أن يتبين وجه الخطورة فيها، فإنى عندما شرعت فى لفت نظره إلى أن ذلك لم يحدث مطلقا من قبل بل كان من المستحيل أن يحدث فى عهد أبيه لخروجه على تقاليدنا، تغير وجهه وكلفنى بالاتصال فى الحال بفخرى باشا وإبلاغه بوجوب رفع اسم الملكة نازلى، وأنه وحده هو الذى سيقوم بافتتاح الجناح المصرى بالمعرض، فأسرعت بتنفيذ ما طلبه منى، ولكن عندما عاد حسنين باشا وعلم بما تم انزعج وأخذ يفكر فيما يمكن عمله لتسكين ثائرة الملكة نازلى عندما تعلم بما طرأ من التغيير فى نظام حفلة الافتتاح التى كانت قد أصرت على حضورها مع الملك

جنبا إلى جنب، وهداه التفكير إلى إقامة حفلة أخرى للافتتاح فى اليوم التالى للحفلة التى يرأسها الملك، على أن يدعى إليها أكبر عدد من الرجال الرسميين، وهكذا كان! ولكنها مع ذلك أصرت على الحضور مع الملك فى مأدبة العشاء التى أقامها محمد محمود خليل بك بوصفه القوميسير أو المشرف العام على الجناح المصرى، تكريما للملك فى مناسبة الافتتاح.

اختيار باخرة مصرية للعودة عليها:

وطول مدة الإقامة فى باريس كان يدور البحث حول رحلة العودة إلى مصر واختيار الباخرة المناسبة، وكانت شركة مصر للملاحة قد أبدت استعدادها لوضع الباخرة «النيل» رهن الإشارة وفى الموعد الذى يحدد لها، بل إنها جهزتها وأعدتها لهذا الغرض بما يوفر جميع أسباب الراحة، ولكن حسنين باشا أبدى ترددا كبيرا بحجة أن صغر حجم الباخرة يجعلها عرضة للتأثر بهياج البحر إذا حدث تقلب فى الجو؛ ولذلك فإنه من المستحسن العودة على إحدى البواخر الإنجليزية المماثلة لتلك التى قمنا عليها من مصر - وكان يهم أى شركة أن يسافر الملك على إحدى بواخرها لما فى ذلك من الدعاية العريضة لها - وكان مما أبداه حسنين باشا أنه مع تقديره لوجاهة الرأى بأن السفر على باخرة مصرية يحمل معنى وطنيا ساميا، إلا أن الملكة نازلى تخشى السفر على باخرة صغيرة فى حين أنها خبرت ميزة السفر على البواخر الكبيرة وما توفره من أسباب الراحة والاطمئنان، وطال التردد حتى حضر طلعت حرب باشا وفؤاد سلطان بك ليعرضا خدماتهما والاستفسار عما استقر عليه الرأى، فكان فى حضورهما ما قضى على التردد فضلا عن أن الملك كان قد اقتنع تماما بوجوب السفر على باخرة مصرية لما فى ذلك من توافق مع نزعته الوطنية ورغبته فى عمل كل ما ينم عن حرصه على تشجيع الجهود الوطنية وكل ما من شأنه إرضاء الشعور الوطنى، وعلى ذلك تقررت العودة على الباخرة النيل عقب انتهاء الزيارة لمدينة فيشى.

الإقامة فى فيشى (ازدياد توثق صلتى بالملك):

وفى خلال إقامتنا فى فيشى ازدادت صلتى بالملك توثقا - تبعا لازدياد انشغال حسنين باشا عنه - فأتيحت لى فرص عديدة لتناول الكلام معه فى مختلف الشئون التى تشغل بال الشعب المصرى وآماله فى المستقبل وما يرجو تحقيقه فى عهده، لاسيما أن الله قد أكرمه

بتوليه سلطاته كأول ملك مستقل وبذلك أصبح جديرا بل مطالبا بالعمل على تحقيق أمانى شعبه والعناية بالمشروعات التى ترفع من مكانة مصر الاقتصادية والحضارية إلى المستوى الخليق بما تتمتع به من حب واحترام بين البلاد العربية والإسلامية، وبما كان لها من تاريخ عريق مجيد، وكنت أعنى كذلك - لتعزيز كلامى - بتذكيره بأمجاد مصر القديمة والحديثة وأنه جدير بأن يترسم خطوات جده الأعلى محمد على فيما أخذ به من أسباب النهوض بمصر وإدخال الأساليب الحديثة للصناعة والزراعة فيها فضلا عن العناية بالناحية العسكرية حتى باتت الدول الكبرى تخشى قوة جيشها وبحريتها، وأنه إذا كانت البلاد قد نكبت بالاحتلال الأجنبى فإن الروح الوطنية لم تخمد بل اشتعلت من جديد على يد من ظهر من الزعماء المخلصين أمثال مصطفى كامل وأعوانه للعمل على تحقيق الجلاء وتخليص الوطن من عار الاحتلال والنهوض به ليستعيد مجده القديم، وكنت أنتهز كل فرصة ملائمة للتنويه بخطأ الانزلاق إلى السياسة الحزبية والدخول فى معاركها لمعاداة حزب أو مناصرة آخر كما حدث فى الماضى فى حين أن العرش يجب أن يبقى فوق الحزبية ليكون موئلا للجميع بلا تفريق بينهم ويحيل أى سياسى يتصل به إلى الدستور الذى ارتضته الأمة، ويكفيه الحرص على المصالح الوطنية العليا والتوجيه إلى المشروعات التى تنهض بمرافق البلاد والإشراف على تنفيذها وتشجيع العناية بالمضى فيها، فإن ذلك أحب ما يتطلع الشعب إليه، وأنه يتلهف على بدء الملك الشاب تولى سلطاته الدستورية ليتحقق على يديه كل ما يصبوا إليه من آمال، وكان الملك يصغى إلى هذه الأحاديث فى شغف واهتمام مما كان يشرح صدرى ويملؤه اغتباطا وأملا فى المستقبل. وفى خلال تلك الأيام - أيام الإقامة فى فيشى - أبدى الملك ازدياد ثقته بى فى أنه قلما كان يخرج من الفندق دون أن يطلب منى مرافقته للتجوال فى المدينة وحدنا. وكذلك بدأ يتجلى حب الملك للآنسة صافيناز فى أنه قلما كنا نعود من إحدى جولاتنا بالمدينة دون أن يقف بأحد المتاجر لشراء هدية لها. .

وبهذه المناسبة لعل أثمن هدية قدمها لها فى هذه الفترة كانت على أثر حادثة وقعت فى أحد الأيام، إذ دخلت فيه على الملك - ويظهر أنه كانت قد حدثت مناقشة اختلف فيها مع الآنسة صافيناز وغضب كل منهما من الآخر كما يحدث كثيرا بين الشباب، فرجع إلى مكتبه متأثرا يفكر فى هذا الخلاف - ووجدت حسنين باشا يحاول تهدئة خاطره ولكنى فوجئت به يقول له عند دخولى: «لا تفكر ولا تشغل بالك فالفتيات كثيرات وعند عودتنا إلى مصر سوف نقدم لك بدلا من فتاة واحدة عشر فتيات بل عشرين فتاة إذا أردت. . .».

فلم أستطع أن ألتزم الصمت عند سماع هذه العبارات وقاطعته قائلا: «ماذا تقول يا باشا. . . حرام عليك. . . لا تستمع يا مولانا إلى كلمة واحدة من هذا الكلام؛ فإن

الفتاة التى تحبها تبادلك نفس الإخلاص وهى تتمتع بكل الصفات التى تستوجب الإعجاب والاحترام وتليق بملكة، ويجب ألا يغيب عن بالك أنك ستكون موضع كل الأنظار، لا فى مصر وحدها ولا فى العالم العربى أو البلاد الإسلامية وحدها كأكبر ملك مسلم بل فى جميع البلاد الأجنبية، لا سيما فى البلاد التى تحكم شعوبا إسلامية فكل خطوة بل كل كلمة تصدر منك سوف تسجل عليك لاستخدامها ضدك إذا قضت مصلحتها بذلك. وإلى جانب هذا يجب ألا تنسى أن العرش أمانة فى عنقك فأنت مسئول عنه أمام أبيك وأجدادك» . . وعندما سمع الملك هذه الكلمات منى إذا به ينفجر باكيا فمال عليه حسنين يربت على كتفه ويرجوه أن يتمالك نفسه وقال لى يكفى ما قلته ويحسن الخروج الآن لتركه يستعيد هدوءه فخرجت فى حالة نفسية سيئة وعكفت فى حجرتى أفكر فيما جرى، وبعد برهة من الزمن إذا بالملك يدعونى للخروج معه وكان أول ما بادرنى به «هيا لشراء هدية» «لفافيت» (وهو اسم التدليل للآنسة صافيناز) إلا أنه حرص فى هذه المرة على أن تكون هدية ممتازة لاتقل عن قلادة من الماس!

اهتمام رسمى بريطانى بمستر فورد:

حدثت أثناء الإقامة فى فيشى واقعة أخرى تدل على مدى ما كانت توليه الحكومة البريطانية من اهتمام بوجود عنصر بريطانى فى حاشية الملك - وهو ما عمل على تحقيقه السير مايلز لاميسون بترشيح المستر فورد ليكون مدرسا للملك -؛ وذلك أنه وردت إلى حسنين باشا برقية من سفير بريطانيا فى باريس يبلغه أن وزارة الخارجية البريطانية تود أن تعلم الموعد الذى يجب أن يعود فيه المستر فورد لاستئناف خدمة الملك -، وكان الملك فى الواقع مصرا على التخلص منه، وإن كان إزاء إلحاح حسنين باشا قد اكتفى بإبلاغه أنه فى إجازة منذ وصولنا إلى إنجلترا فى أول مرة، ولذلك فإنه عند وصول برقية السفير البريطانى وإزاء ما يعلمه حسنين باشا عن موقف الملك وتصميمه إزاء هذا الموضوع، طلب منى التوسط لدى الملك لإيجاد حل لا يسىء إلى العلاقة مع الحكومة البريطانية، طالما أنها قد تدخلت رسميا على هذا النحو، وما دام من غير الميسور إقناع الملك بقبول تعيين فورد فى السكرتارية الخاصة أو فى الإدارة الأوروبية بالديوان العالى مما يجب معه التفكير فى سبيل لإرضاء خاطره على وجه ما، فاقترحت عليه استدعاء فورد واستضافته المدة الباقية إلى حين عودتنا إلى مصر، وفى النهاية يشكره الملك ويعطيه هدية شخصية على سبيل التذكار مع صرف مرتبه عن المدة الباقية من العقد الذى بيده، فأبدى حسنين باشا اغتباطه بهذا

الحل وإن ظل يتوجس من تأثير وقعه فى نفس السير مايلز لاميسون لعدم تحقيقه ما كان يطلبه، ولقد استطعت الحصول على موافقة الملك على هذا الحل؛ إذ إنه يحقق له تنفيذ إرادته دون إثارة أى متاعب، وعلى الأثر أرسل حسنين باشا برقية إلى السفير البريطانى فى باريس يبلغه دعوة المستر فورد للحضور إلى فيشى وأنه ستتخذ الترتيبات اللازمة لذلك عن طريق شركة كوك، وقد أحسن الملك استقباله حين حضوره وغمره بالسرور حينما قدم له الهدية التذكارية وأعرب له عن شكره وتقديره له شخصيا.

الوزارة وبرامج حفلات التولية ـ توسيط ناظر الخاصة وحضوره لفيشى:

كانت المفاجأة الكبرى التى وقعت فى ختام إقامتنا فى فيشى هى وصول مراد محسن باشا ناظر الخاصة الملكية على طائرة خاصة موفدا من الحكومة ـ بموافقة مجلس الوصاية ـ للمناقشة فى برامج الاحتفال بتولى الملك سلطاته الدستورية، وكان وصوله قبيل المساء واجتمع بأفراد الحاشية بعد تناول العشاء وأبدى أسفه لعدم استطاعته الاعتماد على حسنين باشا لمساعدته فى إتمام مهمته لأنه أخبره بأنه يشعر بالتعب مما يضطره إلى الاعتكاف فى فراشه تاركا له أن يتولى بنفسه التفاهم مع الملك فيما جاء من أجله، ثم أخذ يشرح لنا وجهة نظر الحكومة فى برامج الاحتفالات ووجوب العمل على تفادى أى تصادم معها، لاسيما قبيل بدء أيام حكم الملك، بل إن ذلك الاعتبار وحده يستدعى بذل الجهد لاكتساب ثقة ومودة الوزارة وأنه ما حمله على المخاطرة بالحضور على متن طائرة صغيرة إلا ما رآه من تشدد الحكومة فى الاعتراض على برنامج الاحتفالات إلى درجة التفكير فى الاستقالة فى حالة عدم موافقة الملك على ما تطالب به من تغيير، وأشار إلى أن مكرم عبيد باشا يؤازر بوجه خاص اعتراض النحاس باشا على أداء فريضة الجمعة فى مسجد الأزهر؛ لأن ذلك يعيد إلى الأذهان الدور الذى كان مفروضا أن يقوم به رجال الدين فى حفلة التتويج التى تم الاتفاق على العدول عنها، وأن الحكمة تقتضى إبعاد رجال الدين عن كل ما له مساس بالسياسة، وكذلك لا داعى لتعدد الاحتفالات وما تهيؤه من احتشاد جموع كبيرة من مختلف الطبقات لما قد يحدثه ذلك من اشتباكات أو مشاغبات طارئة أو مدبرة، وبالجملة أبدى تحمسا كبيرا لتأييد معارضة الحكومة ولإقناعنا لمعاونته فى الحصول على موافقة الملك على هذا الرأى، وإلا فإن الملك سيواجه أزمة خطيرة لا يعلم سوى الله مدى ما يترتب عليها من نتائج، وإزاء الصورة القاتمة التى صورها لنا التزمنا الصمت وأشرنا عليه بمعاودة الكلام على حسنين باشا للتفاهم على ما يصح عمله، وهنا ترك هذا الموضوع

وأخذ يستفسر عن حقيقة ما أخذت تفيض به أركان مجتمع القاهرة من أحاديث عن ألسنة المصريين العائدين من أوروبا - وكان عددهم كبيرا فى ذلك الصيف - عن علاقة غير عادية لاحظها الكثيرون بين الملكة نازلى وحسنين، وأنهما يتلازمان فى الأندية الليلية وفى كل مكان وأخذ يسرد أسماء بعض من شاهدوهما والأماكن التى صادفوهما فيها، وأبدى دهشته لتلك الشائعات التى راجت رواجا كبيرا فى القاهرة، فلم يستطع رجال الحاشية الموجودون أن يكتموا عنه ما يشعرون به جميعا من الألم وخيبة الأمل إزاء ما جرى ويجرى بين أم الملك ورائده، وطلبوا إليه أن يحاول - إن استطاع - أن يصلح الأمور، ويوقف تيار الانهيار، إلا أنه أبدى شكه فى إمكانه القيام بشىء من هذا القبيل ما دامت الأمور قد تطورت إلى هذا الحد من عدم المبالاة وعدم الشعور بالمسئولية، مما لا يدع مجالا إلا للابتهال إلى الله أن يضع حدا لهذا الاستهتار بالمبادئ والأخلاق وأن يحفظ الملك الشاب مما قد ينشأ عن ذلك من عواقب وخيمة، وبذلك أمضينا أمسية حزينة نستعرض فيها احتمالات نتائج التمادى فى ذلك الوضع الشاذ. وفى صبيحة اليوم التالى بينما كنت أهم بالصعود إلى جناح الملك قابلت مراد باشا وهو ينزل متهلل الوجه، وقال لى إنه قابل حسنين باشا قبل الدخول إلى الملك فاعتذر له بأنه متعب وطلب إليه الدخول إلى الملك مباشرة، وقد استطاع إقناع الملك بحرج الموقف وحصل منه على الموافقة على كل مطالب الحكومة وأنه سوف يطلب النحاس باشا تليفونيا لإبلاغه بذلك فرجوت منه أن يرجئ الاتصال التليفونى حتى أعود إليه، وذهبت إلى حجرة حسنين باشا وسألته عما إذا كان قد سمع بما جرى وعن رأيه فى ذلك، فأجابنى بأنه علم بكل شىء ولكنه مازال متعبا ولذلك يفضل أن يكون الكلام مع الملك رأسا، وعندما دخلت عند الملك بادرنى بقوله أرأيت ما حدث؟ فقلت له لقد أدهشنى ما سمعته وأكاد لا أصدقه فإن كل جزء من البرنامج موضوع لحكمة خاصة سبق أن شرحتها. فقال إنه كان مقتنعا تماما بوجوب تنفيذ البرنامج كما سبق وضعه لأنه يهمه أن يشعر الشعب من اللحظة الأولى أنه يفتح قلبه وقصره لجميع طبقات الشعب ومختلف أحزابه، ولكن ماذا يصنع وقد أفهمه مراد باشا أن الحكومة متشددة فى موقفها وبخاصة معارضة الصلاة فى الأزهر، فأبديت له أنه لا يمكن لأحد أن يرضى بوقوع خلاف بينه وبين الحكومة وبخاصة فى هذه الظروف الدقيقة، ظروف توليه سلطاته لأول مرة، ولكن هناك أمرا آخر له خطورته، وهو إلى أى مدى تستطيع الحكومة التدخل فى الشئون الخاصة للملك؟ فليس من الحكمة التسليم بحق الاعتراض على اختيار المسجد لأداء فريضة الجمعة - بغير مبرر - ولا التسليم كذلك بحق الاعتراض على من يدعوه الملك إلى قصره، لاسيما إذا كانت الدعوة عامة بلا تمييز بين طائفة وأخرى أو هيئة دون أخرى،

ولذلك فإنه إبداء لحسن النية والرغبة الحقيقية فى أن يسود التفاهم مع الحكومة يمكن إبلاغ النحاس باشا أنه إكراما لشخصه وإعرابا عن مكانته لدى الملك فإنه لهذا السبب وحده يوافق الملك على أن يؤدى فريضة الجمعة فى مسجد الرفاعى بدلا من الأزهر، أما عن باقى الاحتفالات التى تضمنها البرنامج فإن الملك يتمسك بها لأنه يود أن يعرب لشعبه عن مدى حبه له بمختلف هيئاته وطبقاته وأنه يتطلع إلى التعاون معها جميعا للعمل لما فيه خير البلاد دون تفرقة ولا تمييز بين أى هيئة وأخرى، فاغتبط الملك بما قلته وطلب استدعاء مراد باشا فاقترحت عليه أن يطلب منه أن يتصل تليفونيا بالنحاس باشا أمامه ومن حجرته ليكون التبليغ فى حضوره ليستمع إلى رد الفعل لدى النحاس باشا وليتدخل شخصيا إذا استدعى الأمر ذلك، وقد تم الاتصال التليفونى كما أراد الملك وكان اغتباط النحاس باشا كبيرا لما أبداه الملك من تقدير له شخصيا واكتفى بأن الملك عدل عن الصلاة بالأزهر إرضاء له ولم يعترض على أن تبقى أجزاء البرنامج الأخرى كما وضعت، بل أبدى موافقته التامة على وجهة نظر الملك فى شأنها، وعاد مراد باشا بعدها إلى القاهرة مغتبطا بنجاح مسعاه فى تفادى وقوع أزمة بين الملك والوزارة، كما اغتبط بذلك حسنين باشا على الرغم من أنه ظل ملازما غرفته خلال ذلك كله.

العودة على الباخرة «النيل»:

عندما حل موعد العودة إلى مصر كانت الباخرة «النيل» فى الانتظار بميناء مرسيليا، وقد حرص طلعت حرب باشا على الحضور ومعه فؤاد سلطان بك للترحيب بالملك والسهر على راحته وراحة الملكة والأميرات لاسيما أن فى اختيار السفر على الباخرة المصرية تشجيعا لبنك مصر وشركاته، وبخاصة شركة الملاحة صاحبة الباخرة التى وجدناها غاصة بالمصريين العائدين من أوروبا.

وقد شغلت خلال الرحلة بكتابة الكلمة التى كان مقررا أن يلقيها الملك بالإذاعة عقب وصوله، وكانت الوزارة قد أرسلت نصا تقترح أن يتولى الملك تلاوته إلا أنه وجده مطولا وحافلا بالثناء على مجلس الوصاية والوزارة فلم يوافق عليه وطلب منى أن أكتب كلمة تعبر عما تفيض به نفسه من الحب للشعب والتقدير لما يبديه نحوه من الإخلاص ورغبته الأكيدة فى العمل لخيره وأن يكون الجميع لديه سواء إلى غير ذلك من المبادئ التى طالما جرى فيها الحديث بيننا، ولقد بذلت جهدى فى أن تتضمن الكلمة أقصى ما تتسع له من

هذه المعانى، وفيما عدا ذلك كان لابد طبعا من التنويه بالشكر لمجلس الوصاية وللحكومة لما قاموا به فى فترة الوصاية.

الملك يشكو حيرته:

وحدث فى خلال الرحلة أن طلب منى الملك ذات يوم أن أقابله فى ممشى الطابق الأسفل من الباخرة، وكان يخلو من المسافرين فى أغلب الأوقات؛ لتكدسهم عادة فى الطابق العلوى، وإذا به يبدو عليه التفكير العميق ويقول لى إنه فى حيرة من أمر يود أن أساعده فى تفسيره وهو أنه لم يكن يعرف الآنسة صافيناز قبل التفكير فى الرحلة، وأن الملكة نازلى هى التى قامت بتقديمها إليه، وكانت تشجعه على الاختلاط بها عندما بدأت الرحلة بل هى التى دعتها للاشتراك فى الرحلة أصلا، وأعلنت أنها ستتكفل بجميع نفقاتها ولكنها منذ فترة قبل انتهاء الرحلة أخذت تضيق بها وتبدى عدم الرضا عنها؛ ولذلك فإنه - أى الملك - أصبح فى حيرة من أمر هذا التغيير المفاجئ، الذى طرأ على سلوك الملكة نازلى، بل إنه لاحظ كذلك تغير سلوك حسنين باشا نحوها، وقال إنه عاجز عن تفسير السبب فى ذلك، لاسيما أنه قد تعلق قلبه بهذه الفتاة. فقلت له إنى أود قبل كل شىء أن أعرب له عن تهنئتى بحسن توفيقه فى التعلق بهذه الفتاة، فقد أتيحت لى الفرصة مرارا خلال الرحلة للتحدث معها أو الاستماع إلى حديثها ومشاهدة تصرفاتها فما وجدت إلا كل ما يستحق الاحترام والإعجاب بما تتحلى به من رجاحة العقل والرزانة وحسن التفكير واللباقة فى المناقشة إلى جانب حب القراءة والمعرفة مع الاعتداد بكرامتها وشخصيتها، فما أظن التغيير الذى طرأ على تصرفات الملكة نازلى نحوها إلا ناشئا عن أنها عندما بادرت إلى تقديمها إليه لتكون زوجته وملكة المستقبل قدرت أنها سوف لا تنسى كونها ابنة وصيفة الشرف فتنكمش أمامها - أى أمام نازلى - وتترك لها المكانة الأولى كما كانت، ولكنها رأت بعد كثرة الاختلاط بها أنها فتاة تعتز بكرامتها وشخصيتها وأن لها من الإرادة القوية ما ينبئ بأنها سوف تعرف كيف تحتفظ بمكانتها كملكة وهو ما يعز على الملكة نازلى أن يحدث لأنها ترى فيه ما يسىء إلى مكانتها شخصيا، فعليه أن يتدبر الموقف فى ضوء هذا التفسير إن صح وإن كنت لا أرى سواه، فأجابنى بأنه بعد سماع كلامى أصبح يعتقد تماما بأن هذا هو التفسير الصحيح؛ لأنه يفسر كذلك سلوك حسنين نحو صافيناز مسايرة لرغبة الملكة نازلى ولكنه سيعرف كيف يتصرف.

وقد أثار حديث الملك معى ذكرى ما حدث فى فيشى عندما دخلت عليه ووجدت

حسنين باشا لديه يحاول صرفه عن الاهتمام بصافيناز ويعده بتعريفه بالكثير من الفتيات عند العودة إلى مصر، وتساءلت فى نفسى عما إذا كانت تلك المحاولة هى المرحلة الأولى لتنفيذ الخطة التى شرعت الملكة نازلى فى تدبيرها لإبعاد الملك عن الفتاة التى كانت هى نفسها التى اختارتها له، ثم ارتضاها لنفسه وتعلق بها قلبه وها هو يحار فى تفسير تبدل معاملتها (أى أمه) إياها ونفورها منها، وكنت لا أخرج من تساؤلى إلا بالتفسير الذى أفضيت به إلى الملك وهو مادلت الأحداث فيما بعد على أنه كان التفسير الصحيح - إلى حد بعيد.

الملك يفضى بآرائه وآماله لخدمة البلاد:

وأذكر أنه فى الليلة السابقة لوصولنا إلى الإسكندرية دعانى الملك مع المرحوم على رشيد (بك فى ذلك الحين) وكان يخصه كذلك بالثقة والرضا، لموافاته فى الجناح المخصص له بأعلى السفينة، فقضينا معه ردحا طويلا من الليل وهو يحدثنا عما يتوقعه من صراع فى سبيل تحقيق ما يتمناه من إتمام خطوبته وإن كان على يقين من أنه سيعرف كيف يدافع عن رغبته حتى يفوز بتحقيقها، ثم أخذ يضحك ويمازحنا حول ما يجب أن نتوقعه ونحذره من غيرة رجال الحاشية بسبب توثق مكانتنا لديه وتطرق إلى الكلام عن العلاقة مع الحكومة وأنه شديد الرغبة فى أن يدوم التفاهم بينه وبينها، فحبذنا هذا الرأى وأخذنا نشدد فى وجوب إقناع الجميع بأنه حريص على عدم التشيع لفريق دون فريق أو حزب دون آخر وأن يصرف اهتمامه بوجه خاص إلى العناية بمشكلات الطبقات الفقيرة والعمل على تحسين حالها مع دوام العناية بشئون الدين والتعليم والجيش، فأبدى تحمسا شديدا لكل ذلك، ثم عاد يقول إنه يشعر بأن المشكلة الأولى التى سوف يصادفها هى مشكلة تعيين رئيس الديوان، وفاجأنا بقوله: إن «حسنين» طبعا يطمع فى أن يقع عليه الاختيار ولكن ذلك لن يكون أبدا، وأردف وربما يتمنى النحاس باشا أن يتولى مراد محسن باشا رئاسة الديوان؛ لأنه جاره وصديقه، ولكن لهذا السبب يجب أن يبقى مراد باشا ناظرا للخاصة وعلى ذلك يحسن التفكير من الآن فى رئيس آخر للديوان؛ فأبدينا له أن الوزارة تخشى أن يتجه التفكير إلى على ماهر باشا فتنشأ بذلك المتاعب بينهما، ولهذا يحسن التريث فقد يهدى التفكير إلى شخصية لا تثير الاعتراض وتكون موضع الثقة والتقدير من الجميع، فوعد بالانتظار والتفكير وطلب منا دوام اليقظة والمعاونة فى تحقيق الأهداف التى يتمناها لمصر.

الفصـــل السادس

فى بداية تولى الملك سلطاته

ـــ الوصول إلى مصر، الملك يختارنى مساعدا للسكرتير الخاص ـ حفلات تولية الملك ـ شبح أزمة أثناء الاحتفـالات ـ حسنين يفضى بمتاعبه الشخصية ـ حسنين يقيم بقصر المنتزه ويصاحب نازلى ـ الملك يقلق ـ الملك الجريح يحس بالقيم تنهار ـ مدى تأثر الملك بما تلقاه من صدمات نفسية ـ الوطنية تحكم تصـرفات الملك ـ بدء الاصطدام مع السفير البريطانى ـ جو العمل ـ استشارة على ماهر.

الوصول إلى مصر ـ الملك يختارنى مساعدا للسكرتير الخاص:

ولقد كان استقبال الملك بالإسكندرية وعلى طول الطريق إلى القاهرة حافلا حماسيا إلى ما يفوق الوصف: ولقد بلغ من تأثر الملك بذلك أن كانت عيناه تغرورقان بالدموع إزاء مظاهر حب الشعب الجارف وحماسه الفياض.

وعلى أثر وصولنا إلى القاهرة كان لابد لى من العودة إلى عملى الأصلى بديوان التشريفات، وحدث فى صباح اليوم التالى لوصولنا أن خرجت من مكتبى لبعض الشئون وعند عودتى إليه أبلغنى الزملاء أن الملك حضر بنفسه إلى المكتب وسأل عنى وطلب إبلاغى أنه سوف يعود مرة ثانية لكى أكون فى انتظاره، ولم يلبث أن حضر بعد قليل وإذا به يقول لى إنه جاء «ليرجو» منى قبول عرض «مؤقت»، فأجبته بطبيعة الحال أستغفر الله بل لك أن تأمر، فقال أود أن تقبل أن تكون مساعدا للسكرتير الخاص لأنك تعلم أن شوقى باشا مازال السكرتير الخاص ولهذا فإنك ستكون مؤقتا فى وظيفة سكرتير مساعد وإن كنت ستكون فعلا السكرتير الخاص لأنى أريدك أن تبقى إلى جانبى بدون حائل بيننا لكى تعاوننى فى تنفيذ المشروعات التى طالما تحدثنا عنها، فشكرته على هذه الثقة وأبديت له أن تحقيق تلك الغاية هى أعز أمنية عندى دون النظر إلى أى اعتبار آخر، وانصرف

مسرورا فأخذت أحمد الله على أنه وفقنى إلى تحقيق ما كنت أحلم به من محاولة غرس المبادئ الوطنية التى نشأت عليها فى نفس الملك الشاب وها هو قد بلغ من تشربه إياها واقتناعه بها أنه منذ اللحظة الأولى لا يشغله سوى التفكير فى وسائل العمل بها بدليل حضوره بنفسه فى صباح اليوم الأول لعودتنا ليطلب منى ملازمته فى شأن تنفيذها.

وبعد فترة قصيرة حضر إلى مكتبى مراد محسن باشا وعبدالوهاب طلعت (بك إذ ذاك) - مدير الإدارة العربية بالديوان الملكى وقتذاك - وأبلغانى أن الملك قد أصدر أمره بتعيينى سكرتيرا مساعدا وكلفهما بأن يسألانى عن المرتب الذى يرضينى والرتبة أو الوسام الذى أرتضيه فرفضت تحديد شىء من ذلك قائلا: إنه يكفينى ما أبداه نحوى من الثقة وهى أغلى عندى من كل ما عداها وتركت لهما تحديد ما يريانه، وفى الواقع أنى فى تلك اللحظة التى كان يغمرنى فيها الفرح العظيم باتجاه الملك الشاب نحو العمل الجاد والسلوك الوطنى الحكيم لخدمة البلاد واختيارى للوقوف إلى جانبه لمعاونته فى هذا السبيل، كنت بعيدا كل البعد عن التفكير فى شىء من المسائل المادية الشخصية بل تضاءل كل شىء فى نظرى أمام تحقيق تلك الغاية الوطنية السامية.

وعندما أعلن فى المساء كشف الرتب والأوسمة التى أنعم بها الملك على رجال الحاشية تبين أن شوقى باشا كان الوحيد الذى لم يرد اسمه بينهم، فكان ذلك دليلا على عدم الرضا عنه، ولشد ما حز فى نفسى تسليمه إياى بعض الأوراق لعرضها على الملك قائلا: إنه لا يستطيع مقابلته بعد ما أصبح واضحا أنه لا يسره أن يراه، وقد منح إجازة لمدة شهرين بناء على طلبه على أمل إيجاد مركز لائق لأقدميته بين أقرانه بسلك القضاء، ولكن ذلك لم يتحقق وديا بسبب ابتعاده عن القضاء مدة طويلة، وأحيل بعدئذ إلى المعاش، ولست أدرى إلى الآن السبب الحقيقى فى الغضب عليه، وإن كنت أرجح أن يكون ذلك راجعا بصفة أساسية إلى ما سمعته عن اشتراكه فيما قام به النحاس باشا عندما تولى الوزارة عقب الانتخابات التى جرت فى عهد الوصاية بعد وفاة الملك فؤاد، وكان من أول أعمالها الإفراط فى توزيع الرتب والنياشين على الوزراء والأنصار إلى حد منح بعض الوزراء رتبة ووساما فى وقت واحد خلافا لما تقضى به قواعد منحها، وعلى أثر ذلك طلب النحاس باشا مقابلة الملك الشاب، وإذا به يقدم إليه «قلادة محمد على» - أرفع الأوسمة إذ ذاك - ولكن الملك شكره متلطفا وأجابه بأنه يظهر أنه فاته أن الملك يعتبر الرئيس الأكبر لحاملى الأوسمة ولذلك فإنه يستطيع أن يحمل منها ما يشاء فأخذ النحاس باشا يعتذر عما وقع فيه من الخطأ راجيا اغتفاره له، ولما كان شوقى باشا فى حينها يقوم بعمل رئيس الديوان لعدم

وجود رئيس ولأنه كان منتدبا وكيلا للديوان بالنيابة، فإنه هو الذى قام بتسليم القلادة إلى النحاس باشا لأن كل الأوسمة تحفظ بالديوان وفاته ما لا حظه الملك من أن رئيس الوزارة لا يملك - ولا يصح - أن يقدم للملك وساما لأن الملك هو الذى يمنح الأوسمة ولا تمنح إياه، فكانت غلطة من جانب شوقى باشا لم يكن يصح أن يقع فيها، وإلى جانب ذلك شاعت قصة أخرى سمعتها من حسنين باشا شخصيا - ولا أستطيع الجزم بأنه نقلها إلى الملك أيضا - وهى أنه بعد وفاة الملك فؤاد ثار شوقى باشا يوما ما على مرأى ومسمع من بعض رجال الحاشية، وقال إنه بعد خدمته - أى الملك فؤاد - سنين طويلة لم يترك له شيئا يفيده ويفيد أولاده بعد وفاته سوى الرتب والنياشين وماذا تغنيه تلك الرتب والنياشين. . إنه كان على استعداد لردها جميعا واستبدالها بما يفيد. . . فهل كانت هذه الشائعة أو تلك الواقعة هى السبب الحقيقى فى إبعاد شوقى باشا؟ لست أدرى.

حفلات تولية الملك:

ولقد كانت حفلات تولية الملك عيدا بل مهرجانا متواصلا لم تر البلاد له مثيلا من قبل، ولم يسبق أن زخرت العاصمة بمثل ما احتشد فيها خلالها من جموع الوافدين إليها من أقصى أنحاء البلاد ومن الخارج للمشاركة فى الاحتفاء بالملك الشاب، أو لمجرد رؤية موكبه للذهاب إلى البرلمان ولتأدية الصلاة، أو لحضور العرض العسكرى، أو لاجتلاء الزينات التى أقيمت فى الشوارع والميادين وعلى المبانى العامة والخاصة، كما شهد القصر فيها ما لم يشهده من قبل من ازدحام فاضت به جوانبه وجوانب السرادق الكبير الذى أقيم فى ساحته لاستقبال المهنئين يوم التشريفات التى امتدت ساعتين أطول مما كان مقدرا لها، وظل الملك خلالها واقفا على قدميه لمصافحة كل فرد من المهنئين مما جعله يطلب فترة قصيرة للراحة - لا سيما أن اليوم كان شديد الحرارة - وأصر على استقبال كل الوافدين على القصر لتهنئته وكان الكثيرون منهم يمثلون فئات وهيئات لم تكن تشملها من قبل الهيئات التى يستقبلها الملك فى يوم التشريفات، وفضلا عن ذلك فإن ممثلى هذه الفئات والهيئات الجديدة دعوا إلى حفلة الشاى التى أقيمت بحديقة القصر فى آخر أيام الحفلات وأخذ الملك يتنقل بين الموائد المختلفة لتحية المدعوين قبل أن يأخذ مكانه على المائدة الكبرى وسطهم، وقد كان سعيدا كل السعادة بما تم على يده من فتح جديد فى تقاليد القصر وما كان يحوطه به الشعب من مظاهر وتجاوب معه.

شبح أزمة أثناء الاحتفالات:

على أنه كاد يحدث ما يشوب هذه الحفلات بل ما يحول دون قيامها ويهدد بأزمة مع الحكومة، وذلك أنه على أثر الحفلة التى أقيمت فى دار البرلمان وأدى فيها الملك اليمين الدستورية، قامت الوزارة طبقا للتقاليد المعتادة، برفع استقالتها - لأنها كانت حتى ذلك الحين تقوم بمهمتها بموجب اعتماد مجلس الوصاية لتأليفها، وما دام قد زال مجلس الوصاية فإنه كان يتحتم حصولها على اعتماد من الملك - وفى صبيحة اليوم التالى للاستقالة فوجئت بالأستاذ التابعى يتصل بى تليفونيا قبيل الساعة السابعة صباحا ويعتذر عن إزعاجى قائلا إنه لم يفعل ذلك إلا لسبب خطير وهو الرغبة فى تفادى أزمة مع الوزارة، لأن النحاس باشا عرض فى المساء كشفا بأسماء من اختارهم لمعاونته، ولكن الملك رفض واحدا منهم وهو الأستاذ يوسف الجندى، وقد أحدث ذلك صدمة شديدة لدى النحاس باشا وكل الوزراء وأعضاء الوفد، وقد أجمع الرأى بينهم على عدم قبول الوزارة ما لم يتم دخول يوسف الجندى بها؛ ولذلك رأى التابعى أن يستعين بى لمحاولة التغلب على هذه العقبة لما سبق أن عرفه منى أثناء إقامتنا بأوروبا من اهتمامى بإقناع الملك بتفادى أى أزمة، فحاولت الاعتذار عن التدخل لأنى لم تكن لى أى صلة بالموضوع أصلا وأنه يحسن الاتصال بمن كانوا واسطة فيه من بادئ الأمر - أى إما مراد محسن باشا أو حسنين باشا - فعلمت أن مراد باشا أبدى عجزه عن عمل أى شىء لأنه حاول فلم ينجح، وأن حسنين باشا هو الذى أشار بالاتصال بى وهو يفعل ذلك بالاتفاق مع مكرم باشا، فألهمنى الله أن الأستاذ يوسف الجندى كان وكيلا برلمانيا من قبل وربما أمكن إقناع الملك بقبول عودته إلى منصبه القديم وبذلك تتحقق رغبة الملك فى عدم دخوله الوزارة إذا كان لديه الآن ما يمنع من الموافقة على تعيينه وزيرا، وفى الوقت عينه فإن النحاس باشا قد يجد فى هذا الحل ما يرضيه مؤقتا بعدم الرفض البات لاسم يوسف الجندى إلى أن تتاح له الفرصة للكلام شخصيا مع الملك ومعرفة ما لديه فى هذا الموضوع وبيان وجه الحقيقة أو تقديم ما يقنع الملك بالعدول عن موقفه منه، وعندما شرحت للتابعى ما طرأ على بالى فى هذا الموقف أبدى ارتياحه التام فطلبت منه الاتصال بمكرم باشا لبحث الاقتراح مع النحاس باشا وإفادتى بالنتيجة قبل القيام بمحاولتى مع الملك، وبعد فترة وجيزة اتصل بى التابعى مسرورا ويبلغنى شكر الجميع على هذا الحل الكفيل بتفادى أزمة كانوا لا يرجونها، وفى الحال اتصلت بجناح الملك وطلبت مقابلته على وجه السرعة لأمر مهم وعاجل، وتلقيت الرد بدعوتى للحضور فى الحال، وأذكر أنه عند وصولى إلى القصر كان الملك قد دخل فى

الحمام وأمر بأن أدخل إلى الحجرة المجاورة لأستطيع التحدث إليه ما دام الأمر عاجلا إلى هذا الحد، وقد وفقت لإقناعه بقبول هذا الحل، فقد كان يرى فى موافقته على دخول الأستاذ يوسف الجندى الوزارة دليلا على عدم اعتداده بما كان يتردد من شائعات مست اسمه حينذاك، فما دام لا يدخل الوزارة فإن الباب يظل مفتوحا أمام التثبت من تلك الشائعات نفيا أو إثباتا، واتصلت على الأثر بالأستاذ التابعى وأبلغته موافقة الملك فشكرنى على ما وفقت إليه، ثم عاد فأبلغنى شكر النحاس باشا ومكرم باشا وأنهما يودان مقابلتى والتعرف بى حين حضورهما للقصر مع أعضاء الوزارة لمقابلة الملك وحلف اليمين المعتادة بين يديه، وهو ما تم فعلا فى ذلك الصباح وكانت مقابلتهما لى على جانب كبير من المودة والاغتباط، بل إن مكرم باشا أرسل يدعونى على لسان التابعى لتناول الغداء معه فى منزله ولكنى اعتذرت شاكرا نظرا لجو الحقد والدسائس الذى أخذت أشعر بأنه بدأ يحوطنى بعد ما أبداه الملك نحوى من الثقة والتقدير.

حسنين يمضى بمتاعبه الشخصية:

وقد حدث فى خلال ذلك - بل بعد وصولنا بيومين - أن قابلت حسنين باشا ووجدته ساهما بادى الهم والانشغال فسألته عما به فأجابنى بأنه فوجئ عند العودة إلى القاهرة بما لم يكن يخطر له ببال وهو اضطراره إلى الطلاق من قرينته، فأبديت له دهشتى الكبرى، فقال بأنه لم يكن هناك مفر من ذلك إزاء ما واجهته به من الطعن والتجريح، فضلا عن أنها أطلقت لسانها فى كل مكان بالطعن فى الملك والملكة نازلى فكان الطلاق هو الرد الوحيد، لأنه إذا احتمل مطاعنها فيه شخصيا فإنه لا يستطيع السكوت على ما يمس شخص الملك وأسرته، وفهمت منه أنه يعتقد أن مراد محسن باشا هو المسئول عن إبلاغ زوجته ما أثارها عندما عاد من رحلته إلى فيشى - فى حين أن مراد باشا عندما حضر إلى فيشى أخذ يسألنا عن حقيقة الشائعات التى ملأت القاهرة عن سلوك حسنين باشا. ولله فى خلقه شئون، ولا يعلم الحقيقة سوى الله سبحانه وتعالى!

حسنين يقيم بقصر المنتزه ويصاحب نازلى:

ولقد كان تفكك شمل أسرة حسنين باشا على نحو ما تقدم وإعلانه أنه ما دفعه بوجه خاص إلى الإقدام على ارتكاب أبغض الحلال إلى الله إلا الإعزاز لمقام وكرامة الملك - كان

ذلك تبريرا للعودة إلى الإقامة مؤقتا بالقصر إلى أن يجد مسكنا ملائما . وعلى ذلك فإنه عند انتقال البلاط الملكى إلى الإسكندرية بعد حفلات التولية عاد إلى جناحه بقصر المنتزه حيث كان يقيم منذ عودة الملك من إنجلترا عقب وفاة أبيه بوصفه الرائد المشرف على شئون دراسة الملك الشاب ، إلا أنه وقد زالت عنه هذه الصفة ولم يعد له سوى مركز الأمين الأول ، فإن إقامته بالقصر الكبير بالمنتزه مع وجود جناح فى ناحية أخرى من الحديقة كان مخصصا لنزول رجال الحاشية الذين تقضى الضرورة مبيتهم بالقصر - كان ذلك مدعاة لكثير من الهمس والتساؤل والملاحظة ، لا سيما أن حسنين باشا كان يتردد عليه أصدقاؤه وبينهم عدد من رجال الأحزاب المعارضة مما قد يثير استياء وتساؤل الحكومة وأنصارها ، وإلى جانب ذلك فقد بدأ يذيع أنه كثير الخروج فى صحبة الملكة نازلى ، بل إن الأستاذ التابعى اتصل بى يوما وطلب منى أن أنصح حسنين باشا إلى مراعاة الابتعاد عن الظهور فى صحبة الملكة نازلى فى الأماكن العامة التى يتعرضان فيها لتعرف عامة الناس عليهما ، فقد شاهدهما يجلسان فى سيارة فى الشارع الصغير الواقع خلف مقهى «التريانون» يراقبان خلال النافذة المطلة على ذلك الشارع ما يعرض فى ذلك المقهى (فى تلك الفترة) من فقرات الترفيه من رقص وغناء ، وقال التابعى إن ذلك من شأنه طبعا أن يثير من اللغط ما يسىء إلى سمعة وكرامة الأسرة المالكة وهو ما يجب تفاديه على أية صورة ، وأنه ما دعاه إلى التنبيه إلى ذلك إلا حكم صداقته لى وإخلاصه للملك ولأنه لم ير أن فى استطاعته الاتصال بحسنين مباشرة فى ذلك الشأن نظرا إلى ما فيه من إحراج وحساسية ، بل إنه طلب منى عدم ذكر اسمه بتاتا خوفا من أن يكون سواه قد رآهما وأن يذيع الخبر فيتجه الظن إلى أنه هو مصدر إذاعته فشكرته على غيرته ووعدته بعمل كل ما أستطيع بشأن هذا الموضوع ، وقد كنت فى الواقع أفكر منذ العودة إلى الإسكندرية فى خير طريقة لمفاتحة حسنين باشا فى شأن أفضلية عدم إقامته بالقصر دون إثارة ما قد يمس ما يعتبره كرامته الشخصية وكنت أتردد نظرا إلى ما أخذت أشعر به من عدم ارتياحه لى على أثر مناقشة كانت قد جرت بيننا وعاتبنى فيها لعدم إفضائى إليه بكل ما كان يدور بينى وبين الملك فى مقابلاتنا اليومية ، إلا أننى عقب محادثة التابعى رأيت أن الأمر أصبح يستدعى الإسراع فى الكلام مع حسنين باشا وفضلت أن أطرق الموضوع من الناحية السياسية ، فقلت له إنه يبدو أن تردد بعض أصدقائه عليه من رجال المعارضة السياسيين قد أصبح يثير التساؤل وهل المقابلة مقصورة عليك وحدك أم تخفى وراءها مقابلة الملك أيضا مما جعل بعض الأصدقاء ينصحون لك أن تجعل مثل هذه المقابلات فى مكتبك الرسمى بالقصر تجنبا لإثارة قلق الحكومة ، بل ينصحون أكثر من ذلك أن تسرع باختيار مسكن لك حتى تقطع

أسباب كل القيل والقال، فأجابنى بابتسامة سخرية قائلا إنه يعلم أن إقامته فى القصر تسوء الكثيرين ولكنه لن يشفى غليلهم وسيظل مقيما بالقصر ليموتوا بغيظهم، فأدركت من لهجته وابتسامته أنه قد يعنينى شخصيا بكلامه فاكتفيت بأن أكدت له أن تلك النصيحة صادرة عن صدق وإخلاص لصديق وله أن يتدبر أمره كما يشاء.

الملك يقلق:

إلا أننى بعد ذلك ببضعة أيام فوجئت بالملك يقول لى فى نهاية مقابلتى إياه: «صاحبك مستنى إيه هنا، قل له يعزل بقى، وأنا عاوزك تبلغه إنه يخرج حالا وتعرفنى النتيجة فى أقرب فرصة». وحينما ذكرت له أنه ربما كانت ظروفه الخاصة هى التى استوجبت عودته إلى الإقامة بالقصر، قال: إنه كان يقيم بصفته رائدا ولكن لا مبرر لذلك الآن، وعليه أن يدبر شئونه ويترك القصر. وفهمت أنه (أى الملك) يفضل أن يفعل حسنين ذلك - أى يخرج من القصر - من تلقاء نفسه، ولهذا يرى أن أتولى نصحه بالخروج، فرأيت ألا أذكر له أنه سبق لى أن فعلت ما يطلبه منى الآن.

وحاولت الكلام مرة أخرى مع حسنين باشا على أساس ازدياد تقولات الناس فى شأن ما يخفيه بقاؤه فى القصر من مقابلات واتصالات بين عدد من السياسيين والملك، فعاد يقول لى فى غضب إنه يعلم أن هناك أشخاصا يسوءهم وجوده فى القصر ولكنه لن يخضع لرغبتهم ولن يريح بالهم، فكررت له أنى إنما كلمته كصديق يخلص النصح، وعندما سألنى الملك فيما بعد عما تم بينى وبين حسنين قلت له يظهر أنه اعتقد بأن طلبى كان ناشئا عن غيرة أو حسد منى ولذلك رفض النصيحة، وإنى أرى تجنبا للإحراج إمهاله ولو اقتضى الأمر الانتظار إلى حين العودة إلى القاهرة فى نهاية الصيف فإنه قد يرى فى ذلك فرصة للخروج محتفظا بكرامته، فوافق الملك على مطلبى. ويبدو لى أنه فى واقع الأمر لابد أن يكون الملك قد سمع عفوا - أو عمدا - بعض ما كان يدور من الهمس بين خدمه الخصوصيين حول الصلة بين الملكة نازلى وحسنين منذ وجودنا بأوروبا حتى لقد كانت تفلت منهم أحيانا بعض ألفاظ ملؤها الغيظ والحقد على حسنين.

الملك الجريح يحس بالقيم تنهار:

وبعد أيام قليلة من حديثى مع الملك بشأن خروج حسنين من القصر طلب منى أن

أوافيه مساء إلى منزل عمر فتحي، وهناك جاء ومعه «الآنسة صافيناز»، ولم يلبث أن تركها في الشرفة مع حرم عمر فتحي وانفرد بي وبعمر في إحدى الحجرات وأخذ يسير في الحجرة ذهابا وإيابا بخطوات عصبية وقد بدا على وجهه الغم والتجهم، ثم قال بعد فترة صمت طويلة: «لم أعد أستطيع الصبر، لقد أوشكت على الجنون وأطلب منكما مشاركتي في التفكير، ماذا أصنع مع الملكة نازلي وحسنين، هل أقتلهما؟ . . . هل أرسلها إلى مستشفى المجانين؟ . . . أم هل أبعث به سفيرا إلى اليابان؟ . . . لم أعد أطيق هذه الحالة». فأخذنا نخفف عنه ونلطف من حدته مبينين له ما في اتخاذ خطة العنف من المخاطر وإثارة الفضائح، وأن التفكير في هدوء قد يجعل من الميسور الوصول إلى مخرج من ذلك الوضع الذي يثيره، وقضينا شطرا كبيرا من الليل نتبادل الآراء وإن كنا لم نصل في النهاية إلى حل أوفى مما أبديناه من وجوب التمسك بالحكمة والتفكير الهادئ، فلعله يمكن إيقاظ الملكة نازلي من غفوتها وإرشادها إلى ما تفرضه عليها واجباتها كأرملة لملك وأم لملك وأميرات أو لعل حسنين من جانبه يصحو ضميره، فإنه إذا كانت العصمة لا تكون إلا لنبي فإن ضبط النفس ميسور للقوى الأمين، وحسنين هو «الأمين الأول».
ولست أنسى ما حييت وجه فاروق المسكين في تلك الليلة وقد احتقن بدماء الغيظ والكبت وهو يروح ويغدو في أرجاء الغرفة، وكأنه وحش ثائر جريح قد أحكمت حوله أسوار القفص وهو لا يملك منها فكاكا ولا حيلة للهرب. وأني وقد رأيت كيف تبدل وجهه الحلو الصبوح في تلك الليلة إلى هذا الوجه الغاضب المخيف كم تساءلت بعدها عن مدى ما أحدثه هذا الانفعال النفساني العنيف من جرح غائر في نفسه الطاهرة في باكورة أيامه من الحكم، وعن مدى ما كان لذلك من أثر في زعزعة إيمانه بمبادئ الأمانة والقيم الأخلاقية السامية، ولقد ظل مشهد الملك في ثورته وحيرته يمثل في خاطري فداحة الفاجعة التي نزلت به في شخص أعز مخلوقين لديه، أمه التي كان يخصها بكل الحب والعطف بعد طول إبعاده عنها إلا لماما، وعلى فترات، في حياة أبيه، وأستاذه ومرشده الذي كان يوليه من الثقة والتقدير بل الأمل في أن يكون له أبدا الهادي الوفي والمشير الأمين مما جعله بحاجة للإعراب عن مدى حبه له وثقته فيه فلم ير قبل أن تنقضي الليلة الأولى لعودته من إنجلترا بعد وفاة أبيه إلا أن يقدمه بنفسه إلى أمه لتشاركه الشكر والتقدير، ولم يكن يدرك المسكين أنه كان إذ ذاك يمهد للعلاقة التي تطورت بينهما إلى الحد الذي جعله يشعر بالآلام تمزق صدره وبالنيران تتأجج بين جوانحه.

مدى تأثر الملك بما تلقاه من صدمات نفسية:

ألا لقد كانت حالة الملك تعبر عن مأساة أليمة كانت شواهدها من المعاناة القاسية تبعث على الشفقة والرثاء للملك الشاب والتساؤل عن مدى ومقدار ما تغلغلت إليه فى نفسه آثار تلك الفاجعة؛ حتى راح ضحيتها وضحية ما دهمه بعدها من المآسى الخلقية التى قدر له أن يصادفها فى حياته فزعزعت - بل يحتمل أنها قوضت إلى حد كبير - إيمانه بالمثل العليا ومبادئ الأخلاق القويمة التى كان يتمثلها فى أعز الناس لديه أولا ثم فى الزعماء من قادة الشعب ورجال الحكم بعدها فخاب ظنه وضاع أمله، ومن ثم ليس بمستبعد أن تكون قد انهارت فى نفسه، على أثر توالى الصدمات، أركان نوازع الخير ونوايا الإصلاح التى كان يعتز ويؤمن بها إيمانا عميقا، وفاتحنى صادقا منذ بداية حكمه بعزمه على أن يجعل منها الأساس الثابت والغاية الأسمى للحكم.

الوطنية تحكم تصرفات الملك - بدء الاصطدام مع السفير البريطانى:

ولعل أول دليل عملى بدر منه على أنه كان قد صح منه العزم على اتباع سياسة وطنية صميمة أنه كان من فاتحة أعماله الأمر بإبعاد كل من كان فى خدمة القصر من الإنجليز، وفى مقدمتهم السائق الخاص لسيارة الملك ورجال الحرس الخاص الذين يرافقون موكبه حول سيارته ولم يترك سوى الصيدلى الأول إلى نهاية مدة عقده، ومربيات شقيقاته (ثم بناته فيما بعد) وأردف ذلك بعدها بتوجيه الحكومة إلى ضرورة إزالة الامتيازات التى كان يتمتع وينفرد بها السفير البريطانى من السماح بحراسة السفارة البريطانية بحرس من الجيش البريطانى ومن فتح الباب الملكى له بمحطة السكة الحديد، عند سفره أو قدومه، ومن تخصيص قطار خاص له والاستقبال رسميا عند سفره، ومن وقف حركة المرور بالشوارع عند خروجه بالسيارة، ومن إحاطة سيارته بحرس خاص - وهى الامتيازات التى كان يختص بها المندوب السامى البريطانى قبل إبرام المعاهدة مع بريطانيا فى عام ١٩٣٦ التى بموجبها زالت صفة المندوب السامى وأصبح سفيرا، ولكن الحكومة رأت مجاملته بالإبقاء له على تلك الامتيازات، ولا جدال فى أن إشارة الملك بإلغائها كان من أول أسباب حقد السفير البريطانى عليه - إلى جانب ما سبق منه بعد عودته إلى مصر من رفض رجاء السفير تعيين المستر فورد فى الحاشية الملكية وإبعاد الموظفين الإنجليز من القصر، إلا أن الملك لم يكن قد صدر فى ذلك إلا عن رغبة صادقة فى الحفاظ على كرامة بلاده والحرص على صيانة تلك الكرامة والتمسك بالمبادئ الوطنية القويمة، ولم تلبث أن بدت

من الملك بادرة أخرى لعلها أثارت شيئا من القلق والتساؤل فى نفس السفير البريطانى وسواه لما قد تنطوى عليه من نيات نحو ميوله فى السياسة الخارجية وذلك أنه أمر باستدعاء المسيو فيروتشى للعودة من موطنه بإيطاليا لاستئناف العمل فى مركزه السابق بالقصر (كبيرا للمهندسين)، فإنه طلب منى يوما البحث عن عنوان المسيو فيروتشى والاتصال به برقيا لإخطاره بقرار الملك بعودته إلى مركزه بالقصر وتهيئة الوسائل اللازمة لرحلته، ولم يكن الباعث على هذا القرار سوى ما أنبأنى به من أن هذا الرجل كان موضع ثقة أبيه، ولذلك فإنه يود أن يكون إلى جانبه فضلا عن أنه بعد ما فاضت به نفسه من الثورة والسخط على مسلك أمه أراد أن يشعرها بأنه أصبح لا يقيم وزنا لرأيها ومشاعرها، وقد كانت تضمر الكراهية بل العداء لفيروتشى وغيره ممن كانوا مقربين لدى الملك فؤاد من خدمة القصر، حتى أنها بعد وفاته طردت من كانوا منهم حولها.

جـو العمـل:

ولقد كان من شأن ما أبداه الملك نحوى من الثقة والتقدير منذ اللحظة الأولى لعودتنا إلى مصر أن يجعلنى سعيدا قرير البال، ولكنى فى واقع الأمر ألفيت نفسى على الرغم من سعادتى بما حبانى الله إياه من حسن التوفيق فى كسب ثقة الملك، أخذت أعانى الكثير من تطلع كل العيون نحوى لمتابعة تحركاتى ومقابلاتى للملك والذهاب فى تفسيرها مذاهب شتى مما كان سببا فى إحاطتى بجو من النفاق والتملق، حتى أن البعض كان يصر عند مصافحتى على التشبث بيدى وعدم تركها قبل تقبيلها على الرغم مما كنت أبذله من الجهد لانتزاعها بالقوة، بل كان لا يتورع بعضهم عن أن يكشف عما بنفسه بالتوسل أن أذكره بالخير ما استطعت، فكانت نفسى تشمئز لهذا المظهر الخلقى الوضيع وأحسب ألف حساب لما عساه أن يصدر ضدى من أصحاب تلك النفوس الزائفة الإخلاص إذا أتيحت لهم الفرصة لإطفاء ما يأكل صدورهم من الحقد والغيرة الباديين دون ما جريرة لى، على أن أشد ما كنت على بينة منه فى تلك الفترة هى مشقة التفكير فى مسئولية حمل العبء الكبير الذى ألقاه الملك على عاتقى وهو إبداء الرأى فى كل ما يعرض عليه من المسائل وذهب فى ذلك إلى حد لم يكن يخطر ببال، فقد فوجئت يوما بكبير الياوران بالنيابة يطلب منى موعدا لأراجع معه ميزانية الحاشية العسكرية ـ وكان الديوان الملكى قد أخذ فى إعداد مشروع الميزانية الجديدة ـ فلما أبديت له دهشتى لطلبه، قال إنه يفعل ذلك تنفيذا لأمر الملك، وأنى لأذكر ذلك لبيان مدى اعتماد الملك إذ ذاك على معاونتى إياه فى إبداء

الرأى فى كل ما يعرض عليه ، وهو ما أثار فى نفسى الخوف بل الهلع من تحمل مسئولية اتخاذ القرارات فى شئون قد يتعرض الملك من جرائها لأزمات مع الحكومة ، وهو أبعد ما كنت أرومه بل أعمل على تلافيه كما أننى من ناحية أخرى لم أكن أطمع فى مزيد من السلطة أو النفوذ لنفسى وإلا لكنت عمدت إلى الاستعانة برأى من أثق فيهم من ذوى الخبرة بشئون الدولة السياسية ثم أبدى الرأى إلى الملك - وكأنه رأيى - لكى أستزيد من المكانة لديه والانفراد بالرأى عنده .

استشارة على ماهر:

ولكن هذا فإنه عندما بدأت تظهر بعض المشكلات والصعوبات فى التعامل مع الحكومة عرضت على الملك أن يستعين برأى بعض ذوى الخبرة فأشار باستطلاع رأى على ماهر باشا ، وبدأت أتردد عليه بين حين وآخر ، وكان مقيما بمصيفه بالإسكندرية ، وعندما عاد إلى القاهرة ليكون على اتصال مستمر بمصادر أخباره ، كنت أسافر إلى القاهرة خصيصا لمقابلته شخصيا كلما اتصل بى عن طريق الخط التليفونى المباشر بين القصور الملكية ، لاسيما بعد ما تعددت حوادث كتائب القمصان الزرقاء التى شكلها الوفد على غرار كتائب هتلر وموسولينى والتى أخذت تلقى الرعب والذعر فى قلوب الناس بازدياد وتكرار اعتداءاتها وبخاصة على خصوم حزب الحكومة ، وكلما ازداد عدد أفرادها وفصائلها تمتدت فى غيها ومشاغباتها حتى بلغ بها الأمر إلى حد الاعتداء على رجال الأمن ودور الشرطة لإطلاق سراح من يقبض عليه منهم فى حوادث الاعتداء والشغب على مرأى ومسمع من زعماء الوفد ورجال الحكومة ؛ حتى ساد الاعتقاد بأن تلك الأحداث إن لم تكن تصدر بتدبير منهم فإنها تلقى من الرضا بالسكوت عنها ما يكفى للتشجيع عليها وللاستمرار والتمادى فيها لبسط الإرهاب على البلاد وإخماد كل حركة لمحاولة رفع الصوت بالنقد أو المعارضة كما حدث فعلا عند هجوم أصحاب القمصان الزرقاء على دور الصحف المعارضة وتحطيم أثاثاتها ومطابعها ومحتوياتها ، ولما كانت بعض الهيئات الأخرى مثل مصر الفتاة قد كونت هى الأخرى فرقا من أنصارها من الشباب يرتدون قمصانا ذات ألوان أخرى ، فقد كانت تقع مصادمات بينها وبين ذوى القمصان الزرقاء مما زاد من احتمالات تفاقم الأحداث بانضمام عامة الشعب كل إلى جانب الفريق الذى يميل إليه وما قد يؤدى إليه ذلك من مخاطر وفوضى شاملة ، وفضلا عن هذا كله فقد أخذ يبدو من جانب الحكومة ما يدل على أنها لم تعد تقيم وزنا لما كانت

تقضي به التقاليد المرعية من وجوب الرجوع إلى الملك قبل إعلان قراراتها في مسائل معينة، كالاشتراك في مؤتمرات دولية أو التعيين في المناصب التي تستلزم صدور مرسوم ملكي بها أو العودة إلى العاصمة من المصيف، فرأى الملك في ذلك استهانة بشأنه من جانب الحكومة لصغر سنه، وكان شديد الحساسية من هذه الناحية لاسيما أنه كان قد بلغه ـ إن صدقا وإن كذبا ـ أن النحاس باشا صرح في بعض مجالسه أن «الملك في جيبه»، ولذلك رأى أن يتخلى عن الاعتبارات التي جعلته ينصرف عن التفكير في تعيين علي ماهر باشا رئيسا للديوان الملكي مراعاة لرغبة الوفد وأن يعجل بتعيينه لكي يستطيع مناقشة الحكومة في تصرفاتها وجها لوجه.

الفصـل السابع
فى رئاسة على ماهر باشا للديوان الملكى

على مـاهر يتسلم رئاسـة الديوان ـ تعكير الجـو بين على ماهر وبينى ـ أزمـة مع على ماهر ـ الدسـائس ضدى عند على ماهر وأثرها ـ احـتفاظى بشـقة الملك ـ حسنين يستـقر بقصر القبة ـ المباعدة بين الملك وبين المسئولـين من حاشيته ـ إقالة حكومة الوفد ـ موقف عفـيف لعمر فـتحى ـ عقـد القران الملكى ـ مـفاجأة تعـيين البندارى باشا وكـيلا للديوان الملكى ـ انعدام الثقة بين رئيس ووكيل الديوان ـ الجو يسوء بين على ماهر والوزارة.

على ماهر يتسلم رئاسة الديوان:

وقبيل الموعد الذى كان الملك قد حدده لمقابلة على ماهر باشا بوصفه رئيسا للديوان الملكى ذهبت إليه ـ بناء على طلبه ـ فى الفندق الذى نزل به فى رمل الإسكندرية لنتوجه معا إلى القصر، إلا أنه تفاديًا لما يحدثه وصولنا معًا فى سيارة واحدة من الأثر والأقاويل لدى بعض من أساءهم هذا التعيين، فقد وافقنى على أن أترك سيارته قبل وصولنا إلى قصر المنتزه لألحق به وحدى فى سيارتى التى كانت تتبع سيارته، وعند وصولى وجدت حسنين باشا فى مكتبه وكأنما كان ينتظر قدومى فإنى عندما دخلت إليه لتحيته كما جرت العادة عند مقابلتى اليومية للملك بادرنى بقوله: «عملتها ياسى حسنى. . طيب ارتاح بقى خلاص؟!» وفهمت طبعًا أنه يشير إلى تعيين على ماهر باشا وأن ذلك كان بتدبير منى لسد الطريق عليه هو شخصيًا، فقلت له: إنه يعلم تمامًا أن الملك كان متفقًا معنا فى الرأى بعدم ملاءمة تعيين على ماهر باشا، وإنما ظروف الأحداث التى وقعت فى المدة الأخيرة هى التى حملت الملك على العدول عن هذا الرأى والتمسك بوجوب الإسراع فى تعيينه، فهز رأسه قائلا: «خلاص على كل حال»، وإنما أدركت من ابتسامته وملامح وجهه أنه يعتقد اعتقادًا جازمًا بأنى كنت وراء إبعاده عن ذلك المركز الخطير الذى كان يتطلع إليه بكل قلبه وإلا لما

ظهرت على وجهه أمارات تلك المرارة الشديدة وما انطوت عليه عبارته المقتضبة من نذر جعلتني أتوجس شرّاً مما قد يقوم به للانتقام مما حدث على غير هواه تصوراً منه أنني قمت به ضده، وهو ما بدأت أشعر به فعلاً في الأيام التالية، فقد أخذ على ماهر باشا يبدى كثيراً من التحفظ في علاقته بي والحديث معي في حين أنه كان قد صارحني بعد أول مقابلة له مع الملك بأنه معجب بدقتي المتناهية وشدة أمانتي في نقل ما كان يدور بينه وبيني من الأحاديث في فترة ترددي عليه رسولاً من الملك حتى أنه ظن بأني كنت أدون أحاديثنا كلمة كلمة، وعندما قلت له: إني كنت أعتمد على ذاكرتي وحدها وإنما كنت أحرص على عدم زيادة أو حذف شيء من أقواله كي أنقلها إلى الملك بأمانة كما سمعتها، وعلى الرغم من هذا فإنه عمد إلى ما أشرت إليه من التحفظ في التعامل معي بعد أن بدأ اتصال حسنين به مما لم أجد له تفسيراً سوى أنه قد بدأت محاولات لإفساد الجو فيما بيننا في حين أخذت تتوثق العلاقات بينه وبين حسنين باشا الذى مضى في إساءة الظن بي دون أن يدرى بأن الملك كان يضيق بسماع اسمه ويتألم لمجرد رؤيته في القصر.

تعكير الجو بين على ماهر وبيني:

وبعد فترة وجيزة تبين لي بجلاء أن النشاط مستمر للوقيعة بين على ماهر باشا وبيني، بل الدس لي لديه حتى أوغروا صدره ضدى إلى حد أنه أقام مأدبة خاصة للغداء ودعا إليها جميع رجال الحاشية فيما عداى فتجاهلت الأمر تمامًا، ولكني دهشت عندما قابلني أحد سكرتيريه بعدها بأيام - وكنت أحسن مقابلته كما أفعل في الواقع مع كل من يتصل بي - وكأنما أراد أن يرى أثر عدم دعوتي أو استدراجي للكلام معه في شأن موقفي من ماهر باشا أو موقفه مني -، فسألني لماذا لا يراني أحد منهم في توديع الباشا عند سفره إلى القاهرة أو عودته منها كما يفعلون أسبوعيًا؟ فقلت له ببساطة: إني كنت أجهل أنهم يدأبون على ذلك ولعلني كنت أستسيغ هذا لو كان السفر في رحلة بعيدة أو لزمن طويل. فقال: لا . . . إن الباشا يحب ذلك ويقدره لمن يفعله، فقلت له: إن ذلك ليس من عادتي على الإطلاق فضلا عن أن وجود سكرتير الملك على المحطة قد يكون فيه ما يستلفت النظر أو يحمل الناس على التساؤل، وعلى كل حال فإن مثل هذه التصرفات بعيدة عن طبعي.
فقال: ولماذا لا تتردد عليه في مكتبه؟ فقلت: إني أفعل ذلك كلما اقتضت حاجة العمل.
فعاد يقول: إنه يحب التردد عليه ولو دون حاجة عمل، لمجرد «الدردشة» وتبادل ما يدور من الأحاديث بين الناس، فأجبته: بأني أرى الباشا مشغولاً على الدوام وأني أضن

بحرمانه من وقته الثمين فى مجرد «دردشة»، وفضلاً عن ذلك فإنى أود أن تعلم بأنى أبعد الناس عن تناقل الأحاديث والإشاعات، وأود أن يعلم الباشا ذلك عنى. . . ولقد خرجت من هذا الحديث بشيء كنت حقيقة أنزه على ماهر باشا عنه، وهو أنه يحب من يحاول التقرب إليه ولو كان بوسائل رخيصة مثل توديعه واستقباله فى تنقلاته ونقل الأحاديث والأقاويل إليه، على أنه كان أكبر ما يحملنى على تجاهل ما عساه، كان يحاك ضدى فى الخفاء أن الملك كان مازال يولينى ثقته الكاملة وعنايته الخاصة.

أزمة مع على ماهر:

وقبيل عودة البلاط الملكى من الإسكندرية إلى القاهرة وقعت أزمة عنيفة بين على ماهر باشا وبينى دون إرادة ولا تدبير منى على الإطلاق، وذلك أنه طبقًا لما جرت به العادة والتقاليد، كان الملك يعود بقطاره الخاص إلى محطة القاهرة ومنها يقوم الركب الملكى إلى قصر عابدين حيث يتناول الغداء على المائدة الملكية رئيس الحكومة وجميع الوزراء ورجال الحاشية، إلا أنه فى ذلك الصيف عام (١٩٣٧) أبلغوا الملك (ولست أدرى إلى اليوم من الذى قام بالتبليغ) أن كتائب ذوى القمصان الزرقاء سوف تكون محتشدة على طول الطريق، وتفاديًا لما تتوقع بعض المصادر أن تقوم به تلك الكتائب من هتافات أو مشاغبات واعتداءات عند مرور الموكب الملكى أو عقب مروره فإنه يحسن أن يتجه القطار الملكى إلى قصر القبة رأسًا بدلاً من الاتجاه إلى محطة العاصمة، ويظهر أن من قام بتبليغ ذلك إلى الملك قد نجح فى إقناعه بالموافقة على ذلك الرأى، وصدرت الأوامر بتنفيذه فعلا، ولكن يظهر أن الملك لم يكن مرتاحًا إلى ذلك أو أنه وافق على مضض تحت تأثير الصورة التى رسمت أمامه، فإنى عند مقابلتى إياه فى مساء نفس ذلك اليوم سألنى عن رأيى فأبديت له دهشتى لما سمعته منه ومن موافقته على تغيير الخطة التى أصبحت راسخة على مر السنين مما لا يجعلها خاضعة للتغيير إلا فى حالة ضرورة قصوى والانتقال فى ذلك العام من الإسكندرية إلى القاهرة هو الأول الذى يحدث بعد توليه سلطاته الدستورية، فكان يحسن أن يتم وفقًا لما جرت به التقاليد من قبل، فقال: ولكن ما رأيك فيما يقال عن تحفز أصحاب القمصان الزرقاء؟ فقلت: إنى أعتقد بصراحة أنهم لن يجرءوا على القيام بما يخدش جلال الموكب الملكى، ولو فرض المستحيل وتجرءوا على القيام بما يخل بالنظام فإن حب الشعب للملك كفيل بتأديبهم وإيقافهم عند حدهم، بل إن جرأتهم على ارتكاب شيء من هذا القبيل يكون وحده مبرراً لمطالبة الحكومة بفض شملهم فى الحال، وعندما

سمع كلامي طلب منى سرعة إبلاغ التشريفات (وهى المختصة بإصدار الأوامر المتعلقة بتحركات الملك) لإيقاف الإجراءات السابق إبلاغها إياها، وأن تكون ترتيبات الانتقال طبقًا لما جرت به العادة على الدوام - أى أن يكون السفر إلى محطة العاصمة ومنها يقوم الموكب الملكى إلى قصر عابدين حيث تقام مأدبة الغداء - فخرجت مسرعًا ونزلت إلى مكتب حسنين باشا فوجدت به على ماهر باشا فحييته ثم اتجهت إلى حسنين باشا وأبلغته ما طلبه الملك منى لسرعة تنفيذه، فوضع يده على سماعة التليفون للاتصال بسكرتيرية التشريفات لإبلاغها الأوامر الجديدة، وإذا بعلى ماهر باشا يهب واقفًا ويقول فى انفعال: انتظر يا حسنين باشا حتى أرى كيف تسير الأمور هنا، فلا يوجد سوى رئيس واحد للديوان وإذا كانت الأمور تدبر عن غير طريقى فأنا لا أشتغل. . انتظر حتى أعرف من هو رئيس الديوان! فكانت هذه الثورة العارمة مباغتة لى، لم أكن أتوقعها لأنى فى الواقع كنت أتصرف ببالغ البساطة وحسن النية، ولم يدر بخلدى على الإطلاق أنه (أى رئيس الديوان) كانت له أى صلة بهذا الموضوع؛ لأن انتقالات الملك كانت من اختصاص كبير الأمناء وحده، فهو الذى يعرض عنها ويتلقى الأوامر بشأنها، ولكن انفعال على ماهر باشا على هذا النحو جعلنى أشعر فى الحال بأنه كانت له صلة بما جرى، وعلى أية حال فقد أجبته بقولى: «إذا كنت تقصدنى يا دولة الباشا بما تقول فإنى أؤكد لك أنى لم أتدخل فى الأمر من تلقاء نفسى وإنما جلالة الملك هو الذى فاتحنى فى الموضوع وطلب رأيى فأبديته له فأمر بما سمعته منى الآن». وما أن أتممت كلامى حتى فوجئنا بالملك يدخل علينا، فمال على أذنى حسنين باشا وأوعز إلىّ أن أنصرف، ففعلت إذ رأيت من جانبى أن خروجى يعتبر فى حد ذاته دليلاً على اطمئنانى إلى كل ما قلته وأن الملك سوف يؤيد ما صدر منى.

الدسائس ضدى عند على ماهر وأثرها:

رغبة منى فى تنقية الجو بينى وبين على ماهر باشا ولإثبات حسن نيتى وحرصى على سيادة التفاهم الصادق بيننا قمت بزيارته فى مكتبه فى اليوم التالى وأبديت له أسفى لما حدث وشرحت له من جديد كل ما دار بينى وبين الملك؛ فأعرب عن تقديره لاهتمامى بإزالة أثر سوء التفاهم، وأنه من جانبه يعتبر الأمر منتهيًا، ولكن مع الأسف الشديد حدث بعد فترة من عودتنا إلى القاهرة أن صديقى المرحوم فؤاد حمدى بك الذى كان يشغل إذ ذاك منصب المحامى العام لدى المحاكم المختلطة، وكان صديقًا حميمًا كذلك لعلى ماهر باشا قد اتصل بى تليفونيًا وطلب مقابلتى على وجه السرعة، وعندما قابلته بادرنى

بالسؤال عن مدى حسن الصلة بينى وبين على ماهر باشا، فقلت: إنى أعتقد أنها من ناحيتى لا شائبة فيها وإن كنت لا أعرف تمامًا شعوره هو شخصيًا، ولما سألنى عن السبب فى تحفظى رويت له قصة ما جرى بشأن عودة الملك إلى القاهرة فضلاً عن موقف حسنين باشا منى، لا سيما بعد تعيين على باشا رئيسًا للديوان، فصارحنى صديقى فؤاد بك بأنه يبدو أن على باشا قد أصبح يضيق بوجودى فى القصر حتى أنه يسعى فى إيجاد شخص يثق به لترشيحه للتعيين فى مركز السكرتير الخاص للملك، وأنه عرض عليه شخصيًا قبول هذا المنصب ولكنه اعتذر عن قبوله ولم يستطع أن يعرف منه السبب فى مسعاه، ونظرًا إلى ما يوجد من الصداقة بينه وبين على ماهر باشا، وكذلك بينه وبينى؛ فإنه سوف يدعونا معًا للغداء فى منزله لتصفية الجو بيننا وإزالة ما قد يكون عالقًا فى نفس على باشا من ناحيتى؛ لأنه يعز عليه أن يسىء الظن بى وبخاصة لأنه (أى فؤاد بك) يعرفنى من سنين طويلة ويعلم مدى إيمانى وتمسكى بالأخلاق والمبادئ الوطنية القومية، وبعد أيام قليلة تم تنفيذ اقتراح فؤاد بك وتناولنا ثلاثتنا الغداء فى منزله، وجرى الحديث فى ضرورة مصارحة كل طرف بما لديه نحو الآخر، فكان فى الواقع حديثًا معادًا عُنى خلاله على باشا أن يؤكد أنه يهمه بنوع خاص ألا تصدر عن الملك أى قرارات أو تصرفات دون علمه وموافقته؛ لأنه بوصفه رئيس الديوان فهو المسئول الوحيد عن كل قرارات وتصرفات الملك، وعلى كل حال فإنه بعد ذلك الاجتماع لم يبد منه بعدها ما يدل على استمراره فى التفكير فى ترشيح سكرتير خاص جديد للملك، وإن كان الشك ظل يراوده فى شأن اتصالاتى بالملك وما قد ينشأ عنها من مساس بالسياسة العامة، فكان بين حين وآخر يسألنى عن مدلول خبر نشر فى بعض الصحف وعندما أجيبه بأنى لا علم لى بشىء عنه كان يُظهر الدهشة ويقول لى: من إذن يتكلم مع الملك فى مثل هذه الشئون سواك؟! فكنت أوضح له فى هدوء أنى كنت أجهل الأمر بحذافيره وأدلل على قولى بما يبين له صحة كلامى، ومما أثبت لى أنه كانت تحاك لى الدسائس لديه أنه فى ذات يوم وأنا أتحدث إليه فى بعض شئون العمل الرسمى أشار إلى خبر ورد عنه فى مجلة روز اليوسف بالأسلوب اللاذع المعروف للمرحوم الأستاذ محمد التابعى، وقال هل يعجبك هذا؟ فقلت له إن هذا ليس بالجديد على التابعى، فهو أسلوبه الذى عرف به، فقال فى انفعال: أليس صديقك الذى رشحته وأخذت موافقة الملك على أن يصحبكم فى الرحلة إلى أوروبا؟! فذهلت لما سمعته منه وعرفت أن هناك دسيسة وراء كلامه للإيحاء إليه بأنى المصدر الذى يستقى منه التابعى أخبار القصر وهو ما قد يفسر انفعال رئيس الديوان، فقلت له: إن الحقيقة فيما حدث يا دولة الباشا قبل الرحلة الملكية إلى أوروبا هو أنى على الرغم من أن التابعى كان صديقى

لزمالتى إياه فى الدراسة إلا أننى عندما اقترح حسنين باشا سفره معنا فى الرحلة اعترضت على ذلك من حيث المبدأ فى ذاته؛ لأنها رحلة خاصة وقد لا يكون من الملائم أن يلازم صحفى كل خطواتها ونشر كل ما يجرى خلالها، ولكن حسنين باشا تمسك برأيه وأنه أخذ على التابعى عهدًا بألا ينشر شيئًا دون الاستئذان، ولقد بَرّ التابعى فعلاً بوعده حتى نال رضا الملك وأبدى نحوه خلال الرحلة كثيراً من العطف والرضا. وصح ما توقعته؛ فقد أبدى على ماهر باشا دهشته لكلامى وأخذ يقول مستغرباً: «يعنى حسنين باشا هو الذى رشحه فعلاً»، فأكدت له ذلك من جديد.

احتفاظى بثقة الملك:

على أن ما كان يعنينى، رغم الأزمات التى مرت بها علاقتى مع على ماهر باشا هو أن صلتى بالملك ظلت ـ بحمد الله ـ قائمة على الثقة المطلقة، حتى أنه حينما استقر رأيه على إعلان خطبته للآنسة صافيناز فإنه فى الليلة التى خطبها فيها رسميًا من أبيها فوجئت برنين جرس التليفون فى منزلى بعد منتصف الليل بقليل وإذا بالملك هو المتحدث بشخصه وبادرنى بقوله: «هنئنى يا خويا أنا خلاص خطبت فافيت»، فهنأته من كل قلبى متمنيًا لهما أقصى السعادة والتوفيق، وإنه لولا تلك الساعة المتأخرة لحضرت إليه فى الحال للإعراب عن بعض ما أشعر به من الفرح والابتهاج لهذا النبأ السعيد، وكنت فعلاً أشعر بمنتهى الاغتباط نظراً إلى ما كنت أخشاه من الدسائس التى كانت تحاك للحيلولة دون إتمام الخطبة، وما قد يستتبعه ذلك من الزج بالملك الشاب فى تيار الفساد، فحمدت الله على حسن توفيقه. ولكن يظهر أن نجاح إتمام خطبة الملك على الرغم مما كان يلقاه من معارضة ومجىء ذلك بعد تعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان كان مما زاد من حفيظة الملكة نازلى وحسنين باشا على شخصى؛ لما كان يسودهما من الاعتقاد بأنى كنت وراء ما تم فى هذا الشأن، وقد ظهر أثر هذا الاعتقاد حينما أقامت الملكة نازلى حفلة شاى فى حديقة قصر المنتزه ودعت إليها أميرات الأسرة المالكة وقرينات الوزراء وكبار رجال الحاشية وقريناتهم. وعلى الرغم من توجيه الدعوة إلى قرينتى فإننى لم أكن من بين المدعوين، فكان إغفال دعوتى واضح الدلالة، إلا أنى فوجئت يوم الحفلة بدعوتى إلى الحضور ظهراً إلى قصر المنتزه ومعى الأوراق التى أريد عرضها على الملك، والتى كان فى العادة يعرضها فى المساء مع باقى رؤساء الحاشية الذين كان يقابلهم الملك يوميًا فى ذلك الوقت، وعند وصولى إلى القصر وجدت أن الملك ترك أمراً بأن ألحق به فى حمام السباحة، وهناك

وجدته يسبح ومعه بعض أفراد حاشيته الخاصة فناداني عند وصولي إلى الحمام؛ لأنزل إلى الماء للسباحة معه. ولما اعتذرت بأني لم أستعد لذلك قال بأني سوف أجد في غرفة الحمام كل ما يلزمني من الملابس، فعدت أعترف بأني لم أتعلم السباحة منذ محاولتي ذلك وأنا ولد صغير وأشرفت على الغرق فلم أعد بعدها لمحاولة تعلم السباحة خوفًا مما حدث في صباي، فضحك طويلاً واتخذ من قصتي مادة للمزاح والمداعبة وطلب مني الانتظار لحين خروجه من الماء، وعندها طلب من أحد مرافقيه إحضار طعام الغداء له ولي وإعداد غرفة الحمام لذلك الغرض، وعندما انفرد بي قال: إنه علم بعدم دعوتي لحفلة الشاي ولكنه لم يشأ أن يثير ضجة حول ذلك وفضل أن يتناول الغداء معي وحدي بديلاً من الشاي. ولعل في ذلك ما يرضيني ويطيب خاطري، فإنه يهمه أن أكون قرير العين بصلته معي، ولم يكن بوسعي طبقًا إزاء ذلك إلا أن أؤكد له أن هذه العناية من جانبه هي فوق كل ما كان يرضيني من حضور حفل الشاي، فضلاً عن أن سعادتي بإتمام خطبته لا تعادلها أي سعادة. ومازلت أذكر أن الملك اضطر في يوم ما إلى الاعتكاف في فراشه لبرد ألم به فاعتذر عن مقابلة رجال الحاشية وكنت الوحيد الذي طلب أن يراه فصعدت إليه وجلست إلى جوار فراشه، وأذكر أن الحديث طال بيننا وكانت موسيقى الحرس الملكي تصدح في المكان المعد لها أمام القصر كالعادة كل مساء تنفيذاً لما كان قد أمر به الملك لكي يكون تدريب أفرادها مستمراً، وطبقًا للنظام العسكري كانت تعزف النشيد الوطني قبل انصرافها، وإذ كنت منصرفًا بكل انتباهي إلى حديثي مع الملك، فإني لم أنتبه إلى أن الموسيقى قد بدأت تعزف النشيد الوطني، وإذا بالملك يقطع الحديث قائلاً لي: إني لا أستطيع التحرك، فأرجوا أن تقف بدلاً مني يا حسني احترامًا للنشيد الوطني، فاعتذرت طبعًا عن عدم تنبهي ووقفت في الحال شاعراً بالخجل، ولكني أكبرت في نفسي هذه الرقة في استلفات نظري، كما سعدت فوق كل شيء بمدى إحساسه الوطني، وبعد ذلك بأيام عند مقابلتي إياه، كعادته اليومية إذ ذاك في مقابلة رؤساء الحاشية، طلب مني أن أنتظره عند السلم الخارجي للقصر بعد انصراف باقي رجال الحاشية، ولم يلبث أن حضر في سيارة صغيرة يقودها بنفسه وإلى جواره خطيبته، ودعاني إلى الركوب معهما ـ في المقعد الخلفي طبعًا ـ وانطلق بنا نحو الجزيرة الصغيرة التي يربطها بحديقة القصر كوبري صغير كان قد أمر بتجديده وتوسيعه، وعند وصولنا إلى الجزيرة نزلنا إلى جوار مائدة صغيرة كانت مهيأة لتناول الشاي وتركني مع خطيبته قائلاً: إنه سيعود بعد الإشراف على الأعمال الجارية هناك للتأكد من أن التنسيق يجري طبقًا للنظام الذي أراده، ولما كان يبدو على الآنسة صافيناز ـ أو فريدة ـ شيء من الهم أو التفكير فقد سألتها عما بها، فقالت لي: إنها

فى حيرة؛ لأن الملكة نازلى مازالت تلاحقها بألوان من الإساءة والاستفزاز، ولا تعلم لذلك سببًا وتخشى ما سوف تنتهى إليه هذه الحالة، فقلت لها: إن السر فى ذلك واضح وهو أن الملك لم يعبأ بكل المحاولات التى بذلت لرده عن خطبتها، ولذلك فإن ما تشكو منه إنما هى محاولات جديدة فى نفس الطريق، وإنى أعلم تمامًا أن الملك يحبها من كل قلبه فلا مجال على الإطلاق لإعارة أى اهتمام بما يبدو من الملكة نازلى أو سواها لإفساد الجو بينهما، فقالت لى فى براءة وحرارة: إنها تحبه لشخصه وليس لأنه ملك، إنها تحب فاروق وحسب! فكررت لها النصح بألا تلقى بالاً إلى ما يصدر عن أى إنسان سواه وألا تدع سبيلاً لنجاح مساعى الدس والاستفزاز، ودعوت لها بالسعادة والتوفيق.

وإذا كنت قد عنيت بتسجيل ما كان يبديه الملك نحوى من حين إلى آخر، من علامات الثقة والتقدير، فإن ذلك يرجع إلى ما كنت أشعر به من أن المبادئ والآراء التى طالما تحدثت فيها مع الملك قد صادفت فى نفسه من القبول والارتياح ما جعله يرى فى شخصى عاملاً أمينًا يستطيع الاعتماد عليه فى خدمة البلاد على أساس تلك المبادئ والآراء، وهو ما كان يملأ نفسى غبطة وأملاً فى مستقبل زاهر يكون فيه الملك قدوة لجميع العاملين فى خدمة الوطن.

حسنين يستقر بقصر القبة:

وفى خلال هذه الفترة كان قد طرأ تطور كبير، بل خطير فى شأن مكان إقامة حسنين باشا؛ فإنه لم يخرج من القصر إلى مسكن خاص كما كان منتظرًا قبل عودتنا من الإسكندرية، بل طلب نقل أمتعته إلى قصر القبة ونزل هناك. وكانت الملكة نازلى من ناحيتها نزلت مع الأميرات فى قصر أبيها بناحية الدقى وأعلنت اعتزامها الإقامة الدائمة هناك ـ ولعلها أرادت أن تكون أكثر حرية وأن تسبق الحوادث حتى لا يجمعها قصر واحد مع الملكة الجديدة المنتظرة.

وعلى الرغم من أن الملك أمر بعمل إصلاحات شاملة فى القصر بمناسبة قرب زفافه مما استعدى إخلاء الجناح الذى يقيم فيه حسنين باشا، بل على الرغم من إبلاغه ذلك على لسان الملك، فإنه (حسنين باشا) لم يصدر منه ما يدل على قرب مغادرته القصر وظل يخرج ويدخل كما يشاء بل كان يحضر فى وقت متأخر فى المساء، ولذلك لم يلبث الملك أن أمر بإغلاق أبواب القصر فى الساعة العاشرة مساء وهو الموعد الذى قلما كان يعود فيه حسنين باشا، ولقد دار الهمس فى القصر بعدها بأنه عندما فوجئ الملك بما علمه من أن

الباشا حضر ليلاً، متأخراً، وتسور أحد الأبواب ليستطيع الدخول، لم يطق صبراً وأمر بأن تجمع أمتعته فى الحال وتنقل إلى جوار أحد أبواب الحرملك، بقصر عابدين، فوجد حسنين باشا فى ذلك إهانة كبرى له على مرأى ومسمع من الخدم وصغار الحاشية، فاتخذ مسكنًا له فى مصر الجديدة واعتكف فيه زمنا بحجة المرض وامتنع خلال ذلك عن الذهاب إلى القصر بتاتًا، ولا أعلم شيئا على وجه الدقة عن الظروف والملابسات التى حملت الملك على زيارة حسنين باشا فى عزلته بعد بضعة أسابيع لترضيته وإقناعه بالعودة إلى عمله، وعلى كل حال فليس ثمة مجال للعجب، فإن الملكة نازلى كانت ولا ريب وراء حسنين باشا تسانده وتطالب له بما يرضيه وابنها المسكين يرى نفسه أمامها عاجزاً عن كبح جماحها أو إيجاد وسيلة لاتقاء شر الفضيحة فيما لو اشتد الصراع بينهما، ولقد استأجر حسنين باشا بعدها «فيلا» أنيقة بميدان المساحة بالدقى وهى التى ظل يقيم فيها إلى حين وفاته، وبعد فترة من سكنى الفيلا ذاع بين رجال القصر فى حذر شديد أن الملكة نازلى قد تزوجت من حسنين باشا بعقد عرفى ـ ولعل ذلك كان الحل الوحيد الذى لم ير الملك بدّاً من التسليم به ليضع حدّاً للصراع النفسى الرهيب الذى كان يعانيه منذ أمد طويل.

وأنا وقد أطلعنى الملك ـ مع عمر فتحى ـ على مدى غور الجرح العميق الذى أصابه فى صميم ما كان يعتز به من عاطفة نحو أمّه ونحو أستاذه ورائده وفى إيمانه بمبادئ الأخلاق الكريمة من عفة ووفاء وإخلاص، كنت ـ بل لعلى ما زلت ـ أتساءل عن مدى تأثير هذه الهزة العنيفة فى نفس الملك الشاب الذى لم يكن إذ ذاك قد بلغ الثامنة عشرة الميلادية من عمره، فإنها دون ريب قد زعزعت قوة إيمانه بالمبادئ والمثل العليا، ومن ثم مهدت السبيل إلى زيادة تخلخل تمسكه بتلك المثل والمبادئ عندما توالت على نفسه فيما بعد هزات مماثلة جعلته يفقد ما بقى لديه من إيمان بجدوى الحفاظ على المبادئ القويمة، بل ينحرف عنها إلى حد الاستهانة بها كما بدا منه فى أواخر أيام حكمه، ولكم أفاض علماء النفس فى تفسير ما يصيب الشباب من الانحراف تبعًا لما يصيبهم من هزات نفسية فى باكورة حياتهم.

المباعدة بين الملك وبين المسئولين من حاشيته:

فى خلال هذه الفترة طرأ تغيير كبير ـ بل خطير ـ على أسلوب العمل بين الملك وكبار حاشيته المسئولين، فإنه بدلاً من استقباله إياهم كل يوم لعرض ما لديهم من الأوراق والشئون وتلقى تعليماته بشأنها، كما جرت العادة منذ توليه الملك ـ وكما كانت تجرى كذلك فى أيام أبيه ـ تلقى رجال الحاشية المشار إليهم أمراً من الملك بأن يرفعوا إليه ما لديهم

من أوراق ومذكرات يوميًا فى مظاريف كبيرة مغلقة ومعها مذكرات من كل منهم بما يرى لفت النظر إليه إلا إذا كانت هناك مسائل مهمة تستدعى مقابلة الملك شخصيًا، فترفع إليه مذكرة عنها لتحديد موعد للمقابلة. وبذلك انقطعت الصلة الشخصية اليومية بين الملك وكبار حاشيته إلا عن طريق المذكرات، ولم يكن من العسير معرفة الدافع لحدوث هذا التغيير، فقد كان على ماهر باشا يردد بين حين وآخر أنه لا يرى داعيًا لإرهاق الملك بهذه المقابلات اليومية، وأنه لصالح سياسة القصر يجب أن يتولى رئيس الديوان وحده عرض كل ما يتعلق بها. وتحت النظام الجديد لسير العمل بقى رئيس الديوان هو الذى يتمتع وحده بمقابلة الملك يوميًا، ولكنه بعد فترة وجيزة خضع بدوره للنظام الذى نصح به وأخذ يشكو من ضرورة الإلحاح فى طلب المقابلة ليظفر بها، وهكذا بدأ النظام الذى كان فيما بعد موضع الدهشة بل السخرية إلى حد القول بأن «الشماشرجية» كانوا يدبرون أمور الدولة، ولكن واقع الأمر هو أن الملك فى حرصه على الاطلاع على ما يرفع إليه من جميع فروع القصر، وهو ما يملأ عدة مظاريف كبيرة، كان لا يرى بدًا لاكتساب الوقت، من أن يكلف «الشماشرجى» (الأمين الخاص)، صاحب الدور فى الخدمة وقتها بأن يفض المظاريف الواحد بعد الآخر ويتلو عليه ما بها ورقة بعد أخرى فى حين يكون الملك فى الحمام أو يتناول الطعام أو مستلقيًا للراحة، وكان فى أثناء سماعه للتلاوة يشير أحيانا بالاتصال بالمسئول الذى رفع الورقة أو المذكرة للاستفسار عن أمر فيها قبل البت فى أمرها، وأحيانا كان يكتب تعليماته بيده وفى أحيان أخرى كان يملى رأيه على الشماشرجى ليكتبه، وهذا منشأ ما ذاع من أن الشماشرجية كانوا يصدرون الأوامر والتعليمات فى شئون الدولة، وما كانوا فى الواقع يقومون إلا بتنفيذ أوامر الملك إليهم، وهو من جانبه يظهر أنه كان يعتقد أن تلك كانت الوسيلة للتغلب على صعوبة الاطلاع على ذلك العدد الوفير من الأوراق التى ترفع إليه يوميًا وأداء واجبه نحو البت فى أمرها وموافاة المسئولين برأيه فيها دون تأخير، فكان لا يرتاح حتى ينتهى من النظر فى كل ما رفع إليه ويعيد إلى المسئولين من رجال الحاشية أوراقهم مزودة بما رآه فى شأنها، وكثيرًا ـ بل غالبًا ـ ما كانت تصل إلينا الأوراق فى ساعة متأخرة من الليل، ولعل أفراد البطانة الخاصة الذين اتخذهم فيما بعد لمرافقته فى سهراته كانوا يجدون فى حرصه على أداء عمله والفراغ منه كل مساء مهما يجد فى ذلك من عناء مبررًا لإقناعه بوجوب الترفيه عن نفسه كما يحلو له ـ أو لهم ـ دون مراعاة لما يحدثه ذلك من أثر فى نفس الشعب، ولما يليق أو لا يليق بمقام ملك على رأس دولة تشغل مركز الصدارة بين الدول العربية والإسلامية، فكان ذلك من أكبر أسباب المأساة التى حلت به وبأسرته، ولله فى خلقه شئون.

إقالة حكومة الوفد:

كانت الوزارة من ناحيتها ماضية فى سياسة تصور معها كثير من الناس أنها ترمى إلى اتباع سياسة النازى فى ألمانيا والفاشيست فى إيطاليا من حيث الأخذ بأسباب تجنيد الأتباع فى فرق منظمة لبسط نفوذ حزبها وقهر وإرهاب خصومها مع حماية تلك الفرق والوقوف دون أخذ المعتدين بما يستوجبه حكم القانون، وهو ما بدا أمام الرأى العام إذ تعددت أحداث الشغب والاعتداء على الأفراد والممتلكات، بل دور الحكومة ودور الصحف المعارضة وحتى مراكز الشرطة، فضلاً عن أن صفوف حزب الوفد أخذ ينتابها التفكك على أثر انشقاق بعض زعمائه، كالنقراشى باشا ومحمود غالب باشا، إزاء هذا كله - إلى جانب الخلاف بين الحكومة والقصر على بعض المسائل - وكان أهمها الخلاف على تعيين عبدالعزيز فهمى باشا عضواً بالشيوخ - استقر رأى الملك على تغيير الحكومة، بعد الاتصال برجال السياسة من الأحزاب الأخرى، وشكلت الحكومة الائتلافية الكبرى تحت رئاسة محمد محمود باشا.

على أن أكبر ما يجوز لفت النظر إليه هو أن الحدث الكبير الذى تم بإقالة الوزارة الوفدية القائمة بالحكم استناداً للأغلبية وتشكيل الوزارة الجديدة كان النذير الأول لخروج الملك على ما سبق أن حرصنا على إقناعه به من ضرورة الحرص على حيدة العرش والابتعاد عن سياسة المخاصمات الحزبية.

موقف عفيف لعمر فتحى:

وفى يوم ومناسبة تشكيل الوزارة الجديدة وقع حادث طريف لا أرى بدّا من ذكره وهو أنه تبين فى اللحظة الأخيرة ضرورة تغيير المرشح لمنصب وزير الحربية ورؤى لسرعة إتمام التشكيل أن يعين مكانه اللواء حسين رفقى باشا كبير الياوران بالنيابة - وفى الحقيقة، إنه كان رجلاً نزيها على خلق كريم ويتمتع باحترام الجميع - وبذلك خلا مركز كبير الياوران بالنيابة، ورأى الملك تعيين ياوره عمر فتحى (بك) فى ذلك المنصب إلا أنه كان فى رتبة القائمقام (العقيد الآن) فلما أبلغه ذلك على ماهر باشا مهنئًا إياه بأن الملك أصدر أمره بهذا القرار تجلت استقامة ونزاهة عمر فتحى بل عفته حيث اعتذر قائلا: إنه كرجل عسكرى يحترم نفسه ويحترم النظام العسكرى لا يستطيع قبول أمر يخالف ذلك النظام، وإنه يوجد بين الياوران والحاشية العسكرية من يعلوه فى رتبته فلا يستطيع قبول ترقيته استثنائيّا لمخالفته للنظام العسكرى، وهو أول من يطالب باحترام ذلك النظام ولا يرضى من أجل

فائدته الشخصية أن يصدر من الملك أمر يعتبر خرقًا للنظام القائم وهو - أى الملك - باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة هو أول من يسهر على احترام النظام العسكرى. وللتوفيق بين وجهة نظر عمر فتحى - التى ظفرت بإعجاب وتأييد جميع من سمعوا بها - وبين إصرار الملك على عدم تعيين سواه كبيراً للياوران رأى على ماهر باشا حلاّ لذلك الإشكال أن يعين عمر فتحى بك مديراً لخفر السواحل ومصائد الأسماك، فهى وإن كانت عسكرية فى نظامها إلا أنها كانت إذ ذاك مدنية فى وضعها بحكم تبعيتها لوزارة المالية، وبذلك لا يكون هناك ما يحول دون ترقية عمر فتحى بك إلى رتبة الأميرالاى الوقتية (العميد الآن) على أن يبقى فى وظيفته الجديدة إلى أن يحين موعد ترقيته الفعلية فى الجيش إلى تلك الرتبة، فيعود إلى مركز الياور برتبته الجديدة وإذ ذاك لا يصبح هناك فى النظام العسكرى ما يحول دون منحه رتبة اللواء الوقتية اللائقة بمنصب كبير الياوران. وهكذا تم تنفيذ الخطة لتعيين عمر فتحى بك (نهائيا فيما بعد) كبيراً للياوران. وما أردت من سرد هذه القصة إلا لبيان مدى نزاهة خلق المخلصين من رجال الملك ومدى استجابة الملك شخصيا للرأى السليم واستعداده لتقبل هذا الرأى والتسليم به قبل أن تتطور الأحداث وتتلاحق فيما بعد على نحو جعله لا يعبأ بغير رأيه الشخصى وآراء من أحاطوا به ممن يسيرون على هواه وأهوائهم الذاتية.

عقد القران الملكى:

وما أن انتهت الأزمة السياسية بإقالة وزارة النحاس باشا وتشكيل وزارة محمد محمود باشا حتى تبين أن الملك لم يكن منصرفًا عن التفكير فى إتمام زواجه، فإنه عقب تولية الوزارة الجديدة أعلن الملك تحديد يوم ٢٠ يناير ١٩٣٨ لعقد قرانه، وتم الزفاف بعد ذلك ببضعة أسابيع، وعقب عقد القران أصدر الملك أمره بتغيير اسم عروسه؛ فأصبحت الملكة فريدة - وكان واضحًا أن اختيار الاسم الجديد مبتدئًا بحرف الفاء يرجع إلى الرغبة فى أن يكون منسجمًا مع اسم الملك شخصيًا وأسماء أخواته لابتدائها جميعا بحرف الفاء الذى كان يتفاءل به المغفور له الملك فؤاد. ولقد كان عقد القران الملكى مبعث فرح غامر عمَّ الشعب بأسره، ولم يكن الملك نفسه أقل فرحًا وتفاؤلاً من أفراد شعبه كما يدل على ذلك ما ذكره لرئيس وزرائه محمد محمود باشا عقب ذلك بمدة وجيزة حين كانا فى حفلة أقامها نادى التجديف الملكى؛ فقد أشار إلى باخرة تقف بالقرب من مكان الاحتفال وسأله: أتدرى من يوجد بهذه الباخرة؟ إنها الملكة فريدة، ثم كان مما أضافه بعدها أنه قال لها يومًا:

وما لبث أن حضر على ماهر باشا، كما حضر الوزراء الذين وقع عليهم اختياره، وكان القلق باديا على وجوه الجميع، وبعد المقابلة الملكية انصرفوا على عجل، ثم استأذنت فى الانصراف بدورى.

لقاءات فى قصر رأس التين:

فى صبيحة اليوم (٢٥ يوليو) ذهبت إلى مكتبى بقصر رأس التين فى نحو العاشرة صباحا فوجدت عددا من الزوار والموظفين فى الردهة العليا يروحون ويجيئون فى قلق واضح، وفجأة شاهدت إسماعيل شيرين بك زوج الأميرة فوزية يشق طريقه متجها نحوى فتقدمت إليه فصافحنى بحرارة، ثم أخذ بيدى وسرنا معا نحو أقرب مكتب من مكاتب التشريفات بتلك الردهة، وتلطف فقال إنه سعيد بمقابلتى لأنه لم ير أحدا يستطيع أن يتبادل معه الحديث بما قد يفيد فى هذه الأزمة الطارئة، وسألنى عن رأيى فأعدت عليه ما قلته بالأمس لمحمد حسن وأنى طلبت منه إبلاغه للملك وإن كان الوقت قد فات لإبداء الآراء الآن، وأن المهم فى نظرى هو ضبط الأعصاب وعدم التسرع أو الانفعال بالإقدام على كلام أو تصرف قد يترتب عليه ما لا يتيسر تلافيه وكفى عظة بما وقع فى الماضى فأجابنى بأنه متفق معى فى الرأى، وأن هذا هو رأى الأميرة كذلك، وكان يتوقع من كل فرد فى الحاشية من ذوى الرأى الناضج أن يكون مقتنعا بذلك، وأن التضحية الحقيقية الآن تقتضى التسليم بما تمليه ضرورة الوضع الحالى الجديد، ولكن مع الأسف الشديد أن بعض رجال الحاشية العقلاء مازالوا غير مقتنعين بذلك مثل الطيار عاكف فقد طلب رجال الجيش إبعاده عن الحاشية مع بعض أفراد آخرين، وكان الملك معارضا فى ذلك فى أول الأمر ولكنه استطاع (أى شيرين بك) مع الأميرة وآخرين إقناع الملك بأن الظروف تستلزم عدم التشدد فى التمسك بما لا سبيل إلى تنفيذه، وعدم إطاعة العاطفة فى هذا الوقت الذى يحتم تحكيم العقل وحده، ولكن الكابتن عاكف يرفض الاستقالة كما طلبنا إليه بدلا من استصدار أمر بفصله، وهو ما يعز على الملك كذلك وسألنى شيرين بك عما إذا كان بوسعى المساعدة فى إقناعه بالعدول عن موقفه لأن حالته هى الوحيدة الباقية بغير حل إلى «الآن»، فأجبته أنى على أتم الاستعداد للكلام معه لإقناعه إذا كان موجودا فى القصر، فقال إنه لحسن الحظ كان معه منذ برهة وجيزة، ويظن أنه مازال موجودا فى مكتب الياوران، وفى الحال اتجهت إليه فوجدته على وشك النزول فأبدى دهشته لهذه المفاجأة السارة كما قال، وقد كنت أشعر بأن لى مكانة خاصة لديه لاسيما منذ علم بأنه تقوم بينى

الشامل الجارف ـ وهو ما عبرت عنه شخصيا أكثر من مرة ، وكان مما زاده إحساسًا بذلك تشجيع عروسه إياه فى هذا الاتجاه بما جبلت عليه من رجاحة العقل فى التفكير ورقة وصدق فى العاطفة كما يعرف كل من أسعده الحظ بالتعرف إليها .

مفاجأة تعيين البندارى باشا وكيلاً للديوان الملكى:

طبقًا للسياسة التى أصر على تنفيذها رئيس الديوان من حيث انفراده بالمشورة على الملك والتحدث معه فى شئون الحكم لم تكن لى صلة ، من قريب ولا من بعيد بما حدث من التطورات السياسية التى أدت إلى تأليف الوزارة الكبرى تحت رئاسة محمد محمود باشا وما تلا ذلك من تشكيله وزارة لإدارة الانتخابات وما أعقبها من تأليفه وزارة ثالثة على أساس ما أسفرت عنه تلك الانتخابات ، وفى خلال ذلك كان محمد محمود باشا يشكو منذ المرحلة الأولى لحكمه من تصرفات لم يكن يتوقعها من رئيس الديوان لا سيما عند تأليف الوزارة الجديدة بعد الانتخابات ، فقد قدم عدة كشوف بأسماء من وقع عليهم اختياره لتشكيل الوزارة ، فكان القصر يحفظ الكشف بعد الآخر دون البت فى قبول استقالة الوزارة السابقة ولا فى الموافقة على تشكيل الوزارة الجديدة ، وعندما تمت الموافقة النهائية على تأليف الوزارة دهش الكثيرون لعدم اختيار محمد كامل البندارى باشا بين أعضائها مع أنه كان عضواً فى الوزارة السابقة فضلاً عن أنه من أقطاب الأحرار الدستوريين ومن الأصدقاء المقربين لرئيس الحزب والوزارة وازدادت الدهشة عندما صدر فى اليوم التالى لتأليف الوزارة أمر ملكى بتعيين البندارى باشا وكيلاً للديوان الملكى ، وذاع إذ ذاك أن هذا التعيين جاء بمثابة ترضية أو تعويض له عن مركز الوزارة التى حدث التفكير فى إبعاده عنها بسبب الصداقة الوثيقة القائمة بينه وبين رئيس الديوان ، حتى إنه كان يعتمد عليه كلية فى موافاته بأخبار الوزارة وكل ما يجرى فى مجلس الوزراء ، ولذا كان من المنتظر أن يسود حسن التفاهم بين رئيس الديوان والوكيل الجديد ، وهو ما حدث فعلاً زمنًا ، ثم بدأت تظهر بوادر تدل على عدم وجود انسجام بينهما ، إلى أن حدث ذات يوم أن اتصل بى تليفونيّا البندارى باشا ودعانى لتناول القهوة معه فى مكتبه ، فذهبت إليه ، وكان أول ما استلفت نظرى عدم وجود أى أوراق ولا كتب على مكتبه الذى كان عادة يضيق بما عليه من الكتب والأوراق ، ولم أتمالك أن أسأله فى دهشة عن السبب فى ذلك ؛ فأجابنى وهو يبتسم فى مرارة : وما فائدة الكتب والمراجع؟ وليس هناك من الأوراق ما يستدعى الدراسة والبحث كما كنت أتوقع ، ثم ذكر لى أنه فى المدة الأولى لتعيينه بالديوان

كان يطلعه الرئيس على جميع شئون الديوان ويطلب منه دراسة بعض الموضوعات، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً؛ فقد أخذ يقل عدد ما يسمح له بالاطلاع عليه إلى أن أصبح لا يطلب منه أى دراسة، بل لا تعرض عليه أى ورقة؛ ولذلك فإنه يفكر فى الانسحاب من خدمة القصر ما دام لم تعد لوجوده فائدة مع ما كان يحدوه من أمل فى إمكان خدمة الملك بكل ما يملك من جهد وإخلاص، ولكنه الآن لا تتاح له الفرصة لشىء من ذلك، فضلاً عن الحيلولة دونه ودون مقابلة الملك، فأخذت أخفف من تأثره وانفعاله مشيراً عليه بالصبر، فقد تسنح له الفرصة لتحقيق ما يرجوه، فطلب منى معاونته للحصول على مقابلة الملك لا ليشكو إليه من شىء وإنما لمجرد الوقوف على مدى رضائه عنه؛ فإنه لا يهمه بعدها أن تعرض أولا تعرض عليه أى أوراق، وقد هيأت لى الظروف مقابلة الملك بعد هذا الحديث بأيام فانتهزت الفرصة وأبديت له أن البندارى باشا يشعر بالقلق لأنه لم يحظ بدعوة الملك إياه لمقابلته منذ مدة ليست بالقصيرة، وأن الرجل يحمل أطيب المشاعر نحو الملك والرغبة فى أداء أى خدمة تطلب منه، وحبذت أن يطيب الملك خاطره باستدعائه لمقابلته، وقد استجاب الملك إلى هذا الرجاء فى غضون أيام قليلة مما كان له بالغ الأثر فى رفع الروح المعنوية للبندارى باشا وكذلك فى رفع مستوى العلاقات بينه وبين على ماهر باشا.

انعدام الثقة بين رئيس ووكيل الديوان:

ولم يدم حسن العلاقات بينهما طويلاً مع الأسف الشديد، فقد تبين لى بعدها أن الثقة المفروض، بل الواجب وجودها بين رئيس الديوان ووكيله كانت قد انعدمت، وأقام على ماهر باشا نفسه الدليل على ذلك عندما سافر إلى لندن لتمثيل مصر فى مؤتمر المائدة المستديرة الذى دعت إليه بريطانيا الدول العربية للنظر فى إيجاد حل للنزاع القائم فى فلسطين بين العرب واليهود، وذلك أنه بدلاً من إرسال تقاريره إلى الملك عما يدور فى المؤتمر عن طريق وكيله - ورئيس الديوان بالنيابة طول مدة غياب الرئيس - كان يرفع تلك التقارير عن طريق خطابات يرسلها باسمى شخصيا، وكنت أجيبه على خطاباته لكى يطمئن على وصولها ورفعها إلى الملك فى حينها، إلا أنه أثناء غياب ماهر باشا فى إنجلترا حدث فى مصر ما كان له أبعد الأثر فى الإجهاز على بقية كل أمل فى الإصلاح بينه وبين وكيل الديوان وذلك أنه فى مناسبة حلول العام الهجرى الجديد أذاع الملك فى الراديو كلمة كعادته السنوية، ولكنه ختمها فى ذلك العام بعبارة أثارت الدهشة والتساؤل حيث ذكر أنه ورث عن والده عدة صفات لعل أهمها أنه عند اقتناعه برأى ما فإن أحداً أيا كان لا يستطيع

حمله على تغيير رأيه ، وتهامس الناس فى كل مكان ـ وبخاصة فى داخل القصر ـ أن على ماهر هو المقصود بهذه العبارة . وكانت الظروف كلها تحمل على الاعتقاد ـ حقًا أو ظلمًا ـ بأن البندارى باشا كان وراء ما بدا من جانب الملك وهو ما سيطر على يقين على ماهر باشا عند عودته إلى مصر ، فلم تلبث أن انفجرت على الأثر الأزمة الكبرى بينه وبين البندارى باشا وهى التى أطاحت بالأخير من القصر استجابة لطلب على ماهر باشا الذى أصر على مطلبه إلى حد التصريح بأنه لن يبقى رئيسًا للديوان إذا بقى به البندارى . وانتهت الأزمة بعد فترة وجيزة بتعيين البندارى باشا وزيرًا مفوضًا فى بروكسيل .

الجو يسوء بين على ماهر والوزارة:

وعلى الرغم مما كان يبدو من صفاء الجو بين القصر والحكومة إلا أن رئيس الحكومة كان يشعر بالقلق الشديد وعدم الاطمئنان إلى ثبات مركزه ؛ لما كان يلقاه بين الحين والآخر من اعتراض أو تأخير للبت فيما يعرضه على القصر من مشروعات وقرارات . وزاد الموقف تحرجًا بين الطرفين حين لغطت الصحف عن مقابلات كانت تتم خفية بين على ماهر باشا والنحاس باشا على طريق الكورنيش بالإسكندرية . وعلى الرغم من أن على ماهر باشا أنكر أن تلك المقابلات كانت بتدبير سابق من جانبه أو لخدمة غاية معينة ، على الرغم من ذلك فقد حملت هذه الواقعة الكثيرين على اعتبار أنها بوادر تشير إلى أحداث جديدة سوف تقع فى المجال السياسى بعد أجل قد يطول وقد يقصر ، إذ كان الغرض الواضح من تلك المقابلات إنما هو العمل على تصفية الجو بين الرجلين الكبيرين تمهيدًا للأحداث المنتظرة ، وكان من شأن لغط الصحف فى هذا الموضوع ، فضلاً عن غرابته فى ذاته ، إلى جانب ما تصادفه الوزارة من حين إلى حين من عوائق أو عقبات من جانب القصر ـ كان من شأن هذا كله أن يثير هواجس رئيس الوزارة ، كما تبين لى عندما اتصل بى تليفونيًا الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى المراغى ودعانى لتناول الغداء معه فى فندق وندسور الذى كان يقيم فيه إذ ذاك ـ وكنت منذ سعدت بمعرفة الأستاذ الأكبر قد قامت بيننا صلة مودة وثقة متبادلة كنت أعتز بها كل الاعتزاز ، وكان كثيرًا ما يدعونى إلى داره لمجرد الائتناس وتبادل الحديث ، فاعتدنا الصراحة المطلقة معًا ، وفى هذه المناسبة ما أن استقر بى المقام معه حتى صارحنى بأنه يود أن يجد عندى من المعلومات ما يعين على معرفة حقيقة موقف القصر من الوزارة ، فإن صديقه محمد محمود باشا أصبح غير مطمئن لمركزه على الإطلاق بسبب ما يلقاه من تصرفات القصر معه دون أى تقصير من جانبه ، وهو ما يشغل

باله لعدم توقعه ذلك على الإطلاق، وسألنى عما إذا كان قد اتصل بعلمى شىء عن اتجاه النية إلى تغيير وزارى، فأبديت له أسفى لعدم استطاعتى تلبية رغبته لانقطاع صلتى بمجرى الأحوال العامة تحقيقًا لما طلبه رئيس الديوان من وقف التحدث فيها عليه وحده مع الملك وشرحت له النظام المعمول به إذا ذاك فيما يتعلق بالاتصال بين الملك ورؤساء الحاشية، إلا أننى لم أخف عليه أنى شخصيًا أشاركه الحيرة فى تعليل موقف القصر من الحكومة إذ ذاك مما يحمل على الاعتقاد بأنه على كل حال، لن تستمر هذه الحالة طويلاً، فإن كل البوادر تدل على ذلك، وهو ما حدث فعلاً بعد هذا الحديث بفترة وجيزة.

الفصــل الثامن
وزارة على ماهر وتطور الأحداث

على ماهـر يشكل الوزارة ــ مشـروع متحف الحـضارة ــ الملك الشـاب: آمال عـريضة وإقبـال على الاطلاع والمعرفـة ــ نذر الحرب العالميـة ــ السفيـر يضغط لإعـلان الحرب ــ بريطانيـا تطلب عزل على مـاهر ــ استشـارة الزعـماء ــ حـسن صبـرى رئيسًـا للوزراء وحسنين رئيسًا للديوان.

على ماهر يشكل الوزارة:

قـدمت الوزارة استقالتهـا عقب زيارة من كبير الأمناء (سعيد ذو الفقـار باشا) لرئيس الوزارة طلب منه خلالها أن يقدم استقالته حرصًا على صحته، ولعل هذه الزيارة كانت للمجاملة له فى هذا المقام بتجنيبه ما تحدثه الإقالة من خدش لكرامته، وقد ذاع فى الحال أن على ماهر باشا قد شرع فعلاً فى التفاوض مع البعض للاشتراك معه فى الوزارة الجديدة، وهو ما حمل الكثيرين على الاعتقاد بأن ما حدث منذ إقالة النحاس باشا إنما كان تمهيدًا لمجىء على ماهر باشـا إلى الحكم، بل إنه كان يخطط لهذا اليوم منذ أمد بعيد، بدليل أنه ما كادت الوزارة الجـديدة تتولى الحكم حتى أخذت القرارات والمشروعات تتلاحق فى صدورها ـ وفى مقدمتها إنشاء وزارة للشئون الاجتماعية ـ دون أن يسبق ذلك، كالعادة، الدراسات التمهيدية لمثل تلك المشروعات. وفى الحق أن على ماهر باشا كان بالغ الذكاء والمقدرة وهو ما يشهد له به خصومه أنفسهم، إلا أنه مع الأسف الشديد كان يبالغ فى الاعتداد بنفسه إلى حد يكاد ينسيه احتمالات طوارئ الخطأ فى الحكم والتقدير لطبيعة البشر، على أنه سواء أكان مجيؤه إلى الحكم كان نتيجة تدبير قديم أم حديث ـ أى قبل أو بعد قيام وزارة محمد محمود باشا ـ فإن هذه التغييرات المتلاحقة كانت تأكيدًا للدلالة على أن الملك الشـاب إذ مـارس على يد على مـاهر التجربة الأولى بإقـالة وزارة النحاس عام

١٩٣٧ فإنه الآن يتلقى على يد نفس الأستاذ درسًا جديدًا فى عدم احترام الدستور، وبذلك أخذ ينحرف سياسيًا ويخرج على المبدأ الذى كان مقتنعًا به عند تولى سلطاته؛ وهو الارتفاع عن الخلافات الحزبية وعن المساس بالدستور، فبعد إقالة وزارة الأغلبية أعفى وزارة أحزاب الأقلية بمشورة رئيس ديوانه فى الحالتين بعد أن أقنعه بأن جميع رجال الأحزاب سواء فى التلهف على الفوز بمقاعد البرلمان أو فى الرغبة فى تولى السلطة لمصالح حزبية بغض النظر عن أحكام الدستور أو مصالح وحقوق مجموع المواطنين. ولم يكن على ماهر مجرد المستشار السياسى الأول للملك بحكم منصبه فقط، بل إننى لمست شخصيًا ثقة الملك بإخلاصه وكفاءته ثقة مطلقة لاسيما أنه سبق أن أقام الدليل على ذلك بالقرار الذى أسرع بإصداره عقب وفاة الملك فؤاد بالمناداة بولده ملكًا، وبتحديد سن الثامنة عشرة بالحساب الهجرى موعدًا لثبوت كمال رشده ولياقته شرعًا لتولى سلطاته الدستورية، وبذلك سد الطريق على من كانوا يرون تأخير توليه الحكم إلى أن يبلغ سن الحادية والعشرين الميلادية ـ وإن كان بعض خصوم على ماهر باشا يرون فى هذا القرار ذاته جزءًا من مخططه للتعجيل بتوليه هو شخصيًا زمام رئاسة الحكومة ـ والله وحده أعلم بالسرائر.

ولا يفوتنى هنا أن أعيد التنويه عن أن على ماهر باشا هو الذى ألغى تقليد لقاء الملك بكبار المسئولين من حاشيته يوميًا، حيث كانت تتاح الفرصة له لاستطلاع آرائهم فى شتى المسائل وتبادل الرأى معهم، علاوة على ما يعرضه كل منهم مما هو مسئول عنه، وذلك لينفرد رئيس الديوان وحده باللقاء اليومى الذى تباعد أيضًا مع الوقت ـ طالما أن اللقاء الشخصى لا يهم كما أكد هو نفسه ـ ومن ثم انفرد أفراد الحاشية غير المسئولة وحدهم باللقاء اليومى.

مشروع متحف الحضارة:

وكان فى خلال ما تقدم ذكره قد حل الموعد الذى جرت عليه سنة الجمعية الزراعية (الملكية) لإقامة معرضها الزراعى الصناعى (كل أربعة أعوام)، وإذ كانت الجمعية تتمتع بالرعاية الملكية فقد كانت التقاليد تحتم كذلك أن يتقدم مجلس إدارة الجمعية إلى مقام الملك بطلب المقابلة واستئذانه فى إقامة المعرض قبل الشروع فى إعداده، وعندما علمت بطلب أعضاء مجلس الجمعية المقابلة والغرض منها بادرت إلى تذكير الملك بالمشروع الذى أبدى أثناء رحلته فى أوروبا اهتمامًا كبيرًا بتنفيذه فى مصر وكلفنى بتذكيره به وهو إقامة

متحف كبير للحضارة المصرية منذ فجر التاريخ، ولما كان تنفيذ مثل هذا المشروع الجليل الشأن على الوجه اللائق لما تنفرد به مصر بين بلاد العالم بما يوجد على أرضها من آثار تمثل حضارة مختلف العصور منذ عرف الإنسان الحضارة إلى العصر الحديث مما يزيد أبناء الجيل الحاضر من المصريين اعتزازاً بوطنهم وبتاريخه العتيق وما يزيد زوار مصر من الأجانب عرفانًا بمكانتها الحضارية وتقديراً واحترامًا لجهودها لاستعادة ماضيها المجيد، وذلك كان السر وراء عناية الملك بهذا المشروع الكبير، وهو ما كان يقتضى دراسة عميقة طائلة من مختلف النواحى الفنية والعلمية فضلاً عما يستلزمه من اعتمادات مالية ضخمة مما يستعدى التريث وانتظار الفرصة الملائمة لتنفيذه، لهذا كله وتمهيدًا لتنفيذ المشروع وإعداد الأذهان لإدراك قيمته الكبرى، فقد يكون من المفيد انتهاز فرصة إقامة معرض الجمعية الزراعية لإنشاء نموذج مصغر لفكرة مشروع المتحف الكبير للحضارة المصرية، وقد ابتهج الملك عند عرض هذا الموضوع عليه وطلب منى إعداد مذكرة توضح الهدف الأساسى للمشروع الكبير ولمشروع النموذج الذى يرجو أن توفق الجمعية فى إقامته بمعرضها القادم بمعاونة الهيئات المختصة تحقيقًا لبعض الفائدة المرجوة من وراء إنشاء المتحف الكبير حين تتهيأ الظروف الملائمة لذلك، ولقد قمت بإعداد المذكرة المطلوبة وسلمها الملك إلى رئيس الجمعية (فؤاد أباظة باشا) وأوصاه بألا يدخر وسعًا فى تنفيذ مشروع النموذج المطلوب على أكمل وجه مستطاع وأنه من جانبه (أى الملك) سيكلف سكرتيره الخاص بأن يتعاون فى ذلك مع الهيئة، وعلى أثر المقابلة الملكية بادر فؤاد باشا أباظة إلى الاتصال بوزير «المعارف» فى شأن التفاهم على خير الوسائل للشروع فى تنفيذ المشروع، فتكونت لجنة عامة لدراسة الموضوع من مختلف نواحيه وكانت تضم أكبر الإخصائيين فى تاريخ مصر وآثارها منذ عصر ما قبل التاريخ إلى العصر الحاضر، وكذلك بعض كبار الفنانين، وعلى أثر اجتماع اللجنة العامة شكلت لجان فرعية اختصت كل منها باستعراض تاريخ وآثار عصر معين من عصور التاريخ واقتراح الموضوعات التى ترى وجوب اشتمال المتحف عليها؛ إما بنقل صورة عنها، وإما بابتداع صورة لها طبقًا لما هو ثابت عنها تاريخيًا، وكانت مقترحات اللجان الفرعية تعرض على اللجنة التنفيذية العامة؛ لتقر ما تراه منها، ثم تحيله إلى اللجنة الفنية لإبداء الرأى فى خير الوسائل للتنفيذ إما على شكل نموذج مجسم ـ المعروف باسم «ديوراما» ـ أو عن طريق صنع نموذج مصغر للأثر المطلوب عرضه، أو عن طريق رسم صورة تبرز الملامح الأساسية للوصف الذى ورد عن الموضوع على لسان المؤرخين، ولقد كان قيام الحرب العالمية الثانية سببًا فى تأجيل إقامة المعرض، ولكن ذلك لم يدع إلى وقف أعمال لجان المتحف، بل رؤى انتهاز تلك

الفترة لزيادة الدراسة وإعطاء الفرصة للفنانين للتزود بالمعلومات التى تمدهم بها اللجان التاريخية حتى يصلوا بأعمالهم الفنية إلى أقصى درجة من الإتقان ومطابقة التاريخ، وكانت حركة الإعداد لإنشاء هذا المتحف المصغر بمثابة انطلاقة أفادت كثيراً من أبناء الجيل الصاعدين من الشبان الفنانين بتهيئة الجو أمامهم؛ للتعمق فى دراسة تاريخ وحضارة بلادهم مما كان له كبير الأثر فى تطور الحركة الفنية الجديدة فى مصر، فقد امتدت فترة إعداد وإنشاء المتحف إلى عشر سنوات كاملة، حيث لم تسمح الظروف بافتتاح معرض الجمعية الزراعية الذى كانت تنوى إقامته فى سنة ١٩٣٩ إلا فى سنة ١٩٤٩ ـ أى بعد عشر سنوات من العمل والدراسة المتواصلة الجادة على يد أكبر من تضمهم مصر من الإخصائيين، فقد كان بينهم من المؤرخين ورجال العلم مثلاً: الأساتذة: محمد رفعت وشفيق غربال ومحمد قاسم وإبراهيم نصحى وسامى جبره والمسيو دريوتون والمسيو جاستون فييت وحسن عبدالوهاب والأميرالاى الدكتور زكى عبدالرحمن والأستاذ مصطفى عامر المشرف على حفائر الجامعة لعصر ما قبل التاريخ، ومن رجال الفن الأساتذة: محمد حسن ومحمد ناجى ومحمود سعيد وراغب عياد وحسين فوزى، والمسيو ريمون مستشار الفنون الجميلة بوزارة المعارف، ومحمد ذو الفقار مدير المتحف الزراعى، فضلاً عن مديرى المتاحف الأخرى، وكانت الجمعية الزراعية قد خصصت لإقامة نموذج متحف الحضارة طابقًا بأكمله فى السراى الكبرى لمعرضها، وتبين بعدها أن ذلك الطابق لا يكفى للوفاء بالحاجة فألحقت به قاعتين كبيرتين فى الطابق الذى يليه وخصصتا للمرحلة التاريخية التالية لعصر الحملة الفرنسية على مصر فى آخر القرن الثامن عشر تحت قيادة نابليون ـ أى من أول عهد محمد على إلى العصر الحاضر ـ، وأما قاعات الطابق الأصلى للمتحف فقد ضاقت بما اشتملت عليه من ديورامات ولوحات ونماذج تمثل مختلف العصور حيث كانت قاعة المدخل تحتوى على تمثال لرجل الكهوف (أى حين كان الإنسان يعيش فيها) طبقًا لما أجمع عليه وصف علماء ذلك العصر، فضلاً عن مجموعة من الأوانى والآلات الحجرية التى كشفت عنها حفائر الجامعة بجوار القاهرة، وإلى جانب ذلك كان الحائط يحتوى على بعض ديورامات تمثل معيشة الإنسان فى ذلك العصر، فى حين رسمت لوحات على طول إطار الإفريز ـ فى أعلى الحائط بجوار السقف لتكملة المشاهد التى تبين مراحل تطور حضارة الإنسان فى ذلك العصر، وتنتهى تلك اللوحات بمشهد يبين اتحاد الوجهين القبلى والبحرى فى مصر وابتداء عهد الحكم الملكى الشامل لمصر كلها ـ وهو المعروف بعهد الأسرات ـ وهو ما تتناوله معروضات القاعلة التالية (القاعة الفرعونية) وكانت تحتوى على مجموعة مهمة من المعروضات، فإلى جانب

خريطة رسمت على الحائط لبيان الحدود التى وصلت إليها الإمبراطورية المصرية فى عهد الفراعنة زين السقف بصورة للبروج السماوية منقولة نقلاً دقيقًا عن صورة تلك البروج، كما نقشت فى سقف معبد أبِّيدوس، وفى وسط القاعة وضع نموذج صغير كامل لمعبد الكرنك، واستخدمت لوحات الإفريز المجاور للسقف فى بيان عادات وطقوس قدماء المصريين فى مختلف ألوان الحياة ومعتقداتهم فى الثواب والعقاب فى الآخرة كما صفت بعض الديورامات لبيان ما وصلت إليه مصر الفرعونية من القوة والجاه، وضمت دواليب الحائط مجموعة فريدة من نماذج الآلات والأسلحة ومختلف الحلى والأوانى والأدوات التى كان يستعملها الفراعنة، وكل ذلك منقولاً بدقة عما وجد فى مقابرهم من آثار وتلى القاعة الفرعونية قاعة خاصة بالعصر الإغريقى الرومانى فالعصر القبطى، فالعصر الإسلامى فى مختلف مراحله إلى العصر العثمانى فحملة نابليون على مصر، وخصصت قاعة لبيان الروابط التاريخية القائمة أبديا بين مصر والسودان من أقدم العصور إلى العصر الحاضر وإلى جانبها أبدع الفنانون فى صنع خريطة مجسمة لوادى النيل طبقًا للمقاييس العلمية للمرتفعات والمنخفضات والمعالم الطبيعية وكتب تحتها البيت الخالد لأمير الشعراء أحمد شوقى الذى يقول فيه :

وما هو ماء ولكنه ... وريد الحياة وشريانها

وأما القاعتان الكبيرتان للعصر الحديث، فقد عنى فى إحداهما بتسجيل كيف تمت مبايعة محمد على بالحكم على أيدى علماء وزعماء مصر، وأسند تصوير ذلك القرار التاريخى الخطير إلى الفنان الكبير محمد ناجى؛ فأبدع لوحة كبيرة رائعة طبقًا لما رواه أصدق المؤرخين فى هذا الصدد، وإلى جانب ذلك عنى المتحف ببيان بدء النهضة العلمية والصناعية فى مصر الحديثة فضلاً عن أمجاد الجيش المصرى فى ذلك العهد وفى عهد إسماعيل، كما قام الفنان الموهوب محمود سعيد برسم صورة بديعة للحدث العالمى التاريخى الكبير وهو الاحتفال بافتتاح قناة السويس كما خصصت ديوراما لتسجيل انعقاد أول مجلس نيابى مصرى، وأما القاعة الكبرى الأخرى فقد خصصت لعهد فؤاد وفاروق ومما حوته لوحة كبرى تصور افتتاح أول مجلس نيابى بعد إعلان استقلال مصر ولوحات وديورامات عديدة لبيان نواحى النهضة الحديثة لمصر، وأهم ما مرت به من أحداث، وجملة القول إن المتحف حقق إلى حد كبير الغرض الأساسى من إقامته.

الملك الشاب: آمال عريضة وإقبال على الاطلاع والمعرفة:

وإذا كنت قد عنيت بإثبات بعض التفصيل عن تنفيذ مشروع متحف الحضارة فإن السبب الرئيسى فى ذلك هو بيان مدى ما كان يشغل بال الملك الشاب من التفكير على الدوام فى العمل الجاد لخدمة شعبه، وتنفيذ كل ما يستطيع إنجازه من مشروعات ترفع من شأن بلاده، وتظهر تقديره لمسئوليته أمام شعبه، ورغبته الصادقة فى تحقيق أمانى الشعب، وأمانيه شخصيا التى كان يجيش بها صدره منذ اللحظة الأولى لتوليه سلطاته الدستورية، بل منذ تنبهت مشاعره لواجبه الوطنى خلال الأحاديث التى وفقنى الله إلى الخوض فيها معه أثناء رحلتنا فى أوروبا، مما جعله يحرص على مفاتحتى - منذ اليوم الأول للعودة إلى مصر - برغبته فى استبقائى إلى جانبه دون أى حاجز بيننا؛ حتى يتسنى له - بمعاونتى - دوام العمل على تحقيق الأمانى القومية التى طالما تحدثنا فيها معا، وإلى جانب هذا فإن الملك الشاب - والحق يقال - كان شديد الحساسية لحداثة سنّه وبما حرمته الظروف إياه من استكمال دراسته، فكان يعمل جاهدا على سد هذه الثغرة أو هذا النقص فى استيفاء استعداده للقيام بواجبه الوطنى نحو شعبه وبلاده على خير ما يستطيع من الكفاية واللياقة وذلك ببذل أقصى ما فى وسعه من الوقت والجهد فى القراءة والاطلاع، فكان شديد النهم فى القراءة وأعانه على ذلك ميله الفطرى إلى القراءة منذ سفره للمرة الأولى إلى إنجلترا كما تبينت عندما شاءت إرادة الله أن أكون فى صحبته فى رحلته الثانية، حيث اصطحبنى يوما فى زيارة خاطفة إلى دار لبيع الكتب على مقربة من قصر كنرى هاوس، فوجدت كل من يعملون بالدار يرحبون بمقدمه ويعربون عن سرورهم لعودته لزيارة دارهم بعد انقطاعه عنهم فترة لم يعهدوها من قبل، وهو ما يكشف عن كثرة تردده على المكتبة إلى حد أن عرفه جميع العاملين فيها وأنه كان عميلا ممتازا، فلم يكن غريبا عليه بعد اضطلاعه بمسئولياته الجديدة أن يحاول إيجاد العون فى مزيد من القراءة والاطلاع، ومن هنا كان أن كلفنى بإبلاغ كبرى المكاتب التى تستورد المطبوعات الأجنبية بأن توافى القصر أولا بأول بآخر ما يصدر من دور النشر باللغتين الإنجليزية والفرنسية، ولقد بلغ من حرصه على موالاة الاطلاع على أحدث المؤلفات أنه كثيرا ما كان لا يجد الوقت الكافى لديه لملاحقة القراءة، فكان يبعث لى أحيانا بإحدى المجلات أو أحد الكتب لموافاته بمذكرة وافية عن موضوع دراسة معينة فيها، وذلك إلى جانب تزويده يوميا بمجموعة كاملة للأخبار والمقالات والدراسات التى تنشر فى الصحف المحلية، فضلا عن مجموعة أخرى من قصاصات الصحف فى مختلف البلاد عما يرد ذكر اسم مصر فيها، وهى القصاصات التى

كانت توافينا بها الشركات العالمية المتخصصة في ذلك، إلا أن الملك الشاب كان شديد اللهفة إلى المزيد من المعلومات وبخاصة عن مصر وكل ما تحتويه، وكان يعرب على الدوام عن رغبته في زيارة كل شبر من أرض مصر والاتصال بشعبه في كل ركن من أركان البلاد، ومن ثم أقدم على العديد من الرحلات الخاصة التي كان يحرص على وضع برنامجها وبتنفيذها بنفسه دون إشراك أحد معه سوى الحاشية التي تقوم على خدمته الخاصة، وبلغ حبه لهذه المغامرة حد المخاطرة أحيانا باختراق الصحراء عن غير الطريق المعهود، مما كاد يؤدي في إحدى المرات إلى كارثة عندما ضلت السيارات الطريق بضعة ساعات أمكن بعدها إنجادها بفضل الاتصال اللاسكلي ـ وهو ما كان يعتمد عليه الملك في رحلاته بعد اتكاله على الله ـ وفي الواقع أن الملك الشاب كان يرى في هذه الرحلات وسيلة عملية للتعرف على بلاده والاتصال شخصيا بأهل المناطق المختلفة تحقيقا للمبدأ الذي آمن به منذ تولى سلطاته وأحس بمدى حب الشعب له وأملا في إدراك مستقبل سعيد على يديه فرأى من واجبه أن يبادل الشعب حبا بحب وولاء بولاء، وأن يحطم كل الحواجز التي تحول بينه وبين شعبه، ففتح له أبواب قصره في حفلات التولية ودأب بعدها على توثيق صلته بالشعب كلما واتته الفرصة أو تهيأت الظروف لمزيد من الاتصال بمختلف طبقات الشعب ولم يترك ركنا في الصحراء الغربية ولا الشرقية ولا سيناء إلا زاره، وأذكر أنه عندما زار سيناء وشاهد واديا بالقرب من العريش تنمو في مساحة منه أشجار نوع من الفاكهة على نحو يثير الإعجاب وعلم أنه أمكن زراعة تلك المساحة من الأرض بفضل الأمطار الغزيرة التي تسقط في ذلك الوادي الضيق، حتى أنها تتحول إلى سيل عرم يكتسح ما يقف في سبيله إلى البحر، فأبدى عجبه من عدم التفكير في الإفادة من هذه النعمة الإلهية وطلب من المسئولين التفكير في إقامة سد في ذلك الوادي على نحو يمكن من الإفادة ولو ببعض المياه التي يبددها السيل سدى، وكان من عادته في رحلاته أنه كلما رأى نوعا لم يره من قبل من الأحجار أو النباتات كان يأخذ معه بعض عينات منها لعرضها على المختصين لفحصها ودراستها على أمل الإفادة منها لخير البلاد ـ لاسيما النباتات الطبية وما كان يعتقد أنها من أحجار المعادن ـ أي أنه كان دائب التفكير فيما يمكن أن يخدم به بلاده، ولذلك فإنه عند التفكير في إنشاء جامعة أسيوط أبدى لأولى الأمر في الحكومة أنه يجدر وضع مشروعها على أساس إفادة إقليم الصعيد من أبحاث ودراسات كليات الجامعة الجديدة لتكون مراكز جديدة لنشر إشعاع الرقي والتطور في مختلف الأرجاء فضلا عن الإفادة من المزايا الطبيعية المتوافرة في بعضها لتكون أساسا صالحا للدراسات العملية المختلفة ـ في الزراعة أو الآثار أو المناجم أو الأبحاث الهيدروليكية (بين المنيا وسوهاج وقنا

وأسوان مثلا) ـ ومن ثم كان اهتمامه بإطلاق اسم «محمد على» على الجامعة الجديدة تفاؤلا بما كان من نشأة النهضة العلمية الحديثة لمصر فى عهد جده الأكبر، وهكذا فإن تفكير الملك الشاب كان منصرفا منذ توليه الحكم إلى العمل بكل الوسائل على تحقيق آماله وآمال الشعب فى البلوغ بالبلاد إلى أرفع درجات الرقى.

نذر الحرب العالمية:

كان الملك الشاب يشعر ولاشك بالارتياح بعد تولى على ماهر باشا رئاسة الحكومة؛ لاطمئنانه على الأقل لعدم نشوء أى سوء تفاهم مع الحكومة لطول المدة نسبيا لعمل رئيس الحكومة مع الملك وثقة الملك المطلقة بالرئيس الجديد وعقيدته السياسية، إلا أن الأحداث العالمية كالرياح تأتى بما لا تشتهى السفن، فقد سبق تشكيل الوزارة فى ١٨ أغسطس عام ١٩٣٩ أن كان العالم مشحونا بنذر حرب عالمية جديدة لم تلبث أن استعر أوارها بإقدام هتلر على غزو بولندا فى أول سبتمبر مما حمل إنجلترا ومن ورائها فرنسا على إعلان الحرب على ألمانيا، وكان القائم بأعمال السفارة البريطانية فى مصر لم ينتظر إعلان حالة الحرب بين بلاده وألمانيا، بل لجأ قبلها بأيام إلى مطالبة الحكومة المصرية بتقديم جميع التسهيلات والمساعدات المنصوص عليها فى المادة السابعة من المعاهدة المصرية الإنجليزية إلى القوات البريطانية الموجودة فى مصر، وقامت الحكومة المصرية بإعلان الأحكام العرفية ثم قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا، وقبضت على الرعايا الألمانيين المقيمين فى مصر ووضعت أملاكهم تحت الحراسة، وأغلقت قناة السويس فى وجه سفن البلاد المعادية لبريطانيا.

السفير البريطانى يضغط لإعلان الحرب:

لم تكتف السفارة البريطانية بتلك الإجراءات التى اتخذتها الحكومة المصرية وأخذت تطالب مصر بإعلان الحرب على ألمانيا لأسباب لها وجاهتها فى نظرها ومن أهمها أن تكون مصر قدوة لباقى البلاد العربية وبخاصة العراق. فى حين أن على ماهر باشا كان يحاول إقناع السفير بأن بقاء مصر على الحياد يضمن للبريطانيين مزية كبرى هى عدم تعرضهم للهجوم بحكم حياد مصر، فضلا عن إمكان تدفق الإمدادات الحربية على مصر تحت ستار حيادها، وهو ما اقتنع به وزير الخارجية البريطانية ـ عند مناقشته الموضوع مع سفير مصر فى لندن (المرحوم نشأت باشا)، إذ أوضح السفير للوزير البريطانى أنه يمكن لبريطانيا فى ظل حياد مصر أن تستورد ما يلزمها من أمريكا ـ وذلك كما جاء فى برقية عاجلة من نشأت باشا فى ٧ سبتمبر ـ فأشار وزير الخارجية البريطانى على حكومته بأن

تطلب من سفيرها الامتناع عن الضغط على الحكومة المصرية لتنفيذ ما يطلبه من وجوب إعلانها الحرب، إلا أنه فى خلال الأخذ والرد بين الطرفين ـ لشدة تمسك السفير برأيه ـ أخذ على ماهر باشا يحاول إيجاد حل للتوفيق بين الوضع الجديد ـ بعد وصول برقية نشأت باشا ـ وبين ما كان قد تم الاتفاق عليه مبدئيا من قبول إعلان الحرب، فطلب إلى عبدالحميد بدوى باشا ـ رئيس لجنة قضايا الحكومة إذ ذاك والمستشار القانونى لمجلس الوزراء ـ أن يضع مذكرة لتأييد رأى الحكومة فى وجوب التريث والتفرقة بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية وبلغ من اهتمام الملك بالموقف أنه حضر بنفسه إعداد هذه المذكرة وهو ما أثار السفير البريطانى عندما علم بذلك وجعله يقول: . . . «آمل ألا ينزلق جلالته إلى ما لا تحمد عقباه»(١)، ولاشك أن اهتمام الملك بمتابعة الموقف عن كثب إنما كان منشؤه رغبته الصادقة فى تجنيب بلاده وشعبه ويلات الحرب التى لم يكن لنا فيها ناقة ولا جمل ـ كما قال الأستاذ الأكبر الشيخ المراغى بعد ذلك بأسابيع فى خطبة الجمعة بحضور الملك.

بريطانيا تطلب عزل على ماهر:

ولقد انتهت هذه الأزمة الأولى بين على ماهر والسفير البريطانى بورود برقية من لورد هاليفاكس إلى السفير ينصحه فيها بعدم الدخول فى مناقشات قانونية وعدم الضغط على الحكومة المصرية، ولكن السفير لم يسكت إلا تحينا للفرص للإيقاع بعلى ماهر الذى كان يضمر له العداء على ما يبدو، لا سيما منذ عزل أمين عثمان من منصبه فى المالية وهو عين السفير فى الحكومة المصرية وأقرب المقربين إلى قلبه والمنادى بالزواج الكاثوليكى بين مصر وإنجلترا، ومن ثم تجددت الأزمات عند إعلان إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا وبدأ السفير يكشف عن حقيقة شعوره وخطته نحو على ماهر، فصارح حكومته بأنه يقتضى تغييره وفى حالة معارضة الملك يجبر على التخلى عن العرش قائلا: «إن لنا فى الأمير محمد على خير من يساعدنا ونستطيع الاعتماد عليه والثقة به». وزعم أن جمهرة الشعب المصرى ترحب بهذا التغيير(٢).

---

(١) راجع مذكرات حسن يوسف باشا «القصر ودوره فى السياسة المصرية» ص ١٠٦، ١٠٧.

(٢) وفى الواقع قد تبين من الوثائق الإنجليزية التى نشرت فيما بعد أنه لم يشجع السفير على المضى فى سياسته الغاشمة سوى واقعة مؤسفة ومزرية معا وهى ـ كما سجل فى برقياته لحكومته ـ أنه تلقى (مع الخجل الشديد لكل من يقدر الكرامة الوطنية حقا) رسائل من النحاس باشا ومحمد محمود باشا وحسين سرى (وزير المالية فى وزارة على ماهر) تنصح بضرورة تغيير الوزارة إذا أريد إنقاذ البلاد. (راجع المرجع السابق ذكره ص ١٠٩).

ونجح السفير أخيرا فى الحصول على موافقة حكومته على المطالبة بإبعاد على ماهر من الحكم ـ والقصر معا ـ وعندما قابل السفير الملك لإبلاغه قرار حكومته لم يفته كما قال فى برقيته إلى حكومته عن تلك المقابلة، أن يشير من طرف خفى إلى أن الجنرال ويفل (قائد القوات البريطانية فى مصر) فى انتظار معرفة نتيجة المقابلة ليعلم مدى استجابة الملك إلى طلباتهم، وحذر الملك من أن يلعب بالنار لأنهم جادون فيما يطلبونه، وهكذا فكأنما كان لامبسون يقوم بتجربة لما سوف يقوم به فى أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ فى حين أن الملك الشاب لم يكن يهمه سوى شىء واحد وهو تجنيب بلاده ويلات الحرب فى الوقت الذى كانت تتوالى فيه الأنباء عن الانتصارات الألمانية وما يقاسيه الشعب فى بولندا وبلجيكا وهولندا وفرنسا من تلك الويلات بعد اجتياح الجيوش الألمانية لأرضها، حتى أن بطل فرنسا الكبير فى الحرب العالمية الأولى المرشال بيتان حينما تولى الحكومة جعل مقرها فى فيشى وبادر إلى طلب الهدنة فى محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من فرنسا وتجنيب شعب فرنسا المنهار ما يمكن تجنيبه من الويلات التى قاساها شمال فرنسا.

استشارة الزعماء:

وأيا كان الباعث فقد رأى الملك ألا ينفرد باتخاذ قرار فى الموقف حيال بريطانيا ودعا عددا من الزعماء السياسيين ـ من بينهم زعماء الأحزاب ـ إلى الاجتماع فى قصر عابدين لدراسة الموقف وإبداء الرأى، فانتهوا بعد أكثر من خمس ساعات من تبادل الرأى إلى أن مصلحة البلاد تقضى باستقالة الوزارة لانعدام الثقة بينها وبين الإنجليز، وتركوا الأمر بين يدى الملك للتصرف، وكان مما بحثوه تشكيل وزارة قومية، إلا أن النحاس باشا رفض الفكرة ـ كعادته ـ وطلب قيام وزارة محايدة تتولى إجراء انتخابات جديدة، وفى اليوم التالى قدم على ماهر باشا استقالته واجتمع الزعماء السياسيون مرة أخرى دون الوصول إلى قرار موحد بسبب نصح الأغلبية بتأليف وزارة قومية وإصرار النحاس باشا على وزارة محايدة ـ مع تمسك الإنجليز بأن يكون الرئيس الجديد للوزارة حائزا لثقة النحاس باشا.

حسن صبرى رئيسا للوزراء وحسنين رئيسا للديوان:

وانتهت الأزمة بتكليف حسن صبرى باشا بتشكيل الوزارة الائتلافية الجديدة فى ٢٨ يونية عام ١٩٤٠، وقد كان من أول ما عنى بالقيام به للاطمئنان إلى دوام حسن التفاهم بينه وبين القصر أنه ألح على الملك، ونجح فى الحصول على موافقته على تعيين حسنين

باشا رئيسا للديوان الملكى، فأبعد بذلك شبح احتمال عودة على ماهر باشا إلى القصر وإن كان قد سبق الوعد بذلك من قبل، ولكن الأجل المحتوم لم يمهل صبرى باشا طويلا فى منصبه الجديد وكأنما لتعويضه عن قصر المدة فقد وافاه بعد شهور معدودة، وسط أقصى ما يحويه هذا العالم الزائل من مظاهر الإجلال والتكريم، حيث لفظ أنفاسه الأخيرة ـ حقيقة لا مجازا ـ بينما كان يلقى خطاب العرض فى حفلة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة طبقا للتقاليد والمراسم المتبعة فى تلك المناسبة فى القاعة الكبرى للبرلمان، فى حضور الملك وأفراد الأسرة المالكة والوزراء وأعضاء الشيوخ والنواب، والجميع بالملابس الرسمية الكبرى والنياشين، وإذا به يتهدج صوته، ثم يسقط الورق من يده ويتهاوى جسمه على الأرض، وقد خدم وطنه ومليكه إلى آخر لحظة فى حياته.

ومما يذكر أنه فى ذلك اليوم بالذات تحققت أمنيته فى الحصول على الوسام الذى كانت قد جرت العادة على أن يمنح لرؤساء الحكومات وهو الوشاح الأكبر من نشان محمد على والذى كان قد تأخر الإنعام عليه، مما كان سببا فى قلقه.

الفصـل التاسع

وزارة حسين سرى الأولى وأزمة ٤ فبراير

ـ وزارة حـسين سرى الأولى ــ مـجلة أمـريكيـة تهاجم الملك وبعـض الزعمـاء ــ فى مناسبة صلاة الجمعة، تقدير الملك للعاملـين ــ حقيقة مسعى الملك لدى ألمانيا ــ أزمة وزارة حسين سرى ــ مصطفى أمين يبلغنى ببوادر ٤ فبراير ــ حادث ٤ فبراير ــ استسلام أم بعد نظر ــ تساؤل حائر.

وزارة حسين سرى الأولى:

فاجأت المقادير حسين سرى باشا فأهدت إليه الوزارة تجرجر أذيالها بينما لم يكن يتوقع ذلك أحد تقريبا، وكنت ممن أدهشتهم المفاجأة وقابلت حسنين باشا مصادفة على أثر علمى بالخبر فلم أكتم دهشتى لما حدث وإذا بدهشتى تزيد عند سماعى رده إذ ضحك طويلا ثم قال: لقد اخترناه حتى نستطيع تسييره حيث نريد ونقول له مع السلامة حين نشاء، وهكذا كان تقديره، «وتقدرون فتضحك الأقدار» فلم يكن ما حدث بعدها كما قدره حسنين باشا ولكن كما أثبتت الأحداث أن ما وقع فعلا هو أن حسين سرى كان خير من يريده ويتمناه السفير البريطانى لامبسون فى تلك الظروف، فضلا عن أنه ـ أى حسين سرى ـ تطوع بالتقدم إلى لامبسون بطلب ما كان يسعى هو وارءه بكل قلبه وهو عزل الملك ـ كما اتضح فيما بعد من نشر الوثائق البريطانية ـ وبذا قدم له حجة يعتمد عليها لدى حكومته وهى أن طلب العزل تقدم به بعض الزعماء، على أننى لما كنت قد عاهدت نفسى بألا أتناول بالكتابة سوى ما مارسته بنفسى فإنى سوف لا أتعرض للأحداث التى وقعت بعدما تولى سرى باشا رئاسة الحكومة إلا فيما يتعلق بحادثين اتصلت بهما اتصالا مباشرا، وإن كان الأول منهما لا يمس سير الأحداث السياسية فى كثير ولا قليل، إلا أنه يبين إلى حد ما مدى ما كان يسود دوائر الحكم من حساسية كبيرة.

مجلة أمريكية تهاجم الملك وبعض الزعماء..
تكليفى الاتصال بالزعماء:

فى مساء أحد الأيام تلقيت رسالة تليفونية من (البلوك) ـ وهو الاسم الذى كان مصطلحا تسمية جناح الملك به ـ بأن «مولانا» قد بعث إلىّ بمجلة أمريكية ويطلب منى أن أقرأها وأبلغه برأيى فيها وما يجب أن يتبع نحوها، وكان كثيرا ما يحدث ذلك كما سبق أن ذكرت، إلا أن الرسالة كانت مشفوعة هذه المرة بطلب سرعة الرد، وإذا بها مجلة شهرية لها مكانتها الكبرى فى عالم الصحافة، وبها مقال مكتوب بقلم يدل على سعة اطلاع صاحبه على مجريات السياسة فى مصر والعالم أجمع. ولكنه جاء فى تعصبه ضد مصر ومليكها وزعمائها وكأنما يراد التشهير بهم جميعا لدى الحلفاء واتهامهم بالبعد عن الروح الديمقراطية وبميول ألمانية، وكانت تلك تهمة خطيرة فى ذلك الظرف بالذات نظرا لتفوق الألمان وانتصاراتهم المتوالية فى أوروبا وبدء التفاتهم لشئون إفريقيا بعد ما فشل حلفاؤهم الإيطاليون فى إحراز أى نصر، حتى أصبحت مصر تحت رحمة الجيش الألمانى وغزواته المتوالية فى ليبيا، ولذلك كان من الضرورى التعجيل بتصحيح الصورة الموضحة فى المقال، وأخطرت الملك بمضمون المقال وبأنه من رأيى أن يكون التصحيح من جانب الزعماء السياسيين الذين ورد ذكرهم فى المقال مع تكليف الحكومة بمصادرة الأعداد التى دخلت إلى مصر من تلك المجلة ومراعاة عدم السماح بدخولها مستقبلا ما دامت اتخذت هذه الخطة العدائية نحو مصر ومليكها وزعمائها، وجاءنى الرد فى الحال بأن الملك يفوضنى فى اتخاذ كل ما أراه ضروريا لمعالجة الموضوع بالحكمة، ورأيت من الواجب إخطار حسنين باشا بالقصة كلها قبل اتخاذ أى خطوة ليقوم من جانبه بإبلاغ رئيس الحكومة وقد وافقنى رئيس الديوان على كل ما رأيته وطلب منى الإسراع بالاتصال شخصيا بالزعماء السياسيين الذين وردت أسماؤهم بالمقال، وأولهم على ماهر باشا الذى كان له النصيب الأوفر من عناية المقال، بل كان المقال بمثابة دفاع عن طلب بريطانيا عزله وإبعاده عن الحكم، ولكى نكسب الوقت فى مهمة الإسراع بالرد تعهد حسنين باشا بسرعة الاتصال برئيس الحكومة، وعلى ذلك كلفت سكرتارية مكتبى بإعداد وطبع صور من المقال واتصلت بعلى ماهر باشا ومن ورد ذكرهم أو الإشارة إليهم فى المقال، وبعد نحو أسبوع أو أكثر قليلا، وكنا فى صبيحة يوم جمعة، نستعد لمرافقة الملك إلى أداء صلاة الجمعة ثم تناول الغداء على المائدة الملكية، طبقا للتقاليد المعتادة، فوجئت بتليفون من «البلوك» بأن الملك يود أن يحيط علما قبل صلاة الجمعة بما قامت به الحكومة نحو تنفيذ

أمره بمصادرة المجلة ومنع دخولها إلى مصر، فأسرعت إلى الاتصال بسرى باشا فى بيته وطلبت مقابلته فى الحال لأمر يهم الملك فدعانى إلى مقابلته فى منزله، وعند وصولى تركنى أنتظر بضع دقائق وهو ما لم تجر به العادة لأنى ذكرت له أن المقابلة كانت لأمر يهم الملك، فكان يجب أن يكون فى انتظارى ولذلك توقعت أن يكون وراء هذا التصرف شىء ما، ولم يطل انتظارى لمعرفة ذلك الشىء فإن سرى باشا بدأ حديثه معى بقوله إنه رجل صريح لا يعرف الطرق الملتوية كبعض رجال القصر ولذلك فإنه يصارحنى بالقول إنه دهش لسماعه أن هناك موضوعا كلف الملك بعض السياسيين بالعناية به ولم ير داعيا أو مناسبا أن يخطر به رئيس الحكومة مع أنه يتعلق بموضوع صدر من أجله أمر بمصادرة أعداد المجلة ومنع دخولها إلى مصر وهو ما قد تم تنفيذه فعلا، فأبديت له أسفى ودهشتى لسماع ما قاله؛ لأنه كان متفقا مع رئيس الديوان - حسنين باشا - على أن يتولى إبلاغه بالأمر قبل سواه فنفى ذلك بشدة وقال ما دام الأمر كذلك فسوف يعرف كيف يتفاهم مع حسنين، ولما عدت إلى المنزل وأخطرت «البلوك» بما كان من رئيس الحكومة كان الجواب أن أترك الاثنين (حسنين وسرى) يصفيان حسابهما معا.

وعندما وصلت إلى المسجد وجدت حسنين باشا بين المنتظرين فأسرعت إليه وأبلغته بما حدث ودهشتى لذلك لمخالفته لما اتفقنا عليه فضحك طويلا وقال فى الواقع أن سرى معذور؛ لأن على ماهر أوقعه فى حرج شديد أمام عدد كبير من ذوى الشخصيات الرفيعة كانوا مدعوين لدى عبدالفتاح يحيى باشا؛ لعقد قران كريمته، وإذا بعلى ماهر باشا يطلب من سرى باشا أن يرسل إليه شخصًا معينًا من موظفى السكرتارية برئاسة الوزارة؛ لأنه يثق بكفاءته وإجادته الكتابة على الآلة الكاتبة؛ لأن الملك قد أوفد إليه سكرتيره الخاص لإعداد مقال ردًا على مجلة أمريكية، وبذلك أبدى على ماهر باشا مدى ثقة الملك به وعدم تقديره لرئيس الحكومة، فمن الطبيعى أن تترك هذه الوخزة المؤلمة أثرًا فى نفس سرى باشا وفى نهاية حديثه وعد حسنين باشا بإصلاح الأمور مع سرى باشا.

فى مناسبة صلاة الجمعة - تقدير الملك للعاملين:

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه فى ذلك اليوم بالذات راق للملك أن ينعم برتبة الباشوية على مدير قسم الهندسة بوزارة الأوقاف لما رآه ولمسه الملك من الجهود التى يبذلها فى إصلاح المساجد التى يؤمها لصلاة الجمعة، فقد كان قد حدث قبل ذلك ببعض الوقت أن حدد مسجدًا معينًا لصلاة الجمعة - وكان قد طلب كشفًا بأسماء المساجد ومواقعها؛ ليختار

أحدها لأداء صلاة الجمعة فيه ، وكان يتعمد تغيير المواقع حتى يعم إصلاح الشوارع لما كان يشهده من مضاعفة العناية بإصلاح الشوارع التى يمر منها موكبه ، فقيل له إن ذلك المسجد تجرى فيه عملية إصلاح ، فطلب تحديد موعد لانتهاء تلك العملية وتعريفه عن المساجد الصالحة فعلاً للصلاة ، مع تحديد مواعيد لإقامة الصلاة فى باقى المساجد ، لذلك استطاع فيما بعد متابعة عمليات الإصلاح ، وإنها كانت تتم بدقة ومهارة تستحق التقدير ، وعند انتهاء الصلاة فى ذلك اليوم ومصافحة مدير قسم الهندسة شكره وصدر نطقه السامى «متشكرين ومبروك يا باشا» فى حين أن درجته المالية لم تكن تسمح بمنحه رتبة البكوية طبقًا للقواعد المقررة للرتب فكان فى هذه المفاجأة درسًا وتنبيهًا للجميع أن الملك يتابع بنفسه عمل كل عامل وأن لكل مجتهد نصيب!

وبعد فترة وجيزة كانت قد تجمعت عندى الردود المطلوبة على مقال المجلة الأمريكية فعرضت على الملك إرسالها جميعًا إلى سفيرنا فى واشنطون ، وكان إذ ذاك محمود حسن باشا وقد كانت لى به صلة ومودة وصداقة ، وهو رجل على خلق عظيم جدير بكل ثقة واطمئنان إلى شدة ولائه ، فضلاً عن حصافته ولباقته ، على أن نترك له التفاهم مع إدارة المجلة على ما يمكن عمله بعد ما فات وقت ليس بالقصير ، هذا إلى أنه على أحسن الظروف لا يمكن نشر جميع تلك الردود المطولة ، ولقد صح ما توقعناه ؛ فقد قال السفير بأنه رأى الاكتفاء بما أبداه أولو الأمر فى المجلة من الأسف والاعتذار والاحتفاظ بصورة من الردود لديهم للرجوع إليها عند الحاجة مستقبلاً . وإنه قد اقتنع على كل حال بأنه ليس من المصلحة إثارة الاتهامات من جديد بنشر الردود وما قد يستدعيه ذلك من التعليق لبيان الأصل الذى نشأت عنه فى حين أن الغاية من الردود تلافى ما قد تكون أحدثته من آثار فى الخواطر .

ولكن هذه الواقعة بالذات ـ واقعة اتهام الملك بالميل إلى النازية والابتهاج بانتصارات هتلر ـ هذه الواقعة لا ينبغى أن تقابل بالاستنكار إلا من جانب أنصار بقاء الاستعمار متحكمًا فى أقدار البلاد إذا قدر له الانتصار فى الحرب ، وهو ما كانت تنفر منه نفس ملك شاب يتمنى الحرية لبلاده ولا يملك القوة لتحقيق تلك الحرية والفكاك من أسر وأحكام معاهدة أقام الأفراح لعقدها حزب الأغلبية ـ مع الأسف الشديد ـ ناسين أو متناسين ما خولته المعاهدة للدولة الباغية ـ بريطانيا ـ من حقوق تمس بل تكفى عند الحاجة للقضاء على أعز وأقدس شروط الاستقلال بحكم الاعتراف للدولة صاحبة القوة الغاشمة بحق احتلال البلاد وطلب المزيد من المعاونة والتسهيلات ؛ لتيسير ذلك الاحتلال مما لا يستطيع قبوله

ولا احتماله من يريد العزة والاستقلال الحقيقى لبلاده، وهو ما كان السبب فى دوام وقوع التصادم بين الملك الشاب وممثل بريطانيا عن كراهية من جانب الملك لقيود المعاهدة ورغبة جامحة من جانب ممثل الاحتلال فى فرض أقصى ما يستطيع ادعاءه من حقوق السيادة والسيطرة، وكان طبيعيًا كذلك أن يحاول الملك تجنيب بلاده ويلات الحرب التى كانت تفيض الصحف كل يوم بأنباء ما تعانيه منها البلاد التى اكتوت بنارها، وكلما زاد خطر امتداد نار الحرب إلى داخل بلاده ازداد انشغال بال الملك من ناحية احتمالات ما قد يؤدى إليه دخول الألمان إلى مصر من أخطار الخراب والتدمير وتنكيل بأرواح ما لا يحصى من أبناء الشعب الذى لا يملك فى هذه الحرب الطاحنة ناقة ولا جملاً!

حقيقة مسعى الملك لدى ألمانيا:

وأذكر أنه بعدما تجاوزت القوات الألمانية الحدود المصرية كلفنى الملك بإرسال برقية إلى سفيرنا بإيران (يوسف ذو الفقار باشا ـ والد الملكة فريدة) ليطلب من شاه إيران التوسط لدى هتلر لإصدار الأمر إلى جيشه بالحرص بقدر الإمكان على تجنب ما يؤدى إلى تدمير المرافق القائمة فى البلاد والحفاظ عليها وعلى أرواح الناس على قدر الاستطاعة، ولعل هذه المساعى لدى الشاه هى التى أشار إليها مندوب بريطانيا لدى هيئة الأمم عندما عرض النقراشى باشا القضية المصرية على تلك الهيئة فى سنة ١٩٤٧ متخذًا من ذلك وسيلة لاتهام الملك بأنه كان يخابر أعداء الحلفاء أثناء الحرب، وهو ما سنعرض له تفصيلاً فى موضعه.

ولقد كانت تهمة الميل إلى المحور والاتصال به خلال الحرب هى التهمة الكبرى التى يوجهها لامبسون إلى الملك على أنه كان يوجه إليه تهمة أخرى هى كراهيته للبريطانيين بوجه عام، ولقد كنت أضحك من سخف هذه التهمة وأقول لمن يسألنى عن مدى صحتها بأنه لو صح ذلك لكان هو شخصيًا المسئول عنها، لأنه بطبيعة الظروف التى أحاطت بالملك كان المفروض أن تكون بريطانيا هى المفضلة لديه على سواها، فإن اللغة الإنجليزية هى أول لغة أجنبية تعلمها بحكم أن مربيته كانت إنجليزية، وبريطانيا هى أول دولة أجنبية زارها ثم إنه اختار مربيات إنجليزيات لبناته، فإذا كان بعد هذا كله لا يحب بريطانيا فلابد أن هناك سببًا آخر يرجع إليه شخصيًا (أى لامبسون)، فالواقع أن الملك يذكر إقامته فى بريطانيا بكل الحب والإعزاز كما أنه يعجب بالشعب البريطانى وحبه للنظام والعدالة والروح الرياضية فى كل شىء، فهو بذلك بريطانى أكثر ممن لا يحترمون تلك المبادئ والتقاليد إلا عندما

تروقهم! أما كراهيته لبريطانيا سياسيًا كمصرى وطنى؛ فشىء يعتز به كأى مصرى (فى ذلك الحين بطبيعة الحال).

أزمة وزارة حسين سرى:

كان الحادث الآخر مفاجأة تامة لى وإن كان قد سبقته مقدمة كانت فى ذاتها مقدمة لم تكن على البال، فقد حدث فى النصف الثانى من يناير ١٩٤٢ أن قابلت الملك فى إحدى المقابلات التى أصبحت لا تحدث إلا قليلاً بعد النظام الذى طلبه على ماهر ووافق عليه الملك من حيث وقف المقابلات اليومية لرؤساء الحاشية والاكتفاء برفع مذكرات عما لديهم والاقتصار فى طلب المقابلة على المناسبات المهمة التى تستدعى ذلك؛ وهذا لضمان عدم تعرض الملك للتأثر بآراء ومشورات أحد غير رئيس الديوان، من أجل ذلك قلّت جدا فرص المقابلة مع الملك، فكانت تلك المقابلة من بين تلك الفرص، وكان الجو مشحونًا بأنباء الأزمة الوزارية وتوقع حدوث التغيير فى أى لحظة، ولذلك كان من الطبيعى جدا أن يتطرق الحديث بينى وبين الملك إلى الأزمة السياسية، فقلت فى صراحتى المعتادة إن تعدد الأزمات السياسية يجعلنى أشد تمسكًا بعقيدتى وهى أنه فى حالة بلاد كبلادنا فإن خير حكومة يمكن أن تتولى أمورها هى حكومة قومية، فالواجب الوطنى يحتم على زعماء الأحزاب أن يتضامنوا ويقفوا صفًا واحدًا؛ حتى يتم تخليص البلاد من عار الاحتلال الأجنبى، وفى حالتنا بالذات، أصبحنا أشد حاجة إلى حكومة قومية لأننا أصبحنا مهددين بخطر غزو أجنبى، فإذا انتصر الحلفاء تكون البلاد صوتًا واحدًا فى المطالبة بإصلاح عيوب المعاهدة وأولها الخلاص من الاحتلال الأجنبى، أما إذا كان مقدرًا لنا أن يفرض علينا احتلال أجنبى آخر، فإن وقوف البلاد صفًا واحدًا لا يصدر عنها إلا صوت واحد لهو الأمل الوحيد فى تجنيب البلاد أقصى ما يمكن من ويلات الحرب، فأجابنى الملك بأنه مقتنع تمامًا بهذا الرأى ولكن دون تحقيقه صعاب لمسها بنفسه ولكنه على استعداد لتجربة كل شىء فى سبيل خير البلاد، وسألنى عمن أراه خير من يصلح لرئاسة الحكومة وأضاف قائلاً: وطبعًا لا مجال للتفكير فى على ماهر، وأذكر أنى أجبته بأنى فى الواقع لم أفكر فى الأمر ولكن الاسم الذى يخطر ببالى الآن هو اسم بهى الدين بركات باشا فإنه مشهود له من الجميع بالنزاهة والكفاءة، ولذلك فإنه موضع الثقة والاحترام من الكل، فوافقنى على ما قلت إلا أنه أضاف بأن عيبه الوحيد أن سمعه ثقيل مع حبه للمناقشة والحوار؛ لأنه عنيد وصعب الاقتناع، وفى الواقع إنى دهشت لما لديه من المعلومات

الدقيقة إلا أن ذلك كان خير دليل على أنه ينتهز الفرص لتوسيع دائرة معلوماته، وانتهى الحديث بينى وبين الملك على أن يكون اقتراحى محل الدراسة والتفكير، إلا أنه على كل حال لم يرفض الفكرة أو يستبعدها، وبعد خروجى من عنده - وكان فى تلك الفترة فى جناحه الخاص بقصر عابدين - عرجت على مكتب حسنين باشا وكان فى طريقى إلى مكتبى، ورأيت من واجب الأمانة فى خدمة الملك أن أفضى إليه بالحديث الذى جرى بيننا؛ فشكرنى وطلب منى موافاته بما يستجد إذا هيأت لى الظروف معاودة الكلام فى هذا الموضوع، على أن فرص مقابلة الملك كانت قليلة كما أنى لم أكن مشغولاً بمباحثات الأزمة الوزارية، ولذلك كدت أنسى الموضوع بجملته لولا أنه بعد نحو أسبوعين من هذا الحديث - وقبل ٤ فبراير بأيام قليلة - رن التليفون الداخلى بمكتبى؛ فإذا بحسنين باشا يبلغنى أن الأستاذ مصطفى أمين قادم إلىّ يحمل أخباراً مهمة ويطلب منى سرعة تبليغها إلى الملك.

مصطفى أمين يبلغنى ببوادر ٤ فبراير:

وعندما حضر الأستاذ مصطفى أمين إذا به يقول لى إنه علم من مصدر يثق به كل الثقة أنه حدث اجتماع مهم فى السفارة البريطانية ضم القادة العسكريين وكبار المسئولين البريطانيين على أثر نبأ بلغ السفارة بأن الملك عازم على إنهاء الأزمة السياسية الحالية بإسناد رياسة الوزارة إلى على ماهر باشا، فأجمع الرأى فى هذا الاجتماع على منع ذلك ولو احتاج الأمر إلى استخدام القوة وعزل الملك، فرأى مصطفى من واجبه إبلاغ ذلك إلينا لعرضه على الملك، فقلت له إن الأمر لا يستدعى عرضًا؛ لأنى منذ أيام قليلة قابلت الملك، وجاء ذكر الأزمة الوزارية وأن من الحلول التى يجرى التفكير فيها تأليف حكومة قومية، وقال لى الملك من تلقاء نفسه إنه لا مجال للتفكير فى على ماهر، فيمكنك نفى هذه المزاعم نفيًا باتًا، فأعاد إبلاغى ما طلبه حسنين باشا وهو وجوب إبلاغ الملك فى الحال، فدهشت لهذا الطلب فى الواقع؛ لأنه مادام مصطفى أمين قد أبلغه الخبر كما أبلغنى إياه فلماذا لا يتصرف فى الأمر بنفسه، وعلى كل حال ذهبت إلى حسنين باشا فى مكتبه وسألته؛ لماذا لا يذهب بنفسه لمقابلة الملك لإبلاغه ما جاء به مصطفى أمين؟ فأجابنى بأنه يفضل أن يكون ذلك عن يدى لأنه سبق لى أن تكلمت معه فى موضوع التغيير الوزارى. وكسبًا للوقت ذهبت فى الحال إلى جناح الملك وأبلغته بما حدث، فدهش كما دهشت، وقال: أنت تعلم ما قلته لك حين جاء بيننا ذكر الوزارة القومية وأنه لا مجال للتفكير فى على ماهر، فيمكنك التأكيد لمصطفى أمين أنه ليس هناك أى تفكير فيه على الإطلاق.

ولقد كان ذلك أول نذير لما كان يبيته الإنجليز للملك ـ أو السفير البريطانى على وجه أدق ـ فقد كشفت الوثائق البريطانية فيما بعد عن أنه لم يكن يترك فرصة أزمة تقع فى الحكومة المصرية حتى يحاول إقناع حكومته بأن الملك يقف وراء كل تشدد معهم فى تفسير المعاهدة أو فى إجابة طلباتهم، ولذلك فإنه عندما حانت اللحظة الحاسمة للفصل فى استقالة وزارة حسين سرى وتشكيل وزارة تحل مكانها بادر إلى الحصول على تفويض تام من لندن يخوله مطلق الحرية فى فرض الحل الذى يراه، ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة وعزل الملك إذا رفض قبول ذلك الحل فضلاً عن أن إخضاع الملك لإرادته هو الغرض الأساسى، وكان من أكبر الوسائل التى استخدمها السفير فى إقناع لندن بالموافقة على رأيه، الحصول على موافقة مجلس الحرب المحلى الذى شكلوه فى القاهرة تحت رئاسة وزير دولة بريطانى يقيم فى القاهرة.

وبدأت الأزمة تتصاعد إلى ذروتها فى ٢ فبراير حين قدم حسين سرى استقالته، وفى اليوم ذاته دعا الملك النحاس باشا لمقابلته وعرض عليه تأليف وزارة قومية ولكنه رفض ذلك على الرغم من الإلحاح عليه، ومع ذلك دعاه الملك إلى إعادة التفكير فى الأمر، وعزم على دعوة مكرم عبيد باشا لمقابلته فى اليوم التالي على أمل الاستعانة به فى إقناع النحاس باشا بقبول تشكيل وزارة قومية، ولكن سرعان ما علم السفير البريطانى بما تم فى المقابلة بين الملك والنحاس؛ فاتصل برئيس الديوان فى المساء وأبلغه أنه علم بأن النحاس باشا رفض تأليف الوزارة القومية وأنه ينصح بترك مطلق الحرية له لتأليف الوزارة كيف يشاء.

حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢:

فى صبيحة اليوم التالى (٤ فبراير) عاود السفير الاتصال بحسنين باشا وطلب مقابلته وسلمه إنذاراً يقول بالنص: «إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء بأن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارته؛ فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث». ونظرًا لما فى هذا الإنذار من اعتداء بالغ على سيادة مصر رأى الملك ألا ينفرد بالبت بالرأى فيه، ولذا دعا جمعًا من أقطاب السياسة فى مصر للاجتماع بالقصر، ونترك لشاهد صدق ممن حضروا الاجتماع وصف ما جرى فيه ـ وهو الدكتور محمد حسين هيكل باشا[1]: «دعينا قبيل منتصف الساعة الرابعة للاجتماع بقاعة مجلس البلاط فى قصر عابدين، وكان الاجتماع

(١) ر. الجزء الثانى من مذكراته (طبعة دار المعارف) ص ١٩٧ ـ ١٩٩.

مؤلفًا من رئيسى الشيوخ والنواب ومن رؤساء الوزارة السابقين ومن ممثلى الأحزاب ومن أعضاء هيئة المفاوضة فى معاهدة ١٩٣٦ ، فلما اكتمل عقدنا حول المائدة الكبيرة فى هذه الغرفة دخل علينا الملك يتبعه رئيس الديوان، وبعد أن جلس الملك أذن لنا فى الجلوس فجلسنا بالبروتوكول الآتى :

أصحاب المقام الرفيع شريف صبرى باشا ومصطفى النحاس باشا وعلى ماهر باشا (أصحاب الدولة) أحمد زيور باشا وإسماعيل صدقى باشا وعبدالفتاح يحيى باشا وحسين سرى باشا و(أصحاب المعالى والسعادة) بهى الدين بركات باشا وأحمد ماهر باشا وحافظ رمضان بك ومحمد محمود خليل بك وتوفيق رفعت باشا ومحمد حسين هيكل بك وحافظ عفيفى باشا وعلى الشمسى باشا وحلمى عيسى باشا ومحمود حسن باشا كبير المستشارين الملكيين.

وأذن الملك لرئيس ديوانه فألقى علينا البيان التالى باسم الملك :

«عندما واجهت البلاد هذه الساعات الخطيرة التى تجتازها ناديت ونادى الشعب معى بوجوب اتحاد الجميع لمواجهة الصعوبات التى تقوم فى طريقنا، وكنت أرى أن أيام الشدة يجب أن تعلمنا أن ننسى أشخاصنا وندفن الماضى فنبدأ عهدًا جديدًا نكون فيه كتلة واحدة وكلمة واحدة، ذلك لأنى أعلم أنه ما من خير أصحاب هذه الأمة إلا وهى متحدة، وما من شر أحاق بها إلا وهى متفرقة الكلمة؛ فبدأت منذ أمس استدعى بعضكم وكنت عازمًا على أن أستدعى البعض الآخر اليوم؛ لأشرح لكم وجهة نظرى لأدعوة الجميع إلى تأليف وزارة قومية، وكنت أعتقد أن كلاً منهم يضحى شيئًا قليلاً، ليكسب البلد شيئًا كثيرًا، وكنت على ثقة من أنكم ستلبون دعوتى، ففى الساعات الخطيرة يجب أن ننسى أشخاصنا ولا نذكر إلا بلادنا ولكن قبل أن تبدأ المشاورات أمس (الثلاثاء) طلب إلىّ السفير البريطانى ظهريوم الاثنين أن أستدعى النحاس باشا وأعلنه أن يؤلف الوزارة، وأن أقبل من يقترحه النحاس باشا رئيسًا للوزارة، وحدد السفير البريطانى الساعة الثانية عشرة ظهر الثلاثاء موعد استقبال النحاس باشا؛ فأجبت السفير على ذلك بأننى كنت قررت فعلاً وقبل وصول هذا الطلب أن أستدعى النحاس باشا ورؤساء الأحزاب والزعماء لاستشارتهم فى تأليف وزارة قومية تواجه صعوبات البلاد الداخلية والخارجية، وبذلك تحقق رغبة الشعب، وتجمع مصر فى كلمة واحدة ووزارة واحدة، وانتهت مشاورات أمس. . . وعلى أثرها طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وأخبره أنه علم أن النحاس باشا رفض فكرة الوزارة القومية، وطلب السفير من رئيس الديوان أن يرفع إلى

نصحه أن أكلف النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية، فرد عليه رئيس الديوان قائلاً: إن المسألة لا تزال تبحث مع النحاس باشا ورؤساء الأحزاب وإن المباحثات جارية لتأليف وزارة قومية وإن الملك واثق من أن وطنية الزعماء ستتغلب على كل شيء وسيقبلون النزول على رغبة البلاد.. والیوم طلب السفير مقابلة رئيس الديوان وسلمه إنذاراً هذا نصه: «إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة، فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ما يحدث» إننى دعوتكم اليوم لأستشيركم فى هذا الموقف وإنى واثق من أن رأيكم ستمليه عليكم الوطنية والحكمة ـ وإنكم ستجلسون هنا بصفتكم مصريين وترجون الخير والكرامة والسعادة لهذه البلاد.. وبعد أن فرغ رئيس الديوان من تلك الرسالة الباكية تكلم الملك الشاب الذى لم يكن يومئذ قد أتم السنة الثانية والعشرين من عمره فقال: «لقد دعوتكم لتتداولوا فى الموقف بعد أن سمعتم الآن تفاصيل ما حدث وأطلب إليكم أن تقصدوا بمداولاتكم إلى مصلحة مصر وحدها ولا تجعلوا لأى اعتبار آخر حسابًا. إننى مستعد فيما يتعلق بشخصى أن أضحى بكل شيء، فلا شيء يعنينى غير مصلحة مصر وكرامتها واستقلالها». وكما يقول هيكل باشا: «لم يستطع الحاضرون إخفاء إكبارهم لما انطوت عليه عبارات الملك من نبل ومن عاطفة وطنية سامية غاية السمو، بلغ سموها أن أثار الإكبار غاية الإكبار فى نفوسنا جميعًا وبأن علق عليها إسماعيل صدقى باشا وأحمد ماهر باشا بما هى جديرة به من إعظام وإجلال».

وقبل أن يشرع المجتمعون فى مداولاتهم طلب النحاس باشا كلمة، فنفى علمه بأى شيء مما جاء ذكره فى بيان الملك مؤكدًا أنه لم يعلم إطلاقًا بطلب الإنجليز إسناد الوزارة إليه وإلحاحهم فى ذلك إلى حد توجيه إنذاراهم الأخير، وما دام هذا موقفه ـ أى عدم علمه إطلاقًا بما جرى من الإنجليز من قبل ـ فهو لا يرفض تأليف الوزارة إذا عهد إليه الملك بذلك، وهو ما يتناقض تناقضًا صارخًا مع تكرار تأكيده بأنه لم يكن على اتصال بالإنجليز ولم يكن يعلم شيئًا عن إصرارهم على تكليفه بتأليف الوزارة؛ فإن علمه الآن بالحقيقة التى كان يجهلها كما يقول كانت تستوجب رفض ما كان يصر عليه الإنجليز والاستجابة إلى ما يعرضه الملك والزعماء السياسيون، وإزاء تشبثه برفض كل الحلول التى عرضها الزعماء للخروج من الأزمة بما يحفظ للبلاد كرامتها، رأوا نظرًا إلى اقتراب حلول موعد الإنذار أن يبحثوا الموقف من الناحية الفقهية فانتهوا إلى قرار يؤكد أن الإنذار يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها ووقع الجميع على هذا القرار، ومن بينهم النحاس باشا، وحمل حسنين باشا هذا القرار إلى السفير البريطانى، وعندما عاد قال إن السفير أبلغه أنه سوف

يحضر فى الساعة التاسعة وأنه قد لا يحضر وقد يبلغ نبأ آخر، ويذكر هيكل باشا أنهم حاولوا أن يستقوا من حسنين باشا ما عساه يكون قد فهمه من اتجاه السفير فقال إنه حاول ذلك قدر جهده، فلم يستطع الوصول إلى شىء، وعلى الأثر انصرف المجتمعون على أن يكونوا مستعدين لتلبية أى طلب للحضور، وإزاء هذه الاجتماعات غير العادية للزعماء السياسيين وتردد الملك عليهم كانت تسود جميع موظفى القصر حركة قلق وترقب لاسيما على أثر صدور التعليمات من أول النهار بألا يبرح أحد القصر، فإن طعام الغداء سيعد لهم جميعًا انتظارًا لما يستجد من التعليمات، وكان قد بدأ يتسرب إلى سائر الموظفين نبأ الأزمة السياسية وما جرى حولها بين الزعماء استجابة لطلب الملك، وكنت قابعًا فى مكتبى عند دخول الليل وإذا بالساعى الخاص بمكتبى يدخل عندى فجأة وهو يجهش بالبكاء فى ذعر وارتياع وهو يقول: الإنجليز يحاصرون القصر بدباباتهم وعرباتهم المصفحة، ويدعوننى لإلقاء نظرة على الموقف فى الشارع حول القصر وإذا به كما يقول، وقد تزاحم الموظفون على النوافذ المطلة على الشارع لمشاهدة ما يجرى من الإنجليز تحت ستار الليل، وأول ما طرأ ببالى هو أنهم قد يحاولون قطع الاتصالات بين القصر والخارج ولذلك ينبغى المبادرة إلى تبليغ من بالخارج بما يدور حول القصر لتوقع الاحتمالات التى قد تنشأ تبعًا لذلك، فاتصلت بصديقى محمد زكى على (بك فى وقتها) وكنت على اتصال به فى محاولة لإصلاح الصلات بين الملك والنحاس منذ إلقاء خطابه السياسى فى الصيف السابق (أى عام ١٩٤١) بأسلوب أعجب به الملك وأبدى ارتياحه إليه فرأيت الفرصة ملائمة للعمل على زيادة إصلاح الجو بين الطرفين عن طريق بعض كبار الوفديين من أصدقاء زكى على بك، ولهذا اتصلت به وطلبت إليه أن يتصل بالنحاس باشا تليفونيًا ويبلغه ما يجرى حول القصر بسبب موقفه شخصيًا من الأزمة ويسأله إذا كان ذلك يرضى وطنيته وأنه يجدر به سرعة التصرف مع الإنجليز - وقد علمت من زكى بك فيما بعد أن النحاس باشا أنكر معرفته بما يحدث حول القصر ثم إنه لا يستطيع عمل شىء بعدما أبدى رأيه فى اجتماع القصر فهو ليس مسئولاً عما يجرى بعدها.

ولقد سمعت خلال ذلك أنه عندما علم الملك بشروع الجيش البريطانى فى محاصرة القصر، اتصل فى الحال تليفونيًا بقائد الحرس وأبلغه الأمر بتفادى الاشتباك مع القوات الإنجليزية، وذلك ضنًا بأن يصاب أحد رجال الحرس بسوء.

وبعد فترة وجيزة حضر إلى القصر السفير البريطانى ومعه الجنرال ستون قائد القوات البريطانية وخلفهما عدد من الضباط شاهرين مسدساتهم، وحينما حاول إسماعيل تيمور

باشا بوصفه الأمين الأول السير إلى جانبهم، نحاه السفير وقال له إنه يعرف طريقه وقصد إلى مكتب الملك حيث كان موجوداً ومعه حسنين باشا فى انتظار قدوم السفير الذى دخل ومعه الجنرال ستون ووقف بالباب الضباط المرافقون لهم، ولا يدرى أحد بالضبط نص الحديث الذى دار بين الملك والسفير، إلا أن الثابت أن السفير كان يحمل معه ورقة قد أعد بها نص قانونى للنزول عن العرش وطلب من الملك أن يوقعه، فأخذ الملك يداعبه حول لياقة الورقة لتوقيعه عليها كما سأله عن الداعى لكتابة تلك الورقة فإنه منذ اليوم السابق كلف النحاس باشا بتأليف وزارة قومية على أساس الاقتناع بأنها أوفى بمصلحة مصر ومصلحة إنجلترا، ولكن ما داموا يصرون على أن يؤلف وزارة حزبية فإنه سوف يكلفه بذلك، وإزاء هذا الرد لم يعد السفير يجد مبرراً للإصرار على طلب توقيع الإقرار بالنزول عن العرش، وانسحب ومعه قائد القوات البريطانية ومرافقوهم من الضباط كما انسحبت على الأثر القوات المحاصرة للقصر، وإنى لأذكر جيداً أنى كنت مع جميع موظفى القصر نقف بالردهة فى ترقب المقابلة وما تسفر عنه، وعلى أثرها اتجهت مع بعضهم إلى مكتب حسنين باشا عند عودته إليه للوقوف على ما يمكن معرفته من تفصيل ما حدث فقال لنا حسنين باشا: إنه لما طلب السفير من الملك أن يوقع وثيقة النزول عن العرش أجابه بأنه من ناحيته لا يمانع فى ذلك إلا أنه يعلم جيداً أنه فى هذه الحالة عندما يذاع الخبر فى البلاد سوف ينفجر غضب الشعب وتسيل الدماء أنهاراً وهو كملك يحب شعبه يضن بقطرة واحدة تهدر من دم أى واحد من شعبه، ولهذا السبب فإنه سيدعو النحاس لتشكيل الوزارة إجابة لطلب السفير. وصدرت تعليمات الملك بدعوة الزعماء السياسيين إلى الحضور، وعندما تم اجتماعهم - وكان آخرهم فى الحضور النحاس باشا - دخل عليهم الملك ووجه الكلام إلى النحاس باشا بأنه يكلفه بتأليف الوزارة ويطلب منه عند الانصراف أن يذهب إلى السفير الإنجليزى ليبلغه بأنه قد تلقى التكليف بتأليف الوزارة. وتم بذلك توجيه أقسى لطمة إلى كرامة مصر وإن كان زعيم مصر الكبير لم ير فى ذلك أنه يتولى الحكم على أسنة الحراب البريطانية وبقوة الدبابات والمصفحات الإنجليزية، بل إنه لا يرى فى ذلك أى بأس ولا أى حائل دون إشاعة الابتهاج بين أنصاره والاعتزاز بما نال من فوزه بالحكم مما دعا أعوانه المحتشدين فى حديقة الرئاسة إلى التهليل للسفير الذى داس على سيادة الوطن وهزأ بكرامته بل حملوه على أكتافهم حين جاء لتهنئة رئيسهم وهتفوا بحياته، فكان فى تكريم السفير على هذا الوجه لطمة أقسى وأشد لكل من يقدر للكرامة الوطنية أى قيمة أو وزن.

استسلام أم بعد نظر:

ارتأى بعض الكتاب أن تنفيذ الملك للمطالب الإنجليزية استسلاما ولكن فاتهم أن يدخلوا فى تقديرهم الاعتبارات الوطنية التى حدت بالملك أن يرفض توقيع الورقة التى كان قد أعدها السفير للنزول عن العرش، وأهم تلك الاعتبارات تفادى ما قد ينشأ من انفجار غضب الشعب على القوات البريطانية لاعتدائها على كرامة الوطن فى شخص ملك البلاد، وما يترتب على ذلك طبعًا من سفك الدماء، وقد ثبت فى اليوم التالى لهذا الحادث ما يعزز هذا الاحتمال عندما حضر عدد كبير من رجال الجيش إلى القصر وكتبوا أسماءهم فى دفتر التشريفات إعرابًا عن ولائهم وقابل نفر منهم حسنين باشا وأبلغوه شدة سخطهم على ما حدث واعتباره إهانة كبرى للجيش والوطن معلنين تصميمهم على محو هذه الإهانة مهما كلفتهم من تضحية، ولكنه أخذ يهدئ من ثورتهم وينصحهم بالتزام الهدوء والحكمة لأن مصلحة البلاد العليا تقتضى ذلك.

وأذكر فى هذه المناسبة أن الملك قدر كل التقدير ما أبداه ضباط جيشه من الإخلاص والولاء فى هذه المناسبة، فأخذ يتردد على نادى ضباط الجيش كواحد منهم كما أدى فريضة أول جمعة تالية للحادث بين ضباط وجنود الجيش بمسجدهم بألماظة.

تساؤل حائر:

ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن فى هذه المناسبة هو التساؤل ابتداء عن العلة التى دعت رئيس الديوان إلى إحالة الأستاذ مصطفى أمين إلى السكرتير الخاص لإبلاغ النبأ الخطير الذى حمله إلى الملك بدلاً من أن يتولى الأمر بنفسه، باعتباره المسئول الأول عن سياسة القصر، وذلك بمقابلة الملك ومناقشة الموضوع معه ثم الاتصال بالسفير البريطانى للوقوف على حقيقة الأمر ومحاولة تفادى الأزمة، ولا سيما أنه يعرف من قبل أن الملك لم يكن لديه أى تفكير فى إسناد أى منصب مسئول لعلى ماهر، فضلاً عما كان يعرفه منذ أزمة وزارة على ماهر عن سوء نوايا السفير نحو الملك.

كذلك، ألم يكن جديرًا برئيس الديوان أن يسعى إلى تفادى الأزمة كلها بالتفاهم مع سرى باشا على تأجيل استقالته أو محاولة معالجة أسبابها وإزالة دواعى تقديمها تفاديًا لاحتمال حدوث ما هو أجل وأخطر، وهو تعريض صاحب العرش وممثل كرامة الوطن إلى خطر الاصطدام مع قوة الاحتلال الغاشمة، كل هذه الأسئلة لا تجد جوابًا عنها فى

مختلف الروايات عن حادث ٤ فبراير بل يقرر محمد حسين هيكل باشا أنه إلى ما بعد إنذار ٤ فبراير لم يستطع أن يظفر من رئيس الديوان بأى معلومات عن احتمالات ما ينوى الإنجليز عمله من وراء الإنذار الذى قدموه فى ذلك اليوم مع علمه المسبق بما رواه مصطفى أمين وتطابقه مع الأحداث التى تمت فعلاً، ولعل التاريخ يكشف مستقبلا عما لا يزال مجهولاً من أحداث الأمس.

الفصـــل العاشر

وزارة مفروضة ونشاط ملك وطنى

ـ وزارة النحاس المفروضة ــ بداية بريئة لتحول خطير فى حياة الملك ــ الموقف العام ــ رد كيد السفـير: الاحتفالات بشهر رمضـان المبارك، المآدب الملكية، تلاوة القرآن، الدروس الدينية ــ زيارات للأقاليم والمشروعات العامة ــ دراسات للمستقبل ــ حادث القصاصين، اهتمـام الملك بمستقبل البـلاد وهو على فراش المرض ــ مذكـرة الزعماء المصريين لزعـماء الحلفاء.

وزارة النحاس المفروضة:

وذرًا للرماد فى العيون، وللرد على اتهام الحكومة بتواطئها مع السفارة الإنجليزية، حرصت على تبادل خطاب معها؛ لإثبات أنها لا تقر تدخل السفارة فى الشئون الداخلية للبـلاد وأن المعاهدة لا تخـولها ذلك الحق وتفيد السفـارة فى ردها بأنها توافق على ذلك تمامًا، وكأنما ما حـدث عند تولى الوزارة الحكم لا صلة له على الإطلاق بما تضمنه الخطابان المتبادلان بين الحكومة والسفارة!

ومنذ تولـت الوزارة الجديدة الحكم انصـرف همـها ـ وهـم الإنجليـز معـها ـ إلى تعـزيز شعبيتها لإثبات أنها ما دامت فى الحكم، فإن تأييد وولاء أغلبية الشعب حقيقة لا مجال للشك فيـها، ومضت فى سبيل اكتسـاب الأنصار فى سياسة الإغداق على المحاسيب والتنكيل بالخصوم من موظفى الحكومة والهيئات التابعة لها والعمد والمشايخ الذين عرفوا بممالأة رجال الأحزاب الأخرى، وذلك بدلاً من اتباع ما يقضى به الدستور وما أوصى به الملك النحاس باشا بأن يسعى فى إقامة حكم وطنى لأبناء البلاد على السواء.

بداية بريئة لتحول خطير فى حياة الملك:

فى ذات الوقت وصلت إلى القصر روايات كثيرة عما كان يذيعه السفير عن كراهية الملك للإنجليز حتى أنه قلما يسمح بمقابلة أحد من كبار الإنجليز الذين يمرون بالقاهرة، فكان الرد العملى على ذلك دعوة من ينقل مثل هذه الشكوى إلى نصح الشاكى بتقديم طلب لمقابلة الملك، وأنه سوف يجاب إلى مطلبه، وفعلاً تمت عدة مقابلات من هذا القبيل مما أثار حرجًا كبيرًا للسفير، فقد كانت تلك المناسبات سببًا فى إبداء أنه إذا كان هناك نفور من جانب الملك فهو من تصرفات السفير وليس من إنجلترا ذاتها أو أهلها، وكان من يقابله يخرج فعلاً وهو مبهور مما يراه من حسن الاستقبال مما حدا إلى التفكير فى خروج الملك إلى الأماكن التى يحتمل أن يتصل فيها بالأفراد العاديين ـ لا سيما رجال الجيش البريطانى ـ حتى يروا الملك على حقيقته، فكان أن بدأ يخرج إلى ملهى الأوبرج، ولقد ذهلت عندما سمعت ذلك وذهبت فى الحال إلى حسنين باشا للكلام معه فى الموضوع لوضع حد له قبل أن يصبح عادة يصعب إرجاعه عنها وكنت أؤمل أن أجد معاونة من حسنين باشا ولكنى مع الأسف الشديد وجدته يدافع عن الفكرة ويراها خير وسيلة لإظهار كذب السفير فيما يدعيه عن كراهية الملك للإنجليز مما شجع حكومته على مسايرته فى سياسته مع الملك وذكر لى على سبيل المثال لنجاح خطة خروج الملك أنه منذ يومين وجد عند باب الأوبرج شابين من الضباط الإنجليز فى حيرة لعدم وجود تاكسى مع رغبتهما فى سرعة العودة إلى القاهرة فدعاهما إلى الركوب معه فقبلا شاكرين، وفى أثناء الطريق سألاه عمن يكون صاحب الفضل عليهما بالركوب معه فلما قال: إنه الملك فاروق ضجا بالضحك ظنا منهما أنها دعابة وقال أحدهما إنه لورد مونتجورى وقال آخر إنه الجنرال ويلسون، فشاركهما الضحك إلى أن وصلا إلى الفندق الذى يقيمان فيه حيث تركهما ولكن بعض من شاهدوه حين انصرافه عرفوه ولذلك سألوا الضابطين عن كيفية تعرفهما بالملك فدهشا وسارعا فى صبيحة اليوم التالى بالحضور إلى القصر وقيدا اسميهما فى دفتر التشريفات للشكر والاعتذار، فقلت له مع تقديرى لطرافة ووجاهة ما حدث إلا أنه لا يقاس بما يحدث فى نفوس الشباب المصريين الذين يرون مليكهم فى مكان لم يسمعوا أبدًا بأن أى ملك من ملوك مصر أو الشرق يسمح لنفسه بالتردد عليه، فضحك وقال: إن الزمان قد تغير وإنه على كل حال يرقب الأمور عن قرب، ولكنى لم أكتف بالكلام مع حسنين باشا بل انتهزت أول فرصة سنحت لمقابلة الملك ففاتحته فى أمر تردده على الأوبرج وأنه محل دهشة وتساؤل بين الناس لأنه لم يسبق أبدًا أن خرج ملك مصر إلى ملهى عام،

فضلاً عن أن مكانة مصر فى الشرق وخاصة العالم الإسلامى تجعل ذلك موجبًا كبيراً للنقد، فأجابنى بما سمعته من حسنين باشا قائلاً: إن ذلك على كل حال لمعالجة سياسة السفير بما يناسبها. ومع الأسف الشديد فإن الحالة الخاصة المحدودة النطاق فى بادئ الأمر أصبحت فيما بعد عادة مستحكمة وامتد السهر من الأوبرج إلى سواه من الملاهى الليلية مما أصبح فى السنوات الأخيرة حديث العامة والخاصة وليت الأمر وقف عند حد الملاهى وحدها، بل امتد فيما بعد إلى أندية القمار، وقد علمت خبر لعبة القمار فى أحد الفنادق من صديق لى كان على موعد مع بعض أصدقائه، وراح يبحث عنهم فى الصالونات الجانبية وإذا به يفاجأ فى أحدها بالملك ومعه عدد من الشبان من أبناء الأسر المعروفة جالسين حول مائدة للميسر، فبادرت إلى حسنين باشا وحدثته بما سمعته وأنا فى شدة القلق والألم، فقال لى: إنه فى الواقع كان من المشكلات فى حياة الملك أنه نشأ وحيداً وسط أخواته البنات فى حين أن أبناء الملوك فى الخارج يسهل تعريفهم بأبناء الأسرات العريقة فيجد الواحد منهم عدداً من الأصدقاء فى مثل سنه مما يفيدهم فى التعرف على أحوال وعادات المجتمع، وبما أن الملك حرم من مثل هذه الصداقات؛ فقد كان من الضرورى تعريفه ببعض من يصلحون لصداقته من أبناء الأسرات الكريمة، ولعب الورق هو العادة الشائعة بينهم وأنه على كل حال يراقب مجرى الأمر فأبديت له رأيى بالاعتراض الشديد على هذا التصرف ومخاوفى من احتمالاته مستقبلاً، ولم أخف هذا الرأى عن الملك فى أول مقابلة معه ووجدته مقتنعًا بالمبررات التى دعت إلى خروجه على مسلكه المألوف وإنه ليس هناك ما يدعو إلى شىء من القلق على نحو ما ذكر لى حسنين باشا من قبل. وعلى كل حال فإن التغيير الذى طرأ على سلوك الملك الشخصى فى هذه المرحلة المبكرة كان طفيفًا إذا قورن بالانزلاق الخطير الذى طرأ على سلوكه فيما بعد.

الموقف العام:

وكان أكبر ما يشغل الأذهان بعد أحداث يوم ٤ فبراير هى الصورة الشاذة الغريبة التى كانت تبدو فيها العلاقات بين القصر والحكومة، فإنه على الرغم مما كان يبذله الطرفان لإبداء الترحيب بالتعاون مع الطرف الآخر، كان كل منهما يشعر بالحذر، بل الشك فيما وراء أى نشاط يبديه الطرف الآخر وكان لديه العذر فى هذا الشعور، فلقد رأى القصر كما رأى أقطاب السياسة فى مصر - إبان التشاور فى الموقف حول الإنذار البريطانى إصراراً من جانب رئيس الوفد على رفض كل ما عرض عليه من الحلول للخروج من الأزمة بما يحفظ

كرامة العرش واستقلال البلاد فى حين أن الحكومة من جانبها كانت تشعر بعقدة الذنب، لأنها على الرغم من حظرها نشر أى تفصيل عما حدث من استخدام السفير للجيش البريطانى؛ لإرغام الملك على ترك الحرية المطلقة للنحاس باشا لتأليف الوزارة كما يشاء، على الرغم من ذلك الحظر، فقد سرت بين الناس أنباء ما حدث وكان أكبر ما يزعج رجال الحكومة الجديدة شعورهم بأن الكثيرين ينظرون إليهم على أنهم جاءوا إلى الحكم على أسنة الحراب الإنجليزية كما صرح بذلك أحمد ماهر باشا فى وجه النحاس باشا عندما طلب إليه الملك تأليف الوزارة، وأنه فضلاً عن هذا فقد ساد الاعتقاد بأنه ما كان السفير ليجرؤ على جر بلاده إلى اتباع هذا المسلك العنيف لولا تفاهم أو اتفاق سابق مع النحاس باشا. ولا شك أن الإنجليز بتأييدهم الوفد على هذا الوجه الخطير إنما كانوا يستهدفون كسب تأييد الأغلبية التى تسانده، ولكن استخدام السفير للقوة على الوجه الذى حدث أثار نفور القادة الإنجليز أنفسهم وغضب الكثيرين من أحرار الإنجليز. كما علمت يومًا حين طلب مقابلتى شاب إنجليزى، فلما قابلته عرفنى بأن اسمه هندل جيمس وقال إنه كان فى الحرب العالمية الأولى ضابطًا بسلاح الطيران، ثم صرعه استنشاق الغازات السامة وأصبحت حالة رئتيه تقتضى وجوده فى جو جاف معتدل، ومن ثَمّ فهو يقيم فى مصر ويهمه أن يعرب عن استنكاره هو والكثيرون من الإنجليز المقيمين فى مصر لما حدث من جانب السفير، ويرجو إبلاغ ذلك إلى الملك فشكرته على عاطفته وبادرت بإبلاغ الملك فأبدى رغبته فى مقابلة ذلك الشاب بصفة خاصة حتى لا يتعرض لأى مضايقة من السفير، وقد تمت مقابلة الملك إياه بل تعددت بعدها المقابلات ويظهر أن خبرها وصل إلى السفير فطلب من «حكمدار» القاهرة الإنجليزى ـ أو مدير الأمن ـ إلغاء تصريح الإقامة الممنوح لهندل جيمس بل وطلب من شركة الطيران البريطانية التى كان يعمل بها أن تفصله، فغضب الملك لذلك أشد الغضب وطلب من إدارة الأمن إلغاء تجديد الترخيص له بالإقامة، ولكنه قام هو من ناحيته بالاتصال بالصليب الأحمر الإنجليزى فعينوه مندوبًا لهم (أى للصليب الأحمر) فى محطة بنها لمعاونة من يمر هناك من رجال الجيش البريطانى قادمًا من بورسعيد أو السويس أو الإسكندرية أو القاهرة فأقام فى بنها طول مدة الحرب.

رد كيد السفير، الاحتفاء بشهر رمضان المبارك المآدب الملكية ـ تلاوة القرآن ـ الدروس الدينية:

أفصح السفير البريطانى بكل ما سلف عن عدم اكتراثه بمكانة الملك لدى الشعب ولا

بأى اعتبار آخر ومن ثمّ فإنه لإظهار فساد الأساس الذى قامت عليه هذه السياسة كان يتعين العمل على إظهار قوة الصلات القائمة بين الملك وشعبه، ولحسن الحظ فإن الملك منذ اللحظة الأولى لحكمه كان يعنى كل العناية بتقوية هذه الصلات التى بدأها بفتح أبواب القصر لكل طبقات الشعب فى إحدى حفلات توليه سلطاته الدستورية، لذلك فإنه لم يكن بحاجة إلى البحث عن سياسة جديدة بل كان السبيل للرد الإيجابى على سياسات السفير هو الاستمرار فى تلك السياسة الجادة وبصرف النظر عن أى اعتبار آخر، ولذلك فقد أعددت بمناسبة قرب حلول شهر رمضان المبارك برنامجًا يحقق أهدافًا بعيدة المدى فى مختلف النواحى، وإن كان يقوم أساسًا على إحياء تقاليد السلف الصالح لاسيما فى هذا الشهر المبارك، ويلخص هذا البرنامج فى إحياء لياليه باستدعاء بعض كبار المقرئين لتلاوة القرآن الكريم فى ساحة القصر مع فتح الأبواب لمن يشاء من أفراد الشعب للدخول لسماع التلاوة مع الاحتفاء بالوافدين بأن يقوم خدمة القصر بتقديم ما يطلب الزائرون من المرطبات ومن المشروبات الساخنة، بل إن الملك كان يحضر فى بعض الليالى لمشاركة ضيوفه الاستماع إلى القرآن الكريم، وإلى جانب ذلك تقام مآدب للإفطار يدعى إليها ممثلو طوائف مختلفة لم تسبق دعوتها إلى القصر من قبل، فيدعى إلى إحداها أئمة المساجد ومشايخ الطرق الصوفية، ويدعو إلى مأدبة أخرى ممثلو نقابات العمال كما يدعى إلى مأدبة ثالثة ممثلون لبعثات الطلبة الوافدين من مختلف بلاد العالم الإسلامى لطلب العلم فى الأزهر الشريف وفى الجامعات والمعاهد المصرية، على أن يحضر الملك كل مأدبة فى ساعة الإفطار؛ لتناول شىء من الشراب أو الطعام مع الضيوف تحية لهم، ثم يتركهم ليكونوا فى حريتهم. وكانوا يوزعون على موائد صغيرة لا يزيد عدد الجالسين فى كل منها على اثنى عشر مدعّوا يجلس بينهم أحد رجال الحاشية الملكية للترحيب بهم باسم الملك، وفضلاً عن ذلك كان رئيس الديوان يجتمع بالمحافظين والمديرين قبل حلول شهر رمضان؛ ليبلغهم الرغبة الملكية فى أن يعنوا بإحياء شهر رمضان فى عواصمهم مع إقامة مأدبة شعبية للفقراء مرة كل أسبوع على الأقل وذلك على نفقة الخاصة الملكية - فكان يصرف لكل محافظة أو مديرية مبلغ يخصص لهذا الغرض - وكان الهدف من وراء ذلك كله أن يكون الملك قدوة للموسرين والقادرين لحثهم على البر بالفقراء فى هذا الشهر المبارك وإحياء لياليه بتلاوة القرآن الكريم كما جرت بذلك تقاليدنا منذ أجيال طويلة، ومازالت بعض الأسرات الكريمة تحرص على العمل بها تيمنًا والتماسًا لرضاء الله سبحانه وتعالى، ولقد أبدى الملك سروره وترحيبه بهذا البرنامج وكلفنى بالعمل شخصيًا على تنفيذه بكل عناية، فشرعت على الفور فى اتخاذ التدابير اللازمة لذلك وأنا سعيد كل السعادة بما لمسته من

اغتباط الملك واهتمامه بكل تفاصيل المشروع، لذلك كانت دهشتى شديدة عندما فوجئت بعدها بيومين بتبليغ تليفونى من «البلوك» بأن «مولانا» يأمر بوقف الإجراءات التى شرعت فى اتخاذها بشأن إحياء ليالى شهر رمضان فطلبت إبلاغه دهشتى لهذا التغيير المفاجئ لاسيما بعد الذى أبداه من ترحيبه العظيم بالمشروع، فكان الرد أن حسنين باشا عرض اعتبارات قوية تستوجب عدم الاستمرار فى التنفيذ، وإنه يمكننى بحث الموضوع معه للاتفاق على رأى نهائى، وبادرت إلى مقابلة حسنين باشا مستفسراً عن الدواعى التى حملته على اتخاذ هذا الموقف فأجابنى بأنه بلغه من مصادر يثق بها كل الثقة أن الحكومة قد أثارها خبر ما يعتزم القصر عمله وما يحتمل أن يحدثه من آثار قوية قد تلحق بشعبيتها من الضعف بقدر ما تزيده من قوة شعبية الملك، ولذلك فإنها تدبر مكيدة لإحداث الشغب فى الساحة التى تعد لاستقبال من يفدون إلى القصر للاستماع إلى كبار المقرئين الذين سيؤدون التلاوة وذلك بالاعتماد على طائفة من عصابات القمصان الزرقاء لتنفيذ ما يدبرونه فأجبته بأن هذه الأقاويل تشبه ما أشيع عند عودة الملك من الإسكندرية لأول مرة بعد توليه سلطاته الدستورية للتأثير عليه وحمله على العودة إلى سراى القبة بدلاً من النزول فى محطة العاصمة فالذهاب إلى قصر عابدين وكادت تنجح تلك الإشاعات فى تحقيق الغرض منها لولا أن الملك تمسك بعدم تغيير ما جرت به العادة، ومع ذلك فقد فكرت فى خطة تقضى على أى شكوك من ناحية ضمان الهدوء وعدم إثارة أى متاعب؛ وذلك بأن تقفل أبواب السور الحديدى الكبير الذى يفصل فناء القصر عن الميدان ولا يفتح إلا لخروج الزائرين عند رغبتهم فى الانصراف، وأما دخول الراغبين فى الاشتراك فى الاستماع إلى تلاوة القرآن الكريم فسيكون عن طريق باب دخول المعية - أى مستخدمى وموظفى القصر - ودهاليز القصر المؤدية إلى الفناء حيث تعد المقاعد لجلوس الزائرين ويكون جلوس المقرئين فى حجرة تشريفات «الحرملك» المطلة على الفناء ويصطف بعض جنود الحرس الملكى بالملابس الرسمية التشريفية على مسافات متقاربة على جانبى الطريق من المدخل إلى الفناء فيكون لذلك المنظر وحده ما يبعث على الإجلال والرهبة فى النفوس لاسيما مع شعور كل فرد أنه يسير فى ردهات قصر الملك، وفضلاً عن ذلك يتم الاتفاق مع كبير الياوران على السماح لنحو مائة من رجال الحرس الملكى الخالين من الخدمة بالحضور إلى القصر والجلوس مع الوافدين لسماع التلاوة القرآنية فيكون وجودهم عاملاً آخر لضمان الالتزام باحترام النظام والسكينة، فضلاً عما جبلت عليه النفوس بين المسلمين عامة والمصريين على وجه الخصوص من احترام كل ما يتصل بالدين وبخاصة ما يتصل بشهر رمضان المبارك. وطالت المناقشة بيننا ثم انتهت بأن سألنى إذا كنت مستعداً لقبول المسئولية عن

تدبير ما يلزم لضمان النظام وعدم حدوث شغب، فأجبته فى الحال إنى على أتم استعداد لتحمل كل المسئولية، ثم بادرت إلى إبلاغ الملك بما دار بيننا فأبدى ارتياحه الكبير، بل أعرب عن مدى ما كان يشعر به من الأسف حينما لاح من اعتراضات حسنين باشا بأنها تستوجب العدول عن المشروع وطلب منى السير فى التنفيذ دون الاستماع إلى أى اعتراض قد يبديه أيّا كان، وتم والحمد لله التنفيذ على خير وجه، وبعدما كان إقبال الشعب على الحضور يشوبه شىء من التردد أو الشك فى إمكان الدخول فى أول الأمر أخذت الجموع تتزايد بعد الذى شاع بين الناس عن الحفاوة بالزائرين وأن رجال القصر أنفسهم هم الذين يتولون خدمة الضيوف بوصفهم ضيوف الملك، وكانوا من الطبقات التى لم تجر العادة من قبل على دعوتهم إلى حفلات القصر ـ وكنت فى الواقع أقوم بنفسى بتفقد سير الحال فى خدمة الزائرين لضمان عدم حدوث أى تراخ أو تهاون وإن كان خدمة القصر فى الواقع لم يبد من جانبهم أى تقصير، بل كانوا يقومون بعملهم بسرور بالغ متجاوبين مع روح البشر والسعادة البادية على وجوه الجميع، وكذلك كان الحال فى حفلات الإفطار، وأما الملك فإنه من جانبه كان يشعر بسعادة كبرى وأوجد تقليداً جديداً بأنه علاوة على ما جرت به العادة بأن يزور مسجد محمد على سنويّا فى الثالث عشر من رمضان ـ مع أفراد الأسرة المالكة فى مناسبة ذكرى وفاة محمد على باشا مؤسس الأسرة ـ قرر الذهاب كذلك فى ليلة ذكرى معركة بدر وفى ليلة القدر ـ وكان يقوم شيخ الأزهر فى تلك المناسبات بإلقاء درس دينى، وعند عودته من المسجد كان يدخل إلى ساحة جلوس من يحضرون لسماع تلاوة القرآن الكريم فيحييهم ويدخل إلى القاعة التى يجلس فيها المقرئون فيستمع فترة من الزمن إلى تلاوتهم ثم يصافحهم ويغادر المكان بعد تحية الزائرين عند مروره أمامهم. ولقد بلغ من إقبال الشعب على الحضور إلى حفلات القرآن بالقصر أنه كان يعد لهم ثلاثة آلاف مقعد كانت تمتلئ عن آخرها، وإذ كان القراء يتناوبون فى القراءة كل نصف ساعة تقريبًا فإنه كما جرت العادة كان بعض الحضور ينصرفون وكان غيرهم يحلون مكانهم فوراً إذ كانت جماهير غفيرة تحتشد خارج سور القصر لسماع تلاوة القرآن الكريم وتترقب خلو أماكنهم، وكانت أخبار هذه الحفلات محل حديث وإعجاب الأجانب والسفارات؛ فكانوا يحضرون مساء لتدوين أسمائهم فى سجل التشريفات، وفى الحقيقة ليروا بأعينهم ما يدور فى القصر مساء، وأما حفلات الإفطار فقد كان حماس الحاضرين يفوق الوصف حين يدخل عليهم الملك ساعة مدفع الإفطار ويحيى الضيوف بيده ثم يقف إلى جانب إحدى الموائد فيتناول واحداً مما يجده أمامه عن أكواب المرطبات ويرشف منه قليلاً، ثم يتناول رغيفًا يقطع منه لقمة يغمسها فيما يجده أمامه كذلك من

الطعام، ثم يقول للموجودين: كل عام وأنتم بخير، تفضلوا على راحتكم ويغادر المكان ولا تَسَلْ عن سعادة صاحب الكوب والرغيف فقد كان غالبًا ما يحتفظ بالكوب كما هو إلى آخر الوقت، وأما الرغيف فقد كان يحتفظ به فى جيبه ليأخذه تذكارًا لتلك المناسبة الكبرى.

وعندما كان يحل شهر رمضان المبارك صيفًا بعدما يكون البلاط الملكى قد انتقل إلى الإسكندرية، فإنه كان يجرى فى قصر رأس التين نفس النظام الذى كان يتبع فى قصر عابدين من حيث تلاوة القرآن الكريم عليهم كل مساء مع إعداد فناء القصر الواقع إلى جوار قاعة تشريفات «الحرملك» إذ كان المقرئون يجلسون فى داخل القاعة مع وضع ميكروفونات فى الخارج وفى الساحة الكبيرة أمام القصر، وكانت الدروس الدينية تلقى فى مسجد المرسى أبى العباسى رضى الله عنه، ولقد ظل نظام الاحتفال بإحياء ليالى شهر رمضان المبارك معمولاً به سنويًا إلى السنة الأخيرة من حكم الملك حين قضت إرادة الله أن يستجيب الملك إلى ما أشار به بعض حاشيته الخاصة الذين أفزعتهم مظاهر عدم رضا الشعب عما انزلق إليه مسلك الملك الشخصى فى الفترة الأخيرة من حكمه، فوافق على الاكتفاء بتلاوة المقرئين للقرآن الكريم فى داخل قاعة تشريفات الحرملك مع وضع ميكروفونات خارج أسوار القصر والسماح لمن يشاء من غير الطبقات الشعبية الدخول فى القاعة التى يوجد بها المقرئون، ومما يذكر فى هذه المناسبة أن الملك أبدى لى - مصادفة - قلقه لهذا التغيير فى النظام الذى بدأه، لإحياء ليالى شهر رمضان المبارك، وذلك عندما أبلغنى يومًا بوجوب العناية بوضع ميكروفونات فى آخر الساحة الواقعة أمام قصر رأس التين حيث إنه زار تلك المنطقة ليلاً ولاحظ وجود حشود من الناس مكتظين هناك لسماع التلاوة القرآنية ويجدون صعوبة فى ذلك لبعد المسافة بينهم وبين الميكروفونات الموضوعة خارج القصر مباشرة. ويا سبحان الله كأنما كان استحداث هذا التغيير فى النظام الذى كان قد أوجده القصر لإحياء الشهر المبارك عن طريق المشاركة الشعبية، وكان هذا التغيير نذيرًا بالتغيير الشامل الذى حل بالنظام الملكى بأسره. وقل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء... على أنه يجب ألا نسبق الحوادث.

زيارات للأقاليم والمشروعات العامة:

نعود إلى ما كان بعد السنة الأولى لتنفيذ النظام الدينى لإحياء ليالى شهر رمضان المبارك، فقد حدث بعدها بفترة وجيزة أن جرى حديث بين الملك وبينى فصارحنى بأنه

بقدر سعادته بأن الله وفقه لتحقيق جزء مما كان قد وطن نفسه عليه من العمل الدائب على توثيق الصلة بينه وبين الشعب لاسيما فى مناسبة دينية جليلة كشهر رمضان المبارك فإنه مازالت تشغله فكرة البحث عن وسائل أخرى لزيادة الاتصال والتفاهم بينه وبين الشعب فأجبته بأنه من الميسور تحقيق هذا الغرض عن طريق زيارة الأقاليم مثلاً والمنشآت الصناعية والمعاهد العلمية وكذلك عن طريق التفكير فى وضع برنامج لما تحتاج إليه البلاد من مشروعات الإصلاح فى مختلف النواحى فتحمس لهذا الرأى وطلب منى انتهاز الفرص لتذكيره بذلك وتقديم مذكرات له بما قد تعرض لى من آراء، وحدث بعد ذلك بفترة وجيزة أن نشرت الصحف نبأ خلاف حاد قام فى مجلس مديرية القليوبية حول إنشاء عملية بناء مياه صغيرة فى قرية السفاينة، التابعة لمركز طوخ حول ما إذا كان من الأجدى السير فى طريق الإكثار من هذه العمليات الصغيرة أم التريث لحين اعتماد ميزانية الدولة ـ أو مجلس المديرية إذا أمكن ـ للقيام بإنشاء عمليات كبيرة توفر كميات المياه اللازمة لتغذية عدد من المدن والقرى المتجاورة دفعة واحدة، ووصل الخلاف فى الرأى إلى حد اتهام من أقروا مشروع السفاينة، بتبديد الأموال العامة على غير طائل؛ لأن العملية محدودة الفائدة مع أنه كان ثابتًا أن كل ما أنفق لإنشائها لم يزد عن بضع مئات من الجنيهات فى حين أنها وفرت مياه الشرب النقية لأهل القرية مع عدد من الحمامات ودورات المياه وتهيئة مكان لنساء القرية لغسل ملابس أسراتهن، وكذلك أذيع فى نفس الوقت أن شركة مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار قد انتهت من إنشاء أقسام جديدة بها تزيد كثيراً من إنتاجها فوجدت فى ذلك ما يستدعى إبداء العطف والتشجيع من جانب الملك لما تقوم به شركات بنك مصر من خدمات جليلة للاقتصاد المصرى واتصلت فى الحال بحافظ عفيفى باشا رئيس مجلس إدارة بنك مصر وحصلت منه على معلومات وافية عن شركة كفر الدوار فى إنتاجها الحالى والمنتظر بعد التوسعات الجديدة وكذلك عن مدى العناية بشئون العمال ومساكنهم وقدمت إلى الملك مذكرة بذلك كله وبما دار ويدور حول عملية مياه السفاينة وما دامت قريبة من القاهرة فإنه يمكن بل يحسن الانتقال إليها بالسيارة على أن يكون ذلك فى يوم جمعة، لانتهاز الفرصة لزيارة طنطا بعدها وأداء فريضة الجمعة بمسجد السيد البدوى، ومن طنطا يمكن مواصلة الانتقال بالسيارة إلى كفر الدوار لزيارة مصانعها وبذلك تتم تهيئة الفرصة التى ينشدها الملك للاتصال بأهل الريف، فإنهم سوف يرحبون بمقدمه ويخرجون على طول الطريق لتحيته، ولابد أن القادرين من أهل المناطق التى سوف يمر بها ركب الملك سوف يقيمون سرادقات أمام قراهم لانتظار مروره بهم مما يستدعى أن يتوقف موكب الملك عند هذه السرادقات لرد تحية المحتشدين فيه ومصافحة عدد منهم ـ وقبل تقديم اقتراحى

رأيت الاسترشاد برأى رجل واسع الخبرة بأهالى الريف لممارسته الإدارة سنوات طويلة فى مختلف المديريات ، وهو صديقى المرحوم عبد السلام الشاذلى باشا فحبذ الفكرة وتحمس لها قائلاً : إنها سوف تدخل البهجة والسرور فى نفس أهالى البلاد التى يمر بها الركب الملكى ، يرون فى وقوفه أمام قراهم تشريفًا كبيراً لهم سوف يتفاخرون به طول حياتهم ، وقال إنه شخصيا يعتقد أننا ـ مع رجال الإدارة ـ سوف نجد صعوبة فى تحديد عدد السرادقات للإقبال الكبير بل التنافس على إقامتها من جانب القادرين من الأهالى ، وعندما قدمت إلى الملك مذكرة بذلك كله وافق على البرنامج بأكمله وكلفنى بالعمل فى الحال على تنفيذه وتحديد موعده بعد الاتفاق مع حافظ عفيفى باشا على ذلك ، ولقد رحب عفيفى باشا بهذا الخبر السار وطلب منى رفع الالتماس بأن يقبل الملك دعوة الشركة لتناول الغذاء بالمصنع عند زيارته ، وعند عرض الأمر على الملك قبل فى الحال على أن يدعى كذلك بعض عمال المصنع لتناول الطعام معه هناك . وبدأت تذاع أخبار الرحلة الملكية المزمعة إلى السفاينة وطنطا وكفر الدوار فلم تستطع دوائر الحكومة أن تخفى دهشتها واستياءها من عدم استطلاع رأيها فى الموضوع وعدم دعوة رئيسها أو بعض الوزراء لمرافقة الملك فى تلك الرحلة وكان الرد أن الملك يقوم بهذه الزيارة بصفة شخصية بعيدة عن الرسميات واصطحاب رئيس الحكومة وبعض الوزراء يضفى على الرحلة صفة رسمية لا يريدها على الإطلاق فبدأت تظهر من جانب الحكومة بعض المحاولات لإحباط الزيارة ، فمثلاً قبل موعدها بثلاثة أيام تقريبًا أبلغتنا المديرية أنه حدث عطل فى ماكينة مياه السفاينة فأصبحت لا تخرج ماء ، فاتصلت بالمدير ورجوته أن يوفد إلينا مهندس الماكينة ليشرح لنا العطل الذى حدث لأن الملك يود معرفة ما حدث تمامًا وكان لابد من تنفيذ ما طلبناه لإظهار حسن النية على الأقل ، فحضر لى المهندس فى اليوم التالى ووجدته مرتبكًا غاية الارتباك وعند الاستفسار منه عما حدث قال إنها فى الواقع مفاجأة لم يكن يتوقعها وعند مناقشته فى ذلك قليلاً انفجر الرجل وقال : لاحول ولا قوة إلا بالله أرجو أن تحمونى وأنا أقول الحقيقة فطمأنته ورجوته أن يهدأ ويرتاح بالاً ، فقال : إن الأمر قد صدر له بادعاء عطل الماكينة ولكنها فى الواقع تعمل بكل كفاءة وعلى خير وجه ، فقلت له : إذن اطمئن وأبلغ المدير أن الملك أمر بإيفاد كبير المهندسين بالقصر لمعاينة الماكينة وإصلاحها إذا لزم الأمر ولم يستطيعوا إصلاحها فلابد أن يخشى المدير انكشاف أمره ويبلغنا بعدها أن محاولات الإصلاح قد نجحت وعادت الماكينة إلى العمل ، وقد حدث ما توقعته حيث اتصل بى المدير فعلاً وأبلغنى سروره بنجاح محاولاتهم لإصلاح الماكينة فشكرته ، وانتهت هذه المحاولة الصغيرة بالفشل .

وتلقيت شكوى تليفونية من الشاذلى باشا بأن بعض أعيان المنوفية اتصلوا به للتدخل مع المدير لأنه يمنعهم من إقامة سرادقات على طول المسافة الواقعة على الطريق من أراضى المنوفية فاتصلت بالمدير وأبلغته أن القصر لا يطلب دعوة الناس لإقامة سرادقات للاحتفاء بالملك ولكنه لايحب أن يسمع بأن الإدارة تمنع الناس من إبداء شعورهم بمنعهم من إقامة سرادقات فأنكر حدوث شيء من ذلك قائلاً : إن الجزء الواقع على الطريق من المنوفية صغير جدا ولا يسمح بإقامة العديد من السرادقات، وكل ما يحاوله هو تقليل عددها لتكون جديرة بشرف وقوف الملك عندها وإنه شخصيا سيتولى التفاهم مع الأهالى والتوفيق بين الراغبين فى إقامة السرادقات. وفى اليوم السابق على الزيارة قمت ومعى بعض رجال التشريفات بالمرور على طول الطريق بعد الاتفاق مع المديرين لمقابلتنا على حدود مديرياتهم لحصر عدد السرادقات ومعرفة أسماء أصحابها، وفى يوم الزيارة طلب منى الملك أن تكون سيارتى هى السابقة لسيارته مباشرة (ومعه حسنين باشا رئيس الديوان) وذلك حتى يتسنى لى تقديم صاحب السرادق ومن يكون معه من كبار الحاضرين، وفى أثناء حديثه معهم أستطيع أن أسبقه إلى سيارتى لاستئناف المسيرة، ولقد تم تنفيذ برنامج الرحلة على خير وجه. ومما يذكر أنه قبل الوصول إلى السفاينة وعلى مسافة قريبة منها كان يوجد منزل ريفى جميل، وإذا بنا نجد على باب حديقته ثلاثة من أقطاب السعديين وهم الدكتور أحمد ماهر باشا ومحمود فهمى النقراشى باشا والدكتور حامد محمود (صاحب ذلك المنزل) وعندما وصلنا إلى السفاينة وجدنا أهل القرية ـ والقرى المجاورة ـ محتشدين حول موقع ماكينة المياه وفى المقدمة طبعًا مدير المديرية ولفيف من الشيوخ ونواب المديرية ووسط الهتاف والزغاريد تفقد الملك الماكينة والمنشآت التى أقيمت بجوارها ثم صافح المهندس مهنئًا إياه على نجاحه فى إصلاح عطل الماكينة وأبدى سروره بما رآه قائلاً: إنه يتمنى اليوم الذى تنعم فى كل قرى مصر بالكهرباء وليس بالماء النقى وحده كما قال: إنه بعد ما شاهده من الفوائد التى تجنيها الأهالى هناك من تلك العملية فإنه يراها تفوق أضعاف القيمة المادية لنفقات إنشائها، ثم استأنف الركب مسيرته إلى طنطا وسط مظاهر الفرح البالغ والحفاوة القصوى، لاسيما فى داخل شوارع طنطا حيث قضى الملك فترة للاستراحة فى نادى المدينة، كما كان مقرراً من قبل، وتوجه بعدها إلى مسجد سيدى أحمد البدوى وبعد زيارة ضريحه أدى فريضة الجمعة ثم استأنف المسير إلى دمنهور فى طريقه إلى كفر الدوار، وكان الحفاوة بمقدم الملك ومظاهر الابتهاج برؤيته بعينها فى كل مكان ولشدة ما كان يشعر به من التعب للإشارة بيديه ردّا على هتافات الجماهير ولمصافحة المستقبلين فى السرادقات العديدة التى أقيمت على طول الطريق أشار بالوقوف إلى جانب

بعض المزارع بعد خروجنا من دمنهور بقليل للراحة بعض الشيء ونادانى قائلاً إنه يود إعطاء قدميه قليلاً من الحركة وأخذ يبدى لى سروره العظيم بتنفيذه فكرة الرحلة على هذا النحو لاسيما لما شعر به، بل ولمسه من استجابة الشعب لشعوره نحوه ورغبته فى الاتصال بكل الطبقات، وأوصانى بالاهتمام بدراسة كل الأفكار التى سبق أن تبادلنا الحديث فيها مع تقديم مذكرات له بكل ما أنتهى إليه من مقترحات للنظر فى خير الوسائل لتنفيذه. وكانت الساعة قد أشرفت على الرابعة حين وصلنا إلى مصانع كفر الدوار، وعلى الرغم من طول التأخير عن الموعد الذى كان من المتوقع أن يتم فيه تناول طعام الغداء، وعلى الرغم كذلك من تعب الملك شخصيا ورجال حاشيته المرافقين له وطول انتظار المستقبلين؛ فقد تمت الزيارة على خير وجه وتخللتها مناقشات وأحاديث كثيرة بين الملك والعمال - وكذلك مع المشرفين على إدارة المصنع وزيارة مساكن العمال وسط تهليل وهتافات الأهالى المحتشدين حول المكان، وهكذا انتهت هذه الزيارة التاريخية التى أحدثت أبلغ الأثر فى النفوس.

دراسات للمستقبل:

وبمجرد عودتنا إلى القاهرة عكفت على الدراسات التى كلفنى بها الملك وكان من أول مقترحاتى التفكير فى إنشاء «مجلس التاج» ليكون هيئة ثابتة إلى جانب الملك لإبداء المشورة فيما يطرأ من موضوعات أو مشكلات تستدعى إمعان النظر فيها من جانب ذوى الخبرة من رجال السياسة بدلاً من الاختيار والاستجداء للاجتماع - كما حدث فى يوم ٤ فبراير - ففى ذلك ما قد يدعو الحكومة القائمة إلى التوجس مما قد يحدث من وراء دعوة ذلك العدد من السياسيين فى حين أن إنشاء مجلس للتاج يجعله جزءاً من نظام الحكم تحدد اختصاصاته كما يحدد عدد وصفات أعضائه بحكم مراكزهم - الحالية أو السابقة - وتكون اجتماعاته طبقًا للقواعد التى ينص عليها فى نظامه، وبذلك لا يكون هناك مجال لإثارة الهواجس والشكوك حول اجتماعاته، وقد وافق الملك على هذا الرأى وطلب منى إطلاع حسنين باشا على مذكرتى - وكنت قد حرصت من جانبى على التحدث إليه فى هذا الموضوع - وعندما أطلعته على المذكرة بعد موافقة الملك عليها طلب منى أن أتركها لديه. وكنت قد شد انتباهى ما قرأته إذ ذاك فى الصحف الإنجليزية عن مبادرة القوم هناك إلى التفكير فيما يجب عمله بعد الحرب نحو ما أصاب مرافق البلاد من الدمار وتعويضها عما فقدته مع مراعاة كل مستحدثات الحضارة العصرية حفاظًا على مكانة بريطانيا العالمية،

ورأيت أنه إذا كان الله سبحانه وتعالى قد كتب لنا النجاة من ويلات الحرب التى شملت أغلب بلاد أوروبا ومناطق شاسعة فى شرق آسيا فإننا من ناحية أخرى قد ركدت لدينا حركة الإصلاح فى مختلف النواحى بسبب ظروف الحرب العالمية ووقوف حركة التبادل التجارى إلا فى أضيق نطاق تستدعيه حاجة الحلفاء الحربية مما حرم البلاد من استيراد حاجة مصانعها وتجديد مرافقها وإيقاف البعثات من خريجى معاهدها؛ لاستكمال دراستهم العالية ليفيدوا البلاد عند عودتهم بآخر ما وصل إليه العالم الحديث من تطور علمى وتكنولوجى؛ حتى تلحق مصر بالركب الحضارى المتطور وتبلغ المكانة الجديرة بمجدها القديم ومركزها الحضارى على مر العصور، فعنيت بوضع مذكرة عن مشروع إنشاء لجنة قومية كبرى تقوم بالدراسات والأبحاث اللازمة لوضع الخطط الواجب تنفيذها بعد الحرب لتدارك ما فات وتحقيق ما تنشده البلاد من نهضة تليق بمكانتها وبماضيها المجيد، وكان مما رأيته أن يحاط مثل هذا المشروع بالضمانات التى تكفل له الدوام والاستقرار اللازمين لعدم التعرض للهزات، بل الأزمات التى ألفت البلاد حدوثها عندنا مع الأسف الشديد عقب كل تغيير أو تبديل فى أشخاص القائمين بالحكم بسبب التناحر الحزبى البغيض ورغبة كل حزب - بل كل وزير - فى القضاء على آثار سلفه حتى يستطيع التفاخر بإسناد فضل الإصلاح له أو لحزبه وحده مما حرم البلاد من الإفادة بكثير من المشروعات التى كان يصيبها الإهمال أو العدول عنها إشباعًا للشهوة الحزبية التى كثيراً ما جنت - بل أكاد أقول إنها أكبر ما جنت - على المصالح الوطنية الكبرى، لهذا كله وضعت مذكرة حرصت عليها على بيان الهدف الكبير المقصود من وراء هذا المشروع وهو تجنيد كل كفاءات أبناء مصر للمبادرة إلى وضع برنامج للإصلاح فى جميع المرافق والنواحى حتى يبدأ التنفيذ بمجرد انتهاء الحرب دون الحاجة إلى وقت جديد للدراسة والتفكير، على أن تشكل إلى جانب لجان الدراسة والتخطيط لجنة للتنسيق تتولى وضع البرنامج الشامل لجميع نواحى الإصلاح وتحديد المدة والاعتماد المنتظر فى كل مرحلة من مراحل التنفيذ والاحتياج إليها، وفى كل ناحية من نواحى الإصلاح، على أن يراعى فى تحديد الأولوية الزمنية لمراحل التنفيذ مدى أولوية حاجة البلاد إليه، ولنجاح مثل هذا المشروع القومى الكبير كان لابد أن يقوم على أساس غير حزبى، بل بمنأى عن كل شبهة حزبية. ولذلك فإن المصلحة الوطنية كانت تقتضى البعد به عن التيارات الحزبية وهو ما كان يتعذر الوصول إليه لو كلفت الحكومة بأن تتولاه، ولذلك اقترحت أن يصدر بتشكيل الهيئة المطلوبة «أمر ملكى» يطلق عليها اسم «لجنة ملكية» وتحدد مهمتها طبقًا لما سبق بيانه على أن تؤلف من

أكبر إخصائيين فى البلاد بصرف النظر عن لونهم الحزبى، واقترحت بعض الأسماء التى حضرتنى على أن يترك لكل منها الحق فى أن تضم إليها من ترى فى ضمهم فائدة لتحقيق الغاية المنشودة ، وعندما اطلع الملك على المذكرة أبدى أعظم السرور والاغتباط؛ قائلاً: إنه لو قدر له الله سبحانه وتعالى أن يتم على يديه تنفيذ هذا المشروع فإنه يعتبر بذلك أكبر خدمة يمكن أن يؤديها لشعبه الذى يبدى له من الحب ما يعجزه عن شكره، وطلب منى إطلاع حسنين باشا عليها، فأبلغته أنى كنت عازمًا على ذلك لأنى منذ فكرت فى المشروع أخبرته بأمره فرحب بالفكرة كل الترحيب، ولكن. . «وتقدرون فتضحك الأقدار» فما مضت على حديثنا بضعة أيام حتى وقع للملك حادث القصاصين المعروف.

حادث القصاصين - اهتمام الملك بمستقبل البلاد وهو على فراش المرض:

كان الملك يقود سيارته بسرعته المعتادة قاصدًا إلى الإسماعيلية، وصادفته سيارة نقل ضخمة خارجة من المعسكر الإنجليزى فى القصاصين فاصطدمت بها سيارة الملك صدمة طرحته خارجها على الأرض ونقل على الأثر إلى داخل المعسكر وبالمستشفى العسكرى تبينت شخصيته وفى الحال أبلغت السفارة البريطانية وأبلغ القصر وعلمت بالخبر المزعج من مكتب تليفون القصر، فطلبت فى الحال إرسال سيارة للذهاب إلى القصاصين وفى أثناء انتظار وصولها أبلغونى أن الدكتور على إبراهيم باشا الجراح الكبير قد استدعى إلى القصاصين وأنهم يستحسنون سرعة وصوله فحبذا لو اتصلت به للقيام معه، وعندما قمت بالاتصال به أفادنى أنه رأى من الخير أن يصطحب الدكتور محمد كامل حسين إخصائى جراحة العظام وأنه على وشك المرور عليه فى عيادته بعد ما تم التفاهم معه لهذا الغرض، فإذا وافيتهما هناك نقوم معًا فى الحال، ولم تمض فترة وجيزة حتى كنا فى طريقنا إلى حيث يرقد الملك فى معسكر القصاصين حيث كان قد سبقنا حسنين باشا والدكتور الكفراوى وعدد من رجال حاشيته للاطمئنان على صحة الملك، وقد علمنا بمجرد وصولنا أنه يشعر بآلام شديدة ولكن أطباء المستشفى العسكرى الذين عاينوه عقب وقوع الحادث لا يرون فى إصابته ما يهدد حياته بأى خطر فتنفسنا الصعداء وبقيت فى انتظار رؤيته شخصيًا ومعرفة ما يقوله الجراحان المصريان الكبيران اللذان وصلا معى، ولكنه لم يكن من الميسور رؤيته فى تلك الليلة إذ دخل إليه على إبراهيم باشا وزميله ثم أعلن بعد قليل أنهما قررا عدم السماح لأحد بزيارته تلك الليلة لشدة حاجته إلى الراحة وإنما حالته لا تدعو إلى شىء من

القلق. وكأنما الله جلت حكمته شاءت إرادته سبحانه وتعالى أن يبين للعالم كله وللإنجليز والحكومة على الأخص مدى ما يتمتع به الملك من الحب والمكانة لدى الشعب، فإنه ما كادت تذاع أنباء الحادث الذى أصابه حتى اهتم الناس وأخذوا يتوافدون على القصاصين أفرادًا وجماعات بكل وسائل النقل، لا أملاً فى رؤية الملك بل لمجرد تحميل المعسكر مغبة ما حدث هاتفين بحياة الملك والدعاء له بعاجل الشفاء، وفضلاً عن هذه المظاهرات الشعبية كان يتوافد العديد من ذوى المكانة لقيد أسمائهم فى سجل التشريفات الذى تم إحضاره من قصر عابدين إلى المعسكر لهذا الغرض. وكنت أحضر إلى القصاصين كل صباح بعد المرور بالقصر للاطلاع على البريد وأخذ ما يجب عرضه على الملك، ولقد دهشت عندما قابلته فى أحد الأيام الأولى التى أعقبت الحادث فإذا به على الرغم مما كان يعانيه أعرب لى: عن أن تفكيره كان منصرفًا إلى ناحية بعيدة عما هو فيه إذ قال لى هل تعلم أن أكبر ما يؤسفنى هو التأخير فى تنفيذ مشروعنا الكبير لإعداد الدراسات اللازمة والنهضة الشاملة التى نريدها للبلاد؛ ولذلك أفكر وأود أن تفكر معى فى وسيلة لتفادى بعض ما سوف ينشأ من التأخير، فطرأ على بالى اقتراح عرضته عليه فوافق عليه فى الحال وهو أنه كسبًا للوقت يمكن اختيار موضوع أو اثنين من المطلوب دراستها تمهيدًا لوضع خطط الإصلاح لها ويكلف بعض المعترف بامتيازهم فى الإلمام بأسرارها لإعداد تقرير عن حالتها الحاضرة والخطة المثلى للإصلاح والرقى بها إلى المستوى المنشود، وبذلك نكسب الوقت اللازم لعمل هذه الدراسة حتى إذا ما تم قيام الهيئة المأمول إنشاؤها لهذا الغرض تشرع فى الحال فى مراجعة واستكمال ما تم إنجازه وتقرير الخطة العملية للتنفيذ، واقترحت حافظ عفيفى باشا رئيس مجلس إدارة بنك مصر إذ ذاك لوضع تقرير عن النواحى الاقتصادية وزكى الإبراشى باشا عن النواحى الزراعية، فكلاهما مشهود له بطول الباع فى موضوعه، وقد أقرنى الملك على رأيى وكلفنى بالمبادرة إلى تنفيذ هذا الاقتراح وطلب منى موافاته مرة أخرى بالمذكرة التى وضعتها عن المشروع بأكمله وذلك - حسبما فهمت - لزيادة الإمعان فى دراستها لفرط ترحيبه بها، وعندما أخبرته أن حسنين باشا طلب منى تركها لديه لدراستها أوصانى باستعادتها منه، وحينما طلبتها من حسنين باشا أفادنى بأنه تركها بمكتبه بعابدين ووعد بإحضارها عند أول فرصة - وهو ما لم يحدث فبقيت لديه وأظن والله أعلم أنه كان وقتذاك يعد نفسه لتولى رئاسة الحكومة فى المحاولة التى لم يكتب لها النجاح فى إبريل عام ١٩٤٤ لاعتراض بريطانيا على تغيير الوزارة فى ذلك

الحين بعدما كانت كل الوثائق أعدت لإقالة الوزارة وتكليف حسنين باشا بتشكيل الوزارة الجديدة، بل بعدما تم توقيع الملك على المراسيم الخاصة بالتغيير الوزارى وبقيت محفوظة فى سجلات القصر.

مذكرة الزعماء المصريين لزعماء الحلفاء:

وحدث أثناء إقامة الملك فى القصاصين أن ذاعت الأنباء فى أواخر نوفمبر عام ١٩٤٣ أن اجتماعا سيعقد فى القاهرة بين زعماء الحلفاء الثلاثة الكبار ـ روزفلت ومستر تشيرشل وشان كاى شيك رئيس الجمهورية الصينية ـ ولما كان الملك على الرغم مما يعانيه من إصابته قد أبدى ما يدل على أنه دائم التفكير فيما يعود على بلاده بالخير فقد قدرت أنه لن يتردد فى الموافقة على القيام بعمل ما لمحاولة الإفادة من هذا الاجتماع لخدمة قضية البلاد، ولما كان من العبث التفكير فى أن تقوم الوزارة بعمل شىء فى هذا السبيل خشية غضب الإنجليز الذين جاءوا بها إلى الحكم، فلم يكن بد والحالة هذه من التفكير فى الاستعانة بكبار رجال السياسة من المعارضين والمستقلين لمحاولة مقابلة ضيوف مصر زعماء الحلفاء أو تقديم مذكرة لهم بمطالب مصر القومية لقاء معاونتها الحلفاء فى الحرب، وبادرت بعرض هذه الفكرة على الملك مقترحًا دعوة أقطاب المعارضة والمستقلين لمقابلته لكى يتحدث إليهم فى ذلك ويحثهم على السعى بكل الوسائل لمقابلة أولئك الزعماء الكبار أو على الأقل لتقديم لهم مذكرة بمطالب مصر القومية، فلقى اقتراحى ـ كما كنت أتوقع ـ ترحيبًا كبيرًا من جانب الملك وأمرنى فى الحال للتمهيد لتنفيذ الاقتراح وقمت فعلا بالاتصال بحافظ رمضان باشا وأحمد ماهر باشا وفاتحتهما فى الأمر فقابلاه ببالغ الارتياح والتقدير وإنهما على يقين أنه لن يتردد أحد من الزعماء السياسيين ـ خارج الحكومة ـ فى تأييد هذا الرأى والسعى بكل وسيلة لتنفيذه، وعندما أبلغت ذلك إلى الملك أمر فى الحال بدعوة الزعماء الذين اقترحت أسماءهم لمقابلته ليتحدث إليهم بنفسه ـ وكنت خلال ذلك قد أطلعت حسنين باشا على التفاصيل، ويقول الدكتور هيكل باشا فى مذكراته (الجزء الثانى ص ٢٣٣): «فلما اجتمعنا فى القصاصين وأذن لنا بالمقابلة، ذكر لنا الملك اجتماع هؤلاء الزعماء الكبار فى القاهرة، وأنه يجب ألا تضيع هذه الفرصة، بل يجب أن نبلغهم بمطالب مصر القومية لقاء معاونة الحلفاء فى الحرب، ويجب أن نسعى ما استطعنا إلى مقابلتهم وأن ندلى بحجتنا إليهم.

لهذه اللفتة الملكية مغزاها، فالطبيعى أن تقوم الوزارة بهذا السعى، فهؤلاء (الكبار) ضيوفها وهى أقدر من المعارضة على الاتصال بهم والتحدث إليهم وهى مطالبة بحكم مركزها بأن تتولى هذا الأمر، فاختصاص الملك رجالَ المعارضة بمشورته فى هذا الأمر له مغزاه البين فى تقدير عواطفه إزاء مَنْ يتولون السلطة باسمه، وله دلالته على أن حادث ٤ فبراير بقى سيّئ الأثر فى نفسه. ثم يذكر صاحب المذكرات أن التوجيه الملكى زادهم عناية بتقدير ما يجب عمله، ولما وجدوا أن مسعاهم لمقابلة الضيوف الكبار أو أحدهم قل أن يُكْتب له النجاح، آثروا أن يكتبوا مذكرة بما تطالب به مصر فى أعقاب الحرب من جلاء القوات الأجنبية عن بلادها - مصر والسودان - ووضع قناة السويس تحت إشراف المصريين واشتراك مصر فى مؤتمر الصلح، وبعد المناقشة بين الزعماء السياسيين فيما يجب أن تحتويه المذكرة تولى كتابتها إسماعيل صديق باشا بالفرنسية، وبعد التوقيع عليها منهم جميعًا أرسلوها إلى الرؤساء الثلاثة بفندق مينا هاوس عندما أيقنوا أن كل محاولة لمقابلتهم لا نتيجة لها. وكان قد اشترك فى توقيع المذكرة كل من محمد حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى ومحمد حسين هيكل باشا رئيس الأحرار الدستوريين وأحمد ماهر باشا رئيس الكتلة السعدية، ومكرم عبيد باشا رئيس الكتلة الوفدية، وكذلك من الزعماء المستقلين إسماعيل صدقى باشا وأحمد لطفى السيد باشا وبهى الدين بركات باشا وعبد الحميد بدوى باشا.

الفصـــل الحادى عشر

مواصلة الملك سياسته الشعبيـة

ــ عودة الملك إلى القــاهرة ومعاودة نشاطه، زيارة المناطق المـوبـؤة بالملاريا، بيت الطلبة السودانيين ـــ رعاية الملك لطلبات السودانيـين والبلاد الإسلامية ــ قـرار بالإقالة وتكليف حسنين باشا بالتشكيل الجديد ، اعتراض بريطانيا ــ متابعـة الملك سياسته الشعبية ــ اهتمام الملك بالعمــال، زيارة مصانع المحلة الكبرى ــ تكريـم الملك للخريجين المتفـوقين ــ عناية الملك بشئـون الفلاح، مشـروع بأنشاص كنمـوذج للإصلاح ــ مشـروع مكافحة الأمـية ــ أفكار لمكافحة الحفاء ـ أزمة وزارية : إقالة الوزارة ، ووزارة أحمد ماهر باشا.

عودة الملك إلى القاهرة ـ معاودة نشاطه ـ زيارة المناطق الموبؤة بالملاريا ـ بيت الطلبة السودانيين:

بعد الحوادث السابقة بفترة وجيزة قرر الأطباء المعالجون أن حالة الملك أصبحت تسمح بانتقاله إلى العـاصـمة ، وفى ٧ ديسمبر عاد بقطار الديزل إلى سراى القبة ومنها استقل سيارة مكشـوفة ظل واقفا فيها على قدميه حتى وصل إلى قصر عابدين، وكانت عـودته مفاجأة للوزارة لعدم إخطارها إلا قبيل قيامه من القصاصين ببضع ساعات، إذ كانت الإشاعات قد ترامت إلى القصر بأن الوزارة ـ وقد هالها ما أبداه الشعب من مظاهر الولاء والتعلق بالملك طول إقامته بمستشفى القصاصين البريطانى ـ كانت تفكر فى اتخاذ بعض التدابير لمقابلة تلك المظاهر بما يعرب عن مكانة الحكومة لدى الشعب ، وهو ما قد تنشأ عنه أحداث تقضى الحكمة بتلافى وقوعها، لاسيما فى يوم فرح عام بعودة الملك معافى إلى عاصمة ملكه ، ولذلك رؤى عدم تبليغ الحكومة بقرار العودة إلا قبلها بوقت قصير لا يسمح بتدبير ما يخشى وقوعه ، وفى الوقت عينه ذكر فى بعض الصحف الصادرة صباح يوم العودة أنها علمت أن نقابات العمال وجموع الطلبة سوف تحتشد فى أماكن معينة على

طول الطريق بين قصرى القبة وعابدين فكان نشر هذا الخبر بمثابة دعوة لاستقبال الملك، وهو ما حدث فعلا مما جعل من ذلك اليوم عيدا مشهودًا فى القاهرة. وما أن استكمل الملك فترة النقاهة واسترد كامل الصحة والعافية حتى عاد إلى مباشرة نشاطه فى الاتصال بجماهير الشعب للإعراب عن مدى حرصه على خيره ومبادلته الحب والولاء المباشر والسهر على مصلحته. ففى عشية عيد ميلاده (١١ فبراير) أبلغ الحكومة عزمه على زيارة تفتيش الخاصة الملكية فى المطاعنة، واصطحب رئيس ديوانه وكبير الياوران وناظر الخاصة الملكية وبعض كبار الصحفيين لزيارة بعض مناطق قنا وأسوان التى ذاع أنها نكبت بانتشار وباء الملاريا فيها، وكانت الحكومة قد بدا منها ما يدل على أنها لم تتنبه إلى خطورة الحالة إلا فى الأسبوع الأول من فبراير سنة ١٩٤٤م حينما طلبت إلى البرلمان فتح اعتماد إضافى بمبلغ ٥٧٠ ألف جنيه لمقاومة الملاريا فى الوجه القبلى والعناية بالأحوال الصحية هناك. ولقد عنى الملك خلال الرحلة بزيارة الأهالى فى دورهم والتحدث إليهم عن أحوالهم، وعقب عودته إلى القاهرة استدعى رئيس الوزارة لمقابلته وعددا من الوزراء المختصين. ولفت أنظارهم إلى وجوب العناية بسرعة إسعاف المناطق المنكوبة والقضاء على ما يعانونه من سوء الأحوال الصحية وشئون التموين، ومما يجدر ذكره أنه خلال هذه الرحلة اتصل بى حسنين باشا تليفونيا وأبلغنى أن الملك وافق على المذكرة التى كنت رفعتها إليه قبيل سفره عن إنشاء بيت لإقامة الطلبة السودانيين الذين يدرسون فى المعاهد المصرية وأنه أمر بمنح المشروع ألف جنيه من الجيب الملكى الخاص لتأثيث البيت. وكان التفكير فى إنشاء هذا البيت قد جاء نتيجة للتوجيه الملكى لى بوجوب العناية ببذل كل مساعدة للطلبة السودانيين، والاستجابة إلى ما يتقدمون به من طلبات للالتحاق بالمعاهد المصرية والتفاهم مع أولى الشأن عندنا للتساهل معهم فى تطبيق شروط الالتحاق - بالتجاوز عن شرط السن مثلا مع منحهم المجانية للقبول بالقسم الداخلى بالمدارس - بل تم التفاهم على توفير الأماكن لقبول الطلبة حديثى السن الوافدين من أنحاء السودان لأول مرة فى مدرسة داخلية كانت قد أنشئت إذ ذاك فى مديرية أسوان حتى يتأقلموا فيها قبل نقلهم إلى مدارس العاصمة.

رعاية الملك لطلبات السودانيين والبلاد الإسلامية:

وأما الوافدون للدراسة فى الأزهر من أبناء السودان فقد تم التفاهم كذلك على أن يكون إعدادهم للالتحاق بمعاهده بإتمام الدراسة فى المعهد الأزهرى الابتدائى بالخرطوم

قبل الحضور إلى مصر، وكلفنى الملك بالاتصال بإدارة الأزهر فى كل ما يتعلق بقبول أبناء السودان، بل كل أبناء البلاد الإسلامية التى كانت هيئاتها تلجأ إلى الملك لإعانتها فى تحقيق ما تسعى إليه من التفقه فى الدين بموافاتها بما تحتاجه من الكتب الدينيةُ والدراسية أو بإيفاد بعثاته من المدرسين إليها أو قبول بعثات من أبنائها للدراسة فى مصر، لاسيما أنه كانت توجد لأغلبها «أروقة» باسمها فى الأزهر الشريف كانت تعرف بأسماء تلك البلاد وقد رصدت أسماؤها فى حجج وقفيات عديدة مسجلة باسم الأزهر الشريف منذ أجيال طويلة للصرف على المتسبين لتلك الأروقة، وهكذا نشأت صلتى بكل ما يتعلق بأبناء السودان وطلبة البعوث الإسلامية منذ السنين الأولى لحكم الملك فاروق، فصار مكتبى مفتوحا أمام كل قاصد إلى ساحة الملك لالتماس العون منهم جميعًا، وكان يتولى العناية بطلبات السودانيين شاب غيور منهم يعمل بالتجارة فى مصر هو السيد على البرير (بك فيما بعد)، وكان والحق يقال لا تفتر له همة فى السعى لخدمة مواطنيه فى تحقيق مطالبهم؛ فكان من جراء ذلك أن تم التفاهم فيما بيننا على إنشاء بيت للطلبة السودانيين فى القاهرة - على غرار بيوت الطلبة بالجامعة - يطلق عليه «بيت السودان» وقد صادف ذلك المشروع أحسن القبول لدى الملك فوافق على منحه ألف جنيه لتأثيثه والشروع فى ذلك فورًا - كما ذكرنا فيما تقدم - وبفضل التفاهم مع الهيئات الحكومية المختلفة أمكن تدبير الاعتمادات اللازمة لتقديم الطعام للنازلين فيه ومنح كل منهم مبلغا من المال شهريا للملبس والنفقات الخاصة مما أفاد العديد من أبنائنا السودانيين الذين أثمرت دراستهم فى مصر، بل هيأ السبيل لاختيار عدد منهم لإيفادهم لإتمام الدراسة العليا فى جامعات فرنسا وإنجلترا وهم الذين عرفوا باسم بعثة الملك فاروق، وكان منهم من تولى أكبر المناصب فى السودان فيما بعد، كما أن اتصالى بهذه الحركة الثقافية السودانية كان سببا فى اتصالى بل تخصيص من جانب الملك للاتصال بالحركة الوطنية فى السودان والقائمين بأمرها وبذل كل مستطاع فى سبيل تأييدهم فى جهودهم ومعاونتهم بكل وسيلة للنجاح والتغلب على ما يقوم فى وجههم من عقبات - كما سيأتى بيانه - واستكمالا لتحقيق نجاح هذه السياسة، سياسة نشر التعليم والنهوض بمستواه بين السودانيين كنت على اتصال دائم بمدير التعليم المصرى بالسودان للتفاهم على الخطط الواجب اتباعها لتحقيق ذلك الغرض عن طريق زيادة استعداد المدارس القائمة هناك بفتح فصول جديدة وتزويدها بالمزيد من الكتب والمدرسين وحث وزارة المعارف المصرية على فتح الاعتمادات اللازمة لذلك أو عن طريق التخطيط للسعى بين أهالى المناطق المختلفة بالسودان للقيام بجهود ذاتية لإنشاء المدارس ولو بإمدادهم سرا بما يلزم من المال لاتخاذها (أى المدارس) ذريعة لطلب الإعانة من مصر بما

تحتاجه من الكتب والمدرسين حتى لا يكون هناك مجال لاعتراض السلطات البريطانية فى السودان، وكان مما تم الاتفاق عليه مع المدير المصرى الأستاذ محمد عبد الهادى - ضرورة إنشاء معهد ابتدائى فى «جوبا» بأقصى جنوب السودان على أن يكون أساسا لمعهد لإعداد المعلمين ليتولوا بعد إتمام دراستهم نشر التعليم والدين الإسلامى فى تلك المناطق التى كانت وقفا على بعثات التبشير المسيحية، وكان لحسن تصرف الأستاذ عبد الهادى ولباقته أكبر الأثر فى نجاح خطة مصر التعليمية فى السودان.

ولقد بلغ من حنق الحكومة واستيائها من تصرفات الملك أنها رأت فيها تحديا لمكانتها لدى الرأى العام بما كشفت عنه من قصور أو تقصير الحكومة فى معالجة أسباب ونتائج الوباء الذى نكبت به أقاليم الصعيد، وبالتالى عمد رئيس الحكومة إلى ترتيب زيارات طاف فيها إقليمى المنيا وأسيوط مع عدد من الوزراء، وراح يلقى الخطب حيثما نزلوا دفاعا عن سياسة الحكومة وبيانا لمشروعاتها ودعا الناس إلى التبرع لإقامة مشروعات خيرية جديدة، وبالجملة بدا للناس كأن هناك تنافسا بين الملك ورئيس الحكومة على اكتساب ثقة الشعب وتأييده، فى حين أن الحكمة السياسية كانت تقضى على الحكومة بتلافى أسباب أى خلاف والالتزام بمقتضيات الحكم الصالح من وجوب التفاهم والتضامن لتحقيق ما فيه خير الشعب على أحسن وجه.

قرار بالإقالة وتكليف حسنين باشا بالتشكيل الجديد - اعتراض بريطانيا:

لم يكن لاشتداد هذه الأزمة النفسية العصبية من أثر إلا تفاقم الخلاف بين القصر والحكومة مما أدى إلى اتخاذ الملك قراره بإقالة الوزارة واختيار حسنين باشا رئيسا لحكومة جديدة، وكما جاء فى كتاب تكليفه بتأليف الوزارة (وإن كان لم يكتب لهذا الكتاب أن ينفذ أو مجرد أن ينشر).. كان من أكبر مهامها.. «أن تضع الحكومة أمام عينها توفير التموين للشعب فلا يكون بين المصريين جائع ولا عار ولا محروم وأن يكون للرشوة والجشع والاستغلال عقوبات ماضية قاضية ويجب أن توفر الحكومة للموظف والعامل والفلاح والجندى حياة جديدة طيبة عادلة تضمن الرزق والحق وتصون الكرامة..

ويجب أن يكون هدف الحكومة خير المحكومين لا خير الحاكمين..

« إن الظلم والجهل والفقر والمرض والجوع والرشوة والمحسوبية كلمات لا ينبغى أن تدل على معنى فى بلادى..

أريد فجرا جديدا تشرق فيه شمس السعادة والحرية والمساواة». . .

ولقد سجلت هذه الوثيقة فى سجلات قصر عابدين تحت رقم ٩ لسنة ١٩٤٤ بتاريخ ٢٥ ربيع الثانى ١٣٦٣ ـ ١٨ إبريل ١٩٥٥[١].

ولم يكتب لقرار الملك بشأن التغيير الوزارى أن يدخل دور التنفيذ، إذ يظهر أنه ضمانا لعدم نشوء أى عقبات فى سبيل تحقيق الغاية المنشودة وتفاديا لما قد يثيره السفير من اعتراضات لإقالة الوزارة «المحبوبة» التى جاء بها بقوة السلاح، استقر الرأى على استدعائه لمقابلة الملك لإبلاغه القرار وتسليمه مذكرة تبين الأسباب الخطيرة التى اقتضت اتخاذه مع تأكيد حرص الملك على تنفيذ المعاهدة القائمة بين مصر وإنجلترا تنفيذا كاملا، وأن الحكومة الجديدة سوف تتألف من رجال معروفين بالنزاهة والكفاءة، وأنها ستقوم بعد شهور قليلة بإجراء انتخابات عامة تمهيدا لقيام حكومة جديدة تحوز ثقة الشعب تبعا لما تسفر عنه نتيجة الانتخابات، وكانت المذكرة قد بدأت بمقدمة تشير إلى أن الملك سبق له أن استجاب فى العام الماضى إلى طلب الحكومة البريطانية الإبقاء على الوزارة على الرغم من الفضائح التى أذاعها أقوى عضو سابق فيها وهو مكرم عبيد باشا فى كتابه الأسود والاتهامات التى راح يلاحقها بها حتى فقدت الكثير من مكانتها فى الأمة، وذلك مراعاة لظروف الحرب فى الصحراء الغربية، أما وقد تغيرت تلك الظروف فإن الأسباب المبينة فى المذكرة لا تترك مجالا لمزيد من التساهل فى شأنها، بل إن الحالة أصبحت تدعو إلى التعجيل بتغييرها، إلا أن السفير أبدى اعتراضه على التعجيل بإقالة الوزارة، وأنه لا يملك البت فى الأمر إلا بعد الرجوع إلى لندن ولذلك فإنه لا يسعه إلا التحذير من مغبة الإسراع فى اتخاذ قرار حاسم حتى يوافيه الرد من لندن، ولم يلبث الملك أن تلقى رسالة من المستر تشرشل يطلب فيها عدم التسرع باتخاذ إجراء عنيف لأن الأمر من الخطورة بحيث يستدعى العرض على مجلس الوزراء (البريطانى).

ولما انقضت تسعة أيام دون أن يصل أى رد من السفير، فقد أمر الملك فى ١٨ أبريل بإعداد وثائق إقالة الوزراء وتشكيل وزارة جديدة برئاسة حسنين باشا، وعلى أثر توقيع الملك على هذه الوثائق اتصل حسنين باشا بالمستشار الشرقى للسفارة وأبلغه نبأ توقيع أوامر الإقالة وتعيين الوزارة الجديدة، وفى الحال طلب السفير مقابلة الملك وحضر على الأثر يكرر للملك تحذير مستر تشرشل بعدم اتخاذ أى قرار إلا بعد وصول تعليمات لندن،

---

(١) انظر مذكرات حسن يوسف ـ القصر ودوره في السياسة المصرية (ص ١٧٤ ـ ١٧٥).

وأن الأمر هناك مازال معروضا على مجلس الوزراء، وعاد السفير بعد ذلك بثلاثة أيام فأبلغ الملك قرار حكومته وكان يفهم منه التمسك ببقاء وزارة النحاس باشا ليتولى بنفسه إجراء انتخابات جديدة لو تشبث الملك بضرورة تغيير الوزارة، وأضاف السفير إلى ذلك أن التعليمات صدرت إلى رؤساء القوات العسكرية أن تكون على استعداد لمواجهة أى خطر مفاجئ أو رفض الملك اقتراحات الحكومة البريطانية، وكان فى ذلك ما يشير بكل وضوح إلى اعتراض الحكومة البريطانية على إقالة النحاس باشا وتهديدها بفرض رأيها بالقوة العسكرية، ولتفادى هذا الخطر لم يكن بد من إيفاد حسنين باشا إلى السفير فى اليوم التالى لإبلاغه أن الملك مستعد لاستبقاء الوزارة فى الوقت الحاضر [١].

متابعة الملك سياسته الشعبية:

عقب ذلك حاول السفير الوساطة بين القصر والحكومة لإزالة أسباب الخلاف أو تخفيفها، ولكن مسعاه لم يسفر إلا عن تحسن وقتى عاد بعده الخلاف إلى أشده وأصبح كل طرف يرى فى أى حركة نشاط من جانب الطرف الآخر مسعى جديدا للنيل من مكانته واكتساب مزيد من الشعبية على حسابه، فى حين أن الملك استأنف نشاطه فى الواقع استئنافا للسياسة التى التزم بها منذ اليوم الأول لتولى سلطته الدستورية من حيث توثيق صلاته بجميع طبقات الشعب، وقام فعلا بإشراك الشعب فى حفلات التولية بأن دعا إليها فئات لم يسبق لها دخول القصر من قبل، كما أنه حين قرر إحياء ليالى شهر رمضان بتلاوة القران الكريم فى القصر، أمر بفتح أبواب القصر لمن يشاء من الشعب المشاركة فى الاستماع للذكر الحكيم، ولم يكتف بذلك بل دعا إلى موائد الإفطار بالقصر فئات من رجال الدين، والطرق الصوفية ونقابات العمال وطلبة البعوث الإسلامية فضلا عن توزيع مبالغ من المال على مختلف المديريات والمحافظات لإقامة مآدب أسبوعية للفقراء وإحياء ليالى شهر رمضان مما لم يسبق له مثيل من قبل، لذلك لم يكن غريبا ولا مقصودا من أجل الدعاية لذاته والزراية بالحكومة أن يستأنف الملك المضى فى السياسة التى ارتضاها لنفسه منذ البداية كواجب من واجباته كملك نحو شعبه.

اهتمام الملك بالعمال - زيارة مصانع المحلة الكبرى:

ولما كان الملك قد زار مصانع الغزل والنسيج فى كفر الدوار فقد رأى أن الواجب

---

(١) انظر المرجع السابق ص ١٦٩ إلى ص ١٧٦.

يقتضى زيارة المصانع الكبرى الأصيلة فى المحلة الكبرى. وهى التى وضعت أرسخ أساس للغزل والنسيج فى مصر حتى أصبحت قلعتها الكبرى وأعظم مصدر للعمال المهرة المدربين فى تلك الصناعة مما كان له أثره فى انتشار تلك الصناعة الوطنية فى مصر فيما بعد، ولذلك اتصلت بحافظ عفيفى باشا رئيس مجلس إدارة بنك مصر وأبلغته الرغبة الملكية فى القيام بتلك الزيارة وطلبت موافاتى بمعلومات وافية عن المصانع وكل ما يتعلق بإنتاجها وعدد العمال والموظفين والوسائل التى أعدتها الشركة للسهر على راحتهم من حيث المساكن والعناية الصحية وتعليم أولادهم. وأعربت لحافظ باشا عن شدة اهتمام الملك بالوقوف على ذلك كله لشدة حرصه على الاطمئنان على كل ما يمس حالة العمال وراحة بالهم فى عملهم ومعيشتهم، فكانت المعلومات التى زودنى بها تدعو إلى كل إعجاب، وقد سر بها الملك كل السرور حين أبلغته إياها، وفى يوم ٢٩ يوليو ـ الموافق لعيد تولى الملك سلطاته الدستورية ـ تمت الزيارة الملكية لمصانع المحلة الكبرى وأبدى الملك خلال الزيارة حرصه على رؤية جميع الأقسام مع مناقشة العمال فى موضوعات شتى تتعلق بعملهم والآلات التى يعملون عليها وحالتهم المعيشية، كما زار مساكن العمال والمرافق الخاصة بها، ودعا بعض العمال إلى جانبه فى ساعة تناول الغداء لاستكمال الحديث معهم، وفى نهاية الزيارة دعا نقيب العمال إلى الركوب إلى جانبه فى السيارة الملكية لزيارة نادى العمال، وأعلن فيما بعد أنه بتلك المناسبة أمر الملك بمنح النادى ألف جنيه لاستكمال تأثيثه.

وكأنما أراد الملك أن يؤكد الإعراب عن تقديره لما قام به بنك مصر من جهود فى سبيل دعم الاقتصاد الوطنى فى مجال الصناعة الوطنية، فقام بعد ذلك بيومين بزيارة المركز الرئيسى لبنك مصر فى القاهرة ومنح حسنين باشا فى تلك المناسبة قلادة فؤاد الأول التى تعطى حاملها لقب «حضرة صاحب المقام الرفيع» وهو ما لم يسبق منحه لغير رئيس الحكومة، وفى هذا ما فيه من التنويه بأنه احتفظ للرجل الذى وقع عليه اختياره لرياسة الحكومة بالمكانة التى وقف التدخل الأجنبى دون حصوله عليها، وفى الوقت بعينه أنعم برتبة البكوية على بعض الصحفيين الذين رافقوه فى الزيارتين الأخيرتين، فى حين أن بعض الوزراء الوافدين كانوا مازالوا «أفندية».

تكريم الملك للخريجين المتفوقين:

وبعد ذلك بفترة وجيزة سرعان ما ظهرت نتائج الامتحانات العامة للجامعات

ومختلف المعاهد العلمية وبذلك حل موعد القيام بتنفيذ التقليد الجديد الذى أمر الملك باتباعه منذ عامين وهو تكريم المتفوقين من الخريجين، فوجهت إليهم الدعوة لتناول الشاى بقصر عابدين، وحينما كان يحل الموعد فى السنين التالية بعد انتقال الملك رسميا إلى الإسكندرية كانت تقام المأدبة بقصر رأس التين حيث تم الاتفاق مع مصلحة السكة الحديد على أن تعتمد بطاقة الدعوة لصرف تذكرة مجانا لحامل البطاقة للسفر إلى الإسكندرية والعودة منها على حساب الخاصة الملكية، وكان يتم الاتفاق مع الإدارة التعليمية بالإسكندرية لإعداد أماكن لإقامتهم فى بعض المدارس ـ وكان الملك يصافح الطلبة المدعوين ويدعو فريقا منهم إلى الجلوس معه إلى مائدة كبرى، وكانت توزع عليهم صورة الملك ممهورة بصورة من توقيعه، وحل شهر رمضان على الأثر فكان حلوله تجديدا للمهرجان الدينى السنوى الرائع بإحياء لياليه بالقصر ودعوة مختلف الطوائف للإفطار. وإذا كان القصر لم ينتقل رسميا بعد إلى الإسكندرية كانت تقام هناك مآدب لطوائف الإسكندرية، وأما فى حالة انتقال القصر رسميا للمصيف بالإسكندرية فقد كانت مآدب الإفطار لطوائف القاهرة تقام كالعادة السنوية ويحضر بعض موظفى القصر لشهودها والترحيب بالضيوف باسم الملك.

عناية الملك بشئون الفلاح ـ مشروع بأنشاص كنموذج للإصلاح:

على أن ذلك كله لم يكن سوى وجه من الوجوه العديدة لعناية الملك بتوثيق الصلة بينه وبين شعبه والعمل على إسعاده بكل وسيلة، فمن ذلك أنى تحدثت إليه يوما عن وجوب العناية بالإصلاح الاجتماعى، وأن الاعتماد على الحكومة وحدها للقيام بذلك أمر يطول أمده وقد لا يؤدى إلى النتيجة المطلوبة، وعلى الأقل ليس بالسرعة المرغوبة لذلك؛ فإنه يتحتم على كل قادر من أصحاب الأملاك أن يقوم بنصيبه من ذلك الواجب، فإن الملكية فى الواقع وظيفة اجتماعية تفرض على صاحبها واجبات نحو المجتمع وبخاصة نحو المجتمع الذى يعيش فيه وينعم بخيراته، وأنه إذا سمح لى فإنى أرى أن التفاتيش الملكية يجب أن تكون القدوة فى هذا المجال ليتسنى بعدها دعوة كبار الملاك إلى أن تحذو حذوها فوافقنى فى الحال على كلامى وطلب منى وضع مذكرة بما اقترحه فى هذا الشأن، ولست أنسى يوم فرغت من كتابة مقترحاتى فشغلت صفحة كاملة «فلوسكاب»، وطلب منى أن أتركها لديه وفى اليوم التالى أعادها إلىّ وكله ابتسامة عريضة وقد كتب بخط يده بالقلم الأحمر بطول الصفحة هذه العبارة التى أذكرها إلى اليوم «هذا ما نتمناه لفلاحينا»، وقد

تركتها فى محفوظات السكرتارية الخاصة تسجيلا لما حدث، وذكر لى أنه يحسن البدء فى تفتيش أنشاص وأنه أصدر أمره إلى الخاصة الملكية بتنفيذ كل ما أطلبه لتحقيق البرنامج الذى وضعته، وبعدما تم التفاهم على كل التفاصيل مع مراد محسن باشا ناظر الخاصة الملكية شرعت فى التردد على أنشاص للإشراف على تنفيذ المشروع، وكان يرمى أساسا إلى تهيئة الوسائل التى تساعد على النهوض بمستوى ظروف المعيشة للمزارعين من الناحيتين الصحية والاجتماعية، ولذلك كان يشمل عدة مسائل، وعلى قدر ما تسعفنى به الذاكرة بعد عشرات السنين التى انقضت منذ تنفيذه، كان من أهمها ما يلى:

١ـ إنشاء مجمع يحتوى على عدد كاف من الحمامات والمراحيض ومكان فسيح تقام فيه عدة «حنفيات»؛ لتسهل لنساء المزارعين غسيل ثياب أسرتهم ـ على أن يحظر على الرجال غشيان المكان فى ساعات معينة كل صباح.

٢ـ توفير العدد الكافى من «الحنفيات» للحصول على الماء النظيف لملء أوعية الماء للشرب.

٣ـ إقامة حوض كبير لتوفير المياه النظيفة لشرب مواشى وحيوانات المزارعين.

٤ـ عمل مسابقة بين بعض المهندسين والمقاولين لابتكار بيت نموذجى لما يجب أن يكون عليه بيت الفلاح مع مراعاة ما يحرص عليه من إيواء ماشيته معه فى بيته.

٥ـ تعيين زائرة صحية لتتولى زيارة بيوت الفلاحين لإرشاد نسائهم إلى خير الطرق للعناية بنظافة البيوت وبصحة الأطفال، وللإبلاغ عن حالات المرض للمبادرة إلى عرضها على الطبيب.

٦ـ ندب أحد الأطباء ـ نظير مكافأة شهرية ـ للوجود مرة أو مرتين أسبوعيا فى المكان الذى يعده له التفتيش ليكون كمركز للعيادة لفحص الحالات التى يتقدم أصحابها إليه لمعالجة ما قد يشكو منه، أو لفحص الحالات التى تبلغ عنها الزائرة الصحية.

٧ـ التفاهم مع مدير المستشفى الكائن أمام التفتيش لقبول من تستدعى حالتهم البقاء بالمستشفى تحت الملاحظة الطبية ـ وتم التفاهم مع وزارة الصحة على زيادة عدد الأسرّة.

٨ـ إنشاء قاعدة فسيحة لاتخاذها مركزا للمناسبات الاجتماعية أو الدينية ـ كحفلات الزواج والمآتم والأعياد الدينية أو القومية.

٩ـ التفاهم مع المختصين بوزارة المعارف لإدخال بعض التجديد على نظام المدرسة الكائنة بالتفتيش بحيث يمكن أولا الإفادة منها بتعليم البنين والبنات من أبناء

المزارعين فى ذات المبنى باستخدامه صباحا لتعليم البنات وبعد الظهر لتعليم البنين، وثانيا لتعليم البنين والبنات بعض الحرف الريفية إلى جانب مواد التعليم الأساسية المعتادة، كذلك بأن تقام ورشة أو مشغل إلى جانب فصول المدرسة وبذلك يتسنى توفير الوقت والمكان اللازمين لتعليم كل فريق من البنين والبنات الحرف الريفية التى تناسبه ـ كعمل الأثاث من سعف النخل والنجارة البسيطة والغزل والنسيج وعمل السجاد ومبادئ الزراعة وتربية الدواجن والخياطة والتطريز والتفصيل.

١٠ـ إنشاء جمعية تعاونية للمزارعين لتوفير ما يحتاجون إليه فى حياتهم اليومية مما يكبدهم عناء الانتقال إلى القرى المجاورة للحصول عليه من حوانيتها بأثمان تزيد فى أغلب الأحوال عن حقيقة مستوى الأسعار فى البندر، وإلى جانب هذا زودت الجمعية من التفتيش بجهاز قوى للراديو؛ للترويح عن الأهالى فى المساء حينما يفرغون من أعمالهم ويجتمعون كعادتهم للسمر فيجدون من الاستماع إلى برامجه قدرا غير قليل من الفوائد، إلى جانب متابعة أخبار بلادهم والدنيا بأكملها، وفضلا عن هذا كله، تم التفاهم مع أولى الشأن فى وزارة الشئون الاجتماعية على أن توفر مرة فى كل شهر على الأقل إحدى السيارات الكبيرة التى قامت الوزارة بتزويدها بآلات سينمائية ومعها ما يلزم من آلات وشرائط تطوف بالأقاليم وفقا لبرنامج معين لنشر الثقافة والإرشادات الزراعية والصحية ومختلف الدعايات الدينية والاجتماعية، وبذلك تكون قد استكملت إلى حد كبير وسائل التوعية والعمل على النهوض بالمستوى الثقافى والاجتماعى لأهل المنطقة.

١١ـ اتخاذ أعياد الملك والملكة والأميرات مواعيد محددة لتوزيع إعانات على المحتاجين والأمهات المترددات بنظام على مراكز الطفولة والأمومة، مع تخصيص جوائز لربات البيوت اللاتى يحكم لهن بالتفوق فى العناية بنظافة دورهن وبصحة أطفالهن، وذلك على يد لجان للمسابقات تشكل من بين رجال الإدارة بالتفتيش والأهالى. وبالجملة لم تترك ناحية من نواحى الحياة بين أهل الريف إلا وشملها البرنامج الجديد للنهوض بمستواها فضلا عن توجيه إدارة التعليم إلى وجوب اشتمال منهج الدراسة على ما يجب أن يؤدى إلى رفع مستوى الوعى من حيث التفرقة مثلا بين ما يفيد وما يضر من الطيور والحشرات والنباتات وطرق العناية بالمفيد والتخلص من الضار وكذلك الطرق العلمية السليمة لإعداد الأرض لزراعة مختلف المحاصيل والطرق والمواعيد الصحيحة للحصاد وجمع وتخزين ما يتم حصده إلى دراسة مزايا التعاون وكيفية الإفادة منه . . . إلخ . . . إلخ.

وعندما تم تنفيذ برنامج الإصلاح وانتظام سير العمل فيه، قام الملك بزيارة التفتيش لمعاينة كل التفاصيل وبلغ من سروره به أنه كان كلما استقبل ضيفا أجنبيا يحتفظ له بمكانة خاصة، كان يدعوه لزيارة أنشاص ويدعونى لاستقبلاله ودعوته لتناول الغداء هناك توفيرا للوقت اللازم لزيارة تشمل كل نواحى المشروع وكذلك ما كان يضمه التفتيش من مركز نموذجى لتربية الدواجن، ومحطة ممتازة لتربية الخيول الأصيلة فضلا عن المزارع الواسعة لأجود أنواع الموالح والمانجو.

مشروع مكافحة الأمية:

وفى مناسبة وضع وتنفيذ برنامج للإصلاح الاجتماعى فى الريف كان من الطبيعى أن يتناول الحديث أحيانا بينى وبين الملك ناحية مهمة هى مكافحة الأمية، ومكافحة الحفاء، فأما عن مكافحة الأمية فإنه موضوع طالما شغل وأقض مضاجع المفكرين والمعلمين حتى أسفر ذلك فى العشرينيات عن وضع مشروع على للقضاء على الأمية من منبعها فى غضون عشرين عاما وذلك عن طريق فرض التعليم على كل طفل يبلغ السادسة من عمره بإلزام أولياء الأمور بتقديم أولادهم إلى المدرسة ومواصلة التعليم إلى آخر المرحلة الابتدائية؛ وتحقيقا لهذا الغرض تم إنشاء إدارة خاصة فى وزارة المعارف لكى تتولى مسئولية الإشراف على التنفيذ مع فرض عقوبات على المتخلفين، وقد بدأت على أثرها حركة التعليم الإلزامى وما يقتضيه من توفير العدد اللازم من المدارس الأولية وإنشاء المزيد من المعاهد لإعداد المدرسين اللازمين للمدارس الجديدة، ولكن سرعان ما ظهرت مع الأسف الشديد عوامل جديدة جعلت المشروع بأكمله يتعثر ويتوقف تماما فى أماكن عديدة، وكان أول تلك العوامل امتناع كثير من أولياء الأمور عن إرسال أولادهم إلى المدرسة، لاسيما فى مواسم الزراعة التى تحتاج إلى مزيد من الأيدى العاملة كمواسم إعداد الأرض لزراعة المحصول الجديد ومواسم الحصاد وجنى القطن، فكان فيما يجنيه الفلاح من وراء إرسال ولده أو أولاده إلى العمل فى الحقول ما يفوق فى نظره - كل ما يسمعه عن فوائد المواظبة على الذهاب إلى المدرسة لعدة سنين للحصول على مزايا التعليم، فى حين أنه شخصيا لم تقف الأمية حائلا دون كسبه ما يكفيه، وهكذا كان الآباء يشجعون الأطفال على الامتناع عن الذهاب إلى المدرسة وعلى الهروب منها، ومن ناحية أخرى صادف أن بدأ العمل بأحكام الدستور الجديد الذى تم وضعه فى سنة ١٩٢٣، وما تقضى به من إجراء انتخابات عامة وما استتبعه ذلك من قيام التنافس الحزبى المستمر بين الأحزاب سعيا وراء الفوز فى الانتخابات وكانت الدعاية الحزبية هى أقوى سلاح فى تلك

المعركة الضارية، فلجأت الأحزاب إلى تجنيد العناصر التى تفيدها فى دعايتها وكان المعلمون الإلزاميون فى الصف الأول من أهداف التنافس الحزبى وأصبحوا فيما بعد المصدر الأكبر للبلاغات والشكاوى الحزبية الكيدية، فتم بذلك تحولهم إلى مصدر خطير من مصادر السخط والقلق فى أنحاء البلاد، وبذلك لم يكن غريبا أن ينحدر التعليم الإلزامى شيئا فشيئا حتى كاد يندثر تمامًا، وزادت رقعة الأمية اتساعا مما جعل مكافحتها واجبا قوميا يستدعى بذل المزيد من الجهد فى سبيل محو تلك الوصمة، لذلك فإنه حينما بسطت عنها ذلك البيان أمام الملك، كلفنى بوضع مذكرة عما يستدعيه الموقف من تدابير للنجاح فى مكافحة الأمية، ولقد بادرت إلى تنفيذ رغبته وقدمت إليه مذكرة بما وسعنى التفكير فيه من مقترحات راعيت فيها عدة اعتبارات، كان من أهمها:

(١) تلافى أكبر أسباب فشل المشروع السابق وهو حرص الآباء على الإفادة مما يجنيه أطفالهم من الكسب بالعمل فى الحقول أيام مواسم الزراعة، وذلك بتحديد مواعيد تلك المواسم فى المناطق المختلفة وتمنح المدارس عطلة فيها.

(٢) عدم الاكتفاء بمكافحة الأمية من المنبع - أى من بين الأطفال، بل العناية كذلك بمكافحتها بين من تجاوزوا سن التعليم بفرض قدر من التعليم الأساسى عليهم ماداموا لم يبلغوا سن الخمسين من العمر مثلاً - لصعوبة تطبيق النظام المقترح عليهم، ويكون فرض التعليم على الكبار عن طريق القسر والاختيار فى وقت واحد، وذلك باشتراط الإلمام بالقراءة والكتابة للتعيين فى أى وظيفة مهما يكن من قلة شأنها، وكذلك للحصول على رخصة لمزاولة أى مهنة، ومنح مهلة سنتين للشروع فى تنفيذ هذا النظام مع فتح فصول نهارية ومسائية بالمساجد والمدارس لتعليم من يشاء دون مقابل، ومنح الموظف الأمى الحالى علاوة استثنائية إذا حصل على شهادة بنجاحه فى التخلص من الأمية، مع إلزام المصانع والشركات بتطبيق هذا النظام فيها مع القيام بتدبير الوسائل اللازمة للقضاء على الأمية بين عمالها وتحمل ما يستدعيه ذلك من نفقات، وهذا كله إلى جانب حث شباب الجامعات والمعاهد العلمية على تكوين هيئات فى البيئة التى يعيشون فيها فى الريف أو الحضر للاشتراك فى حملة عامة لمكافحة الأمية، وكان من رأيى أن تتضافر الجهود الرسمية والشعبية، ولضمان انتظام سير الدراسة ومواظبة التلاميذ (والمدرسين).

أشرت فى المذكرة إلى وجوب قيام إدارة التعليم بتنظيم دورات تفتيشية مفاجئة لمتابعة الإشراف على تنفيذ تعليماتها مع تحذير المدرسين بوجوب الابتعاد عن الاشتغال بالسياسة والدعايات الحزبية، وإلا كان الجزاء النقل بعيدا عن المواطن الأصلية للمدرسين، وللتغلب - ولو جزئيا - على عقبة عجز عدد المدارس

الموجودة عن استيعاب كل الأطفال الذين بلغوا سن التعليم الإلزامى نوهت فى المذكرة على الإفادة من المدارس الموجودة باستخدامها لتعليم ضعف ما تستوعبه باستخدامها على فترتين صباحية ومسائية (على غرار ما تم فى أنشاص) بل يمكن فى هذه الحالة جعل الفترة الصباحية لتعليم البنات والمسائية لتعليم الأولاد وبذلك يتسنى للأولاد معاونة آبائهم فى الحقل صباحا، وعندما قدمت المذكرة للملك أبدى موافقته عليها وعلى أن أبلغها لحسنين باشا الذى طلب منى تركها لديه واحتفظ بها كما احتفظ قبلها بالمذكرة التى وضعتها عند تشكيل لجنة قومية للقيام بدراسة شاملة لأحوال البلاد ووضع ما تحتاج إليه من إصلاحات فى مختلف المرافق والنواحى، ويبدو أنه وقد كان فى حينها يعد نفسه لتولى الوزارة الجديدة بعد إقالة الوزارة القائمة، فاحتفظ بالمذكرتين لتنفيذهما بنفسه.

ولقد بلغ من اهتمام الملك بمشكلة محو الأمية أنه حينما نشرت بعض المجلات خبراً مثيراً عن نجاح أحد رجال هيئة من الهيئات الدينية الأمريكية فى محو الأمية فى عدة مناطق بآسيا وافق الملك على دعوته لزيارة مصر - على نفقة الخاصة الملكية - للاسترشاد برأيه للنجاح فى مكافحة الأمية فى بلدنا وتم ذلك فعلاً، واستقبله الملك بعد حضوره - وتم تدبير مقابلة بينه وبين المختصين فى وزارة المعارف وجرت مقابلات ومناقشات عديدة بينه وبينهم تم على أثرها وضع كتاب لتبسيط تعليم القراءة والكتابة طبقا للقواعد التى تم التفاهم عليها بينه وبين رجال التعليم عندنا، وإن كان قد تبين من أحاديثه أن السبب الأكبر فى نجاحه الذى تكلمت عنه الصحف يرجع إلى أن تلك المناطق التى أزال أميتها لم يكن لديها لغة مكتوبة على الإطلاق، فكانت مهمته مقصورة على تسجيل رموز أصبحت بمثابة حروف تعبر عن الأصوات التى ينطقون بها.

أفكار لمكافحة الحفاء:

وأما عن مكافحة الحفاء فقد كلفنى الملك بزيارة مصنع باتا الذى نجح فى إنتاج أحذية شعبية رخيصة الثمن نسبيا، وذلك لمعرفة إمكان إنتاج أحذية بأسعار فى متناول أفقر الطبقات وبكميات تكفى حاجة الملايين من صغار العمال والفلاحين. وبعد طول الدراسة والتفكير انتهى الرأى إلى أنه لا سبيل للقضاء على الحفاء إلا عن طريق نشر الوعى عن أضرار الحفاء وخطره على صحة الفرد والسعى بشتى الوسائل لتيسير الحصول على حذاء رخيص الثمن والاعتماد على إلزام أطفال المدارس بارتداء الأحذية والتشديد فى وجوب المواظبة على ذلك حتى يشبوا وقد ألفوا هذه العادة فيشق عليهم التخلى عنها فيما بعد،

وإلا فإن كل جهود لمحاربة الحفاء لا يرجى من ورائها أى نجاح ما لم يكن مقرونا بالاقتناع والرغبة الشخصية للفرد ذاته .

أزمة وزارية ـ إقالة الوزارة ـ وزارة أحمد ماهر باشا:

إلى جانب ما ذكرناه مما كان يقوم به الملك من محاولات للاتصال بأفراد شعبه وعمل كل ما يعود عليهم بالخير والنهوض بمستوى معيشتهم، فقد مضى قدما فى تنفيذ ورعاية التقاليد الصالحة التى ظهرت فى عهده لأول مرة ـ لتكريم المتفوقين من خريجى الكليات والمعاهد العلمية والعسكرية المختلفة وإحياء ليالى شهر رمضان بالقصر ودعوة طوائف مختلفة فى القاهرة والإسكندرية ـ إلى الإفطار فى شهر رمضان المعظم، مما كان له أعظم الأثر فى النفوس حتى حمل الوزارة على تفسير ذلك بأنه كان يخفى وراءه غرضا سياسيا وهو اكتساب الملك شعبية جديدة على حساب الانتقاص من شعبية الحكومة، وأدى هذا الاعتقاد الخاطئ إلى تجدد الأزمة بين الطرفين فى صيف عام ١٩٤٤، حيث صادف أن حل شهر رمضان المبارك فى ذلك الصيف فحل أول إحياء لياليه وإقامة مآدبه لمختلف طوائف الشعب طبقا للنظام الذى سبق أن أمر به الملك وأصبح تقليدا ثابتا فى القصر، وفضلا عن ذلك كله إذا بالملك يأمر بمنح جوائز مالية سنوية من الجيب الملكى الخاص فى ثلاثة من فروع العلم والفنون باسم جوائز الملك فؤاد الأول طبقا لشروط محددة تكون فى التنافس بين علماء مصر المختصين فى تلك الفروع، وعلى الأثر وبدافع ولا شك من الضيق بجهود الملك المتواصلة لتشجيع كل ما يؤدى إلى خير الشعب والنهوض به فى كل النواحى مما كانت تعتبره الحكومة نوعا من الدعاية السياسية لكسب الشعبية، وقرر مجلس الوزراء إنشاء جوائز سنوية مماثلة باسم جوائز مصطفى النحاس (وهى التى استبدلت بها حكومة تالية جوائز فاروق الأول)، وعلى الرغم من كل المساعى والوساطات التى بذلت لتبديد اعتقاد الحكومة الخاطئ فإن الأزمة ظلت تتزايد حتى اتخذ الملك قراره النهائى بإقالة الوزارة وإسناد مهمة تشكيل الوزارة الجديدة إلى الدكتور أحمد ماهر باشا فى ٨ أكتوبر عام ١٩٤٤ وكان ذلك على أثر بلوغ الأزمة أقصى مداها فى مناسبة أداء الجمعه الأخيرة من رمضان (الجمعة اليتيمة)، فقد جرت العادة والتقاليد منذ سنين بعيدة على أنه إجلالا لهذه المناسبة كان الملك يؤدى فريضة الجمعة فى ذلك اليوم فى مسجد عمرو بن العاص بحكم أنه أول مسجد تمت إقامته فى مصر بعد دخول الإسلام إليها، وكان كبير الأمناء يدعو رئيس

الوزراء لمرافقة الملك فى السيارة الملكية للذهاب إلى المسجد[1] إلا أنه فى هذه السنة (١٩٤٤) لم يدع رئيس الوزراء لمرافقة الملك فى تلك المناسبة الدينية المهمة واصطحب معه فى سيارته رئيس ديوانه (حسنين باشا) وصادف أنه ـ أى الملك ـ لاحظ أثناء التوجه إلى المسجد وجود لافتات على الطريق مكتوب عليها «يحيا الملك مع النحاس» فساءه ذلك مما دعاه عند الوصول إلى المسجد، حيث كان من المستقبلين محمود الغزالى (بك) مدير الأمن العام، أن أبلغه الملك أنه لا يريد أن يرى تلك اللافتات عند عودته إلى القصر بعد أداء الصلاة، فبادر الغزالى (بك) بتنفيذ الأمر، وإذا بالوزارة تغضب عليه لقيامه بذلك دون الرجوع إليها وأصدرت أمرا بوقفه عن العمل وعندما علم الملك بذلك ثار لما حدث وأصر على بقاء الغزالى (بك) فى مركزه، إلا أن الوزارة تمسكت بموقفها وحاول الإنجليز التوسط لتسوية الأزمة دون جدوى إلى أن قام السفير البريطانى بإجازته السنوية فى أوائل سبتمبر عام ١٩٤٤ وتبين أن إنجلترا غير متحمسة لأن تضغط على الملك لمساندة الوزارة، فاستقر الرأى على التعجيل بإقالة الوزارة ولذلك أسرع حسنين باشا بالاجتماع سرا بزعماء المعارضة وتم التفاهم على تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة الدكتور أحمد ماهر باشا فى نفس اليوم الذى صدر فيه كتاب إقالة النحاس باشا (٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤)[2]

---

(١) بل كان يبلغ من الاهتمام فى القصر بموكب صلاة الجمعة العادية أنه قبل استخدام السيارات فى التنقلات الملكية كانت التقاليد المتبعة إذ ذاك تقضى بأن يتخذ الموكب الملكى فى هذه المناسبة نظاما معينا تستخدم فيه مركبة ملكية خاصة يجرها عدد معين من الخيول وفق النظام المقرر من قديم فى إدارة الركائب الملكية، فقد كان هناك نظام خاص للركاب الملكى يختلف باختلاف الغرض المطلوب الانتقال من أجله ـ كافتتاح البرلمان مثلا واستقبال الملوك أو رؤساء الدول عند وصولهم فى زيارات رسمية وانتقالاتهم فى زيارات خاصة إلخ إلخ. . وقد اتبع هذا النظام فعلا حينما أدى الملك فاروق صلاة الجمعة لأول مرة بعد إعلان توليه العرش عقب وفاة أبيه، ولكن الأمير محمد على بحكم رئاسته لمجلس الوصاية أثار اعتراضا شديدا على هذا التصرف بحجة أن الملك الشاب ما زال تحت الوصاية فلا يحق له استخدام المواكب الرسمية.

(٢) انظر مذكرات حسن يوسف ص ١٨٧ .

الفصل الثانى عشر

تزايد اهتمامات الملك العلمية والوطنية

ــ حول الاحتفال بمنح جوائز فؤاد الأول وفاروق الأول ــ رعاية الجمعيات العلمية وتشجيعها: إنشاء الجمعية التاريخية ومعهد الصحراء ــ الملك ومجموعاته الخاصة ــ العناية بالبعثة الموفدة لأمريكا ــ العناية بالحفاظ على الآثار ــ اهتمام الملك بنشر الثقافة الإسلامية ــ الملك يطالب بحق الفقير ــ اهتمام الملك بشئون السودان: بداية الاتصال بمؤتمر الخريجين، المعاونة لشراء مطبعة، تدفق المؤيدين وموقف إسماعيل درديرى، تنظيم المعونة لأنصار الوحدة (إعانة عمال السكك الحديدية الوطنيين، إحياء ليالى رمضان بالسودان) ــ الخطة الإنجليزية لفصل السودان عن مصر ــ اتفاقية صدقى/ بيفن ــ تراجع بريطانيا عن الاتفاق.

حول الاحتفال بمنح جوائز فؤاد الأول وفاروق الأول :

ولا أرى بدًا من التنويه هنا بأنه بعد تقرير منح الجوائز العلمية السنوية كلفنى الملك بمتابعة ما تتخذه لجان الحكومة من وسائل لتحديد أسماء من تسفر الدراسة عن استحقاقهم للجوائز؛ لتقديم بيانات وافية عن تاريخ حياتهم ونشاطهم العلمى وما قاموا به من دراسات وأبحاث، وكذلك للتفاهم على تحديد موعد وكيفية الاحتفال بتوزيع الجوائز، مما دعانى إلى كتابة مذكرة اقترحت فيها إعطاء كل فائز شهادة تقدير تسجل المناسبة واسم البحث أو الكتاب الذى استوجب منح الجائزة على أن تكون ممهورة بتوقيع الملك، وإذا ببعض من رأى الملك استشارتهم فى ذلك يشير بالاكتفاء بشهادة تصدر من «وزير المعارف»، فعاد الملك يستطلع رأيى فرددت بمذكرة أخرى أشرت فيها إلى أن الملك تقديرا وتكريما لخريجى الأزهر والمعاهد العسكرية يوقع أو يضع خاتمه على شهادات تخرجهم، فهل يكون شأن أكبر النابهين من علماء مصر أقل من شأن أولئك الخريجين، وعلى الأثر أمر الملك فى الحال بأن تكون شهادات التقدير للفائزين بجوائز فؤاد الأول وفاروق الأول

صادرة منه وبتوقيعه شخصيا، ومع الأسف الشديد تكرر الجدل حول كيفية ومكان توزيع الجوائز، وكان البعض يرى الاكتفاء بتكليف وزير المعارف بتسليمها إلى الفائزين فى حفل بسيط بمكتبه، وبذلك يمكن تفادى ما قد يدبره من الشغب أنصار الوزارة الوفدية المقالة، فاعترضت أشد الاعتراض على هذا الرأى لأن توزيع تلك الجوائز الكبرى يجب أن يكون مهرجانا أو عيدا للعلم وتكريم العلماء على يد الملك شخصيا، والمكان الوحيد المناسب لذلك هو قاعة الحفلات الكبرى بجامعة القاهرة (فؤاد الأول إذ ذاك)، وبحضور أساتذة الجامعات والوزراء وكبار رجال الدولة على أكبر مستوى لأكبر المناسبات، وعلى سبيل الاحتياط والضمان لعدم حدوث أى شغب يدعى لحضور الاحتفال طلبة الفرق النهائية فى الكليات العسكرية وكلية الشرطة إلى جانب المعروفين بحسن الخلق من طلبة الفرق النهائية بكليات الجامعة، ووافق الملك على هذا البرنامج بحذافيره، وتم التفاهم مع مدير الجامعة على أن يكون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة مستعدين بأروابهم الجامعية بجوار الباب الكبير لقاعة الاحتفالات؛ حتى إذا ما دخل الملك القاعدة من بابها الجانبى المؤدى إليها من المدخل الذى يحضر منه الملك عند وصوله، يبدأ موكب الأساتذة فى دخول القاعة لأخذ أماكنهم فوق المنصة الرئيسة وحولها، ولقد كانت حقا لحظة مهيبة حين دخل الملك من ناحية وموكب العلماء من الناحية الأخرى وجميع الحاضرين وقوف إجلالاً للقادمين من الناحيتين - وتمت الحفلة طبقا للبرنامج الموضوع لها على أحسن وجه، ومن بعدها جرى الاحتفال سنويا بيوم العلم لتكريم العلم ورجاله وتوزيع الجوائز وشهادات التقدير على الفائزين منهم.

رعاية الجمعيات العلمية وتشجيعها - إنشاء الجمعية التاريخية ومعهد الصحراء:

وفضلا عن تكليفى بمتابعة كل التدابير التى تتخذ فى شأن النشاط سالف الذكر، كلفنى الملك كذلك بتقديم تقارير إليه عن حالة الجمعيات العلمية القائمة ومدى نشاطها فى سبيل تحقيق الغاية المنشودة من وراء قيامها ومدى ما قد تكون فى حاجة إليه من المعونة - وكان أهمها جمعية الاقتصاد والإحصاء والتشريع والجمعية الجغرافية وجمعية الحشرات، فقمت بزيارتها وتقديم تقارير عنها كانت نتيجتها قيام الملك بزيارتها كذلك والاهتمام باستكمال تلك الهيئات بإنشاء جمعية جديدة مهمة كانت تنقص تلك الهيئات، مع أنها كانت فى حالة مصر بالذات أولاها جميعا بأن تسبقها فى الوجود وهى جمعية الدراسات

التاريخية التى بقيت مصر إلى ذلك الحين محرومة منها، وهى بلد التاريخ التى تنفرد بين بلاد العالم بثروة من الآثار تمثل مختلف مراحل عصور التاريخ، ومن العجيب أنه عندما رأى الملك الاستنارة برأى البعض فى هذا المشروع أبدوا اعتراضا كان أقوى دليل على وجوب إنشاء هذه الجمعية، فإن صاحب هذا الرأي قال إن الجمعية الجغرافية تقوم الآن بمهمة الجمعية التاريخية، وفاته أنها تقوم بهذه المهمة للحاجة إليها مع غياب الجمعية ذات الاختصاص الأصيل، وعلى ذلك أصدر الملك مرسوما بإنشاء الجمعية التاريخية فى يونيو سنة ١٩٤٥ ومرسومين آخرين بتعيين رئيس لها (محمد طاهر باشا) ونائب رئيس (الأستاذ محمد شفيق غربال).

ولقد أصدر الملك كذلك الأمر بالعناية بتنفيذ مشروع قديم كانت النية متجهة إلى تنفيذه منذ عهد الملك فؤاد، بل إنه كان شخصيا (أى الملك فؤاد) قد أبدى شدة الحرص على إتمامه بتأمين إيجاد مورد ثابت لتشييده والإنفاق عليه، وذلك بأن وجه إلى هذا المشروع منحة سخية جادت بها سيدة كريمة هى السيدة حفيظة الألفى ووضعتها تحت أمر الملك فؤاد؛ فأمر بتخصيصها لإنشاء معهد الصحراء لدراسة كل ما يتعلق بها، ووضع الخطط الكفيلة باستخدام أنجح الوسائل للإفادة مما يكمن فى مساحتها الشاسعة من ثروات طبيعية ضخمة، ولما كان الملك فاروق قد دأب على القيام برحلات طويلة فى مختلف أرجاء الصحراء، فقد أولى مشروع معهد الصحراء عناية كبرى حتى تم تشييد مبنى خاص له فى مصر الجديدة روعى فى بنائه أن يشتمل على كل ما زودت به المعاهد المماثلة التى سبقته فى الوجود فى البلاد الأجنبية، ولذلك فإنه كان يحتوى على متحف وقاعات عديدة لمختلف أقسام البحث والدراسة لما تزخر به الصحراء من نباتات وحيوانات ومعادن ومختلف ألوان الثروة المعدنية والطبيعية وجميع الوسائل والمعدات اللازمة لها. وفى اليوم الذى حدد للاحتفال رسميا بافتتاحه ضمن المهرجانات العلمية الكبرى التى أقيمت فى سنة ١٩٥٠ تم ذلك بحضور طائفة كبيرة من أكبر العلماء فى العالم الذين دعوا كذلك بالمصادفة للمشاركة بالعيد الفضى لإنشاء جامعة القاهرة والعيد الماسى لإنشاء الجمعية الجغرافية، وهى المناسبة التى تم فيها أيضا منح الدكتور طه حسين رتبة الباشوية بوصفه وزير «المعارف» والخطيب الأكبر فى ذلك المهرجان والمشرف على تنظيم جميع مهرجانات ذلك اليوم العلمى الحافل.

الملك ومجموعاته الخاصة:

ومما هو جدير بالذكر أن الملك الشاب، إلى جانب ولعه باقتناء التحف الأثرية التى

تعرض عليه أو يراها معروضة للبيع، فإنه كان قد ورث عن أبيه مجموعة نفيسة من طوابع البريد ـ وكانت تعتبر من أكمل وأثمن مثيلاتها فى العالم حتى لقد قيل إنها الثانية بعد مجموعة ملك إنجلترا ـ وهو ما حفزه على أن يمضى فى الاحتفاظ بها واستكمالها على نفس النسق والنظام محاولا الحصول على كل طابع ينقصها، سواء لدى عرضه للبيع أو بالسعى لشرائه ممن يعرف أنه يحوزه وربما يقبل بيعه، وبالتالى كان يعنى بمتابعة قوائم (كتالوجات) تلك الطوابع وبالاتصال بكبرى البيوت العالمية التى تعرض أمثالها للبيع، ولعل ذلك كان وراء ما أبداه من الشغف بهواية تكوين مجموعات أخرى كجمع قطع العملات المعدنية وبخاصة المصرية القديمة والعملات الذهبية التى كان منها مجموعة من العملات الأمريكية الذهبية.

وثمة مجموعة ثالثة كان الملك يعنى بها أشد العناية وهى مجموعة الساعات، وكانت تضم تحفا نفيسة تمثل مراحل تطور الساعات منذ اختراعها، حتى لقد تخصص بعض كبار الفنانين فى صنع نماذج فريدة منها عرف بعضها فى التاريخ الفنى مثل الساعات التى اختص بصناعتها فنان فرنسى كبير اسمه «فابرجيه ـ FABERGÉ » الذى أعجب به وبفنه قيصر روسيا إلى حد جعله ينقطع لخدمته ليقوم بإعداد وصنع تحفة فنية واحدة كل سنة على شكل بيضة عيد الفصح ليقدمها القيصر هدية للإمبراطورة قرينته أو لإحدى الأميرات.

ولقد بلغ اهتمام الملك بهذه المجموعات أنه كلف السكرتارية الخاصة بالاتصال بأكبر البيوت العالمية وصالات المزادات المشتغلة بتجارة هذه النوعيات فى أوروبا وأمريكا أو قوائم ما تشتمل عليه مزاداتها القادمة، وكان يحرص على الاطلاع على تلك القوائم بمجرد وصولها ليلا أو نهارا لكى يختار ما يهمه منها، وتبادر السكرتارية فى الحال إلى إبلاغ أوامره إلى الجهة الصادرة منها القائمة (الكتالوج) لحجز المطلوب، أو لعمل الترتيب اللازم للاشتراك فى المزاد للحصول على القطعة أو القطع المطلوبة، وكثيرا ما كان يحصل أن تكون القطعة المبتغاة ضمن مجموعة كبيرة، فكان لابد حينذاك من شراء المجموعة كلها للحصول على القطعة المطلوبة، ثم يعاد الباقى إلى ذات البيت التجارى أو صالة المزادات لإعادة بيعها فى أول فرصة تحين بعدها.

وهكذا كانت كل قطعة فى كل مجموعة عبارة عن ثروة فى حد ذاتها سواء كانت تاريخيا أو من ناحية قيمتها المادية والجهد الذى بذل فى الحصول عليها، ونظرا للمبالغ

الطائلة التى كان يتكلفها الملك لاقتناء تلك المجموعات، فقد سألته ذات مرة عن مصيرها وما يرمى إليه من تحمل عناء وتكاليف الحصول عليها، فأبدى دهشته قائلا إنه لا يبغى شيئا سوى خدمة النهضة الثقافية والفنية فى مصر، فإنه لابد ستكون فيها مستقبلا دارلسك العملة تحتوى بالضرورة على متحف للعملات، فتكون مجموعته نواة لهذا المتحف، وكذلك الحال لمجموعة الطوابع عند إنشاء متحف للبريد يليق بمصر وبكونها من أوائل بلاد العالم التى أخذت بنظام البريد، وهكذا بالنسبة لشتى التحف الفنية وما عسى أن ينشأ فى البلاد من متاحف يصح أن تضمها.

العناية بالبعثة الموفدة إلى أمريكا:

واستكمالا للحديث عن عناية الملك بتشجيع ورعاية الشباب والنهضة العلمية والثقافية فى البلاد، لا أرى بدّاً من العودة إلى الإشارة إلى عنايته بلقاء المتفوقين من الخريجين بوصفهم قادة المستقبل الذين سوف يشاركونه مسئولية حمل الأعباء التى يفرض عليهم الوطن القيام بها على خير وجه لتحقيق أقصى ما يرجوه الشعب من آمال، ومن أجل ذلك كان سعيدا باستقبلال أعضاء البعثات الذين قررت الحكومة إيفادهم إلى أمريكا لأول مرة بعد الحرب لاستكمال دراساتهم العليا فيها والعودة إلى البلاد بأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة لكى تلحق بركب الحضارة المصرية، وكان يبلغ عدد المبعوثين نيفا وستمائة عضو من النابهين الممتازين فى مختلف فروع العلم وقد عاد أغلبهم حاملا درجة الدكتوراه، وقامت على أكتافهم - وإلى الآن - نهضتنا العلمية والصناعية الحديثة فقد تولى فعلا، ومازال يتولى بعضهم، أرقى مراكز الدولة وهيئاتها العلمية والصناعية، بل كان من حظ البعض أن يصل إلى أرقى درجات النبوغ والامتياز فى تخصصه فى أرقى البلاد، وبلغ من عناية الملك بأمر هذه البعثة أنه نظرا إلى أن كل السفن كانت قد حولت أثناء الحرب إلى نقالات للجنود ومعدات الحرب، فقد ظهرت صعوبة كبرى فى إيجاد وسيلة لنقل هذا العدد الكبير من الركاب إلى أمريكا فتولى الملك التدخل بنفسه لدى السلطات الأمريكية حتى وافقت على إيفاد سفينة من قطع النقل الحربى إلى بورسعيد خصيصا لنقل الطلبة الموفدين إلى أمريكا على أن يخضعوا طول الرحلة للنظام العسكرى المعمول به فيها، وكان لابد من الرضا بذلك واحتمال كل مشقة فى سبيل تحقيق الرغبة فى التعجيل بالسفر اكتسابا لبعض الوقت الذى ضاع بسبب طول مدة الحرب، وقبل سفر البعثة تم استقبال أعضائها فى قصر عابدين لتناول الشاى مع الملك وإهداء صورته لكل منهم.

العناية بالحفاظ على الآثار:

ولما كنت أعلم أن من أكبر ما يشغل بال الملك كيفية إيجاد الوسائل للحفاظ على كنوز مصر الأثرية وحمايتها من السرقة والتسرب إلى خارج البلاد، بل السعى لاستعادة ما سرق منها حتى لقد شغف من سن مبكرة بشراء ما يصادفه منها، وحينما أبديت له يوما أن ذلك يكلفه الكثير ـ وكان قد دفع فى تحفة صغيرة ثمنا رأيته باهظا ـ بادرنى بقوله «لا يا حسنى، ليس ذلك بالكثير على مصر، فإنى أود لو استطعت أن أعيد إليها كل ما سرق من تحفها وكنوزها، لهذا فإنى عندما علمت من صديقى صادق جوهر باشا حينما كان مديرا لجامعة الإسكندرية أنه تم الاتفاق بينها وبين جامعة أمريكية صديقة على قيام بعثة مشتركة بين الجامعتين بزيارة دير سانت كاترين بسيناء؛ لتسجيل كل ما يحتويه الدير من كتب نادرة وتحف أثرية ثمينة ومخطوطات تاريخية لا مثيل لها مع تصويرها جميعا بالميكروفيلم، وكانت هذه هى إحدى الوسائل للاحتفاظ بصور الكتب والمخطوطات الثمينة، بل كانت الوسيلة التى لجأت إليها إنجلترا وأمريكا أثناء الحرب العالمية الثانية لتأمين استمرار بقاء حضارة العالم عن طريق تلك الكنوز العلمية والتاريخية؛ لسهولة الاحتفاظ بصورها الميكروفيلمية فى مكان أمين لا يشغل حيزا كبيرا، وبذلك تمت نجاتها من أهوال الدمار الذى أنزلته الغارات الجوية المريعة بشتى المدن فى إنجلترا خلال الحرب. ودعانى صادق باشا لمرافقتهم فى رحلتهم لمتابعة سير هذه العملية الفنية والعلمية التى لم يكن يعرفها العالم من قبل، ووافق الملك فى الحال عند استئذانه فى ذلك، وكانت رحلة ممتعة حقا من كل الوجوه، فإنه بصرف النظر عن متاعب الطريق، يغمر الزائر عند اقترابه من الدير شعور روحانى غريب، ولا عجب فإنه ليجول بالخاطر عندها أن القادم على وشك الوصول إلى الوادى المقدس طوى حيث نادى موسى ربه، فأمره بأن يخلع نعليه ونهاه عن أن يطلب أن يراه، وأن ينظر إلى الجبل فخرّ صعقا عندما رآه خاشعا متصدعا من خشية الله حين تجلى له سبحانه وتعالى، وإلى جانب هذه الذكريات المقدسة يعبق الدير فى جميع أركانه برائحة تاريخ العصور الماضية وما سادها من روح التسامح الدينى المتجلية فى وجود مسجد صغير إلى جانب الكنيسة فى أحضان الدير العتيق، الذى ألفيناه فى الواقع متحفا رائعا يحتوى على مجموعة نفيسة من التحف القيمة الدينية النادرة، كان بعضها من صنع أساطين رجال الفن فى مختلف العصور منذ تشييد الدير فى القرن الخامس للميلاد. وبفضل حسن تنظيم العمل بين رجال البعثة الأمريكية ـ التى كان يرأسها رجل الأعمال

الأمريكى مستر فيلبس ـ سرعان ما تم إنجاز المهمة من حيث تسجيل كل التحف الموجودة بالدير من ناحية، ومن ناحية أخرى تسجيل ونقل صور ميكروفيلمية لكل محتويات المكتبة من كتب ومخطوطات، على أن يقوم الأمريكيون بموافاة جامعة الإسكندرية بنسخة كاملة من جميع ما حصلوا عليه أثناء تلك الزيارة، وقد وفت البعثة الأمريكية بتعهدها وأهدت لجامعة الإسكندرية مجموعة كاملة من الصور الميكروفيلمية التى قامت بتصويرها، فقامت جامعة الإسكندرية من جانبها بتدوين قائمة كاملة لهذه المجموعة من التحف والمخطوطات والكتب، ونشرت هذه القائمة فى سجل خاص.

وعقب عودتى إلى القاهرة قدمت إلى الملك تقريرا وافيا عما شاهدته، وعلى ضوء ما أعلمه عن اهتمامه الكبير بكل ما يتعلق بشئون الآثار وعمل كل ما يستطاع للحفاظ عليها، وكذلك العناية بكل ما يؤدى إلى رفع شأن مصر ومكانتها العلمية والأدبية، تقدمت باقتراحين يرمى أولهما إلى حث الحكومة على وضع تشريع يقضى بتسجيل محتويات كل المساجد أو التكايا أو المكاتب الخصوصية أو الكنائس أو الأديرة، وجعل المشرفين عليها مسئولين عن الحفاظ على محتوياتها وتحريم خروج أى شىء منها خارج مقره إلا بإذن سلطة الآثار المختصة ولأسباب تقبلها ـ كتصدع المبنى مثلا أو خوف تعرضها للتلف لأسباب طارئة ـ على أن يحظر بتاتا نقل أو خروج شىء من تلك المحتويات إلى خارج البلاد، وأما الاقتراح الثانى فهو العمل على إنشاء قسم بدار الكتب، أو معهد خاص يتولى نقل صور ميكروفيلمية لجميع الكتب أو المخطوطات الموجودة بالمساجد أو الكنائس أو الأديرة، أو فى مكتبات الأفراد، مع العناية كذلك بإيفاد بعوث إلى دور الكتب فى البلاد الإسلامية والبلاد الأجنبية الأخرى التى يعرف عنها أن مكتباتها العامة أو الجامعية تحتفظ بكتب فى علوم الدين أو الأدب العربى أو التاريخ الإسلامى، وذلك حتى تحصل مصر على أكبر قدر من المراجع فى ذلك المجال فتصبح المركز الرئيسى فى العالم للدراسات العربية والإسلامية، وقد حدث ما توقعته من حيث اغتباط الملك واهتمامه بهذه المقترحات، وكلفنى بسرعة الاتصال بوزير المعارف وإبلاغه الرغبة الملكية فى التعجيل بتنفيذ المشروعين المذكورين، وكان من نتيجة هذا السعى صدور قانون حفظ الآثار وإنشاء معهد للوثائق والمكتبات بادر فور إنشائه إلى إيفاد أول بعثة إلى الخارج فى مهمة تخدم أغراضه، حيث توجهت إلى اليمن، فحصلت على مجموعة كبيرة من الحصاد المطلوب.

اهتمام الملك بنشر الثقافة الإسلامية :

ولقد أولى الملك عناية خاصة نحو نشر الثقافة الإسلامية ، وكان اهتمامه وراء امتداد نشاط مصر إلى المشاركة فى إنشاء معهد الدراسات الإسلامية فى مدريد وفى الجزائر، وكذلك فى إقامة صرح معهد الثقافة الإسلامية فى مسجد لندن وفى مسجد واشنطن، وذلك إلى جانب ما سبق أن ذكرته عن عناية الملك بتلبية النداءات التى كانت تصل إليه من مختلف العالم الإسلامى يرجون موافاتهم بالكتب وببعض المعلمين ورجال الدين لهدايتهم ونشر الثقافة الدينية بينهم، أو بقبول بعثات من أبنائهم للتعلم فى الأزهر، ولكى يطمئن على إجابة مثل هذه المطالب وتوثيق الصلة مع العالم الإسلامى، فقد عهد الملك إلىّ شخصيًا بالاتصال بأولى الأمر فى الأزهر الشريف، وأحيانا بوزارتى الأوقاف والشئون الاجتماعية ، للحصول على ما قد يقتضيه الحال من إعانة للمحتاجين من طلبة البعوث الإسلامية، وكان يسر كل السرور كلما علم بالتوفيق فى تحقيق رجاء من يلجئون إليه أملا فى معونته، بل بلغ من اهتمامه بشئون البلاد الإسلامية أنه أوحى إلى الأزهر بإيفاد بعثة من بعض علمائه النابهين لدراسة أحوال البلاد الإسلامية الإفريقية تمهيدا للعمل على سد حاجاتها ومعاونتها فى سبيل نشر التعليم الدينى بينها، مما نشأ عنه إرسال بعثة إلى إفريقيا الغربية والجنوبية، وأخرى إلى إريتريا فضلا عن المعهد الأزهرى بالسودان، وإيفاد مبعوث إلى اليابان، وتعيين إمام لمسجد لندن وآخر لمسجد واشنطن.

وإذا كان الملك فاروق قد أولى شئون طلبة البعوث الوافدة من البلاد الإسلامية عناية كبرى، واهتم اهتماما بالغا بضرورة الاستجابة لطلبات تلك البلاد لتزويدها بالمدرسين والكتب، فإن اهتمامه الأصيل كان بالأزهر الشريف ذاته وضرورة العناية به مظهرا ومخبرا، فضلا عن أنه كان يحمل لشخص شيخه الجليل الأستاذ المراغى أكبر وأجل تقدير، وكانت أول بادرة تبدو من الملك للتعبير عن عاطفته الصادقة نحو الأزهر وعما للدين فى نفسه من مكانة، أنه عقب توليه العرش - بينما كان لا يزال تحت الوصاية - بعث برسالة خاصة إلى شيخ الأزهر يبلغه بأنه يهدى إليه مبلغ ألف جنيه لشراء سجاجيد لفرش الأزهر، ثم هو بعد توليه سلطاته الدستورية كان يولى شئون الأزهر ورسالته العالمية اهتماما خاصا كما أسلفنا، وكان يوفد سكرتيره الخاص إلى شيخ الأزهر لتدبر خير الوسائل لإجابة طلبات البلاد الإسلامية المختلفة بل والأقليات الإسلامية فى شتى الدول.

وحينما دار البحث حول احتفال الأزهر بعيده الألفى أبدى الملك عناية كبرى بهذا الاحتفال وضرورة أن يكون على المستوى الملائم لمكانة الأزهر فى العالم الإسلامى؛

فأوفد سكرتيره الخاص إلى شيخ الأزهر - فضيلة الأستاذ مصطفى المراغى - لإبلاغه أن الملك يود أن يكون الاحتفال بذلك العيد على أكبر قدر من الروعة والجلال بما يتناسب مع هذه المناسبة التاريخية الكبرى، مما يدعو إلى الحرص على دعوة كبار علماء المسلمين فى جميع الأقطار، فضلا عن جميع الجامعات والهيئات العلمية الكبرى فى بلاد العالم أجمع تأكيدا لفضل الثقافة الإسلامية على حضارة العالم بأسره. ومما يجدر ذكره هنا أنه تبعا لذلك وضعت الخطط اللازمة للقيام بكافة أعمال الصيانة والتجديد للجامع الأزهر نفسه، وتم تصميم مبنى لإدارته ومبانٍ لمدينة البعوث الإسلامية، وبدأ التنفيذ على وجه السرعة.

الملك يطالب بحق الفقير:

على أنه كان يشغل بال الملك على الدوام شاغل له أهميته القصوى لديه، بل لدى كل مفكر يرغب فى النهوض بمستوى الشعب وهو إيجاد نظام شامل للإصلاح الاجتماعى فى أنحاء البلاد، ولذلك فإنه رحب كل الترحيب بما قررته حكومة إسماعيل صدقى باشا فى سنة ١٩٤٦ بشأن إنشاء مجلس «لمكافحة الفقر والجهل والمرض»، وكلفنى بتذكيره بالموعد الذى يحدد لانعقاد أول جلسة لذلك المجلس، وعندما فعلت ذلك طلب مني الحضور إلى قصر القبة لمقابلته قبل موعد الجلسة بفترة وجيزة، وعند وصولى إلى القصر وإخطار الملك بحضورى إذا به ينزل فى الحال ويدعونى إلى الركوب إلى جانبه فى سيارته الصغيرة الخاصة التى كانت واقفة بالانتظار، وكان مغرما بقيادتها، وما أن أخذنا مكاننا فى السيارة - وحدنا - حتى سار بنا وقصد رأسا إلى رئاسة مجلس الوزراء حيث كان المجلس منعقدا تحت رئاسة صدقى باشا، وعقب دخول الملك إلى قاعة الاجتماع وجه الكلام إلى جميع الوزراء الحاضرين وهم ما زالوا وقوفا لتحيته: «لقد جئت لأطالبكم بحق الفقير فى أن تحموه من الفقر والجهل والمرض» فلقيت كلماته كل إعجاب وتقدير ثم بدأ الملك الاشتراك فى الحديث والمناقشة، مع وزرائه فى خير السبل لتحقيق أهداف المشروع الجديد، وتطرق الحديث إلى ذكر ما أمر الملك بإنشائه من الإصلاحات الاجتماعية فى تفتيش إنشاص، فطلب بعض الوزراء السماح لهم بزيارتها فأجابهم بأنه يضع شرطا واحدا لإجابة هذا الطلب، وهو أن يكون الطالب قد شرع فعلا فى تنفيذ تلك الإصلاحات فى أملاكه الخاصة، فإن الملكية فى نظره أصبحت وظيفة اجتماعية تحتم على صاحبها الالتزام بأداء واجبات نحو من يعيشون على أرضه من المزارعين، وما داموا يعاونونه فى استثمار أرضه والحصول على خيراتها، فإن لهم الحق فى مطالبته بمعاونتهم فى مكافحة الفقر والجهل والمرض، كما ينادى به المشروع الجديد للحكومة، وكانت الآمال معقودة على أن يأتى بخير النتائج بفضل اشتراك كل الوزارات فى العمل على تحقيق أغراض المشروع بكل

الوسائل الداخلة فى نطاق اختصاصها، ولكن كما جرت العادة مع الأسف الشديد لم تلبث أن خمدت نار الحماس البالغ الذى بدأ به العمل فى المشروع، فضلا عن أنه فات المسئولين اعتماد ميزانية خاصة لتنفيذ المشروع وتركوا العمل لكل وزارة وحدها لوضع الخطة التى تناسب ظروفها، فأدى ذلك إلى جعل العمل يتعثر ويسير على غير هدى حتى توقف تماما، ومن ناحية أخرى فإن الحكومة كانت إذ ذاك منصرفة إلى إنجاز المفاوضة مع بريطانيا (وهى المعروفة بمفاوضات صدقى/ بيفن) لتعديل المعاهدة القائمة معها لتخليص البلاد من قيودها وشوائبها وبخاصة قيد الاحتلال وانفراد بريطانيا بالتصرف فى شئون السودان وإغفال حقوق مصر هناك، إلا أن ما أبداه الملك من الحرص على حضور الجلسة الأولى للهيئة الجديدة للإصلاح كان له أثر بالغ فى تنبيه الأذهان إلى وجوب مضاعفة العناية بشئون الإصلاح الاجتماعى، وأن الملك يتابع كل جهد يبذل فى هذا السبيل ويباركه ويشجعه على نحو ما ثبت فى المحضر الرسمى للجلسة الأولى لمجلس مكافحة الفقر والجهل والمرض.

اهتمام الملك بشئون السودان:

ليقينى بما كان للسودان من منزلة خاصة فى نفس الملك، لم أكن أدع فرصة أى نبأ يمس الوضع السياسى فى السودان، ويكشف عن مرامى السياسة الإنجليزية هناك إلا وكنت أتحدث مع الملك فيما يحسن اتباعه لصيانة مصالح أبناء مصر والسودان وتوثيق الصلات بينهما، وكنت أجد لديه استجابة حماسية ـ هذا إلى أنه كان يتوالى ورود طلبات إلى الملك لإعانة أصحابها سواء للعلاج أو للتعليم فى المعاهد المصرية، فكان يختصنى الملك بموالاة العناية بتحقيق رجاء أصحاب هذه الطلبات.

ولقد كان من أكبر ما شد انتباه الملك إلى ما يجرى فى السودان ما كانت قد شرعت حكومة السودان فى اتخاذه من تدابير ترمى إلى فصله نهائيا عن مصر، وهو ما ظهرت بوادره فى عهد حكومة النحاس باشا التى قامت فى ظل أحداث ٤ فبراير، ودأب الملك على لفت نظر النحاس باشا والحكومات المتعاقبة إلى وجوب اليقظة ومتابعة تصرفات الحاكم العام للسودان والاحتجاج لديه ولدى الحكومة البريطانية للحفاظ على حقوق مصر، وعدم التساهل أو التفريط فى شىء منها، ثم حدث ما جعل الملك يضاعف من عنايته بشئون السودان وتكليفى شخصيا بمتابعة نشاط الحركة السياسية هناك والتى تدعو إلى التمسك بالوحدة مع مصر وبذل كل المستطاع لتأييد تلك الحركة والقائمين بها، فإنه فى خلال النصف الثانى من سنة ١٩٤٥ حضر لمقابلتى اثنان من زعماء ما كان يعرف هناك

باسم مؤتمر الخريجين ـ ويراد بهم خريجو كلية غوردون وهى أرقى معاهد السودان العلمية الحديثة وقتذاك ـ وكانوا قد اجتمعوا على صورة مؤتمر بتشجيع من الحكومة السودانية على أمل اتخاذهم وسيلة لنشر الدعاية للمطالبة باستقلال السودان، بتأييد من المهدى باشا وأنصاره وكان يمنيه الإنجليز بحكم السودان بعد استقلاله وبذلوا له الكثير من التسهيلات والامتيازات للحصول على مزيد من الثروة حتى يستطيع اكتساب المزيد من الأتباع والأنصار، فى حين دأبوا على مضايقة منافسه على الزعامة الدينية بالسودان، وهو السيد على الميرغنى باشا لما عرف عنه من حبه لمصر وميله إلى التفاهم والتعاطف معها، مما جعل هذه العاطفة تسرى كذلك بين أتباعه والموالين له المعروفين باسم الخاتمية، وهو ما جعله هو وأتباعه موضع الاضطهاد والتنكيل من جانب الحكومة السودانية وأنصار المهدى، وكانت هذه الحقائق معروفة لدينا فى مصر عندما حضر لمقابلتى ذلكما الشابان من زعماء الخريجين، وعلمت منهما أن أحدهما هو إسماعيل الأزهرى رئيس مؤتمر الخريجين، وأن الآخر هو محمد نور الدين وكيله، فقابلتهما بكل ترحيب وعرفت أنهما سمعا عما يلقاه صديقى على البرير والطلبة السودانيين من المعاونة من القصر ورجاله، ولذلك فإنهما وقد ضاقت بهما وبالحركة الوطنية كل الحيل والوسائل لم يريا بدّا من المجىء لعرض ما وصلت إليه الحالة من العجز التام، حتى إنه لم يبق لديهم ما يمكنهم من طبع صحيفتهم، لعجزهم عن دفع أجر الطبع، فضلا عن حرمانهما من مصدر معيشتهما على أثر طردهما من وظيفتهما بحجة الاشتغال بالسياسة وهو ما تحرمه الحكومة، وأخذت أناقشهما فيما تتكلفه صحيفتهما من نفقات لانتظام صدورها وانتهينا إلى أن السبيل الوحيد إلى ذلك هو عن طريق تزويدها بمطبعة صغيرة وما يلزمها من وسائل ومعدات أخرى للطبع مع إعانة مالية شهرية لتأمين دفع أجور العمال وشراء الورق اللازم لطبع الصحيفة ووعدتهما خيرا وأنى سأعمل كل ما يسعنى من جهد فى سبيل تحقيق ما يرجوانه، وطلبت منهما الحضور لزيارتى بعد أسبوع، وفى الحال كتبت مذكرة رفعتها إلى الملك وشرحت له فيها كل ما حدث وطلبت مقابلته للتفاهم شخصيا على ما يحسن عمله، فاستقبلنى على الفور وأبدى اهتماما كبيرا بكل ما جرى، وأخذ يحثنى أيضًا على العناية بالاستفسار عن كل ما يلزم لنجاح أولئك الشباب فى حركتهم وعدم التخاذل أمام ما قد يتعرضون له من الضغط أو الاضطهاد من جانب الحكومة السودانية، وعندما سألنى عما أراه بشأن مقدار الإعانة المالية التى تلزمهم أجبته بأن الحالة تستدعى فى نظرى فتح اعتماد بمبلغ كبير للصرف منه طبقا لمقتضيات الحاجة على أن يجدد عند قرب نفاذه بدلا من تكرار طلب مبالغ صغيرة، وربما تستدعى الحالة فى الوقت الحاضر صرف بضعة آلاف من الجنيهات لشراء المطبعة اللازمة

لهم وما يتبعها من مستلزمات إضافية، وكذلك لإسعاف الشبان الذين فقدوا وظائفهم بسبب انقطاعهم للحركة الوطنية، وذكرت للملك أنى بعد إذنه سأتحدث فى الأمر مع رئيس الديوان (وكان فى ذلك الحين إبراهيم عبد الهادى باشا) لمحاولة التفاهم مع رئيس الحكومة (النقراشى باشا) على تخصيص اعتماد من المصروفات السرية لمساندة الحركة الوطنية فى السودان، وإذا لم ينجح هذا المسعى فلا يكون هناك مفر من إصدار أمر إلى الخاصة الملكية بإعداد عشرين ألف جنيه لهذا الغرض للاعتماد عليها فى حالة الضرورة، أو فى حالة عدم استجابة الحكومة للمطلوب منها، فوافقنى على ذلك على أن أبلغه فى الحال بما يتم بينى وبين عبد الهادى باشا، الذى قال لى عندما شرحت له كل ما حدث أنه بما يعرفه عن النقراشى باشا وتزمته وبخاصة نحو الشئون المالية لا يعتقد أنه سيوافق على ما نطلبه، ولكنه سيحاول إقناعه بالموافقة، وما لبث أن أبلغنى بأنه صح ما كان يتوقعه إذ اعتذر النقراشى باشا عن فتح باب أمثال هذه الإعانات؛ لأنه حين يبدأ فى ذلك سوف لا يستطيع بعدها وقف توالى الطلبات، وأنه شخصيا يؤمن بوجوب بذل التضحيات الشخصية فى سبيل تأييد ما يؤمن به الشخص من مبدأ أو عقيدة، فهذا هو الاختبار الحقيقى لمدى الإيمان بالمبادئ، وإزاء هذا الموقف لم يكن أمامى سوى الرجوع إلى الملك ليأمر الخاصة الملكية بتنفيذ ما سبق أن وافق عليه من تخصيص عشرين ألف جنيه للإنفاق منها على ما تطلبه حاجة الحركة الوطنية فى السودان، ولم يتردد الملك فى إصدار أمره بذلك، ولكن ناظر الخاصة عاد فأبلغنى أنه يجد نفسه فى حيرة للمحافظة على سر العملية كلها؛ لأن نظام العمل يقتضى ذكر وجه صرف كل مبلغ حال كون سجلات الحسابات فى أيدى البعض من صغار الموظفين، وهو لا يستطيع أن يأمن احتفاظهم بالسر، وهو ما يخشى وقوعه ويرجو تجنبه لما ينشأ من متاعب ومضايقات مع الإنجليز إذا علموا بوجود مثل هذه الاتصالات بيننا وبين زعماء الحركة الوطنية فى السودان، ولذلك فإنه - أى ناظر الخاصة - يرجو التفكير فى حل آخر أو وسيلة أخرى لتحقيق ما ننشده، وبذلك سد هذا الباب أيضا فى وجه مسعانا لنجدة القائمين بأمر النشاط الوطنى فى السودان، ولكنى لحسن الحظ سرعان ما طرأت على بالى فكرة قمت بها فور موافقة الملك عليها عندما أبلغته إياها، وهى الاتصال بحافظ عفيفى باشا بوصفه رئيس مجلس إدارة بنك مصر لتدبير أقصى مبلغ يتيسر تخصيصه لمعاونة جريدة الحركة الوطنية فى السودان باسم الاشتراك والإعلان فيها عن البنك وشركاته على أن يتم ذلك فى أقرب وقت، فوعدنى مشكورا ببذل كل جهد لتحقيق المطلوب، وفى ظروف أيام قليلة اتصل بى وأبلغنى أنه وفق فى تدبير مبلغ سبعة آلاف جنيه، وأنه فى انتظار معرفة الاسم الذى أرى أن يوجه إليه الشيك

بالقيمة المذكورة، فطلبت توجيه الشيك إلى رئيس الديوان، واتصلت بعبد الهادى باشا وأبلغته بذلك، فاحتج على إدخاله فى الموضوع فى حين أن الأمر كله بيدى وحدى منذ البداية، فرجوته أن يقبل الشيك مؤقتا إلى حين معرفة أمر الملك من حيث حفظ ما يعتمد من المال لخدمة الحركة الوطنية بالسودان، وقد انتهى الرأى إلى أن يعهد إلى أمين خزينة القصر بأن يحفظ باسمى شخصيا كل ما يمكن تدبيره مستقبلا لحساب تلك الحركة، على أن يراعى عدم ذكر شيء لأمين الخزينة عن الغرض الحقيقى من حفظ تلك الودائع التى لا يصرح لغيرى بسحب شيء منها وبادرت إلى الاتصال بالمرحوم على بهجت بك المدير العام للمطابع الأميرية ورجوته المعاونة فى سرعة البحث عن مطبعة قديمة ـ على أن تكون بحالة جيدة ـ مع ما يلزمها من حروف وأدوات إضافية للقيام بمهمة طبع صحيفة صغيرة، وأعطيته الأوصاف التى كنت قد حصلت عليها من الأزهرى ونور الدين، وأطلعته على حقيقة الأمر كله، وأنها خدمة وطنية مطلوبة لمساعدة أولئك الشبان السودانيين، ورجوته بذل الجهد للحصول على المطبعة المطلوبة فى أسرع وقت وبأقل التكاليف نظرا لقلة موارد أصحاب الشأن، ولم يمض يومان حتى كان الرجل الفاضل يتصل بى لإبلاغى أنه وفق إلى العثور على مطبعة مستوفاة لكل الشروط المطلوبة وكاملة الحروف والتجهيزات اللازمة لأداء مهمتها على خير وجه وبثمن يكاد لا يصدق، وطلب موافاته بالعنوان الذى يجب إرسال المطبعة إليه لأنه اتفق كذلك مع بعض بيوت الشحن لتولى شأن نقل المطبعة إلى الخرطوم، فأوفدت إليه الأزهرى ونور الدين لشكره على حسن عنايته وما بذل من جهود للوفاء بما طلب منه، وكذلك لمعاينة مطبعتهم الجديدة وتعريفه بالعنوان الذى يجب إرسالها إليه، كما زودتهما بما يكفى لتسديد ثمن شراء المطبعة ولوازمها ودفع قيمة مصاريف الشحن، ولم تلبث أن توالت بعدها زيارات عدد من المشتغلين بالصحافة أو السياسة فى السودان وكلهم يدعى الولاء لمصر والاستعداد للتفانى فى خدمة القضية الوطنية، ولم يستطع بعضهم إخفاء دهشته بل استياءه من قبولنا التعامل مع الأزهرى على أساس التسليم له بزعامة مؤتمر الخريجين والحركة الوطنية فى السودان، فأجبتهم بأن إضفاء الزعامة على الأزهرى لم يأت من جانبنا، بل من جانبهم هم جماعة الخريجين بانتخابهم إياه رئيسا لمؤتمرهم، وأنه من الخير لهم وللحركة الوطنية، إذا سمحوا لنا بإبداء شيء من النصيحة فى هذا الشأن، أن يقفوا صفا واحد، خلال هذه المرحلة من جهادهم وجهادنا معهم لاستخلاص حقوق مصر والسودان من طغيان الإنجليز حتى إذا ما كللت الجهود بالنجاح كان لهم بعدها، إذا قضت المصلحة الوطنية بذلك، أن يختلفوا فى الرأى حول أفضل الوسائل وأصلح الزعماء لقيادة المسيرة نحو تحقيق المصالح القومية، وأما خلال

المعركة الوطنية فإن كل تفرق لا يؤدى إلى غير تشتيت الجهود وتمزيق الصفوف بما يفيد الخصوم المتربصين بالوطن وأبنائه المخلصين، فكان فى هذا الحديث من جانبى ماخففت من غلواء المتنافسين المتحمسين بإدراكهم عدم جدوى استمرارهم فى حملاتهم لدينا وأنه لا أمل فى حصولهم على أى معونة من جانبنا إلا فى حدود ما يبذلونه من جهود فى خدمة القضية الوطنية الكبرى، وبهذه المناسبة فإنه لا يفوتنى التنويه هنا بما رأيته وعاينته بنفسى من طهارة ونزاهة نفس الشاب المجاهد الكريم إسماعيل الدرديرى، فقد أبى وأصر على الاعتذار عن قبول أى معونة ولو بصفة تعويض عما كان يصيبه من الخسائر المادية بسبب قفل مكتبه ووقف نشاطه كمحام، ليتفرغ لخدمة القضية الوطنية التى كان يؤمن بها من كل قلبه وأنشأ من أجلها وباسمها الحزب الذى كان يتزعمه وهو حزب «وادى النيل» أى حزب الوحدة التامة للوادى شماله وجنوبه، وبلغ من تشبثه برفض، بل استنكار قبول أى مساعدة فى ذلك المجال أنه بكى أمامى قائلا «لماذا تصرون على حرمانى لذة التضحية فى سبيل خدمة مبدئى وعقيدتى»، فلم يسعنى سوى احترام إرادته مبديا أخلص الإعجاب بهذا النبل والخلق الوطنى الكريم.

ولقد تعددت المقابلات بينى وبين زعماء الحركة الوطنية فى السودان من أنصار الوحدة مع مصر، وكانوا جميعا من جماعة الخاتمية - أنصار السيد على الميرغنى - وهم الذين عرفوا باسم «الأشقاء» وساد التفاهم بيننا كما اتخذت معونتنا لهم نظاما ثابتا، وكان يتولى نقلها إليهم أحد رؤساء الهيئات المصرية القائمة فى السودان كالرى أو التعليم أو قائد قوة الجيش المصرى التى عادت إلى السودان، وبهذه المناسبة فقد شكا هذا القائد فى وقت ما من أن رتبته العسكرية (وكانت هى رتبة الأميرالاى) فى ذلك الحين (أى العميد الآن) تجعله أقل فى الاعتبار والمعاملة لدى السلطات السودانية من قائد قوة الجيش الإنجليزى هناك، وهذه التفرقة فى المعاملة تترك أثرا مؤلما فى نفوس المصريين والسودانيين دون أن يستطيع أحد الاحتجاج عليها، لأنها تقوم على أساس التفاوت فى القيمة المقررة فى النظام العسكرى لأسبقية الرتبة العسكرية لكل منهما، ولذلك فإنه عند زيارة قصر الحاكم العام فى المناسبات الرسمية مثلا كان يسمح للقائد الإنجليزى بالدخول بسيارته من الباب الكبير فى حين أن القائد المصرى كان لا يدخل إلا من الباب الجانبى، وبالمثل فإنه فى الانتقالات العادية فى المدينة كان يفتح الطريق أمام سيارة القائد الإنجليزى جندى من راكبى الدراجات البخارية وتزين مقدمة السيارة راية صغيرة، ولا يخفى أن هذه المميزات البسيطة كانت تترك أثرا كبيرا فى نفوس العامة بل الخاصة أيضا، وكان هناك حل لمعالجة هذه الحالة إذا

لقى قبولا لدى أولى الأمر فى مصر وهو أن يعامل القائد المصرى فى السودان ما يسمح به النظام العسكرى من منحه رتبة اللواء الوقتية فيتمتع بمزاياها الشرفية وتزول بذلك كل أسباب التفرقة فى المعاملة بينه وبين القائد الإنجليزى، وقد وافق الملك فورا عند عرض هذا عليه وأمر بسرعة التنفيذ مادام فى ذلك ما يعين على حفظ كرامة ممثل جيشنا فى السودان.

ولقد ازدادت الصلات توثقا بيننا وبين زعماء «الأشقاء» و«جماعة الختمية» بصفة خاصة وأنصار الوحدة مع مصر بصفة عامة، وازداد عدد المترددين منهم على مصر سعيا وراء قبول طالب أو أكثر فى المعاهد المصرية أو للعلاج فى المستشفيات المصرية وذلك إلى جانب استمرار الأستاذ على البرير فى نشاطه ومساعيه فى هذا المجال حتى ضاق بيت السودان بالنازلين فيه منذ تم تأثيثه بفضل المنحة الملكية كما سبق بيانه، كما تم تنظيم صرف الإعانات الشهرية للطلبة السودانيين، وفضلا عن هذا كله نشطت حركة التوسع فى المعاهد المصرية بالسودان وزيادة عدد من توفدهم مصر من المدرسين المصريين إلى المدارس السودانية التى تبدى رغبتها فى ذلك وفى الحصول على المزيد من الكتب ولم تقف مصر عند هذا الحد فى تشجيع زيادة إقبال السودانيين على التعليم فى معاهدها، بل أنشأت بعثة خاصة بالمتفوقين من خريجى الجامعة من الطلبة السودانيين لإتمام الدراسة العليا فى فرنسا وإنجلترا وبسطت مصر معونتها إلى كل النواحى التى تتبين حاجتها إلى المساعدة، وكان من ذلك أن نقابة عمال السكك الحديدية السودانية فى عطبرة، وهى أكبر نقابة للعمال بالسودان وقعت فى ضائقة مالية بسبب اتخاذها قرارا بالإضراب فى إحدى المناسبات الوطنية فأنزلت الحكومة عقابا صارما بأعضاء مجلس إدارة النقابة، وفصلت بعضهم، ولم تكن مالية النقابة تسمح لها بمعالجة الموقف بما تستدعيه الحالة من سرعة إعانة المفصولين وسد الحاجة العاجلة للنقابة مما حمل زعماء الحركة السياسية هناك على الالتجاء إلينا لايجاد وسيلة لتدارك هذه الحالة دون كشف مصدر الإعانة حتى لا يتضاعف سخط الإنجليز، فعرضت الأمر على الملك واستأذنته فى الاتصال بمدير السكة الحديد فى مصر ـ وكان إذ ذاك عبد المجيد بدر باشا ـ لتدبير الإعانة اللازمة لعمال السودان عن طريق النقابة المصرية لعمال السكة الحديد فوافق على هذا المسعى راجيا لى التوفيق فى سرعة التنفيذ، ولم يخيب بدر باشا ما كنت أرجوه وأمر فى الحال بدعوة رئيس نقابة عمال السكة الحديد للتفاهم معه على إهداء ثلاثة آلاف جنيه إلى زملائهم فى عطبرة على أن تقوم المصلحة بتقديم منحة إلى نقابتهم بقيمة هديتهم إلى إخوانهم السودانيين فى محنتهم الطارئة، وبذلك لا يكون هناك مجال لأى اعتراض أو ملاحظة على هذا التصرف السليم من كل

النواحى ، وبذلك تم تنفيذ المطلوب على خير وجه وبفضل التفاهم التام بيننا وبين رجال الحركة الوطنية فى السودان وكبار المصريين العاملين هناك تم كذلك تنفيذ خطة أخرى لمضاعفة الشعور بالوحدة فى التقاليد والعادات وذلك بتوحيد الجهود فى إحياء العادات المتوارثة بشأن الاحتفاء بشهر رمضان المبارك على مثال ما يقوم به القصر فى مصر بأن تم التفاهم على أن يتقدم النادى المصرى فى الخرطوم إلى وزارة الأوقاف فى مصر لمعاونته فى تحقيق مايتوق إليه المصريون هناك من إحياء ليالى شهر رمضان بأن توفد إليهم بعض القراء المعروفين للقيام بذلك مع ندب عالم أو عالمين لإلقاء دروس دينية فى النادى طول الشهر المبارك ، وقد بادرت الوزارة إلى إجابة هذا الطلب وفى الوقت بعينه تم منح النادى مبلغا يعينه على الاحتفاء بضيوفه للاستماع للتلاوة أو للدروس الدينية وكذلك لإقامة مآدب للفقراء خلال شهر الصيام على نحو ما يتم فى الأقاليم المصرية ، وقد لاقى تنفيذ هذا المشروع نجاحا منقطع النظير إذ كان يضيق النادى المصرى كل ليلة بالوافدين إليه للمشاركة فى مهرجانه الدينى مما كان له أكبر الأثر فى نفوس الموالين لمبدأ الوحدة بين شطرى الوادى الذين كان أغلبهم إن لم يكن كلهم من أتباع السيد على الميرغنى ، وكان جماعة الأشقاء فى مقدمة المنتمين إليه مما كان يحمل أنصار المهدى على مضاعفة الحملات على «الأشقاء» ودعاة الوحدة فى صحفهم ـ وفى المظاهرات التى كانوا يقومون بها أحيانا ـ حتى بلغ منهم الغضب والسخط فى إحدى المرات إلى حد الهجوم على النادى المصرى والجرأة على تحطيم صورة الملك وراحوا بعدها ينكرون ويستنكرون ما اقترفوه إذ ذاك على أمل اغتفار جريمتهم ، ومن أجل هذا كله فإنه كان كلما وفد إلى مصر مبعوث أو زائر من طرف السيد على الميرغنى كان يقابل بكل ترحيب ويبذل كل جهد فى سبيل إجابة مطالبه ـ وكانت غالبا تنحصر فى طلب العلاج بأحد المستشفيات ـ وعندما حدث أن حضر ابنه الأكبر لهذا الغرض ، تم إدخاله إلى مستشفى المواساة بالإسكندرية حيث كان موضع أقصى العناية والرعاية بأمر من الملك وأبلغ ذلك إليه مع تحيات الملك وتمنياته له بتمام الصحة والعافية ، وحدث فى مرة أخرى أن وردت الأخبار بأن عمة السيد على الميرغنى قد أصيبت بمرض جعلها طريحة الفراش ، وأنهم يتمنون لو أمكن نقلها إلى مصر بالطائرة ليتولى الأطباء الأخصائيون علاجها ، وإذا أبلغت الملك بالموضوع أمر فى الحال بإرسال طائرة خاصة وعليها بعض الأطباء للعناية بها أثناء نقلها إلى مصر ، وقد علم فى حينها أن هذه السيدة الجليلة التى تقيم فى شرق السودان لها مكانة دينية كبيرة فى نفوس الأهالى فى تلك المنطقة بل فى جميع أنحاء السودان لما ذاع عن تقواها ومعرفتها الواسعة فى شئون الدين ، وبمجرد وصولها إلى مصر نقلت إلى مستشفى المواساة بالإسكندرية حيث أحيطت بكل وسائل

وأسباب الراحة والعلاج حتى تم شفاؤها، وعقب ذلك طلبت الانتقال إلى القاهرة لزيارة آل البيت النبوى الشريف قبل عودتها إلى السودان، وحرص الملك على إرسال تحياته لها قبل سفرها مع إهدائها سجادة نادرة للصلاة وسبحة ثمينة على سبيل التذكار لهذه الزيارة، التى عادت منها فى أتم صحة وعافية، مما كان له بالغ الأثر لدى المؤمنين ببركاتها والمشايعين لها وللسيد على الميرغنى.

وكأنما كانت الإرادة الإلهية قد شاءت أن يكون بدء الاتصال بنا من جانب زعماء الشباب السودانى المنادين والموالين لمبدأ الوحدة مع مصر قد جرى توقيته فى الموعد الذى تم فيه لكى تتوحد جهود الطرفين فى سبيل إحباط الخطة التى كانت السلطات البريطانية فى السودان قد دبرت من قبل الشروع فى تنفيذها فى ذلك الحين، وقد سبق أن بدت بوادرها منذ فترة وجود وزارة النحاس باشا فى الحكم فدأب الملك على مطالبتها بالتنبه إلى مايجرى فى السودان والمبادرة إلى الاحتجاج على ذلك لدى الحكومة البريطانية وحاكم السودان، وتبين أن خطتهم كانت ترمى إلى التمهيد لفصل السودان عن مصر عن طريق وضع نظام جديد للحكم هناك تتولى السلطة فيه هيئتان: المجلس التنفيذى والمجلس التشريعى، ووضعت قواعد لتشكيلها بحيث لا يكون لمصر إلا دور شكلى تقريبا فى المجلس التنفيذى ولا وجود لأنصارها فى المجلس التشريعى بقصره على الانفصاليين وأنصار المهدى، ولم تر مصر بدا من طلب التفاوض مع بريطانيا لبحث الموقف بأكمله على أمل الوصول إلى الحفاظ على حقوق مصر فى السودان، بل الوصول إلى تعديل معاهدة ١٩٣٦ وبخاصة بعد انتصار الحلفاء وإنشاء هيئة الأمم المتحدة لتحل مكان «عصبة الأمم» فأحيت الآمال بما قررته من مبادئ على رأسها الاعتراف بالمساواة المطلقة فى حقوق السيادة بين الأمم الكبيرة والصغيرة، ولذلك فإنه عندما تولى إسماعيل صدقى باشا رئاسة الوزراة فى أوائل سنة ١٩٤٦ عقب استقالة النقراشى باشا كان من أول ما عنى به السعى للاتفاق مع الإنجليز على فتح باب المفاوضات لإيجاد السبيل للوصول إلى حل للمشكلات المتعاقبة والتى تحول دون سيادة حسن التفاهم بين البلدين، وقد استطاع بفضل ما عرف به من لباقة وخبرة سياسية ممتازة ومقدرة شخصية، بل صفات كانت تؤهله لمكانة بارزة بين أقطاب السياسة فى العالم - استطاع أن ينجح فى مسعاه، فبدأت دورة المفاوضات التى عرفت بمفاوضات «صدقى - بيفن» والتى انتهت بالاتفاق بينهما والتوقيع عليها منهما معا بالحروف الأولى من اسميهما مع التوقيع كذلك من باقى أعضاء وفدى المفاوضات من الجانبين، وكانت لمصر فى المشروع فائدة محققة، وهو باختصار شديد،

كان يقضى بإنهاء الاحتلال البريطانى والجلاء عن مصر قبل أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، وتكوين لجنة دفاع مشترك ، كما نص فى بروتوكول السودان على أن سياسة مصر وإنجلترا هى «رفاهية السودانيين فى نطاق الوحدة بينهما ، تحت تاج مشترك هو تاج مصر» (١) ولكن مع الأسف الشديد لم يقدر لهذا المشروع أن يرى النور لعدة عوامل كان من أهمها أن الوفد ـ صاحب حزب الأغلبية ـ رفض الاشتراك فى المفاوضات إلا إذا كانت له الرئاسة مع الأغلبية بين الأعضاء ثم انقسام وفد المفاوضات وصدور تصريحات من بعضهم بمعارضة بعض نصوص المشروع ، هذا إلى أنه عقب التصريحات التى أدلى بها صدقى باشا عن نجاحه فى اكتساب اعتراف إنجلترا بالوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مصر ، انفجر غضب الانفصاليين فى السودان وقاموا بمظاهرات صاخبة فى الخرطوم وأم درمان مما جعل أنصار الوحدة يقابلونها بمظاهرات الفرح والابتهاج وفى الوقت عينه ثارت ثائرة الرجعيين وأنصار السياسة الاستعمارية فى بريطانيا ، لاسيما أنه كان قد تضمن الاتفاق كذلك أن يتم انسحاب الاحتلال من مصر نهائيا فى موعد لا يتجاوز أول سبتمبر ١٩٤٩ ـ وإن كان القرار قد جاء فى الواقع نتيجة لاقتناع بريطانيا أخيرا بعدم الحاجة إلى تحمل نفقات الاحتفاظ بقوات عسكرية هناك بعد ما فقدت تلك المنطقة مميزاتها الاستراتيجية بعد التطورات الهائلة التى طرأت على الأسلحة ومختلف معدات ووسائل وأساليب الحرب الحديثة ، ولذلك فإن بريطانيا على الرغم من عدم نجاح المفاوضات فى النهاية مضت فى تنفيذ سياستها التقشفية الجديدة بالتخفيف من أعبائها الاقتصادية بقدر الاستطاعة وذلك بالانسحاب عسكريا من القاهرة ، والإسكندرية ، إلى منطقة قناة السويس ـ وهو ما سبق الاتفاق عليه فى المعاهدة وتباطأت فى تنفيذه ـ وعلى أثر ذلك احتفلت مصر فى أغسطس عام ١٩٤٦ بزوال الاحتلال عن قلعة صلاح الدين وعودة الجيش المصرى إلى مكانه القديم فيها وحرص الملك على أن يرفع بيده العلم المصرى عليها فى تلك المناسبة التاريخية ، ومن ناحية أخرى فإنه إزاء ما كانت قد أحدثته تصريحات صدقى باشا من آثار فى الدوائر الاستعمارية الإنجليزية والأوساط الانفصالية فى السودان قام المستر أتلى رئيس الوزارة البريطانية على أثر ذلك بإلقاء تصريح فى مجلس العموم أكد فيه أن المحادثات التى جرت كانت مبدئية ، وأنه لم يتقرر شىء بصفة نهائية ، وأبدى أسفه لما صدر عن مصر من بيانات ناقصة ، وقد أعقب ذلك أن طلبت بريطانيا من مصر تصريحا مكتوبا يؤيد وجهة نظر بريطانيا فى تفسير مشروع بروتوكول السودان بأنه لا يتعارض مع حق السودانيين فى

---

(١) انظر مذكرات حسن يوسف ص ٦٧ .

الاستقلال مستقبلا ، فى حين أن صدقى باشا ظل متمسكا برأيه بأن هذا الاستقلال لا يتفق مع الوحدة المقررة فى المشروع ، ولذلك رفض إجابة بريطانيا إلى ما تطلبه وكتب بنفسه نص البرقية التى طلب إلى وزارة الخارجية إرسالها إلى الحكومة البريطانية ، كما أعد مذكرة شرح فيها وجهة نظره [1] .

ونظرا إلى أن المرض كان قد اشتد فعلا على صدقى باشا بعد أن ظل يقاومه طويلا حتى أنه قام بأعباء المرحلة الأخيرة من المفاوضات وهو يلازم الفراش ، لذلك فإنه قدم استقالته فى ٨ ديسمبر عام ١٩٤٦ .

(١) انظر مذكرات حسن يوسف ص ٧٤ .

الفصــل الثالث عشر

تطورات جديدة فى سياسة الحكومة والقصــر

ــ بدء نفــوذ غيــر المسئـولين: تعيين كريــم ثابت بالقصــر وغمــزة من صدقى باشــا ــ اعتراضــى على التعيين ــ اتصــال كريم ثابت بالملك قبل التــعيين ــ بدء ظهور تأثيــر كريم ثابت ــ تصــاعد القلق بين المواطنيــن ، مذكرة بتــنظيم العمل الحكومى ــ وزارة النقــراشى باشا الثانيــة ــ عرض القضيــة المصرية على مجلس الأمن، إعداد الوثائق ــ الوفد يحارب الحكومة أمام مــجلس الأمن، مقابلته بتــأييد شعبى لموقفــها ــ القضيــة أمام مجلس الأمن ، إيفادى لنيــويورك ــ استدعائى لمصــر، لقائى بالملك ــ عودة النقراشى من أمــريكا وحديث مع إبراهيم عبدالهادى باشا.

بدء نفوذ غير المسئولين
تعيين كريم ثابت بالقصر وغمزة من صدقى باشا:

لابد من التنويه هنا بأنه إلى جانب الإنجازات التى تمت على يد صدقى باشا أثناء توليه الحكم - وأهمها ولا شك إنشاء مجلس مكافحة الفقر والجهل والمرض والنهوض وحده بأعباء مفاوضات صدقى/ بيفن ، فإنه إذ قرر الملك تعيين الأستاذ كريم ثابت مستشارا صحفيًا حاول صدقى باشا أن ينبه بلباقة إلى أن هذا الاختيار جاء بعيدا عن التوفيق والصواب لأنه وقع على من لا يستحقه ولا يمكن الاطمئنان إليه ، وذلك بأنه كتب إلى الديوان الملكى يبلغه أن الصحيفة التى يكتب فيها - بل نشأ بين أحضانها - الأستاذ كريم تأخذ مرتبا شهريا من المصروفات السرية ويود رئيس الوزارة أن يعلم عما إذا كان مركز الأستاذ كريم الجديد يقتضى وقف صرف ذلك المرتب أم أنه يجب استمرار الوضع كما كان ، ولا شك أن هذا الاستفسار كان ينطوى على غمزة تدل بوضوح على أن الغرض منها لفت النظر إلى أن الصحفى الذى يقبل مرتبا من المصاريف السرية إنما يبيع قلمه لمن

يملك منح ذلك المرتب أومنعه، وأن من يرضى لنفسه أن يبيع قلمه يسهل عليه أن يبيع ضميره، ولقد صدق القائل: «فمن يهن يسهل الهوان عليه»، ولعل صدقى باشا أراد أن يدرأ عن الملك خطر انضمام مثل هذا المتهاون إلى حاشيته، ولكن يبدو أن الملك رأى فى هذه «الغمزة» ـ سواء من تلقاء نفسه أم بتفسير ممن حوله ـ أنها تتضمن نقدا لتصرفات الملك ومحاولة لفرض الرأى عليه وهو ما لا يطيقه فما كان منه إلا أن أمر بالرد على ذلك الاستفسار بأن الجهود التى يبذلها المستشار الصحفى تستحق ضعف المكافأة التى تصرف إليه أو إلى الجريدة التى يعمل بها، وبذلك زاد مركزه ثباتا ومكانته تعزيزا بما لقيه من دفاع الملك وتأييده.

اعتراضى على التعيين:

وفى الواقع أنى دهشت بل ذهلت حين علمت خبر اختيار كريم مستشارا صحفيا، وكأنما بدافع إنذار خفى من عالم الغيب والأقدار استأذنت الملك فى مقابلته أو محادثته تليفونيا فقابلنى وصارحته بأنى لا أحمل أى شعور عدائى نحو الأستاذ كريم ثابت، بل ليست لى أى صلة به وإنما يحملنى واجب الأمانة على أن أصارحه بأن كريم آخر من يصلح لمركز المستشار الصحفى من حيث المبدأ قبل أى اعتبار آخر؛ لأن من يشغل هذا المركز يجب ألا يكون له أقل صلة بأى صحيفة وإلا بات الناس ينظرون إلى كل ما تنشره من أخبار أو آراء باعتباره موعزا به أو أنه يعبر عن اتجاه دوائر القصر، كما يجب أن يكون المستشار من أصحاب الأقلام التى عرفت بالنزاهة والوطنية الحقة، ويكفى أن كريم معروف بأنه «ابن المقطم البكر»؛ لأنه نشأ بين جدران تلك الجريدة التى تدين للاحتلال بوجودها وبالنعمة التى تتقلب فيها، إذ اتخذها الإنجليز بوقا للدعاية لهم ولسياستهم فى مصر والسودان، حتى أنه فى يوم إعلان الحماية على مصر أصدرت ملحقا خاصا يزف إلى المصريين بالخط العريض «بشرى بالحماية البريطانية»، واستمع الملك إلى أقوالى ثم قال إنه يعى تماما كل ما ذكرته، ولكنه اختار كريم لغاية معينة وسيكون تحت ملاحظته شخصيا، إلا أنه للأسف لم يلبث أن ازداد كريم نفوذا وسلطانا وتدخلا فى الشئون الرسمية، وبخاصة بعد تعيين إلياس أندراوس مستشار اقتصاديا. وقد كان كذلك من أخلص صنائع الإنجليز وخادم سياستهم. فلم أتردد أيضًا فى الاعتراض لدى الملك على هذا الاختيار ولكن دون جدوى، وسرعان ما تضامن مع كريم فتوغلا فى بسط نفوذهما لدى الملك والحكومة، حتى أنهما وهما غير مسئولين رسميا عن أى شأن من شئون القصر

أصبحا يتمتعان بالحظوة الكبرى لدى الملك بفضل نجاحهما فى استخدام وسائل شتى لاكتساب ثقة وتأييد من حولهما من البطانة الجاهلة أو الفاسدة، وبذلك تمت لهما السيطرة على كل شئون القصر الخاصة والرسمية إلى حد التحكم فى إقالة واختيار رئيس الحكومة ورئيس الديوان والوقيعة بين الملك والمخلصين من الزعماء السياسيين، فلا عجب أن أخذت الأحوال تسوء وتتدهور وأن يزداد مسلك الملك الشخصى هبوطا وانحدارا حتى أطاحت الأقدار به وبالأسرة المالكة وبالعرش وبالنظام الملكى بأسره ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

اتصال كريم ثابت بالملك قبل التعيين:

وإذا كان موضوع تعيين مستشار صحفى أو مستشار اقتصادى لا يعتبر فى ذاته جديرا بمزيد من التفكير فى أمره، فإنه فى الحالة التى نحن بصددها يستوجب أكبر قدر من العناية والدراسة لكشف السر وراء سرعة النجاح فى اكتساب ثقة الملك المطلقة على هذا النحو المفاجىء، بل إنه عند تقدير ما حدث فى حالة كريم نرى أنه قد حصل على مكانة كبيرة عند الملك من قبل صدور القرار بتعيينه مستشارا صحفيا إلى حد جعله (أى الملك) يختص كريم بما ضن به على ذوى الحق فيه من المسئولين كرئيس ديوانه ورئيس الحكومة، بل على الرغم من أن التقاليد وأصول نظام الحكم كانت تقتضى ذلك، فإنه عندما قرر الملك زيارة المملكة العربية السعودية فى يناير عام ١٩٤٥ لم يصطحب من حاشيته سوى ناظر الخاصة ومدير الإدارة العربية، ومن الحكومة سوى عبد الرحمن عزام بك وكان وزيرا مفوضا بالخارجية ومعهم الأستاذ كريم ثابت مندوبا عن المقطم، وكذلك عند الاجتماع بملوك ورؤساء البلاد العربية فى أنشاص فى آواخر مايو عام ١٩٤٦، فأما عند حضور حسنى الزعيم إلى أنشاص فى أبريل عام ١٩٤٩ عقب نجاحه فى الانقلاب الذى قام به وتولى السلطة فى سوريا فقد انفرد كريم بتدبير وترتيب هذه الزيارة التى كانت تستهدف الاتفاق على المناداة بالملك فاروق ملكا على سوريا للوقوف فى وجه سياسة العراق وشرق الأردن نحو تكوين «الهلال الخصيب» مع تأييد سلطة حسنى الزعيم فى سوريا بإعلانه نائبا للملك، وقد فات المغامرين المتحمسين لهذا المشروع أنه يتعارض مع ميثاق الجامعة العربية الذى ينص على استقلال وضمان حدود الدول الموقعة عليه، كما أن الدستور المصرى يقضى بأن مثل هذا الاتفاق من صميم اختصاص مجلس الوزراء فضلا عن ضرورة موافقة البرلمان.

وإنه لما يستلفت النظر حقا أنه قبل اتصال كريم ثابت بالملك والاستعانة بآرائه ومقترحاته لم يسبق لملك أن خرج فى تصرفاته عن نطاق ما تقضى به تقاليد نظام الحكم والدستور من حيث إشراك الحكومة أو إعلامها على الأقل بكل ما يقدم عليه من تصرفات عامة سوى فى حالة واحدة حينما انتهز فرصة وجود أمراء ووفود البلاد العربية فى مصر للتشاور قبل حضور مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن للنظر فى مشكلة فلسطين، فدعاهم الملك فى ٢٠ يناير عام ١٩٣٩ إلى أداء صلاة الجمعة فى مسجد قيسون وتولى إمامة المسلمين، وعند خروجه من المسجد صفقت جماهير المشاهدين من أبناء الشعب: «يحيا أمير المؤمنين» ووقف الأمر عند هذا الحد، وجدير بالملاحظة هنا أن المستشار الأول للملك فى ذلك الحين كان رئيس ديوانه على ماهر باشا الذى انتدب لتمثيل مصر فى المؤتمر المشار إليه.

بدء ظهور تأثير كريم ثابت:

ولكن الثابت على كل حال أنه منذ اتصال كريم ثابت بالملك، أخذ الملك يزداد تراخيا فى الالتزام بما تقتضيه الأصول من استشارة رئيس الحكومة ورئيس الديوان فيما يريد الإقدام عليه من تصرفات، وتعددت هذه الحالات بعد الأمثلة التى قدمناها (مثل زيارة السعودية، ودعوة ملوك ورؤساء العرب إلى الاجتماع فى أنشاص، وزيارة حسنى الزعيم) ومن ذلك أنه عندما احتدم الخلاف بين سوريا ولبنان حول تعيين الحدود بينهما تدخل الملك فى الأمر وتولى جمع رؤساء الوزارات فى سوريا ولبنان وشرق الأردن (فى فبراير عام ١٩٤٤)، وتمكن من تسوية الخلاف بينهما مما أثار رئيس الحكومة عندئذ (النحاس باشا) فاحتج لعدم حضوره ذلك الاجتماع كما يقضى الدستور بذلك بوصفه رئيسا للوزارة ووزيرا للخارجية، هذا إلى ما كان من الملك من اجتماعه بسفير إنجلترا وسفير هولندا للتوسط بشأن الموقف فى إندونيسيا ومحاولة الوصول إى تسوية بين الطرفين - وكان المسعى بدون إخطار الحكومة ولا حضور أحد منها، هذا إلى وقوفه فى المسجد بعد أداء الصلاة فى إحدى المرات وطلب إلى جمهور المصلين قراءة الفاتحة إلى الله تعالى لنصرة إندونيسيا فى جهادها لتحرير بلادها، وكان الدافع له فى كل مرة حبه للخير وعطفه على المسلمين فى كل مكان ورغبته فى مساعدتهم بكل ما يستطيع - ولو بلسانه!

وعلى كل حال فإنه فى المرات التى قام فيها الملك بالتدخل دون الرجوع إلى الحكومة، ما من مرة منها تبين أنه كانت له غاية شخصية فيها بل على العكس من ذلك كان يتضح للجميع أنه كان يستهدف مصلحة قومية أو إنسانية، ولكن كريم ثابت كان يفيد من وراء

ذلك الزج بنفسه هنا وهناك ليزداد الجميع وعيا بوجوده ومكانته مما ساعد على تمهيد الطريق أمامه رويدا رويدا للسيطرة على سبيل الاتصال بين القصر والحكومة والتحكم فى توجيهها كما حدث فيما بعد.

تصاعد القلق بين الموظفين - مذكرة بتنظيم العمل الحكومى:

وقعت فى تلك الفترة بعض أحداث تنذر بتطورات خطيرة إذا لم تبادر الحكومة إلى اتخاذ موقف حازم منها، والكف عن سياسة العمل على إرضاء الطوائف؛ لأنها لن تؤدى إلا إلى المزيد من الاضطرابات بزيادة التنافس فى المطالبة بالإنصاف وزيادة المرتبات ومحاربة غلاء المعيشة، كما حدث فعلا من إضراب موظفى التلغرافات وضباط البوليس والمهندسين، وما قام به بعض العمال من احتلال بعض المصانع مما بات يهدد البلاد بأكبر الأخطار والأضرار ولذلك تقدمت إلى الملك بمذكرة بدأتها بالإشارة إلى ما تتعرض له المصالح الحيوية للبلاد من أخطار بسبب تمادى الطوائف فى مطالبها وتمادى الحكومة فى إغفال معالجة أسباب الشكاوى وإيجاد الحل السريع اللازم لإيقاف تيار تلك الشكاوى وتنفيذ الإصلاحات المؤدية إلى استقرار الأحوال والقضاء على أسباب القلق وتجدد الاضطرابات، ولذلك عرضت وجوب الالتجاء إلى الطريقة المثلى لتحقيق الإصلاح المنشود وذلك باتباع ما فعلته البلاد الأخرى التى واجهت ظروفا تماثل ما يقع فى بلادنا (اليوم) كبريطانيا مثلا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وقد انتهت إلى تأليف لجنة ذاعت شهرتها بما استحدثته فى إنجلترا من أنظمة للوظائف والتوظيف هناك ولعل أهم المبادئ الجديدة التى وضعتها «لجنة جيديس» كان الأخذ بقاعدة الاعتماد على الامتحان فى اختيار الصالح لخدمة الدولة فى أى عمل من أعمالها وتقييم المرتب المناسب للعمل على أساس ما تفيده الدولة من هذا العمل، وتصنيف الأعمال طبقا لأنواعها - مثلا الكتابية والحسابية والهندسية.. إلخ، مع وجوب البدء من أول درجات السلم في كل نوع منها، وتحديد المرتب الأدنى لكل درجة من درجات السلم والعلاوات الدورية السنوية الواجب منحها لكل عامل بشرط انتظامه في أداء واجبه حتى يبلغ الحد الأقصى للمرتب فى هذا النوع من الوظائف على أنه يحق لكل عامل من هذا النوع أن يتقدم لدخول الامتحان السنوى الذى يعقد لمن يريد الانتقال إلى نوع آخر من أعمال الدولة أرقى شأنا فى طبيعة العمل وفى المرتب والعلاوة السنوية، وكذلك الحد الأدنى لمرتب أول درجاته وأعلاها. ونظرا إلى الفارق الكبير بين حدى المرتب، الأدنى والأعلى، فإن العامل لا يضيق أو يشعر بالغبن أو

الحرمان من الترقية لأنه يحصل على علاوة سنوية تجعل مرتبه يتدرج باستمرار للوصول إلى أقصى مرتب وهو ما يقتضى مضى سنين طويلة، إلا إذا استطاع تأهيل نفسه للنجاح فى الامتحان الخاص بنوع آخر أرقى شأنا، وبهذا النظام تزول أسباب الشكوى القديمة من تجمد المرتبات عند عجز عدد الدرجات عن الوفاء بحاجة المستحقين للترقية بعد قضاء مدة طويلة فى عملهم الحالى، فإن الباب يظل مفتوحا أمامهم للحصول على عمل أرقى إذا اختاروا ذلك بتأهيل أنفسهم للنجاح فى الامتحان الخاص بذلك كما سبق بيانه، وأما الأعمال المهنية كالمهندسين وهيئات التدريس فى الجامعات والمعاهد العلمية فقد وضعت لها اللجنة نظاما خاصا يكفل الإنصاف لذويها بما يسد حاجتهم المعيشية مع المحافظة على كرامتهم بما يليق بمراكزهم وهكذا نجحت لجنة جيديس فى تحقيق الإصلاح المنشود والقضاء على مشكلات الوظائف والموظفين فى إنجلترا وفى وسعنا فى مصر تشكيل لجنة عليا يخول لها قرار تشكيلها السلطة المطلقة فى الاطلاع على كل ما تحتاج إليه من وثائق الدولة من ملفات ولوائح وقوانين ومناقشة المختصين من رجال الدولة والعمال والموظفين ومختلف القطاعات لوضع نظام جديد للوظائف بحيث يكون الأساس فيه اتباع قاعدة مطلقة هى مراعاة ما تفيده الدولة أو يفيده صاحب العمل من العامل وقيامه بالعمل الذى تؤهله له كفاءته وإنتاجه، وليس التقييم على أساس المؤهل الدراسى فحسب - أى تسعير الشهادات العلمية، ففى حالة كاتب على الآلة الكاتبة مثلا إذا كانت قيمة إنتاجه الشهرى لا تفيد منه الدولة بأكثر أو أقل من ثمانية جنيهات فلا يصح منح من يقوم بهذا العمل أقل من ذلك؛ لأنه لا يحمل سوى الشهادة الابتدائية أو لا يحمل أى مؤهل علمى، كما لا يصح منحه اثنى عشر جنيها؛ لأنه يحمل شهادة دراسية عليا أو من خريجى الجامعة لأن العبرة بطبيعة عمله، وبذلك تعم المساواة ولا يكون هناك سبيل للتنافس بين الطوائف وأصحاب المؤهلات وينصرف الجميع إلى التنافس فى زيادة الإنتاج ورفع مستوى الكفاءة فى العمل للفوز فى امتحانات الترقية إلى ما هو أرقى فى مستوى درجات العمل، وإلى جانب هذا اقترحت أن تدرس اللجنة العمل الحكومى فى ذلك الوقت والإجراءات الإدارية التى يحتم ذلك النظام أن تمر بها المراحل المختلفة للعمل ووجوب تبسيط تلك الإجراءات وقصرها على أقل ما يلزم منها اقتصادا فى الوقت والمجهود وعدد الموظفين مع إفادة أصحاب الأعمال بسرعة النظر والبت فى طلباتهم فضلا عن أن تقليل عدد الأيدى التى تتناول الموضوع الواحد من شأنه تحديد المسئولية وسهولة محاسبة المقصر أو المخطئ، وإلى جانب هذه الإصلاحات فإن معالجة شكوى الموظفين والعمال وجميع الطبقات من غلاء المعيشة واستمرار تزايد الأسعار يستدعى شدة العناية بدراسة الأسباب الحقيقية لهذه الحالة

ووضع النظام الكفيل بتحديد الأسعار على أساس التكلفة الفعلية مع نسبة ربح معقولة للمنتج ، فإذا كان السعر المناسب لجماهير الشعب أقل من ذلك تقوم الحكومة بدفع الفرق بين سعرى التكلفة والبيع مع تشديد الرقابة على الأسواق . وقد كتبت هذه المذكرة فنالت موافقة تامة من الملك واحتفظ بها لانتهاز الفرصة الملائمة لتسليمها بيده إلى رئيس الحكومة لاتخاذ ما يتفق عليه الرأى بشأن ما جاء بها من مقترحات .

وزارة النقراشى باشا الثانية:

عند تولى النقراشى باشا رئاسة الوزارة الجديدة - بعد استقالة صدقى باشا - كان من الطبيعى أن يتجه قبل كل شيء إلى استئناف المفاوضات مع بريطانيا على أمل النجاح فى حملها على تغيير موقفها من تفسير بروتوكول السودان (الذى كانت قد انتهت إليه مفاوضات صدقى/ بيفن) ولكن بريطانيا ظلت متشبثة بموقفها على لسان سفيرها فى مصر (السير رونالد كامبل) الذى كان يتولى المفاوضة مع النقراشى باشا ، مما حمل رئيس الوزارة على أن يعرض على مجلس الوزراء ، ثم على مجلس النواب قرارا بالالتجاء إلى مجلس الأمن لعرض القضية عليه ، وكان الملك يتابع جهود رئيس حكومته بكل اهتمام ، حتى أنه حرص على حضور جلسة مجلس النواب كأحد أفراد الشعب ليشهد تصويت المجلس على قرار الحكومة فاغتبط لفوز الحكومة بالأغلبية الكبرى التى حصلت عليها .

عرض القضية المصرية على مجلس الأمن - إعداد الوثائق:

على الرغم من أن موافقة مجلس النواب على قرار مجلس الوزراء بعرض النزاع مع إنجلترا على مجلس الأمن قد تمت فى ٢٧ يناير عام ١٩٤٧ إلا أن عرض النزاع فعلا على مجلس الأمن لم يتم إلا فى يوليو من ذلك العام ، وقد عمدت الحكومة على أثر ذلك إلى الشروع فى تهيئة وتنظيم وسائل الدعاية للخطوة الخطيرة القادمة وإعداد الوثائق التى تعزز مطالبها من مختلف النواحى القانونية والتاريخية والسياسية على يد كبار الأخصائيين فيها ، كما طلب منى الملك كذلك أن أقدم له مذكرة عن المراحل المختلفة للتاريخ الحديث لعلاقاتنا مع السودان ، فقمت بذلك معتمدا على أوثق المصادر التاريخية ، كما طلبت من إدارة المحفوظات التاريخية بالقصر إعداد مجموعة من أهم الأوامر التى كانت تصدر من محمد على وخلفائه إلى الحكام المصريين بالسودان عن الأساليب الواجب مراعاتها فى الحكم هناك ، وقد كشف بعضها عن حقائق تفخر بها أرقى الأمم مدنية من حيث ما

اشتملت عليه تلك الأوامر من مبادئ سامية، ووصايا ثمينة، وتحذيرات شديدة من مخالفة الأوامر أو السير فى الحكم بما يخالف الشرف والدين والأمانة، إذ كانت تنص بصريح العبارة على أن أكبر غاية من وراء وجود المصريين فى السودان هى تأدية رسالة نحو إخواننا أهل السودان بإرشادهم إلى الطريق الصحيح المؤدى إلى ما فيه خيرهم ماديا واجتماعيا عملا بما يأمرنا به الدين، بل كشفت مثلا عن صدور أمر إلى جميع المديرين والمحافظين فى أقاليم مصر بأن يختار كل منهم عددا من الفلاحين الممتازين فى زراعة المحصول الرئيسى بذلك الإقليم لإيفادهم إلى السودان لإرشاد «إخواننا هناك» إلى خير الطرق لزراعة ذلك المحصول لديهم، بل ثبت من هذه الوثائق كذلك أنه عقب ورود شكوى من أحد الأعيان السودانيين من ظلم وسوء إدارة أحد الحكام المصريين فى أحد أقاليم السودان أصدر محمد على أمره بإيفاد بعض من يثق فيهم من رجاله إلى السودان للتحقيق فى تلك الشكوى وفى الوقت عينه كتب إلى حاكم السودان يبلغه بذلك ويحذره من التدخل فى سير التحقيق، وعندما كشفت النتيجة عن أن الشكوى، تقوم على أساس صحيح من الحقيقة والواقع، أمر محمد على فى الحال بعزل الحاكم المشكو منه وبتعيين الوجيه السودانى مقدم الشكوى فى مكانه لما ثبت من حسن سيرته ما جعل له مكانة كبيرة محبوبة من أهل المنطقة، وحينما علم النقراشى باشا من الملك بأمر المذكرة التى وضعتها عن السودان ومجموعة الأوامر الخاصة بحكم مصر فى السودان طلبها منى ثم أمر بطبعها وإضافتها إلى الوثائق التى كانت تحت الإعداد ليستعين بها الوفد الذى تقرر سفره إلى مجلس الأمن.

«الوفد» يحارب الحكومة أمام مجلس الأمن - مقابلته بتأييد شعبى لموقفها:

ولقد سبق وصول الوفد إلى نيويورك إقدام النحاس باشا على عمل يدل فى ذاته على مبلغ ما وصلت إليه الخصومة الحزبية من التحكم فى تصرفات الزعماء المطالبين بحق الانفراد بالدفاع عن حقوق الأمة، وذلك بإرساله برقية إلى مجلس الأمن ينكر فيها حق النقراشى باشا فى الكلام باسم مصر وهو رئيس حكومتها الذى ذهب يطالب بجلاء الاحتلال الأجنبى عن بلاده وعن السودان واسترداد حقها فى سيادتها على أرضها عملا بما قرره ميثاق هيئة الأمم من المساواة المطلقة بين أكبر الدول وأصغرها، وكان لابد من العمل على تصحيح الأوضاع بالرد على هذا المسعى المخزى من جانب هيئة الوفد بما يجب أن يقابله من المؤازرة والتأييد من مختلف هيئات الشعب، ولذلك فإنى بعد استئذان وموافقة الملك بادرت إلى مقابلة شيخ الأزهر وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود ورؤساء

الأحزاب والنقابات المهنية كالمحامين والأطباء والمعلمين والنقابات العمالية ومختلف الطوائف، وتفاهمت مع الجميع على إرسال برقيات تأييد للحكومة فى موقفها لدى مجلس الأمن.

القضية أمام مجلس الأمن ـ إيفادى لنيويورك:

وعندما بدأ النقراشى باشا عرض قضية مصر حمل حملة شعواء على الاستعمار البريطانى وأساليبه فى فرض إرادته على الشعوب الصغيرة؛ مما أثار حنق الوفد الإنجليزى فعمد رئيسه إلى الإشارة إلى أنهم عقب انتصار الحلفاء ودخولهم برلين عثروا على وثائق فى وزارة الخارجية الألمانية تثبت أن المقامات العليا فى مصر كانت على اتصال بالقيادات العليا فى ألمانيا، وكان واضحا أن الغرض من تلك الإشارة إثارة سخط أعضاء مجلس الأمن على مصر لحرمانها من عطفهم على قضيتها، وعلى أثر وصول نبأ ذلك الحادث إلى مصر قرر الملك إيفادى إلى نيويورك لأزود النقراشى باشا بما قد لا يعلمه عن تفاصيل مراحل النزاع بين الملك والسفير الإنجليزى فى مصر وما كان يضمره الأخير من الرغبة فى عزل الملك وهو ما كاد يصل إليه فى حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢، وصادف أن كان حدوث ذلك فى يوم من الأيام التى حضر الملك فى مسائها إلى ساحة القصر للاستماع إلى تلاوة القرآن الكريم مع الشعب ولتحية ضيوفه من الوافدين للمشاركة فى إحياء ليالى رمضان المبارك، ونادانى فى طريق عودته إلى القصر وطلب منى الاستعداد للسفر إلى أمريكا، كما طلب من إبراهيم عبد الهادى باشا رئيس الديوان التنبيه بعمل الترتيب اللازم لقيامى على أول طائرة مسافرة إلى نيويورك لمقابلة رئيس الحكومة هناك، وقال لى لقد كنت معنا طوال الأحداث التى انتهت فى ٤ فبراير وتعلم كل تفاصيلها، وهو ما أود أن تمد به النقراشى باشا فقد لا يكون على علم تام بكل ما جرى، وطلب منى إبلاغه عن موعد سفر الطائرة ليرى إذا كان من المستطاع أن يقابلنى قبل رحيلى. وكنا فى الأيام الأخيرة من شهر رمضان، وتبين أن أول طائرة تقوم إلى نيويورك فى صبيحة يوم عيد الفطر المبارك فطلب منى الملك الحضور لمقابلته فى قصر القبة قبل نزوله لأداء صلاة العيد عملا بالتقاليد، وكان ذلك الموعد يتفق مع موعد ذهابى إلى المطار، وقد استقبلنى الملك فى الحال وقال لى لا أظنك فى حاجة إلى المزيد من المعلومات عن موقفى من السفير وموقفه منى ولكن هناك شيء آخر علمته من أحد سفراء أمريكا عندما انتهت مدة خدمته، وذلك أنه فى مقابلة الوداع أبلغنى أنه يود تحذيرى من السفير البريطانى لأنه يود انتهاز أول فرصة ليشفى غليله

منى بإيجاد أى مبرر أو وسيلة لعزلى عن العرش، وما ذلك إلا بسبب ما بدا منى منذ توليت سلطتى من الرغبة فى المحافظة على كرامة البلاد بألا يكون له من المزايا أكثر مما لسواه من السفراء والاستغناء عن خدمات من كانوا فى القصر من الإنجليز فيما عدا المربيات، وهذا فضلا عما أتعمد أن يشعر به من عدم رضائى عما يسمح به لنفسه من التغاضى عن مقتضيات وواجبات الحديث بين سفير أجنبى وملك البلاد المعتمد لديها، وأما عن ادعاء اتصالى بالقيادات فى برلين فليس فيها ما أخشاه بل إنى كنت أسعى ما استطعت كى أصل إلى تجنيب بلادنا ويلات الحرب، أو التخفيف منها قدر الاستطاعة، وذلك ما كان الجميع يخشونه بعد الانتصارات التى أحرزها روميل فى الصحراء الغربية حتى بات الكثيرون يتوقعون قرب دخوله إلى الإسكندرية، لذلك سعيت لدى شاه إيران عن طريق سفيرنا لديه - وكان إذ ذاك يوسف ذو الفقار باشا - ليتوسط لدى هتلر لإصدار التعليمات إلى جيشه الزاحف على مصر بمراعاة الإبقاء على مرافقها الحيوية وعدم تدميرها أو تعريضها للدمار. وكنت أعلم ذلك كله علم اليقين لأنى شخصيا كان الملك قد كلفنى بإرسال برقية بذلك المعنى إلى يوسف ذو الفقار باشا للقيام بالمسعى المطلوب لدى شاه إيران، فقد كان إنقاذ مصر من شرور الحرب وما تجره من خراب وويلات هو أكبر ما كان يشغل بال الملك فى تلك الساعات الحرجة، ساعات تقهقر الجيش البريطانى أمام جيش روميل الظافر، ومن المحتمل أن يكون الملك قد وفق إلى إيجاد وسائل أخرى لتحقيق ما كان ينشده من استماع هتلر واستجابته إلى هذا الرجاء، وعلى كل حال فإنى بعد مقابلة الملك قصدت توا إلى المطار، حيث قمت على طائرة الخطوط الجوية الأمريكية إلى نيويورك عن طريق جنيف وباريس ولندنديرى بأيرلندا وجاندر بكندا، ومنها إلى نيويورك حيث بلغتها قرب مساء اليوم التالى ووجدت قنصلنا فى نيويورك فى انتظارى فى المطار واتجهنا فى الحال إلى فندق «بلازا» الذى كان ينزل فيه رئيس الحكومة والوفد المرافق له وعلمت عند وصولى أن النقراشى باشا موجود بجناحه الخاص فى الفندق فاتصلت به فى الحال فدعانى لمقابلته مرحبا وتحدثنا طويلا، وعلمت خلال الحديث أن السير والترسمارت السكرتير الشرقى بالسفارة البريطانية فى مصر زاره عقب التصريح الذى صدر من رئيس الوفد البريطانى وتحدثا فيما جرى وصدر من أقوال من الجانبين، وأنه تم التفاهم على عدم العودة - من الطرفين - إلى الموضوع الذى أثير حول قيام اتصالات مصرية مع السلطات الألمانية، وأنه هو - أى النقراشى باشا - يرى الاكتفاء بهذا التفاهم لقفل الباب نهائيا أمام الخوض فى تلك المزاعم مرة أخرى؛ لأن المصلحة العامة تقتضى ذلك، فذكرت له أنى مكلف من الملك على كل الحال بإبلاغه حقيقة موقفه - أى الملك - من السفير البريطانى.

ومن المزاعم التى قيلت حول محاولة اتصاله بألمانيا وحقيقة الدافع من ورائها، فاستمع إلى ما طلب منى الملك أن أبلغه إليه، ثم غير مجرى الحديث وتناولنا الكلام عن مجرى الأمور فى مصر وعن امتنانه وتقديره لحركة التأييد التى نشطت عقب الحركة العدائية التى قام بها الوفد، ثم سألنى عما إذا كنت قد أحضرت معى آخر ما صدر من الصحف المصرية، وحينما علم أنى تركتها فى حجرتى أصر على مرافقتى إليها لاستلامها بنفسه، وعندما وصلنا إلى الحجرة التى حجزت باسمى أبدى دهشته لعدم حجز جناح لى - أى حجرة يتبعها صالون وحمام - كباقى أعضاء الوفد، فحاولت الاعتذار عمن قام بالحجز، وأن الحجرة الحالية بحمامها فيها كل الكفاية ولكنه رأى أن ذلك لا يليق بمركزى وبالمهمة التى أوفدت إليه من أجلها، وتم فعلا فى صباح اليوم التالى نقلى إلى جناح يحتوى على حجرة مزدوجة للنوم وحمام وصالون لاستقبال الزائرين وذلك أسوة بأعضاء الوفد الأصليين، وقد قابلتهم جميعا فى الصباح ولقيت منهم كل ترحيب، وكان لى بينهم بعض قدماء الأصدقاء مثل السنهورى باشا ومحمود حسن باشا والأستاذ عباس عمار، كما أنست بالتعرف إلى سكرتير الوفد، إسماعيل شيرين بك ولم يكن لى حظ معرفته من قبل - وقد كانت له حظوة كبيرة لدى الملك من قبل زواجه بالأميرة فوزية بعد طلاقها من شاه إيران - وبقيت بضعة أيام فى نيويورك أتابع مع الوفد المصرى جلسات مجلس الأمن وألتقى بالأصدقاء المصريين بعدها فى جلسات طويلة كانت تمتد أحيانا إلى جانب كبير من الليل يتناول الحديث فيها شتى الاحتمالات حول النتيجة التى نتوقع أن تسفر عنها مداولات - وبالأحرى ميول - أعضاء مجلس الأمن، وكان الاعتقاد السائد بين الجميع هو أن الظواهر لا تشجع على انتظار صدور قرار بالاستجابة إلى مطالبنا لأن بريطانيا كانت تملك حق الاعتراض (Veto فيتو)، إما منها ذاتيا وإما من إحدى الدول الكبرى التى تملك ذلك الحق ويهمها تبادل الخدمات والمنفعة مع بريطانيا، ولذلك كانت الأغلبية بين أعضاء وفدنا تميل إلى القناعة بمشروع قرار كان يدور النقاش فى دوائر المجلس على تكليف إحدى دول أمريكا اللاتينية بتقديمه إلى المجلس لإقراره إلا أن المجلس اكتفى فى النهاية بإثبات أنه لم يتمكن من الوصول إلى قرار، ولذلك فإن موضوع النزاع سوف يبقى مدرجا فى جدول أعمال المجلس.

استدعائى لمصر لقائى بالملك:

اتصل بى خلال هذه الفترة عبد الهادى باشا - رئيس الديوان - وأبلغنى أن الملك يطلب

عودتى إذا لم يكن هناك ما يستدعى إطالة إقامتى، وكنت فى الواقع قد شرعت فى ترتيب عودتى ولكن عن طريق البحر إلى أوروبا ومنها بالطائرة إلى مصر لاختصار مدة السفر بالطائرة من ناحية - ولم تكن الطائرات قد وصلت بعد إلى ما بلغته اليوم من توفير جميع أسباب الراحة لركابها - ومن ناحية أخرى لأنال نصيبا من الاستجمام أثناء الرحلة بحرا إلى أوروبا ولكنى إزاء رسالة عبد الهادى باشا عدلت عن ذلك وحجزت مكانا على أول طائرة ستقوم إلى مصر مباشرة فكان من حظى أن أتحمل ما صادفته من متاعب وأحداث خلال الرحلة، وذلك أنه بعد وصولنا صباحا إلى (جاندر) فى شرق كندا أذيع على الركاب أن الطائرة سوف تتأخر عن موعد قيامها نحو ساعتين، ثم أذيع بعدها أن التأخير سوف يمتد لبضع ساعات، ولذلك فإن الشركة سوف تقوم بنقل الركاب إلى استراحتها بالمطار لتناول الغذاء والراحة إلى حين الانتهاء من إعداد الطائرة لاستئناف رحلتها، وفى المساء أعادونا إلى قاعة السفر ومنها إلى الطائرة فعبرت بنا المحيط إلى جنوب غرب أيرلندا (لندنديرى)، وإذا بنا بعد قضاء نحو ساعتين ودعوتنا لأخذ أماكننا على الطائرة للقيام إلى باريس، نفاجأ بدخول قائد الطائرة علينا وقوله إنه يأسف لاضطراره إلى دعوتنا إلى النزول مرة أخرى، فضحك بعض الركاب اعتقادا منهم بأنه يمزح لأننا صعدنا لتونا إلى الطائرة ففيم كانت دعوتنا للركوب، إلا أنه قال إنه جاد فى كلامه لأنه تبين من التجربة النهائية للمحركات أن العطب الذى كان قد أصاب واحدا منها وتم إصلاحه فى جاندر عاد إليه بعض الخلل أثناء عبور المحيط وهو لا يمكن أن يسمح لنفسه بالتحرك بالطائرة ما لم يكن واثقا تماما من صلاحية كل جزء فيها وهو لذلك يدعونا إلى النزول فى ضيافة الشركة فى استراحتها بالمطار إلى أن يتم الإصلاح المطلوب، وإن كان قد قام بالاتصال بالشركة لإرسال طائرة أخرى بدلا من الطائرة الحالية لكى تلحق بنا هنا أو فى باريس لإتمام الرحلة، وبقينا فى الاستراحة إلى أن دعينا لاستئناف السفر فى المساء، وعند وصولنا إلى باريس أبلغنا قائد الطائرة بأن الشركة تدعونا لتناول العشاء فى أحد مطاعم باريس، ونظرا إلى عدم حصولنا على التأشيرات اللازمة للنزول فى فرنسا فقد تم التفاهم مع إدارة البوليس على السماح لنا بالنزول بضمان الشركة على أن يلتزم الركاب بما تعهدت به الشركة من الذهاب والإياب معا بذات الأتوبيس الذى سيتولى نقلهم إلى المطعم وإعادتهم إلى المطار، وقد تم تنفيذ هذا البرنامج على خير وجه وتناولنا عشاء باريسيا ممتازا، وعند عودتنا إلى المطار وجدنا فى انتظارنا الطائرة التى أرسلتها الشركة إجابة لطلب قائد الطائرة التى وصلنا بها، وقمنا منتصف الليل قاصدين إلى روما فى طريقنا إلى القاهرة غير أننا فى الصباح دهشنا لملاحظتنا أن الطائرة تحوم حول المطار فى دوائر واسعة دون أن تحاول النزول، ثم فوجئنا

بهـا تعـود نحـو الشـمـال الغـربـى ولـم نلبث أن علـمنا أنه تعـذر النزول فى مطار رومـا ؛ لأنه بسبب الأمطار وسوء الأحوال الجوية أصيبت إحدى الطائرات بعطب فانغرس جناحها فى الأرض عند نزولهـا على الممـر الرئيـسى لإقـلاع ونزول الطائرات ، ولـذلك أصـبـح من المستحيل استخدام الممر إلى أن يتيسر رفع الطائرة المعطوبة ، ونظرا إلى سوء الأحوال الجوية فإن كل المطارات الإيطالية القريبة من روما قد أغلقت مؤقتا لاستحالة استخدامها فى ظروفها الحالية ، ولذلك كان على طائراتنا أن تسير فى طريقها إلى المطار العسكرى الأمريكى فى مرسيليا بفرنسا للانتظار هناك إلى حين ورود إخطار بإمكان النزول فى مطار روما ، وقد ورد هذا الإخطار بعد الظهر فقمنا فى الحال إلى روما ثم إلى القاهرة ، حيث وصلنا فى المساء ، وكنت أوالى موافاة القصر بأخبارى تلغرافيا فوجدت سيارة فى انتظارى فقمت بها إلى الإسكندرية رأسا لوجود البلاط وأسرتى هناك ، وفى الساعة التى حددها لى الملك ذهبت إلى قصر المنتزه لمقابلته ووجدت أمرا بصعودى إليه فى جناحه الخاص ، حيث أدخلونى إلى الشرفة الملحقة بحجرة نومه من الناحية الشمالية المطلة على البحر حيث وافانى بعد قليل وأمر لنا ببعض المرطبات وفى كثير من التعطف والملاطفة أخذ يسألنى عن رحلتى وما صادفنى فيها أثناء الذهاب والإياب ، وعن مقامى فى نيويورك وتفصيل ما جرى هناك ، وبالجملة أولانى من العطف ما جدد فى نفسى الشعور بأنه ما زال يحمل لى فى نفسه ما كنت أعهده من المكانة والتقدير ، وأنه إذا كانت الظروف قد باعدت بين فرص مقابلته ، فإن ذلك لم يضعف من مدى ثقته واطمئنانه إلى أنى ما زلت على مقربة منه لتلبية كل ما يطلبه لإنجاز ما فيه مصلحة الوطن طبقا للمثل العليا والمبادئ السامية التى كان إعجابه وتمسكه بها سببا فى توثيق الصلات فيما بيننا منذ هيأت الظروف لى فرصة التقرب منه قبل توليه سلطاته ، فتعددت بيننا اللقاءات على انفراد وتنوعت الأحاديث فتناولت شتى الموضوعات القومية والتاريخية .

عودة النقراشى من أمريكا وحديث مع إبراهيم عبد الهادى:

وكان النقراشى باشا قد استقبل حين عودته من مجلس الأمن استقبال الأبطال ، غير أن الملك أمر بإرسال سيارة ملكية للحضور بها إلى القصر لمقابلته على أثر وصوله وعندها أصدر إليه نطقا ملكيا بأن أحدا قبله لم يخدم بلاده كما خدمها ، وإنى لأذكر أنه فى هذه المناسبة ، أى مناسبة عودة النقراشى باشا من مجلس الأمن ودفاعه هناك عن قضية مصر وأنه صار إعجاب الناس واكتسب شعبية كبيرة ، أنى قلت لعبد الهادى باشا رئيس الديوان

بصفته من أقرب الأصدقاء إلى رئيس الحكومة أنى لو استطعت لنصحت للنقراشى باشا أن يعتزل الحكم الآن وهو فى أوج رضا الناس عنه فإن الرأى العام متقلب والخصوم الحزبيون متحفزون على الدوام لتسقط الأخطاء وبلبلة الخواطر بالحق والباطل فأجابنى أنه هو شخصيا لو كان مكان النقراشى باشا الآن لعمل بالرأى الذى قلته، ونظرا إلى حرج الموقف ودقته فإنه لا يستطيع مفاتحة صديقه فى هذا الرأى خوف الاشتباه فى أن يكون وراء الإخلاص فى النصح التطلع إلى الحلول مكانه على الرغم مما بينهما من إخلاص وثقة متبادلة ولكن وساوس الشيطان ومكائد الدساسين لا تقف عند حد، لا سيما أنه يعتقد أن النقراشى باشا يضع مصلحة حزبه فوق كل اعتبار آخر، ولذلك فإنه قد يرى أن فى بقائه فى مركزه بعد ما حصل عليه من شعبية جارفة ما يفيد مركز حزبه ويزيده قوة ومكانة ووقف الحديث بيننا عند الإعراب عن أمانى الخير لمصر وكل العاملين فى خدمتها.

الفصــل الرابع عشر
الشئون العربية تشغل الملك

ـ اهتمام المـلك بالشئون العربيـة، عنايته بمساعدة مـفتى فلسطين ثم الأمير عـبد الكريم الخطابى.

ـ استياء فرنسا، حديث مع صديق فرنسى ـ أنباء عن ثورة فى اليمن ـ الملك يناقش معى احتـمالات الموقف باليـمن ـ اقتراح إرســال وفد لتقـصى الحقيـقة، اخـتيارى ممثـلا لمصر ـ مداولات حول خطة العمل، دعـوة من الملك عبد العزيز آل سعود ـ مقابلة «الأمـير» فيصل بجدة، معلـومات تؤكد فشل الانقلاب ـ أداء العـمرة ثم لقاء الملك عبـد العزيز بالرياض ـ تقرير الخارجية السعودية ـ الملك عبد العزيز يستقبل وفدا لحكومة الانقلاب، وينفجر غضبه ـ القضاء على الانقلاب، العودة للوطن ـ مقدمات حرب فلسطين ـ حديث مع الملك بشأن الحرب ـ مقابلة الحاخام فى شأن مقترحاتى.

اهتمام الملك بالشئون العربية ـ عنايتـه بمساعدة مفتى فلسطين ثم الأمير عبد الكريم الخطابى:

ويجدر بل يجب ألا يفوتنى التنويه هنا بأن عناية الملك بالأحداث السياسية فى مصر لم يصرفه عن العناية بالشئون العربية وبذل كل ما يسعه لإعانة وتأييد حركاتها الوطنية لتحرير بلادها ومد يد المعونة لزعمائها عند الحاجة، وكان من أول ما حدث من هذا القبيل بذل الملك رعايته ومساعدته للزعيم الفلسطينى الكبير السيد محمد أمين الحسينى مفتى فلسطين حتى تمكن من الحضور إلى مصر فبسط له حمايته ومنحته الحكومة حق الالتجاء السياسى فى مصر، وقد بدأ اتصالى بموضوعه فى يوم ٢١ يونية عام ١٩٤٦، حيث تلقيت أمرا من الملك بالتوجه إلى منزل يوسف ذو الفقار باشا (والد الملكة فريدة) فى الزمالك للحضور بالضيف الذى أجده هناك إلى قصر عابدين، وإذا بذلك الضيف الذى كان فى انتظار

قدومى هو السيد أمين الحسينى، وعند وصولنا إلى القصر قيد اسمه فى سجل التشريفات، وأعلن التماسه بمنحه حق اللجوء السياسى إلى مصر والبقاء بها، وتبين أن الحكومة لم يكن لديها علم سابق بذلك، ولكنها أمام الأمر الواقع أعلنت موافقتها على طلب السيد الحسينى اعتباره لاجئا سياسيا، ودارت الاتصالات بينى وبينه تنفيذا لأمر الملك بتقديم كل معونة له واستقباله كلما أراد ذلك على أن أرفع إلى الملك مذكرات عن كل ما يوافينى المفتى به من معلومات أو يقدمه من تقارير، ودام ذلك طول مدة وجوده فى مصر، وكانت أغلب المقابلات تتم فى منزلى توخيا لكتمان أمرها، ولم يعبأ الملك بما أحدثه تصرفه من غضب فى الدوائر الإنجليزية والأمريكية بسبب ما كان ثابتا لديها عن الصداقة الكبرى بين المفتى وقيادة المحور، فقد كان الملك يعنى قبل كل شىء بعمل ما يمليه عليه الواجب نحو زعماء العروبة والبلاد الشقيقة.

وأما الحدث الثانى فإنه يتعلق بالزعيم الجزائرى الكبير الأمير عبد الكريم الخطابى حين عودته من منفاه فى إحدى جزر المحيط الهادى، فإنه انتهز فرصة مرور الباخرة فى قناة السويس ووقوفها فى بور سعيد فنزل منها وأعلن محافظها برغبته فى الالتجاء إلى مصر فى حمى الملك فاروق، فاتصل المحافظ بالقصر وفى الحال أمر الملك بإبلاغ الأمير تحياته والترحيب به، وأن توضع سيارة تحت أمره للحضور إلى القاهرة وفوجئت الحكومة بما حدث، وكان يرأسها النقراشى باشا ولكنها اضطرت إلى الموافقة على الأمر، كما قبلت من قبل حكومة صدقى باشا فى حالة المفتى، ولكن هذا الحادث زاد من استياء فرنسا من تصرفات مصر التى كانت تستضيف أيضا عددا من زعماء الأحرار الجزائريين والتونسيين والمغاربة، وقد كانوا جميعا موضع عطف وحماية وعناية الملك، حتى أنه عندما استأذنته فى إحدى المرات فى حضور حفلة شاى أقامتها جمعية الشبان المسلمين تكريما لهم - وأخرى أقاموها ردا على تلك الحفلة - وافق على قبول الدعوة للتعرف إليهم واستطلاع أخبارهم وإبلاغهم تعاطفنا معهم واستعدادنا لمعاونتهم فى كل ما يسهل مقامهم بيننا، وإلى جانب هذا فإنه مما كانت لا تنظر إليه فرنسا بعين الارتياح أنه فى غضون الشهور الأولى لعام ١٩٤٧ نزلت بأهل تونس محنة تستوجب إسعافهم بكل ما يمكن إرساله من القمح والأغذية، وأمر الملك بالتعجيل بإرسال وإعداد الطوافة (فوزية) من قطع مصلحة خفر السواحل لنقل تلك المعونة إلى تونس، ولكن الحكومة الفرنسية اعترضت على دخول الطوافة إلى الميناء لأنها تعتبر سفينة حربية أو شبه حربية، وتفاديا للاصطدام مع فرنسا ونحن فى حاجة إلى تعاطفها معنا بمناسبة ما قررته مصر من عرض نزاعها مع

بريطانيا على مجلس الأمن ، وجد النقراشي باشا حلا وسطا بأن يجرى تفريغ الشحنة من الطوافة في عرض البحر على حدود المياه الإقليمية .

استياء فرنسا ـ حديث مع صديق فرنسي:

كان للتعاطف مع أهل أقاليم شمال إفريقية الذين يوالون النضال في سبيل تحرير بلادهم أثر سيئ في نفوس الفرنسيين ، فضلا عن استياء الحكومة الفرنسية وهو ما تبينته جليا حين زارني صديق قديم فرنسي الجنسة كان يعمل بالتعليم إلى جانب التحرير في الصحف الفرنسية ، وكانت الزيارة عقب وصول الأمير عبد الكريم بأيام قليلة ، وقد فتح ذلك الصديق الحديث معي بقوله لا حاجة لي معك إلى مقدمات بالنظر إلى ما بيننا من صداقة قديمة ، فأنا إنما حضرت للإعراب لك عن أسفي الشديد للأثر السيئ الذي حدث في نفس رجال الحكومة الفرنسية والجالية الفرنسية في مصر بسبب الموقف العدائي الذي اتخذته مصر بإيواء ومساعدة أكبر خصوم فرنسا ، فأجبته ضاحكا ، وأنا لا أخفي عليك دهشتي من أن الجالية الفرنسية أيضا تشعر بالاستياء لأن الحكومة قد يكون هناك ما يبرر استياءها ، ولكن الجالية أي أبناء فرنسا الحرة التي نشرت في أنحاء العالم مبادئ الحرية والإخاء والمساواة وراح كتابها ومفكروها يعلمون العالم كيف يتمسك بالحرية ويضحي ويناضل في سبيل الذود عنها وعن مبادئ المثل العليا ، كيف أن أبناء هذه الأمة التي يعتبرها الأحرار في كل مكان وطنا ثانيا لهم قد سمحت لهم ضمائرهم بمجرد الاعتراض ، ولا أقول الاستياء ممن حفظوا التعاليم التي جاءتهم بها ولقنتهم إياها فرنسا والتي يضحي الفرنسيون بكل غال في سبيل الاحتفاظ بها ورفع رايتها في فرنسا وكل مكان مهما تبلغ التضحية ، أقول لك ياصديقي إني لا أستطيع فهم هذا الموقف إلا إذا كانت النظرة إلى المبادئ تختلف باختلاف وجه المصلحة الذاتية ، وأما عن موقف الحكومة الفرنسية من سياسة مصر بل من حركة المجاهدين في شمال إفريقية فإنه ليس أقل سببا في العجب والدهشة حتى أني شخصيا لأتساءل كيف أن الفرنسيين المعروفين بحدة الذكاء لم يفطنوا إلى الآن إلى أن العالم من حولهم يتغير ويتطور وهم واقفون في مكانهم لا يتحركون ولا يريدون من سواهم الإقدام على أي حركة حتى فقدوا بجمودهم مكانتهم السياسية كمحور للسياسة الدولية ، وهم على وشك فقدان مكانتهم الأدبية بالدفاع عن مبادئ الاستعمار القديمة التي تخلى عنها العالم الحديث وعمد إلى أسلوب القناعة بمعاهدات سياسية واقتصادية تضمن الحصول على ما كانت تجنيه الدول من سياسة الاستعمار القديم

سياسة القوة الغشوم واستخدام السلاح بدلا من التفاهم للوصول إلى تحقيق ما ترجوه وهو الحصول على المواد الخام اللازمة لصناعاتها وإيجاد أسواق لمصنوعاتها، ويزيد من الدهشة أن فرنسا لم تتنبه إلى الأسلوب الذى استحدثته جارتها وحليفتها اليوم ومنافستها بالأمس، بريطانيا عندما حولت المستعمرات إلى دول دومينون ثم حولت جميع المستعمرات إلى دول تدين بالولاء للتاج البريطانى مع الاعتراف باستقلالها التام فيما عدا ذلك، بل إنها توسطت لقبولها كدول مستقلة أعضاء فى هيئة الأمم بالتساوى مع أكبر الدول وأغناها، فاكتسبت بذلك تأييد عدد لا يستهان به من أصوات أعضاء هيئة الأمم، وبالجلاء عن المستعمرات السابقة اكتسبت وفرا كبيرا فى ميزانيتها بمقدار ما كانت تتكلف من نفقات للاحتفاظ بقوات الاحتلال فى مستعمراتها وتوفير وسائل الدفاع والأمان لها، كما أن أواصر الصداقة الجديدة يسرت لها عقد اتفاقات اقتصادية وتجارية تدر عليها الربح الوفير دون معاناة عداوة الشعوب فى كل مكان، وأين فرنسا الآن من كل هذا وبخاصة بعد الدرس القاسى الذى لقيته فى جنوب شرق آسيا مع أن المجال ما زال مفتوحا أمامها لاكتساب مركز دولى ممتاز، فإنها بالاعتراف مثلا بحقوق أهل تونس والجزائر والمغرب تكسب صداقتهم إلى جانب صداقة كل البلاد العربية والإسلامية وبقليل من حسن السياسة يمكنها اكتساب ثقة كل البلاد الواقعة على البحر الأبيض، وإذا أضافت إلى ذلك معاهدات مع شعوب المستعمرات الفرنسية الحالية فى إفريقيا فإن فرنسا سوف تجد نفسها على رأس كتلة دولية ذات شأن كبير؛ وتستطيع أن تلعب دورا رئيسا فى سياسة العالم ولا تبقى كما هى (الآن) تابعة لسياسة الدول الكبرى، بل تستطيع أن تستعيد مكانتها كمركز مهم للسياسة الدولية. ولم ينطق صديقى بكلمة طول حديثى بل لبث يستمع مبهوتا إلى أن فرغت من كلامى فقال لقد أخرستنى بحديثك وجعلتنى أشاركك العجب حقا من وقوف فرنسا جامدة دون أن تقتفى أثر إنجلترا فى سياستها الجديدة، ولكنى لا أظن أن ذلك فات أصحاب الشأن فى توجيه السياسة القومية، وأغلب الظن أن هناك اعتبارات قوية عاقتهم عن اتخاذ القرارات اللازمة لإدخال التعديلات أو التغييرات السياسية اللازمة لمقابلة الظروف الجديدة التى غيرت مجرى السياسة القديمة، ثم شكرنى على صراحتى معه وودعنى على أمل أن نلتقى مرة أخرى ولم تلبث أن طرأت تطورات جديدة تعين على الأمل فى تجديد حسن التفاهم والصداقة القديمة بين مصر وفرنسا، فقد فوجئت بعودته لزيارتى بعد أيام قليلة، وبادرنى بقوله إنه لا يخفى عنى أن حديثى السابق معه ترك فى نفسه أثرا عميقا جعله يفضى به إلى مستشار السفارة الفرنسية، إذ إنه تربطه به صلة صداقة، وهو بدوره قد أعرب عن تقديره الكبير لصراحتى وما اشتمل عليه كلامى من

مقترحات يراها ذات قيمة سياسية جديرة بأقصى العناية والتدبير، ولذلك فإنه طلب إليه - أى إلى صديقى - أن يسألنى عما إذا كنت لا أرى مانعا من لقائه للتعارف ولتبادل المزيد من الآراء حول الموضوعات التى تناولتها فى حديثى السابق مع صديقى، فطلبت إليه أن يبلغ شكرى وتحياتى إلى المستشار مع الاعتذار له عن عدم استطاعتى إجابته لطلبه لأنى فى كل ما حدثته به فى مقابلتنا الماضية إنما جاء عفوا بحكم الصداقة، وما جرت عليه العادة بيننا من التزام الصراحة ولم يكن فى خاطرى أى غاية أخرى، ولكن الوضع يختلف تماما فى حالة إجابة المستشار إلى ما يطلبه من اللقاء معى بعد أن اطلع على ما أبديته من آراء فإنى سوف تلازمنى صفتى كسكرتير للملك وما يقتضيه ذلك من وجوب التزام التحفظ فى كلامى معه، كما جرت العادة فى مثل هذه الأحوال. فقدر صديقى هذا الاعتبار وشكرنى معربا مرة أخرى عن مدى تأثره هو والمستشار بما أعربت عنه من آراء وجدها جديرة بالدراسة بكل عناية، ووقف الأمر بيننا عند هذا الحد.

أنباء عن ثورة اليمن:

ولم يمض وقت طويل حتى وقع من الأحداث الجسيمة ما أشعل أذهان كل الناس فقد فوجئوا فى أوائل فبراير عام ١٩٤٨ بأنباء برقية من عدن تفيد بوقوع فاجعة كبرى فى اليمن راح ضحيتها الإمام يحيى الشيخ الجليل ومرافقوه فى نزهة بالسيارة فى ضواحى صنعاء، ثم وردت أنباء أخرى عن تغيير نظام الحكم هناك بمبايعة عبد الله بن الوزير، إلا أنه لم تلبث أن وردت أخبار غيرها توكد عدم صحة الشائعات السابقة، وأن الإمام بخير لم يصب بسوء وانقطعت أخبار اليمن بعدها لمدة أسبوعين تقريبا أذيعت بعدها أنباء تروى تفصيلات مأساته على نحو يطابق الروايات السابقة عن مقتل الإمام ومعه مساعده الأكبر فى الحكم - القاضى العمرى - وبعض أولاد الإمام وأنه تمت مهاجمة بعض قصوره وقتل ساكنيها أو القبض عليهم، وأنه تمت البيعة من قبائل اليمن لعبد الله بن الوزير الذى تولى الحكم بمعاونة نفس الأشخاص الذين سبق ذكر أسمائهم فى الشائعات الأولى، وأن الأمور قد استقرت لحكومة الانقلاب، وأن ولى العهد السابق سيف الإسلام أحمد هائم على وجهه بين الجبال مع أسرته لا يجدون سبيلا للنجاة بحياتهم.

الملك يناقش معى احتمالات الموقف باليمن:

كان الملك فى ذلك الصباح يفتتح معرضا لإحدى الهيئات فى السراى الكبرى للجمعية

الزراعية بأرض المعارض بالجزيرة، ولما طالت الزيارة رأى أن يستريح بعض الوقت ودعانى خلالها، وأخذ يناقشنى فيما أراه فى الأنباء الواردة من اليمن بحكم ما أعرفه عن أحوالها وطبيعة أرضها وميول وأخلاق أهلها، وعن مدى احتمال صحة أو كذب ما جاء بتلك الأخبار عن نجاح الانقلاب وفشل سيف الإسلام أحمد ولى العهد، فأجبته أن أول ما يطالعنى هو عدم الشك فى أنه تم منذ بعض الزمن تدبير مؤامرة لقتل الإمام يحيى والمخلصين له من معاونيه فى القيام بأعباء الحكم، وأن يحل المتآمرون مكانهم فى مناصب معينة بدليل التوافق فى كل التفصيلات بين ما ورد فى الشائعات الأولى التى يظهر أنه وقع خطأ فى توقيت إذاعتها منذ أكثر من أسبوعين فى حين أنها لم تكن قد نفذت، ولكنها أذيعت «اليوم» بعد أن تم التنفيذ فعلا، فجاءت مطابقة فى الأسماء والتفصيلات للشائعات السابقة ولكنها حملت ما يدل على كذب بعض التفصيلات مثل ادعاء تمام البيعة من القبائل لمن نصبه المتآمرون إماما فى مكان الإمام يحيى، فإنه إذا صح حدوث البيعة فعلا لعبد الله بن الوزير فلابد أن تكون قد تمت بعد ساعات قليلة من مقتل الإمام وإلا لما أمكن إذاعة ووصول أى نبأ عنها إلى مصر «اليوم»، ولكن من يعرف جبال اليمن وترامى أطرافها وصعوبة المواصلات فيها يدرك تماما استحالة التوصل إلى عقد الاجتماعات ونشر الأخبار فى أرجاء اليمن فى خلال الساعات القليلة التى انقضت بين وقت وفاة الإمام والوقت الذى لابد أن تكون قد تمت فيه البيعة المزعومة حتى يمكن وصول أنبائها إلى العالم الخارجى فى الوقت الذى وصلت فيه فعلا، وفضلا عن ذلك فإن الأمير أحمد ولى العهد معروف طول حياته أنه محارب شجاع وقائد قوى واسع الخبرة بفنون القتال والتجارب العديدة فى مختلف أرجاء اليمن، فلا يمكن بحال أن يستسلم بهذه السهولة أو يسكت عن المطالبة بدم أبيه وأخيه ومن قتل من أفراد أسرته وأنصارهم والإصرار على الثأر لهم جميعا وتأديب قاتليهم، وأن أغلب الظن أن يكون قد سارع إلى موطن قبيلة أمه شمال اليمن، وهو كذلك موطن القبائل المعروفة بالإخلاص والولاء للإمام يحيى ومناصرته طول حياته فى حروبه وجهاده المتواصل أمام الأتراك حتى اعترفوا له بحق السيادة والسلطان على جميع أرض اليمن والقناعة بالسيادة الاسمية لهم وتمثيلها فى قوة محدودة من الجيش التركى؛ كان يسمح الإمام ببقائها فى أماكن معينة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

اقتراح إرسال وفد لتقصى الحقيقة - اختيارى ممثلا لمصر:

عندما سألنى الملك عما أرى وجوب عمله إزاء الموقف فى اليمن فى الوقت الحاضر

قلت إنه تفاديا لوقوع خلاف فى التصرف من جانب بعض الدول العربية حيال الموقف هناك، إذا انفردت كل دولة بالعمل وحدها وللاحتفاظ بوحدة الكلمة بينها جميعا، فإنى أرى شخصيا أن تتولى الجامعة العربية تشكيل وفد يمثلها للذهاب إلى اليمن لاستطلاع الحالة هناك عن كثب ومعرفة حقيقة مجرى الأحوال هناك للاسترشاد بنتيجة ما يسفر عنه تقصيها لحقائق الموقف فى اتخاذ قرار جماعى للاعتراف بالسلطة التى ارتضتها أغلبية الشعب هناك، ويحسن أن يكون الذهاب عن طريق السفر على إحدى بواخر خفر السواحل المصرية حتى يمكن إيواء الأمير أحمد وأفراد أسرة الإمام إذا تبين أنهم حقيقة مشردين يبحثون عن مأوى أمين يلجئون إليه وعلى كل حال فإن السفينة يمكن اتخاذها مقرا أو مركزا لوفد الجامعة أثناء مقامه فى اليمن إذا اقتضت الحالة ذلك، وأما الآن فيجب التريث فى الاعتراف بالنظام الجديد حتى تنجلى الحقيقة أمام وفد الجامعة العربية، فوافق الملك على هذا الرأى وأمرنى بسرعة الاتصال بالأمين العام للجامعة لتشكيل وفد الجامعة على أن أقوم أنا شخصيا بتمثيل مصر فيه مع الاتصال بالمسئولين فى الحكومة لاختيار وإعداد سفينة من خفر السواحل للانتظار فى ميناء السويس لحين وصول وفد الجامعة العربية لتكون تحت تصرفه بعدها، وفى الحال قمت بتنفيذ أمر الملك وقام عزام باشا من ناحيته بالتفاهم مع ممثلى الجامعة العربية فى القاهرة على تشكيل الوفد من ممثلى العراق وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان ومصر، وفى خلال ثلاثة أيام كانت قد تمت كافة الاستعدادات، وقمنا إلى السويس حيث وجدنا السفينة «الأمير فاروق» فى انتظارنا وأبحرت بنا بعد ظهر اليوم نفسه على بركة الله فى طريقنا إلى اليمن للقيام بالمهمة الموكولة إلينا.

مداولات حول خطة العمل. دعوة من الملك عبد العزيز آل سعود:

وفى صبيحة اليوم التالى جرت مناقشة بينى وبين عزام باشا أثناء اجتماع أعضاء الوفد للتحدث فى أمر مهمتنا والتفكير فى الخطة الواجب اتباعها للاتصال بطرفى النزاع - حكومة الانقلاب من ناحية وسيف الإسلام أحمد من ناحية أخرى، فى حين أن أحد الطرفين فى صنعاء، بينما الآخر مجهول المكان. فكان من رأى عزام باشا أنه يحسن فى هذه الحالة أن نقصد رأسا إلى صنعاء والتفكير بعدها فيما يمكن عمله للاتصال بالأمير أحمد، فأبديت أنه يخشى أن تتخذ حكومة الانقلاب من هذا التصرف سبيلا للزعم أمام الشعب هناك بأن الجامعة العربية قد اعترفت بها، ولا سبيل لدينا لتكذيب ذلك ولا

لتصحيح الموقف أمام الشعب، وفى هذا ما يسيء أيضا إلى الأمير أحمد وأنصاره لما ينطوى عليه هذا التصرف من تجاهل لمركز الأمير أحمد الشرعى؛ بوصفه وليا رسميا للعهد منذ تولى والده أخذ البيعة له على يده وفى حياته، وتم الاعتراف له بهذه الصفة منذ سنين وأيدنى فى هذا الرأى الشيخ يوسف يس ممثل السعودية، وبعض الممثلين الآخرين، وإذا ببرقية من «الأمير فيصل» باسم الشيخ يوسف يس يدعونا فيها إلى مقابلة الملك عبد العزيز فى الرياض لرغبة جلالته فى تزويدنا بما لديه من المعلومات المهمة، ولكن عزام باشا أشار بالرد بالشكر للملك على دعوته والاعتذار لضيق الوقت مع طبيعة مهمتنا العاجلة، وأننا عازمون على الوقوف فى جدة بضع ساعات لمقابلة الأمير فيصل لمعرفة آخر أخبار الموقف ولاستكمال دراسة الحالة والاتفاق على الخطة الملائمة لتحقيق الغرض من مهمتنا، وأبرقنا بذلك إلى جلالة الملك عبد العزيز.

مقابلة «الأمير» فيصل بجدة. معلومات تؤكد فشل الانقلاب:

عند وصولنا إلى جدة فى صبيحة اليوم التالى وجدنا فى انتظارنا بعض المندوبين موفدين من الأمير فيصل للترحيب بنا ومعهم ممثلو دول الجامعة العربية هناك، وقد أخذونا إلى دار الضيافة للاستراحة بعض الوقت، ثم دعونا لمقابلة الأمير فيصل، وبعد تبادل الحديث بعض الوقت استدعى سكرتيره وطلب منه قراءة آخر البرقيات الواردة من اليمن. وتبين أنه كانت توجد بالسعودية هيئة للمخابرات منبثة فى كل الأرجاء هناك وتؤدى عملها بكل همة ونظام دقيق، مما جعل السعودية على علم تام ووثيق بكل ما كان يجرى فى اليمن عقب وقوعه فى الحال وبالتفصيل وعند الاستماع للبرقيات التى وردت منذ الصباح وجدناها تفيد ازدياد موقف حكومة ابن الوزير سوءا تبعا لتوالى الساعات وتوالى البرقيات، فى حين أن موقف الأمير أحمد كان يزداد قوة بتوالى ازدياد ما يلقاه من تأييد حتى بات ينتظر دخوله صنعاء بين لحظة وأخرى، فإنه يرجو من وفد الجامعة العربية تأجيل موعد السفر إليه قليلا، وقد دهشنا جميعا لما سمعناه لأنه يصف حقيقة الأمر الواقع فى اليمن، ولعل أكبر ما يدل على جزع حكومة الانقلاب فى اليمن من البوادر التى بدأت تتجمع حولها منذرة إياها بسوء المصير أنها مع مواصلة ادعائها أن أغلبية القبائل وأهل البلاد تقف وراءها وتؤيدها، فإنها منذ قيامها لا تكف عن الرجاء والإلحاح على مصر حينا وعلى المملكة السعودية والجامعة العربية حينا آخر، تطلب نجدتها ولو بطائرة واحدة من قاذفات القنابل لإرهاب القبائل التى تطوق صنعاء، على زعم أنها تتألف من شراذم من

قطاع الطرق الطامعين فى الاستيلاء على كنوز الإمام يحيى المخزونة فى سراديب قصره، فدلت بذلك على كذب مزاعمها عما تستند إليه من مناصرة وتأييد لها، وإلا لما كانت هذه اللهفة الشديدة للحصول على سلاح يدرأ عنها خطر الوقوع فى أيدى المعارضين لها - وفى مقدمتهم طبعا سيف الإسلام أحمد.

أداء العمرة ثم لقاء الملك عبد العزيز بالرياض:

وأخذنا بعدها فى التعليق والمناقشة حول الموقف، ولما كان قد تبين أنه لم يعد هناك مايدعو إلى التعجيل بالسفر إلى اليمن فقد اقترح علينا الأمير فيصل انتهاز الفرصة للحظوة بأداء العمرة على أن نقوم «بعد غد» إلى الرياض إجابة للرغبة التى سبق أن أبداها جلالة الملك عبد العزيز فوافقنا فى الحال مغتبطين بأن الله يسر لنا ما لم يكن يجول بخاطرنا فى البحر فى طريقنا إلى اليمن وهو الفوز بأداء العمرة، ولقد بذلت لنا كل الوسائل والتسهيلات لقضاء مناسك العمرة على خير وجه، بل منحونا شرف فتح باب الكعبة المطهرة واكتسبنا شرف القيام بغسلها وأداء الصلاة بين جوانبها فكانت فرصة نادرة أتيحت لنا، ولقد تفضل الأمير فيصل بإصدار الأمر بإعداد طائرته لنقلنا إلى الرياض، حيث كان فى استقبالنا بعض رجال الحاشية الملكية فرافقونا إلى دار الضيافة حيث قضينا بعض الوقت لأخذ قسط من الراحة، ثم توجهنا إلى القصر الملكى للتشرف بمقابلة جلالة الملك عبد العزيز، وهناك وجدنا بعض الأخصائيين فى تفصيل وحياكة الثياب ومعهم الزى السعودى الرسمى الذى كانت تقتضى التقاليد ارتداءه حين التشرف بمقابلة الملك - وكان ذلك يسرى حتى على الأجانب من رجال الشركات من الأمريكيين وغيرهم، وقد صادف عند وصولنا إلى القصر أن شاهدنا بعضا منهم ومعهم سابا حبشى «بك» وكلهم يرتدون الملابس السعودية وعرفنا أنهم أعضاء مجلس إدارة شركة أرامكو التى تولت حينذاك البحث عن البترول، ثم إنتاجه على نحو ما حدث وكان فاتحة عهد الرخاء والنعمة التى شاءت إرادة الله أن يغدقها على أهل البلاد المقدسة، وكان سابا بك يصحبهم بوصفه المستشار القانونى للشركة، وسرعان ما كانت ثيابنا السعودية قد تم إعدادها لنا فارتديناها ودعينا بعدها إلى حضرة الملك فى القاعة الكبرى التى يستقبل فيها زواره والشيوخ والزعماء الذين اعتادوا مجلسه اليومى المعتاد، وقد تفضل جلالته فدعانى إلى الجلوس إلى جواره وأخذ يسألنى عن الملك فاروق، ثم عن رحلتنا والمهمة الموكولة إلينا، وأعرب أمام جميع الحاضرين عن شدة أسفه وتأثيره لما لقيه الإمام يحيى من نهاية بشعة بعد طول جهاده فى سبيل حفظ كيان بلاده والدفاع عنها فى وجه كل طامع فيها مستنكرا جرأة من

اقترفوا الجريمة على طلب النجدة والمعونة لتأييد طلبهم باسم الحفاظ على الأمن وحماية الأرواح من عدوان اللصوص وقطاع الطرق، وهم الذين استباحوا لأنفسهم سفك الدماء والعدوان على الشيوخ والأطفال والنساء، ولكن عين الله لا تغفل ولسوف تدور عليهم الدوائر عن قريب، كما تشير إلى ذلك كل الأخبار الواردة من اليمن.

تقرير الخارجية السعودية:

وكانت وزارة الخارجية السعودية قد وزعت على كل فرد من أعضاء وفد الجامعة صورة من تقرير احتوى على ملخص واف لكل المعلومات التي تلقتها بشأن ما حدث في اليمن منذ اللحظة الأولى والربط بين تلك الأحداث والشائعات التي أطلقت قبلها بنحو أسبوعين، وظهر كذبها ثم تجلى التوافق بين تفاصيل الأحداث الأخيرة والشائعات السابقة، وكيف أن مدبري الانقلاب حاولوا تضليل الشعب لاستمالته إلى تأييدهم باسم ما زعموا أنهم يرمون إليه من نشر الحرية والعمل على النهوض بالبلاد وإدخال النظم الدستورية الحديثة فيها، ولذلك عمدوا في بادئ الأمر إلى الاقتصار على إذاعة نبأ وفاة الإمام دون أية إشارة إلى كيفية حدوث الوفاة، ولذلك فإنه سرعان ما ساد السخط على النظام الجديد حين بدأت تنتشر الأخبار رويداً رويدا عن حقيقة ما جرى بكل بشاعته، فقد ثبت أن الإمام - وقد أصبح شبه مقعد لا يستطيع الحركة وحده - كان قد خرج إلى النزهة بالسيارة إلى ضاحية الروضة كعادته كلما تيسر له ذلك، وبصحبته ولدان من أولاده (الحسن والمحسن) واثنان من أحفاده الأطفال ومعهم القاضي العمري الذي كان بمثابة رئيس وزراء الإمام، وسائق السيارة، وفي أثناء عودته اعترضت طريقه سيارة أخرى اتضح أنه لابد أن يكون أحد ركابها يحمل مدفعًا رشاشًا لأن الرصاص انهال على الإمام يحيى ومرافقيه حتى أنه وجد بجسمه ما يزيد على أربعين رصاصة، كما ملأ الرصاص أبدان مرافقيه فضلا عن آثار الرصاص في جميع أركان السيارة، وأما القاضي العمري فقد شوهوا وجهه بالرصاص إلى حد يحمل على الاعتقاد بأنه كان المقصود التمثيل به، وعلى أثر ما جرى خارج صنعاء توجه بعض المتآمرين إلى قصر الإمام محاولين اقتحامه فتصدى لهم أحد أولاده فكان نصيبه القضاء على حياته، وقد ذكر تقرير الخارجية السعودية وصف هذه الأحداث بالتفصيل، كما أبلغت إليها عقب حدوثها وأرفق بالمذكرة المشتملة على ذلك التقرير صوراً للبرقيات التي وردت إلى الملك عبد العزيز من الإمام الذي نادى به المتآمرون وردود الملك عبد العزيز عليها معتذراً بتمسكة بالحياد بين المنازعين حتى تصدر الجامعة قرارها في الموقف بأكمله، وقد بقي على موقفة على الرغم من تكرار العودة إلى

طلب النجدة والتهديد بالالتجاء إلى جهة كانوا لا يودون تدخلها - إشارة إلى الحاكم البريطانى فى عدن مع أنه تبين فيما بعد أن حكام اليمن الجدد اتصلوا فعلاً بحكومة عدن لطلب العون فى مقابل التعهد بمنح الإنجليز الأفضلية فى التعامل، وبالجملة كانت مذكرة الخارجية السعودية مستوفاة التفاصيل مع البيان الوافى لخطة ووجهة نظر السعودية فى الموقف بأكمله، وقد أثبت تطور الحوادث أنها كانت وجهة سليمة من كل النواحى.

الملك عبد العزيز يستقبل وفداً لحكومة الانقلاب. وينفجر غضبه:

ولقد فوجئنا كما فوجئ الملك بورود برقية تستأذن لحضور وفد من حكومة ابن الوزير لمقابلة الملك - وكان قد وصل فعلاً إلى جدة - فأذن لهم الملك بالحضور إلى الرياض واستقبلهم بعد وصولهم فأخذوا يحاولون استدرار عطفه على سكان صنعاء الوادعين الآمنين، وقد أصبحوا مهددين بهجوم اللصوص وقطاع الطرق من الطامعين فى الكنوز المزعومة والتى يسود الاعتقاد بأنها مخبأة فى سراديب قصر الإمام وأخذ أحد أعضاء الوفد (الفضيل الورتلانى) يفيض فى وصف هذه المخاطر على أهل صنعاء من جانب المتحفزين من القتلة وقطاع الطرق، وكان الملك يكتم غيظه ويحاول التحكم فى أعصابه طول تلك المدة - أى منذ دخول الزائرين وشروعهم فى عرض مطالبهم - إلا أنه لم يستطع مزيداً من الاحتمال فانفجر غضبه فى وجه المتحدثين قائلاً إنما أنتم اللصوص والقتلة لم تتورعوا عن قتل الإمام الشيخ المريض الذى جاهد طول حياته فى سبيل بلادة وتقتلون الأطفال ولا ترعون حرمة، ثم لا تستحون من طلب تأييدكم باسم مقاومة القتلة واللصوص، فتملك أعضاء الوفد الخوف والهلع، وسارعوا يلتمسون العفو والمغفرة حتى هدأت ثائرة الملك وأذن لهم بالانصراف، وهم لا يصدقون بالنجاة حتى وصلوا إلى دار الضيافة، حيث كان عزام باشا ملازما الفراش لبرد طارئ فتوسلوا إليه التوسط لدى الملك ليسمح لهم بمغادرة الرياض إلى جدة، ومنها يعودون إلى اليمن أو يغادرونها على أول باخرة أو طائرة حيثما تكون وجهتها، وقد نجح عزام باشا فى مسعاه وخاصة أن الملك نفسه كان قد أمنهم على حياتهم بالإذن لهم بالحضور.

القضاء على الانقلاب. العودة للوطن:

ولكن سرعان ما وردت الأنباء تفيد القضاء على الانقلاب وأعوانه بنجاح سيف الإسلام أحمد فى الاستيلاء على صنعاء وبعث يكرر رجاءه إلى وفد الجامعة بتأجيل

الذهاب إليه، وذلك طبقاً لما تستدعيه الحالة من التفرغ لإعادة تنظيم شئون الحكم ونشر أسباب الاستقرار والأمان، ولذلك تقدم أعضاء الوفد إلى الملك يستأذنونه فى السماح لهم بالعودة إلى جدة شاكرين لجلالته كل ما أحاطهم به من كرم ورعاية، وبعد العودة إلى جدة رأى عزام باشا أن يسارع إلى العودة وحده إلى القاهرة لمتابعة الأحداث المتلاحقة التى كانت تجرى فى فلسطين منذ إعلان هيئة الأمم موافقتها على تقسيمها بين العرب واليهود (فى ١٩٤٧) عقب ما قررته إنجلترا من التخلى عن انتدابها هناك واعتزامها سحب جيشها من أراضيها لتسليمها إلى أهلها طبقاً لقرار التقسيم الذى أعلن العرب رفضهم إياه متمسكين بما كان ينادى به غلاة المتحمسين من أنهم لا يرضون عن جلاء اليهود بديلاً مما أصبح ينذر بتجديد المعارك بينهم وبين عصابات اليهود، وكان من رأى عزام باشا أن يبقى باقى أعضاء الوفد فى جدة فى انتظار ما وعد به الأمير أحمد من معاودة الاتصال لتحديد الموعد الذى يراه ملائمًا لزيارة اليمن، وأخذت الأخبار تتوارد عن استكمال القضاء على رجال الانقلاب وأعوانهم وفرار أو اختفاء أذنابهم دون اتصال جديد من الأمير أحمد مما حمل على الاعتقاد بأن طبيعة مشكلات الموقف وما تستدعيه من معالجة فى مختلف النواحى لا تسمح للأمير بالتعجيل فى اتخاذ قرار بدعوتنا للسفر إليه، ومن ناحية أخرى فإن زيارتنا أصبحت فى الواقع غير ذات موضوع لأن الأحداث التى جرت هناك قد فصلت فيه نهائياً باستتباب الأمر لولى عهد الإمام الشهيد، ومن أجل ذلك فإنه لم يعد هناك ما يستدعى إطالة بقائنا فى جدة أكثر من ذلك، وقد انقضى على وصولنا إليها ما يقرب من ثلاثة أسابيع، وبعد تداول أعضاء الوفد فى هذا القرار أبلغته إلى الملك أيضاً لاستئذانه فى العودة - وكنا نتصل بمصر مساء كل يوم عن طريق لاسلكى السفينة.

وقبيل سفرنا وإزاء كل ما لقيناه من كرم الضيافة وما أغدقه الأمير فيصل والحكومة السعودية على الوفد، بل وعلى السفينة ورجالها، رأيت - بصفتى ممثل مصر - إبداء ما يدل على تقديرنا لذلك كله وعرفاناً بالجميل، فدعوت الأمير فيصل والأمير منصور للغداء على ظهر السفينة ودعوت معهما نحو الأربعين من المسئولين السعوديين والأعيان وممثلى الدول العربية فى جدة، وقد استقبل الأميران بمراسم الاستقبال البحرية المناسبة لدى وصولهما الباخرة، كما ودعا بمثل تلك المراسم عند انصرافهما.

مقدمات حرب فلسطين:

وعند عودتنا إلى مصر وجدنا كل الخواطر مشغولة بالتفكير فى قضية فلسطين؛ وقرب

جلاء الإنجليز عنها والانقسام فى الرأى بين المحبذين والمعارضين للاشتراك فى الحرب بصفة رسمية لمعاونة أهل فلسطين فى تحقيق أملهم فى الحفاظ على بلادهم من سيطرة الصهيونيين عليها والحيلولة دون حلول عصاباتهم محل القوات البريطانية، عندما تحل الساعة التى حددتها للجلاء فى شهر مايو القادم - أى بعد أسابيع معدودة - ولم يكن هناك خلاف فى الواقع على الإطلاق حول الرغبة الصادقة فى نصرة الأشقاء الفلسطينيين، وإنما كان الخلاف حول اختيار أجدى الوسائل للوصول إلى الغرض المنشود، وهل يكون ذلك عن طريق تضامن الدول العربية وإعلانها الحرب رسميًا على الحكومة التى يتخذ الصهيونيون العدة لإعلانها لتولى السلطة فى فلسطين مكان سلطة الانتداب البريطانى، أم يكتفى بتشجيع حركة التطوع السائدة فى مصر وبين العرب فى كل مكان لتنظيم كتائب من الأحرار لتعزيز مراكز المجاهدين الفلسطينيين فى وجه العصابات الصهيونية، وكان شباب المصريين يتوافدون على مراكز التدريب والتطوع التى سمحت الحكومة المصرية بإقامتها - ومنهم الكثيرون من أفراد الضباط والجنود فى الجيش المصرى، بل كان بعض هذه الكتائب قد تم ترتيب سفرها إلى فلسطين وانضمامها إلى صفوف العرب هناك ونجحوا فى إحراز النصر على الصهيونيين فى بعض المعارك الصغيرة التى تعدد وقوعها هناك على أثر انسحاب الجيش الإنجليزى تدريجيًا من بعض مواقعه، وكان الصهيونيون يتابعون تحركات الإنجليز بالهجوم المتواصل على القرى العربية بأقصى ألوان البطش والوحشية لإرهاب أهلها وإثارة الرعب بينهم فيبادرون إلى هجر قراهم وإخلائها لمهاجميهم فيحتلون مناطق بأسرها دون عناء كبير.

حديث مع الملك بشأن الحرب:

إزاء ما كان يملأ الجو من حديث حول ضرورة الدخول فى الحرب لنصرة الفلسطينيين، على الرغم مما كان يبديه بعض ذوى الرأى من رجال السياسة - مثل إسماعيل صدقى باشا ورئيس الحكومة نفسه - من ضرورة الروية وتقدير ما تستهدف له البلاد من مخاطر وبخاصة لقلة استعدادنا من الناحية الحربية، فقد رأيت من واجبى أن أصارح الملك بما أحسه وأراه فى هذا الشأن، وطلبت مقابلته وأبديت له أنى فى الواقع مع كل ما أشعر به من العطف الأخوى نحو فلسطين وأهلها إلا أنى من ناحية أخرى لا أشعر بكثير من الثقة والاطمئنان إلى ما يبديه المتزايدون من زعماء الجامعة العربية لأن هذه الزوابع الكلامية، وما يتألق خلالها من عبارات حماسية براقة لا تسفر فى النهاية إلا عن سراب وفشل،

ولذلك فإن الحكمة تقتضى الاحتياط فى نظرى وتدبر الأمر من جميع نواحيه قبل اتخاذ قرار بالدخول رسميًا فى الحرب، فى حين أن جيشنا الصغير ما زال يخطو الخطوات الأولى فى سبيل التكوين الصحيح وتجهيزه بمعدات الجيوش الحديثة، بل بوسائل النقل لوحداته ومعداته وتنظيم تزويده بما يلزمه من مئونة وذخائر وإمدادات عسكرية ومستشفيات - كل هذا ما زلنا نفتقر إلى الكثير منه فضلاً عما تحتاج إليه الجيوش من احتياطى فى السلاح والمعدات والوحدات القتالية فهل لدينا العدة لذلك كله، وهل لدينا الضمان الكافى عن مدى وإمكان باقى الجيوش الأخرى على الصمود والمضى فى القتال إلى النهاية دون نكوص أو تعلل بشتى المعاذير وما هى فى الحقيقة إلا إطاعة ما يصدر إليها من وحى أو إيعاز من جانب السلطات الأجنبية التى ما زالت تتحكم فى بعض تلك الدول، وفى حالة الفشل النهائى لا قدر الله تتحمل مصر أكبر قسط من الخزى باعتبارها أكبر الدول العربية شأنا، فضلاً عما تكون قد تكبدته من خسائر فى الأرواح والأموال، وأما فى حالة تشجيع التطوع والاعتماد على حرب العصابات فإن احتمال فرص النجاح فيها أكبر بكثير من حرب الجيوش النظامية لأن كتائب المتطوعين أكثر قدرة على تنظيم سرعة الحركة فى الهجوم والانسحاب والمباغتة وتنويع أساليبها، مما يجعلها أقل عرضة للفشل والهزيمة ولأنها على الدوام محدودة النطاق والأهداف، وفوق هذا وذاك فإنها ليست ذات صفة رسمية كجيوش نظامية، بل تعمل باسم المجاهدين من أهل فلسطين، فقال لى الملك بعد الاستماع إلى كلامى قد يكون ما تقوله صحيحًا إلى حد كبير، ولكن لاتنس أخبار الفظائع التى يرتكبها الصهاينة فى المنطقة العربية بفلسطين، ولا يسعنى كملك لأكبر دولة عربية أن أسد أذنى عن سماع أصوات الاستغاثة والوقوف جامدًا دون التحرك لنجدة من يطلبون العون والمساعدة، وأن ضميرى لا يطاوعنى مطلقًا على ذلك، ولا أستطيع أبدًا أن أتخلف عن صفوف المطالبين بسرعة الذهاب إلى فلسطين، وأما من ناحية السلاح والعتاد فأحب أن تطمئن إلى أن لدينا وعودًا لا مجال للشك فيها وتأكيدات بأننا فى وسعنا الحصول على ما نحتاج إليه فى يسر وسهولة - وكان ذلك إشارة إلى وعد الإنجليز بالتغاضى عما يمكن سحبه للجيش المصرى من مخازن الجيش البريطانى فى منطقة القنال - فقلت له إن هناك مجالاً آخر للتفكير فى وسيلة تؤدى فى حالة نجاحها إلى تفادى كل المخاطر التى ذكرتها، ولكنها تستدعى الموافقة والتأييد من كافة الأطراف المعنية قبل الشروع فى محاولة الاتجاه إليها فسألنى عن تلك الوسيلة فقلت إنها خطرت ببالى على أثر ما قرأته فى بعض الصحف عن وجود حركة بين يهود فلسطين المقيمين هناك منذ زمن طويل ويعز عليهم اليوم أن يروا تلك البلاد التى عاش فيها أسلافهم ويعيشون هم فيها إلى

الآن فى وفاق وسلام مع جيرانهم العرب - تمزقها روح التعصب التى لم يعرفوها من قبل وتهددها أحداث العنف والجرائم التى تستنكرها جميع الأديان، ولذلك فإنهم يدعون إلى تحكم العقل وعدم الانصياع إلى نوازع الشر وعوامل الإثارة والتفكير الهادئ فى إيجاد الوسيلة الكفيلة بسيادة السلام فى فلسطين بإقامة حكم ذاتى لكل من العرب واليهود فى المنطقة التى تكون الأغلبية فيها لهم مع جواز تبادل الأقلية من السكان بين الطرفين على أن يجتمعا معًا فى حكومة مركزية فيدرالية، وأنه يقوم على رأس هذه الحركة زعيم يهودى يتمتع بمكانة كبيرة بين يهود فلسطين وطوائف اليهود فى مختلف بقاع العالم، وهو الدكتور أجنس رئيس الجامعة اليهودية بفلسطين، فإذا تيسر إقناع بعض زعماء فلسطين من العرب بهذا الرأى يمكن التوسط لدى بعض الزعماء المعتدلين من اليهود للتفاهم مع الدكتور أجنس على أن يقوم بالسعى لدى من تربطه بهم صلة من زعماء اليهود فى الدول الكبرى للحصول على تأييدها لتنفيذ المشروع بأكمله، وإنى أقترح فى حالة موافقة الملك أن أقوم بالاتصال بالزعيم اليهودى الكبير الموجود عندنا فى مصر وهو حايم ناحوم أفندى الحاخام الأكبر فإنى أعلم أنه يحب مصر منذ قدم إليها فى عهد الملك فؤاد، وكان لمكانته العلمية الكبيرة قد حصل قديماً على مركز وزير فى الدولة العثمانية، وسبق أن عهد إليه الملك فؤاد بترجمة مجموعة الفرمانات السلطانية التى صدرت لمصر منذ عهد محمد على، وقد سبق لى التعرف إليه فأنست عنه الحب الصادق لمصر والاستعداد لبذل كل ما فى وسعه لخدمتها، فوافق الملك على قيامى بهذا المسعى، ولكن بشرط عدم ذكر اسمه أو الإشارة إلى أنه يعلم أى شىء عنه أو الوعد بشىء من ناحيته على الإطلاق، وإذا ما وصل هذا المسعى إلى نتيجة تبشر بالنجاح فى حصول موافقة الزعماء العرب عليها، فإنه فى حينها يمكن إعادة النظر فى موقف الملك منها ومدى إمكانية تأييده لها أو البعد عنها بتاتًا.

مقابلة الحاخام فى شأن مقترحاتى:

اتصلت بالحاخام الأكبر واتفقنا على موعد ذهبت لمقابلته فيه فرحب بى الرجل كل الترحيب، وبدأت حديثى بالإعراب عن أسفى وأسف كل العقلاء على ما حدث من اعتداء بعض العناصر غير المسئولة على المواطنين اليهود تحت تأثير ما أحدثه قرار تقسيم فلسطين من هياج فى خواطر المتعاطفين مع عرب فلسطين وما يقاسيه هؤلاء على أيدى عصابات المتطرفين من اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين فى السنين الأخيرة، فوجدته متفهمًا ومقدراً للموقف وما يستدعيه من تعاطف بين أهل المنطقة جميعًا وليس أدل على

أن ما حدث كانت حالة استثنائية طارئة من أن اليهود عاشوا أجيالاً طويلة هنا كانوا خلالها محل كل رعاية وتقدير، مما جعل متاجرهم تنمو وتزدهر، ويحرز الكثيرون منهم مكانة كبرى فى عالم الاقتصاد ومختلف المراكز الاجتماعية والسياسية، فكان منهم وزراء ومحامون وأطباء ينعمون جميعًا بثقة أولى الأمر وأفراد الشعب على السواء وتطرق الحديث إلى الموقف الحالى فى فلسطين وما أصبح يخشى من استمرار العداء وتبادل العدوان بين العرب واليهود هناك، فقال إن ذلك موضع الاهتمام والتفكير من العقلاء والزعماء المعتدلين وذكر اسم الدكتور أجنس والدعوة التى يقوم بها فى سبيل الوصول إلى وضع يعيش فيه العرب واليهود جنبا إلى جنب بسلام كما كانوا طول الأجيال الماضية، فأعربت له عن إعجابى بتلك الدعوة وإنها كانت السبب فى طلبى مقابلته لأعرف رأيه فيها وإمكان الاتصال بصاحبها لاستطلاع مدى استعداده للإقدام على مرحلة أخرى فى سبيل تنفيذ خطته بالاتصال مثلا برؤساء الطائفة اليهودية فى أمريكا وإنجلترا لبذل نفوذهم لدى الحكومة هناك للمساعدة لدى هيئة الأمم والمحافل الدولية لإقامة حكومة فيدرالية فى فلسطين تتألف من حكومة لليهود وأخرى للعرب تحكم كل منها الإقليم الذى يتمتع فيه بالأغلبية بين السكان على أن يباح للأقلية فى كل منهما أن تهاجر إلى منطقة الأغلبية التى تنتمى إليها، وذكرت له أنى فى حالة النجاح مبدئيا فى هذا المسعى فإنى إذ ذاك سوف أجد ما يبرر عرض الأمر على الملك لاكتساب تأييده لهذه الحركة لدى الدول العربية، ما دام أن الدكتور أجنس يكون قد حصل بواسطة أصدقائه على وعد من الدول الكبرى لتأييد مشروعه لنشر السلام فى فلسطين، فأبدى الحاخام تحبيذه لهذا المسعى وموافقته التامة على القيام به وإرسال مندوب من عنده للتفاهم على كل التفاصيل مع الدكتور أجنس ووعد بالاتصال بى لإخطارى بما يستجد مع مراعاة الاحتفاظ بذلك كله سرا فيما بيننا، ولكن لحكمة أرادها الله طال انتظار الرد وتبين أن السبب يرجع إلى أنه تصادف إذ ذاك أن كان الدكتور أجنس قد أصيب بمرض ألزمه الفراش وحال دون الاتصال به مدة طويلة كان قد فات خلالها الأوان لاحتمال نجاح المشروع إذ كانت الدول العربية قد اشتبكت فعلا فى الحرب مع دولة إسرائيل فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨ على أثر إعلان استقلالها ومبادرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراف بها فى ظرف دقائق وتلتها الروسيا على الفور، ثم أعقبتها باقى الدول الأخرى.

الفصل الخامس عشر

هموم عامة وخاصة

مصر فى حرب فلسطين، الملك يتابع أحداثها شخصيا ـ قضية الأسلحة الفاسدة ـ حول تسليح الجيش ـ الملك يهتم باستقدام خبراء عسكريين من ألمانيا ـ إلغاء احتفالات مشروع الشعلة ـ طلاق الملكة فريدة ـ الهموم العائلية تحيط الملك.

مصر فى حرب فلسطين ـ الملك يتابع أحداثها شخصيا:

عرض النقراشى باشا الموقف على البرلمان فى جلسة سرية يوم ١١ مايو، وحصل على موافقته على ما كان يطالب به الرأى العام فى مصر والبلاد العربيةمن وجوب الاشتراك فى الحرب لتحرير فلسطين، كما وافق البرلمان على إعلان الأحكام العرفية، وفى ١٢ مايو اجتاز الجيش المصرى حدود فلسطين واحتل «غزة» ثم زحف إلى «المجدل»، ومنها إلى «بير سبع»، فاحتل المنطقة بأكملها فى حين تواردت الأخبار بأن جيش الأردن قد تقدم إلى ما بعد القدس فى طريقه نحو «تل أبيب»، ولكن سرعان ما قرر مجلس الأمن وقف القتال لمدة شهر، وكان الملك فى خلال ذلك يبدى أكبر الاهتمام بمتابعة تحركات الجيش وأخباره بكل دقة حتى أنه أصدر تعليماته إلى حيدر باشا بموافاته بها أولا بأول فى أى ساعة ليلا ونهارا، كما أصدر أمرا بإلزام جميع ضباط وأفراد القوات المسلحة بارتداء ملابس الميدان على الدوام طالما تدوم الحرب، وأن توقف جميع الحفلات مع التزام التقشف فى جميع النواحى لتوفير حاجات الجيش فى الميدان قبل كل اعتبار آخر وأمر بإرسال كتيبة من الحرس الملكى إلى الميدان للانضمام إلى القوات المقاتلة، ولم يلبث أن توجه إلى الجبهة فى الأسبوع الأول من يوليو لمتابعة الحالة بنفسه وفى صحبته حيدر باشا وزير الدفاع وعمر فتحى باشا كبير ياورانه وحسن يوسف بك وكيل الديوان والأستاذ كريم ثابت المستشار الصحفى، وعندما قررت مصر استئناف القتال عند انتهاء الفترة التى حددها مجلس الأمن إذا بالأردن والعراق يتوقفان عن مواصلة الحرب، بل كان الملك عبد الله قد حضر إلى

القاهرة فى ٢٣ يونية لمحاولة إقناع الملك بتجديد الهدنة، وزار الملك عبد العزيز فى الرياض لنفس الغاية، نظرا إلى أن السعودية كانت قد اشتركت فى الحرب بإيفاد طائفة من البدو المحاربين، وقد تبين أن إسرائيل انتهزت فرصة الهدنة لتعزيز قواتها بالطائرات والدبابات وإعادة تنظيمها مما أتاح لها الهجوم على بعض المناطق الأخرى السابق تخصيصها للعرب، وإلى جانب هذا فإن انسحاب الجيش الأردنى من «اللد» و«الرملة» هيأ للإسرائيليين فرصة للاستيلاء عليهما، مما نشأت عنه مفاجأة للقوات المصرية بوقوفها وحدها فى مواجهة الصهيونيين، وعلى الرغم من أن مجلس الأمن أصدر قرارا جديدا بفرض هدنة ثانية فى ١٩ يوليو دون تحديد مدة لانتهائها فإنه بفضل مناورات وتدابير الصهيونيين والمتعاطفين معهم من أنصار الاستعمار، استمرت حملات القوات الإسرائيلية على المواقع المصرية حتى تم استيلاؤها على «بير سبع» وقيامها بعدها بمحاصرة القوات المصرية فى «الفالوجا» مما اضطرها إلى إخلاء «أشدود» و«المجدل»، ولم يكن لهذه التحركات من أثر لدى مجلس الأمن سوى التنبيه إلى احترام الهدنة، وأخطر من هذا كله أنه بعد إصدار قرار الهدنة الثالثة فى ٧ يناير عام ١٩٤٩ وأثناء محادثات وفد الأردن فى رودس بشأن الهدنة سحب جلوب باشا القوات العربية - بوصفه قائد الفيلق العربى - من منطقة «رأس النقب» و «أم رشرش» الواقعة على خليج العقبة فاحتلتها القوات الإسرائيلية، وبذلك أتيح لإسرائيل أن تحصل على ذلك الموقع الإستراتيجى المهم الذى أقامت فيه ميناء «إيلات» الذى أصبحت له قيمة رئيسة فى كيان إسرائيل بحكم أنه منفذها إلى البحر الأحمر ووسيلة الاتصال الكبرى بينها وبين إفريقيا وآسيا، وفى يناير عام ١٩٤٩ جرت مفاوضات الهدنة بين مصر وإسرائيل فى جزيرة رودس تحت إشراف الوسيط الدولى، وكان يمثل مصر فيها القائمقام إسماعيل شيرين بك وتمت الاتفاقية فى ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩، وأعقب ذلك الاتفاق مع لبنان ثم الأردن وكان آخرها مع سوريا فى ٣٠ يوليو عام ١٩٤٩.

قضية الأسلحة الفاسدة:

وبعودة الجيش والمتطوعين إلى مصر بعد الانتهاء من عقد اتفاق الهدنة مع إسرائيل، بدأ يشتد اللغط بين الناس، وتروى القصص عن ألوان عديدة من الحوادث التى تعرض لها أفراد كثيرون من المحاربين بسبب فساد بعض أنواع من الأسلحة والذخائر التى كان يتلقاها الجيش المصرى أثناء القتال، مما أدى إلى ظهور حركة بين الشبان من الضباط الساخطين على الأوضاع التى أدت إلى الكوارث المفاجئة التى كانت تنزل بهم فتودى بحياة البعض

أو تطيح بأطراف أو بأجزاء من أبدان البعض الآخر من الزملاء ورفاق السلاح أمام أعين الجميع، وساد الاعتقاد بأن السبب فى حدوث تلك الكوارث إنما يرجع إلى تصرفات وسوء نوايا المشرفين على شئون الجيش وفى مقدمتهم الملك وأعوانه ممن كانوا يسيطرون على وسائل توريد السلاح ومعدات القتال إلى الجيش فاغتنموا الفرصة للإفادة قدر المستطاع من الاعتمادات المالية المخصصة لشراء لوازم الجيش ولو بالإغضاء عما بها من عيوب، فكانوا بذلك أكبر المتآمرين على حياة وسلامة من أصيبوا من أبناء الجيش فى الحوادث التى وقعت فى صفوفهم لذلك السبب، فلابد من محاسبة المسئولين عما اقترفوا من جرائم فى حق المصابين الأبرياء، من ثم نشأت قصة ما عرف باسم قضية «الأسلحة الفاسدة» التى تولت مجلة روز اليوسف القيام بحملة كبيرة فى شأنها ونشرت خلالها تفصيلات مثيرة، مما أدى إلى قيام حيدر باشا - بوصفه القائد العام للقوات المسلحة - بتقديم بلاغ إلى النائب العام للتحقيق مع المجلة فيما كانت تنشره فى ذلك الشأن - وتم ذلك بإذن من الملك - وتولى النائب العام التحقيق الذى امتد إلى جمع نفقات حملة فلسطين وصفقات الطائرات والذخائر وسلاح البحرية مما تجاوز عدده مائة مسألة وهو ما حمل النائب العام على الأمر بما يشبه التعبئة العامة لرجال النيابة، وعكفوا على القيام بمهمة الفحص والتحقيق الدقيق على مدى نيف وثلاثة أشهر لم يتردد الملك خلالها فى إجابة ما كانت تتقدم به النيابة من طلبات وصلت إلى حد إبعاد حيدر باشا عن منصبه - وهو الطالب الأصلى للتحقيق - وكذلك تمت تنحية عثمان المهدى باشا رئيس هيئة أركان الحرب عن منصبه وإبعاد اثنى عشر من ضباط الجيش وقائد البحرية إلى المعاش، أى أنه كان للنائب العام كل ما طلبه ورآه لازما لصالح التحقيق، وأسفرت كل هذه الجهود الضخمة عن عدم صحة جميع التهم التى وجهت إلى رجال الحاشية، وهى التى أخذت الصحف توالى النشر عنها وتخوض الكلام فيها منذ ١٦ يناير عام ١٩٥١، فقد انتهى النائب العام إلى إصدار قرار فى ٢٨ مارس بحفظ التحقيقات بالنسبة لأفراد الحاشية وذكر فى قراره بالنص «أنه تبين أن كل ما أسند إليهم غير صحيح»، فلم يكن غريبا بعد كل ما أصابهم من تشهير أن يبذل الملك نحوهم شيئا من العطف العلنى تخفيفا عن نفسياتهم وبمثابة بعض التعويض الأدبى لهم عما قاسوه خلال تلك المحنة، فأصدر قراره بالإنعام عليهم بأوسمة ونياشين، ولم يكن غريبا كذلك أن يكلف وكيل الديوان الملكى بأن يطلب من رئيس الحكومة الاعتذار عما كانت النيابة سببا فى إحداثه من المضايقات لبعض رجال الحاشية فأجاب الطلب بإصدار تصريح نشرته الصحف فى ٣١ مارس، وفيه يعتذر للمقام «السامى» عما جرى من تحقيقات مع بعض رجال الحاشية، وأنه يعتبر ما نالوه من الإنعام «السامى» داعيا

للغبطة والسرور، ولم يلبث أن أمر الملك كذلك بإعادة حيدر باشا ثم عثمان المهدى باشا، كل إلى منصبه الذى كان يتولاه قبل طلب النائب العام إبعاده عنه خدمة للتحقيقات[1]، وكان فى ذلك الختام من الناحيتين الرسمية والقضائية لما شغل الخواطر وأثار النفوس حول تلك المحنة الأدبية التى نشأت عن سوء تعليل الأحداث الأليمة التى وقعت لبعض أفراد قواتنا المسلحة.

وفى تقديرى أنه كان بالاستطاعة التوصل لتفسير منطقى لوصول أسلحة فاسدة إلى جيشنا، فإن قرار الدول الكبرى بحظر بيع السلاح إلى المتحاربين قد حال دون حصول مصر على حاجات جيشها عن الطريق السليمة، فلم يكن أمامها سوى الالتجاء إلى السوق السوداء لكى تسد حاجتها الملحة إلى السلاح للاستمرار فى القيام بنصيبها فى الحرب التى رأت من واجبها الاشتراك فيها، ولكن فات المسئولين أن المخابرات الإسرائيلية كانت بالمرصاد ترقب حركات المصريين ومن يتصلون به، أو يتصل بهم من سماسرة السوق السوداء للسلاح، ولم يكن من العسير على المخابرات الصهيونية وأعوانها أن يدبروا المكائد وينصبوا الشباك للوصول إلى دس شحنات من السلاح الفاسد المزيف بمهارة الخبراء المختصين بما يضمن وصول تلك الشحنات إلى أيدى المتحاربين فكان ما كان من حوادث أليمة كانت السبب فيما تلاها من أحداث تصاعدت وتضاعفت إلى ما بلغته من حدود أقضت مضاجع المخلصين من المسئولين قبل سواهم، وفى مقدمتهم الملك نفسه الذى كان أول وأكبر ضحايا الاتهام - إلى ما بعد ظهور الحقيقة - بل إلى ما بعد إعادة التحقيق فى الموضوع بأكمله بعد قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢، وخرج الملك من مصر حيث أسفر هذا التحقيق المعاد عن نفس النتيجة التى انتهى إليها التحقيق الأول، ولكن يظهر أن بعض الناس تأبى نفوسهم الإيمان إلا بما تميل هذه النفوس إلى الإيمان به، تبعا لما أفعمت به من حب أو بغضاء، ولله فى خلقه شئون!

حول تسليح الجيش:

على أن ما حدث وما أثير حول موضوع الأسلحة بعث على مداومة التفكير من جانب الملك فى إيجاد أسرع وأنجع الوسائل لتوفير السلاح والعتاد الحربى لجيش مصر، أو التخفيف على الأقل من الحاجة إلى الالتجاء إلى الخارج للحصول على ما يسد الحاجة الضرورية للجيش من الذخيرة والسلاح.

---

(١) انظر: القصر ودوره فى السياسة المصرية - مذكرات حسن يوسف ص ٢٨٦ - ٢٩٠.

وشاء القدر أن يكون لصاحب هذه المذكرات نصيب فى اتخاذ الخطوات العملية الأولى والموفقة فى سبيل تحقيق تلك الغاية الوطنية السامية، وذلك أنه كانت لى صلة وثيقة بسيدة ألمانية بسبب زواجها من قريب لى، وعلى الرغم من انفصالهما فى أوائل الحرب العظمى فقد بقيت تحتفظ لى ولأسرتى بشىء من المودة والتقدير، وفوجئت ذات يوم بزيارتها لى فى مكتبى بعد حرب فلسطين، وإذا بها تقول إنها لحبها لمصر جاءت تعرض خدمة تعتقد أنها ذات قيمة لنا وبخاصة بعد اشتراكنا فى حرب فلسطين وما هو معروف عن اهتمام الملك والحكومة بعمل كل ما يؤدى إلى النهوض بمستوى كل مرافق البلاد، وفى المقدمة النهوض بالجيش وتوفير احتياجاته وهو ما جاءت تحدثنى بشأنه اليوم، فإن لها صلة بمهندس ألمانى كبير، بل يعتبر من أكبر الأخصائيين العالميين فى الصناعات الحربية، ويكفى أنه كان مديرا لمصانع «سكودا» التى كانت سببا فى شهرة تشيكوسلوفاكيا فى صنع السلاح، ثم وقع عليه اختيار هتلر ليكون أحد ثلاثة عهد إليهم بالإشراف على الإنتاج الحربى فى كل مصانع ألمانيا، وهو وإن كان لا يعمل حتى الآن فإنه قد بدأت العروض تتوالى عليه من شتى أنحاء العالم، ولكنه شخصيا يفضل العمل فى مصر لو صح ما يشاع عن أنها تريد إنشاء صناعة حربية فيها، وفى حالة التوفيق فى الاتفاق معه فإنه يستطيع أن يحضر معه فريقا من الأخصائيين الذين سبق لهم العمل معه وحازوا ثقته بإخلاصهم وكفاءتهم، بل إنه بوسعه الاتفاق كذلك مع فريق من الضباط السابقين فى الجيش الألمانى، ومعهم أو على رأسهم قائد من قواد سلاح المدرعات ـ وقدمت لى مذكرة تحتوى على ملخص لتاريخ حياة ذلك المهندس الكبير والمناصب التى شغلها فى مراحل حياته المختلفة وبعض الإنجازات الكبرى التى تمت على يده فشكرتها على زيارتها وتفكيرها فى إفادتنا بخدمات مثل هذه الشخصية الفنية الممتازة ورجوت منها أن تترك معى المذكرة الخاصة بتاريخ حياته ووعدتها بسرعة الاتصال بها لإبلاغها بنتيجة المسعى الذى سوف أقوم به فى هذا الشأن.

الملك يهتم باستقدام خبراء عسكريين من ألمانيا:

بادرت فى الحال إلى رفع مذكرة إلى الملك عن هذه الزيارة وأرفقت بها المذكرة المحتوية على تاريخ حياة الدكتور فوس ـ وهو اسم ذلك المهندس الكبير ـ وصح ما توقعته من شدة اهتمام الملك بل إعرابه عن سروره الكبير بالحصول على مثل هذا الكنز الثمين من الخبرة الممتازة، وكلفنى بسرعة الاتصال بوزير الحربية ـ وكان إذ ذاك مصطفى نصرت بك ـ للتفاهم معه على التعجيل بعمل كل ما يلزم لضمان استقدام الدكتور فوس مع كل من

يستطيع أن يتفق معهم سواء من المهندسين أو الضباط لشدة حاجة جيشنا إلى ذوى الخبرة من الفريقين، وتم ولله الحمد نجاح المساعى لتنفيذ الترتيبات اللازمة لوصولهم جميعًا بعد التفاهم مع السفارة المصرية فى كل من ألمانيا وسويسرا، التى فضلوا الحضور عن طريقها، تفاديًا للقيام رأسًا من ألمانيا إلى مصر، وما قد ينشأ عن ذلك من لفت الأنظار إليهم وهو ما لا يريدون حدوثه قبل بدء العمل فى مصر فعلاً، لشدة إلحاح بعض الدول - وبخاصة من أمريكا اللاتينية - لإلحاقهم بخدمتها حتى باتوا يخشون استعمال العنف لإرغامهم على السفر إليها، وبعد وصولهم إلى مصر شرعوا فى وضع الأساس لتنفيذ الخطة التى تفاهموا عليها مع المسئولين، وظلوا يقومون بمهمتهم عدة سنين امتدت إلى سنوات ما بعد ثورة يوليو عام ١٩٥٢، وسعدت أثناءها بما أبلغنى إياه الدكتور فوس من نجاح تجاربهم الأولية فى صنع صاروخ انطلق بنجاح محدود القدرة والمسافة ولكنه يبشر بإمكان التطور السريع وبلوغ المدى الذى يحقق الغاية المطلوبة بإذن الله. وهكذا وضع الأساس فى هذه الصناعة المهمة على يد جماعة من أكبر الأخصائيين فيها إلى أن بدأ الزحف الروسى على مختلف المواقع المصرية، فبدأت توضع العراقيل أمام جهود الألمان، فانسحبوا وأخلوا أماكنهم للخبراء الروسيين.

إلغاء احتفالات «مشروع الشعلة»:

على أنه فى خلال وقوع الأحداث التى روينا قصتها فيما تقدم وقعت أحداث كانت لها قيمتها فى حينها ومنها ما حدث فى عام ١٩٤٥، حيث دعا البعض فى الصحف إلى وجود إقامة احتفال يليق بمناسبة العيد الفضى للملك - أى بلوغه سن الخامسة والعشرين، واقترح لذلك إقامة منصة مرتفعة فى ميدان عابدين تنصب فوقها قاعدة كبيرة توضع فى وسطها شعلة كبيرة يتم إشعالها فى مساء عيد الميلاد على يد رئيس الحكومة أو مندوب الملك، من شعلة صغيرة يتناوب شباب الجامعة فى حملها بعد إشعالها من شعلة تقام لهذا الغرض فى جامعة الإسكندرية، ويقوم طالب بحملها ويعدو بها فى اتجاه الطريق الكبير المؤدى إلى القاهرة، حيث يكون فى الانتظار فريق الطلبة على بعد مسافات متساوية ليعدو كل منهم قدرا معينا من الطريق، ويتفق على موعد وصولها إلى ميدان عابدين، حيث يبدأ الاحتفال الكبير بوصول آخر طالب يشترك فى حملها فيقوم مندوب الملك بتناولها وإشعال الشعلة الكبرى، وعلى الأثر تعزف موسيقات الجيش المحتشدة بالميدان النشيد الملكى، ويبدأ بعدها استعراض لطلبة الجامعات حاملين المشاعل وتطلق فى النهاية

حمامات السلام المجلوبة إلى الميدان من أقفاص تجهز لهذا الغرض، كما تطلق الألعاب النارية لتشترك الجماهير فى الفرح بهذه المناسبة الكبرى، وقد كان من أثر ذلك - كما يحدث كثيرا - أن انتهز تلك الفرصة بعض قناصة الفرص فدعوا إلى أن يكون الاحتفال بالشعلة سنويا على أن تتخذ مناسبة لإنشاء أو افتتاح مشروع اجتماعى يفيد إحدى نواحى الخدمة العامة فى الصحة أو التعليم أو الإصلاح الاجتماعى وتتولى لجنة محلية، تنشأ لهذا الغرض فى كل إقليم، القيام بجمع ما تجود به أيدى من يرغبون فى المساهمة فى ذلك المسعى القومى، ثم يتم توجيه حصيلة ما وصل إلى اللجنة نحو مشروع أو آخر طبقا للبرنامج الذى يتفق عليه، وعلى أثر ذلك سرعان ما شكلت اللجان ونشط الدعاة لاستنهاض مروءة القادرين سعيا وراء جمع أقصى ما يمكن تحصيله انتظارا لحلول موعد الاحتفال السنوى، ولكن الألسنة بدأت تلغط بإشاعات متناثرة عن إساءة أعضاء بعض اللجان التصرف فيما يصل إلى أيديهم بل وصل الأمر إلى اتهام البعض الآخر باغتيال التبرعات بأكملها أو بالنصيب الأكبر منها، وإلى جانب ذلك كان قد بدأ تذمر شديد من بعض طلبة الجامعة فى القاهرة والإسكندرية نتيجة لما قررته إدارتها من عدم إعلان نتائج الامتحانات للطلبة الذين لم يسددوا المصروفات الجامعية، وكان بعضهم عاجزا فعلا عن تسديدها، كما علمت من صديقى صادق جوهر باشا رئيس جامعة الإسكندرية، وأن دعاة الشغب قد نشطوا فى ذلك الحين للنفخ فى روح التذمر بتأثير ما يتقاضاه البعض من أجر على ذلك من بعض الأحزاب، حسبما قيل مع الأسف الشديد، ولذلك أبلغنى صديقى، بما عهدته فيه من إخلاص إبان خدمته فى إدارة التعليم بالأوقاف الخصوصية الملكية، أنه يحبذ تبرع الملك بمبلغ يكفى لسداد المصروفات عن عدد معقول من الطلبة الذين تدعو حالتهم إلى العطف عليهم من الناجحين فى دراستهم، فاقتنعت بوجهة نظره وتوقعت فى الوقت عينه أن أحصل على موافقة الملك على ذلك لما أعرفه أيضا عن طبيعة ميوله فى مثل هذه الظروف الإنسانية وخاصة من ناحية الشباب، وعلى أثر ذلك كتبت مذكرة إلى الملك شرحت فيها ما أخذ يروج من الشائعات حول لجان الشعلة وما يدور حولها من اتهامات وإساءة استغلالها والتستر وراء أغراضها لخدمة أغراض ذاتية، وأن ذلك يجرى باسم الاحتفال بعيد الملك وهو ما لا سبيل إلى تكذيبه والقضاء على مفاسده إلا بصدور أمر من الملك بفض كل تلك اللجان ووقف المشروع بأكمله وإحضار وجمع كل ما يوجد حاليا فى أمانة كل لجنة لتسليمه إلى جمعية الهلال الأحمر لكى تقوم بإعداد بعثة تسافر إلى السودان على عجل ومعها ما يتيسر إعداده من المعدات الطبية والأدوية وعدد من الأطباء والممرضين لإسعاف أهالى إقليم من السودان وردت الأخبار بأنه يعانى من

أزمة طارئة خطيرة بسبب وباء أو قحط حل بالمنطقة، وفضلاً عن ذلك اقترحت أن يصدر الملك أمره إلى الخاصة الملكية بصرف مبلغ ثلاثة آلاف جنيه إلى كل من جامعة الإسكندرية وجامعة القاهرة - وكان لا يوجد سواهما - لسداد مصروفات العاجزين من الطلبة الناجحين الذين يستحقون العطف والمعاونة، ولم يخب ظنى فيما توقعته فقد أعاد لى الملك المذكرة بالموافقة التامة على كل ما جاء بها من مقترحات، وهكذا فإنه أمدنى فى ذات الوقت بمثالين يدلان على أنه لا يتأخر عن وقف ما يقتنع بفساده وتقديم الدليل إليه على بطلانه ولو كان يتستر وراء الادعاء بالعمل على تمجيد اسمه ورفع ذكره، وفى الوقت عينه يبذل من جيبه الخاص فى سبيل تحقيق منفعة لمن يستحق من الشباب المستقيم، وإنما يتوقف الأمر على كيفية عرض الحقائق عليه والأمانة فى تقديمها نقية من شوائب الأغراض الذاتية، وقد ظل التبرع لطلبة الجامعات تقليدًا يعمل به سنويًا طول مدة بقاء فاروق على العرش.

طلاق الملكة فريدة:

ولقد وقع فى حياة الملك فاروق الخاصة فى ذلك الحين حادث لا شك عندى أنه حاول مقاومته غاية جهده ولكن لا قدرة للمخلوق فى دفع ما تقضى به إرادة الخالق جل شأنه، وأعنى به طلاقه من الملكة فريدة مما كان له وقع بالغ الألم فى نفوس كل أفراد الشعب لما كان شائعًا بينهم منذ زواجهما بأنه كان زواجًا قائمًا على أساس من الحب والتفاهم الوثيق ولذلك قوبل نبأ انفصالهما بالوجوم والأسف العميق لاسيما من جانب من كانوا على علم بما كابده الملك الشاب من بالغ الجهد فى سبيل التغلب على كل العقبات التى كانت تقام والجهود التى كانت تبذل للحيلولة دون إتمام الخطبة فى بادئ الأمر، ثم فى عقد الزواج بعدها، كما أن الشائعات كانت تذاع بين حين وآخر عن وقوع الخلاف والشقاق بينهما مما أصبح ينذر بقرب الوصول إلى تلك النهاية المؤلمة، مما حملنى على التفكير قبل ذلك ببعض الوقت فى أن أحاول حمل محمد بك ذو الفقار عم الملكة فريدة، وكانت تربطنى به صلة مودة، على أن يتوسط لديها لتهدئة خاطرها وإقناعها بإعادة التفكير فى الموقف بهدوء وتغليب الحكمة على مطاوعة الانفعال وعوامل الإثارة والكبرياء التى كثيرا ما تكمن وراء التمسك بما تقتضيه الرغبة فى الحفاظ على الكرامة الشخصية، وعندما فاتحته فى الأمر أبدى استعداده بل شدة رغبته فى الإقدام على ذلك لما يعلمه عن تقديرها لما يحمله لها من الحب الكبير، وإنما بشرط قبل كل شيء أن أحصل على ضمان بموافقة الملك مقدمًا على

هذا المسعى، وهو ما لم أكن أملك الوسيلة إليه لأنه لم تسنح أية فرصة لى مع الملك فى كلمة واحدة عما كان يجرى بينه وبين الملكة، بل إنه كانت تمضى الشهور حينذاك دون أى مقابلة بيننا، ولذلك لم يكتب لمحاولتى أى نصيب من النجاح فسلمت الأمر لله ولزمت الصمت وانتظار ما تقضى به المقادير.

وقد شاءت الظروف أن أعلم بعدها بسنين أنه على الرغم من الانفصال ظل كل منهما يحمل ذكرى غالية لماضى عهد الحب الذى جمع بين قلبيهما، وذلك أنه فى مناسبة مولد ولى العهد بعد الزواج الثانى للملك، أرسلت الملكة فريدة برقية رقيقة تهنئ الملك فيها بأن الله حقق له ما كان يتمناه وترجو للأمير المولود نشأة طيبة ومستقبلاً سعيداً، وعلى أثر وصول البرقية إلى الملك اتصل بى طالبًا سرعة عمل ما يلزم للحصول على أصل البرقية من المكتب الذى أرسلت عن طريقه وموافاته بها فى الحال، فطلبت من رئيس مكتب التلغراف بالقصر أن يتصل بالمسئولين فى مصلحة التلغرافات لطلب أصل تلك البرقية من المكتب الذى قدمت إليه مع التنبيه إلى موافاتى بها على وجه السرعة، وفى ظرف مدة تقل عن الساعة كانت قد وصلت إلى يدى الورقة الأصلية التى كتبت عليها البرقية وإذا بها مكتوبة بيد الملكة فريدة وبخطها المعروف لدينا، ولقد بلغ من تأثر الملك عند وصولها إليه أن طلب منى فى الحال إعداد رد رقيق مع إيفاد مندوب إلى أكبر محل لبيع الزهور للتوصية على إعداد أكبر سلة يمكن صنعها من نوع خاص من الورود ذكر لى اسمه المعروف به بين تجار الأزهار ولو استدعى الأمر جمع كل ما يمكن الحصول عليه من ذلك النوع من الورد لعمل السلة المطلوبة، وترسل مرفقة ببطاقة تحمل اسمه شخصيًا إلى عنوان الملكة فريدة حيث تقيم، وقد كان فيما أبداه الملك من بالغ التأثر والاهتمام ما دلنى على المكانة التى ظلت قائمة فى قلبه لمن قضى أحلى ساعات السعادة إلى جانبها فى مطلع حياته، وتشاء الأقدار مرة أخرى أن ألتقى أخيراً بالملكة فريدة هنا فى مصر فى سنتين متتاليتين بعد مرور عشرات السنين على الأحداث الماضية، وذلك فى المعرض الذى أقامته للوحات التى تقوم الآن بإبداعها، وقد تلطفت بإبداء سرورها بهذا اللقاء لتذكيره إياها بمناسبات لقائنا فى الماضى، وفى أثناء تبادلنا الحديث لم أتمالك الإعراب عما شعرت به من الألم والدهشة للسماح للدسائس أن تفسد ما كان بينهما وبين الملك من علاقة وطيدة كنت أعتقد أنها لن يقوى أى عامل على التأثير فيها فقالت إنى أعترف أنه كان يحدث بين حين وآخر بعض مايثير الخلاف بيننا كما يحدث كثيراً بين الشباب ممن كان فى مثل عمرنا، ولكن كنا نعود سريعًا إلى الصفاء والتفاهم إلا أن أعوان الشيطان من الدساسين كان لايهدأ لهم بال إلا

بتدبير الحيل وخلق المناسبات للإيقاع بيننا حتى حولوا حياتنا إلى شقاق دائم ونزاع متوال مما أتلف منا الأعصاب حتى أصبحنا نثور لأتفه الأسباب فتحولت حياتنا جحيمًا لايطاق ولابد أن يكون قد بقى منهم بعض الأذناب فى القصر فتولوا الإسراع بإفساد كل ما أراده فاروق وما توهموا أن من شأنه إمكان تجديد العلاقة القديمة بيننا بدليل أنى لم أكن أعلم أى شىء عما حدث عندما أرسلت برقيتى للتهنئة بمولد ولى العهد فإنه فيما عدا برقية الرد لم تصلنى سلة من الورد بل ولا وردة واحدة، وبلغ من تأثر السيدة الكريمة بما سمعته منى أنها كادت لا تقوى على حبس دموعها فتندت بها عيناها، ولولا أن الوقائع التى أنبأتهما بها مرت بأكملها على يدى، بل كنت أحد القائمين بدور أساسى فيها لارتبت فى صحة ماجرى وإن كنت قد وقعت الآن فى حيرة من كيفية تعليل ما أدى إلى عدم تنفيذ ما أمر به الملك نحو إعداد وإرسال هدية الورد، وقد أبلغت ذلك الأمر بنفسى إلى بعض من كنت أعلم ولابد فى وقتها أن ذلك من واجباته - أى من رجال التشريفات أو الخاصة الملكية - وإن كنت فى اللحظة التى أبلغتنى فيها الملكة فريدة بأنها لا تعلم شيئًا عن ذلك لأنها لم تتلق وردة واحدة رجعت على نفسى باللوم - دون جدوى طبعًا - لأنى تهاونت فى متابعة تنفيذ الأمر بعدم التشدد فى طلب ما يثبت إتمام التنفيذ، ولكن لم يكن أحد يتصور على الإطلاق أن يجرأ عامل فى القصر من أصغر بستانى إلى أكبر موظف على عدم تنفيذ أمر صادر من الملك، وعلى كل حال . . هكذا قدر فكان، ولقيت بعض العزاء فيما رأيته من ملامح الشعور بالارتياح والسعادة البادية على وجه محدثتى الجليلة بسماعها روايتى عن المكانة التى بقيت لها فى قلب الملك - وفى حديثها عن الدسائس التى كانت تدبر حولها هى والملك فى داخل القصر وخارجه لم يكونا يدريان ولا أحد آخر يدرى سوى القائمين على تدبيرها وهو ما كشفت عنه مصادفة رواية أوردها الدكتور هيكل باشا فى مذكراته فى السياسة المصرية[1] حيث يقول إنه فى مقابلة له مع حسن صبرى باشا وهو فى مكتبه فى الخارجية أثناء توليه الحكم فى سنة ١٩٤٠ ذكر له أن سير مايلز لامبسون السفير البريطانى أبلغه فى الساعة الحادية عشرة من صباح ذلك اليوم أن نزاعًا حادًا وقع بين الملك والملكة فى الساعة الثالثة من ذلك الصباح نفسه وقص عليه تفاصيل العبارات القاسية التى تبادلاها، وأنه لعل من أسبابها أن الملك لم يرزق من الملكة فريدة بولد وإنما بثلاث بنات، وأول ما يلفت النظر فى هذه الرواية هو أن حديث السفير جرى فى الساعة الحادية عشرة عن واقعة حدثت - إن صحت - فى الساعة الثالثة صباحًا أى قبلها بساعات معدودة وأين؟ فى داخل

(١) جـ ٢ ص ٢٧٨ - ٢٧٩ طبعة دار المعارف.

ما يعتبر حرمًا محظوراً لأنه حرم الملك والملكة فى داخل قصر الملك فمن أين للسفير بالقدرة على اختراق تلك الحرمات إن لم يكن قد استباح لنفسه ما يتنافى مع مبادئ الأخلاق القويمة التى يقدسها الإنجليز أنفسهم وبخاصة من نشئوا كالسير مايلز فى عهد الملكة فكتوريا الذى عرف بشدة الصلابة فى التمسك بتلك المبادئ، وألا تدل هذه الواقعة على أن السفير استطاع أن يتغلغل عن طريق من اصطنعهم من العملاء إلى صميم الحياة الخاصة للملك والملكة بما يجعل من الميسور لهم أن يدبروا ما يوحى إليهم من الدسائس ووسائل الوقيعة بين الزوجين، ومن يدرى مدى الاحتمالات التى وصلت إليها التدابير الشيطانية للسفير وأعوانه فى شتى المجالات التى يستطيعون الوصول إليها أو التأثير فى الملك والملكة عن طريقها للتصرف نحوها على الوجه الذى يخدم الأغراض المطلوبة، والله من وراء الجميع محيط.

الهموم العائلية تحيط بالملك:

فى الوقت الذى أعلن فيه الديوان الملكى نبأ طلاق الملكة فريدة أعلن كذلك نبأ طلاق الإمبراطورة فوزية من شاه إيران وعودتها إلى لقب « صاحبة السمو الملكي» الأميرة فوزية بعد أن زال عنها لقب « حضرة صاحبة الجلالة الإمبراطورة »، وكانت قد عادت من طهران قبل ذلك ببضعة شهور تاركة هناك طفلتها الوحيدة التى رزقت بها من الشاه، وكان القدر يضمر للملك الشاب مصابًا آخر بل صدمة عنيفة تلقاها مع الأسف الشديد من آخر ناحية كان العقل يتصور إمكان صدورها منها، وإن كانت تلك الناحية هى التى صدرت منها أول وأقسى ما عصف بشبابه من صدمات زلزلت إيمانه بالمثل العليا وقلبت فى نظره القيم والأوضاع بأكملها وأعنى بها ناحية أمه، فإنها بعد وفاة حسنين باشا ببضعة شهور قررت السفر إلى الخارج ومعها كريمتاها فائقة وفتحية القاصرتان المشمولتان بوصايتها وفى صحبتهن التشريفاتى فؤاد صادق بك - وهو شاب من عائلة كريمة - وفى مرسيليا وجدت فى الانتظار شابًا من موظفى القنصلية المصرية هناك أوفدته القنصلية ليقدم ما قد تدعو إليه الحاجة من خدمات لتسهيل سفرهن إلى سويسرا، ويظهر أن الملكة نازلى وجدت فى لباقته ونشاطه ما جعلها تطلب السماح له بمرافقتهن إلى سويسرا فأجيبت إلى ما طلبت، وهناك عادت فأصرت على إبقائه فى معيتهن إلى أن ألحقته نهائيًا بحاشيتها كسكرتير خاص لها وامتدت إقامتها زمنًا فى سويسرا وانتقلت بعدها إلى أمريكا حيث جرت لها عمليات جراحية خطيرة، وفى خلال امتداد إقامتها فى الخارج كان الملك يحثها بين حين

وآخر على أن تفكر فى العودة إلى مصر فكانت تعتذر، ثم بدأت تصرح برفض العودة مما حمل الملك على تكليف سفيرنا فى واشنطون بمحاولة إقناعها ولكنه فشل فى ذلك فشرع يوفد الرسل إليها من مصر للسعى لديها لإقناعها بالعودة فأصرت على الرفض حتى تبين أن طول بقاء الشباب معًا أدى إلى النتيجة الطبيعية من شبوب العاطفة بين الأميرتين والشابين الملازمين لهما، وباركت الملكة هذا التطور فى العلاقات بين الطرفين لاسيما أن رياض غالى الموظف السابق فى قنصليتنا بمرسيليا أشهر إسلامه ولم يعد هناك ما يقف فى سبيل زواجه من مسلمة، فوافقت الملكة نازلى على خطبته للأميرة فتحية كما وافقت على خطبة الأميرة فائقة لفؤاد بك صادق، فغضب الملك أشد الغضب عندما بلغته هذه الأخبار وأرسل إلى أمه يحذرها من إتمام مشروعها الخاص بزواج شقيقتيه ويطلب سرعة عودتها، وعندما أبدت من جديد تشبثها برفض العودة إلى مصر كلفنى بإعداد برقية لها أحرص فيها على التنويه بما يحمله لها من إعزاز وإجلال وتقدير لمكانتها وهى أمه قبل كل شيء ولا يستطيع التفريط فى القيام بما يقضى به الواجب عليه نحوها إلا أنه فى الوقت بعينه عليه واجبات والتزامات باعتباره الملك ورب الأسرة، ولذلك فإنه يرجو ويلح فى الرجاء ألا ترغمه بإصرارها على عدم الاستجابة إلى دعوته إياها بالعودة مع شقيقتيه، على أن يتخذ القرار القاسى الذى يفرضه عليه واجبه الملكى بحرمانهن من ألقابهن الملكية إلى جانب ماتقتضيه الحالة من التصرفات القانونية الأخرى، وإزاء تشبثها بالرفض أصدر الملك أمرًا بحرمان أمه من لقب «الملكة» وشقيقتيه من لقب الإمارة وطلب عقد مجلس البلاط للنظر فى الحجز على أموالهن وتعيين ناظر الخاصة الملكية حارسًا عليها، ولكن الأميرة فائقة استطاعت بعد ذلك أن تحصل على عفو أخيها، فعادت معززة إلى مصر مع زوجها فى حين بقيت الأم مع كريمتها الصغرى وزوجها فى أمريكا، حيث انتهت حياة الجميع فى مأساة أشبه ما تكون بفاجعات شيكسبير، نسأل الله العفو والمغفرة للجميع، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

الفصل السادس عشر
توالى الوزارات حتى وزارة النحاس الأخيرة

مقتل النقراشى باشا وتعاقب الوزارات ـ حسين سرى يجرى الانتخابات ثم يتولى رئاسة الديوان ـ الزواج الثانى للملك ـ وزارة النحاس الأخيرة تواجه الأزمات ـ كريم ثابت يستغل استجواب مصطفى مرعى ـ محاولة لإحباط خطة كريم ثابت عجلت بخروج الشيوخ.

مقتل النقراشى باشا وتعاقب الوزارات:

فى إبان الأحداث التى سردناها فى الفصل السابق كان الملك ما زال يسعى دائبًا وراء مساندة أحزاب الأقلية وحثها على زيادة التفاهم والتعاون فيما بينها أملاً فى الوصول إلى توازن حقيقى بين عدد أنصارها فى داخل المجلس النيابى حتى لا تتاح فرصة لحزب ما أن ينفرد وحده بالأغلبية التى تهيئ له فرض إرادته على البلاد باسم إرادة الأغلبية الشعبية التى ينادى الدستور باحترامها، ولكن ظلت تهب على مجرى الأحوال السياسية بين حين وآخر رياح قد تشتد وقد تضعف، ولكنها تنذر ببقاء أسباب الخلاف والتنازع كامنة فى النفوس حتى فوجئ الجميع باغتيال النقراشى باشا فى مقر وزارة الداخلية وهو فى طريقه إلى مكتبه على يد شاب يرتدى ثياب الشرطة، وعلى الأثر أسندت رئاسة الحكومة إلى إبراهيم عبد الهادى باشا الذى كان يرأس ديوان الملك وقتذاك ولكنه كان فيما قبلها نائب الرئيس للهيئة السعدية ـ أى للنقراشى باشا ـ واستمرت الحكومة فى اتباع خطة الشدة والحزم لبسط الهدوء والأمان فى البلاد والقضاء على أى بادرة للاتجاه نحو الشغب أو الخروج على القانون بعد ما تعددت المحاولات فى هذا السبيل بوقوع بعض حوادث متعاقبة حاول مرتكبوها اغتيال الأستاذ حامد جودة بإلقاء قنبلة على سيارته ليلاً فى طريق المعادى ظنًا بأنها سيارة عبد الهادى باشا ولكن القنبلة لم تنفجر لحسن الحظ، كما وقعت

حوادث أخرى متفرقة لجأ من ارتكبوها إلى وضع القنابل فى دور السينما، وبعضها الآخر بجوار بعض المحلات التجارية الكبيرة ولكنها لم تسفر عن نتائج أكثر من إذاعة الذعر فى قلوب الآمنين واضطرت الحكومة إلى اعتقال الكثيرين من شباب الإخوان المسلمين لما بدا وثبت للحكومة فى مناسبات سابقة من أنهم ساخطون وحاقدون على الحكومة. ولما كانت الحكومة مقبلة فى القريب العاجل على إجراء انتخابات لمجلس النواب لإتمامه خمس دورات تشريعية كاملة فى نوفمبر عام ١٩٤٩، فقد بدأت الوزارة فى إعداد الوسائل والإجراءات التى تقتضيها عملية الانتخابات، وكان أولها ضرورة النظر أو إعادة النظر فى تقسيم الدوائر الانتخابية لما حدث من الزيادة الكبيرة فى عدد السكان فى الفترة الماضية ومحاولة التفاهم على توزيعها فيما بين الأحزاب التى تتألف منها الوزارة - أو جميع الأحزاب، حيث اتجهت الرغبة فى أول الأمر إلى إشراك الوفد فى الوزارة ولكنه رفض وطلب تعيين رئيس محايد، ومع ذلك فإن الأمر الصادر بتشكيل الوزارة نص على مطالبتها بالعمل على تحقيق أمنية الملك من توحيد الصفوف وتركيز الجهود لمواجهة الظروف الداخلية والخارجية التى تجتازها بلادنا العزيزة فى هذه الآونة العصيبة[١]، وعندما شرعت الوزارة بحث موضوع إعادة تقسيم دوائر الانتخابات بسبب زيادة عدد السكان سرعان ما هبت عاصفة هوجاء من الخلاف بين المؤتلفين مما حمل وزيرين هما مصطفى مرعى بك، والأستاذ عبد الحميد عبد الحق على الشكوى للقصر من طغيان الروح الحزبية وإن ذلك يدعوهما إلى التفكير فى الاستقالة، وتبين أن المستشار الصحفى - كريم ثابت - كان يقوم بنشاط شخصى أسفر عن إقناع الملك بأن خير وسيلة لمعالجة الموقف وتحقيق أمنيته فى إيجاد توازن بين الأحزاب فى الانتخابات المقبلة يمكن أن يتم على أفضل وجه بتكليف سرى باشا بتشكيل وزارة قومية تتولى إجراء الانتخابات على أساس تحقيق الموازنة التى يطلبها الملك، فضلاً عن أن إسناد الوزارة إلى سرى باشا بعد طلاق الملكة فريدة ينطوى على تصرف سياسى بالغ الحكمة، وبذلك يكون الملك قد أسدى إلى البلاد خدمة جليلة بتشكيل الوزارة الجديدة التى تعتبر بمثابة هدية إلى الأمة فى مناسبة حلول عيد الفطر المبارك، وقد ترتب على اقتناع الملك برأى المستشار الصحفى أنه أمر باستدعاء سرى باشا من أوروبا وبإيفاد حيدر باشا إلى عبد الهادى باشا لمطالبته بتقديم استقالة وزارته دون ما خطأ ولا جريرة مما أثار الدهشة والتساؤل بين الناس، وكنت بين من تعذر عليهم فهم الحكمة فى هذا التغيير.

---

(١) انظر مذكرات حسن يوسف ص ٢٦٢.

ولما كان قد صدر الأمر الملكى بمنحى رتبة الباشوية فى ذلك الحين مع حسن يوسف باشا وكريم ثابت باشا وطلبنا الإذن بمقابلة الملك لتقديم الشكر إليه فقد حدد لنا موعد المقابلة مجتمعين وكان عند استقبالنا بادى السرور بالقرار الذى اتخذه بشأن التغيير الوزارى لأن ذلك « ولا شك » خير سبيل للوصول إلى ما كان يتطلع إليه دائمًا من إيجاد التوازن بين الأحزاب حتى لا يطغى حزب واحد على كل الأحزاب باسم الأغلبية والمبادئ الدستورية ، ولم أستطع التزام الصمت حيال ما أفصح عنه كلام الملك من أنه كان واقعًا تحت تأثير بعض من كان يهمهم تنحية عبد الهادى باشا لإفساح المجال أمام سرى باشا لخدمة أغراض ذلك البعض ولذا قلت : ولكن ما هو الضمان على أن سرى باشا سيلتزم السياسة الواجب اتباعها لتحقيق الغرض المطلوب؟وإذا التزم هذه السياسة فما هو الضمان بنجاحه فى التنفيذ؟ فقد دلت تجارب الماضى على أنه يكفى إطلاق الإشاعات عن احتمال مجيء الوفد إلى الحكم حتى يتهافت رجال الإدارة على مناصرة مرشحيه إما طمعًا فى كسب عطفه أو خوفًا من بطشه ، فنظر إلى كريم وقال ما رأيك فى هذا الكلام فقال كريم : لا خوف على الإطلاق من هذه الناحية فلسوف تتخذ كل التدابير لعدم حدوث شيء من هذا القبيل . وتم تشكيل وزارة ائتلافية كان أكبر ما يلفت النظر فى أمرها أن الوفد وافق على الاشتراك فيها على قدم المساواة مع غيره من الأحزاب ، ولكن سرعان ما عصف بالوزارة ما قام من الخلاف على تقسيم الدوائر بين الأحزاب ، وبدلاً من محاولة التوفيق قدم سرى باشا استقالته وعهد إليه بتشكيل وزارة محايدة تتولى عملية الانتخابات ، وكأنما كان كل شيء متفقًا عليه من قبل بين رئيس الحكومة والوفد والإنجليز - عن طريق غير المسئولين لاسيما أنه كان هناك توافق فى الرأى بين الوفد والإنجليز ، فقد كانوا يصرحون بعدم إمكانهم استساغة فكرة الموازنة بين الأحزاب ، ربما لأن النظام البرلمانى عندهم لا تسمح تقاليده بقبول هذا الرأى ، وتم تشكيل الوزارة المحايدة فور صدور الأمر بها ، مما يدل على اتفاق سابق بشأنها عن طريق كريم ، وأنعم الملك على سرى باشا بقلادة فؤاد ، كما أنعم برتبة الباشوية على محمد هاشم « باشا » (زوج كريمة سرى باشا وذراعه اليمنى فى الإشراف على الانتخابات) وعلى ثلاثة من الوزراء وتمت هذه الإنعامات كذلك عن طريق كريم ثابت باشا بخلاف ما كانت تقضى به أصول النظام وتقاليده من وجوب عرض أمثال هذه المسائل وإعلانها عن طريق رئاسة الديوان .

حسين سرى يجرى الانتخابات ثم يتولى رئاسة الديوان:

ولما كان قد سبق فى الأيام الأخيرة لوزارة عبد الهادى باشا أن جرت مقابلة بين فؤاد سراج الدين باشا وحسن يوسف باشا تم تبادل الرأى بينهما فى خلالها على أسباب شكوى كل من الطرفين من أسلوب الطرف الآخر فى التعامل معه، فقد كان الطريق ممهداً لإعادة حسن التفاهم بين القصر والوفد، وفضلاً عن هذا فإنه فى عهد وزارة سرى باشا عقد اجتماع بين فؤاد باشا وكريم باشا بحضور سير تشابمان ـ الوزير المفوض بالسفارة البريطانية ـ حيث تم التفاهم على عودة الوفد إلى الحكم بشرط التعهد بمهادنة القصر ومسالمة رجاله[1].

وقد تبين من شكاوى الأحزاب أنه كانت تصدر تلميحات فتصريحات فتعليمات إلى رجال الإدارة بمظاهرة المرشحين الوفديين، بل إن هاشم باشا طاف بنفسه على عدد كبير من الدوائر الانتخابية وعلى وجه خاص قام بزيارة الدوائر التى يشتد فيها التنافس بين مرشحى الأحزاب، وكان يصرح أحيانًا باسمه واسم الحكومة وأحيانًا باسم القصر، بما يوحى بحث الناخبين على انتخاب مرشحى الوفد، وقد أسفرت النتيجة النهائية للانتخابات عن فوز ساحق للوفد مما أثار أشد السخط والغضب لدى الملك، فأوفد حسن يوسف باشا إلى سرى باشا ليسأله عن النتيجة المتوازنة التى وعد بها فأجابه بأن الانتخابات جرت فى جو الحرية والحياد المطلق، ولكن الملك لم تغمض له عين لأنه فى الثالثة صباحًا اتصل بحسن باشا يوسف وكلفه بعرض رئاسة الديوان على سرى باشا للمشاركة فى تحمل ما سوف ينشأ من المتاعب بعد الذى أسفرت عنه نتيجة الانتخابات، وقد اعتذر سرى باشا فى أول الأمر عندما أبلغه عرض الملك ولكنه قبل المنصب فى النهاية عندما أقنعه حسن باشا بأن أمامه فرصة لتقديم خدمة كبرى للملك وإصلاح فساد النظام الحالى للعمل فى القصر بفرض شروطه وأهمها تنحية غير المسئولين، وأن يكون رئيس الديوان الصلة الوحيدة بين الملك ورئيس الحكومة وتحديد ساعات معينة بالنهار لاستقبال المسئولين من رجال الحاشية؛ ولكن لم يطل به المقام حتى وجد الأمور تعود إلى سيرتها الأولى فقدم استقالته بعد أقل من ثلاثة شهور، وكان قد تولى عمله بالقصر فى ١٢ يناير عام ١٩٥٠، بعد مقابلة طويلة مع الملك قبل ذلك تم التفاهم خلالها على قبول كل شروطه للعمل بالقصر ـ إلا أنه يبدو أن نفوذ كريم أو سحره كان أقوى من أن يقف أمامه شرط ولا عهد ـ على أنه يجب التنويه بعمل جليل تم فى العهد القصير بوزارة سرى باشا، وهو أنها

---

(١) مذكرات حسن يوسف ص ٢٦٨-٢٦٩.

استصدرت مرسومًا بقانون بمحاكمة الوزراء والأحوال التى تستوجب المحاكمة، كما وضعت قانون الكسب غير المشروع المعروف باسم: من أين لك هذا. وإنى مع عدم إنكارى فضل وزارة سرى باشا فى شأن صدور هذين القانونين، لابد أن أنوه بل أن أشيد بدور الملك وما كان من ترحيبه بهما وتشجيعه على إصدارهما، بل إنه ذهب فى إبداء تحبيذه لهما إلى حد تشجيع العمل على تطبيقهما بأثر رجعى يمتد إلى عام ١٩٣٩، وفضلاً عن هذا فإنه فى الأسبوع الأخير من عهد وزارة سرى باشا تم الاحتفال بافتتاح مشروع كان من بين المشروعات التى أولاها الملك عنايته ورعايته فى جمله ما كان يود الإكثار منه للنهوض بمستوى الحياة بين عامة الشعب، ونعنى به مشروع مصنع لمكافحة الحفاء وهو الذى كان موضع التفكير منذ كلفنى بزيارة مصنع الأحذية الذى أقامته إحدى الشركات الأجنبية لمعرفة مدى أقصى القدرة على إنتاج حذاء شعبى رخيص التكاليف وعهد إلى وزارة الشئون الاجتماعية بمتابعة الدراسة تمهيدًا لتنفيذ المشروع بإقامة مصنع أو مصانع لتحقيق مكافحة الحفاء بكل الوسائل وفى جميع أنحاء البلاد.

الزواج الثانى للملك:

وقبيل إجراء الانتخابات بفترة وجيزة وما أعقبها من مجيء النحاس باشا إلى منصة الحكم راجت الإشاعات عن قرب وقوع حادث مهم فى حياة الملك الخاصة، وذلك بإقدامه على الزواج للمرة الثانية وأخذ الناس يتهامسون بما يصل إلى أسماعهم من روايات عن السعيدة التى وقع عليها الاختيار وكيف حدث، والواسطة فيه، وموعد إعلان الخطوبة إلى غير ذلك من الأقاويل والتكهنات التى ألفها الناس فى حياتهم العادية فما بالك بحياة الملك وبما يترقبه الجميع فى لهفة ونفوسهم تفيض بالأسى والأسف منذ طلاق الملكة فريدة التى تعلقت بحبها قلوب الشعب بأسره، وكان منشأ ما أخذ ينتشر من الأحاديث فى هذا الشأن، خبر صغير نشرته إحدى الصحف بما يفهم منه إذاعة البشرى بوقوع الاختيار فعلاً على الملكة المقبلة، وقد أحدث نشر هذا الخبر ضجة بل استنكاراً أجمع عليه الرأى حيث كان معروفًا لدى الكثيرين أن الفتاة التى يشير إليها الخبر كانت مخطوبة بالفعل بل إن موعد عقد قرانها كان قد تم تحديده ووزعت بطاقات الدعوة على المدعوين لحضوره وكنت من بينهم، بل إن «العريس» كان قد تلطف فحضر لزيارتى ليدعونى وتقديم بطاقة الدعوة لى بيده، وليس من المألوف فسخ الخطوبة على الوجه المفاجئ الذى توحى به الإشاعة التى رددتها تلك الصحيفة، ومن ثم فلابد أن تكون قد

أخطأت بمسارعتها إلى النشر قبل التثبت مما أبلغ إليها، وكان سكوت الصحف عن العودة إلى الخوض فى هذا الموضوع ما يزيد الاعتقاد بعدم صحة ما أشيع، ولم أتمالك أن أفاتح المستشار الصحفى فى ذلك حين قابلته مصادفة فى ردهة القصر فبادرته بالاستفسار عن مدى صحة ما نشر، فقال إنها مجرد إشاعة فليس هناك ما يدل على أنها تقوم على أى أساس فقلت له لابد أن تكون قد شعرت أو سمعت على الأقل بما أحدثه هذا الخبر من القلق والاستنكار لأن صحة الخبر تستدعى فسخ الخطوبة، ولا يمكن أن يصدق الناس أن الملك نفسه يكون السبب فى الإقدام على ما يتعارض بل يناقض تقاليد وعادات البلاد، بل يخالف مبادئ وتعاليم الدين ولما سألته عن السبب فى عدم التفكير فى نشر تكذيب مثلاً قال إنه يفضل ترك الموضوع يخمد من تلقاء نفسه بدلاً من تجديد وتوسيع دائرة النشر بما يستلزمه التكذيب من إعادة ذكر الخبر، واكتفيت بهذا القدر من الكلام معه لا سيما إنى أعربت له عن دهشتى واستيائى، فضلا عن استياء واستنكار الشعب لكى ينقل ذلك إلى الملك - بل على أمل أن يفعل ذلك، وقد فوجئت فى يومها أو فى اليوم التالى بزيارة إبراهيم دسوقى أباظة باشا وزير المواصلات فى حينها، وكانت تربطنى به صلة مودة وتقدير متبادلة منذ مدة طويلة لإعجابى به وبما كانت تنشره له الصحف فضلا عن دوره الوطنى الكبير فى تسجيل الجرائم التى ارتكبها الجيش البريطانى فى العزيزية وما يجاورها فى مديرية الجيزة إبان حوادث الثورة الكبرى فى عام ١٩١٩، حينما كان يشغل مركزا رسميا فى المديرية مما جعل المحضر الرسمى الذى سجله فى حينها يصبح وثيقة رسمية لها شأنها فى استعانة الوفد المصرى فى الاستشهاد بها فى الدعاية للقضية المصرية وتعزيزها فى مختلف الدوائر فى العالم، فضلا عن روابط الصداقة القديمة بينى وبين الكثير من أفراد أسرتهم الكريمة وفى مقدمتهم شقيقة المرحوم عبد الله بك وأبناء عمه فؤاد باشا وإخوته جميعا لا سيما زميلى فى الدراسة محمد فكرى باشا، ومن هنا نشأت بيننا صداقة قديمة العهد تتجدد بيننا فى مناسبات متوالية، ولذلك رحبت بقدومه كل الترحيب ولم يلبث أن اعتذر لى عن مقدمه دون اتصال سابق قائلا إنه حضر بسبب حيرته فى كيفية الاستجابة لرجاء صديق عزيز عليه وهو حسين فهمى صادق بك السكرتير العام لوزارة المواصلات، فإنه فى حيرة شديدة يشعر بالعجز عن التصرف فى شأنها على أثر اتصال صادق بك الجواهرجى المعروف وأبلغه أن جلالة الملك رأى كريمته ناريمان وأعجب بها ويود الزواج منها، وإنه كلفه (أى الجواهرجى) بإبلاغه ذلك لعمل ما يلزم لإتمام الرغبة الملكية، ويريد بذلك طبعا العمل على فسخ خطوبتها لأنها على وشك الزواج، بل إنه قد تم توزيع بطاقات الدعوة لحضور عقد القران بعد الاتفاق مع «العريس» على تحديد موعده، فالرجل فى حيرة الآن

من أمره لا يدرى كيف يواجه العريس وهو شاب كريم العنصر والأخلاق ولم يصدر منه ما يدعو إلى نبذه وفصم العلاقة التى ارتبط بها معه، وكيف يواجه الأهل والأصدقاء والمدعوين وليس لديه من سبب بيديه لتعليل الإقدام على عمل ما هو مطلوب منه الآن، وفضلا عن ذلك إن أحدا لم يتصل به شخصيا من ناحية الملك ـ فيما عدا صادق بك الجواهرجى ـ هذا إلى أنه (أى حسين بك فهمى) يردد «وأين نحن من مقام الملك» ولذلك فإنه مشغول البال شديد الاضطراب إزاء كل هذه الأسئلة التى تلح عليه وأفقدته راحة البال، فاستعان بى، ولكنى لم أجد الجواب الشافى لما يشكو منه فخطر لى الحضور إليك عسى أن يكون لديك من المعلومات أو الرأى ما يدخل الراحة والاطمئنان إلى قلب الرجل المسكين. فأبديت أسفى الشديد لما سمعته منه وأعربت له عن دهشتى شخصيا للإشاعات التى ذاعت حول هذه الخطوبة المرتقبة لأنى لا أكاد أصدقها ولا أود أن تصدق للظروف التى تحوطها وبخاصة ما تحتاجه من فسخ خطوبة سعيدة قائمة، وتم تحديد موعد لوضع نهاية سعيدة لها بعقد الزواج، وأنا شخصيا حضر عندى العريس بنفسه لدعوتى وتقديم بطاقة الدعوة، فالإقدام على تجاهل ذلك كله والسعى للقضاء عليه مما يتنافى مع التقاليد والعادات الكريمة، وهو ما يجب يتسامى الملك عنه وهو ما لا أتردد فى مصارحته به لو أنه استشارنى فى شأنه من قبل أو فكر فيه الآن، وذكرت له الحديث الذى دار بينى وبين المستشار الصحفى فى هذا الشأن، والرأى عندى أن ناظر الخاصة الملكية لابد أن يكون لديه الخبر اليقين عن حقيقة نوايا الملك لأن هذه الشئون تدخل فى صميم اختصاصه، ولكن دسوقى باشا اعتذر عن عدم استطاعته العمل بهذا الرأى لانعدام الصلة التى تسمح له بذلك وتركنى شاكرا وهو ما زال حائرا من ناحيته وأنا آسف وحائر كذلك من ناحيتى.

ولم يلبث الجميع أن فوجئوا بوفاة حسين فهمى صادق بك والد ناريمان فى ٢ مارس عام ١٩٥٠، وفى تلك المناسبة صدر من الملك أول ما يشير رسميا فى دوائر القصر إلى حقيقة ما استقر عليه رأى الملك بشأن الخطوبة المرتقبة بأن أبلغت إلى كبار رجال الحاشية الرغبة الملكية فى أن يشتركوا جميعا فى تشييع الجنازة، فضلا عن أنه أوفد كبير الأمناء للقيام بهذا الواجب باسمه ولإبلاغ الأسرة لتعزيته ومواساته إلا أن سرى باشا ـ رئيس الديوان الملكى حينذاك ـ اعتذر عن عدم الاشتراك فى تشييع الجنازة بحجة المرض فى حين أنه بعد ظهر اليوم نفسه حضر حفلة شاى عند الوزير المفوض بالسفارة البريطانية، وحدث بعد ذلك بأيام أن أقام الملك حفلة شاى فى قصر القبة تكريما لدوق جلوستر ولم يدع إليها رئيس الديوان وفى مناسبة أخرى بعدها ببضعة أسابيع كلف الملك حيدر باشا بتبليغ توجيهاته فى مسائل عربية معينة إلى رئيس الحكومة وصادف أن التقى به سرى باشا فى اليوم التالى،

ودار بينهما حديث تناول بعض ما شملته توجيهات الملك وتبين جهل سرى باشا بها فعاد إلى الديوان وكتب مذكرة عما أصابه من الحرج لهذا السبب فأصدر الملك أمره بإبعاده عن منصبه كرئيس للديوان، وتولى كريم باشا إبلاغ الأمر إليه عن طريق صهره الأمين الثالث فقدم سرى باشا استقالته فى ٢ أبريل عام ١٩٥٠ ، أى بعد أقل من ثلاثة شهور من توليه المنصب، ولم يبق أى شك بعد ذلك فى أن الزواج الثانى للملك سيتم بعد انتهاء فترة معقولة للحداد، وهو ما تم فعلا بعد انقضاء نحو سنة تقريبا من ذلك التاريخ، وعقب الزفاف اصطحب الملك الملكة الجديدة على ظهر يخته «فخر البحار» فى رحلة إلى أوروبا دامت بضعة شهور، وكان أن من الله عليه بأن يرزق من عروسه الجديدة بما حقق له الأمنية الغالية التى كان يتضرع إلى الله ليلا ونهارا أن يمن عليه بها وهى مولد ولى العهد وهو ما أنعم قلبه سرورا فأقام على الأثر فى قصر عابدين أربع مآدب للغداء دعا على أولاها الأمراء والنبلاء وأعضاء الأسرة المالكة وإلى المأدبة الثانية رئيس وأعضاء هيئة الوزراء ورئيس وأعضاء مكتبى مجلس الشيوخ والنواب وكبار رجال الدولة وأصحاب المناصب الكبرى فى القضاء والحكومة وإلى الثالثة كبار رجال الدين وإلى الرابعة كبار ضباط الجيش والشرطة، وانتهز هذه المناسبة الموالون لمصر من أهل السودان فأوفدوا عددا منهم إلى مصر لتقديم التهنئة إلى الملك بمولد ولى العهد فأمر الملك بإكرام وفودهم والتكفل بجميع نفقات إقامتهم فى مصر وحدد موعدا للالتقاء بهم كما منح عددا من الرتب والأوسمة لزعماء الحركة الوطنية فى السودان والبارزين من أنصارهم وتولى السكرتير الخاص للملك تقديمهم جميعا إليه عند حضورهم إلى القصر فى الموعد المحدد لهم.

وزارة النحاس الأخيرة تواجه الأزمات:

عندما شكل النحاس باشا وزارته فى أوائل يناير عام ١٩٥٠ على أثر فوزه الكبير فى الانتخابات، كان كل الناس يترقبون ما يكون من نتيجة اللقاء بينه وبين الملك من بعد سنوات النزاع الماضية وما عاناه الوفد خلالها من كفاح مرير للحفاظ على كيانه حيال اللطمات والاتهامات المتوالية التى كانت توجه إليه فى خلالها، ولكنه كان قد وعى الدرس جيدا ووطد العزم على ألا يترك سبيلا إلى تعريض الحزب وأنصاره إلى المعاناة التى قاسوها، لاسيما أن الظروف حوله قد هيأت له السبيل لاتباع سياسة جديدة تحقق له ما يبتغيه من تأمين مركزه وضمان بقائه فى الحكم ما يشاء، فالإنجليز الذين كان يخشى بطشهم به فى الماضى أصبحوا أكبر حلفائه، كما أصبح الوفد أشد أصدقائهم إخلاصا

وتعلقا بهم ، وذلك منذ ربط بينهم نجاح مساعيهم المشتركة فى عقد المعاهدة ، فالوفد اليوم فى اطمئنان من هذه الناحية ، وأما أحزاب الأقلية فإن الأغلبية الوفدية الساحقة كفت الوزارة عناء التفكير فى أمر ما يكون من الأحزاب الخصيمة ، ولم يبق سوى التفكير الواعى السليم والتدبير الحصيف لحسن معالجة الموقف من السلطة الوحيدة الواجب الحرص فى التعامل معها بما لا يدع سبيلا إلى أى اصطدام محتمل والتعرض بذلك إلى ما اعتزم الوفد تفادى الوقوع فيه بأى وسيلة ، وقد هيأ لهم السبيل إلى تحقيق هذا العزم ما قدمه رئيس الديوان من الدليل العملى أثناء الانتخابات على ميوله الصادقة نحوهم وما يقوم غير المسئولين من حاشية الملك بإبدائه من حسن استعدادهم للتفاهم عليه معهم بالوعد ببذل كل ما فى وسعهم لتأييد سياسة الحكومة لدى الملك فى نظير إجابته إلى ما عساه أن يطلبه من الحكومة والتساهل فى موافقته على ما يرضيه والتجاوز عما يغضبه فيصبح الطريق ممهدا أمامهم للظفر بالسيادة المطلقة فى شئون الحكم وإشباع أغراضهم ، وتحقيق رغبات أنصارهم وكبح خصومهم على طول مدى الأيام التى يراعون فيها هذه السياسة وتطبيقها بما تستوجبه من حرص وعناية . ولقد روى وقتذاك إيذانا للملك نفسه منذ اللحظة الأولى بمطلع عهد جديد من العزم الصادق على الاجتهاد فى إرضائه وكسب عطفه ، أعلن النحاس باشا فى أول مقابلة حددت له بعد صدور المرسوم بتشكيل الوزارة الجديدة أن له مطلبا يرجو من الملك تحقيقه له وعند سؤاله عنه أجاب أنه لا يطمع فى أكثر من أن يسمح له الملك بتقبيل يده فدهش الملك لهذا المطلب اليسير الذى كان له وقع المباغتة لديه فى أول وهلة وسرعان ما ابتهج به وأجاب إليه رئيس حكومته الجديدة ، فكان فى تلك الوسيلة أو الحيلة الساذجة والمزرية فى نظر الكثيرين ما ترك فى نفس الملك انطباعا بالغا عن صدق نية الحكومة على بذل أكبر الجهد للحفاظ على دوام الوفاق وحسن التفاهم بين الطرفين .

وإذ بدأت الحكومة مباشرة مهامها نشطت إلى محاولة إيجاد خير سبيل لتحقيق الآمال الوطنية التى تتطلع إليها البلاد وفى مقدمتها ما حاولته الحكومة السابقة ولم تصل فيه إلى نتيجة حاسمة ، ولو أن حكومة صدقى باشا كانت أوفرها حظا من النجاح بما وصل إليه فى مفاوضاته مع بيفن من التسليم بوحدة شطرى وادى النيل تحت «تاج» ملك مصر والسودان والانسحاب من مصر وإتمام الجلاء عنها فى موعد لا يتعدى سبتمبر عام ١٩٤٩ ، أى أنه لولا تراجع الإنجليز وتخاذل الزعماء المصريين لكانت مصر قد نعمت بالجلاء منذ أكثر من عام قبل مجىء حكومة الوفد، ولذلك شرعت هذه الحكومة منذ مجيئها إلى الحكم فى

انتهاز كل فرصة لمفاتحة الإنجليز فى شأن استئناف المفاوضات، ومن ذلك أنه صادف مرور مستر بيفن فى مصر فحادثه فى ذلك النحاس باشا ووزير الخارجية الدكتور صلاح الدين باشا، ثم كتب إليه الدكتور صلاح الدين رسميا يطلب فتح باب المفاوضة على الأساس الذى انتهت إليه مفاوضاته مع صدقى باشا، بل إنه انتهز فرصة وجودهما معا فى نيويورك لحضور الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى سبتمبر عام ١٩٥٠، فبدأ مسعاه للمحادثة، وكذلك أثناء مرور الدكتور صلاح الدين بلندن فى طريق عودته إلى مصر، ولكن مستر بيفن استقال بعدها ثم توفى فى أبريل عام ١٩٥١، وعرض خلفه على مصر مقترحات بعيدة عن الموضوع الأصلى للنزاع القائم بينهما فلم تلق من مصر سوى الرفض البات، وعلى الرغم مما كان يبديه السفير الإنجليزى فى مصر من حسن الاستعداد والترحيب بالاستمرار فى المفاوضات إلا أنه ما لبث أن أخذ يماطل ويطلب التأجيل ثم يبذل الوعود تحتها وأن الغرض منها هو مجرد التسويف وكسب الوقت والتخلص من الاتهام بعدم الرغبة فى إجابة مصر إلى مطالبها.

ولما كانت قد انقضت عدة شهور فى تلك المحاولات والمراوغات غير المجدية، فإن ذلك حمل الحكومة على التصميم بأن تتخذ قرارا يضع حدا حاسما للموقف بأسره ويحفظ للبلاد كرامتها ويستعيد لها كامل حقوقها، بعد تساهلها فى شروط معاهدة ١٩٣٦ مما جلب على الوفد تهمة التفريط فى حقوق الوطن بل ممالأة المحتلين، ومثل هذا القرار الحاسم لا يكون إلا بإعلان إلغاء المعاهدة وكل ما ترتب عليها من التزامات.

وقبل المضى فى بيان ما وقع من الأحداث عقب إعلان الحكومة القرار الخطير الذى أقدمت على اتخاذه لا أرى من التنويه عن بعض المشكلات التى طرأت، وكادت تعصف بالتفاهم السائد بين القصر والحكومة، فضلا عن وقائع أخرى مهمة عرضت لى شخصيا فى خلال ذلك، فمثلا أرادت الحكومة تعيين أحد أنصارها رئيسا لمجلس الدولة فطلبت من السنهورى باشا رئيس المجلس وقتذاك أن يستقيل بحجة أنه كان قبل توليه مركزه الحالى وزيرا حزبيا إلا أن الجمعية العمومية للمجلس اجتمعت على الفور وأصدرت قرارا بأن طلب الحكومة لا يقوم على أساس من القانون، وأذكر بهذه المناسبة أنه على أثر ذلك زارنى فى منزلى وكيل المجلس سليمان حافظ بك وواحد من أقدم المستشارين وهو عبده محرم بك وشرحا لى تفاصيل الأزمة الطارئة وقدما لى صورة من محضر اجتماع الجمعية العمومية للمجلس والقرار الذى أصدرته فى هذا الشأن وطلبا منى باسم المجلس رفع صورة المحضر إلى جلالة الملك ملتمسين شمول المجلس برعايته لحمايته من اعتداء

الحكومة، وفى الحال قدمت مذكرة إلى الملك بكل ما حدث وأرفقت بها صورة محضر الاجتماع، وكان لذلك أثره بعدم عودة الحكومة إلى إثارة هذا الموضوع.

وجدير بالذكر هنا أن لغطا كثيرا كان قد تردد حول الاعتماد المالى المطلوب لإصلاح اليخت المحروسة، وضرورة الإصلاح وما قيل من أن التكاليف المقدرة باهظة - بمعايير ذلك الزمان - وما ثار من النقد الشديد لتمسك القصر بمشروعه فى هذا الشأن، فإننى انتهزت فرصة مقابلتى للملك خلال تلك الفترة وأبديت له أنه ربما كان من الأوفق عدم التشدد فى الموقف نظرا للنقد الشديد فى كل الأوساط، فقال إن المعارضين لا يعلمون السبب الحقيقى وراء تمسكى بوجوب إصلاح المحروسة مهما يكن أمر التكاليف فإن القيمة المعنوية أو التاريخية لشيء ما قد تفوق القيمة المادية أضعافا مضاعفة و «المحروسة» لها فضل كبير على البحرية المصرية بما لا يقدر بمال فإنها القطعة البحرية الوحيدة الباقية من الأسطول المصرى ومعترف بها فى عالم البحار كقطعة حربية، ولهذا فإنها تستخدم لتدريب البحارة والضباط البحريين وتجوب بهم بحار العالم سنويا لهذا الغرض للاحتفاظ بنواة لسلاحنا البحرى لتجديده عندما تسنح الفرصة لذلك، ولولا المحروسة لضاع كل أثر للبحرية المصرية ولما وجدنا نواة من الضباط والبحارة لتجديد بحريتنا ذات الأمجاد التاريخية - ولكن تلك الحقائق لم تكن واضحة فى الأذهان حينذاك.

وثمت مشكلة أخرى قدر لها أن تستفحل وتتشعب حتى أدت إلى نتائج لم تكن تخطر بالبال عند أول ظهورها، بل كان من الميسور معالجتها باتباع الطريق المنطقى المعقول لولا أنه عز على صاحب الشأن فيها أن يجرؤ أحد ولو كانت له صفة رسمية قانونية أن يثير حوله أى شبهة أو اتهام وأقنع الملك أن «ذاته العلية» هى المقصود بالإهانة فى شخص مستشاره الصحفى، فكان من غضب الملك ما أثار شهية الحكومة نحو العودة إلى سياستها القديمة . . سياسة بسط سيادة الأغلبية والتنكيل بالأحزاب المنافسة، وذلك أن ديوان المحاسبة قد أثبت فى التقرير السنوى لرئيسه أن مستشفى المواساة بالإسكندرية ارتكب مخالفة مالية بصرف خمسة آلاف جنيه إلى كريم ثابت دون تقديم ما يبرر ذلك، وعندما علم رئيس ديوان المحاسبة (الأستاذ محمود محمد محمود) بغضب الملك من هذه الملحوظة التى تمس مستشاره الصحفى واعتبارها ماسة به قام بتقديم استقالته، وكان الملك فى الواقع قد نقل إليه أنه (أى محمود محمد محمود) يطعن فى الملك وحاشيته فى مجالسه الخاصة فطلب من الحكومة عزله وهو ما يقتضى بعض الوقت لتدبير ما يستلزمه من موافقة مجلس النواب، ومن ثم تسرب الخبر فسمع به رئيس ديوان المحاسبة فعجل

بتقديم استقالته، وتلقفت المعارضة الخبر فقدم مصطفى مرعى بك سؤالا إلى الحكومة عن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة فأجابت بأنه لم يوضح أسبابا معينة فى كتاب استقالته، وأما عن الصلة بين الاستقالة وملاحظات الديوان عن تصرفات خاصة بنفقات حرب فلسطين فإن تلك التصرفات حدثت فى عهد الحكومات السابقة وليس هناك أى خلافات بين ديوان المحاسبة والحكومة الحالية، وعقب الأستاذ مصطفى مرعى بك على إجابة الحكومة بأنه سيحيل سؤاله إلى استجواب وهو ما قام به على الفور فى نفس الجلسة.

كريم ثابت يستغل استجواب مصطفى مرعى:

فى اليوم الذى حدد لمناقشة الاستجواب (٢٩ مايو) أفاض الأستاذ مصطفى مرعى فى شرح وجهة نظره فى الموضوع بعبارات كانت أحيانا عنيفة قاسية، ولكن دون أن تخرج عن نطاق العفة والاتزان، وقد ركز فى كلامه على ملاحظتين وردتا فى تقرير ديوان المحاسبة هما عن المبلغ الذى قبضه كريم ثابت بمقتضى أمر من رئيس مجلس إدارة مستشفى المواساة بغير مبرر ظاهر من المستندات، فضلا عما أثير حول موضوع الأسلحة الفاسدة، وأجلت الحكومة ردها إلى اليوم التالى، حيث أعلن الدكتور إبراهيم مدكور أنه تبنى الاستجواب بسبب اضطرار صاحبه إلى السفر لارتباطه بموعد سابق للرحيل إلى أوروبا، وتولى فؤاد سراج الدين باشا الرد، وكان من أبرز ما قاله إنه لاحظ أن كرسى الرياسة (أى كرسى رئيس المجلس) كان يهتز أثناء كلام الأستاذ مصطفى مرعى بك لكثرة مخالفات اللائحة وأعاد القول بأن التصرفات موضوع الاستجواب وقعت فى عهد الحكومات السابقة، ومع ذلك دافع عن تصرف كريم ثابت وقال إن الوزارة قامت بالتحقيق فى موضوع الأسلحة وأسفر عن عدم مسئولية أحد ممن كانت له صلة بذلك، وأما رئيس ديوان المحاسبة فقد حاولت الحكومة إقناعه بالعدول عن الاستقالة ولكنه تشبث بها، وتقدم الدكتور مدكور إلى المجلس بطلب لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية لإعادة الدراسة والتحقيق فى المسألتين موضوع الاستجواب، ولكن الحكومة اعترضت بعدم دستورية ذلك الطلب، وفى النهاية قرر المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة الشئون الدستورية، إلا أن ذلك لم يكن ختام هذه العاصفة - أو أن كريم ثابت لم يطب خاطره بانتهائها على هذا الوجه فقد بلغ من التأثير بخاصة فى إقناع الملك بأن العداء لشخصه (أى الملك) وراء إشهار العداء له (أى كريم) ومن ثم تلك المهاجمات والحملات المتوالية وما تلقاه من تعاطف

بعض الشخصيات معها كموقف رئيس الشيوخ منها أثناء نظر الاستجواب، وفضلا عن أن جميع ما صدر عن الملك من تصرفات تجاه المعارضة، أو من كان يظن فيهم المعارضة لمجرد عدم موافقتهم على تصرفات كريم ثابت - أو بالأحرى عدم رضا كريم عن تصرفاتهم حياله - نقول إنه فضلا عن أن تصرفات الملك فى تلك الفترة السوداء فى تاريخه كانت تنطق وحدها بمدى ما كان لكريم من وحى أو تأثير فى إصدارها، فإن هناك شهادة صريحة ولا سبيل إلى الشك فى صدقها أو الحاجة إلى مزيد من البيان ولا سيما لصدورها من رجل نزيه كان المسئول عن ديوان الملك، إذ ذاك ونعنى به حسن يوسف باشا وقد أورد فى مذكراته التى كان يعنى بتدوينها يوميا[1] إنه غداة الانتهاء من استجواب مصطفى مرعى. دعاه الملك إلى مكتبه بقصر القبة حيث وجد كريم ثابت قد سبقه إليه وابتدره بالسؤال عما إذا كان راضيا عما يجرى فى مجلس الشيوخ ولما أجابه أن المسألة انتهت بما أبدته الحكومة من الدفاع فاعترض الملك متسائلا كيف يظن أنها انتهت وهى مظاهرة للتشنيع على رجال الحاشية وهو ما يمسه شخصيا وهو لا يمكن أن يحكم من مركز بهذا الضعف فلابد من استعمال الشدة للمحافظة على هيبة الملك، وأضاف «لقد فكرنا فى حل مجلس الشيوخ»، وعندما أخذ رئيس الديوان بالنيابة فى شرح خطورة هذا التصرف قاطعه الملك قائلا إن أقل ما يمكن عمله هو إخراج رئيس مجلس الشيوخ لأنه سمح بتلك المظاهرة وعندما رجا حسن باشا السماح له بمعالجة المسألة لدقتها اشتد غضب الملك قائلا له هل تخدمنى أو تخدم الأحرار الدستوريين، فسكت مكرها وعاد الملك إلى إظهار عدم ارتياحه وكرر الأمر بمقابلة رئيس الحكومة وإبلاغه الرغبة الملكية فى إخراج هيكل باشا من رئاسة مجلس الشيوخ. وعند إبلاغ الأمر إلى النحاس باشا أبدى أن الموقف يستدعى التأنى وأن الحكومة لعدم توافر الأغلبية لها فى مجلس الشيوخ تجد أحيانا بعض الصعوبة فى إحراز موافقة المجلس على بعض القوانين ولذلك سبق تفكير الحكومة فى حل المجلس أو إخراج رئيسه وإبطال المراسيم الخاصة بالشيوخ المعينين فى عهد الحكومات السابقة، ولكن الحكومة وجدت أن هذه المسائل قد تسبب لها من المشكلات ما هى فى غنى عنه، ولذلك طلب إبلاغ الملك إنه يحسن معالجة الأمر بالحسنى وهو ما لم يقابله الملك بالارتياح، وبعد ذلك بفترة وجيزة فوجئ رئيس الديوان بالنيابة بكريم باشا ثابت يحضر إليه فى مكتبه فى صباح أحد الأيام ويسلمه ثلاث ورقات مكتوبة بخط اليد وهى تحتوى على أسماء الشيوخ المقترح إخراجهم وأسماء من يقترح إدخالهم مجلس الشيوخ كما قال كريم عند سؤاله عنها وشرح

---

(١) القصر ودوره فى السياسة المصرية ص ٥٤٩.

أن الحكومة قررت إبطال مراسيم عام ١٩٤٤ ، وإعادة مراسيم عام ١٩٤٢ ، وأن الملك وافق على ذلك وأن المراسيم يجرى إعدادها فى مجلس الوزراء لإرسالها إلى القصر لإصدارها ، وذكر كريم أن فؤاد باشا سراج الدين سلمه تلك الأسماء ، وكانت الساعة الثالثة صباحا فلم يشأ إزعاجه لتأخر الوقت - مع أنه يعلم أنهم كانوا فى شهر الصيام أى أن تلك الساعة كانت فى وقت السحور - وقد عجب حسن باشا يوسف لهذه المفاجأة لأنه كان مدعوا عند النحاس باشا قبلها بيومين وجرت بينهما ، وكذلك مع فؤاد باشا سراج الدين الأحاديث الكثيرة ولم يذكر له أحدهما شيئا عن تلك الإجراءات التى فاجأه بها كريم باشا .

محاولة لإحباط خطة كريم ثابت عجلت بخروج الشيوخ:

وأعتقد أن عندى السبب فى حدوث تلك المفاجأة أو السر فى الإسراع بها ، فقد كانت الأحاديث والإشاعات تدور فى كل مكان حول رغبة الحكومة فى إبطال ما أصدرته الحكومات السابقة من مراسيم بتعيينات فى مجلس الشيوخ بمناسبة التجديد النصفى لأعضاء المجلس ، وكان الكثيرون يرجون ألا تقدم الحكومة على تنفيذ ما تنسبه إليها الإشاعات لما فى ذلك من الإيحاء بالعودة إلى سياسة الحزبية الصارخة ، وقد قويت هذه الإشاعات بعد استجواب الأستاذ مصطفى مرعى بك ولذلك اشتد الأسف كذلك بين من يعرفون أقدار الناس ومدى ما يمكن أن تفيده الأمة من خدمات وكفاءات بعض من ذكرت أسماؤهم بين من يراد إخراجهم من مجلس الشيوخ مثل إبراهيم عبد الهادى باشا وهيكل باشا ومصطفى مرعى بك ، وقد هالتنى شخصيا هذه الأخبار المزعجة التى تتناقض على خط مستقيم مع السياسة التى كان الملك قد اقتنع بوجوب الالتزام بها عند توليه سلطاته الدستورية ، ولذلك لم أتمالك أن طلبت مقابلته لأمر مهم - وكنا فى قصر رأس التين فى إحدى ليالى شهر رمضان المبارك التى أصبح من تقاليد القصر إحياؤها بتلاوة القرآن الكريم ، فجاءنى الرد بأن الملك شديد المشغولية للإعداد لرحلة ينوى القيام بها ولذلك لايجد وقتا لمقابلتى ويطلب إعداد مذكرة بما أود عرضه عليه فأبديت أسفى لأن ما عندى يستدعى العرض شخصيا وقد يريد جلالته مناقشتى فيه والأمر مهم وعاجل ولهذا ألح فى طلب المقابلة أو على الأقل المحادثة تليفونيا ، وعلى أثر ذلك سمعت صوت الملك وهو يسألنى عن الأمر المهم الذى أود محادثته فيه فقلت إنه يتعلق بمبدأ مهم أظهر على الدوام شدة حرصه على التمسك به وهو أن يكون ملكا لجميع الأفراد والطوائف وفوق أى ميل

للحزبية أو الميل إلى جهة من الجهات دون سواها، ولذلك فإنه أزعجنى وأزعج كل مخلص للعرش أن يستمع إلى الإشاعات التى راجت أخيرا عنه بأن النية متجهة إلى إخراج بعض الأعضاء المعروفين بالنزاهة والكفاءة من مجلس الشيوخ مع أن الظروف الحالية للبلاد، تستدعى الوحدة وضم الصفوف، بل إن الحكمة السياسية ومصلحة العرش نفسه تقتضى الاحتفاظ بأوثق العلاقات مع الزعماء، فقد تستدعى الظروف الاستعانة بهم لمواجهة حالة طارئة، فماذا يكون موقفنا إذا أبعدنا عنا الواحد منهم بعد الآخر فقال أنا لا أستطيع الثقة بمن يبدى الخصومة وعدم الإخلاص لى ومهاجمة المخلصين من رجالى، فقلت له أرجو أن تسمح لى بأن أؤكد أن من تشك فى إخلاصهم هم أشد الناس غيرة على سمعة العرش وحبا لشخصك ورغبة فى إبعاد اسمك عن كل لغط بل يرغبون رغبة صادقة فى أن ترتفع أسماء رجال حاشيتك فوق مستوى الشبهات، ولكن مع الأسف الشديد أن الواقع الآن هو أن كريم باشا - الذى لا أحمل له أى خصومة أو عدوان - تدور حول اسمه كثير من الإشاعات، وقد تكون كلها كاذبة، وإنما يحتمل صدق بعضها فى نظر الناس فكان من صالحه شخصيا ومن صالح القصر أن يجرى تحقيق دقيق فى شأنها على أن يمنح إجازة فى خلالها أو يطلب هو نفسه السماح له بإجازة ليكون بعيدا عن القصر حتى تظهر كل الحقائق وتعلن على الناس فلا يبقى سبيل للكلام فيها، ولذلك فإنى أرجو إعادة النظر فى أمر الشيوخ الذين يجرى التفكير الآن فى إخراجهم للإبقاء على ذوى المكانة منهم لدى الشعب بل لدى جلالة الملك، وبعد المناقشة بعض الوقت فى ذلك أبدى أخيرا موافقته على اقتراحى، وطلب منى التحدث إلى حسن باشا يوسف رئيس الديوان بالنيابة فى ذلك الشأن والتفاهم معه على ما يحسن اتباعه وإبلاغه بالأسماء التى ينتهى الاتفاق عليها - ولكنى مع الأسف الشديد عند مقابلتى لحسن باشا اتضح أنه فى نفس الليلة وفى الثالثة صباحا كان قد تم لكريم تنفيذ ما أراد - كما يروى حسن باشا فى مذكراته - مما يدل على أنه بوسيلة ما عرف ما جرى بينى وبين الملك فأسرع يقطع الطريق أمامى. وكأنه كان مقدرا لاستجواب الأستاذ مصطفى مرعى ألا يقف تأثيره عن حد إحداث زلزال هز كرسى رئيس مجلس الشيوخ هزا بلغ من شأنه أن أطاح بصاحبه من فوقه، بل إنه امتد إلى الناحية الأخرى المقابلة - ناحية جبهة المعارضة.

الفصـــل السابع عشر
قيامى بأنشطة مختلفة

ــ انضمـامى لوفد مصر فـى اليونسكو ــ حديث ذو شـجون مع طه حسين ــ حـضور مؤتمر اليـونسكو ــ حديث من مسئـول فرنسي ــ استدعـاء إلى كابرى، حلف عبد الـفتاح باشـا حسن اليـمين ــ الملك يـهتم بتـرشيح طه حـسين لعـضويـة مجلس اليـونسكو لندن فالنمسا فالعودة، وأحاديث مع جلاد باشا على الباخرة.

ــ فرصة متاحة لإبلاغ الملك رأيى فى مسلكه الشخصى.

انضمامى لوفد مصر فى اليونسكو:

صـادف أن جرى حديث بينى وبين صديقى الدكتـور طه حسين عقب صدور القرار بانتـدابه لرئاسـة وفـد مصـر إلى مـؤتمر اليـونسكو، وكـان طبيـعيـا أن يتطرق الحديث إلى الأغـراض النبيلة لهيئة اليونسكو وضرورة الحرص على اختيار أعضاء وفـد مصـر ممن يحسنون تقـدير مهمة تلك الهيئة وأغراضها ولا سيما أنها العماد الأكبر لهيئة الأمم المتحدة فى تحقيق مـهمتها لنشر الثقافة وتوثيق روابط السلام بين أعضـاء المجتمع الدولى، فإذا بالدكتـور طه حسين يسألنى عـما إذا كنت أستطيع الحصول على موافقة الملك على غيابى عن خدمته فأجبته بأنى أعتقد أن ذلك ليس من العسير تدبيره، فطلب منى إذن أن أحاول الحصـول عـلى تلك الموافقــه وإخطاره بالنتيجة فى ظرف أسبوع على الأكثر لأن المجال لا يزال مفتوحـا لإضافة أعضاء جدد إلى الوفد، وأنه يسره أن أكـون مصـاحبا له فى تلك المهـمة فعقـبت على كـلامه بقولى إنى لا أود بحال أن أكون سببا فى خلق أى متاعب أو إحراج له أو اتهامه بالعمل على مجاملة القصر ورجاله أو الخضوع لتنفيذ رغبات الملك سعيا وراء مرضاته أو التقرب منه فأجابنى بأنه لا يخشى شيئا من ذلك على الإطلاق لأنه كان يشعر من قبل أن عدد أعضاء الوفد أقل مما يجب للقيام بالأعباء التى تستوجبها متابعة

أعمال اللجان الكثيرة التى اضطرت إدارة اليونسكو إلى إنشائها لتستطيع النظر فى العدد الكبير من المسائل المشتمل عليها جدول أعمال المؤتمر، ولولا ضيق نطاق الاعتماد المقرر لبدل السفر لطالب منذ البداية بعدد أكبر من الأعضاء، فهو من هذه الناحية إنما ينفذ ما كان يود عمله منذ البداية، وعلى ذلك فإنى اتصلت على الأثر بجناح الملك وطلبت من الأمين الخاص القائم بالخدمة أن يعرض على الملك طلبى الإذن لى بقبول عرض بالاشتراك فى الوفد المسافر إلى اليونسكو لا سيما أنه كان معروفا أن جلالة الملك على وشك السفر إلى أوربا فى رحلة طويلة على ظهر يخته الخاص مع عروسه - أى رحلة شهر العسل - وعلى ذلك فإنه سيكون على كل حال غائبا عن مصر معظم شهور الصيف، ولم يلبث أن جاءنى الرد بالموافقة على طلبى فأبلغتها فى الحال إلى الدكتور طه حسين وسرعان ما حصل بدوره على موافقة مجلس الوزراء على ضم اسمى إلى أسماء أعضاء الوفد المسافر إلى اليونسكو، وكان يتألف من نخبة ممتازة وهم محمد صادق جوهر باشا والدكتور حسين فوزى، والدكتور توفيق شحاتة والدكتور سليمان حزين والأستاذ النحاس مدير الأوبرا، فضلا عن الأستاذ فريد شحاتة السكرتير الخاص الملازم للدكتور طه حسين، وكان الدكتور طه حسين يعلم من سابق التجربة أن الأيام الأولى للمؤتمرات تنقضى فى القيام بإجراءات إدارية تستدعى التثبت من شخصيات أعضاء الوفود وصحة وتمام الوثائق. . . إلخ، فقد رأى أن يسبقه فى السفر أعضاء الوفد لحضور تلك الجلسات الإدارية وإثبات حضور الوفد المصرى على أن يلحق بهم عندما تبدأ جلسات الاستماع لكلمات الوفود طبقا لكلمات الوفود طبقا لنظام البرنامج الذى وضعته إدارة المؤتمر، وكذلك كنت الوحيد الذى كان له حظ السفر معه - وبصحبته السيدة قرينته وسكرتيره الخاص - وبعد بضعة أيام كنا على الباخرة فى طريقنا إلى مدينة البندقية الرائعة وقضينا فيها ليلة، وقمنا فى اليوم التالى بالسكة الحديد إلى (ستريزا) وهى بلدة صغيرة يحار المرء فى وصف جمالها الباهر من حيث موقعها على البحيرة الإيطالية الشهيرة «ماجورى»، (أو الكبيرة) والحدائق البديعة النظام والأزهار على نسق يبعث على الارتياح والدهشة معا بحيث لا تقع العينان إلا على كل ما هو جميل ويدعوك أن تهتف من كل قلبك سبحان الخالق المبدع القادر، وأنت حيث سرت أو جلست لا ترى حولك سوى تحفة من تحف الجمال النادر، ولما كانت قرينة الدكتور طه حسين قد أبدت رغبتها فى الاستمتاع بقضاء بضعة أيام هناك، فقد رأيت من الأوفق أن أترك الزوجين السعيدين يستمتعان بقضاء تلك الفترة وحدهما طبقا لعادتهما السنوية، ولذلك قررت اللحاق بباقى أعضاء الوفد بباريس فى مساء اليوم التالى لوصولنا إلى «ستريزا»، وفى الموعد المحدد لقيامى إلى المحطة فوجئت

بالدكتور طه يصر على مصاحبتى إلى المحطة، وعبثا حاولت إقناعه بأن وجود سكرتيره معى يغنى عن تكليف نفسه مشقة المجىء معى وترك قرينته وحدها، إلا أنها هى بدورها أبى لطفها إلا الإعراب عن موافقتها على ذهابه معى وأنه لو لم يفعل ذلك من تلقاء نفسه لطلبته هى منه! فكان ما أرادا وصاحبنى إلى المحطة وإذا بنا نفاجأ هناك بإعلان يفيد أن القطار سيصل متأخرا بمقدار نصف ساعة! وبقدر ما أبديته من الأسف لما سوف يعانيه الدكتور طه من برد الليل بسبب هذا العطل المفاجئ بقدر ما أخذ يبدى سروره بالفرصة التى أتاحتها لنا الظروف لتبادل الحديث فى هذا الهدوء الشامل.

حديث ذو شجون مع طه حسين:

وبدأ يسألنى عن السر فيما يبدو أنه يملأ نفسى من الضيق والهموم مما يجعلنى أستغرق أحيانا فى التفكير العميق الذى يلفت نظر من يتاح له إلى أن يكون على مقربة منى وقتها فضلا عما يظهر فى حيويتى من دلائل انفعال مكتوم فقلت له فى الواقع إنى يا صديقى أعيش منذ وقت ليس بالقصير فى دوامة من الاضطراب النفسى والحيرة فيما يجدر بى أن أصنعه أو أمتنع عنه، ورويت له ما كان من أمرى مع الملك الشاب فى أول عهده حين اعتقدت أنى نجحت فى تحقيق ما كنت أرجوه من إثارة روح الإحساس بآمال الشعب فيه ومسئوليته الكبرى نحوه ونحو واجباته للحفاظ على كرامته وكرامة عرشه وأهمية التمسك بمبادئ الدين والشرف والوطنية، وما كان من التصرفات التى صدرت منه نحوى غداة عودتنا من أوربا بما يفيد صدق إيمانه بمبادئ المثل العليا التى طالما تحدثنا فيها، بل إن إيمانه بها كان قد دعاه إلى أن يعهد إلىّ بكتابة الحديث الذى أذاعه على الشعب فى الراديو، وأصر على أن يتضمن ما يفيد إيمانه العميق بتلك المبادئ وعزمه الصادق على فتح صدره وأبواب قصره لجميع طبقات وهيئات الشعب، وقد كان واضحا فى كل تصرفاته فى المرحلة الأولى من حكمه مدى تأثره بتلك المبادئ، وشرحت لمحدثى كيف بدأ يطرأ التغيير فى مسلكه الشخصى والعوامل التى ساعدت على ذلك، ومع هذا ظل متمسكا بمبادئه الأولى ويرحب بكل فرصة للعمل بها حتى أخذت تتدخل عناصر جديدة أهمها أشخاص غير المسئولين مثل كريم ثابت وطائفة التافهين الذين يلازمونه فى سهراته الليلية وما صاحب وأعقب ذلك من تصرفات غريبة جعلتنى فى حيرة من كيفية التصرف معه حيالها، وهل يجدى التحدث معه فى شأنها؟ وهو ما قمت به فى البداية المبكرة للسهرات، أم أن أوان ذلك قد فات الآن بعدما قام بسد الأبواب من حوله، فلم يعد هناك من سبيل للوصل إليه سوى ترقب ما تأتى به الأيام من تغيير فى الظروف المحيطة به، فقد يتسنى عندها

النصح له للأخذ بما يفيد ـ وهذا رأى من أثق بهم من الأصدقاء المخلصين فى القصر ممن يثق بهم الملك أيضا، ولكن ما يبعث القلق فى نفسى هو وخز الضمير لشعورى أنى أخون الواجب بالسكوت على ما أرى من الضلال ومادمت لا أقوم بواجبى مع أنه ما دفع الملك منذ اللحظة الأولى إلى أن يطلب منى البقاء إلى جانبه سوى ثقته بأنى خير من يعينه على القيام بهذا الواجب لتحقيق ما كان يجيش فى صدره من آمال لخير الشعب وهأنا عجزت عن أداء هذا الواجب، إلا أنى من ناحية أخرى يعذبنى ضميرى بتذكيرى بالمهمات التى خصنى الملك بالسهر عليها وهى دوام العناية بشئون السودان والحركة الوطنية هناك، وكذلك العناية بكل ما يتعلق بالبعوث الإسلامية فى الأزهر وطلبات المعونة التى ترد من البلاد الإسلامية لتزويدها بما تحتاجه من المدرسين والكتب، وقبول أبنائهم فى الأزهر والمعاهد المصرية، وواصلت وصف قلقى حول ما يكون من مستقبل ذلك كله فى حالة إبعادى عن القصر نتيجة لإقدامى على إغضاب الملك أو بالأحرى إغضاب غير المسئولين بحديثى مع الملك عن مخاطر الاحتمالات إزاء مسلكه الشخصى الحالى وهم (أى غير المسئولين) الوحيدون الذين يشجعونه عليه لما أفادوه ويفيدونه من ورائه، بحكم أنه كان أكبر وسيلة للاحتفاظ بمكانتهم كركن أساسى فى حياة السهرات الليلية فى الملاهى، وفى نادى السيارات وسواه من ندوات لعب الميسر، فقد كان معروفا أن كريم ثابت كان يتصدر البطانة الملازمة للملك، حيثما ذهب فى سهراته، ثم انضم إليه المستشار الاقتصادى للخاصة الملكية منذ تعيينه، بل أصبحت له مكانة خاصة لما عرف عن أن إلياس أندراوس باشا كان بارعا فى ألعاب القمار ومغرما به إلى حد عدم الاكتراث بما يصيبه من خسارة أو ربح فى اللعب، فكان شديد المجازفة (وربما عن قصد أحيانا؟!) وكثيرا ما كان يحدث ـ طبقا لما كان يتردد من همس فى بعض دوائر القصر ـ أنه يقدم الرشوة لبعض أفراد البطانة الخاصة فى حضور الملك بأن ينادى فى أحد أدوار اللعب بأنه فى هذه المرة سيكون الربح من نصيب فلان «إذا كان له بخت»، فإذا تحقق له الربح فى تلك المرة كان يقوم بتسليم القيمة فى الحال إلى من عين اسمه، فيناديه فرد آخر ويطلب ألا ينساه فى المرة القادمة، وأحيانا كان يعد أحدهم جهارا بأنه سوف يجرب له حظه فى البورصة فى الغد، فسوف يشترى أو يبيع صفقة من الأسهم باسمه ويأتيه مساء بما تسفر عنه العملية من ربح وبهذا يحتفظ وحده بالسر ـ أى سر ما يقدمه من رشوة أهى حقيقة نتيجة ما ربحه فى البورصة أم أن مصدرها جيبه الخاص ـ وإنما يراد تغطية سر العملية لكى يبقى المراد منها مكتوما ومفهوما بين من أعطى ومن أخذ، فلا عجب أن يقوم هذا بعدها بما يفرضه ذلك عليه من تأييد صاحب المنحة فى كل مناسبة لدى الملك مستقبلا، ولقد اعتذرت للدكتور طه حسين

عن هذه الإطالة فى حديثى، ولكنى وجدت فى ذلك ما يخفف عنى بالإفضاء إلى صديق أمين وحكيم مثله، فتفضل وأعرب عن تقديره لما أبديته من الثقة به بإطلاعه على كل ما يجول فى نفسى ويرجو أن أحس بشىء من راحة البال بعدها، فإن مشاركة صديق على جانب من الوعى فى حمل ما أضيق به من أعباء وهموم يؤدى إلى بعض الراحة النفسية على كل حال، وهو يود أن يؤكد لى تعاطفه معى فى كل ما أشعر به وإن كان فى عين الوقت يشترك فى الرأى مع أصدقائى فى القصر الذين نصحوا لى بالتزام المزيد من الصبر، عسى الله أن يأتى لنا بالفرج من حيث لا نحتسب، وهو القائل سبحانه وتعالى﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْراً ﴾ ووصل القطار بعدها. وكأنما قضت إرادة الله أن يفسح أمامى المجال والوقت للتسرية عن نفسى بالإفضاء إلى صديقى بما كانت تضيق به.

حضور مؤتمر اليونسكو:

وإذا كان الأستاذ فريد شحاتة قد بعث ببرقية إلى مدير مكتب بعثة التعليم فى باريس يخطره بموعد وصولى، فقد وجدته فى انتظارى بالمحطة فى باريس - وكان الدكتور حسن الديوانى - وقد أنست ليلتها بلقائه والتعرف به لا سيما أنى كنت على معرفة كذلك ببعض أفراد أسرته الكريمة، وذهبت فى الحال إلى الفندق الذى كان قد حجز لأعضاء الوفد أماكن للنزول فيه، وكانت تتوافر فيه كل أسباب الراحة فضلا عن ملاءمة موقعه على مقربة من قوس النصر - أو ميدان «الاتوال» (النجمة) - غير بعيد من مقر اليونسكو، وعلى الأثر ذهبنا إلى مكان انعقاد المؤتمر، حيث التقيت بباقى الأصدقاء من أعضاء الوفد ووافانا الدكتور طه حسين بعدها بيومين واندمجنا فى أداء مهمتنا بالمؤتمر، وكان من أكبر دواعى الفخر، بل الزهو فى نفوسنا، ما شاهدناه من احترام كل الوفود لرئيس وفدنا وما كان له من الاحترام والمكانة الكبرى فى نفوس الجميع وهو ما قام عليه الدليل القاطع فى اليوم المحدد له لإلقاء كلمة الوفد المصرى، فإنه بلغ من حرص الجميع على الاستماع إليه أن امتلأت قاعة الاجتماع الكبرى بالوافدين، وامتدت بل ازدحمت طرقاتها والطرق الجانبية بالمتزاحمين للاستمتاع بالسماع إليه، وقد ذاع بينهم ما عرف عنه من الفصاحة وبلاغة التعبير من التمكن من حين الأداء مما جعل القاعة تدوى بتصفيق الإعجاب بين فقرة وأخرى، فكان يوما مشهودا ملأ نفوسنا فخرا به وإعزازا له.

حديثي مع مسئول فرنسي:

وشاء القدر أن تكون مناسبة حضوري مؤتمر اليونسكو فرصة لمعاودتي الحديث فيما سبق أن طرحته من أفكار بشأن سياسة فرنسا بشمال إفريقيا على نحو ما كنت قد تحدثت به مع صديق فرنسي في مناسبة استضافة الأمير عبد الكريم الخطابي، فقد كانت الوفود العربية المدعوة إلى المؤتمر قد اجتمعت قبل بدء الجلسات للتفاهم على السياسة الواجب التضامن في اتباعها نحو الموضوعات المدرجة في برنامج لجان المؤتمر، فتم التفاهم على أنه مجاملة لفرنسا ومراعاة لصداقتها للمؤتمر يحسن عدم الاشتراك علنًا في الحملات التي ينتظر أن توجه إلى فرنسا بسبب سياستها في مستعمراتها العربية والإسلامية من حيث حرمانها من دخول الكتب والمطبوعات العربية مما جعلها تشكو إلى البلاد الشقيقة من تلك السياسة، فضلا عن شكوى دور النشر في البلاد العربية، ويكتفى بإبلاغ الشكوى إلى ممثلها في المساء، ولكن ذات يوم أثناء اجتماع اللجنة المختصة بذلك الموضوع وكنت أمثل مصر فيها، فوجئت بممثل العراق يحمل على فرنسا حملة شعواء ويطالبها بتغيير تلك السياسة الرجعية على وجه السرعة فاضطررت في نهاية الجلسة إلى الذهاب إلى ممثل فرنسا وأبلغته أني بوصفي الممثل لمصر فيها يهمني إبلاغه أن عدم اشتراكي في الكلام في الجلسة بعد الزميل العراقي لا يعني عدم تأييدي إياه بل إني أؤيد كل ما قاله لأن لدينا من الشكوى في ذلك الموضوع ما يفوق ما تحدث عنه الزميل العراقي، ولكني تقديرا لضيافة فرنسا إيانا ولمكانتها لدينا رأيت الاكتفاء بالحديث إليه كأصدقاء. فشكرني على موقفي وأعرب عن حبه لمصر لأنه سبق له العمل في السفارة الفرنسية هناك وامتد بنا الحديث حتى وصل إلى عتابه علينا بشأن استقبالنا للأمير الخطابي، وهنا أعربت له عن دهشتي شخصيا من سياستهم وجمودهم حيال كل ما طرأ على السياسة العالمية من التغيير، كما سبق أن فعلت مع صديقي الفرنسي في مصر، ولكني علمت منه أنه طرأت لنفر من المسئولين الفرنسيين بعض أفكاري بشأن شمال إفريقيا - والجزائر بوجه خاص - ولكنهم لقوا معارضة جامحة من جانب الأغلبية بين رجال الاقتصاد والأعمال، وهم الذين يسيطرون على قدر فرنسا في هذا المجال فلا يجرؤ أحد على الخروج عن إرادتهم، فأعدت عليه كلامي ومقترحاتي بشأن الدور الذي تستطيع فرنسا أن تلعبه في السياسة العالمية لو أنها أخذت بوجهة النظر التي عرضتها عليه، فلم يسعه إلا الموافقة التامة مع التحفظ التام، كذلك فيما يتعلق بكتلة أصحاب المصارف والمصالح الضخمة في الجزائر وشمال إفريقيا وافترقنا صديقين نأمل في المزيد من التفاهم والتقارب بين بلدينا!

استدعاء إلى «كابرى»، حلف عبد الفتاح باشا حسن اليمين:

وفى خلال انصرافنا إلى أداء مهمتنا فى المؤتمر تلقيت رسالة تليفونية من السفارة تدعونى لمقابلة سفيرنا (أحمد ثروت) وعند مقابلته اعتذر عن إزعاجى بطلب الحضور إليه، ولكنه تلقى رسالة تليفونية قبلها من سفيرنا فى روما يطلب منه حجز مكان لى على أول طائرة تغادر باريس إلى روما. وإبلاغى أن جلالة الملك الموجود حاليا فى «كابرى» يطلب سرعة ذهابى إليه لمهمة قصيرة الأجل على أن أعود بعدها إلى باريس لاستئناف مهمتى بها مع باقى أعضاء الوفد، فشكرت السفير وأبديت استعدادى للسفر بعد ظهر اليوم نفسه ورجوت منه أن يأمر بحجز مكان لى على طائرة يكون وصولها - إذا أمكن - قبيل المساء مع إخطارى بالموعد لعمل ترتيب الذهاب إلى المطار فى الوقت المناسب، وعدت إلى اليونسكو فقابلت الدكتور طه كما اتصلت بباقى الزملاء وأبلغتهم جميعا بما حدث ويأنى علىّ السفر إلى روما فى ذلك المساء بإذن الله، ثم عدت إلى الفندق فأعددت حقيبتى، وطبقا لمشورة الدكتور طه والدكتور الديوانى احتفظت بحجرتى خوفا من صعوبة الحصول على سواها عند عودتى فى حالة إخطارى إدارة الفندق، كذلك بعزمى على السفر، فقد كانت باريس مزدحمة فى ذلك الحين لا سيما أننا كنا على مقربة من ١٤ يوليو العيد الوطنى الكبير لفرنسا وهو ما يحرص الكثيرون من الفرنسيين أنفسهم على شهوده فى باريس للاستمتاع برؤية ما يجرى فيه من عروض عسكرية رائعة، فضلا عما تعج به ليلا ميادين باريس بل سائر طرقاتها فى جميع أرجائها بفرق الموسيقى التى تعزف طول الليل بلا انقطاع لإمتاع حشود جماهير الشعب بالرقص على ما تعزفه من ألحان تبعث فيهم المزيد من البهجة والفرح بالعيد، وبهذه المناسبة السعيدة لا يتقيد الراغبون فى الرقص بشرط أن تكون هناك صلة أو معرفة سابقة بين الطرفين، بل يتسنى لمن شاء أن يراقص من يشاء دون أى كلفة أو غضاضة. وعند وصولى إلى روما وجدت فى انتظارى الأستاذ صلاح كامل مدير أكاديمية الفنون المصرية هناك فأبلغنى ترحيب الوزير بمقدمى ودعوته إياى للعشاء بدار السفارة، وقد توجهت إليها بعد مرورى بالفندق الذى كانت قد حجزت لى غرفة فيه، وكان من أفخم الفنادق التى رأيتها وإن كانت أغلب الفنادق فى روما - بل إيطاليا كلها - رائعة فى مبانيها ونظامها لأنها كانت أصلا من قصور نبلاء إيطاليا وعظمائها فى مختلف عصور تاريخها العريق، وكان سفيرنا هناك حينذاك عبد العزيز بدر بك وهو زميل سابق فى خدمة القصر، إذ كان مديرا للإدارة العربية فالأمين الأول قبل نقله محافظا لبورسعيد وكان وزيرا مفوضا فى سوريا حين محاولة حسنى الزعيم ضمها إلى مصر، أى

أنه كـان مـوضـع ثقة لـدى الملك ومن ثم وجـوده حـاليا سـفيـرا فى رومـا ، وعلـمت منه أن مهمتى فى كابرى كانت تنحصر فى استيفاء مراسم حلف اليمين القانونية بين يدى جلالة الملك من جانب عبد الفتاح حسن باشا بمناسبة تعيينه وزيرا ، ولابد من أداء هذه اليمين قبل استطاعته ممارسة عمله ، ونظرا إلى غياب جلالة الملك عن مصر كان الحل الوحيد هو تأدية اليمين على ظهر اليخت الملكى باعتباره أرضا مصرية ، وحيث صادف وجودى فى باريس فى الوقت الحاضر أى على مقربة من إيطاليا ، فإنه بدلا من استقدام أحد كبار رجال الحاشية الملكية من مصر رؤى الاستعانة بى لأداء المهمة المطلوبة ، وفى الصباح قمت على أول قطار إلى نابولى حيث كان القنصل المصرى هناك فى انتظارى على المحطة وانتقلت فى الحال إلى الميناء لتحرى موعد قيام السفينة التى تنقل الركاب بانتظام بين نابولى وكابرى ـ أى الوسيلة الوحيدة لذلك ـ فوصلت إلى كابرى بعد الظهر بقليل ووجدت فى انتظارى أدمون جهلان ـ وكانت المرة الأولى والأخيرة بل الوحيدة لمقابلتى إياه ـ فصحبنى إلى الفندق حيث وجدت عبد الفتاح حسن باشا ، وبعد تعارفنا تناولنا الغداء ثم دعينا لمقابلة جلالة الملك على اليخت ، فتلطف ورحب بى ، وعلى الأثر دعى عبد الفتاح باشا إلى الدخول وقام بأداء اليمين ثم قدم شكره للملك فرجا له التوفيق وانسحب بعدها الوزير .

الملك يهتم بترشيح طه حسين لعضوية مجلس اليونسكو:

ودعانى الملك إلى الخروج إلى شرفة اليخت حيث أخذ يسألنى عن مقامى فى باريس وعن أعمال اليونسكو ، وكان من أهم ما ذكرته له هو الإعراب عن مدى إعجاب كل الوفود بالدكتور طه حسين واحترامهم له ، وأنهم فى دهشة لأن الدول العربية تجاوزته إلى ترشيح سواه لعضوية مجلس اليونسكو فى حين أنهم يجهلون هذا المرشح ، بل إنه إلى ذلك الحين لم يكن قد حضر بعد إلى المؤتمر مع أنه عضو فى وفد بلاده ـ سوريا ـ وكانت سوريا قد نجحت فى إقناع الدول العربية بالموافقة على ترشيحه وهو شخصيا أستاذ جليل لا غبار عليه وإنما ليس معروفا إلا فى بلاده وفى دائرة محدودة من أهل البلاد العربية ، وإزاء هذه المعلومات طلب منى الملك أن أتصل بالديوان تليفونيا من روما للتفاهم على ترشيح الدكتور طه حسين الذى يتمتع بهذه المكانة الكبرى لدى جميع الوفود ، بدلا من المرشح السورى الذى قد لا يفوز بالأصوات المطلوبة لنجاحه فتضيع على البلاد العربية فرصة الحصول على مركز دولى فى متناول يدها بكل سهولة إذا رشحت له الدكتور طه حسين ، ولقد سعدت فى الواقع بما رأيته من روح الملك بل تحمسه لترشيح الدكتور طه ،

وحينما سألنى عن موعد عودتى إلى مصر طلب منى أن أصحب صادق جوهر باشا فى المهمة التى يعلم أنه كلف بها وهى زيارة (إيتون) أو غيرها من المعاهد الخاصة المعروفة فى بريطانيا للوقوف شخصيا على مزايا نظامها للنظر فى إدخال ما يلائمنا من تلك الأنظمة على النظام الذى يرغب، بل يتلهف على اتباعه فى المدرسة النموذجية الخاصة التى أمر بإنشائها فى مصر الجديدة لأنه معجب بما سمعه وقرأه عن تلك المعاهد التى نشأ فيها كبار أبطال الإمبراطورية البريطانية وهو ما حدا بالكثيرين أن يذهبوا إلى حد القول، بل الاعتقاد، أنه لولا تلك المعاهد وما تلتزمه من الشدة والصرامة فى تربية تلاميذها وتنشئتهم على أقوم الأخلاق ومبادئ التضحية وإنكار الذات وإيثار مصلحة الوطن على كل ما عداها لما بلغت الإمبراطورية البريطانية ما بلغته من الثروة والقوة والعظمة على أيدى أولئك التلاميذ القدامى فى تلك المعاهد، وهو ما يحمل الكثيرين من رجال الجيل الحاضر فى بريطانيا على المبادرة بقيد أسماء أبنائهم فى سجلات تلك المعاهد منذ ولادتهم لضمان وجود مكان لهم فيها عند بلوغ السن المحددة لبدء الدراسة فيها.

وفى أثناء الحديث تفضل فأمر بتقديم بعض المرطبات وأبلغنى أنه لا يرى داعيا للتعجيل بالعودة إلى نابولى، لا سيما أنه من المحتمل أن يكون قد فات موعد عودة السفينة، وأنه على كل حال قد أمر باستضافتنا تلك الليلة فى الفندق المجاور لمرسى اليخت فشكرته واستأذنته فى قضاء بضعة أيام بأوروبا كإجازة للاستجمام بعد انتهاء مؤتمر اليونسكو فأذن لى وانصرفت مكررا الشكر.

وفى صباح اليوم التالى عدت مع عبد الفتاح حسن باشا إلى نابولى وقمنا معا إلى روما، حيث افترقنا لاعتزامه العودة إلى مصر على أول طائرة، وقصدت إلى السفارة للاتصال بمصر تليفونيا تنفيذا لأمر الملك للعمل على التفاهم مع سوريا لسحب اسم مرشحها لمجلس اليونسكو وتقديم اسم الدكتور طه حسين فى مكانه، ثم توجهت إلى الفندق حيث عزمت على قضاء تلك الليلة بعد أن رجوت السفير التنبيه إلى حجز مكان لى على طائرة تقوم إلى باريس فى صباح الغد، وقضيت باقى اليوم على ما أذكر فى زيارة بعض المحلات التجارية فى صحبة الأستاذ صلاح كامل ووجدت أنه كان معروفا فى كل مكان لطول إقامته فى روما، وكنت دعوت السفير لتناول العشاء معى فى أحد المطاعم، ولكنه أصر على أن يكون هو صاحب الدعوة، وبعد مضى بعض الوقت فى الاستماع إلى الموسيقى الإيطالية البديعة ودعته شاكرا وعدت إلى الفندق، وفى الصباح عدت إلى باريس حيث تلقينا دعوات متلاحقة من الوفود المشتركة فى المؤتمر، وكان التنافس بينها

شديدا للفوز بحضور أكبر عدد من المدعوين بسبب كثرة الدعوات نظرا لكثرة الوفود مع قلة الأيام الباقية على انتهاء المؤتمر، ولذلك كان يحدث أن تقام عدة حفلات فى اليوم الواحد، على أننى عند وصولى وجدت أن حديثى بشأن ترشيح الدكتور طه فى مكان المرشح السورى قد أوجد أزمة بين الدكتور طه ووزير الخارجية الذى أغضبه التفكير فى ذلك لسبق التفاهم مع سوريا لتأييد مرشحها، وأقنع النحاس باشا بعدم العدول عن ذلك، ومن ثم فإنه اتصل بالدكتور طه حسين وأخذ يعاتبه على هذا المسعى عن طريق الملك، فى حين أن الدكتور طه حسين كان يجهل تماما ما حدث بينى وبين الملك، فأبدى دهشته للنحاس وأكد له عدم علمه بشىء مما ذكر له وأنه مازال عند تأييده للمرشح السورى بدليل أنه كان مجتمعا مع سفير سوريا والوفد السورى طالبا العمل على حضور المرشح السورى بأسرع ما يمكن حتى يتسنى له تقديمه إلى أصدقائه من رؤساء الوفود لضمان الحصول على أصوات وفودهم، أى أن ذلك تم فى عين الوقت الذى جرى فيه الاتصال بالخارجية بشأن تعديل الترشيح، ويمكن الرجوع إلى الخارجية لمعرفة مصدر الاتصال بها فى ذلك الشأن، وبذلك انتهت ـ أو رجونا أن تكون قد انتهت ـ هذه الأزمة الصغيرة التى كانت قد نشأت على غير انتظار بين الدكتور طه والدكتور صلاح الدين ـ بسبب تدخل غير مقصود، وعلى كل حال فقد تم التفاهم بين جميع الأطراف على خير وجه، كما تمت أعمال المؤتمر وأخذت الوفود تعود إلى بلادها.

لندن فالنمسا فالعودة مع جلاد باشا على الباخرة:

وعملا برغبة الملك كما ذكرت من قبل، قمت مع صادق جوهر باشا إلى لندن لزيارة بعض المدارس الخاصة، فوجدنا مدير كتب التعليم هناك قد قام بالاتصال وعمل الترتيبات اللازمة، فلم تطل إقامتنا فى لندن أكثر من ثلاثة أيام عدنا بعدها إلى باريس حيث افترقنا فانضم صادق باشا إلى باقى أعضاء الوفد وعادوا رأسا إلى مصر وقمت أنا بالقطار إلى النمسا، حيث قضيت إجازتى القصيرة متنقلا فى ربوع الطبيعة الساحرة لمنطقة «انسبروك» وما يجاورها إلى أن حان موعد قيام الباخرة من «فينيسيا» فى رحلة العودة إلى مصر وإذا باد جار جلاد باشا بين الزملاء الركاب، وكانت قد قامت بيننا صلة مودة تقرب من الصداقة منذ عهد حياة أخيه المرحوم يوسف باشا الذى كان مديرا للإدارة الإفرنجية بالديوان الملكى منذ أيام التحاقى بخدمة القصر، بل كان بمثابة السكرتير الإفرنجى للملك فؤاد لأنه كان محل ثقته ويصحبه دائما فى رحلاته إلى أوربا، ولذلك كان يعرف عن ذلك

العاهل كثيرا من الحقائق التى يجهلها أغلب الناس، وقد يكون من الطريف معرفتها، فمن ذلك مثلا أنه كان يعرض عليه أقوال الصحف، وكان يطلب منه البدء بصحف المعارضة لأنها تهمه أكثر من سواها، فقد يفيد من النقد معرفة نواحى الخطأ أو النقص وبذا يمكن محاولة تلافيها والعمل على تداركها بالعلاج، وأما كلام التأييد فما أرخصه على الناس وما أكثر ما يقوم على النفاق والتملق، ولذا كان لا يعول عليه كثيرا لقلة الأقلام النزيهة، وكذلك مثلا الكشف عن سر اهتمامه باستقدام كبار العلماء العالميين لتولى المراكز الرئيسة فى الجامعة المصرية وهى بعد وليدة، فكان يقول إنه يود «أن تكتسب جامعتنا على حداثة وجودها شيئا مما يحمله العالم من الاحترام لهؤلاء العلماء، فضلا عن أنى أود الإفادة من وجودهم بيننا فى هذه المرحلة المبكرة من حياة الجامعة لوضع الأساس الصالح لأسمى التقاليد الجامعية، وأنا عالم بوجود عدد كبير لدينا ممن يتطلعون عن جدارة علمية لشغل المراكز التى يتولاها أولئك العلماء الأجانب وإنما أود أن يفيد أبناؤنا من العمل إلى جانبهم مدة بقائهم بيننا الخبرة الكافية للمحافظة على التقاليد الجامعية التى وضعوا لنا أساسها»، وإلى جانب ذلك فقد قال لى يوما يوسف جلاد باشا: هناك اعتقاد شائع بين الناس حول موضوع يجب معرفته على حقيقته وضعا للأمور فى نصابها وإنصافا للحقيقة والتاريخ، وذلك هو الاعتقاد بأن الكتاب الذى ظهر تحت اسم «إسماعيل المفترى عليه» قد تم وضعه بتكليف من الملك فؤاد مع أن ذلك غير صحيح على الإطلاق بل كان التفكير فى كتابته مفاجأة للملك فؤاد. فذلك أن المؤلف، المستر كرابيتس الأمريكى الجنسية ـ وكان قد تم تعيينه قاضيا بالمحاكم المختلطة ـ تقدم يوما يطلب الإذن له بالاطلاع على محفوظات القصر على أمل معرفة المزيد عن تاريخ حياة جده حين وفد إلى مصر فى عهد الخديو إسماعيل كعضو فى البعثة العسكرية الأمريكية التى استقدمها إسماعيل للمعاونة فى تنظيم الجيش، وبعد حصول المستر كرابيتس على الإذن قضى بعض الوقت فى فحص ودراسة وثائق محفوظات القصر، فهاله ما اطلع عليه من الحقائق المجهولة عن إسماعيل وكيف أن ما تم على يديه من المشروعات لخير مصر تبلغ قيمتها الفعلية أضعاف قيمة الديوان التى اقترضها، ومن ثم استأذن الملك فؤاد فى أن يسمح له بجمع تلك الحقائق فى كتاب يثبت بالوثائق مدى ما حاق بسمعة إسماعيل من الظلم فى أذهان الناس باتهامه بالإسراف الجنونى، ولكنه مع الاعتراف بما كانت تضطره إليه الظروف مثلا من تقديم الرشاوى والإغداق على رجال الباب العالى للحصول على موافقة السلطان على إصدار فرمان يمنح مصر امتيازا لا يتمتع به سواها من أقاليم الدولة العلية أو لإقامة مهرجانات افتتاح قناة السويس إلى جانب ما كان ينهبه سماسرة السوء من العملاء الأجانب، إلا أن قائمة ما

تم فى عهده من المشروعات والإنجازات المدنية والصناعية والعسكرية يفوق الوصف ويكفى معرفة أنه كان من بينها مد خطوط التلغرافات إلى جميع أنحاء مصر وإقامة جميع منارات البحر الأحمر من السويس إلى المدخل الجنوبى لذلك البحر وإقامة مصانع السكر وتجديد مصانع محمد على وإرسال البعثات العملية إلى الخارج وإنشاء دار الأوبرا والشوارع الكبرى بالقاهرة والميادين كميدانى الأوبرا والإسماعيلية (التحرير الآن) وقصر عابدين والشوارع الرئيسة المؤدية إلى الهرم وقصر شبرا والعباسية فضلا عن المدارس والمنشآت العديدة فى داخل مصر والسودان والمناطق التى أخذ يبسط عليها سيطرة مصر لتأمين مصالحها مثل اريتريا فالصومال، وأقام بها من المنشآت ما زال بعضها قائما حتى الآن كما فى سواكن وزيلع وبربرة، وما كان يستتبع ذلك من الجزية للسلطان، وإلى جانب هذا كله نفقات الحملات العسكرية المتوالية إلى أعالى السودان وما يحتاجه الجيش من ثكنات ووسائل مواصلات إلى سائر مظاهر المدنية الحديثة التى أخذت تنتشر وتتسع فى القاهرة والإسكندرية ومدن القنال مما جعل إسماعيل يقول كلمته الشهيرة: «إن مصر لم تعد جزءا من إفريقيا بل شطرا من أوربا».

فرصة متاحة لإبلاغ الملك رأيى فى مسلكه الشخصى:

وقد كان من الطبيعى وقد جمعتنى الصدفة مع جلاد باشا على ظهر سفينة واحدة أن نلتقى مرارا وفى اليوم الواحد وعلى انفراد فى أحيان كثيرة وفى إحداها هيأ لى بنفسه السبيل لكى أتحدث فيما كنت أتلهف على الإفضاء إليه به على أمل أن ينقل أقوالى إلى الملك فأكون بذلك قد أبلغته رأيى فى مسلكه الشخصى بأيسر سبيل أمين لاح أمامى وإن كان ذلك لعمرى من قبيل أضعف الإيمان فى نظرى، فقد بدأنى بالاستفهام عن رحلتى فى أوربا وكيف وأين قضيتها وأعقب ذلك إبداء دهشته لعدم مرورى بليدو فينيسيا لتحية الملك قبل عودتى إلى مصر، فضحكت وقلت لم أشعر عند مقابلتى إياه فى كابرى أن من المرغوب فيه أن يرانى مرة أخرى قبل عودتى بل أظن أنه لولا الظروف التى أدت إلى قيام عبد الفتاح حسن باشا بحلف اليمين فى كابرى لكى يستطيع مزاولة مسئولياته كوزير - لما كانت سنحت الفرصة لمقابلة الملك على الإطلاق فإنه فى السنين الأخيرة لم يعد رجال الحاشية الرسميون يتمتعون بمقابلة الملك إلا عندما تدعو الظروف إلى ذلك «والبركة» فى الحاشية غير الرسمية التى تتصدر مائدة الملك فى الكباريهات وموائد القمار كما تذيع الشائعات وإن كانت الصحف الأجنبية قد أخذت تفويضا بأخبار يكاد لا يصدقها العقل

عن الملك الشاب الذى التفت قلوب الشعب حوله منذ تولى الحكم فكاد يعبده ويلقبه بالملك الصالح فأين هذا العهد وما يذاع اليوم حول اسمه مما كان سببا فى الواقع إلى بدء ظهور التذمر، بل أخشى أن أقول إن بوادر التمرد فى صفوف آخر طوائف الشعب التى كان يتوقع الإنسان صدور ذلك منها، وكانت أول وأشد الناس حبا للملك الشاب وتعلقا به وأملا فيه وهى طائفة الشباب وخاصة طلبة الجامعة الذين يبدون أنهم وقد فقدوا الأمل فى إصلاح حال الأحزاب القديمة بما يجعلها تعمل بإخلاص لخدمة الأهداف الوطنية بدلا من الانصراف إلى تحقيق الغايات الحزبية والذاتية، كانوا قد عقدوا الآمال على الملك الشاب واتجهوا نحوه بكل إخلاص لما رأوه من حماسه الوطنى والدينى وحرصه على إحياء تقاليد السلف الصالح، ولكنهم فجعوا فى تلك الآمال بما يذاع عنه ويصدر عنه من تصرفات أوقعت الحيرة فى صفوفهم، وكانت سببا فيما يشاهد من زيادة تحول الشباب إلى جانب الدعوة الجديدة التى يقوم بها جماعة الإخوان المسلمين من جانب وجماعة مصر الفتاة والحزب الوطنى الجديد من جانب آخر، فضلا عما أفادته من وراء ذلك الحركة التى يحاولها طول الوقت الشيوعيون ودعاتهم، وإنك ياصديقى إذا تدبرت فى المسلك الشخصى للملك فى السنوات الأخيرة وتردده الدائم على الملاهى الليلية وموائد القمار فإن ما يحدث هذا المسلك من الأثر السيئ فى النفوس يفوق ما يترك فيها من أثر كل ما يقوم به لخدمة بلاده، ولو أن خصوم الملك ودعاة الشيوعية أنفقوا الملايين لإثارة السخط على شخصه والنفور منه لما وصلوا إلى قدر من النجاح يعادل ما أحدثته من الإساءة إلى اسمه وكرامته - واسم وكرامة مصر - أنباء رحلته إلى دوفيل وقبوله رئاسة لجنة للتحكيم فى مسابقة للجمال إلى غير ذلك من المخازى التى يحار العقل فى تعليل رضا الملك بها والسكوت عليها من جانب من يزعمون أنهم رجال الحاشية المخلصون، بل «حرسه الحديدى» فضلا عن المستشار الصحفى والمستشار الاقتصادى، ويا لهما من مستشارين أمينين! وإزاء اندفاعى فى الكلام على هذا النحو فى حماس وانفعال شديدين قلت له إن ما يراه منى إنما هو رد فعل لما يساورنى من خيبة الأمل شخصيا بعد الذى عرفته بل لمسته وخبرته من الملك عن توليه الحكم من عزم صادق على التمسك بأهداب الدين ومبادئ الوطنية والمثل العليا فى الأخلاق مما يتنافى تماما مع ما يصدر منه الآن فى سلوكه الشخصى مع الأسف الشديد، وإن كنت على الرغم من هذا كله ما زلت أرى أنه لا يزال هناك بقية من الأمل فى تدارك نتائج التفريط فى حق المبادئ القومية بالتعجيل بالعدول بتاتا عن السير فى الطريق الشائن الذى فتح أبواب الشكوى والسخط - أى باب سهرات القمار والملاهى - بل حبذا لو أمكن تأييد هذا العزم فى النفوس بإعلان عزم الملك على أداء العمرة أو الحج

فى الموسم القادم، والانصراف تماما إلى تشجيع المشروعات الصناعية والثقافية وزيادة الأقاليم لهذا الغرض، وبالجملة العناية برعاية كل ما يعود بالخير على أبناء البلاد، وهو ما كان محببا إليه طوال عهده؛ فأبدى محدثى موافقته على ماذكرته وقال إن ما يشغله الآن هو ما ورد من الأخبار عن مشروع مقدم لمجلس النواب بإيعاز من الحكومة إجابة لرغبة ملكية لمنع الصحف من نشر أى خبر يمس الملك أو القصر من قريب أو بعيد وتوقيع عقوبة شديدة على المخالفين، وأنه قد ثارت حركة معارضة شديدة لهذا المشروع فى حين أن الملك يتحمس له، فقلت له إن الواجب يقضى بتنبيه الملك إلى أن إجراءات القمع والكبح تسىء إلى القائمين بها أكثر ممن توقع عليهم عقوباتها لأن من شأنها مضاعفة السخط من الالتجاء إلى الوسائل السرية كتوزيع المنشورات وتدبير المؤامرات التى كثيرا ما تعتمد على استخدام وسائل العنف والسلاح والتدمير وما إلى ذلك من الوسائل الثورية، والأولى من ذلك كله الامتناع عما يدعو إلى النقد أو السخط فيزول السبب وبزواله لا يبقى ما يمكن التستر وراءه من الأعذار فينكشف سوء النية الذى يبرر عندها ما يستحقه من عقاب بحكم سيادة القانون العادى دون حاجة إلى تشريع استثنائى، وبذلك أيضا يسود الاستقرار ويعم الاطمئنان، فعاد يوافقنى جلاد باشا على رأيى ووعدنى بأن يقوم بما طلبته إليه من انتهاز أول فرصة ملائمة لعرض هذه الآراء على الملك.

الفصــل الثامن عشر
إلغاء المعاهدة وما ترتب عليه

ــ إلغـاء مـعـاهـدة ١٩٣٦ ــ دوافع الإلغـاء ــ مـوقف الإنجليــز من قـرار الإلغـاء ــ استعدادات فاتت الحكومة ــ كفاح شعب بطولى ــ «معـركة» كفر عبده ــ مقاطعة القوات والمعسكرات البريطانية.

إلغاء معاهدة ١٩٣٦:

جرى الاتفاق بين الحكومة الوفدية وبين القصر على أن يتم الإعداد لإلغاء المعاهدة فى منتهى الحرص والكتمان فى دوائر الحكومة والقصر بوجه خاص، خوفا من اطلاع غير المسئولين على قرار الإلغاء وما فد يترتب على تسرب الأخبار من إسراع الإنجليز بالتدخل والضغط بما يفضى إلى إيقاف أو فشل المشروع بأسره، وقد تم فعلا ما عقدت الحكومة العـزم على تنفيـذه بأن اجتـمع مـجلس الوزراء فى ٧ من أكتـوبر عـام ١٩٥٠، ووافق بالإجـماع على خطة الحكومة التى تولى رئيسـها بنفسه إبلاغـها لرئيس الديوان بالنيـابة لعرض الأمر على الملك، وكان قد تم التفاهم بينهما على دوام الاتصال بينهما دون السماح بتـدخل أو إدخـال أحـد من غـيـر المسـئـولين فى الموضـوع ولو من بعـيـد، وعلى أثر إبلاغ النحاس باشا موافقة الملك على إلغاء المعاهدة شرعت وزارة الخارجية فى إعداد مشروعات القـوانين الخـاصة بذلك، وكـانت قـد توالت تصـريحات الوزارة فى خطاب العـرش عند افـتـتـاح الدورة البـرلمانيـة، وكـذلك فى الصـحف والمجلس النيـابى بأن المعـاهدة فـقـدت صلاحيتها، وأن الحكومة ستلغيها فى وقت قريب، بل صرح وزير الخارجية فى أوائل سبتمبر عام ١٩٥١ بأنه سيعلن بعد أسبوعين إلغاء المعاهدة، وقد تم فعلا عرض مراسيم الإلغاء على مجلس الوزراء فوافق عليها وأرسلت فورا إلى القصر، حيث عرضت على الملك فوقعها فى الحال، وأعيدت إلى رئيس الحكومة مع اتخاذ أقصى وسائل الحرص

والكتمان فى مرحلتى الإرسال إلى القصر وإعادتها إلى الرئاسة، وفى مساء الاثنين ٨ من أكتوبر عام ١٩٥١ اجتمع البرلمان وتلا النحاس باشا مراسيم الإلغاء وكانت أربعة ينص أولها على إلغاء القانون السابق صدوره بشأن الموافقة على أحكامها وإنهاء العمل بذلك، وكذلك فيما يتعلق بالإعفاءات والمزايا الممنوحة للقوات البريطانية، وانتهاء العمل بالاتفاقيتين الخاصتين بإدارة السودان، ويختص المرسومان الثانى والثالث بدعوة البرلمان لتعديل الدستور لتقرير الوضع الجديد، وتعيين لقب للملك وجعل ذلك اللقب «ملك مصر والسودان»، وأما المرسوم الرابع فيقضى بأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية ينتخبها أهل السودان، وقد كان لهذه القرارات الوطنية أبلغ الأثر لدى الشعب مما أثار الحماس الوطنى فى النفوس بما جدد ذكرى ما حدث فى عام ١٩١٩ من اشتعال الروح الوطنية فى قلوب جميع الأفراد والهيئات والطبقات، وكان الملك من أكبر الناس حماسا وابتهاجا بما تم حتى أنه أبدى رغبته فى إرسال خطاب شكر إلى النحاس باشا لتسجيل تقديره للجهود التى بذلت فى ذلك السبيل إلا أن الرأى استقر على أن يخصه الملك بمقابلة لهذا الغرض، فيكون لهذه العناية من جانب الملك أكبر وقع فى نفس النحاس باشا وأنصاره، وعلى ذلك استقبله الملك فى قصر رأس التين بعد ذلك بيومين.

دوافع الإلغاء:

يعتقد البعض أن العامل الأكبر الذى دفع حكومة النحاس باشا إلى اتخاذ قرارها الوطنى الجرىء بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ إلى ما أصبحت تشعر به من الإحباط وخيبة الأمل بعد مخادعة الإنجليز إياها منذ مجيئها إلى الحكم فى يناير عام ١٩٥٠ إلى أكتوبر عام ١٩٥١ دون أن تكف عن إلحاح فى طلب استئناف المفاوضات دون أن تجنى سوى الوعود تلو الوعود التى لم تسفر فى النهاية عن نتيجة تحقق شيئا مما كانت ترجو الوصول إليه لخدمة القضية الوطنية، بل إنها أصبحت تخشى الاتهام بالتقصير أو الفشل، فى سياستها فلم تر من وسيلة لتفادى هذا الوضع المخزى إلا باتخاذ تلك الخطوة الجريئة، فضلا عن إنها كانت وقتذاك فى حاجة إلى ما يؤمن مركزها بعد الإجراء العنيف الذى لجأت إليه - بعد طول التردد، بل الرفض لمجرد التفكير فيه لمنافاته للسياسة الجديدة التى آلت على نفسها الالتزام باتباعها، ونعنى به ما أقدمت عليه من إخراج رئيس مجلس الشيوخ و١٩ من أعضاء المجلس، ومن بينهم عدد من أبرز وأنزه رجال السياسة فى مصر، وإلى جانب هذا فقد أخذت تدور بعض الشائعات أن هناك تفكيرا فى القصر لتغيير الوزارة، ولهذا كله كان لابد من التعجيل فى اتخاذ قرار وطنى يحسم الموقف دفعة واحدة من كل نواحيه بما

يستوجب من تأييد وطنى شامل لا يجرؤ فرد واحد على معارضته، ولم يكن هناك سوى اتخاذ القرار بإلغاء المعاهدة وهو ما كان يتوق إليه الرأى العام وأجمعت عليه كل الأحزاب وأولاه الملك موافقته قبل إصداره.

موقف الإنجليز من قرار الإلغاء:

فوجئت بريطانيا بقرار إلغاء المعاهدة، فلم تكن تتصور صدق النوايا المعلنة بذلك، ولذا سارعت إلى إصدار بيان بأنه باطل لصدوره من ناحية واحدة. وهو ما يخالف نصوص المعاهدة، التى تتمسك بها بريطانيا، وتجاهلت أنها سبقت بمخالفة تلك النصوص بزيادة قواتها المسلحة فى منطقة القنال إلى أضعاف ما تسمح لها به المعاهدة وكانت بريطانيا قد انهمكت خلال الشهور السابقة فى إعداد مشروع للدفاع عن القنال تشترك فيه مع مصر أربع دول، وهى بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا على أن تسهم فى ذلك أيضا فى حالة الحرب كل من: أستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا، مع السماح لبعض قوات هذه الدول بأن تكون لها مركز فى مصر، وقد تقدم سفراؤها بطلب فى ١٣ من أكتوبر لمقابلة وزير خارجية مصر مجتمعين ولكنه رفض ذلك وقابلهم منفردين الواحد بعد الآخر، وكان سفير إنجلترا أول من قابله منهم، فقدم إلى الوزير الدكتور محمد صلاح الدين مذكرة تتضمن تفصيل المقترحات التى تم الاتفاق عليها فيما بين تلك الدول، وكان شطر منها يختص بالهيئة الرباعية المقترح تشكيلها للاشتراك فى مجلس أعلى للدفاع عن القناة فى الحرب وفى السلم، والشطر الأخير يتعلق بالنظام المقترح للحكم فى السودان، وغنى بالإشارة فى المقدمة إلى أن فحوى هذه النصوص سبق إبلاغه إلى مصر قبل ذلك بأسبوعين - أى قبل إعلانها إلغاء المعاهدة ولكن تلك المذكرات كانت فى جملتها وفى شطريها تدل على عدول إنجلترا عما سبق أن وافقت عليه من التسليم بالجلاء عن مصر وبقيام الوحدة مع السودان، فضلا عما تؤدى إليه المقترحات الجديدة من حيث سيطرة إنجلترا على السودان، وأما باقى السفراء فقد أبوا موافقتهم، شفهيا على ما تضمنته المذكرة البريطانية من مقترحات تتعارض تماما مع ما ظلت مصر تطالب وتتشبث به فى جميع المفاوضات السابقة، لذلك فإنه ليس ببعيد أن ما أقدمت عليه بريطانيا من إبلاغ فحوى تلك المقترحات إلى وزير الخارجية المصرية قبل ذلك بنحو أسبوعين كان عاملا مهما فى التعجيل بإعلان إلغاء المعاهدة فى ٨ من أكتوبر، فقد تبين من ذلك (أى من تبليغ مصر فحوى مشروع المقترحات) أنه لم يبق هناك أى أمل فى الوصول إلى اتفاق عن طريق المفاوضات، ولقد اجتمع مجلس الوزراء فى ١٤ من أكتوبر عام ١٩٥١ - أى فى اليوم

التالى لتقديم نص تلك المقترحات إلى الوزير - وقرر رفضها بأكملها والاستمرار فى تنفيذ الخطة التى سبق أن أعلنها رئيس مجلس الوزراء بشأن إلغاء المعاهدة، وفى اليوم التالى - أى فى ١٥ من أكتوبر عام ١٩٥١ - قام فؤاد سراج الدين باشا بإعلان هذا القرار الجديد لمجلس الوزراء، وبعد أن أقر المجلس التشريعات التى استلزمها قرار إلغاء المعاهدة كتب وزير الخارجية رسالة إلى السفير البريطانى حدد فيها الموقف الذى نشأ بين مصر وبريطانيا والسودان نتيجة لما اتخذته مصر من قرارات وخاصة ما استتبعه إلغاء المعاهدة من إلغاء ما كانت تتمتع به بريطانيا وقواتها المسلحة من إعفاءات ومزايا مختلفة وزوال ما كان قد ترتب على اتفاقيتى السودان من آثار جعلت بريطانيا تنفرد بالسيطرة على كل شئونه، وبالجملة عودة الوضع هناك إلى ما كان عليه قبل الاحتلال البريطانى، وفى الوقت عينه أصدرت الحكومة تعليماتها إلى الإدارات التى تشرف على منح المزايا من إعفاءات أو تسهيلات أو تجاوزات فى شتى النواحى والأغراض أن توقف العمل بأى منها تجاه السلطات البريطانية وأفراد قواتها المسلحة أو الرعايا البريطانيين المتصلين بخدمتها - فيما يتعلق بتأشيرات الدخول إلى مصر أو الإقامة بها مثلا.

استعدادات فاتت الحكومة:

ولابد من التنويه هنا بأنه تبين مع الأسف الشديد أنه على الرغم من صدور عدة تصريحات من المسئولين بأن الحكومة قد أعدت لكل شىء عدته، وإنما الحكمة تقضى بكتمانه حتى يجىء أوانه، وتكررت هذه التصريحات على لسان النحاس باشا نفسه فى البرلمان وبخاصة عند تنقلاته بين القاهرة والإسكندرية أمام المظاهرات الحماسية التى كان يقابله بها الشعب، ويزداد حماسا كلما سمع منه ما يبعث على الاطمئنان إلى أن الحكومة ساهرة على إعداد ما يلزم لتنفيذ الخطة التى وضعتها للنجاح فى الكفاح مع بريطانيا، وكان الشعب يتوق إلى خوض المعركة مع الإنجليز، ويطالب بالسلاح فى كل مظاهراته فيطلب منه المسئولون الصبر حتى يحين الوقت المناسب إلا أنه مع الأسف، بل مع الحيرة والعجز عن تعليل ذلك التقصير الشديد فى العمل والعجز فى التفكير من جانب الحكومة فى ذلك الوقت العصيب، تبين أنها - مع التقدير البالغ لموقفها الوطنى الرائع فى ذلك الحين - لم تقم بشىء نحو ما كان يفرضه عليها الموقف والواجب الوطنى فى إعداد كل المستطاع للاستجابة بكل ما فى طاقتها إلى متطلبات ما كان باديا فى كل مكان من الاستعداد بل اللهفة لبذل كل ألوان التضحية والفداء فى سبيل نصر قضية الوطن، إلا أنها لم تصنع شيئا

ولو بإعداد الأماكن والوسائل للتدريب على حرب العصابات وتنظيم هذه العملية على يد الخبراء من الضباط وقدماء المحاربين، وكذلك إعداد ما يمكن توفيره من السلاح وأنواع المتفجرات التى يسهل استخدامها فى تلك الظروف بل بلغ التقصير والعجز فى التفكير إلى حد أنها أهملت إمداد رجال البوليس فى منطقة القنال بما يلزم من السلاح لمواجهة الموقف الطارئ واحتمالات المفاجآت، وكذلك أغفلت تزويد أهل المنطقة بما يحتاجونه من مواد التموين لفترة أطول من المعتاد احتياطا لما قد يحدث - وقد حدث فعلا - من انقطاع المواصلات معها، وإلى جانب هذا كله فإن من العجب حقا أن الحكومة أغفلت تماما ناحية سلاح بنَّاء، كان حزبها - أى حزب الوفد - أكثر من سواه إدراكا وتقديرا للقيمة الكبرى لاستخدامه فى سبيل الفوز فى معارك الكفاح لاكتساب الأصوات، وأعنى به سلاح الدعاية، ولديها من الوسائل الكثير الفعال فى هذا المجال وليس أقلها شأنا الإفادة من انتشار الألوف من أبنائنا الطلبة فى جميع أنحاء العالم وبخاصة فى غرب أوربا وفى أمريكا، وما كان أيسر من إعداد نشرات بأهم اللغات وتوزيعها على أبنائنا فى الخارج لنشرها إما عن طريق الصحف المحلية حيث يقيمون وإما بإلقاء محاضرات أو عقد ندوات واجتماعات فى الأوساط المحلية لشرح قضية مصر، وأنها لا تطلب أكثر مما يقرره ميثاق هيئة الأمم من حقوق للشعوب صغيرها وكبيرها على قدم المساواة وهو المبدأ الذى عانت شعوب العالم الحر فى سبيل نصرته فى الحرب العالمية الثانية حتى تم لها القضاء على النازية والفاشية وما تقومان عليه من فرض حكم القوى على الضعيف، ولو أن الحكومة فكرت فى استخدام ذلك السلاح واستعانت بالخبراء فى ذلك المجال، مجال الدعاية والإعلان الذى أصبح يتحكم فى إرادة الأفراد والشعوب بما وصل إليه سحر التفنن فى طرق الإعلان، لو فعلت الحكومة ذلك لأمكنها كسب رأى الشعب البريطانى نفسه - أو على الأقل رأى الأحرار من مفكريه - وقد سبق للزعيم مصطفى كامل أنه بمفرده وبفضل ما ألقاه من خطب وما نشره من حقائق مؤيدة بالصور أمام الرأى العام فى بريطانيا، أن استطاع أن يكسب من العطف والتأييد فى حملته على اللورد كرومر وجبروته وما ارتكبه فى دنشواى ما أرغم الحكومة البريطانية على سحبه من مصر عقب ذلك مباشرة. فلماذا لم تفكر الحكومة فى حملة مماثلة والوسائل اليوم أكثر من الأمس؟

كفاح شعبى بطولى:

إذا كان قد فات الحكومة الكثير مما كان يجب أن تقوم به لإعداد المتطوعين من أفراد

الشعب أو إمدادهم بما يعينهم على تنفيذ ما أخذوه على عاتقهم من العمل على مكافحة الإنجليز بلا هوادة فإنهم لم يترددوا فى تنظيم أنفسهم وإعداد الخطط لمكافحة الإنجليز بالهجوم المتواصل على معسكراتهم فى أماكن متفرقة وإشعال ما يمكن من الحرائق فيها وغرس الألغام فى طرقاتهم وإلقاء القنابل على مرافقهم الحيوية حيثما وجدوا إلى ذلك سبيلا مستعينين فى تدريبهم ووضع خططهم بمن انضم إليهم من الضباط الشبان المتحمسين، وبالجملة عمدوا إلى إثارة أقصى القلق وعدم الراحة فى صفوف القوات البريطانية بكل وسيلة مع تدبير الكمائن لدورياتهم ولسياراتهم. ولقد تبين من سير الأحداث عندما شرع المجاهدون فى حملتهم على قوات الاحتلال الغاصب أن الشباب الذى كان يقوم بأعباء تلك العمليات الفدائية وما تقتضيه من دقة فى التخطيط والتنفيذ مع طاقة كبيرة من الجلد على تحمل ما ينطوى عليه من مكاره ومشقة كالزحف على الأرض مثلا لمسافات قصيرة واختراق حواجز من الأسلاك الشائكة أو لتسلق أسوار عالية أو الجرى لمسافات طويلة ـ تبين أن شباب المجاهدين قام خلال ذلك بما يعد بحق من أروع أمثلة البطولة والتضحية الوطنية، فضلا عن الدلالة عما يملأ صدور المجاهدين من قوة العزيمة وبالغ البسالة والإقدام، ولكى يستطيعوا تنفيذ ما يدبرونه من الخطط فإنهم انبثوا عن طريق أصدقائهم ومعارفهم فى قرى الشرقية المجاورة للمعسكرات البريطانية ونجحوا فى كثير من عملياتهم الجريئة من الإفلات من مطاردة الجنود البريطانيين بالالتجاء إلى المخابىء التى أعدوها بمساعدة أهالى المنطقة، مما جعل الإنجليز يطلبون إبعاد رجال الشرطة من بعض مراكزهم الواقعة على الطرق الرئيسة المؤدية إلى المستعمرات لما بدأ يساور السلطات الإنجليزية من الشك فى أن لرجال الشريدة اليد الكبرى فى نجاح الفدائيين فى عملياتهم المتواصلة مع النجاح، كذلك فى الإفلات من مطارديهم. ومن ثم طلبوا من المديرية إبعادهم، وقد كان الجنرال أرسكين ـ القائد العام للقوات البريطانية بمنطقة القنال ـ مشغولا بالسهر على استكمال اتخاذ وسائل الدفاع والحيطة لتأمين المعسكرات من الفدائيين الذين كانت هجماتهم تزداد شدة وعنفا مع مرور الأيام ـ وازديادهم خبرة، ومع ذلك فإنه فى واقع الأمر منذ أعلنت مصر إلغاء المعاهدة لم يغفل الإنجليز عن اتخاذ كل وسيلة لتقوية الدفاع عن منطقة معسكراتهم وتأمينها فى وجه كل الاحتمالات وبالغوا فى ذلك إلى حد يشبه عزل المنطقة عن باقى البلاد بالسيطرة على كل الطرق المؤدية إلى منطقة المعسكرات وإبعاد رجال الشرطة المصريين عن مراكزهم فى القرى المجاورة أو فى المراكز المقامة لهم على الطرق الرئيسية وتولى الإنجليز أمرها مع القيام بإيقاف كل السيارات والقطارات ووسائل النقل المختلفة لتفتيشها وتفتيش راكبيها، وحدثت أثناء ذلك

مصادمات عديدة راح ضحيتها الكثيرون من شهداء المتطوعين، وكذلك من جنود وضباط القوات الإنجليزية مما دفع قيادتها إلى التهديد بمنع وصول البترول والمازوت من السويس إلى القاهرة، وفزعت الحكومة وأبلغت الأمر إلى الملك فاتصل بالسفير الأمريكى تليفونيا لسرعة التدخل منعا لخطر توقف المرافق الحيوية من مياه وإضاءة وخبز مما يصيب جميع السكان مصريين وأجانب، وما ينشأ عن ذلك من ثورة عدائية على الإنجليز وما قد يصيب كل الأجانب، فعدل الإنجليز عن هذا التهديد.

«معركة» كفر عبده:

كانت أكبر عملية بل جريمة ارتكبها الإنجليز فى منطقة القنال فى ذلك الحين هى المعروفة باسم «معركة كفر عبده»، وذلك أنه فى ٥ من ديسمبر عام ١٩٥١ بعث الجنرال أرسكين القائد العام للقوات البريطانية برسالة إلى محافظ السويس يطلب فيها إنذار أهل «كفر عبده» بوجوب إخلاء منازلهم قبل يوم ٧ من ديسمبر، حيث إن القوات الإنجليزية سوف تقوم فى صباح ذلك اليوم بإزالة جميع مساكن القرية ـ وكانت واقعة فى أقصى الطرف الجنوبى لمنطقة المعسكرات فيما بينها وبين «وابور» وخزانات المياه التى تمد المعسكرات بالماء المكرر ـ وهكذا رأت القيادة الإنجليزية بعد زيادة وتكرار هجمات الفدائيين الجريئة على المعسكرات أن تعمل على تأمين مصدرها الرئيسى للحياة (الماء) ليس بمجرد إخلاء المساكن المحيطة بعملية المياه والاكتفاء بتشديد الحراسة حولها بل بإزالتها من الوجود بالمرة. ولقد احتجت الحكومة المصرية فورا لدى السفير البريطانى مطالبة بسرعة تدخله فى الأمر، ولكن الجنرال أرسكين بعد تأجيل الموعد يوما واحدا حاصر السويس ليلا ومضى فى تنفيذ خطته على يد قوة من عدة ألوف أرسلها فى صباح ٨ من ديسمبر، تساندها البوارج من مياه ميناء السويس ومزودة بالمدافع والدبابات والمدرعات والمدافع ويصحبها عدد من سيارات البولدوزر الضخمة التى تولت بعد هدم مبانى القرية بالمدافع والألغام إزالة الأنقاض وتسوية سطح الأرض، كأنما لإزالة آثار القرية من الوجود وآثار جريمتهم، وسبحان الدائم الواحد الأحد إذا قضى أمرا لا راد لقضائه جل شأنه.

ولابد من الإشارة هنا، مع شديد الدهشة، إلى أنه كادت تقع فى تلك المناسبة مجزرة بين أهالى السويس ورجال الشرطة تفوق أضعاف ما حدث فى الإسماعيلية بعدها فى ٢٥ من يناير، وذلك أن وزير الداخلية أمر محافظ السويس بالدفاع عن كفر عبده وحماية الأهالى من اعتداء البريطانيين بكل الوسائل فاتصل المحافظ بالجنرال أرسكين وطلب

مقابلته لإطلاعه على الأوامر التى تلقاها والتحدث معه فى الموقف بما يستدعى إيقاف أو تأجيل تنفيذ قراره الخاص بكفر عبده فوافق الجنرال على تحديد موعد للمقابلة وأنه لذلك يأمر بتأجيل العملية يوما واحدا انتظارا لنتيجة المقابلة بينهما ، وحاول المحافظ إقناع القائد الإنجليزى بالعدول عن العملية كلها لما سوف ينشأ عن مقاومتها من جانب رجال الأمن وأهالى السويس من خسائر كبيرة فى الأرواح والمبانى ولكن أرسكين أصر على تنفيذ قراره فى صباح ٨ من ديسمبر ، وعاد المحافظ وجمع المسئولين من مساعديه وأولى الرأى فى مدينة السويس لاستطلاع رأيهم فيما يجب عمله إزاء أمر الداخلية وإصرار الإنجليز على موقفهم والنتائج المحتملة للاصطدام بين الإرادتين مع الفارق الكبير بين القوتين ، مما يجعل المقاومة ضربا من الانتحار والتضحية بأرواح الأبرياء دون انتظار أى نصيب من النجاح أو الوصول إلى نتيجة إيجابية ، وأبلغ المحافظ هذا القرار إلى الداخلية مع الرجاء بإعادة النظر فى الأمر لما يترتب عليه من أخطر النتائج ولكن الداخلية أصرت على أوامرها السابقة بعد عرضها على مجلس الوزراء وإبداء موافقته عليها ، وهو ما يدعو إلى بالغ الدهشة ، بل إنه قوبل من جميع المختصين وذوى الرأى من أهالى السويس ، بأن أشاروا على المحافظ بعدم إطاعته ، لا سيما بعد ما رأوا الاستعدادات القائمة حولهم من جانب الإنجليز لمحاصرة المدينة ، وما أخذوا يحشدونه من المدافع والدبابات ومعدات الدمار ، ولولا ذلك لأصاب المدينة ما نزل بكفر عبده من الخراب بل الزوال فى صبيحة ٨ من أكتوبر .

وقد بادرت الحكومة إلى تقديم احتجاج شديد إلى السفارة البريطانية ، كما أذاعت بيانا عما حدث أذاعته ووزعته على أعضاء الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة أثناء انعقادها فى باريس فى ذلك الحين ، كما اتخذت قرارات مختلفة مثل عزل جميع البريطانيين الموجودين فى خدمة الحكومة ، وفتح اعتماد لتعويض أهالى كفر عبده عن خسائرهم مع إقامة مساكن لهم على نفقتها على مساحة من الأرض منحتهم إياها فى ضواحى السويس ، كما قرر مجلس الوزراء سحب سفير مصر فى لندن احتجاجا على ما وقع ، وكان الملك لا يرى فى ذلك ردا كافيا على ما حدث وأشار بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ، ولكن الحكومة طلبت التريث فى الأمر والاكتفاء مؤقتا بتجميد العلاقات معها ، وقررت نقل المكتب الهندسى من لندن إلى سويسرا ، وكان يختص بشراء حاجات الحكومة من إنجلترا ، كما قررت الاستيلاء على أرض نادى الجزيرة ، وكان يرأسه السفير الإنجليزى .

مقاطعة القوات والمعسكرات البريطانية:

كان أكثر ما أصاب الإنجليز من الضيق فى معسكراتهم ، بسبب قرار إلغاء المعاهدة ، هو

قرار الحكومة إلى مقاطعة المعسكرات والامتناع عن التعامل معها ـ من جانب التجار والمقاولين ـ ودعوة ألوف العمال الذين كانوا يعملون فى خدمة المعسكرات أن يمتنعوا عن العمل فيها، وأن الحكومة ستتولى منحهم ما كانوا يتقاضونه من أجور فى نظير ذلك إلى أن تدبر لهم أماكن للعمل فى خدمة الحكومة وشركات القطاع العام، قد اضطرت السلطات البريطانية على الأثر إلى استقدام عمال من مالطة وقبرص وغيرهما ليسدوا الفراغ الذى تركه العمال المصريون، وكان الإنجليز منذ قرار إلغاء المعاهدة لا يكفون عن تزويد قواتهم فى منطقة القنال بقوات ومعدات إضافية، ولكنها عند وصول بواخرها إلى بور سعيد اصطدمت بوطنية العمال، فقد رفض من يعملون بالشحن والتفريغ فى الميناء أن يفرغوا شحنات البواخر التى قدمت عليها الإمدادات البريطانية، كما أن رجال السكة الحديد رفضوا إمداد وتسيير القطار الذى طلبه الإنجليز لنقل رجالهم ومعداتهم إلى الإسماعيلية مما حمل قيادتهم على استخدام سيارات الجيش لأداء هذه المهمة، ولقد كان من نتيجة امتناع عمال الشحن والتفريغ فى موانى القنال عن تقديم خدماتهم للسفن الإنجليزية ـ كما ذكرنا ـ عقب إلغاء المعاهدة أن ظلت سبع عشرة باخرة بريطانية بين موانى القنال عدة أيام دون أن تستطيع إيجاد وسيلة لإنزال من عليها من جنود وما تحمله من معدات، وقد لحق إنجلترا من الخسارة بسبب هذا الموقف من العمال ما قدره نحو مليونى جنيه فى أسبوع واحد.

ومما يذكر مع تكرار الأسف الشديد أنه وسط هذه الملحمة الوطنية لم يتورع بعض الشيوخ والنواب وذوى النفوذ من الوفديين عن استغلال ما طرأ من الظروف وما أتاحته أمامهم من الفرص لخدمة أغراضهم ومصالحهم الشخصية باكتساب المزيد من المكانة والنفوذ عن طريق الإفادة من فتح الحكومة الباب لتلحق بخدمتها العمال الذين انقطعوا عن العمل فى المعسكرات الإنجليزية، وذلك عن طريق الزج بأسماء العاطلين عن العمل من أنصارهم وسط أسماء العمال المقصودين بالرعاية، مما كان سببا فى أن يتضخم ما تكبدته الحكومة فى هذا السبيل فيبلغ ستة ملايين جنيه فى ذلك العام وحده[1]، وغنى عن البيان أنه لو كانت الحكومة أعدت حقيقة لكل شىء عدته لوضعت فى اعتبارها مسألة العمال الذين يعملون فى المعسكرات الإنجليزية وخير وسيلة للإفادة من جهودهم وما اكتسبوه من الخبرة أثناء العمل بها، بل كان من الميسور حصر أسمائهم وتحديد العمل المناسب لكل منهم بما يؤدى إلى زيادة الإنتاج بدلا من ترك الأمور تحت رحمة الظروف وبلا ترتيب ولا نظام.

(١) انظر عبد الرحمن الرافعي ـ مقدمات ثورة ٢٣ من يوليو سنة ١٩٥٢ (ص ٤٠ ـ ص ٤٥).

الفصــل التاسع عشر

عودة إلى مجرى الأحوال السياسية

(نذر العاصفة)

ــ المعارضة تهاجم نفوذ غير المسئولين بالقــصر (عريضة المعارضة) ــ ما وراء «اعتذار» حافظ رمضــان باشا للملك ــ مقابلة الهــضيبى للملك ــ دسائس إليـاس أندراوس تنتهى بتعـيين حافظ عـفيفى رئيسا للديوان الملكى ــ حـديثى مع حافظ عفـيفى باشا ــ مـجزرة الإسماعيلية: ٢٥ من يناير سنة ١٩٥٢ ــ حريق القاهرة، إنقاذ صديق.

المعارضة تهاجم نفوذ غير المسئولين بالقصر (عريضة المعارضة):

كانت المهادنة السياسية بين الحكومة وأحزاب المعارضة قد قطعتها الحكومة بما أقدمت عليه من استصدار المراسيم التى عصفت بالأوضاع فى مجلس الشيوخ، كما رأينا ـ فى الفصل السابق ـ بإخراج الدكتور هيكل من رئاسته وإحلال زكى العرابى باشا مكانه، وأبعدت كذلك البعض من أساطين رجال السياسة فى مصر وأتاحت للحكومة الفوز بمزيد من التأييد فى المجلس، وأرغمت المعارضة بدافع من الوطنية إلى السكوت مؤقتا على ما أصابها مراعاة وتقديرا للقرار الوطنى الخطير الذى اتخذته الحكومة بإلغاء المعاهدة، وما نشأ عن ذلك من دخولها فى مرحلة جديدة من النزاع بل الجهاد الوطنى أمام المحتلين، إلا أنه حينما تبين لزعماء المعارضة أن هذا الموقف الوطنى للمعارضة من الحكومة لم يردع غير المسئولين بالقصر عن التمادى فى العمل على كسب المزيد من النفوذ فى القصر ولدى الحكومة، بل إنهم اتخذوا مما أوقعته الحكومة من التنكيل برئيس مجلس الشيوخ وفريق من أعضائه ذريعة للإيهام بأنهم بلغوا من منعة المركز لدى الملك والحكومة ما أكسبهم كلمة لا ترد ونفوذا لم يبلغه أحد قبلهم من المسئولين وغير المسئولين واستطاعوا بذلك إرهاب الكثيرين من أصحاب المراكز الكبيرة فى الحكومة وخارجها بما جعلهم يتنافسون فى إرضاء

أولئك المتطفلين وتلبية جميع طلباتهم طمعا فى الوصول عن هذا الطريق إلى رضا الملك وهو فى أغلب الأحوال لا يعلم شيئا مما يدبره أولئك الوصوليون من رجال الحاشية، وحينما طال الأمد على هذه الحالة فإن الزعماء السياسيين الذين ضاقت نفوسهم بما كانوا يرونه بأنفسهم أو يتلقون أنباءه من أهل الثقة من أنصارهم - أجمع الرأى بينهم على وجوب التقدم إلى الملك بمذكرة عما وصلت إليه الحالة ومطالعته بالشعور السائد فى البلاد. وكان أن اجتمع فريق كبير منهم فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥١ قبيل عوة الملك من رحلته فى أوربا ووضعوا مذكرة فى شكل خطاب موجه إلى الملك يبين ما وصلت إليه الحالة فى البلاد ويرجون أن يتخذ خطوة لإنقاذ البلاد من الخطر المحدق بها، وقد بدءوا خطابهم إليه بالإشارة إلى الأيام السعيدة التى افتتح بها عهده، فكان الراعى الصالح الذى التفت حوله القلوب وتطلعت إليه الآمال مما تجلى فى مظاهر الولاء العميق له أيام حادث القصاصين، ولكنها اليوم وهى تجتاز مرحلة دقيقة فى حياتها ترى أنها فى معزل عن العرش بسبب تدخل أفراد شاء القدر إدماجهم فى الحاشية الملكية دون استحقاقهم هذا الشرف فأساءوا المشورة فضلا عن أن منهم من تدور حوله شبهات كثيفة يجرى حولها التحقيق الجنائى حتى ساد الاعتقاد بأن يد العدالة تقصر عن الوصول إليهم، كما أخذ الاعتقاد يسود بأن الدستور والنظام النيابى أصبحا حبرا على ورق بعد النكبات التى أنزلتها مراسيم يونية عام ١٩٥٠ بكيان مجلس الشيوخ، ثم أشار الخطاب إلى ما ذاع من الشائعات أخيرا فى الداخل والخارج بما يسىء إلى سمعة وكرامة الحكم المصرى، وما جعل صحافة العالم تصور الشعب المصرى فى صورة الشعب الذليل الراضى بالضيم والمهانة وإن كان أبناؤه فى الواقع يصبرون على مضض وصدورهم تغلى بالغضب، ويمضى الخطاب فيذكر أنه كان من واجب الحكومة أن تصارحه بهذه الحقائق، ولكنها دأبت على محاولة التهرب من مسئوليتها تحت دعوى التوجيهات الملكية وهو ما يخالف روح الدستور التى تقضى بأن الملك يملك ولا يحكم وهى تتوهم أنها باتباع خطتها الحالية تربح رضاء الحاشية عنها وتأييدها لها للبقاء فى الحكم والتستر على مساوئها وما تجنيه من مغانم من وراء ذلك، ولهذا رأى مقدمو هذا الخطاب أن الواجب يقتضيهم مصارحة الملك بهذه الحقائق برا باليمين الذى أقسموه بالولاء والإخلاص للوطن والملك والدستور وقوانين البلاد، وفى نهاية الخطاب يذكرون الملك بأن صبر الشعب مهما يطل أمده فإن له حدودا وهم يخشون أن تقوم إذ ذاك فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم فتؤدى إلى انتشار المذاهب الهدامة، ولهذا فإنهم يرجون مخلصين أن تصحح الأوضاع الدستورية تصحيحا شاملا بما يرد الأمور إلى نصابها، ويعالج المساوئ الحالية بإعادة احترام الدستور وطهارة

الحكم وسيادة القانون واستبعاد من أساءوا إلى البلاد وسمعتها. وقد بلغ عدد الموقعين على الخطاب ستة عشر من أقطاب السياسة فى مصر وهم: إبراهيم عبد الهادى، ومحمد حسين هيكل، ومكرم عبيد، ومحمد حافظ رمضان، وعبد السلام الشاذلى، وطه السباعى، ومصطفى مرعى، وعبد الرحمن الرافعى، ودسوقى أباظة. وأحمد عبد الغفار وعلى عبد الرازق، ورشوان محفوظ وحامد محمود ونجيب إسكندر وزكى ميخائيل بشارة وسيد سليم، وقد قام مندوب منهم بتسليم الخطاب إلى التشريفاتى الموجود بقصر عابدين، فقام بإرساله مع بريد القصر العادى إلى ديوان الملك بالإسكندرية فقام رئيس الديوان بالنيابة بتسليمه إلى الملك عند وصوله إلى الإسكندرية فى فجر يوم ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥١ وكان تعليقه الوحيد على الخطاب بعد قراءته «أنه عيب فى الذات الملكية». وكان - على ما ذكره رئيس الوزراء فى بيانه عنه - مكتوبا على قطعة من الورق العادى بما لا يليق بمقام المرسل إليه، ومنعت الحكومة نشره، وصادرت الصحيفة التى بادرت إلى النشر واحتفظ الملك فى جيبه بصورة منه لتذكيره به إذا عرضت مناسبة لذلك أو حاول أحد التوسط للصفح عن أحد الموقعين عليه.

ما وراء «اعتذار» حافظ رمضان باشا للملك:

وقد وضح من وصف الملك لهذا الخطاب بأنه عيب فى الذات الملكية كيف نجح غير المسئولين من الحاشية - وبصفة خاصة كريم ثابت الذى كان السبب فى إثارة كل هذه العاصفة الكبرى - فى إقناع الملك أن «ذاته الملكية» هى المقصودة بكل هذه الحملات فى شخص كريم ثابت الذى توجه إليه الاتهامات لتفادى المسئولية الجنائية، وقد سبق للملك أن صارحنى بذلك عند محاولتى فى يونية عام ١٩٥١ الحصول على موافقته على إعادة تعيين بعض الشيوخ المعروفين بالإخلاص والوطنية مع المقدرة السياسية، فإنه عندما ذكرت له أن أولئك الشيوخ إنما يعترضون على تصرفات بعض رجال الحاشية بسبب حبهم وإخلاصهم للعرش، مما يجعلهم يغارون على سمعته ويودون إبعاد أى شبهة عنه، وعن المنتسبين إليه، فقال بل يريدون مهاجمتى فى أشخاص رجال الحاشية، وهو عين ما أخذ يردده بمناسبة ما جاء فى الخطاب المرفوع إليه من الزعماء السياسيين المعارضين للحكومة، ولما كانت البلاد تمر فى هذا الوقت - وقت وصول الخطاب إليه - فى لحظات عصيبة بسبب الموقف الذى نشأ عن القرارات الوطنية التى أصدرتها الحكومة بشأن إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ واتفاقيتى إدارة الحكم فى السودان، فإن الواجب الوطنى كان يستلزم توحيد الكلمة والتغلب على كل العوامل التى تفضى إلى الخلاف حتى يتفرغ الجميع لمناصرة

حركة المجاهدين فى منطقة القنال وكفاحهم الفدائى فى سبيل وقف عدوان القوات البريطانية على المواصلات والقطارات المصرية وعلى إخواننا أهالى تلك المنطقة، هذا إلى أن وجود خلاف بين الملك والأحزاب من شأنه أن يضعف مركز مصر سياسيا أمام الإنجليز ويفيد حركة الملك من حيث سهولة الاتصال وإمكان الاعتماد على مشورة ومعاونة كل السياسيين وأصحاب الرأى فى الموقف وما يستدعيه من تصرف عاجل فى حالة طروء أزمة مفاجئة، وهو ما أصبح غير بعيد الاحتمال فى ظل الظروف القائمة، من أجل هذا كله فإنه استقر رأيى على وجوب العمل بلا تأخير على إيجاد سبيل لفتح الباب لإعادة الاتصال والتفاهم بين الملك والزعماء السياسيين الذين وقعوا العريضة التى أثارت غضبه، وكان اسم حافظ رمضان باشا هو أول من فكرت فى الاتصال به من أولئك الزعماء لمفاتحته فى الموضوع ولمعرفة مدى استعداده للاستجابة لهذا الرأى والمعاونة لتنفيذه، وكان السبب فى اتجاه فكرى نحوه يعود إلى ما كان بيننا من صلة مودة وثيقة نشأت منذ سنين طويلة، حينما كنت أبذل ما أملك من جهد فى خدمة مبادئ الحزب الوطنى عن طريق الاشتراك فى تحرير صحيفة الحزب (اللواء المصرى) فى أوائل العشرينيات وظلت تربطنا صداقة تقوم على الثقة والتقدير المتبادل مما كان يحمله كثيرا على دعوتى لزيارته لتبادل الأحاديث لما نجده فى ذلك من الراحة والمتعة النفسية، فهذا لم يكن غريبا أن يكون اسمه أول ما ورد فى خاطرى فى تلك المناسبة، وفى الوقت بعينه صارحت رئيس الديوان بالنيابة بما فكرت فيه مستطلعا رأيه فى هذه الخطة ـ أى وجوب العمل على إعادة التفاهم مع السياسيين المنبوذين ـ ومدى استعداده شخصيا للتعاون معى للحصول على موافقة الملك على مقابلة حافظ باشا رمضان فى حالة التفاهم معه على أن يتقدم بطلب مثلا لمقابلة الملك بعد إقناعه بأن الواجب الوطنى فى الظروف الحاضرة يقضى بوجوب تناسى الخلافات وتضامن الجميع لنصرة قضية الوطن، وفى الحق أن حسن يوسف باشا رحب بذلك كل الترحيب ووعد بتقديم كل معاونة لنجاح هذه الخطة بعيدا عن دسائس ذوى الأغراض من غير المسئولين.

وعلى ذلك بادرت إلى مقابلة حافظ باشا، وبدأت حديثى معه بإبداء دهشتى كيف فاته وهو السياسى الحصيف الخبير بطبائع البشر وبمقتضيات أصول التعامل بين مختلف الطبقات، كيف فاته أن الطريقة التى اتبعوها هو ومن معه من الزعماء موقعى العريضة كان من شأنها أن تؤدى إلى الفشل، فإنهم بحكم مكانتهم ومراكزهم السياسية كان لهم الحق بل كان من واجبهم لتحقيق الغرض الذى كتبوا العريضة من أجله وهو مصارحة الملك بالوضع السائد فى البلاد، أن يطلبوا مقابلة الملك شخصيا فذلك أول حقوقه شخصيا عليهم لكى يبقى فى طى الكتمان ما يدور بينه وبينهم، بل إن ذلك كان أوفى بتوفير

الفرصة للكلام فى حرية تامة وتناول الموضوعات الخطيرة التى أشاروا إليها فى عريضتهم بالإسهاب فى ضرب الأمثلة لها، وفاتهم أنه شديد الحساسية من ناحية أنه ما زال شابا فيرى كل خروج على ما يجب عادة نحو مقام الملوك يرجع إلى عدم إعطائه حقه من التوقير والاعتبار، فكان يجب أن يحاولوا مقابلة رئيس الديوان والتقدم إليه بطلب مقابلة الملك لأن لديهم أمورا خطيرة يودون عرضها عليه شخصيا، وفى حالة عدم إجابتهم إلى طلبهم يكون لهم العذر فى تقديم مذكرة بما لديهم على أن يسلموها يدا بيد إلى رئيس الديوان، وليس بالاكتفاء بكتابتها على ورقة لا تليق بمكانة الملك وتقديمها إلى التشريفاتى فى عابدين دون تكليف بعضهم على الأقل مشقة الحضور إلى الإسكندرية لمقابلة رئيس الديوان ومكاشفته شخصيا بموضوع العريضة والإعراب مرة أخرى عن أسفهم لعدم حصولهم على فرصة عرض الموضوع على الملك بأنفسهم، فقد كان من شأن مثل هذا التصرف من ناحيتهم أن يقطع السبيل على الدساسين لاتهامهم بالاستهانة بمقام الملك، وأنه شخصيا المقصود بما تحتويه عريضتهم من اتهامات لأشخاصهم ـ وهو ما أقنعوا الملك به مع الأسف الشديد ودللوا على أن موقعى العريضة إنما أرادوا الدعاية لأنفسهم بدليل أنهم سارعوا بإبلاغ نص العريضة إلى بعض الصحف لإذاعتها قبل وصولها إلى يد الملك وهذا وحده يجافى أبسط مبادئ الذوق واللياقة فإذا كان الملك قد أغضبه هذا التصرف من جانبهم وكلهم قديم العهد بالحياة السياسية فإنهم هم أنفسهم كانوا السبب الأكبر فى ذلك، وقد استمع حافظ باشا إلى كلامى دون أن يبدى أى ملاحظة أو اعتراض بل قال لى فى النهاية إنه أصبح يشعر بالخجل الشديد بعد سماعه كل ما قلته ويرى أنها ملاحظات قائمة على أساس سليم ولذلك فإنه يشاركنى الدهشة من حيث كيف أنها لم تخطر على باله ولا بال أحد ممن اشتركوا فى الاجتماع وفى كتابة العريضة، وسألنى عما أقترحه للسعى فى إصلاح ما أخطئوا فيه لا سيما فى الظروف الحاضرة التى يشاركنى الرأى كذلك بأنها تستدعى بل تستلزم توحيد الصفوف، فاقترحت عليه إبداء تصريح لأحد الصحفيين المعروفين إجابة عن سؤال يوجهه إليه عما يراه فى الموقف الحاضر وفى خلال الإجابة يعرب عن الأسف لما حدث من الشقاق بين الأحزاب، فى حين أن الموقف يستوجب التضامن والالتفاف حول العرش لتوحيد الكلمة وتأييد المجاهدين فى سبيل نصرة قضية الوطن، فوافقنى كذلك على هذا الرأى كما وافق على أن يكون الحديث مع الأستاذ كامل الشناوى الصحفى الكبير المعروف فوعدته بالاتصال به تمهيدا للمقابلة بينهما، وعندما حضر عندى الأستاذ الشناوى عقب الاتصال به أبدى اغتباطه للقيام بهذه المهمة لأنه شخصيا من المعجبين بحافظ باشا فضلا عن أن هذه المهمة تؤدى كذلك خدمة

وطنية جليلة بما قد ينشأ عنها من إعادة الوحدة إلى صفوف الأحزاب وجميع المشتغلين بالقضية الوطنية.

تلك كانت الكيفية التى قدم بها حافظ رمضان باشا الاعتذار الشهير الذى طاب التشهير به والمعابة عليه لدى كثير من الصحفيين وطلاب الشهرة عن طريق التعرض لتصرف البارزين من الزعماء، فى حين أنه كان مثار التقدير والإعجاب للعارفين بسره ومرماه من كبار الكتاب الواعين من ذوى الخبرة والمكانة فى عالم الصحافة، مثل الأستاذ كامل الشناوى الذى اعتز بأن الحديث تم على يده، وقد كان للحديث أثره المرتجى لدى الملك فإنه أبدى ارتياحه إليه ووافق على الفور على استقبال حافظ رمضان باشا عندما تقدم بطلب المقابلة رسميا، بل وافق على إعادة تعيينه بمجلس الشيوخ، فتمت بذلك الخطوة الأولى نحو إعادة الصلة بين الملك والسياسيين الذين أثاروا غضبه بعدم سلوك الطريق القويم للاتصال به، وقد ثبت مما جرى فى الحادثة السابق ذكرها أنه على الرغم من كل ما بلغه غير المسئولين من مكانة وتأثير لدى الملك فإنه ما زال لديه الاستعداد للاستماع والاستجابة إلى الرأى السليم إذا تيسرت تهيئة الجو الملائم والاستعانة بالوسيلة اللائقة لعرض ذلك الرأى.

مقابلة الهضيبى للملك:

مواصلة للعمل على ضم الصفوف وتقوية حسن التفاهم مع كل الهيئات فى الظروف التى كانت تجتازها البلاد فى ذلك الحين، رأيت اغتنام فرصة سنحت لى وقتذاك عن زيارة قمت بها مصادفة للشيخ حسنين مخلوف المفتى السابق للدولة، وكانت تربطنى به صلة مودة وتقدير متبادل وعرفت عرضا أنه توجد صلة نسب بينه وبين الأستاذ حسن الهضيبى الذى كان مستشارا بالاستئناف قبل خروجه على المعاش، وكان قد انضم بعدها إلى جماعة الإخوان المسلمين وتم انتخابه مرشدا لهذه الجماعة بعد اغتيال مرشدها السابق الشيخ حسن البنا، فقلت للشيخ مخلوف على سبيل محاولة معرفة مدى استعداد الأستاذ الهضيبى للاتصال برجال الملك، إذن فسوف تقوم بتعريفى بنسيبك فإنه يسرنى التعرف بمثل شخصيته وهو الرجل الواسع الخبرة بحكم تجاربه الطويلة فى القضاء ومركزه الاجتماعى الذى يتولاه الآن على رأس جماعة كبيرة من الشباب الوطنى المتدين فوعد فى الحال بتحديد موعد مع الأستاذ الهضيبى وإخطارى به.

ولقد كان فى تقديرى حينما فكرت فى تدبير اللقاء بين الملك والأستاذ حسن الهضيبى

أنه قد تنشأ عن ذلك نتائج بعيدة الأثر، فمن ناحية الملك فإنه سيجد الفرصة للتعرف على حقيقة أهداف وأوجه نشاط جماعة كبيرة من الشباب أصبح لها وزنها فى المجتمع، وفى اتصاله برئيسها ما يتفق مع سياسته منذ توليه الحكم من مداومة الاتصال بكافة طوائف الشعب، لا سيما فى مثل الظروف الحرجة التى كانت تمر بها البلاد فى ذلك الحين، وفضلا عن ذلك فقد يكون فيما يسمعه من رئيس تلك الجماعة عن حماسها الدينى وحرصها على إحياء تقاليد السلف الصالح ما يثير فى نفسه كذلك الحنين إلى معاودة نشاطه فى هذا السبيل، وفى ذلك ما يبعث على الأمل فى عزوفه عن الاستماع إلى آراء البطانة الفاسدة والرجوع إلى مسلكه القديم القويم وإيقافها عند حدها إن لم يكن إبعادها بالمرة، وهو ما كاد يرجوه كل مخلص لوطنه. وأما من ناحية الأستاذ الهضيبى فإن اللقاء مع الملك كان من شأنه أن يتيح له فرصة تبادل الحديث معه فيقف على حقيقة ما يرجوه من الشباب وللشباب، علاوة على أن هذا اللقاء يتيح له كذلك أن يفند الاتهامات التى دأب الكثيرون على توجيهها للجماعة وشرح حقيقة نظامها، وأنها فى جوهرها بعيدة عن تطرف ورعونة بعض أعضائها من الشباب المتحمس، وأنها تقاوم مثل هذا الاتجاه، بل يهمها أن تعرف باحترام القانون ـ وهو ما لمسته فيما بعد عند مقابلتى للأستاذ الهضيبى التى تمت إذ اتصل بى فضيلة الشيخ مخلوف تليفونيا بعد أيام قليلة وإذا به يدعونى لتناول الشاى معه وأضاف ضاحكا بأنه سوف لا يكون معنا سوى شخص سبق أن أبديت الرغبة فى لقائه ففهمت المقصود بذلك، وأبلغت الملك تفاصيل ما جرى، وإنه إذا كان لا مانع لديه فإنى سأحاول حمل الأستاذ الهضيبى على تقديم طلب لمقابلته وبذلك تصبح الفرصة مهيأة لزيادة التفاهم والاتصال مع جماعة من الشباب يزداد أنصارهم يوما بعد يوم، كما أخذت تشتد أوجه نشاطهم فى كل ناحية، مما جعل مركزهم يزداد قوة ومكانة بين مختلف الهيئات، فأبدى الملك موافقته على كلامى واستعداده لمقابلته ـ على الأقل لمعرفة حقيقة أغراض جماعته، ولقد خرجت من لقائى مع الزعيم الجديد والمستشار السابق حسن الهضيبى بما ترك فى نفسى أثرا بالغا لما تبينته فيه من اتزان كبير فى الرأى يدل على جمعه بين العلم الغزير بأصول الدين والخبرة الواسعة بشئون الدنيا مع سعة فى الأفق وبعدا عن التزمت الممقوت والتعصب المذموم هذا إلى جانب حسن الاستعداد للاستماع إلى الرأى الآخر بذهن متفتح يتقبل التفاهم والاتفاق عن طيب خاطر فى حالة الاقتناع دون محاولة للتعقيد أو التهرب من مواجهة الحقائق، وبالجملة رجح عندى بعد هذا اللقاء أنه سوف ينجح فى اكتساب رضا الملك إذا أذن بمقابلته، وكنت خلال الحديث مع الأستاذ الهضيبى قد سألته عما أقعده عن طلب مقابلة الملك بمناسبة توليه زعامة الإخوان المسلمين فأجاب

بأنه خشى رفض طلبه بسبب ما أذيع حولهم من إشاعات، وما وجه إليهم من اتهامات باطلة، فقلت له إن ذلك كان أدعى إلى محاولة السعى للمقابلة لتوضيح حقيقة وضعهم وأهدافهم ووعدته بالسعى لمعاونته فى تحقيق مطلبه، وعندما أبلغت الملك بكل ذلك أعرب عن موافقته على استقباله حينما يتقدم رسميا بطلب المقابلة وهو ما حدث بعد ذلك ببضعة أيام، وإن كانت لم تتح لى مناسبة لمعرفة ما تم فى ذلك اللقاء، كما لم تبد له نتائج ظاهرة.

دسائس إلياس أندراوس:

وفى خلال هذه المساعى لجمع الصفوف كانت مساعى غير المسئولين ماضية فى سبيل تحقيق مطامعهم الذاتية، وكاد ينجح إلياس أندراوس فى إقالة الوزارة ـ وكان قد نقم عليها أنها كتمت عنه ما قررته بشأن إلغاء المعاهدة، فدس لها لدى الملك بأن تولى إقناعه بأن تدهور الصلات بين الحكومة والإنجليز بسبب الأحداث الخطيرة المتوالية فى منطقة قناة السويس، وبأن هذه الحالة لا يمكن معالجتها إلا على يد رئيس جديد للحكومة له من تجاربه الماضية وطول اتصالاته بالإنجليز ما جعل له مكانة لديهم تؤهله للنجاح فى معالجة الأمور على خير وجه وهو الدكتور حافظ عفيفى باشا، وبذلك وافق الملك على اقتراح التغيير الوزارى لرغبته فى وضع حد لما يعانيه أهل منطقة القناة على يد الإنجليز من نكبات ومصائب متوالية كلفتهم تضحيات غالية فى الأرواح والمرافق الحيوية، مما جعل الحياة هناك عبثا لا يطاق، ولكن الدسيسة باءت بالفشل فى النهاية على أثر إبلاغ الملك نبأ قرار وطنى جديد اتخذته الحكومة فى ذلك اليوم، ولم يكن خبره قد وصل بعد إلى الملك، وهو إصدار الأمر إلى قوة الجيش المصرى فى السودان بعدم إطاعة أى أمر يصدر إليها بالعودة إلى مصر وبوجوب البقاء فى مراكزها والدفاع عنها بالقوة، وقد أعجب الملك بهذا القرار واستدعى حيدر باشا لتأكيد تأييده شخصيا لهذا القرار وطلب تعزيز قوة الجيش المصرى بالسودان وتزويدها بأقصى المستطاع من الإمدادات.

وكان إلياس أندراوس يطمع أن يصيب من وراء ذلك هدفين بحجر واحد، الانتقام من الحكومة وإفساح مقعد حافظ عفيفى باشا فى إدارة بنك مصر، لكى يحقق رغبته فى الحصول عليه ولكن وقفت الأقدار فى طريقه كما رأينا[1]، على أن هذه الواقعة إن كانت قد جاءت دليلا جديدا على مدى تأثير بطانة السوء على الملك فيما كان يتخذه من قرارات فإنها من ناحية أخرى تدل على مدى استعداده للاستماع إلى الرأى السليم واتباع الطريق

(١) انظر مذكرت حسن يوسف باشا، القصر ودوره في السياسة المصرية (ص٣٠٤ ـ ص٣٠٥).

القويم ولو خرج بذلك على قرار سبق اتخاذه بتأثير المفسدين. وأنه كما يثير الدهشة والعجب أن ذوى الأغراض الذاتية من تلك الحاشية الطفيلية لم يكن لديهم وازع من ضمير أو إحساس بشىء من التجاوب مع الفدائيين وأهل منطقة القناة فيما يجرى هناك من أحداث فيردعهم عن الاستغراق فى صرف مساعيهم وجهودهم إلى ما يحقق أغراضهم الذاتية، بدليل أنه بعد ما أصاب إلياس أندراوس من الفشل فى إقصاء حافظ عفيفى باشا عن مركزه فى بنك مصر، عاد إلى المحاولة من جديد بعد ذلك ببضعة أسابيع بأن أقنع الملك أن الظروف تقتضى التعجيل بتعيين رئيس للديوان الملكى لخلو هذا المنصب الخطير منذ خروج سرى باشا منه قبل ذلك بمدة طويلة تزيد على سنة ونصف السنة وقد توالت الأحداث خلالها بما يستلزم وجود شخصية قوية مثل حافظ عفيفى باشا لمواجهة هذه الظروف العصيبة، وبموافقة الملك صدر الأمر بهذا التعيين فى ٢٤ من ديسمبر عام ١٩٥١ وفى هذه المرة تحقق لإلياس أندراوس المطمع الذى ظل يراوده طويلا، وشاءت الأقدار أن يتم على يدى الاتصال ببنك مصر فى شأن ترشيح أندراوس للحلول مكان حافظ باشا، وذلك أنه جاءنى تبليغ تليفونى من «بلوك الملك» بأن جلالته يطلب منى استدعاء عبد المقصود أحمد باشا وإبلاغه الرغبة فى ترشيح أندراوس باشا فى مكان حافظ باشا وعندما قمت بالاعتراض قال محدثى إن جلالة الملك كان يتوقع اعتراضك على هذا الترشيح لأنه يعلم رأيك فى أندرواس منذ اعتراضك على تعيينه كمستشار اقتصادى، ولذلك يريد أن تطمئن إلى أن الغرض من هذا خدمة حافظ باشا نفسه لاحتمال أنه بعد فترة قصيرة قد يرى أن يترك رئاسة الديوان فتم الاتفاق مع إلياس أندراوس على أن يقوم فى الحال بالاستقالة من مركزه فى بنك مصر ليعيده إلى صاحبه الأصلى لأن القصر كان السبب فى خروجه منه، ومن المراكز الأخرى التى يشغلها فى عديد من مجالس إدارة الشركات الأخرى، وأعاد القول بأن الملك شخصيا يؤكد لك ذلك للاطمئنان والتعجيل بدعوة عبد المقصود باشا وعرض النتيجة عليه بأسرع ما يمكن، ولم يكن هناك بد من تنفيذ هذا الأمر فاتصلت فى الحال بعبد المقصود باشا فحضر إلى مكتبى بعد فترة وجيزة وأبصرت على وجهه أمارات الدهشة والحيرة عندما أبلغته الرغبة فيما يتعلق بترشيح إلياس أندراوس، فسارعت بإبداء العذر الذى قيل لى إنه السبب وراء هذا الترشيح، ولم يستطع سوى الإعجاب عن الاقتناع به، وإن كانت لم تفارقه ملامح الدهشة والاستنكار.

وعند مقابلتى لحافظ باشا عفيفى لأداء واجب التهنئة له برئاسة الديوان عنيت بأن أذكر له أنى أنتهز هذه الفرصة لأكاشفه ببعض المسائل التى تشغل بالى وبال كل مخلص والتى ربما لم يكن من المناسب ولا اللائق من جانبى فى وقت تهنئته أن أشغل باله بالتحدث فيها

ولكننى من ناحية أخرى أرى من واجبى نحوه بحكم سابق اتصالى به أن أصارحه بما عندى، بل كذلك بحكم مركزى كسكرتير خاص للملك وما يحتمه واجبى من السعى قدر الاستطاعة للمعاونة فى تحقيق ما يؤدى إلى الحفاظ على مكانة وسمعة الملك وحاشيته وإبقائها فوق مستوى الشبهات والاتهامات وما يقتضيه هذا كله من الصراحة المطلقة مع المستشار الأول للملك وهو رئيس ديوانه عسى أن يوفق فى إيجاد أنجع وسيلة لتحقيق الإصلاح المنشود، وبدأت بالقول إنه لا حاجة إلى تأكيد ضرورة وضع حد لتدخل غير المسئولين فى شئون القصر بل التصرفات الشخصية للملك مما ظهرت آثاره فى أغلب التصرفات الماضية وإلى جانب هذا فإن هناك ناحية حساسة شديدة الحرج، وهى ناحية السلوك الشخصى للملك وسهراته الليلية وتردده المتواصل على أندية القمار وما أحدثته هذه التصرفات من استياء واستنكار بين الشعب وهو (أى حافظ باشا) لابد أن يكون عالما بذلك كله ويسره دون شك أن يستطيع إيجاد الوسيلة لإقناع الملك بخطورة هذا المسلك على مكانته الشخصية ليس فى مصر وحدها، بل وفى جميع البلاد العربية والإسلامية والعالم بأسره مما ظهر أثره مع الأسف الشديد فيما تنشره الصحافة العالمية عن مصر منذ زمن ليس بالقصير، وخاصة بأن التصرفات الشخصية التى يتناولها الناس بالنقد تتنافى بل تتناقض مع ما عرف عن الملك فى المرحلة الأولى من حكمه من التمسك بالدين وتقاليد السلف الصالح ومبادئ المثل العليا.

هذا إلى أن هناك ناحية أخرى تقضى الحكمة بالابتعاد عنها، وهى التدخل فى شئون نادى ضباط الجيش، فإن الإشاعات تلح فى تأكيد خبر أحدث صدمة عنيفة فى نفوس الضباط وفحواه أن الملك يبدى رغبة قوية فى نصرة ضابط كبير (هو اللواء حسين سرى عامر) مع أنه غير محبوب على الإطلاق بين الضباط فى حين أن الملك كان يعتز دائما بجيشه ويفخر بحسن التفاهم السائد فى علاقاته مع الضباط حتى إنه كان يتردد كثيرا على النادى بعد حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ويدعو إلى مائدته من يجده هناك بالمصادفة ولو كانوا من صغار الضباط، ويشاركهم الحديث بلا كلفة مما كان يزيدهم حبا له، ولذلك فإنه يحسن العمل على تفادى الاصطدام مع رغبات وميول الأغلبية من الضباط لما قد ينشأ عن ذلك من إثارة روح التحدى لديهم وما يعقب ذلك من اشتداد الخلاف بدلا من الحفاظ على سيادة التفاهم بين الجميع وحبذا لو تيسر لحافظ باشا إقناع الملك بذلك ولو كان فيه التضحية بحسين سرى عامر الذى يشاع أيضا أن النية متجهة إلى نقله إلى مركز قيادة كبرى فى الجيش وعندها قد يتعذر إيجاد أى سبيل لإيقاف تدهور الموقف، ويتصل بهذا كله موضوع آخر بدأ إبان حرب فلسطين وأخذ يستفحل أمره بظهور منشورات باسم «الضباط

الأحرار» توزع بانتظام فى جهات عديدة، بل إن نسخة منها ترد بالبريد باسم الملك ونسخة أخرى باسمى ولخطورة بعض ما يرد فيها فإنى كنت أعنى بوضع خطوط تحت تلك العبارات لكى ألفت النظر إليها وأعنى بوضعها بيدى فى مظروف البريد الشخصى للملك أكتب عليه «سرى خاص» ـ مرفوع إلى «السدة العلية الملكية».

وكان من رأيى الشخصى وجوب اتباع ما جرت به العادة فى مختلف الدول من أنه عقب وقوعها فى كارثة الهزيمة فى الحرب أن تشكل لجنة للدراسة والتحقيق فى ظروف وأحداث الحرب لتحديد المسئولية وأشخاص المسئولين لمحاكمتهم إذا تبين من التحقيق ما يدعوا إلى تقديمهم للمحاكمة، ولكننا بعد حرب فلسطين تركنا أكبر المسئولين عن القيادة العليا ـ وعلى رأسهم القائد العام ورئيس هيئة أركان الحرب فى مراكزهم ـ دون مساءلة ولا محاولة للتحقيق فى أسباب ما نزل بالجيش والبلاد من نكبات، وإنى مع صداقتى الشخصية وتقديرى لهذين القائدين الكبيرين ما زلت أرى أنه كان من الواجب، بل خدمة لسمعتهما وكرامتهما، أن يبعدا ـ أو يبتعدا ـ عن مركزيهما حتى يتم التحقيق النزيه ويتضح مدى مسئولية كل فرد عما حدث فى تلك الحرب لكى توضع الأمور فى نصابها.

وفى سياق حديثى هذا مع حافظ باشا ذكرت أنه فى تقديرى مازال الباب مفتوحا ليعالج الملك الموقف مع إدارة نادى الضباط، وبالتالى مع كل ضباط الجيش بالعودة إلى عادته القديمة من حيث الاتصال الشخصى والمصارحة عن طريق ترتيب لقاء بينه وبين أعضاء مجلس إدارة النادى لتناول الشاى أو العشاء مثلا ومناقشتهم فيما لديهم من مطالب وإقناعهم بحرصه على عمل ما فيه الخير للجيش والبلاد وأعربت عن اعتقادى بأن ذلك قد يكون أنجح وأقرب سبيل لتبديد سوء التفاهم الحالى وإعادة الثقة والطمأنينة إلى النفوس، وأخذنا فى المناقشة وتبادل الرأى حول كل ما ذكرته وسألنى خلالها عما إذا كنت أعرف أحدا من كبار الضباط المحبوبين فى الجيش ليتولى أحد مراكزه الرئيسة، فأجبته أنى قليل الصلة فى هذه الناحية ولكنى كنت قد سمعت عن ضابط كبير منذ أن كان قائدا للحرس الملكى، وأنه يتمتع باحترام كبير وتقدير عظيم بين ضباط الجيش لمدى ما أبداه من النزاهة وحب الإنصاف والتجرد عن الغرض، ولو كان لمصلحة أقرب الناس إليه، فقد كان رئيسا أو عضوا فى لجنة تتولى النظر فى شئون الضباط، وكان من المسائل المعروضة عليها تعيين قائد أو رئيس لهيئة تابعة للجيش، وكان مركزا يتمتع صاحبه بمزايا جعلت الكثيرين يتطلعون إليه، وكان أول المرشحين شقيق (أو أحد أقرباء) ذلك الضابط الكبير ولكنه فاجأهم بالاعتراض على هذا الاختيار قائلا إنه مع تسليمه بأحقية المرشح فإنه يرى

أن ذلك المركز بالذات يستوجب أن تتوافر فى شاغله صفات معينة لا يراها متوافرة فى هذه الحالة ، ولذلك يرى أنه لا يليق بالمركز إلا . . . وهو ضابط آخر ذكر اسمه فنال موافقة الجميع مع الإعراب عن إعجابهم بصراحة ونزاهة ذلك الضابط الكبير وهو اللواء حسن فريد ، وبعد أيام من هذا الحديث فوجئ الناس بتعيينه رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش ، وظل يشغل هذا المنصب إلى أن قامت حركة الجيش فى يوليو عام ١٩٥٢ !

على الرغم من أن الكثيرين كانوا يعلمون أن السبب الأكبر فى تعيين حافظ باشا عفيفى رئيسا للديوان الملكى يرجع إلى لهفة إلياس أندراوس على شغل مكان حافظ باشا فى بنك مصر ، إلا أنه لم تفت المحرضين وذوى الأغراض انتهاز هذه المناسبة لإثارة الشعب والمظاهرات عن طريق إطلاق الشائعات بأن هذا التعيين يرجع إلى رغبة الملك فى التفاهم مع الإنجليز على يد حافظ باشا لما هو معروف عنه من أن له مكانة كبيرة لديهم بحكم صلات الصداقة والمودة التى هيأت له الظروف إنشاءها مع العديد من أصحاب النفوذ والمكانة فى إنجلترا وبخاصة أثناء الفترة الطويلة التى قضاها فى لندن سفيرا لمصر هناك ، واقترنت هذه الشائعات بدعاية قوية وحملات قاسية على الملك تتهمه بخيانة القضية الوطنية ، وخذلان الشباب الباسل الذى يجاهد فى منطقة القناة .

مجزرة الإسماعيلية - ٢٥ يناير عام ١٩٥٢ :

كانت المعارك تدور - طوال تلك الفترة - على امتداد منطقة القنال وفى مدنها بين أفراد كتائب الفدائيين وجنود الاحتلال ، حيثما تصادف أن يكون اللقاء بين الطرفين أفرادا أو جماعات ، وكانت تروى بين حين وآخر قصص تفوق الخيال عما كان يقدمه شبابنا من أروع أمثلة الفداء والبطولة ، ومع مرور الأيام كان يتزايد اشتراك رجال الشرطة وأهل المنطقة فى المعركة بحكم تزايد اعتداءات جنود الاحتلال إلى أن كان اليوم المشئوم يوم ٢٥ من يناير عام ١٩٥٢ حين أرسل القائد البريطانى لمنطقة الإسماعيلية (البريجادير إكسهام) إنذارا إلى قائد بلوكات النظام بالمدينة (اللواء أحمد رائف) يطلب تسليم أسلحة رجاله ورجال الشرطة والخروج من جميع التكنات مجردين من أى سلاح فى ظرف مدة تقل عن الساعة ورحيلهم جميعا عن منطقة القناة ، فرفض اللواء رائف هذا الإنذار ومعه وكيل المحافظة وقاما بإبلاغ ما حدث إلى وزير الداخلية (فؤاد سراج الدين باشا) فأقرهما على ذلك وطلب منهما حماية الأهالى والدفاع بكل ما لديهما من قوة مع إبلاغ كل ذلك إلى القائد العام البريطانى ، وبعدها بقليل كرر الإنجليز إنذارهم وتوعدوا المصريين بأنهم إذا لم

يسلموا فورا فستهدم الثكنات والمحافظة فوق رءوسهم فأصر المصريون على الرفض وعلى أثر ذلك شرع الإنجليز فى إطلاق مدافعهم وانهالت على مواقع الجنود المصريين البواسل قنابل المدافع وطلقات رصاص الرشاشات من الدبابات والمدرعات، ولم يكن فى وسع المصريين أن يقابلوا كل هذه الحمم إلا بما تحت أيديهم من سلاح ضعيف وهو البنادق، وعلى الرغم من هذا الفارق المذهل فى قوة سلاح الطرفين ـ فضلا عن عدد أفراد القوتين بما يصل إلى نحو واحد من المصريين إلى عشرة من الإنجليز، على الرغم من هذا كله، ظلت المعركة الدموية الرهيبة غير المتكافئة تدور رحاها على مدى ساعتين لم تبق بعدها طلقة واحدة لدى المصريين، فاقتحم عليهم الإنجليز عندئذ دار المحافظة والثكنات وأسروا من بقى حيا من المدافعين البواسل وقادتهم ولم يسع قائد القوة الإنجليزية التى هاجمتهم سوى إبداء احترامه وتقديره من الناحية العسكرية للشجاعة الفائقة التى أثبتها الجنود المصريون فى دفاعهم المجيد ووقفتهم الوطنية الباهرة. وقد استشهد منهم نحو سبعين شهيدا سقطوا فى ساحة الشرف خلال تلك المعركة وأصيب منهم نحو ثمانين جريحا.

ولقد أصدرت الحكومة بيانا فى مساء ذلك اليوم الدامى سجلت فيه تفصيل ما حدث فى الإسماعيلية وأذيع البيان من دار الإذاعة (الراديو)، فهز النفوس سخطا على المعتدين وتقديرا وإجلالا للشهداء وتعاطفا ومشاركة فى الألم مع أهل الشهداء، بل إن أهل البلاد جميعا أحسوا كأنما كل فرد فقد بين الشهداء أخا أو صديقا عزيزا عليه، فإن المصائب الوطينة تجمع بين القلوب وتجعل من الغرباء أقرباء وكفى بالمصاب الوطنى صلة قرابة ونسب، وسرعان ما ظهر الأثر البالغ لهذا الإحساس العام فيما بدا من سلوك العمال وكل العاملين المدنيين فى مطار القاهرة فى نفس الليلة التى أذيعت فيها تلك الأنباء المفجعة، وذلك أنه بالمصادفة وصلت إلى المطار الدولى بالقاهرة أربع طائرات تابعة لشركة الخطوط الجوية البريطانية فى الساعات الأولى بعد منتصف الليل، فامتنع جميع العاملين بالمطار عن تقديم أى مساعدة لتلك الطائرات ولا تزويدها بما كانت فى حاجة إليه من الوقود، وبقى ركابها فى داخلها وكلهم من الأجانب من جنسيات مختلتفة إلا أنه عندما وصل الخبر إلى السلطات الرئيسة بالحكومة سارعت بإيفاد مدير أمن القاهرة لمعالجة الموقف واستطاع إفهام أولئك العمال أن مسلكهم وإن كان صادرا عن إحساس وطنى مشكور إلا أنه يؤدى إلى خلق مشكلات دولية للحكومة، وتم بذلك اقتناعهم بالعدول عن موقفهم إزاء تلك الطائرات فقاموا بتزويدها بحاجاتها واستأنفت رحلاتها.

ولقد كان فى وقوع هذا الحادث ما يشير إلى أنه فات أولى الأمر بالحكومة أن يتخذوا

الحيطة لتلافى وقوع ما يماثله من أحداث أو لمعالجة ما قد يقع منها فعلا ، فضلا عما كان يجب اتخاذه مقدما من إجراءات حازمة ، ولكن الحكومة مع الأسف الشديد لم تتخذ بل لم تفكر فى اتخاذ أى إجراء من هذا القبيل ، فكانت النتيجة المأساة الكبرى التى وقعت فى القاهرة فى اليوم التالى ، وكادت تقضى تماما على كبرى وزينة عواصم الشرق الأوسط .

حريق القاهرة ـ إنقاذ صديق:

فى الصباح الباكر من يوم السبت ٢٦ من يناير عام ١٩٥٢ خرج جنود بلوكات النظام من ثكناتهم بالعباسية حاملين أسلحتهم للإعراب عما يتملكهم من السخط والغضب بسبب النكبة المروعة التى نزلت بزملائهم فى الإسماعيلية واتجهوا نحو غرب القاهرة لكى يصلوا إلى الجامعة التى اعتاد الناس أن يسمعوا بقيام طلبتها بأكبر دور فى التعبير عن الرأى العام فكانت المركز الرئيسى الذى تخرج منه المظاهرات ، وكذلك المركز الذى اعتاد أن يقصده أصحاب الأغراض لإثارة المشاعر وتدبير مؤامراتهم ، وبالتالى كان بديهيا أن تقصدها المظاهرات كما كان من المنطقى توقع ثورة المشاعر ، وأن تنضم إليها على طول الطريق إلى الجامعة ، ثم من الجامعة إلى وسط المدينة شتى نوعيات المواطنين المتحمسين حقا أو المتظاهرين بالحماس ، وهو ما حدث فعلا إذ قصدت المظاهرة رئاسة مجلس الوزراء حيث خطب فيهم أحد الوزراء ، بينما كان المتظاهرون منذ بداية مسيرتهم يهتفون بعبارات السخط وطلب السلاح للسفر إلى منطقة القناة للاشتراك فى الجهاد للانتقام من المحتلين .

والمعروف أن المظاهرات تفجرت بعدئذ فى مواضع شتى من القاهرة ، وبدأت الحرائق فى قلبها بكازينو «أوبرا» ، ثم امتدت لتشمل كافة أنحاء العاصمة واتسعت معها أعمال النهب والسلب ، ولقد قيل الكثير عن الموقف السلبى لرجال الشرطة من تلك الحوادث إلى حد اتهام بعضهم بالوقوف موقف المتفرج من تمزيق خراطيم مياه الإطفاء ـ ولقد أفاضت الصحف ، بل وكثير من الكتب فى وصف حوادث ذلك اليوم المشئوم وتحليلها بما يغنى عن الترديد هنا .

ولقد حدث يومذاك أن اتصل بى تليفونيا بعد الظهر بقليل صديقى البريطانى المستر هندل جيمس (الذى تحدثت عنه وما أبداه من استنكار لتصرفات السفير البريطانى فى مناسبة حادث ٤ من فبراير عام ١٩٤٢) وإذا به يستنجد بجلالة الملك لإيجاد وسيلة لإنقاذه من حصار المظاهرات لمبنى «التيرف كلوب» ، حيث كان يوجد حين الاتصال بى ، وحينما أبلغت الرسالة إلى الملك أمر بتكليف أحد ضباط البوليس بالقصر الذهاب إلى ذلك النادى

لمحاولة إخراج «هندل جيمس» ومرافقته إلى مسكنه على مقربة من النادى، فتم ذلك على خير وجه والحمد لله.

ويبدو أن الحكومة كان يعز عليها أن تطلب معاونة الجيش لمواجهة الحالة لما فى ذلك من اعتراف ضمنى بعجزها عن السيطرة على الموقف إلا أنها إزاء تفاقم حالة الفوضى لم تر بدا من طلب قوة من الجيش للاستعانة بها فى إعادة النظام فى المدينة ووضع حد للفوضى التى أخذت تسود أرجاءها واتخذت قوة الجيش مركزها فى حديقة الأزبكية وما شرعت دورياتها المسلحة تجوب الشوارع حتى اختفى أعوان الشيطان والدمار، وأخذت السكينة تعود وإن كانت نيران الحرائق ظلت مشتعلة فى بعض المواقع إلى أن خمدت فى صباح اليوم التالى، وعلى كل حال فإنه كان لابد من أن تتخذ الحكومة بعض الإجراءات لضمان عدم تكرار ما حدث فى ذلك اليوم المشئوم، ولذا اجتمع مجلس الوزراء فى مساء ٢٦ يناير وأصدر قرارا بإعلان الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد ووقف الدراسة فى الجامعات والمعاهد والمدارس إلى أجل غير مسمى، وتعيين النحاس باشا حاكما عسكريا عاما، فأصدر قرارا بمنع التجوال بين السادسة مساء والسادسة صباحا وقرارا آخر بتعيين المديرين والمحافظين حكاما عسكريين فى مناطقهم وقرارا ثالثا بمنع التجمهر.

الفصل العشرون
بداية النهاية

إعفاء النحاس وتشكيل على ماهر الوزارة ـ وزارة نجيب الهلالى باشا ـ حديث مع الهلالى يكشف الحقائق ـ وفد المهدى باشا وحديثهم معى ـ رسالة من القيادة البريطانية ـ أزمة نادى ضباط الجيش وضيق بالحالة ـ إجازة بلبنان يقطعها استدعاء لمصر.

«إعفاء» النحاس وتشكيل على ماهر الوزارة:

فى مساء يوم الحريق نفسه (٢٦ يناير) قرر الملك تغيير الوزارة بسبب ما وقع من أحداث فى ذلك اليوم فى القاهرة، ولكنه نظراً إلى ما كان يبديه النحاس باشا من الرغبة فى الإبقاء على حسن التفاهم إلى آخر لحظة فقد استعمل لفظ «إعفاء» بدلاً من لفظ «إقالة» فى كتاب الملك إلى رئيس الوزارة بتاريخ ٢٧ يناير لإبلاغه القرار «بإعفائه» من منصبه بسبب تقصير جهد الوزارة عن حفظ الأمن والنظام، ولكى يعرب النحاس باشا عن مدى عرفانه وتقديره لهذه المجاملة من جانب الملك ذهب إلى قصر عابدين فى صباح اليوم التالى وقيد اسمه فى سجل التشريفات للشكر على ما لقيه من تأييد الملك إلى آخر لحظة، فكان لذلك بالغ الأثر لدى الملك.

وقد اتجه الرأى فى بادئ الأمر إلى إسناد رئاسة الوزارة إلى نجيب الهلالى باشا، وأوفد الملك إليه رئيس الديوان لإبلاغه الإرادة الملكية بذلك، ولكنه اعتذر بحالته الصحية، وأشار بتكليف على ماهر باشا بتلك المهمة، وقد وافق الملك على هذا الرأى ولكنه طلب أن يحاول على ماهر باشا تأليف وزارة قومية من كل الأحزاب فيما عدا الوفد، غير أن على ماهر باشا شكل وزارته فى تلك الليلة من المستقلين وذكر فى خطاب التشكيل أنه يسعى للتفاهم مع الأحزاب بشأن المشاركة فى تكوين جبهة سياسية، واتجه منذ البداية نحو تهدئة الموقف والمهادنة مع الإنجليز بعد التفاهم فى ذلك

مع الفدائيين الذين أخذوا فى الانسحاب من منطقة القناة، بل إن الحكومة قامت باعتقال البعض منهم فى جهات عديدة فى منطقة القناة، ومن ناحية أخرى مهمة أخذ العمال يعودون إلى العمل فى المعسكرات البريطانية كما عاد عمال الموانئ إلى أداء عمليات الشحن والتفريغ طبقا لما كان يجرى عليه العمل العادى سابقا وعاد التعامل مع المعسكرات البريطانية إلى ما كان عليه من قبل فى كل مكان، بل كان من أكبر دلائل الرغبة فى المهادنة أنه عقب وفاة الملك جورج السادس فى ٦ فبراير عام ١٩٥٢ تقرر الاشتراك رسميا فى تشييع جنازته بإيفاد وفد يرأسه الأمير محمد عبدالمنعم إلى لندن لهذا الغرض ويضم عبدالفتاح عمرو باشا سفير مصر فى لندن والملحق الجوى بالسفارة المصرية هناك، وفضلا عن ذلك فإن على ماهر باشا استطاع بذكائه أن يفوز برضاء وثقة الأغلبية الوفدية فى مجلس النواب عندما أعلن أمام المجلس أنه سوف يتبع فى خطته سياسة «سلفه العظيم»، وإلى جانب ذلك فإن الوزارة استطاعت بفضل ما بذلته من جهود كبيرة أن توفق فى محاربة الغلاء بتخفيض أسعار الحاجات الأساسية فى الطعام والأقمشة الشعبية مع توفير مواد التموين، وذلك فضلا عن إعادة سيادة الأمن والنظام فى كل مكان، كما عملت على تنشيط حركة إزالة آثار الحرائق والتخريب وإصلاح ما أصاب المبانى والمنشئات المختلفة من إتلاف وذلك بمعاونة أصحابها على القيام بهذه المهمة فى أسرع وقت بأن فتحت اعتمادا بخمسة ملايين من الجنيهات لإعانتهم فى تحقيق هذا الغرض، وهذا من جملة قيمة الخسائر التى قدرت بمبلغ اثنى عشر مليون جنيه وإلى جانب هذا فإنها أعادت فتح الجامعات والمعاهد الدراسية على اختلاف مراحلها، أى أنها فى الجملة أعادت الحياة إلى مجراها ونظامها الطبيعى فى كل النواحى، إلا أن سياسة الوزارة بوجه عام كانت محلا للتساؤل عن حقيقة ما ترمى إليه من ورائها، فإن كتاب «إعفاء» الوزارة السابقة بسبب قصور جهودها.. إلخ.. يفهم منه عدم الرضا على ما كان فى سياستها من تقصير، وجاءت الوزارة الجديدة لإصلاح العيوب والأخطاء التى أدت إلى هذا القصور فكيف يعلن رئيسها اعتزامه على اتباع سياسة «سلفه العظيم»، ويوفق بين ذلك وبين الإصلاح المطلوب منه؟! كما أن اعتماده على ثقة وتأييد الأغلبية الوفدية أصبح مرتبطا بمدى اتباعه سياسة «سلفه العظيم»، هذا إلى أن هذه الأغلبية هى التى كانت تؤيد سياسة الوزارة السابقة فى إلغاء المعاهدة وإعلان مكافحة الإنجليز ومقاطعتهم فى كل مكان باعتبارهم غاضبين لا يستند وجودهم فى منطقة القناة إلى مبرر قانونى بعد إعلان إلغاء المعاهدة وترحيب الحكومة بجهاد الشباب

المكافح لخدمة قضية بلاده ، أمام المحتلين فكيف يتفق هذا كله مع سياسة المهادنة التى أخذت بها الحكومة الجديدة التى أعلنت كذلك أنها شرعت فى مفاوضات أحزاب الأقلية على تشكيل جبهة سياسية موحدة منها جميعا للتضامن فى تنفيذ سياسة جديدة، لهذا كله فإنه مع التقدير البالغ لما بذلته وزارة على ماهر باشا من جهود موفقة لمحاربة الغلاء وإعادة النظام إلى البلاد ، فإن التناقض كان واضحا بين تصرفاتها السياسية حيال القضية الوطنية وبين المبادئ السياسية للأغلبية الوفدية التى تؤيدها وهو ما كان يهدد بحدوث انهيار فجائى فى الموقف بأسره ، والواقع أن على ماهر باشا كان يراوده الأمل فى أن ينجح فى استدراج الإنجليز إلى الدخول معه فى مفاوضات يستطيع من خلالها أن يصل إلى اتفاق يحقق ما فشلت كل المفاوضات السابقة فى الوصول إليه من حيث إجابة المطالب الوطنية واستقرار الأوضاع فى مصر والسودان ، ومن أجل هذا سعى إلى التفاهم مع السفير البريطانى على تحديد موعد للاجتماع معا للبدء فى المباحثات التمهيدية بينهما ، وتم الاتفاق على أن يكون هذا الاجتماع فى أول مارس عام ١٩٥٢ ، إلا أنه لم يقدر له أن يتم وذلك أن مجلس الوزراء كان قد قرر فى فبراير عام ١٩٥٢ عقب تشكيل الوزارة بزمن وجيز استصدار مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر وتم فعلا توقيع المرسوم من الملك ، ولكن رئيس الوزراء احتفظ به فى درج مكتبه بدلا من إعلان البرلمان به مع أنه أذيع فى الصحف ، وقد أثيرت هذه المسألة فى مجلس الوزراء حينما اجتمع مصادفة فى يوم أول مارس عام ١٩٥٢ ، فصرح رئيس الوزارة أنه لم تعد هناك حاجة إلى تنفيذ ذلك المرسوم لأن استصداره كان بسبب معارضة بعض النواب الوفديين فى اعتماد مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات الذى قررته الوزارة لمعاونة أصحاب المنشئات التى نكبت فى أحداث الحريق المشئوم، ولما كانت المعارضة قد زالت فى حينها وأقر البرلمان الاعتماد المطلوب فلم يعد هناك ما يقتضى تنفيذ المرسوم ، وقدم على ماهر باشا صيغة بيان بهذا المعنى لنشره فى الصحف ، ولكن زكى عبدالمتعال باشا وزير المالية وأحمد مرتضى المراغى باشا وزير الداخلية اعترضا على هذا العدول واعتبراه ماسا بكرامة المجلس ، ولذلك فإنهما يقدمان استقالتهما من الوزارة ، وكان من أثر حدوث هذا الانشقاق فى صفوف الوزارة أن أعرب الملك عن رغبته فى استقالتها فلم يسع على ماهر باشا سوى التنفيذ ، وقدم استقالته ظهرا فقبلت على الفور وعهد إلى نجيب الهلالى باشا بتأليف الوزارة الجديدة .

وزارة نجيب الهلالى باشا:

قام الهلالى بتشكيل وزارته فى ذات اليوم - أول مارس عام ١٩٥٢ - وكان جميع أعضائها من المشهود لهم بالنزاهة والمقدرة الممتازة فى اختصاصاتهم، كما أنه لم يكن أغلبهم من رجال الأحزاب أو المشتغلين بالسياسة الحزبية من قبل وهم: أحمد نجيب الهلالى باشا للرئاسة، وصليب سامى للتجارة والصناعة والتموين، وطه السباعى للشئون البلدية والقروية، ومحمد كامل مرسى للعدل، ومحمد المفتى الجزايرلى للأوقاف، وعبدالخالق حسونة للخارجية، ومحمد زكى عبدالمتعال للمالية، وأحمد مرتضى المراغى للداخلية والحربية والبحرية، ومحمد رفعت للمعارف، ومحمد فريد زعلوك وزير دولة للدعاية، وطراف على للمواصلات، ونجيب إبراهيم للأشغال، ومحمود غزالى للزراعة وراضى أبو يوسف راضى للشئون الاجتماعية، وكان برنامج الوزارة يتألف من شقين، أحدهما: للسياسة الخارجية ويقوم على أساس السعى لتحقيق الجلاء ووحدة وادى النيل، وعقد أول اجتماع تمهيدى بين الهلالى باشا والسفير البريطانى فى ٢١ مارس، وتوالت بعدها الاجتماعات الاستطلاعية بين وزير الخارجية والسفير البريطانى، وأبدى الإنجليز خلالها موافقتهم على الاعتراف بلقب ملك مصر والسودان على أن يعترف المصريون كذلك مقدما بحق السودانيين فى تقرير مصيرهم، وبعد رحلة للسفير إلى لندن عاد ومعه آخر شروط بريطانيا للدخول فى المفاوضات، وعندما عرضها على الهلالى باشا رفضها وصرح بأن مصر لن تقبل أى أساس للمفاوضات سوى الجلاء التام عن منطقة القناة فى أقرب وقت والوحدة بين شطرى الوادى. ومما يجدر ذكره أن الولايات المتحدة الأمريكية أبدت اهتماما بمتابعة ما تفضى إليه هذه المباحثات لحرصها على إبقاء بابها مفتوحا، بل إنها أوفدت وكيل وزارة الخارجية إلى مصر ليكون على اتصال دائم بما يجرى من المباحثات وتعددت الاتصالات بين مصر ولندن والولايات المتحدة والسوادن سعيا وراء حل للمشكلة، بل عمد الهلالى باشا إلى دعوة زعماء حزب الأمة لزيارة القاهرة أملا فى الوصول إلى اتفاق بين الجميع للتفاهم على وضع أساس للمفاوضات، وتشاء الظروف ألا يصل وفدهم إلا بعد تشكيل وزارة حسين سرى كما سيأتى فى موضعه.

ولقد أصر الهلالى باشا فى اتصالاته بالجانب البريطانى على أن يصدر منهم تصريح مسبق يفيد الموافقة على أن المفاوضات تقوم على أساس الجلاء ووحدة الوادى، ولكنه لم يحصل على أى وعد بذلك وأظهرت الحكومة البريطانية أنها مازالت على إصرارها على

موقفها السابق اتخاذه قبل وبعد إلغاء المعاهدة، فلم تكن هناك إذن أية جدوى من محاولة الاستمرار فى السعى للدخول فى مباحثات جديدة.

وأما الشق الثانى من برنامج الوزارة: فقد كان يستهدف تحقيق غرض طالما تاقت البلاد إلى تحقيقه وهو تطهير أداة الحكم، وكذلك ما قررت الوزارة أن تقوم به عن طريق تأليف عدة لجان قضائية تتولى التحقيق فى جميع الجرائم والمخالفات الإدارية التى وقعت أو تقع فى مختلف الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية، أو الواقعة تحت إشراف أو رقابة الحكومة على أن تشكل كل لجنة من مستشار من مجلس الدولة أو محام عام رئيسا ومستشارا مساعدا من مجلس الدولة، أو رئيس نيابة أو نائب أول من مجلس الدولة وموظف لا تقل درجته عن الدرجة الأولى عضوين ومهمة هذه اللجان التحقيق فى الوقائع التى تبلغ عنها وتنطوى على تصرفات تمس نزاهة الحكم، وقد قامت هذه اللجان بمباشرة مهمتها فعلا، وكانت تحقيقاتها أساسا لبعض حالات التطهير التى تمت فى عهد الثورة وإن كانت وزارة الهلالى باشا قد وجدت أمامها تلالا من حالات الاستثناءات الصارخة التى تقررت فى عهد الوزارات الوفدية وغير الوفدية على حد سواء، فقد كانت كل وزارة جديدة تعمد إلى إلغاء ما قررته الوزارة السابقة من استثناءات لصالح أنصارها وللتنكيل بخصومها وإذا ما خلفتها وزارة مغايرة لسياستها أعادت ذات التصرفات لصالح أنصارها والانتقام من خصومها، وبهذا كشفت مراجعة الحالات الاستثنائية عن عدد من يفوق الحصر أو التصور، ولم ير الهلالى باشا بدا من اتخاذ قرار حاسم بإصدار مرسوم بقانون فى أول أبريل عام ١٩٥٢ يقضى بإلغاء الترقيات والعلاوات والأقدميات الاستثنائية التى منحت منذ ٨ أكتوبر عام ١٩٤٤.

وأما فيما يتعلق بالحياة النيابية فقد استصدرت الوزارة مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ينتهى فى ٢ أبريل عام ١٩٥٢، وهو فى الواقع تجديد للمرسوم الذى استصدره على ماهر باشا ولم ينفذه مما كان سببا فى وقوع الأزمة التى أدت إلى استقالته، ولقد رد الوفد على هذا التصرف بإصدار قرار بعدم تأييد الوزارة داخل البرلمان وخارجه ويطالبها فى الوقت عينه بإلغاء الأحكام العرفية، وإن كانت حكومتهم هى التى أعلنتها فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ فى أعقاب حريق القاهرة، على أنه قبل انتهاء الأجل الذى حددته الوزارة لتأجيل انعقاد البرلمان، استصدرت حكومة الهلالى باشا مرسوما بحل مجلس النواب، وذلك فى ٢٤ مارس عام ١٩٥٢ مع تحديد يوم ١٨ مايو لإجراء الانتخابات

لمجلس جديد على أن يكون اجتماع هذه المجلس فى ٣١ مايو عام ١٩٥٢، وعملا بأحكام قانون الانتخابات الذى يقضى بوجوب تقديم طلبات الترشيح فى خلال عشرة أيام من تاريخ نشر المرسوم بحل مجلس النواب فى الجريدة الرسمية، فقد تقرر فتح باب الترشيح ابتداء من يوم ٢٥ مارس، إلا أنه تعددت بعد ذلك التصريحات حتى تناقضت حول نوايا الحكومة الحقيقية وخطتها التى هيأتها للتنفيذ فيما يتعلق بالحياة النيابية فى البلاد، مما جعل الشك يساور النفوس حول حقيقة أغراض ومرامى الحكومة مما أضعف مركزها وبلبل الأفكار، وما ذلك إلا بسبب ما أظهرته الحكومة فى نفسها من افتقار إلى سرعة البت فى الشئون العامة، وتناول الأمر بأسلوب ينم عن القوة ويبعث على الثقة بما يوحى لجميع الناس أنه صادر عن عزيمة صادقة وتصميم لا يلين، وهذا خير سبيل لوصول الدعوة إلى القلوب فتؤمن بها عن عقيدة واقتناع بصدقها، وهو ما كانت حكومة الهلالى باشا تفتقر إليه، وكان من جراء التردد الناشئ عن قلة الثقة بالنفس أن كثر كذلك التشاور والرجوع فى الرأي بعد الاتفاق عليه وانتهى الأمر فى النهاية إلى صدور مرسوم فى ١٢ أبريل عام ١٩٥٢ بتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى مع النص على وقف إجراءات الترشيح وما إليها من باقى عمليات الانتخاب، واعتمدت الوزارة فى تفسيرها لاتخاذ هذا القرار على أنها تلقت كثيرا من الشكاوى بشأن ما فى جداول الانتخاب من عيوب مثل عدم ورود أسماء الكثير من الناخبين فيها، وأنه نظرا لأنها وضعت فى عهد حكم الوفد فقد انتهز شيوخه ونوابه هذه الفرصة فتدخلوا فى كتاباتها باستبعاد أسماء خصومهم وقيد أسماء أنصارهم، ومن ناحية أخرى فإنه مما دعا الوزارة إلى تأجيل الانتخابات الرغبة فى التحقيق فيما ورد إليها من الشكاوى بشأن الوضع الحالى لتوزيع دوائر الانتخاب والمطالبة بتعديله لأنه روعى فى هذا الوضع خدمة أغراض خاصة لتيسير نجاح أنصار ناحية معينة دون أخرى، فلكل هذه الأسباب فضلا عن الرغبة فى تعديل قانون الانتخاب رأت الحكومة ضرورة تأجيل الانتخابات إلى أن تنتهى من معالجة الأسباب التى دعت إلى التأجيل، ثم أخذت تتذرع بهذه الحجة كلما تجددت المطالبة بتحديد موعد جديد للانتخابات، فكان ذلك مما أساء إلى مركز الوزارة فى نظر الرأى العام وبخاصة من كانوا يخشون نتيجة الجهود التى شرعت الحكومة فى بذلها لتحقيق الإصلاحات التى كانت تهدف إليها فى مختلف النواحى، إلى أن حدثت المفاجأة الكبرى بتقديم الهلالى باشا استقالته فى ٢٨ يونية دون أن يبدو فى كتاب الاستقالة سبب واضح لتلك المفاجأة، وإنما أخذت تروج إشاعة كان الناس يتهامسون

بها ومؤداها أن رجل الأعمال الكبير أحمد عبود باشا كان وراء تلك المفاجأة، إذ دفع رشوة لبعض حاشية السوء لإقناع الملك بالتخلص من نجيب الهلالى الذى اتصل به النبأ فبادر بالاستقالة إذ تحقق من صدق ما بلغه، وذلك إنقاذا لشرفه وكرامته من المهانة، قبل «إعفائه» أو إقالته.

حديث مع الهلالى يكشف الحقائق:

كنت قد عزمت فيما بينى وبين نفسى على أن أنتهز أول فرصة ألتقى بالهلالى باشا فيها لكى أستوضحه السر الحقيقى فى تعجيله بالاستقالة، فى حين أنه كانت أمامه مهمة وطنية كبيرة وهى تطهير الحكم بإلغاء الاستثناءات التى قررتها الوزارات المختلفة منذ عام ١٩٤٤، وكانت قد سنحت لى فرصة التعرف به منذ عدة سنين فكان بيننا من الود ما يسمح لى بتوجيه مثل هذا السؤال إليه وبخاصة لأنه يتعلق بخدمة وطنية وليس بمسائل وأغراض شخصية، وشاءت إرادة الله ألا يتم الاجتماع الذى كنت أترقبه إلا فى المدرسة الثانوية العسكرية التى اتخذت منها أول حكومة للثورة مقرا مؤقتا لمن دعتها ظروف تغيير نظام الحكم إلى التحفظ عليهم من السياسيين ورجال الديوان الملكى، وكان من قدري أن ألتقى بالهلالى باشا هناك لأول مرة بعد خروجه من الحكم، إذ صادف أن مقامى هناك كان فى غرفة بجناح مجاور للجناح الذى وضع الهلالى باشا فى غرفة منه، ولما كان يسمح لنا بتبادل الزيارات، فإنى فى إحداها ذكرت للهلالى باشا أنى منذ أن فاجأ الناس باستقالته أترقب فرصة للاتصال به وسؤاله عن السر فى إقدامه على ذلك فى حين أن جميع الوطنين المخلصين وأنصار النزاهة والمبادئ القويمة كانوا يدعون له بالتوفيق فى مهمته لتطهير الحكم وينتظرون معرفة نتيجة عمل اللجان التى شكلها لهذا الغرض بل شرعت فعلا فى أداء مهمتها وإعداد تقاريرها، ولكن لم يظهر سوى تقرير واحد فلماذا تعجل ولم يصبر حتى يتم رسالته الوطنية فأجابنى مبتسما فى مرارة وكيف كان فى استطاعتى الصبر والانتظار بعد ما علمت من مصدر وثيق بأنه تم تدبير خطة لإقالتى نظير دفع مبلغ مليون جنيه (أو دولار - لا أذكر تماما) قام بدفعها عبود باشا الذى تولى المفاوضة والاتفاق بشأنها مع كريم ثابت خلال الاجتماع الذى تم بينهما فى باريس، وذلك فى نظير الحصول على موافقة الملك على إقالتى للتخلص من تشدد مصلحة الضرائب تساندها وزارة المالية فى مطالبته بالضرائب المتأخرة المستحقة عليه والمقدرة بنحو خمسة ملايين من الجنيهات، وحين سألته عن مدى ثقته بالمصدر الذى وافاه بخبر تلك المكيدة قال لى إنه سفير الولايات المتحدة الأمريكية، واستطرد

يقول لى : فهل كان يرضيك أن أنتظر بعد هذا لكى أتلقى لطمة الإقالة ومهانتها؟ لذلك قدمت استقالتى محافظة على كرامتى، وعدم تعريضها للإهانة(١).

واستطرد الهلالى باشا حديثه قائلا إنه كان شديد الرغبة فى إنجاز المهمة التى أخذها على عاتقه، ولكن بعض اللجان التى أصدر القرارات بتشكيلها لإلغاء جميع قرارات الاستثناء فى التعيينات أو الترقيات أو العلاوات منذ أكتوبر عام ١٩٤٤، قد تلقت أكداسا من الشكاوى التى يستغرق بحثها زمنا طويلا، كما لاقى البعض الآخر منها عقبات كان واضحا منها الرغبة فى فشل جهودها من جانب هيئات عديدة تخشى كشف المستور من جرائها على يد تلك اللجان، كما قد يكون لهذه الهيئات صلة كذلك بالمساعى التى بذلت للوصول إلى إقالتى، ومما يبعث على الظن بل الاعتقاد بوجود هذا الاحتمال، هو أن تلك اللجان قد لاقت ما لا يصدقه العقل من العقبات والعراقيل فى طريق الوقوف على حقيقة وتفاصيل ما جرى من التصرفات فى المسائل التى تمس نزاهة الحكم مما يدخل فى نطاق المهمة الموكلة إليها - فمن تجاهل أو ادعاء الجهل عن مكان السجلات أو الوثائق المتعلقة بموضوع معين إلى إخفاء كل أو بعض الأوراق المهمة مثل الكشوف المبين بها أسماء من شملتهم حركات التعيين أو الترقية أو العلاوات، وأحيانا نزع بعض هذه الأوراق المهمة من ملفاتها بما لا يترك لها أثرا سوى مكاتبات تشير إليها، ولكن لا وجود للوثيقة الأصلية، وترجع هذه العراقيل إلى أن مهمة حركة التطهير جاءت عامة شاملة فجمعت بين مناصرى مختلف الأحزاب المتصارعة فى طول الفترة من عام ١٩٤٤ إلى «الآن»، فأصبح أنصار وخصوم كل عهد متضامنين فى العمل على إخفاء الحقائق عن لجان التحقيق نظرا للاتفاق فى المصلحة بين الفريقين، ولذلك تلاقت الجهود فى مقاومة اللجان بكل الوسائل، ومن هنا نشأت العقبات المتواصلة أمام تلك اللجان فلم يتسير لها إنجاز كل مهامها.

---

(١) يروى حسن يوسف باشا فى مذكراته (القصر ودوره فى السياسة المصرية ص٣٣٨) أنه عندما كان فى حضرة الملك فى يوم ٢٩ مايو عام ١٩٥٢ للاستئذان فى السفر سلمه مذكرة مقدمة إليه من المستشار الصحفى لبيان سوء الحالة الاقتصادية والموقف السياسى، وأن صالح الملك يقضى بخروج الهلالى من الحكم ويقترح ثلاثة حلول يفضل الحل القاضى بتكليف سرى باشا بتشكيل وزارة محايدة، وبعد وجوه الاعتراض التى أبداها وكيل الديوان اقتنع الملك بأنه ليس هنك ما يدعو إلى التعجيل باتخاذ أى قرار قبل أكتوبر، أى ما بعد إجازت الصيف ووافق وكيل الديوان على هذا التصرف وإنما كان لغير المسئولين تفكير ظهر أثره فيما حدث بعد هذه الواقعة التى تدل على أن المساعى كانت تبذل والنية كانت مبيتة للتخلص من الهلالى قبل استقالته بمدة شهر.

وأضاف الهلالى باشا أنه يود تصحيح الاعتقاد السائد بأن الملك قد فرض عليه شيرين بك كوزير للحربية فى وزارته الأخيرة، وحقيقة الأمر أنه هو شخصيا - أى الهلالى باشا - هو الذى اقترحه.

وصول وفد المهدى باشا، حديثهم معى:

كان الهلالى باشا خلال مباحثاته مع بريطانيا للوصول إلى اتفاق بشأن الجلاء عن السودان قد رأى - كما سبق القول - وجوب محاولة إيجاد وسيلة للتفاهم مع جماعة الانفصاليين بدلا من القطيعة التامة، وقد نجح المسعى وأوفد المهدى باشا ثلاثة من كبار أنصاره الذين يعتمد عليهم، وكانوا يعلمون بطبيعة الحال مدى اتصالى بأنصار الوحدة، وأن باب مكتبى مفتوح على الدوام لهم، أو أى سودانى فى حاجة إلى أية مساعدة لدى الحكومة، ودهشت وإن كنت قد اغتبطت كثيرا بحضور السيد عبدالله الفاضل المهدى لزيارتى، فإنه فضلا عن مكانته كزعيم كبير وعضو له شأنه فى أسرة المهدى باشا فإنه كما تبين لى، كان رجلا واسع الأفق، حصيف الرأى، حاد الذكاء، سريع الاستجابة للرغبة فى التفاهم، وقد بدأ حديثه بالعتاب لعدم محاولة الاتصال بهم من قبل مع سماعهم باهتمامى بمشكلات الطلبة السودانيين وتقديرهم لما أقدمه لهم من مساعدات فأجبته بأنى أبادر بتسجيل اعتراضى على هذه المحاولة من جانبه لسد الباب أمامى قبل أن أبدأ بتوجيه العتاب إليه على عدم التفكير فى زيارتنا أو الاتصال بنا من قبل كما هو الواجب بين الأهل ونحن فى مصر والسودان من أسرة واحدة شاءت إرادة الله أن يوثق الروابط التاريخية بينها، فكانت هذه المبادلة فى المداعبات الجادة خير فاتحة للمضى فى حديث طويل لطيف أكد خلاله الأسف الشديد بلسان خاله المهدى باشا ومن عميق فؤاده شخصيا على ما بدر فى الماضى من سوء التفاهم نتيجة لسوء التصرف من جانب من لا يقدرون القيمة الحقيقية للأمور وأخذ يؤكد ولاءهم لمصر ولجلالة الملك، وكان مما قاله إن المهدى باشا يرحب من كل قلبه بأن يدعوه جلالة الملك لزيارة مصر فضحكت وقلت لعلك تقصد أن المهدى باشا يرحب بموافقة الملك على استقباله فإنك كنت تدلل الآن، أو تحاول أن تدلل على ولاء حزبكم لمصر وللملك، فالوضع الطبيعى يقضى بأن من يريد التدليل على ولائه هو الذى يتقدم بطلب السماح بالمقابلة لكى تتوافر له الفرصة لتقديم ما يشاء من الأدلة فيكون فى إجابته إلى طلبه ما يحمل الدليل على حسن الاستجابة له، ولقد بدأت مصر فقدمت الدليل الرسمى على حسن نواياها نحو السودان بالقرار الذى أصدرته، ووافق عليه

البرلمان بإن يقوم نظام الحكم هناك مستقبلا فى ظل التاج الموحد على أساس دستور تتولى وضعه جمعية تأسيسية يقوم باختيار أعضائها أشقاؤنا السودانيين، وفى هذا أكبر ضمان لهم بامتلاك مطلق الحرية فى تحديد القواعد التى يرتضونها أو يريدونها للحكم فيما بينهم، وأما فيما يتعلق بمسائل الدفاع والسياسة الخارجية وما إليها مما يتعلق بالمصالح المشتركة فقد صرحت الحكومة رسميا أمام البرلمان كذلك بأنه سوف يبت فيها بالتشاور وتبادل الرأى بين الأشقاء، فإنه مما لا جدال فيه أن المصلحة المشتركة بين الطرفين تستوجب دوام التضامن بينهما فى سبيل رعايتها والسهر على سلامتها والدفاع عنها ضد أى محاولة للاعتداء عليها، فأبدى موافقته على كل ما قلته وانصرف بعد الإعراب عن خالص المودة والأمل فى مستقبل العلاقات الأخوية بين مصر والسودان.

رسالة من القيادة البريطانية:

ومما يجب ألا يفوتنى ذكره فيما يتصل بسير الأحداث فى تلك الفترة أنه قبل انتقال الملك رسميا إلى المصيف بالإسكندرية زارنى المستر هندل جيمس - الضابط السابق بسلاح الطيران البريطانى الذى سبق ورود اسمه، وكان آخر اتصال له بى قبلها يوم حريق القاهرة عندما استنجد بالملك لإيجاد وسيلة لإنقاذه من حصار التيرف كلوب - وإذا به فى هذه المرة يقول لى إنه جاء يحمل رسالة إلى الملك من قيادة الجيش البريطانى بأنها علمت من مصادر تثق فيها أنه توجد فى الوقت الحاضر حركة بين ضباط الجيش المصرى ومن بينهم بعض ذوى الميول الشيوعية، وقد عرف أنه عند مرور بعض السفن الحربية الروسية فى قناة السويس فى أوائل العام الحالى ذهب هؤلاء الضباط إلى بورسعيد حيث اجتمعوا ببعض ضباط تلك السفن، وقال إن من بين أولئك الضباط المصريين ضابط معروف بشدة ميوله للشيوعية حتى عرف باسم «الماجور (أو الرائد) الأحمر» - لأن رتبته العسكرية «ماجور» أي رائد - وأنه حيال هذه الأنباء لدى القيادة البريطانية، فقد رأت القيادة إظهارا لتعاطفها مع الملك أن تعرف له عن استعدادها لتقديم أى مساعدة يطلبها فى أى وقت يشعر فيه بالحاجة إلى المعاونة، وطلب منى إبلاغ ذلك إلى الملك وأن أتصل به فى أى وقت بعدها، فأجبته فى الحال بأن الأمر لا يحتاج إلى عرض فإنى أعلم النتيجة من الآن لمعرفتى التامة برد الملك ذلك أننى على يقين من مبدئه وآرائه فى هذه الناحية، وهى أنه ملك مخلص لوطنه ومحب لشعبه فلا تسمح له وطنيته وإخلاصه لشعبه وبلاده أن يمد يده إلى قوة أجنبية للاستعانة بها ولو للدفاع عن نفسه أمام أبناء بلده ولذلك فإنى أشكره على رسالته وأرجو

منه إبلاغ هذا الرد إلى من أرسلوه لأنى واثق من أنه لن يكون هناك رد سـواه فى حـالة الانتظار للعرض عليه، وهنا انصرف زائرى واعتذر عما سببه لى من الانفعال الذى بدا أثره فى الرد عليه، وفى الحال كتبت مذكرة إلى الملك بما حدث، وكان هذا آخر ما جرى فى هذا الشأن. وبديهى أنه لو كان لدى الملك أى ميول مخالفة لما صدر منى من أقوال لأبدى لى اعتراضه على مسارعتى بالرد قبل الرجوع إليه انتظارا لتعليمات، بل إن المجال كان مفتوحا أمامه للاتصال بالقيادة البريطانية دون انتظار أى عرض من جانبها ولا شك أنها كانت تسارع إلى تلبية رغباته فى أية لحظة وهو ما لم يحدث شىء منه على الإطلاق فى أى وقت من الأوقات العصيبة التى طرأت عليه إبان اشتداد الأزمة فيما بينه وبين الجيش فيما بعد، ولو عقب البيان الذى أذيع فى الراديو بلسان الجيش، ولعل فى هذا ما يكفى للرد على الاتهامات التى يطيب لبعض الكتاب ترديدها فى حق الملك.

أزمة نادى الضباط. ضيقى بالحالة:

وفى خلال الفترة الأولى لقيام وزارة سرى باشا الجديدة كانت قد تفاقمت الأزمة التى ثارت حول الانتخابات السنوية لأعضاء مجلس الإدارة لنادى ضباط الجيش، وذلك أن الضباط الشبان الذين كانت تتألف منهم أغلبية الضباط الأحرار أجمعوا أمرهم على انتخاب أشخاص معينين من بينهم، وأن ينتخبوا للرئاسة اللواء محمد نجيب متحدين فى ذلك ما بدا من جانب القصر من الرغبة فى انتخاب بعض الموالين له، وأن تكون الرئاسة من نصيب أحد صنائعه وهو اللواء حسين سرى عامر الذى كان غير محبوب بتاتا من الضباط، بل كان مكروها وموضع الزراية بينهم، وكان هذا الخلاف مع الجيش أبعد ما كان يخطر على البال إمكان وقوعه نظرا إلى أن الملك كان يبدى على الدوام اعتزازه بالجيش وحبه لرجاله ورغبته فى توفير أقصى وسائل الارتفاع بمستواهم ومستوى الجيش، كما أن الضباط سبق أن أبدوا أكبر مظاهر الحب والولاء للملك فكان ما طرأ الآن من التحول إلى النقيض فى المشاعر بين الطرفين سببا فى زيادة حيرتى فيما يحب عمله لإيقاف الملك على حقيقة الأسباب والعوامل التى أدت إلى سيادة مظاهر السخط بين الشعب وبخاصة الشباب والضباط مما كانت تصلنى أخباره يوميا على لسان أولادى، مما يدور حولهم أينما ذهبوا وكانوا يعودون إلى المنزل مشغولى البال أحيانا مكسورى الخاطر فى أحيان أخرى بما كانوا يلقونه من بعض أصحابهم من الاستخفاف والتساؤل عما تقوم به حاشية الملك الجادة فى سبيل إطلاعه على حقيقة الأمور والنصح له بالعودة إلى السياسة التى يسمعون

من ذويهم أنه بدأ حكمه باتباعها فامتلأت القلوب محبة له وأملا فى مستقبل باهر على يديه، ولكنهم يتساءلون عن المصير بعد الذى يشاهدون من مظاهر انحرافه واعتماده على أفراد تذاع عنهم كل يوم شائعات جديدة عن تصرفات لا يرضاها الدين ولا القانون، وكنت أحاول الدفاع أمام أولادى ولكن بلا جدوى، ولذلك استقر رأيى على الابتعاد مؤقتا عن مسرح هذه الأحداث بطلب إجازة لمدة شهرين على الأقل لقضائها مع أسرتى فى لبنان للتفكير هناك فى هدوء على أمل الاهتداء إلى الخطة التى يحسن اتباعها لتحقيق ما أرجوه من إقناع الملك بوجوب الالتزام به ليستعيد مكانته بين الشعب، وللعودة بالأوضاع إلى النهج السليم وهى المبادئ والأهداف التى كان يتمسك بها عندما تولى سلطاته ومن أجلها حرص على بقائى إلى جانبه للمعاونة فى تنفيذها طبقا للأثر الذى تركته فى نفسه الأحاديث السابق تبادلها بيننا بشأن الآمال التى يرجو الشعب تحقيقها على يديه، وجريا على عادتى فاتحت من أثق بهما من أصدقائى فى القصر، وهما المرحومان على رشيد باشا والأستاذ أحمد بك يوسف فيما كان يجول بخاطرى، وأنى صممت على الإلحاح فى طلب مقابلة الملك لمصارحته فى جميع تلك الشئون فكان من رأيهما أن الملك مع الأسف الشديد قد تغلغل وسار شوطا بعيدا فى مسلكه الشخصى بما يجعل من الصعب أو المستحيل إقناعه أو حمله على العدول عنه أو تحويله إلى طريقه الأصلى الذى هجره منذ أمد طويل واستطاع أعوان الشيطان من بطانة السوء أن يزينوا له مسلكه الجديد الذى أصبح يجد الراحة فيه بحكم شبابه وميله إلى المتعة وما يحوطه من التلهف على إرضاء نزواته، وبالجملة كان من رأيهما أن من العبث أن أقوم بتلك المحاولة، بل قد يكون من الخطر على شخص إذا أحس ذلك النفر من بطانة السوء بما يحتمل أن تفضى إليه المساعى التى أقوم بها لدى الملك من انقلاب فى الأوضاع الحالية من حوله وما يفيدونه من وراء دوامها، ولذلك نصحنى الصديقان الوفيان بأن أتريث على الأقل، وأن أسافر على بركة الله لقضاء إجازتى فى لبنان وعند عودتى بإذن الله قد يكون الله سبحانه وتعالى قد قضى فى الموقف بأسره أمرا كان مفعولا - وهو ما حدث - وسبحان الله العلى العظيم علام الغيوب، جلت قدرته، وسمت حكمته.

أجازة بلبنان يقطعها استدعاء لمصر:

أبحرت مع أسرتى إلى بيروت فى ١٥ يوليو واتجهنا من الميناء رأسا إلى بلدة حمانا، حيث تم حجز أماكن لنزولنا فى فندق كبير بها فى موقع بديع على الجبل وبه حديقة

يخترقها جدول من الماء المتساقط على هيئة شلال صغير يطلقون عليه هناك اسم «الشاغور»، ولذلك أطلق على الفندق ذلك الاسم أى فندق الشاغور، وفى الحق أنه اجتمعت به جميع وسائل الراحة من جميع النواحى إلى جانب جمال الطبيعة واعتدال وصفاء الجو، وشرعنا فى القيام برحلات يومية تقريبا لزيارة المناطق المعروفة بمعالمها التاريخية أو بمزايا حبتها بها الطبيعة كالشلالات أو العيون الطبيعية، وذهبنا بعدها بأسبوع لزيارة دمشق - حيث كانت تقيم كريمة شقيق زوجتى الأكبر مع قرينها الذى كان يعمل هناك فى وظيفة سكرتير للمفوضية المصرية، وهو الذى كان فى استقبالنا حين وصولنا إلى بيروت، وحدث عند عودتنا فى آخر النهار أن كنا نستمع إلى الإذاعة من جهاز الراديو بالسيارة وإذا بنشرة الأخبار تعلن نبأ عن استقالة سرى باشا، وأن نجيب الهلالى باشا قد عهد إليه بتأليف الوزارة الجديدة فأثار هذا النبأ التساؤل فى نفوسنا عن مدى التطورات التى حدثت فى مصر مما أدى إلى هذا التغيير الوزارى السريع باستقالة سرى باشا قبل مضى بضعة أسابيع على تشكيل وزارته، وعلى كل حال فقد تمنينا الخير لبلادنا وأسرعت إلى إرسال برقية إلى الهلالى باشا معربا له عن أمانى التوفيق، إلا أنه فى صبيحة اليوم التالى (وكان ٢٣ يوليو) سرعان ما ذاعت الأنباء عن قيام حركة الجيش فى مصر والبيان الذى أذيع فى هذا الشأن وما تلاه من استقالة الهلالى باشا وإسناد الوزارة الجديدة إلى على ماهر باشا بناء على طلب الجيش، واتصلت بى مفوضيتنا فى بيروت قرب المساء وأبلغتنى أنه بناء على اتصال تليفونى من القصر الملكى قامت المفوضية بحجز مكان لى على الطائرة التى تغادر بيروت فى صباح الغد (الخميس ٢٤ يوليو) إلى الإسكندرية، وكنت عقب وصولى إلى حمانا قمت بالاتصال بالمفوضية وأبلغتها عنوانى عملا بما طلبه الملك قبل سفرى - بل هى القاعدة المطلوب من المسئولين من رجال الحاشية أن يتبعوها عند غيابهم عن مقر عملهم - ولو كان فى داخل القاهرة أو الإسكندرية بأن يكون القصر أو المنزل على الأقل على علم بمكان وجود كل منهم فى أى وقت، وأمضينا الليلة فى قلق ومحاولات للاستماع إلى الإذاعات فى العواصم المختلفة سعيا وراء معرفة المزيد من التفصيلات، وكان نزلاء الفندق وأصحابه يشاركوننا القلق ومحاولة بث الطمأنينة فى نفوسنا.

الفصل الحادى والعشرون
نهاية عهد وبداية عهد جديد

- رسالة من الملك - لقاءات فى قصر رأس التين - التنازل عن العرش - الوداع: حديث وقبلة لعلم مصر - العودة للمصيف - إلى المعتقل - مذكرة «للقيادة».

رسالة من الملك:

قمت إلى الإسكندرية من بيروت فى صباح يوم ٢٤ يوليو، ووجدت فى مطار الإسكندرية سيارة من القصر فى انتظارى وذهبت توا إلى قصر المنتزه، فوجدت التشريفاتى والياور القائمين بالخدمة فى ذلك اليوم وعلمت منهما أنهما كانا ينتظران حضور على ماهر باشا وأعضاء وزارته لمقابلة الملك وحلف اليمين بين يديه، وعندما أبلغت «البلوك» خبر وصولى جاء فى الحال الأمين الخاص محمد حسن وأبلغنى أنه نظرا لمشغولية الملك فى ذلك الحين فقد كلفه بمقابلتى ليروى لى تفاصيل ما حدث من التطورات منذ سفرى، وهى تتلخص فى أن مجلس إدارة نادى ضباط الجيش رفض تنفيذ الأمر الذى أصدره حيدر باشا بوصفه القائد العام للجيش بإلغاء نتيجة الانتخابات التى أصر الضباط على القيام بها فى الموعد الذى سبق أن حددوه لها على الرغم من معارضة حيدر باشا، وأن سرى باشا تمسك بضرورة تنفيذ الاقتراح الذى تقدم به إلى الملك لتعيين اللواء محمد نجيب، الذى اختاره الضباط رئيسا لمجلس إدارة النادى وزيرا للحربية، وهو ما رأى الملك فيه خضوعا لرغبة الضباط مما قد يغريهم على التمادى فى رغباتهم وفرض إرادتهم على الملك والحكومة مستقبلا، ولذلك رفض الموافقة على ما طلبه سرى باشا الذى أصر على الاستقالة لأنه رأى أن الاقتراح الذى عرضه بشأن اللواء محمد نجيب هو الحل الوحيد للخروج من الأزمة، وأنه فى خلال ذلك قام هو (أى محمد حسن) بعمل عدة اتصالات جانبية بتكليف من الملك لإيجاد مخرج من ذلك الموقف، فلم تنجح كل المساعى التى بذلها فى ذلك السبيل، وأن الملك يود أن يعرف رأيى فيما حدث، فقلت له لقد أصبح ما

أراه أو يراه سواى فى الوقت الحاضر لا قيمة له بعد أن بلغت التطورات هذا المدى البعيد، وأنه لما يستوجب الأسف الشديد أن رد الفعل لهذا كله لدى جماهير الشعب ظاهر فى الصور المنشورة فى الصحف فى ذلك اليوم عن المظاهرات التى أحاطت بقوات الجيش سواء أثناء سيرها أو وقوفها فى المراكز الرئيسة التى اختارتها للمرابطة فيها، وأن مظاهر الحماس والابتهاج التى تبدو على الجماهير فى الصور المنشورة تعبر بذاتها عن مدى ما لقيته حركة الجيش من الارتياح والقبول لدى الرأى العام، ولذلك فإن كل المخلصين للعرش وللوطن كانوا يلحون منذ زمن طويل فى وجوب العمل على إبعاد غير المسئولين ومن تحوم حولهم الشبهات عن القصر للاحتفاظ بمكانته فوق مستوى الاتهامات والشبهات مع التمسك بالمبادئ السامية والتقاليد السليمة التى كان يحرص عليها الملك، وتجاوب معه الشعب فكان يلقبه بالملك الصالح، وذكرته بأنى منذ عهد قريب حين كلفته بإبلاغ الملك تهنئتى بمولد ولى العهد رجوت أن يكون هذا الحادث السعيد مناسبة ملائمة لبدء عهد جديد يلمس فيه الشعب عزم الملك الصادق على إصلاح الأمور والعودة إلى تقاليد السلف الصالح وإيذانا بذلك أن يعلن عزمه على أداء فريضة الحج فى الموسم القادم، فإن الوقت كان مازال يسمح بالشروع فى حركة لإصلاح الأمور التى كانت موضع الشكوى أو النقد لأنى كنت ومازلت أعتقد أن السبب الأكبر فيما يبديه الشعب من عدم الرضا أو السخط إنما يرجع إلى خيبة أمله فى تحقيق ما كان يرجوه من الخير والإصلاح على يد الملك بعد يأس الشعب من الإصلاح على يد الأحزاب، فالأمر يعود إلى الشعور بالإحباط وليس إلى الكراهية مثله فى ذلك كمثل الأب حين يتوقع من أحد أولاده المقربين إلى قلبه النجاح فى إنجاز عمل معين وإذا به ينصرف عن ذلك للعبث واللهو فيسخط عليه لا عن كراهية لشخصه بل كراهية لتصرفاته، فإذا ما أفاق وعاد إلى السلوك القويم عاد أبوه إلى إحاطته بكل ما يحمله قلبه له من الحب والحنان، وهذا ما كنت أتوقع أن يبديه الشعب نحو الملك لو أنه أقدم على إبعاد بطانة السوء وأبطل ما استجد على مسلكه الشخصى من تغيير بمداومة السهر فى الملاهى والتردد على موائد القمار، مما يخالف الدين والسلوك اللائق بمقام الملك ولكن الأسف لا يجدى الآن، وإنما يجب الحذر من اتخاذ قرار بالالتجاء إلى المقاومة مثلا، فإن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى استخدام القوة للتغلب عليها وما قد ينشأ عن ذلك من سفك للدماء وخسائر وتضحيات وأحداث لا تخطر بالبال مما لا طائل ولا فائدة من ورائه على الإطلاق، ولذلك فإن من الخير للجميع الاستمرار فى محاولة إيجاد سبيل للتفاهم وكل شىء مرهون بإرادة الله على كل حال، فهى وحدها فوق كل إرادة. وتركنى محمد حسن ولم أره أو أسمع منه شيئا بعدها.

وما لبث أن حضر على ماهر باشا، كما حضر الوزراء الذين وقع عليهم اختياره، وكان القلق باديا على وجوه الجميع، وبعد المقابلة الملكية انصرفوا على عجل، ثم استأذنت فى الانصراف بدورى.

لقاءات فى قصر رأس التين:

فى صبيحة اليوم (٢٥ يوليو) ذهبت إلى مكتبى بقصر رأس التين فى نحو العاشرة صباحا فوجدت عددا من الزوار والموظفين فى الردهة العليا يروحون ويجيئون فى قلق واضح، وفجأة شاهدت إسماعيل شيرين بك زوج الأميرة فوزية يشق طريقه متجها نحوى فتقدمت إليه فصافحنى بحرارة، ثم أخذ بيدى وسرنا معا نحو أقرب مكتب من مكاتب التشريفات بتلك الردهة، وتلطف فقال إنه سعيد بمقابلتى لأنه لم ير أحدا يستطيع أن يتبادل معه الحديث بما قد يفيد فى هذه الأزمة الطارئة، وسألنى عن رأيى فأعدت عليه ما قلته بالأمس لمحمد حسن وأنى طلبت منه إبلاغه للملك وإن كان الوقت قد فات لإبداء الآراء الآن، وأن المهم فى نظرى هو ضبط الأعصاب وعدم التسرع أو الانفعال بالإقدام على كلام أو تصرف قد يترتب عليه ما لا يتيسر تلافيه وكفى عظة بما وقع فى الماضى فأجابنى بأنه متفق معى فى الرأى، وأن هذا هو رأى الأميرة كذلك، وكان يتوقع من كل فرد فى الحاشية من ذوى الرأى الناضج أن يكون مقتنعا بذلك، وأن التضحية الحقيقية الآن تقتضى التسليم بما تمليه ضرورة الوضع الحالى الجديد، ولكن مع الأسف الشديد أن بعض رجال الحاشية العقلاء مازالوا غير مقتنعين بذلك مثل الطيار عاكف فقد طلب رجال الجيش إبعاده عن الحاشية مع بعض أفراد آخرين، وكان الملك معارضا فى ذلك فى أول الأمر ولكنه استطاع (أى شيرين بك) مع الأميرة وآخرين إقناع الملك بأن الظروف تستلزم عدم التشدد فى التمسك بما لا سبيل إلى تنفيذه، وعدم إطاعة العاطفة فى هذا الوقت الذى يحتم تحكيم العقل وحده، ولكن الكابتن عاكف يرفض الاستقالة كما طلبنا إليه بدلا من استصدار أمر بفصله، وهو ما يعز على الملك كذلك وسألنى شيرين بك عما إذا كان بوسعى المساعدة فى إقناعه بالعدول عن موقفه لأن حالته هى الوحيدة الباقية بغير حل إلى «الآن»، فأجبته أنى على أتم الاستعداد للكلام معه لإقناعه إذا كان موجودا فى القصر، فقال إنه لحسن الحظ كان معه منذ برهة وجيزة، ويظن أنه مازال موجودا فى مكتب الياوران، وفى الحال اتجهت إليه فوجدته على وشك النزول فأبدى دهشته لهذه المفاجأة السارة كما قال، وقد كنت أشعر بأن لى مكانة خاصة لديه لاسيما منذ علم بأنه تقوم بينى

وبين أخيه الأكبر العلامة الكبير والأديب المعروف الدكتور أحمد زكى بك صلة مودة وصداقة قديمة، وقلت له على الفور لا حاجة بى إلى تنبيهه إلى خطورة وحرج الموقف فى الوقت الحالى، ولذلك فإن الإخلاص للملك والواجب يقتضى التضحية بكل اعتباره فى سبيل تسهيل الوصول إلى التفاهم مع القابضين على زمام الموقف ومنع حدوث ما يؤدى إلى تعقيد الأمور، وأن مطالبته الآن بتقديم استقالته هى من قبيل التضحية المطلوبة، بل الضرورية خدمة لصالح الملك مع العلم أنه من ناحيته يرفض إصدار أمر بفصله لمكانته لديه، لهذا فإن الموقف الآن رهن ما يقرره فإما أن يزيل الحرج عن الملك، أو أن يساعد على زيادة موقفه حرجا، فما كان من الشاب الأمين إلا أن قال والدموع فى عينيه إنه لم يكن ينظر إلى الموقف من هذه الزاوية على الإطلاق، إذ كان يعتقد أن هناك مآخذ على تصرفاته، فى حين أنه واثق من أنه لم يصدر منه ما يمكن أن يكون سببا فى توجيه أى اتهام إليه، وأما والحالة كما سمعها منى فهو على استعداد لتقديم استقالته فى الحال، وقام بكتابة خطاب موجه إلى كبير الياوران يرجو فيه إعفاءه من أعباء مركزه، فشكرته على نبيل شعوره وتصرفه وسارعت إلى شيرين بك وأخبرته بما حدث فسر لذلك وودعنى شاكرا، وعلمت على الأثر أن حافظ عفيفى باشا قد حضر إلى مكتبه فذهبت إليه وتلطف بإبداء سروره برؤيتى لأنه من ناحية لم يكن يعلم بعودتى ووجودى فى القصر، ومن ناحية أخرى لأنه قدم استقالته منذ يوم ٢٠ يوليو، وإنما حضر اليوم مصادفة لأخذ بعض أوراق كان قد نسيها فى مكتبه، ولم يكن يتوقع أن يجد أحدا باعتبار أن اليوم الجمعة، ولذلك فإنه يرحب بهذا اللقاء على غير انتظار وروى لى بإيجاز ما حدث منذ خروج الهلالى باشا من الحكم وكيف - كما سبق بيانه - فوجئ بما جرى من وراء ظهره بالاتفاق بين إلياس أندراوس وكريم ثابت من ناحية وسرى باشا من ناحية أخرى وكيف أتموا تشكيل الوزارة، بينما كان ينتظر رد بركات باشا فى هذا الشأن تنفيذا لما كان قد صدر به أمر الملك، ومع ذلك فقد تعثرت خطوات وزارة سرى على الرغم من اشتراك كريم ثابت فيها مما أفضى إلى التطورات الأخيرة وهو ما دعاه إلى الاستقالة، وأصر عليها منذ يوم ٢٠ يوليو وودعته بعدها وانصرفت مرددا فى نفسى . . لا يعلم إلا الله وحده ما سوف يسفر عنه الموقف الحالى . . . نسأل الله اللطف بعباده.

التنازل عن العرش:

حملت أنباء صباح ٢٦ يوليو ١٩٥٢ رواية الوقائع الحاسمة التى ختمت حياة الملك فى مصر وما تلاه من القضاء على حياة الأسرة المالكة والملكية فى مصر، وقد بدأت

بالأصوات المزعجة لمحركات الطائرات الحربية تغدو وتروح فى مناوراتها فى سماء الإسكندرية، وعند اتصالى بمكتبى لم أجد أحدا من السكرتيريين، وطلبت من إدارة السيارات بالقصر أن ترسل لى سيارة للحضور بها، وعند وصولنا إلى الأنفوشى فى طريقى إلى قصر رأس التين رأيت الطريق مسدودا بسبب وقوف بعض الدبابات والسيارات العسكرية ورأيت كذلك أحد السكرتيريين بين الواقفين هناك فسألته عن السبب فى هذا الزحام وفى وقوفه هناك، أجابنى بأن الذهاب إلى القصر ممنوع إلا إذا كان الشخص يحمل تصريحا من القيادة العامة فأخذته معى وعدنا إلى المدينة حيث قابلت أخى وذهبت معه إلى منزله للاستمتاع إلى ما يذيعه الراديو من أخبار ولم نلبث أن سمعنا نبأ توجيه إنذار إلى الملك عن طريق رئيس الوزارة يطلب فيه الفريق محمد نجيب من الملك «باسم الجيش الممثل لإرادة الشعب» التنازل عن العرش لولى عهده الأمير أحمد فؤاد قبل الساعة الثانية عشرة ظهر ذلك اليوم، وأن يغادر البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه وإلا فإن الجيش يحمل الملك النتائج التى تترتب على عدم النزول على رغبته، وأوفد سليمان حافظ بك نائب رئيس مجلس الدولة إلى قصر رأس التين ومعه وثيقة تحمل الصيغة القانونية الواجب توقيعها من الملك للتنازل عن العرش، وهو ما تم فعلا وانتشر خبره بين الناس على الأثر ورأيت أنه بالنظر إلى الصلة الشخصية التى ربطتنى بالملك طول مدة حكمه، بصرف النظر عما كان يطرأ عليها من التراخى أحيانا، فإن الواجب يدعونى بل يستلزم منى فى هذه الظروف أن أودعه قبل سفره وخطر ببالى أن أستطلع فى ذلك رأى قدماء الزملاء من رجال الحاشية حتى إذا ما كانت لديهم نفس الرغبة قمنا معا باتخاذ الإجراءات التى قد يكون من اللازم القيام للحصول على إذن بتوديع الملك عند مغادرته البلاد. وكان قد عرف أنه اختار السفر على «المحروسة» بحرا وليس عن طريق الطائرات جوا، ولذلك فإنه سيبقى مع أسرته فى قصر رأس التين ليقوموا من هناك رأسا. ولما كان الأستاذ أحمد يوسف بك، أستاذ اللغة العربية للملك (والملكة فريدة) والأميرات، هو الوحيد الذى استطعت الاتصال به، وقد أبدى حرصه على تأدية واجب توديع الملك، فقد تفاهمنا على مكان وموعد للالتقاء وللذهاب معا إلى مركز قيادة الثورة بمعسكر مصطفى باشا كما كانت تقضى بذلك التعليمات التى تلقيناها من رئاسة مجلس الوزراء، للحصول على الإذن المطلوب، ومما يذكر أنى فوجئت فى مركز القيادة بضابط يقف عند دخولى ويؤدى التحية العسكرية مرحبا بى، وإذا به كان ضابطا بالحرس الملكى وتعرفت به فى إحدى مناسبات الحفلات الشعبية التى كانت تقام بالقصر، وتولى شخصيا الإشراف عليها، وتبين أنه كان من المعجبين بها لأنه قال لى على الفور أظن سعادتك لا تذكرنى

ولكنى لا أستطيع أن أنسى ما كنت أراه بنفسى من خدماتكم الوطنية والكل هنا يعلمون ذلك، ولهذا فإن كل طلباتكم ستجاب بإذن الله فشكرته على ما أبداه من كريم الأخلاق، وانصرفنا بعد استلام الإذن الذي حضرنا من أجله وتوجهنا إلى قصر رأس التين حيث كانت الساعة قد جاوزت الرابعة بقليل.

الوداع: حديث وقبلة لعلم مصر:

عند وصولنا إلى القصر قادونا إلى الجناح المجاور للرصيف البحرى فى الطابق الأسفل للقصر، حيث وجدنا فى الردهة الكبرى عددا من الضباط والعاملين فى القصر، وعلمنا أن الملك ومن سيرافقه فى السفر موجودون داخل الجناح الذى أرشدونا إلى الجلوس على المقاعد المصفوفة أمامه، فطلبنا إبلاغه أننا حضرنا على أمل مقابلته عندما يشاء وسرعان ما عاد من يخبرنا بأن الملك سيرانا فى أقرب وقت، وبعدها بفترة وجيزة دعينا إلى الداخل حيث وجدنا الملك واقفا وإلى جواره الملكة ناريمان من ناحية والأميرات بناته من الناحية الأخرى، فعرفنا بهن وسرعان ما أحطن بالأستاذ أحمد يوسف، وأخذ الملك يسألنى عما عزمت على عمله فقلت ليس فى ذهنى إلى الآن سوى انتظار ما تقضى به إرادة الله، فقال إنه طبقا للخبرة السابقة وما يحدث عادة فى مصر، فإنه لا يتوقع أن يدوم الاتفاق القائم اليوم أكثر من ثلاثة أعوام على أكبر تقدير وربنا يلطف بالبلاد ويخيب الظن ويطيل اتفاقهم لعمل ما فيه الخير لمصر، ثم لعله خطر بباله وقتذاك كما طاف بذهنى أننى كنت أقرب رجال الحاشية إليه عندما تولى سلطاته وأكثر علما بدخيلة نفسه، ولذلك خصنى بثقته كما سبق بيانه، وجاء إلى مكتبى بنفسه بدلا من دعوتى إلى مكتبه «ليرجو» منى (بهذا اللفظ) أن أقبل مؤقتا العمل كسكرتير مساعد لأن مركز السكرتير مشغول وإن كنت سأقوم بعمله، فكل ما يهمه ويرجونى من أجله أن أكون إلى جانبه دون أى حاجز بيننا حتى أعاونه فى العمل لتحقيق الآمال الوطنية التى يتطلع إليها الشعب، تلك كانت أمانيه ومشاعره التى كشف لى عنها فيما بيننا وحدنا وليس على سبيل الادعاء والدعاية، وقد كان لا يزال حدثا بريئا طاهر التفكير والضمير، وكأنما ذكر ذلك كله فى هذه اللحظة التى يودعنى فيها ويودع مصر ومعها ما عساه أن يكون قد مر بخاطره فى تلك الساعات المريرة التى لابد أن يكون قد قضاها وذكريات الماضى تقتحم عليه كل تفكيره بما تخللها من ساعات أو لمحات السعادة والألم والانتصار والهزيمة والحب والبغضاء، والفخر والخزى، إلى نهاية المطاف فى الساعة الحاضرة، مما جعله يقول لى وقد شد على يدى بين يديه

الاثنتين، وكأنما يستنجد بى من أعماق قلبه، وقد تنبه من جديد إلى أنى كنت أول من أولاهم ثقته عن غريزة وإحساس صادق، فقال لى: أنا أعلم أنه سوف يقال عنى الكثير والكثير، ولذلك فإن كل ما يهمنى هو أن تعرف الحقيقة، وبهذه الكلمات شد على يدى ثم أشاح بوجهه عنى كما لو خشى ألا يستطيع التحكم فى دموعه فقد كان فى أوج انفعاله، وانصرفنا عقب ذلك بعد مصافحة الملكة الجديدة والأميرات، ويظهر أن اللحظات الأخيرة التى مرت بى ويدى بين يدى الملك، وقد تملكه الانفعال على النحو الذى رويته كان لها أثرها العنيف فى نفسى فإنى ما جلست فى مقعدى حتى سيطرت على كيانى هزة عصبية قوية جعلت الدموع تنهمر من عينى بغزارة لم أعهدها بل لم أعرفها من قبل، فانزويت فى مكانى حتى عاد لى الهدوء وتمالكت أعصابى، وإن كنت خلال ذلك قد أخذت تمر فى خاطرى صور متلاحقة كأنها شريط سينمائى لحياتى منذ اتصلت بالملك إلى تلك اللحظة، فكان فى ذلك الاستعراض ما يبعث على مزيد من الحزن والأسف على أن ذلك الشاب الذى كانت لا تسعه الدنيا فرحا وابتهاجا بما يراه من حب الشعب له وأملا فيه مما جعله إذ ذاك لا يتساءل إلا عن أمر واحد وهو هل يستطيع أن يحقق للشعب ما يرجوه منه ولا يطمع من الله فى أكثر من أن يوفقه إلى النجاح فيما أخذه على نفسه من العمل بكل وسيلة لتحقيق آمال الشعب فيه، وأين ذلك الماضى البعيد المشرق والزاهى بكل ألوان الأمل البسام من الصور الكئيبة التى شاء له قدره أن يحيط نفسه بها فى الملاهى الليلية وأندية القمار فى مصر والخارج على النحو الصارخ المبتذل الذى جعل اسمه واسم مصر المجيد مضغة فى أفواه البشر ومبعث خزى لكل من يعرف قدر الكرامة الوطنية - ألا قتل الإنسان ما أكفره! على أنه إذا كان يحق لقائل أن يقرر أن الملك فاروق قد استحق بتصرفاته أن ينطبق عليه قول الشاعر:

أعطيت ملكا فلم تحسن سياسته كذاك من لا يسوس الملك يخلعه

فإنه قد يكون هناك مجال لمن يستعرض حياة فاروق والأزمات والصدمات النفسية التى مر بها فى حياته وما عساها أن تكون قد أحدثته فى نفسه من تأثير وضحت معالمه فيما كان يصدر عنه بعدها من تصرفات شاذة بطريقة تكاد تكون آلية كأنها رد فعل تلقائى يجد فيه راحة نفسانية تخفف عنه بعض ما يشعر به من التمرد على الأوضاع التى أفقدته - أو زعزعت فى نفسه - الثقة فيما كان يحيط به مما كان يدفعه لاتخاذ مواقف متعارضة مع ناقديه على سبيل التحدى لهم ظنا، أو وهما أنهم يريدون أن يفرضوا عليه إرادتهم، شأنه فى ذلك شأن الطفل الذى يأبى أن يطيع الأمر الذى لا يوافق هواه، وهو ما شاهدته بنفسى مع

طفل من أحفادى يرفض الجلوس إذا طلب منه ذلك، ويجلس من تلقاء نفسه بعدها إذا طلب منه الوقوف، مما يدعو أهله إلى الالتجاء إلى حيلة مطالبته بعمل عكس ما يريدون منه عمله، ولعل هذه هى عين الوسيلة التى كان يلجأ إليها أفراد بطانة السوء المحيطين بفاروق بتفسير نقد المعارضة والمعارضين برغبتهم فى إملاء إرادتهم عليه من حيث اختيار رجال حاشيته ورسم طريق السلوك الشخصى له كأنما هو عاجز عن أن يفعل ذلك بنفسه، فى حين أن أفراد تلك البطانة يعلمون أنه لن يقبل أى توجيه، وأنه على سبيل التحدى وما تكنه نفسه من التمرد على كل من يقف منه موقف المعلم والموجه - بعد فقدانه الثقة فى معلمه ورائده، فضلا عن أمه التى كان مفروضا أن توجهه إلى كل ما هو صالح وخير - فإنه حتما لن يستمع إلى قول أى ناقد أو معارض، لاسيما أنه مرتاح الضمير بما يعمر قلبه من حسن النوايا وما درج عليه من عمل كل ما يعود بالخير على شعبه، بل لعله كان يردد فى نفسه قول رسولنا الكريم - عليه الصلاة والسلام - «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى».

أجل، قد يكون هناك مجال لمن يقوم بمثل هذا الاستعراض ويدرسه على ضوء ما يقرره علماء النفس فى مثل هذا الوضع أن يجيب فى النهاية على لسان فاروق:

لا تلم كفى إذا السيف نبا صح منى العزم والدهر أبى!!؟

وحوالى الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم ٢٦ يوليو، حضرت كتيبة من الحرس الملكى تصحبها الموسيقى وتحمل علم الحرس الملكى، فاصطفت على رصيف القصر فيما بين باب القصر ومكان رسو «اللنش» المعد لنقل المسافرين إلى الموقع الذى كانت ترسو فيه «المحروسة»، وعقب ذلك أخذ عمال القصر فى نقل ما كان باقيا من أمتعة المسافرين إلى اللنش أو القارب البخارى الصغير الذى كان بالانتظار، وقبيل حلول الساعة السادسة بربع ساعة تقريبا خرجت الملكة ناريمان والأميرات فوزية وفايزة وفادية، والأمير أو الملك الجديد الطفل أحمد فؤاد تحمله إحدى المربيات ومن وقع عليهم الاختيار من الخدم - فيما عدا من تم إبعادهم إجابة لطلب قيادة الثورة طبعا - فقام القارب البخارى بنقلهم جميعا إلى المحروسة ثم عاد إلى مرساه، وإذ ذاك خرج الملك من القصر وهو ينظر فى ساعته، وفى الحال أدت الكتيبة له التحية، كما عزفت الموسيقى النشيد الملكى، ثم سار متجها إلى ناحية القارب البخارى، ولكنه بعد تجاوز الضابط حامل العلم بخطوتين عاد مسرعا وأشار إليه أن يعطيه العلم وتناوله من يده، واحتضنه ثم قبله فى تأثر بالغ، وكأنما أودع هذه القبلة رسالة حب ووداع لكل من يظلهم علم مصر، والذى حرص على حمله

بين يديه وهو يتقدم نحو القارب البخارى حيث وضعه ثم التفت بعدها نحو المستر كافرى السفير الأمريكى وأخذا يتحدثان وهما يسيران ذهابا وإيابا على الرصيف، ويظهر أن الحديث كان يدور حول تأخر مجىء أعضاء مجلس الثورة، وكانوا قد أبلغوا الملك عن طريق رئيس الوزارة والسفير أنهم سيكونون جميعا فى وداع الملك، ونظرا لأن الساعة قد أوشكت أن تكون السادسة تماما فقد بدأ التساؤل عن السر فى التأخير وهل يحسن انتظار حضورهم أم تنفيذ ما تعهد به الملك وما طلب منه من الخروج قبل الساعة السادسة، فقرر الملك عدم الانتظار على الرصيف أكثر من ذلك وإذا حضر بعدها أحد لتوديعه فيمكنه الذهاب إلى «المحروسة»، وما كاد يقلع به القارب البخارى الصغير حتى وصل الفريق أو اللواء محمد نجيب ومعه باقى أعضاء مجلس الثور، ة وأخذ يبدى للسفير اعتذارهم عن هذا التأخير، ثم أخذهم قارب بخارى آخر من القوارب الرسمية العديدة التى كانت تجوب المنطقة للحفاظ على الأمن واتجهوا إلى «المحروسة» حيث استقبلهم فاروق وحياهم متمنيا لهم التوفيق فى خدمة البلاد، وعلى أثر نزولهم أخذت المحروسة تتحرك فى طريقها إلى نابولى حاملة فاروق إلى حيث ذهب جده إسماعيل قبلها بعشرات السنين ولكن مخلوعا بإرادة الدول الأجنبية الاستعمارية وليس بإرادة جيش وشعب مصر، وتلك الأيام نداولها بين الناس ولله فى خلقه شئون.

العودة للمصيف:

ولم يكن أمامنا بعد أداء هذا الواجب سوى الانصراف، وفى طريقى إلى الخروج مررت بمكتبى واتصلت منه برئاسة مجلس الوزراء لتحديد موعد لى لمقابلة على ماهر باشا حيث أردت استئذانه فى العودة إلى لبنان، حيث تركت أسرتى لتمضية بقية إجازتى معها وإذا بأحد الوزراء وهو الأستاذ سعد اللبان، وكان من معارفى وأحد أصدقائى وموضع ثقة كبرى عند على ماهر باشا، يدعونى إلى الذهاب فى الحال إذا شئت، فشكرته وذكرت له أنى قادم على الأثر لرغبتى فى عدم إضاعة الوقت وبخاصة لأنه يحتمل أن تبادر الوزارة بالعودة إلى القاهرة فيصعب الاتصال بها بعدها، وعلى ذلك عزمت على الذهاب فى الحال وإذا بالأستاذ شلبى يوسف سكرتير الديوان يقدم لى خطابا موجها إلى رئيس الوزارة من رئيس الديوان ليبلغه أنه يرسل إليه وثيقة تنازل الملك عن العرش لحفظها مع وثائق الدولة برئاسة مجلس الوزراء، ونظرا لاستقالة رئيس الديوان وغياب الوكيل فإنى الوحيد الذى يستطيع توقيع هذا الخطاب الآن فأبديت له أنى أفضل أن يذهب بنفسه إلى الرئاسة لتسليم الخطاب هناك باعتباره وثيقة تاريخية مهمة تستحق عناء انتقاله شخصيا.

وعندما قابلت على ماهر باشا وعرضت عليه أمر سفرى لاستئناف إجازتى وافق فى الحال إلا أنه قال إنه من المستحسن على كل حال المرور على قيادة الثورة بمصطفى باشا للحصول على موافقتهم وإن كان واثقا أنه لن تكون هناك أية صعوبة أو اعتراض، وأنه شخصيا على استعداد للتوسط فى الأمر إذا وجدت أية صعوبة فشكرته وذهبت فى الحال إلى معسكر مصطفى باشا وشرحت الأمر للمختصين هناك فوجدت موافقة تامة، وعلى الفور اتصلت بشركة الطيران وحجزت مكانا على الطائرة التى تقوم فى وقت مبكر من صباح الغد الأحد ٢٧ يوليو، وذهبت إلى المطار بصحبة أخى الذى كنت قد قضيت الليلة فى منزله، وكان وصولنا قبل قيام الطائرة بوقت كاف لإتمام كل الإجراءات فى راحة تامة ولكن حدثت مفاجأة غير متوقعة عند فحص الجوازات فإنه بعد أن قام ضابط البوليس المسئول عن عملية الفحص بالاطلاع على جواز سفرى ومراجعة الاسم على أسماء الركاب الواردة فى الكشف المعتمد من قيادة الثورة، وختم على جواز سفرى بما يفيد الموافقة بل أشار إلى المسئولين عن نقل أمتعة المسافرين إلى الطائرة بأن يحملوا حقيبتى ونقلوها فعلا إلى الطائرة، أن تقدم ضابط صغير برتبة ملازم ثان وهو يمثل القيادة بالمطار وطلب الاطلاع على جواز سفرى فدهش ضابط البوليس لأن ذلك لم يكن من اختصاص أحد سواه، ولكنه ابتسم وقدم له جوازى وإذا به يقول إنه سيحتفظ بهذا الجواز إلى أن يصدر أمر من القيادة بإعادته إلى صاحبه فاحتج عليه ضابط البوليس وقال له إن موافقة القيادة على سفر الراكب قد تم باعتمادها كشف الركاب الوارد به اسمه فى صراحة تامة، ومع ذلك فإنه هو المسئول الوحيد فى المطار عن كل التصرفات الخاصة بالسفر فلو كان هناك أى خطأ فى هذه الحالة فهو وحده يتحمل المسئولية، ولذلك فإنه يرى ضرورة السماح للراكب بالسفر ولكن ضابط الجيش ظل متمسكا برأيه وعندما حاولوا الاتصال بالقيادة للنظر فى هذا الإشكال لم يكن أحد من المسئولين قد حضر بعد، وعندما اقترحت الاتصال برئيس الحكومة تبين أنه قد ركب لتوه قطار الصباح فى طريقه إلى القاهرة، ولما كانت هذه المناقشات قد استغرقت وقتا طويلا، فإن ممثلى شركة الطيران أخذوا يشكون ويلحون فى طلب الإذن للطائرة بالقيام برحلتها مما حملنى على مشاركتهم فى الرجاء تفاديا للمزيد من العطل للطائرة والمسافرين بلا جريرة، وعلى ذلك لم يكن بد من إنزال حقيبتى وانتظار إيجاد حل لهذا الإشكال وبدلا من البقاء إلى جانب الضابط ذهبت مع أخى إلى (بوفيه) المطار وعندما طال بنا المقام دون إمكان الاتصال بأحد المسئولين فى القيادة وافق الضابط على أن نذهب إلى المنزل إلى حين إخطارنا بما تسفر عنه الاتصالات، فلم يكن هناك ما يستدعى وجوب الانتظار بالمطار، وخاصة أن جواز سفرى تحت يد

ضابط القيادة ولا سبيل إلى السفر بدونه، وعلى ذلك انصرفنا بعد ترك رقم التليفون لسرعة إبلاغنا بما يحدث، وحوالى الساعة الحادية عشرة اتصل بنا ضابط البوليس مبتهجا لأن القيادة أيدته فى موقفه كما يثبته اعتمادها لكشف المسافرين، وعدم وجود أى اعتراض لديها على سفرى حين أشاء، وكيف أشاء بالباخرة أم بالطيار، وقام مشكورا بإرسال جواز السفر إلينا مع مخصوص كسبا للوقت، واتصلت فى الحال بالقصر لعمل اللازم نحو إلغاء تذكرة الطائرة واستبدالها بتذكرة على الباخرة المصرية التى علمت بقيامها فى نفس الليلة إلى بيروت فتصل بعد موعد وصول الطائرة بساعات قليلة ـ وعلى كل حال فلم تكن هناك طائرة تقوم من الإسكندرية فى اليوم التالى، وعلى ذلك أبحرت فى المساء بعد ذلك العطل المفاجئ.

بالمصيف ثم العودة للوطن:

وقضيت بقية إجازتى فى «ضهور الشوير»، التى كنا قد وجدنا فيها منزلا جميلا بديع الموقع على حافة جبل تغطيه الغابات وتتوافر فيه كل وسائل الراحة والمتعة بالحرية التامة فى حركاتنا مع أولادنا وأولادهم بعدم مشاركة أحد لنا فيه، وبالجملة أتاح لنا حسن موقع ضهور الشوير الاستمتاع برحلات عديدة فى ضواحيها والقرى والبلاد القريبة منها، غير أننا فوجئنا بمرض أحد أولادنا قبل عودتنا ببضعة أسابيع مما ألزمه الفراش وألزمنى بالبقاء فى لبنان إلى أن انتهت إجازتى وكان قد طرأ ظرف جعلنى أفكر فى الإسراع بالعودة، على أثر ما علمته مصادفة عما ذكرته إحدى الصحف عن صدور قرار من الحكومة المصرية الجديدة باعتقال عدد من رجال الأحزاب والسياسيين فى العهد الملكى وأوردت أسماء من شملهم ذلك القرار، وكان اسمى من بينهم فخوفا من الظن بأنى أحاول الهرب من الاعتقال قد يكون من الأوفق أن أسارع بالعودة لإثبات يقينى من أنه لا يوجد فى تصرفاتى ما أخشاه أو أخشى عواقب مواجهتى به ولكنى لم يطاوعنى قلبى على أن أترك ولدى المريض قبل شفائه، ولذلك أسرعت بكتابة خطاب وجهته إلى سليمان حافظ بك، وكان قد تم تعيينه نائبا لرئيس الوزراء ووزير الداخلية شرحت له فيه موقفى وأنه لولا ذلك العذر القهرى لحضرت فورا لتقديم نفسى لسلطات الاعتقال لأنى ولله الحمد مرتاح الضمير إلى أنه لم يصدر منى على الإطلاق ما يمكن أن أخشاه، بل إنى بذلت على الدوام كل ما وسعنى من جهد لخدمة وطنى بما يطابق تعاليم الدين والمثل العليا للنزاهة والخلق القويم، ولما كان الله سبحانه وتعالى قد أذن بشفاء ولدنا قرب نهاية مدة الإجازة فقد رأيت أن أسبق

الأسرة بالعودة بالطائرة على أن يعودوا بعدى بالباخرة إلى الإسكندرية كما كان مقررا منذ البداية.

إلى المعتقـل:

عند وصولى إلى مطار القاهرة - وكان فى المساء - رأيت بعض أفراد الأسرة فى انتظارى خارج حظيرة الجوازات والجمرك، وعندما جاء دورى للمرور أمام ضابط البوليس لفحص جواز سفرى لفت لونه نظره لأن مركزى كان يسمح لى بالحصول على جواز سياسى، وعندما قرأ اسمى ووظيفتى ابتسم وكأنه وقع على فريسة يطيب له أن يداعبها وأمسك بقلمه وقال هل تسمح بشطب رتبة الباشا - وكان قد سبق للحكومة الجديدة أن قررت إلغاء الرتب - فقلت له إن الجواز تحت يدك فاصنع به ما تشاء، فدعانى إلى الدخول والجلوس إلى جواره ثم ترك مكتبه وقام بعمل بعض اتصالات تليفونية ولاحظ وجود بعض أشخاص فى الخارج يحاولون توجيه بعض إشارات الترحيب بقدومى فسألنى عما إذا كنت أعرفهم فقلت له إنهم بعض أفراد الأسرة قال لا مانع إذن من الجلوس معا ودعاهم إلى الدخول، وبعد قضاء فترة من الوقت فى تبادل التحيات والأحاديث العائلية العادية قال لهم فى أدب ولطف أظن هذه المدة كانت كافية وطلب منهم الخروج وظهر أنه يتوقع حضور أحد لم يذكر عنه شيئا وأخذ يتطلع إلى الساعة بين حين وحين ثم لم يلبث أن استدعى سيارة تاكسى ودعانى إلى ركوبها معه، ففهمت فى الحال أين ستكون غايتنا وهو ما حدث تماما فإننا ما لبثنا أن وصلنا إلى المدرسة الثانوية العسكرية وبعد تقديمى إلى الضابط القائم بإدارة المعتقل دارت بينهما مناقشة قصيرة وصلت بعدها سيارة عسكرية كانت قد صادفتنا متجهة إلى المطار بعد خروجنا منه بقليل ويظهر أن ضابط البوليس كان يترقب وصولها ليتولى القادم فيها أمرى، ولكى ينصرف هو إلى منزله، ولذلك فإنه سرعان ما انصرف وأرشدنى بعدها مدير المعتقل إلى حجرة صغيرة تكاد تكون زنزانة بالدور الأرضى بالقرب من مكتبه واعتذر بأنه نظرا لتأخر الوقت فإن هذه الغرفة هى الوحيدة الميسورة الآن، وعسى أن يتمكن من تدبير مكان أوفر راحة فى النهار وشعرت فعلا بكثير من الضيق لأن الغرفة كانت لا تزيد محتوياتها عن سرير صغير وكرسى واحد ومنضدة صغيرة فضلا عن زجاجة ماء وكوب للشرب وضعهما فوق تلك المنضدة الجندى المنوط بالخدمة وقد قال لى عرضا إنه فى خدمتى فكلما أردت الذهاب إلى دورة المياه فإنه سوف يلبى ندائى فى الحال لإرشادى إليها إذا فتحت الباب وناديته وذكر لى اسمه لمناداته عند الحاجة إليه واستغرقت بعدها فى التفكير دون أن أشعر بحاجة إلى النوم على الرغم

من أنى كنت قد شرعت فى فتح الحقيبة لإخراج معدات النوم، ولكى أنصرف بعيدا عما أخذ يشغل بالى بشأن الوضع الذى وجدت نفسى فيه تلك الليلة تناولت كتابا مما أحضرته معى وشرعت فى القراءة محاولا حصر كل تفكيرى فيما أقرؤه حتى نسيت ما حولى كما نسيت مرور الوقت وإذا بقرع خفيف على الباب ففتحته وإذا بضابط أمامى يعتذر عن إقلاقى ثم قال فى إيجاز إنه إتماما للإجراءات المتبعة لابد من تفتيش منزلى إذا لم يكن هناك ما يمنع من ذلك فأجبته، بأنه ليس لدى أى اعتراض سوى أن البيت مغلق منذ أول الصيف، ولابد أن التراب أصبح يغطى كل شىء فيه كما هى العادة مع تراب وطبيعة الجو فى القاهرة، فدعانى إلى الخروج وكنت لحسن الحظ قد شغلتنى القراءة عما عداها، فكنت مازلت بملابسى كاملة وعند خروجنا تقدمت سيارة «جيب»، فدعانى إلى الجلوس بجانبه فى المقعد الأمامى وتولى هو قيادة السيارة، بينما رأيت جالسا فى المقعد الخلفى جنديا يحمل بندقية سريعة الطلقات ورأيت سيارة عسكرية بها عدد من الجنود المسلحين كذلك تسير خلف الجيب، وكان الضابط قد سألنى عن العنوان وأخبرته به فقال إنه يجد مشقة فى التعرف على شوارع جاردن سيتى لما بها من تقوسات وتقاطعات، ولذلك طلب منى إرشاده عند الوصول هناك إلى أن وصلنا إلى المنزل بسلام فنزلنا جميعا وتقدمتهم حتى فتحت باب الدخول إلى مسكنى، فكان الظلام دامسا لأنه من عادتنا عند السفر أن نرفع «الكوبس» الرئيسى عند العداد من قبيل الاحتياط لعدم حدوث «ماس» أثناء غيابنا، ولذلك كان لابد من السير فى الظلام إلى مكان العداد فى داخل المطبخ فاعتمدنا على إشعال أعواد من الكبريت إلى أن تم توصيل النور وسألنى عن حجرتى الخاصة فأرشدته إليها، وكالعادة كان الفراش - وكل شىء فى المنزل تعلوه مظاهر الاهتمام فقط بحمايته من تراكم الغبار، ولذلك لم يكن هناك ما يدعو إلى التفتيش سوى دولاب الملابس الكبير والدولاب الصغير الخاص بالملابس الداخلية، وإن كان الجزء العلوى منه يحتوى على عدد من الكتب والأوراق المختلفة فأخذ يقلب فيها وعثر بينها على صورة المذكرة التى كنت رفعتها إلى الملك بمناسبة إضراب رجال البوليس وبعض الطوائف الأخرى للعمال والموظفين واقترحت تكوين لجنة ملكية لدراسة نظام الوظائف والتعيينات والترقيات والعلاوات، بل نظام العمل كله ووجوب تبسيط إجراءاته . . إلخ . . ويظهر أنه أعجب بما حوته المذكرة من مقترحات فإنه استمر يتلوها حتى فرغ منها وهنأنى على ما أبديته فيها من آراء وعجب كيف أنه مادام الملك كان حوله من الحاشية من يتقدمون بمثل هذه المشروعات لماذا كان ينصرف عنهم إلى من عداهم ممن جلبوا السخط عليه شخصيا من جراء تصرفاتهم وأغراضهم الذاتية، وقال لى إنه سيأخذ هذه المذكرة لتقديمها إلى المسئولين، فإنه لاشك

سيكون لها تأثير كبير من تكوين الرأى عنى، ولم يلبث أن عثر على صورة مذكرة أخرى. كنت أجهل وجودها بالمرة. وكانت تتعلق بموقف للأستاذ عبد الحميد عبد الحق من بعض تصرفات أثارت خلافا بينه وبين بعض زملائه من الوزراء، فزارنى وشرح لى حقيقة الموقف، ووجدت أنه كان على صواب فى تصرفاته، وأنه كان يعمل لما فيه المصلحة العامة فبادرت بكتابة تلك المذكرة ورفعتها إلى الملك إجابة لطلب الأستاذ عبد الحق إنصافا له وللحق، وهنا أيضًا أبدى الضابط تقديره وإعجابه، وأنه سيضمها إلى المذكرة الأخرى. وبعد طول البحث والتنقيب لم يجد شيئا آخر يستحق الذكر، وأخذته إلى الحجرة التى يوجد بها المكتب مع رفوف المكتبة ذاتها فأخذ يقلب فيها قليلا، ثم أبدى اكتفاء بما رأى وشرعنا فى الانصراف، وإذا بمنازل الجيران قد أضيئت وأخذ السكان يطلون من النوافذ والشرفات، والظاهر أنهم شعروا بحركة غير عادية، عند وصول السيارة «الجيب» والسيارة العسكرية لاسيما أن مسكنى كان مجاورا لقسم الشرطة فأحس من فيه بهذه الزيارة غير العادية، ومن ثم انتشر الخبر وصحا الجيران ووجدت فى انتظارى على الباب الخارجى ابن أخى. وكان أخى يقيم معى بنفس المنزل إلا أنه كان لا يزال بالإسكندرية، وكان ابنه قد سبقه إلى القاهرة ولما شعر بحضورى مع كل هذا الحرس العسكرى خرج لمقابلتى وسؤالى عما إذا كنت فى حاجة إلى شىء ما فشكرته وطمأنته إلى أن كل شىء على ما يرام، وعاد موكبنا العسكرى إلى المعتقل، وكنا قد اقتربنا فى الفجر وبلغ بى التعب مبلغا جعلنى أنام فى الحال، ولم أتنبه إلا فى الصباح عندما قرع الجندى (المراسلة) الباب لإحضار الفطور. وكان هناك متعهد تعاقدت معه السلطات المختصة على أن يقدم الطعام للمعتقلين، ولكن نظرا إلى أنه كان مصرحا لهم باستقدام الطعام من منازلهم فإن الأغلبية الكبرى كانت تفعل ذلك وبخاصة لأن طعام المتعهد كان غالبا لا يشجع على الأكل ومن ناحية أخرى فإنه فى حالات كثيرة كان الطعام الذى يرسل لرب الأسرة الموجود بالمعتقل يكفى لعدد كبير مما كان يغنى الكثيرين عن الإقبال على أكل طعام المتعهد، بل عن إحضار طعام خاص من بيوتهم فإن الكل كانوا يشتركون فيما يصل من طعام إذا كان صاحب الطعام يرحب بمشاركة الزملاء إياه بل يلح عليهم فى ذلك، إلا أنه نظرا إلى أننى كنت فى شبه حبس أو اعتقال على انفراد فلم يكن أمامى سوى تناول الشاى ومعه بيضة مسلوقة وجدتها إلى جوار الشاى ولم أستطع أن أذوق غير ذلك، ولحسن حظى تلقيت زيارة سارة على غير انتظار، بل دون معرفة شخصية سابقة بالزائر ولكنها جاءت من طرف صديق عزيز هو محمد زكى على باشا، فإن القادم لزيارتى كان شقيق زوج كريمة زكى باشا وهو ضابط كبير فى الجيش، فطلبوا منه زيارتى لمعرفة ما قد أكون فى حاجة إليه وللمساعدة فى

سبيل توفير ما يمكن تحقيقه من أسباب الراحة، وفى الحق أنه كان بالغ اللطف والعناية، وكان أول ما صنعه أن احتج من تلقاء نفسه لدى مدير المعتقل على وضعى بتلك الغرفة الخالية من أبسط وسائل الراحة، وسأله عما إذا كانت هناك تعليمات لديه بوجوب إقامتى على انفراد، ولما أجابه بالنفى زاد إلحاحا فى وجوب نقلى فى الحال وإلا فإنه سيشكو إلى كبار المسئولين من هذا التصرف البعيد عن اللياقة، وفى الحال سألنى عما إذا كنت لا أمانع فى انضمامى إلى عدد من المعتقلين يزيد على العشرة ويقيمون فى «عنبر» واحد، وحينما سألته عن شخصياتهم تبينت أن من بينهم على الأقل صديقا واحدا عزيزا على نفسى وهو أحمد باشا عبد الغفار، فضلا عن عثمان محرم باشا، وعبد المجيد إبراهيم صالح باشا واللواء أحمد طلعت باشا الحكمدار السابق للقاهرة، ومرتضى المراغى باشا، وعدد آخر من ذوى المكانة فقبلت نقلى فى الحال شاكرا للصديق الزائر جميل صنيعه ووساطته ولمدير المعتقل إجابته لتلك الوساطة، فأمر «المراسلة» بنقل حقيبتى إلى عنبر «الباشوات» بالدور الأعلى، وبعد توديعى والإعراب عن شكرى مرة أخرى للزائر الكريم مع رجائه بإبلاغ تحياتى وشكرى إلى أصدقائى كذلك لتفكيرهم فى تكليفه بهذه الزيارة التى كانت بمثابة نجدة على غير انتظار، صحبنى مدير المعتقل إلى مكان إقامتى الجديد فكان لقاء حارا بالعناق والقبلات من الجميع، فقد كان كل فرد يعتبر باقى الزملاء إخوانا له بلا كلفه ولا تفريق، ومن ثم لم تكن المشاركة فى الطعام وحده بل فى المشاعر قبل سواها، وكان الجميع يقضون الوقت بين قراءة الصحف والمجلات أو الكتب أو بالاستماع إلى الإذاعة، فقد وضعت إدارة المعتقل ميكروفونات فى أماكن عديدة من أرجاء المعتقل، فكان صوت الإذاعة لا ينقطع إلا إذا عمد البعض إلى إغلاق الميكروفون القريب منه- فيشكو الآخرون من محبى الإذاعة وليس لديهم ما يغنيهم عنها، وعمدت بعد حين إلى الانصراف أغلب النهار إلى قراءة القرآن الكريم، وكنت أتحدى نفسى أحيانا لإتمام القراءة فى ظرف مدة معينة حتى وصلت إلى قراءة الذكر الحكيم بأكمله فى يوم واحد من الفجر إلى موعد صلاة العشاء، وشعرت يومها بسعادة كبرى لهذا الإنجاز على الرغم مما كلفنى إياه من جهد ومشقة إذ كنت لا أشعر بشىء لحلاوة ما أنا بسبيله من تحقيق الغرض الشريف الذى كنت أرمى إليه، وكان يصلنى طعامى يوميا على يد ولدنا زوج كريمتى الكبرى الذى عانى طويلا والحق يقال فى سبيل الحضور يوميا من داره بالجيزة إلى المدرسة الثانوية العسكرية فى منشية البكرى، أى بالقرب من مصر الجديدة، ولكنه جزاه الله خيرا لم يتوقف عن القيام بذلك طول مدة اعتقالى، ولو أن كلا من عثمان محرم باشا، وأحمد عبد الغفار باشا، وعبد المجيد إبراهيم صالح باشا، وأحمد مرتضى المراغى باشا كان يرد إليه وحده

من الطعام ما يكفى كل المقيمين بالعنبر، وكذلك كانت أقفاص المانجو الممتازة ترد بلا انقطاع، وكانت دائما تحت تصرف من يشاء بل بلغ من عناية أحمد عبد الغفار باشا براحة إخوانه الزملاء فى المعتقل أنه بعد تكرار الشكوى دون جدوى من إصلاح حنفيات الحمام ودورة المياه والمطالبة بالعناية بتسخين المياه وبخاصة لبدء انخفاض درجة حرارة الجو بلغت بعبد الغفار باشا العناية بإصلاح هذه الحالة السيئة أن عرض على إدارة المعتقل أن يتولى ذلك على نفقته الخاصة بشرط الموافقة مقدما على دخول الفنيين المختصين، فضلا عن أنه سيتولى كذلك إحضار الوقود اللازم لضمان استمرار وجود الماء الساخن يوميا لبضع ساعات على الأقل، وعلى الأثر تم تحقيق ما وعد به، بل أخذ النازلون فى أجنحة أخرى من المعتقل يتوافدون فى ساعات وجود الماء الساخن للإفادة من هذه الميزة الكبرى بفضل الأخ والزميل الكريم، ومع مرور الأيام أخذت تروج الإشاعات عن قرب الإفراج عن المعتقلين إلى أن تم ذلك فى الأسبوع الأول من ديسمبر بعد أخذ وعد من المعتقلين بالابتعاد عن الاشتغال بالسياسة.

مذكرة «للقيادة»:

وقد حدث بعد بضعة أيام من وجودى بالمعتقل أن نشرت إحدى الصحف اليومية وسط صفحتها الرئيسة للأخبار وتحت عنوان بالحرف الكبير خبرا مثيرا يفيد العثور فى خزانة القصر علي مبلغ كبير يزيد على خمسة وعشرين ألف جنيه باسم أحد كبار رجال الحاشية الملكية، وأنه يجرى التحرى لمعرفة أصل القيمة ووجوه التصرف فيها، فأدركت فى الحال أن الخبر يتعلق بمبلغ كان مودعا بخزينة القصر تحت تصرفى، ولم أكن أعلم شيئا عنه إلا عندما اتصل بى رئيس الديوان الملكي بالنيابة وقتذاك - حسن يوسف باشا - وأبلغنى بأن بعض من كانوا يأملون الحصول على رتب البكوية والباشوية وضعوا تحت تصرف الملك بعض المبالغ لتوجيهها إلى جهات الخير التى يراها، فأمر بإيداعها خزينة القصر تحت تصرفى للصرف منها فى شئون السودان - إذ كان يعلم ما نعانيه من صعوبات لمساعدة الحركة الوطنية هناك كما سبق بيانه - ووجدت ضروريا أنه كلما دعت الحاجة إلى سحب شىء من تلك المبالغ أن أكتب إيصالا لأمين خزانة القصر تبرئة لذمته، وبأن الصرف تم بناء على أمر الملك، ولقد وقعت فى حيرة فى بادئ الأمر بشأن كيفية تبرئة ذمتى كذلك، فإن سرية أوجه الصرف كانت تقتضى عدم إطلاع أحد عليها، كما أن من يتسلم منى مبلغا معينا قد يكون ذلك لتوزيعه على أشخاص بالذات تم التفاهم على إعانتهم شهريا مما قد يجد معه المستلم ما يجرح كرامته إذا طالبته بتوقيع إيصال بالاستلام، فإذا كان المستلم هو

ذات المنتفع بالمبلغ فإن وقع طلب الإيصال منه قد يكون أشد على نفسه، وكل ذلك مع بالغ حرصى على عدم إثارة أى نوع من الحساسية فى التعامل مع الإخوة السودانيين لكيلا ينقلب ما نرجوه من ود وتفاهم إلى عكسه، ولكننى حسمت الأمر وتوكلت على الله العالم بما فى القلوب، إذ رأيت أنه لا مفر من الحصول على إيصال فى كل حالة يبين وجه الصرف، ويبرئ ذمتى كذلك من أية مسئولية فى أى ظرف يطرأ مستقبلا مع إفهام المستلم - عند أية بادرة تردد - أن الإيصال الذى يعطيه سيبقى سرا بين يدى فى مقابل أننى من قبل أعطيت على نفسى إيصالا مماثلا، وبحمد الله جرت الأمور على ذلك النحو واحتفظت بجميع مستندات ما صرف عن يدى فى ملف خاص عنيت بوضعه فى الخزانة الموجودة بمكتبى مع قاموس مصطلحات البرقيات الرمزية الرسمية (الشفرة)، وكنت أحتفظ وحدى بمفتاح تلك الخزانة، وعند قيامى بالإجازة سلمته إلى أحد السكرتيرين بمكتبى وأوصيته أن يعنى بحفظه كل العناية، وألا يسلمه لأى أحد كان ونبهت عليه بأنه سيكون مسئولا عنه شخصيا أمامى.

ولقد قدرت عند مطالعة الخبر الصحفى المشار إليه أن السر بقى مطويا كما تحسبت مخاطر متابعة الموضوع بالصحف لتعلقه بأسرار علاقاتنا بالإخوة السودانيين الوحدويين، فبادرت بمقابلة مدير المعتقل وأخبرته بأننى أود إبلاغ ذوى الشأن بأن الخبر المنشور اليوم يتعلق بأمر من شئون السياسة العليا للدولة، وأنه من الخطر السماح للصحف بالخوض فيه لأن الإنجليز كانوا يودون منذ زمن طويل الوقوف على حقيقة ما يجرى فيه، فطلب منى كتابة مذكرة بما أريد تبليغه ففعلت فى الحال ووعد باتخاذ اللازم نحوها.

وقد تبين لى صحة ما قدرت من أن السكرتير الذى احتفظت معه بمفتاح خزانة مكتبى لم يبح بشيء، إذ تبين لمجلس الوصاية على العرش وجود مبلغ باسمى فى خزانة القصر، بينما كانت مستندات الصرف منه حبيسة الخزانة التى بيده مفتاحها، وذلك إذ اتصل الدكتور حسن الأبراشى بك سكرتير الديوان الملكى بابنى الأكبر وأبلغه بأن مجلس الوصاية كلفه التحرى عن أصل هذا المبلغ، وأوجه التصرف فيه، وطلب منه أن يستوضحنى الحقيقة ويسألنى عما إذا كانت هناك أية مستندات خاصة بذلك وأين مكانها، وعند أول زيارة لابن لى بالمعتقل ذكرت له اسم السكرتير الذى يوجد عنده مفتاح الخزانة الموجودة بمكتبى ليبلغه للدكتور الأبراشى بك ليطلب منه المفتاح للوصول إلى الملف المحتوى على كل المستندات المطلوبة، وقد تم ذلك والحمد لله، وعلمت فيما بعد أن الملف عرض على بهى الدين بركات باشا و«القائمقام» رشاد مهنا - عضوا مجلس الوصاية -

وأنهما إذ اطلعا على المستندات أبديا غاية الارتياح لما وجداه من الدقة المتناهية فى الحساب.

أما المذكرة التى رفعت إلى أولى الأمر عن طريق مدير المعتقل فقد كان من أثرها أن حضر إلى المعتقل بعد أيام قليلة قائد الجناح حسين ذو الفقار صبرى لمقابلتى والاستفسار منى عن تفصيل ما أشرت إليه فى مذكرتى فشرحت له كيفية اتصالنا بالحركة الوطنية بالسودان وتفاصيل سياستنا هناك فى شتى الشئون، وقد قضى معى نحو ثلاث ساعات لتدوين كل التفصيلات كان خلالها مثال الوداعة وكرم الأخلاق، وختم لقاءه معى بإبداء تقديره لكل العناية والجهود التى كانت تبذل لخدمة قضية الوحدة بين شطرى الوادى.

الفصل الثانى والعشرون
على هامش المذكرات والذكريات

يأس الملك من رجال الأحزاب ـ الملك والإنجليز والأغلبية الشعبية ـ مفاجآت كشفت عنها الوثائق البريطانية ـ وبعد .. الملك ورجال السياسة.

يأس الملك من رجال الأحزاب:

لم ولن يبرح خاطرى لقاء مع الملك ذات يوم فى عهد إحدى الوزارات الائتلافية، إذ دخلت عليه فى مكتبه فى الوعد المحدد لى لمقابلته، وكان قد استقبل قبلى بعض الوزراء فوجدته يمشى بخطوات عصبية وهو يروح ويغدو على طول الغرفة، فوقفت فى مكانى داخل الباب منتظرا أن يبدأنى بالحديث لأعلم سر هذا الاضطراب الكبير البادى عليه، ولكنه لزم الصمت برهة ثم قال أظنك فى دهشة لما تراه منى، ولكن ذلك يرجع إلى الثورة الداخلية التى تتملكنى، ولم أعد أستطيع أن أقوى على احتمالها، فأنا فى حيرة شديدة، ماذا أعمل بعد كل الذى قمت به إلى الآن، فلقد جربت كل الأحزاب، ولم يحقق واحد منها ما كنت أرجوه منه، ولا يستطيعون التغلب على الروح الحزبية التى تتسلط عليهم جميعا فتجعلهم يعجزون عن الارتفاع إلى مستوى تغليب مصلحة الوطن على مصلحة أحزابهم، بل على مصلحتهم الذاتية فأصبحت لو اقتنعت بصدق كل منهم فيما يقوله لى، فإنه لا يوجد زعيم واحد مخلص لوطنه فى هذا البلد بين كل زعمائه، فإن الوزير منهم يحضر عندى ولا يمل من الطعن فى زملائه الوزراء وغيرهم من السياسيين، كل منهم يعمل نفس الشيء، بل إن رئيسهم قد يطعن فى معاونيه حتى أصبحت فى حيرة فى أمر من يمكن الوثوق به ومن يجب الحذر منه، لقد يئست من استمرار هذه الحالة مع كثرة التغيير والتبديل، وأنا لا أطمع فى أكثر من إيجاد توازن بين الأحزاب فى مجلس النواب حتى أنقذ البلاد من استبداد حزب واحد يفرض إرادته باسم الدستور والأغلبية التى تسانده، ويفسرون الدستور بما يوافق هواهم وأغراضهم الذاتية والحزبية، فكيف الخلاص

من هذه الحيرة، لقد بلغ منى اليأس حد التفكير فى اعتزال العرش لو كنت أعلم أنه يوجد بين أفراد أسرة محمد على من يصلح لتولى شئون الحكم بما يقتضيه من حرص وحذر فى الآونة التى تحيط بنا، ولهذا ضاقت بى الحيل ووصلت بى إلى ما ترانى فيه من الحيرة، فأخذت فى تهدئة روعه وتسكين خاطره مؤكدا له أن البلد مازال بخير وفيه الكثيرون من ذوى الضمائر الطاهرة من شباب الأحزاب نفسها وقد ضاقت نفوسهم بما يشاهدونه ويلمسونه حولهم من سوء تصرف زعمائهم، وهم لا يستطيعون الوقوف فى وجوههم خوفا من اتهامهم بالخيانة كما يعملون مع كل من يحاول إصلاح سياسة المسيطرين على الحزب ولعل هذا هو السر فى تكاثر أنصار حزب مصر الفتاة وجماعة الإخوان المسلمين وشباب الحزب الوطنى، لخيبة آمال الشباب فى رجال الأحزاب القديمة، وليس من العسير تشكيل حكومة تتألف من رجال عرفوا بالنزاهة والإخلاص للوطن وحده ولا ينظرون إلى غير مصلحته عازفين عن أى غاية ذاتية فتقوم بإصلاح ما أعوج على أيدى الوزارات الحزبية وتعيد إلى العدالة معناها بالقضاء على آثار المحسوبيات القديمة وإعطاء كل ذى حق حقه، وبذلك ينتشر الوعى السياسى الصحيح، ويعرف الناس معنى الدستور وما يكلفه لكل مواطن من حقوق وما يحتمه عليه من واجبات، فلعل أكبر أسباب عدم نجاح وسائل الإصلاح والنهوض بمستوى الحياة هو عدم الشعور الصحيح بالمسئولية بسبب الجهل بالمدى الحقيقى لواجبات وحقوق كل فرد فى ذاته، فعمت روح التساهل والتسيب مما أضاع المسئولية وجعلها مشاعا بلا حدود معروفة فتعذر من ثم معرفة المسئول ومحاسبته على نقص الإنتاج أو التقصير فى أداء العمل بما يحقق القيام بواجب الحكومة أو الهيئة التى يتبعها العامل نحو من تخدمهم من المواطنين ونسأل الله التوفيق، وبعد قليل من التفكير هدأت ثائرة الملك كأنما كان يردد فى نفسه قوله تعالى ﴿وَقُلْ عَسَىٰ أَن يَهْدِيَنِ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَٰذَا رَشَدًا﴾ بل لعله طرأ على باله خاطر ظل يخفيه إلى أن تسمح له الظروف بإبدائه مستقبلا والله أعلم.

الملك والإنجليز والأغلبية الشعبية:

وإذا كان الدارسون والباحثون فى تاريخ مصر الحديثة قد أجمعوا على القول بأن المفتاح لفهم السر فيما يطرأ على الجو السياسى فيها من استقرار أو اضطراب يملكه من يتنبه إلى متابعة مدى التفاهم أو التنافر بين السلطة صاحبة السيطرة الفعلية على مقادير الأمور بحكم قوة الاحتلال والسلطة الشرعية التى تتولى الحكم والسلطة الشعبية بحكم ما لها من أغلبية فى مجلس النواب، وكانت السمة الظاهرة المعالم فى عهد الملك فؤاد هى سيادة

التفاهم طوعا أو كرها بين سلطان الاحتلال وسلطة صاحب العرش، والصراع الدائم مع الحزب صاحب الأغلبية النيابية الذى لم تكن تهدأ له ثائرة فى مطالبتهما باحترام حقوق الشعب والعمل بمبادئ الدستور، ولقد برز هذا النزاع واشتد عندما تولى الوزارة محمد محمود باشا سنة ١٩٢٨، وأوقف العمل بدستور سنة ١٩٢٣ لمدة ثلاث سنوات، ثم ازدادت الهوة اتساعًا عندما جاء إسماعيل صدقى باشا للحكم سنة ١٩٣٠، فألغى دستور سنة ١٩٢٣ كلية واستبدل به دستورا جديدا عرف باسم دستور سنة ١٩٣٠.

ولكن تضامن الأحزاب فى محاربة حكم صدقى ودستوره أفضى إلى إقالته، وأعقبه عبد الفتاح يحيى باشا لفترة قصيرة، ثم جاء توفيق نسيم باشا على أمل أن يجد مخرجا من الأزمات المتوالية إلا أنه تردد فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣، بينما كانت البلاد قد أجمعت على المطالبة بعودته وتشكلت جبهة وطنية من زعماء الأحزاب وبعض البارزين من المستقلين بهدف عودة هذا الدستور وتحقيق أهداف البلاد الوطنية، وكان لجهود الطلبة فضل كبير فى تكوين تلك الجبهة، وخلال ذلك كانت العلة قد اشتدت بالملك فؤاد الذى أبدى ارتياحه لتكوين الجبهة وأقر عودة دستور سنة ١٩٢٣، وكلف نسيم باشا باتخاذ الخطوات اللازمة بهذا الصدد غير أنه توقف عن تنفيذ هذا التوجيه معتمدا على مؤازرة «المندوب السامى» - كما كشفت الوثائق البريطانية فيما بعد - فما كان من الملك فؤاد إلا أن استدعاه وطلب منه تقديم استقالته وكلف على ماهر باشا بتشكيل وزارة لتجرى انتخابات جديدة فى ظل دستور سنة ١٩٢٣، وصدر مرسوم ملكى بتشكيل وفد لمفاوضة الإنجليز رضيت عنه الجبهة الوطنية فيما عدا رئيس الحزب الوطنى حافظ رمضان باشا الذى أبت مبادئه المفاوضة مع وجود الاحتلال. وتم عقد معاهدة ١٩٣٦ بعد ذلك، وهى التى كانت بداية عهد جديد سواء فى تاريخ مصر عموما، أو فى العلاقات بين سلطة القصر وسلطة الاحتلال وبين حزب الأغلبية على وجه الخصوص.

فالمعاهدة أرضت حزب الأغلبية الذى أسماها «معاهدة الشرف والاستقلال»، وإن كان كثيرون قد عارضوها، منهم بعض أعضاء الجبهة الوطنية السابقة ووفد المفاوضات، بل وكان من المعارضين بعض الوفديين، ومع ذلك فإنه تقديرا من رئيس حزب الأغلبية النحاس باشا لدور المندوب السامى السير مايلز لامبسون فى إتمام المعاهدة، قرر الاحتفاظ لشخصه بكافة امتيازات «المندوب السامى» بعد أن أصبح مجرد سفير لبلاده، ولعل هذا هو ما أغرى بريطانيا، فقررت الاحتفاظ به سفيرا فى مصر.. ليبقى سفيرها الأول فى الأسبقية بين السفراء متمتعا بمزاياه كمندوب سام.

ولعل من هنا كانت المعاهدة أيضا بداية عهد التفاهم والوئام بين سلطة الاحتلال وحزب الأغلبية فى الصراع مع صاحب العرش، وذلك إذ فات أولى الشأن فى بريطانيا أن الحكمة السياسية كانت تقتضى أن يستبدل به سفير ليس له عهد إلا بما يقضى به العرف السائد بين الدول لسفراء بعضها البعض، كما أن ما اعتاد عليه المندوب السامى وألفه من إطاعة كل ما يشير به دون مراجعة ولا مناقشة يجعل من الصعب عليه وقد أصبح سفيرا كغيره من السفراء أن يطرأ تغيير على ما تعوده قبلها من معاملة خاصة، ومن ثم نشأت الصعوبات الكبرى التى تطورت إلى حقد وكراهية من جانبه نحو الملك فاروق الذى أبت عليه كرامته الوطنية أن يسمح بانفراد سفير إنجلترا بما كان له من مزايا كمندوب سام بعد مازالت عنه هذه الصفة البغيضة التى تحمل ذكرى السيطرة البريطانية التى لا يطيقها وطنى غيور، ولذلك عمل الملك الشاب منذ اللحظة الأولى على وقف وإزالة تلك المزايا واحدة بعد الأخرى، بل إنه سبق وفصل من كانوا فى خدمة القصر من البريطانيين ـ ماعدا واحدا فقط لأنه كان صيدليا يعمل فى اختصاصه بأمانة، ولذلك أمر بتركه إلى حين انتهاء مدة العقد الذى بيده.

وهكذا فإنه إذا كانت السمة الغالبة لعهد الملك فؤاد وقوف حزب الأغلبية دائما فى جانب مواجه لموقع سلطة الاحتلال، وفى مواجهة شبه دائمة مع القصر فيما عدا فترة اتحاد القوى الوطنية ومعها الملك لإعادة دستور سنة ١٩٢٣ والسعى لاستكمال استقلال البلاد، وسنرى فيما يلى كيف وقف صاحب العرش وحده فى جانب، بينما التقى ضده مع الإنجليز حزب الأغلبية وأكبر أحزاب الأقلية وبعض المستقلين.

مفاجآت كشفت عنها الوثائق البريطانية:

أولا ـ عن موقف الملك ـ لم يرد فى أى وثيقة مما نشر قول ولا مجرد إشارة إلى وقوف الملك فاروق موقف الضعف أمام المحتل، وليس بواحدة منها ثمة ما يشير ولو من بعيد إلى أنه كان فى أى المواقف سوى الملك الوطنى الذى عرفته البلاد فى بداية توليه الملك، بل إنهم عرضوا عليه المساعدة ضد الضباط الأحرار، وكانوا لابد مادين إليه المساعدة عندما قامت «حركة الجيش» لو أنه طلب منهم ذلك، ولكنه كان قد وعى درس التاريخ وأبى على نفسه أن يكون «توفيق باشا» الثانى.

ثانيًا ـ عن موقف حزب الأغلبية ـ كان لهم موقفان، أولهما: بعد تولى فاروق العرش بقليل، وفى نفس الوقت الذى كان فيه الملك يتصرف فى مواجهة الإنجليز على النحو الذى

ذكرناه بدافع من وطنيته كان يبلغه أن كلا من النحاس باشا ومكرم عبيد باشا - اليد اليمنى والسند الأكبر لرئيس الوفد فى ذلك الحين - قد وصل اعتزازهما بمدى ما يمكن أن تبلغه مساندة لامبسون لهما إلى حد أنهما راحا يسرفان فى الآمال حول امتداد الأجل أمامهما للتمتع بالحكم دون خشية أية معارضة، ولا من جانب الملك نفسه، بل كانت تنزلق الألسنة فى المجالس الخاصة بأن الملك مازال طفلا يسهل وضعه فى الجيب، وكانت هذه الأحاديث والأحلام كثيرا ما تجد من يتطوع بنقلها إلى الملك أو إلى المقربين منه، فيبادرون بنقلها إليه، كعلى ماهر باشا وسواه، وهو ما ترتب عليه بدء ظهور العوائق فى وجه سياسة حسن التفاهم بين الحكومة والملك، فى حين أنه كان قد بدأ حكمه مقتنعا تماما بضرورة تجنب أى سوء تفاهم مع الحكومة، وبأن يلتزم سبيل قوله تعالى ﴿ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾، ولكن توالى التشدد من جانب الحكومة للتسليم برأيها فى كل ما تعرضه على الملك إلى جانب تفاقم حوادث الاعتداء من جانب أصحاب القمصان الزرقاء الذين تولى حزب الحكومة إنشاء كتائبهم على غرار ما استحدثته إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية، فاستخدمت فى قمع وإرهاب خصوم الحكومة دون مبالاة بسلطة القانون ولا مراعاة ما يقضى به الدستور من الحفاظ على حقوق المواطنين وتأمين أرواحهم وأملاكهم - كان هذا كله يتوالى ويتراكم مما أنشأ بوادر أزمة خطيرة بين الملك والحكومة فخيل إلى النحاس باشا ومكرم باشا على ما يظهر أن أيسر طريقة للخلاص من تلك الأزمة والاطمئنان إلى عدم تكرارها مستقبلا أو احتمال تكرارها أن يطلبوا من السفير معاونته فى التخلص بتاتا من الملك بعزله عن العرش، وكان ذلك فى الأسبوع الأخير من نوفمبر من ١٩٣٧، حيث «اجتمع النحاس باشا ومعه مكرم عبيد بالسفير البريطانى وأبلغاه أن الملك فاروق لا يمكن التعاون معه، وأنه يلجأ إلى تصرفات غير دستورية، وأن مصلحة البلاد تقضى بعزله، واقترح مكرم باشا تعيين الأمير محمد عبد المنعم ملكا»(١).

ولقد قام السفير بنقل رغبات النحاس باشا ومكرم باشا إلى حكومته معربا عن رأيه الشخصى أن كلا طرفى النزاع (الملك والحكومة) يقع عليه جانب من اللوم، وسرعان ما أرسل وزير الخارجية (المستر إيدن) رده باستنكاره الذهاب إلى حد التفكير فى عزل الملك ووافق الوزير على النصح للنحاس باشا بضم بعض ذوى الكفاءة إلى وزارته مثل النقراشى وأحمد ماهر لتدعيمها، وكذلك حث الملك «بلغة بالغة الشدة» على التعاون مع الوزارة والامتناع عن سياسة وخز الإبر بتعويق أعمالها، كما طلب من السفير إفادته عن

---

(١) مذكرات حسن يوسف: القصر ودوره فى السياسة المصرية ص ٩٥.

التصرفات غير الدستورية المنسوبة إلى الملك[1] ـ وهكذا رأى الأجنبى المحتل نفسه أن الخلاف لا يستحق موضوعه الذهاب إلى الحد الذى بلغه أصحاب الأغلبية فنصح لهم بالصبر والانتظار.

وكان الموقف الثانى لحزب الأغلبية هو ما عرفه التاريخ باسم «حادث ٤ فبراير»، والمشار إليه فى موضعه فيما سبق وما نشر فى الوثائق البريطانية بصدد الاتصالات السابقة على ذلك اليوم، ثم ما كان من حمل السفير البريطانى على الأعناق والهتاف له مع رئيس الوفد عند زيارته له بمجلس الوزراء . . بعد الإنذار . . وبعد حصار القصر بالدبابات . . كل ذلك كثير وناطق بالواقع المرير، ففى المرتين تآمر من حزب الأغلبية ضد الملك الوطنى لخلعه من على العرش.

ولو أن الملك خلع فى أى المرتين هل كان هناك شك فى موقف الحزب المتآمر من شريكه فى المؤامرة . . الأجنبى المحتل؟

ثالثًا ـ عن غير الأغلبية ـ بعد أن أعطى حزب الأغلبية القدوة لم يكن غريبا أن يسلك سواه مسلكه فيستعدى بدوره الإنجليز على الملك، فلقد عثرنا فى الوثائق البريطانية على موقفين لابد من تسجيلهما.

أولهما: للمرحوم محمد محمود باشا الذى كان يطلق عليه اسم «الزعيم النبيل»، والذى أعقب مصطفى النحاس باشا فى رئاسة الوزارة بعد إقالته سنة ١٩٣٧، وقد كان معلوما وشائعا أن له صلات طيبة ووثيقة مع الإنجليز وإن لم يشك أحد فى وطنيته، وقد مرض مرضا طال أمده واشتد عليه إبان تلك الوزارة أتاح الفرصة لرئيس الديوان الملكى وقتذاك ـ على ماهر باشا ـ أن يناور على نحو ما ذكرنا فى موضعه حتى انتهى الأمر بطلب استقالته فاستجاب فى أغسطس سنة ١٩٣٩ ليحل محله على ماهر رئيسا للوزراء.

وكان معروفا أن محمد محمود صاحب عنجهية تجعله يلقى علنا فى بعض الأحيان بأقوال تنم عن النيل من مقام صاحب العرش، سواء أبان حكم فؤاد أو حكم فاروق من بعده، واعتقادى أن أحدا لم يكن ليتصور أن يبلغ به الأمر إلى الحد الذى كشفت عنه الوثائق البريطانية إذ دعا السفير البريطانى لزيارته فى مساء ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ . . فبدا له كرجل يموت ولكن عقله وحديثه بقيا واضحين، وأظهر من اللحظة الأولى أن لديه شيئًا خاصًا يريد الإفضاء به للسفير، ثم أفصح عما يدور بخاطره، وعقب ذلك مباشرة أرسل السفير إلى وزارة الخارجية البريطانية برقية جاء فيها «إنى على ثقة من أننا (أى الإنجليز)

(١) مذكرات حسن يوسف ص ٩٦.

تحققنا الآن بألا أمل لمصر ولا لعلاقتنا مع مصر ما بقى الملك جالسا على العرش . . إن جلالته فاسد إلى أعماقه . . لا أمل فى إصلاح الملك فاروق . . سيبقى الملك فاروق خطرا علينا وعلى بلاده . إننا فقدنا فرصة التخلص منه فى الأزمة السابقة . وإذا كنا تراجعنا باعتبار أننا سنجد رد فعل معاديا لإبعاده فنحن مخطئون . إن البلاد كانت ستتنفس الصعداء فى راحة وهى مستعدة أن تفعل ذلك إذا أبعدناه غدا . إن محمد محمود يأمل أن تساعدنا الحرب على ذلك - أى على التخلص من فاروق - ويجب ألا نتردد فى ذلك مرة أخرى» .

ويعلق السفير فى نفس البرقية فيقول :

«لأنى أعرف محمد محمود جيدا ، فقد أفضيت إليه بأن الملك قد أنقذ فى أزمة الصيف الماضى بتعيين حسن صبرى باشا رئيسا للوزارة . . رأيت أن أسجل هذا الحديث تفصيليا . . لأنى أحسست أن محمد محمود كان حريصًا على أن يعلن آراءه وهو بعد فى حالة يستطيع خلالها أن يعبر عن هذه الآراء بوضوح . ولأنه أحد المصريين القلائل الذى أثق فى حكمه الصائب وتقديره الواقعى لمصالح بلاده الحقيقية ومصالحنا»[1] .

هل هذه العبارات تحتاج لتعليق؟

كانت وصية «الرجل» وهو على فراش الموت موجهة إلى دولة الاحتلال تنصحها بخلع الملك ، فهل من الغريب بعد ذلك ومع العداء الواضح من جانب السفير الذى أصبح مجرد ممثل دبلوماسى لبلاده بعد أن كان هو المندوب السامى . . هل من الغريب أن تأتى الحوادث بعد ذلك بيوم ٤ فبراير وما كان فيه؟

وثالثة الأثافى ما كشفت عنه الوثائق البريطانية من أن حسين سرى باشا خلال الأزمة السياسية التى واجهته فى آخر حكمه سنة ١٩٤١/ ١٩٤٢ لجأ إلى السفير البريطانى مرارا يشكو من الملك ولا يتورع عن أن يقول له - رغم أنه كان زوج خالة الملكة فريدة - . . أنه لا أمل فى إصلاح الأمور طالما أن الملك فاروق باق على العرش . . وكأنما كان يمهد بهذا الحديث بذاته الطريق أمام السفير للقيام بما قام به يوم ٤ فبراير .

وبعد .. الملك ورجال السياسة:

فإذا كانت الوثائق البريطانية المنشورة كشفت عن كل ما تقدم - وغيره الكثير - أفليس من

---

(١) برقية رقم ١٥٧ بتاريخ ٢٦ ديسمبر عام ١٩٤٠ من السير مايلز لامبسون إلى وزارة الخارجية (البريطانية) - التاريخ السرى لمصر - محسن محمد - دار المعارف - عام ١٩٧٩ .

حقنا أن نتساءل . . وماذا كان يفعل أو يقول «الزعماء» غير ذلك فيصل نبؤه إلى الملك فاروق؟ . . ذلك أننى لم أكن فى موقع يسمح لى بمعرفة كل ما كان يدور، ولا أن أسمع منه كل ما يصله.

إذا كان هذا هو حال «الزعماء» فكيف لا ييأس الملك منهم على النحو الذى بدأت به هذا الحديث. وإذا كان الوفد فى علاقته بالملك أثناء وزارته الأخيرة قد حاول استمالة الملك لجانبه ونجح إلى حد كبير، فمن العسير القول بأن تلك السياسة محت الماضى كاملا.

على أية حال . . إن التاريخ الصحيح لعهد فاروق لم يكتب كاملا بعد . . وعلينا أن نقول هنا فى وضوح تام عبارة أن الملك فاروق عاش فترة حكمه تحوطه الدسائس السياسية سواء من بعض من خدموا القصر أو من السياسيين أو «الزعماء»، «فى حين أنه كان يرى من واجبه كملك لمصر وممثل لوطنه أن يدافع عن صالح شعبه ويدفع عنه كل ما يستطيع من عدوان أو احتمال أذى، مما أدى إلى تكرار وقوع الاصطدام العنيف بينه وبين السفير البريطانى، بل إنه إبان اشتداد أزمة وزارة على ماهر واتهام السفير إياه بمناصرة ألمانيا لم يتردد فى أن يصارح السفير ويقول له فى وجهه - إن واجبه كملك لمصر أن لا ينضم إلى الجانب الخاسر، ولما كان همه الأول تجنيب بلاده ويلات الحرب، فقد حاول بشتى الوسائل الاتصال بهتلر عن طريق بعض الوسطاء ليصدر أوامره إلى قواته الزاحفة على مصر بأن تراعى قدر الاستطاعة تجنب العمليات التى قد تؤدى إلى تدمير مرافق البلاد أو إنزال خسائر جسيمة بالأهالى، إلى جانب هذا فإن الحقائق الواردة بالمذكرات تفيد بجلاء أنه منذ اللحظة الأولى من حكمه كان يشعر بدين كبير فى عنقه نحو شعبه، وعمل جاهدا على الوفاء بالعهد الذى أخذه على نفسه فى الحديث الذى أذاعه بالراديو فى مطلع حكمه، فلم يدع بابا للإصلاح إلا وطرقه، ولا وسيلة لعمل الخير لبلده وشعبه إلا حاولها من رعاية للأزهر والمساجد وشئون الدين إلى إحياء لتقاليد السلف الصالح إلى رعاية لكل الهيئات العلمية والفنية فى مختلف النواحى والتخصصات، إلى فتح أبواب قصره لكل الطوائف والطبقات، إلى تشجيع كل ما يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة والنهوض بالشعب إلى المكانة الجديرة بماضيه المجيد، إلى المطالبة بحق الفقير فى حمايته من الفقر والجهل والمرض، إلى الحث على مكافحة الأمية ومكافحة الحفاء، إلى تشجيع الشباب على التنافس فى مجال الدراسة باستقبال المتفوقين سنويا فى قصره، إلى إبداء عطفه على العمال ومختلف طوائف العاملين، وفوق هذا كله عنايته واعتزازه بالجيش وبماضيه المجيد، مما ظهر أثره عند الاحتفال بالذكرى المئوية لإبراهيم باشا، إذ أمر فى تلك المناسبة أن يسجل على قاعدة تمثاله بميدان الأوبرا أسماء المعارك التى خاضها وحاز النصر فيها.

وكانت لم تسجل من قبل مراعاة لكرامة الدولة العلية العثمانية، صاحبة السيادة الاسمية على مصر فى وقت إقامة التمثال فإن أكبر انتصارات الجيش المصرى كانت على الجيش التركى فى أيام محمد على باشا على يد ابنه القائد إبراهيم باشا.

وأما انحرافه عن الطريق السوى فى ناحية الشئون العامة وبدء تنكبه لأحكام الدستور فقد بدأ الانزلاق على يد مستشاره السياسى الأول . . رئيس الديوان الملكى فى بداية حكمه . . على ماهر باشا، الذى أبعده من ناحية عن متابعة السير فى تقليد مقابلة المسئولين من الحاشية يوميا، فحال دونهم وعرض ما قد يكون لديهم من آراء إلى أن لاقى هو نفسه ذات المصير، ثم أصبح غير المسئولين هم أصحاب الرأى والنصح على مر الزمن، كما كان هو صاحب النصيحة بإقالة حكومة الأغلبية - ليتولى هو رئاسة الوزارة بعدها - فوجد الملك فى هذا نموذجا يحتذيه فيما بعد، كما استقر فى وجدانه ضرورة إيجاد توازن بين الأحزاب فى مقاعد البرلمان خشية طغيان الأغلبية، إذ بقيت حوادث القمصان الزرقاء ماثلة أمام عينيه، وما كان يئول إليه حال البلاد لو أطلق لها العنان، ولكن تضارب المصالح الحزبية وطغيان مصلحة الحزب - أى حزب - على الصالح العام فى بعض الأحيان لم يؤد إلى تحقيق الغرض الذى كان يرمى إليه. وعندما عاد الوفد إلى الحكم سنة ١٩٥٠ وأبدى استعداده للسير فى الحكم بما يديم حسن التفاهم بينه وبين الملك، عاود الأمل الملك فاروق فى عودة الاستقرار إلى البلاد حتى وقعت أحداث يناير سنة ١٩٥٢ فأنهت حكم الأغلبية وأتيحت بعدها الفرصة لغير المسئولين من الحاشية فتعاقبت الوزارات على النحو الذى انتهى بيوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢.

وأما عن انحرافات الملك فى مسلكه الشخصى فإنها على الرغم من أنها تنافى كل ما تدعو إليه تعاليم الدين ومبادئ الخلق القويم، والتى كانت مستقرة فى أعماقه عندما تولى الحكم وبدت ظاهرة وقتذاك لكل مصرى، إلا أنها بدأت مع الأسف الشديد والألم الممض بالرضا، بل التوجيه من جانب من كان أولى الناس بالاعتراض عليها - أى من رائده منذ كان وليا للعهد - وذلك بسبب الاعتبارات التى كانت فى نظره تبرر توجيه الملك نحو ذلك المسلك الذى انحدر به فى النهاية إلى خاتمة مأساة حياته، ونترك بعد ذلك لعلماء النفس تقدير الأثر الذى تركته فى نفس الملك فاروق الصدمات النفسانية التى هزت حياته وانعكاساتها على مسلكه الشخصى.

وبعد . . فهذه شهادتى قدمتها بين يدى القارئ وأنا أضعها أمام محكمة التاريخ، ما قررت فيها غير الحق، وما قصدت غير وجه الله سبحانه وتعالى، والله على ما أقول شهيد.

الفصـــل الثالث والعشرون

خروجى من الخدمة

ـ موقفى بعد الإفراج من المعتقل ـ طلب الإحالة إلى المعاش

موقفى بعد الإفراج من المعتقل:

كان من واجبى بعد الخروج من المعتقل أن أزور القصر لمقابلة «وزير القصر» الذى حل فى مكان رئيس الديوان الملكى، وذلك لكى أعرف وضعى بعد الأحداث التى مرت بها البلاد، فإن مرتبى كان يحول إلى البنك بانتظام، كما أنه لم يصلنى أى إخطار بحدوث أى تغيير فى وضعى الوظيفى، ولكن ما هو الوضع «الآن»؟ لهذا كان لابد من مقابلة الوزير لجلاء الموقف، وعند وصولى إلى القصر وجدت الوزير فى مكتبه لحسن الحظ، ولقد استقبلنى بحفاوة كبيرة والحق يقال، وعلمت منه أنه إلى ذلك الحين لم يكن لديه ما يمكن أن يفيدنى به، وبما أنه لايوجد فى القصر الآن أى عمل خاص لى فلا داعى إلى تكلف مشقة الحضور ـ أى مرتب بلا عمل مثل تنابلة السلطان ـ وعلى ذلك انصرفت بعد شكره على لطفه وحسن استقباله، وقمت بعدها بزيارة سليمان بك حافظ ـ نائب رئيس الوزراء ـ لمجرد التحية وتهنئته بمركزه الجديد متمنيا له التوفيق، ثم زرت السنهورى باشا، وكان لا يزال رئيسا لمجلس الدولة فتبادلنا حديثا طويلا أخبرته خلاله بما سمعته من وزير القصر، فعلمت منه أن رجال الثورة يحملون لى تقديرا كبيرا لأنهم يعلمون الكثير عن رجال الحاشية الملكية، فهم على علم تام بجهودى الشخصية فى سبيل توجيه الملك الوجهة السليمة وإحياء تقاليد السلف الصالح وكل ما يعود بالخير على الشعب، إلى حد أنهم يفكرون فى الانتفاع بخدماتى، ولكنهم لم يتفقوا إلى «الآن» على خير سبيل لتحقيق ذلك الغرض، وسألنى عما إذا كانت عندى فكرة معينة فى هذا الشأن فقلت له إنى فى الواقع خالى الذهن تماما من هذه الناحية، ربما لأنى لم أكن أتصور إمكان حدوث هذا التفكير

على الإطلاق، ومع ذلك فقد خطرت فى بالى أثناء حديثنا فكرة أفضلها شخصيا عن كل ماعداها، وهى رئاسة الجامعة التى لم تر النور بعد وهى جامعة أسيوط فأبدى ملاحظة اقتنعت بوجاهتها فى الحال، وهى أن رئاسة الجامعة تعنى الاختلاط بجموع الشباب وهيئة التدريس، وبالتالى إمكان التأثير على قطاع كبير من الشعب، فضحكنا على أنه مادمنا لا نستطيع البت فى شىء، فليس أمامنا سوى أن نترك الأمر لصاحب الأمر يدبره كيف يشاء سبحانه وتعالى.

وحدث بعد فترة وجيزة أن تقررت محاكمة كريم ثابت أمام محكمة الغدر لسوء استغلاله نفوذه لدى الملك فى إرضاء أغراضه الذاتية ودعيت لأداء الشهادة أمام المحكمة وأذكر أننا كنا فى شهر رمضان لأنى على أثر انتظارى مدة طويلة فى حجرة الشهود الضيقة كنت أشعر بضيق شديد وجفاف فى حلقى عندما حان دورى لأداء شهادتى، ولذلك كنت أحاول الإيجاز قدر المستطاع فى الإجابة عن أسئلة المحكمة للانتهاء بسرعة من أداء واجبى للخلاص مما كنت أعانيه فتفاديت الإطالة فى إجاباتى مع الالتزام بقول الحق فاقتصرت على الجانب الرسمى مثلا فى تحديد واجبات السكرتير الخاص فذكرت أنها كانت المسئولية عن كل ما يتعلق بالبريد الخاص بالملك وإعداد الردود على البرقيات التى ترسل باسمه، وهذا هو الواجب الرسمى فعلا، ولكن كانت هناك الواجبات التى قد يكلفه بها الملك، وهذا مفهوم بداهة ولكن كان يوجد من بينها مسائل بالغة الأهمية مثل كل الشئون المتعلقة بالسودان والحركة الوطنية هناك والطلبة الذين يحضرون للدراسة فى جامعاتها ومعاهدها العلمية، ثم كل المسائل المتعلقة بالاتصالات مع البلاد الإسلامية والتفاهم مع الأزهر الشريف بشأن البعوث الإسلامية وتلبية طلبات إمداد البلاد الإسلامية بما تلتمسه من الملك لموافاتها بحاجتها من الكتب والعلماء والمدرسين، ثم كان هناك الإشراف على إدارة أعمال الإدارة الإفرنجية بالديوان الملكى، وكان يتولاها وحدها مدير عام - مثل يوسف جلاد باشا وتلاه عدلى أندراوس بك إلى أن عين سفيرا بوزارة الخارجية، فقد غابت عن ذاكرتى تماما أمام المحكمة مع شئون السودان والأزهر وجميعها لم تكن على كل حال من الاختصاصات أو الواجبات الرسمية للسكرتير الخاص فنسيانها بل تعمد عدم ذكرها، وهو ما لم يحدث لا يمس بشىء وجوب الالتزام بقول الحق لأن أصل الاختصاص الرسمى للسكرتير الخاص لا يشمل شيئًا من ذلك كله، وإنما إرادة الملك وحدها هى التى قضت بضم هذه الشئون إلى اختصاص السكرتير الخاص، ومن أجل ذلك لم يكن مستغربا تعليق رئيس المحكمة على ما ذكرته فى شهادتى عن تكليف الشماشرجية بقراءة

أسرار الدولة، وتبليغ أوامر الملك عنها إلى المختص بالاستفهام عما إذا لم يكن من الأوفق بل الواجب تكليف السكرتير الخاص بذلك، وهو ما وافقت المحكمة عليه قائلا رأى المحكمة فى محله، وإن كان فى الواقع مستحيلا عمليا للسبب الذى أبديته فى إجابتى، وهو أنه لكثرة الأوراق المعروضة لم يكن لدى الملك من الوقت ما يكفى للقراءة بنفسه، فكان ينتهز فرصة الأكل مثلا أو الحلاقة أو الوجود فى الحمام فيأمر الأمين الخاص الموجود فى الخدمة بفتح المظاريف المرفوعة إلى الملك واحدا بعد الآخر وتلاوة ما بها ليستطيع الاطلاع على كل أو أغلب الأوراق، فيشعر بأنه قام بالواجب عليه لينصرف بعدها إلى لهوه مرتاح الضمير، كما كانت تقنعه بطانة السوء، وفضلا عن ذلك فإنه كان من نتيجة ما كنت أشعر به من الضيق والمعاناة حين كنت أؤدى شهادتى أنى وعن غير عمد، يعلم الله، نسيت ذكر حقيقة مهمة عند إجابتى عن سؤال المحكمة عما أعلمه عن مدى نفوذ كريم ثابت عند الملك فلم أذكر سوى واقعة اعتراضى على تعيينه لنشأته فى بيئة جريدة المقطم البوق الأكبر للدعاية للاحتلال فى مصر والسودان وغاب عن بالى تماما ما أوردت ذكره فى مكانه من هذه المذكرات بشأن إسقاط العضوية عن عدد من كبار أعضاء مجلس الشيوخ وكيف أنى بعد نجاحى فى إقناع الملك بوجوب إعادة بعضهم على الأقل إلى المجلس وطلبه منى الاتفاق مع حسن يوسف باشا على الأسماء وموافاته بها استطاع كريم فى نفس الليلة، وفى الثالثة صباحا استصدار المراسيم الخاصة بما حدث من التغيير فى مجلس الشيوخ وسد الطريق بذلك أمام الساعين لإصلاح الأمور، ولكم شعرت بالحزن والأسف بالخجل كلما ذكرت ما حل بى من الإعياء المفاجئ وما تولانى من النسيان أو القصور الطارئ فى الذاكرة وهو ما يدعونى إلى استدراكه هنا مع تكرار التأكيد بأنى يشهد الله، بعد أداء اليمين كذلك أمام المحكمة، إنى كنت أبعد ما أكون عن تعمد الإغفال أو النسيان فى أقوالى.

طلب الإحالة إلى المعاش:

وأخذت الأيام تمر وتتوالى فى مرورها حتى بدأت تتعدد الشهور دون أن تظهر بارقة أمل جديد فى إيجاد عمل لى، وعافت نفسى البقاء عاطلا وأنا أتقاضى مرتبى، وأفضيت بذلك إلى صديقى السنهورى باشا فى إحدى زياراتى فى أوائل عام ١٩٥٣، فأشار بأن أريح بالى بأن أتقدم بطلب إلى الحكومة لإحالتى إلى المعاش مع إضافة سنتين إلى مدة خدمتى بالحكومة مادمت لم أصل بعد إلى سن المعاش، وبذلك تريح نفسك من هذه

الحالة المعلقة التى تشغل بالك، وعندها يمكنك التقدم بطلب آخر للحصول على إحدى القطع التى تخصها الحكومة لمن يرغب من أرباب المعاشات من أراضى مصلحة الأملاك الأميرية، ولك من الأصدقاء من كبار المزارعين وذوى الأملاك من قد يكون له مزرعة بالقرب من الموقع الذى قد يسعدك الحظ بالحصول على مزرعة فيها فتجد من العون والخبرة ما يساعدك على القيام بما تعجز عنه وحدك من الإصلاحات اللازمة لإعداد الأرض للزراعة، فضلا عن أنك سوف تجد فى ذلك خير وسيلة للابتعاد عن العاصمة واحتمالات الاشتباه فى اشتغالك بالسياسة مثلا أو الاختلاط بمن يشتبه فى الاشتغال بها مما يحدث كثيراً أثناء مراحل النزاع على السلطة فى الأدوار الأولى للثورات فى كل مكان ونسأل الله السلامة، فوافقت على هذا الرأى فى الحال وسرعان ما تقدمت بطلب الإحالة إلى المعاش وقد استجاب مجلس الوزراء إلى ما طلبته وصدر قراره بالموافقة على إحالتى إلى المعاش اعتبارا من ١٨ مارس سنة ١٩٥٣ مع ضم سنتين إلى مدة خدمتى أى إلى ١٨ مارس سنة ١٩٥٥، وبذلك انتهت خدمتى للحكومة . . وتفضل وزير القصر فأبلغنى ذلك بخطاب رسمى سجل فيه الشكر لى على ما قدمت من خدمات.

وألقت عصاها واستقر بها النوى   كما قـر عينـا بالإياب المســافر

ولكنى مازلت أتساءل أيها الشاعر العزيز هل حقيقة «قر عينا بالإياب المسافر»؟! أما أن أحلام وآمال الماضى البعيد والقريب مازالت تساوره وتؤرقه فلا يجد الراحة وهدوء البال إلا فى الالتجاء إلى خير معين على إحراز هدوء النفس وراحة الفكر، وأعنى قراءة كتاب الله الكريم بعد أن أتاح لى سبحانه وتعالى الفوز بأداء فريضة الحج مرة والعمرة بضع مرات والحمد لله أولا وأخيرا.

حسين حسنى

تم فى يوم الخميس ١٥ من جمادى الآخرة سنة ١٤٠٥هـ

الموافق السابع من مارس سنة ١٩٨٥م.

مذكرات تاريخية عن مصر والسودان والملحقات

مصر والسودان

محمد على والسودان:

بعد ما استتب الأمر للمغفور له محمد على باشا الكبير فى مصر وجه نظره إلى تأمين الارتباط بين شطرى وادى النيل وبسط أسباب العمران والأمن والنظام فى السودان، فمن سنة ١٨١٢ أخذ يوالى الاهتمام بإرسال البعوث إلى السودان للاتصال بأهله وملوكه واستطلاع الأحوال هناك، لا سيما بعد ما تواترت الشكوى من التجار المصريين من انعدام الأمن، وبعد ما وفد ملك المرفاب ببربر وشرح حالة الانحلال فى سنار، كما وفد أحد أفراد عائلة الزبير وشكا من عبث المماليك فى دنقلة. فإذا كان عام ١٨٢٠ أرسل محمد على ابنه إسماعيل على رأس حملة للقضاء على أسباب الفوضى هناك وأرسل معه ثلاثة من نخبة العلماء ليحثوا أهل البلاد على الطاعة بلا حرب لأن الخضوع للسلطان خليفة المسلمين(١) واجب دينى.

ولقد نجحت الحملة فى القضاء على المماليك المسيطرين على النوبة الشمالية، كما رفعت لواء الأمن فى مملكة سنار، وكانت تشمل دنقلة وبربر والخرطوم وسنار وفازوغلى. ولم يلبث محمد على أن أوفد ابنه البطل إبراهيم إلى السودان لمساعدة إسماعيل فسار بجيش إلى سنار قاصدا بلاد الدنكا على النيل الأبيض، ولكنه اضطر إلى العودة إلى سنار لمرضه فى الطريق. أما جيشه فتابع السير حتى وصل إلى الدنكا، ثم إلى جبل تابى بين النيلين الأبيض والأزرق. وسارت حملة أخرى بقيادة محمد بك الدفتردار إلى كردفان، وتم الاستيلاء على عاصمتها الأبيض (سنة ١٨٢١).

---

(١) بعد ما أتم السلطان سليم الأول فتح مصر فى سنة ١٥١٧ أرسل فى سنة ١٥٢٠ قوة تركية لفتح النوبة السفلى، حيث بقيت فى أسوان وأبريم وجزيرة ساى وامتد نفوذ الترك إلى الشلال السادس، وعرف الحكام هناك باسم «الكشاف». أما فى شرق السودان فقد اكتفى الأتراك باحتلال سواكن ومصوع (وألحقتا بولاية الحجاز) وزيلع وبربرة (وألحقتا بولاية اليمن)، وكان داخل السودان مقسما بين مملكتى دارفور وسنار.

وبعد ذلك بعشرين عاما سيرت حملة إلى إقليم التاكا وافتتحت كسلا عام (١٨٤١).

وقد اهتم محمد على بإرسال البعوث لكشف منابع النيل فأرسل منها ثلاثا أهمها بعثة سليم بك قبودان ودارنو بك، وكان أقصى ما وصلت إليه غندوكورو إذ اضطرت للعودة لتعذر سير السفن بسبب قلة غور المياه فى تلك المناطق، وهكذا تمهد السبيل لكشف البحيرات الاستوائية على يد الذين أوفدوا بعدها لهذا الغرض كالسير صمويل بيكر.

وكان من مظاهر اهتمام محمد على بالسودان أن قام فى سنة ١٨٣٩ بزيارة ربوعه وتفقد أحواله، وهناك أعلن على رءوس الأشهاد إبطال تجارة الرقيق.

ولقد امتدت حدود الإدارة المصرية فى عهد محمد على حتى أصبحت تشمل مديريات فازوغلى وسنار والخرطوم وكسلا وبربر ودنقلة وكردفان ودارفور، وهى التى صدر بها فرمان التولية بدون حق التوارث بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٨٤١، وهو ينص على مقاطعات النوبة ودارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الواقعة خارج حدود مصر.

ولم تعين حدود لتلك «المقاطعات والتوابع والملحقات» ولم يكن ذلك غريبا فى العرف الدولى إذ ذاك فى المعاملات الخاصة بإفريقيا، فقد كان العالم المتمدين يجهل كل شيء عن بلادها الداخلية حتى سميت بالقارة المظلمة، ولهذا كانت الدول تعتمد فى تحديد مناطق نفوذها هناك على المعالم الجغرافية الواقعة على السواحل كالرءوس والخلجان ومصبات الأنهار، وأما مدى مناطق النفوذ فى الداخل فلم توضع لها حدود ثابتة إلا بعد تقدم الاستكشاف فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وأما الفرمان الذى صدر فى نفس التاريخ بإثبات حق محمد على وأسرته فى الولاية على مصر بطريق التوارث، فقد أرفقت به خريطة بحدود مصر[1].

---

(١) لم يعثر على هذه الخريطة فى محفوظات الحكومة المصرية أثناء مفاوضات اتفاق الحدود الغربية الذى عقد بين مصر وإيطاليا فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥، فكلفت المفوضية الملكية المصرية بالآستانة بالحصول على نسخة منها من المحفوظات التركية، وقد ألحقت بالاتفاق المشار إليه صورة الخريطة التى حصلت عليها المفوضية، وهى تعين الحدود بين مصر والسودان فوق خط عرض ٢٣ درجة شمالا، على أنه مما يلفت النظر أنه جاء بكتاب: Hertslet Mapof of Africa By Trealy Vol. 11 p. 614.
وهو كتاب شامل لجميع الاتفاقات الدولية والمكاتبات المتبادلة بين الدول عن أراضى القارة الإفريقية أن فخرى باشا وزير العدل المصرى بعث بمذكرة إلى ممثل إيطاليا السياسى بمصر فى يولية سنة ١٨٨١ يذكر فيها أن فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ يعين حدود السودان على ساحل البحر الأحمر ابتداء من خليج رواى أى من خط ٢١,٥ درجة شمالا إلى بوغاز باب المندب. ولابد أن فخرى باشا قد كتب مذكرته معتمدا على وثائق رسمية.

وفضلا عن ذلك فقد حصلت مصر على امتياز من السلطان باستئجار مصوع وسواكن نظير جعل سنوى فإنهما كما سبق البيان كانتا تتبعان ولاية الحجاز وبهذا دخلتا تحت حكم محمد على منذ حملته على الحجاز، فلما قضى الفرمان الأخير بقصر حكمه على مصر بطريق التوارث ورأى محمد على ضرورة بقاء هذين الميناءين فى يده لأهميتهما للتجارة الخارجية السودانية ولتأمين الاتصال بالسودان فقد عمل وحصل على استئجارهما من السلطان.

وفى الثلث الأول من المحرم سنة ١٢٦٥ (١٨٤٨)، وفى الثلث الأخير من شوال سنة ١٢٧٠ (١٨٥٤) صدر فرمانان بتولية عباس باشا الأول وسعيد باشا على التوالى ونص فيهما على أن الولاية تشمل «مصر وتوابعها».

وقد كان السودان محل عناية سعيد باشا بوجه خاص، فقام برحلة إلى ربوعه ووصل إلى الخرطوم، وهناك أمر بإجراء الكثير من الإصلاحات، كما أمر بمنع الاتجار بالرقيق وخفض ضرائب الأطيان وأمر بعقد جمعية من أعيان الخرطوم كل عام للنظر فى أحوال البلاد، وفكر فى مد خط سكة حديد فى السودان، ولكن تنفيذ ذلك لم يتم إلا فى عهد الخديو إسماعيل.

وتحقيقا للقضاء على تجارة الرقيق أنشأ سعيد محطة عسكرية على نهر السوباط للضرب على أيدى النخاسين.

إسماعيل والسودان والملحقات:

وفى شعبان ١٢٧٩ (١٨٦٣) صدر فرمان بتولية إسماعيل باشا ونص فيه على غرار سابقيه على أن الولاية تشمل «مصر وتوابعها» إلا أن هذه التوابع أخذت تمتد وتتسع فى ظل إسماعيل العظيم حتى عدت إمبراطورية تضم منابع النيل فى الأقاليم الاستوائية، وتتناول خليج عدن والساحل الغربى للبحر الأحمر بأكمله، وتطل على المحيط الهندى. وهذه هى الخطوات التى تم بها تحقيق ذلك كله:

(١) وجه إسماعيل عنايته من بادئ الأمر إلى استعادة حكم مصوع وسواكن كما كان الحال فى عهد أبيه ـ وكان عباس وسعيد لم يهتما بالاستمرار فى استئجارهما ـ إذ أدرك أهميتهما لخطوط القوافل التجارية وكمنفذ بحرى لتجارة السودان الخارجية، فضلا عن سهولة الوصول إلى السودان عن طريقهما.

وفى ١١ مايو سنة ١٨٦٥ أصدر السلطان فرمانا يخول إسماعيل إدارة مصوع وسواكن ومعها مديرية التاكا - وأن التعليمات التى أصدرها إسماعيل إلى المحافظ الذى عينه لمصوع لما ينطق بالأهمية الكبرى التى كان يعلقها على هذا «الموقع المهم» والنتائج التى ينتظرها من «الإصلاحات والتنظيمات الجديدة» لأنه «ميناء تجارى مهم وستزداد أهميته على الأيام» حتى إنه أعلن عزمه على السفر إلى تلك الجهة عن طريق رأس الرجاء الصالح متى تم بناء الباخرة مصر «المحروسة» وأمر بإنشاء قصر استعدادا لتلك الزيارة.

(٢) وفى السنة بعينها (١٨٦٥) أرسل حملة إلى أعالى النيل تم لها احتلال فاشوده؛ لتكون قاعدة للعمليات التالية.

(٣) وفى ١٢ من المحرم سنة ١٢٨٣ الموافق (٢٧ مايو سنة ١٨٦٦) صدر الفرمان الذى يقرر تغيير نظام الوراثة وحصرها فى أكبر الأولاد من ذرية إسماعيل جيلا بعد جيل، على أن يشمل التوارث حكم مصر «والأراضى الملحقة بها وتوابعها مع قائمقاميتى سواكن ومصوع» وتبعا لذلك رفعت الجزية من ٨٠ ألف كيس إلى ١٥٠ ألف كيس.

(٤) وفى سنة ١٨٦٩ أرسل إسماعيل السير صمويل بيكر على رأس حملة إلى أعالى النيل، ونص فى عقد الاستخدام على أن الغرض من هذه الحملة فضلا عن القضاء على تجارة الرقيق «أن تضم إلى مصر كل البلاد التى يشملها حوض النيل فى إفريقية الوسطى» كما نص فى موضع آخر على أن من أغراضها «أن تفتح الطريق للملاحة إلى البحيرات الكبرى التى تتكون منها المنابع الأصلية للنيل فى المناطق الاستوائية»، وكذلك أن تنشأ من غندكورو سلسلة من المحطات العسكرية لتأمين التجارة فى كل الحوض الأوسط للنيل ولتأمين المواصلات بين القاعدة الأصلية وأبعد نقطة تابعة لها، وأنه عند ما يتم إنشاء هذه الخطوط العسكرية التجارية «تضم كل البلاد التى تمر بها إلى الإمبراطورية المصرية التى سوف تمتد رقعتها إذ ذاك من منابع النيل إلى البحر الأبيض المتوسط».

(٥) وفيما بين سنة ١٨٧١ و١٨٧٣ تم ارتياد منابع النيل ورفعت الراية المصرية على الأقاليم الاستوائية وأعلن ضمها لمصر، وأنشئت بها عدة محطات عسكرية أطلق عليها فيما بعد اسم مديرية خط الاستواء ودخلت اينورو وأوغندة تحت سيادة إسماعيل، واعتنق ملك أوغندة الإسلام وقام بإنشاء مسجد هناك، كما كتب بذلك السير صمويل بيكر إلى الخديو فى مايو سنة ١٨٧٢.

(٦) وفى ١٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٠ الموافق (٨ يونية سنة ١٨٧٣) أصدر السلطان فرمانا

يؤيد فرمان مايو سنة ١٨٦٦ بتثبيت حقوق إسماعيل وذريته فى حكم «خديوية» مصر وملحقاتها وسواكن ومصوع وتوابعها.

(٧) وفى سنة ١٨٧٤ كان قد تم إخضاع دارفور على يد الزبير باشا وامتداد النفوذ المصرى إلى جميع مناطق بحر الغزال، ونظرا إلى اتساع نطاق الأقاليم الاستوائية التى دخلت الحكم المصرى وصعوبة المواصلات مع الخرطوم وبعد المسافة عنها فقد فصلت تلك الأقاليم عن الإدارة المركزية بالخرطوم، وجعلت وحدة قائمة بذاتها وعين الكولونيل غوردون حاكما عليها خلفا للسير صمويل بيكر، وكانت مهمة غوردون الأولى إتمام عمل بيكر فى القضاء على تجارة الرقيق وتوطيد سلطة الحكومة باكتساب ثقة الزعماء والأهالى وتأمينهم على «الحياة والحرية المقدستين»، فقام بما عهد إليه وأصبحت منطقة البحيرات ـ ألبرت و«إبراهيم» وڤيكتوريا تحت السيادة المصرية.

(٨) وفى ٢٧ جمادى الأولى سنة ١٢٩٢ الموافق (أول يوليه سنة ١٨٧٥) «صدر خط شريف» إلى الخديو إسماعيل بالنزول إليه عن حكم ميناء زيلع ـ وكانت تابعة لولاية اليمن ـ وذلك لقاء زيادة الجزية بمقدار ١٥ ألف ليرة عثمانية سنويا، وعلى أثر ذلك ضمت بربرة إلى مصر وكذلك ساحل الصومال إلى رأس غردفوى، وفى الحال أوفد إسماعيل أحد أمراء البحرية (رضوان باشا) لتسليم زيلع «والجهات التابعة لها» كما أمر حاكم «عموم شرقى السودان ومحافظة سواحل البحر الأحمر» بالقيام إلى زيلع لأن «فيها طرق ومواقع يلزم استكشافها والوقوف على حقائقها وما يكون لازما إليها من الإجراءات والاستعدادات، ثم أوفد رءوف باشا محافظا «لزيلع وملحقاتها» وزوده بالتعليمات والمعدات والقوات اللازمة لبسط سيادة مصر على المناطق الداخلية للاتصال بمديريات خط الاستواء وأوصاه بأنه إذا سأل الإنجليز الذين يترددون على زيلع من عدن عن سبب هذه الاستعدادات يقول لهم «إننا نقصد كشف منبع نهر سوباط» «وسيأتى من غوندو كرو حضرة غوردون باشا مأمور خط الاستواء».

(٩) ولم يأت أكتوبر من ذلك العام (١٨٧٥) حتى كان العلم المصرى يرفرف على هرر وكل الأقاليم المجاورة لها؛ والتى كان يتوافد زعماؤها لتقديم الطاعة، كما امتد سلطان إسماعيل إلى أقاليم الصومال على المحيط الهندى.

(١٠) وفى ٧ سبتمبر سنة ١٨٧٧ عقدت اتفاقية بين الحكومتين المصرية والبريطانية بموجبها اعترفت إنجلترا بالسيادة المصرية على ساحل الصومال إلى رأس حافون، إلا أنها اشترطت صدور تأكيد لها من الباب العالى بعدم التنازل بأى وجه أو اعتبار لأية دولة

أجنبية عن أى جزء من ساحل الصومال شأنه فى ذلك شأن مصر وجميع البلاد الملحقة بها كجزء من الدولة العلية، وأن يعترف السلطان بتبعية الصومال لمصر كبقية البلاد التى يتناولها حكم الخديو بالوراثة (ولكن السلطان لم يصدر التصريح الذى طلبته إنجلترا).

(١١) وفى ١٩ شعبان سنة ١٢٩٦ الموافق (٢ أغسطس سنة ١٨٧٩) صدر الفرمان السلطانى بتولية الخديو توفيق، ونص فيه على توجيه حكم مصر إليه «بالحدود القديمة مع الأراضى التى ضمت إليها» كما أدخل نص بحظر على الخديو» أن يتنازل للغير بأى صفة أو لأى اعتبار كليا أو جزئيا عن أى امتياز من الامتيازات التى منحت لمصر وعهد بها إلى الخديو والتى هى مستمدة من الحقوق الطبيعية للدولة صاحبة السيادة، وكذلك حظر على الخديو التنازل عن أى جزء من الأراضى الواقعة تحت حكمه.

(١٢) وفى ديسمبر سنة ١٨٨٣، أى فى السنة التالية للاحتلال الإنجليزى لمصر أبلغ قائد السفينة الحربية البريطانية «رينجر» الحاكم العام لشرقى السودان أنه تلقى معلومات تفيد أن الحكومة البريطانية قررت عدم المساس بسلطان مصر فى سواكن ومصوع وموانئ البحر الأحمر - وكانت الثورة المهدية قد استفحل أمرها واتسع نطاقها إذ ذاك.

ظروف الانسحاب من السودان والملحقات:

على أثر الاحتلال البريطانى لمصر منيت القوات المصرية فى السودان بنكبات متتالية على أيدى رجال الفتنة المهدية وإزاء هياج الخواطر فى مصر عقب وصول أخبار هذه النكبات تظاهرت بريطانيا بأنها تترك لمصر اتخاذ الإجراءات التى تراها، إذ صرح ممثلها (السير إيفلن بيرنج - اللورد كرومر فيما بعد) لشريف باشا بأن السودان لا يهم بريطانيا فى شىء، وأنه إذا كانت حكومة سمو الخديو ترى بأن مقاطعات كوردفان ودارفور تفيدها بشىء فإن لها مطلق الحرية فى التصرف والقيام بعمل ما تستطيعه للاحتفاظ بها تحت سيطرتها، ولكن لا فائدة من مخابرة الحكومة البريطانية فى هذا الموضوع لأنها لن تؤيد الحكومة المصرية فى ذلك مطلقا بأى وجه من الوجوه. وأذيع هذا التصريح على العالم عن طريق نشره فى الأجيبشيان جازيت لتمهيد الأذهان إلى أنه لم يبق من سبيل إلا الانسحاب من السودان نظرا إلى خلو الخزينة وحل الجيش بعد الاحتلال، وقد أفصح عن ذلك اللورد ملنر فى كتابه (إنجلترا فى مصر)، حيث يقول عن هذه المناسبة «إن الرجل المثقل بالديون إذا ما وصل إلى الحد الأقصى من الضيق يجب أن يوطن نفسه على تضحية شطر كبير مما يملكه أولى من التعرض للإفلاس التام»، ولكن الخديو أجاب على الممثل البريطانى بأنه ما دامت

إنجلترا ترفض مساعدته لتوطيد سلطته على السودان، فإنه سيطلب إلى الباب العالى أن يستعيد سيادته بنفسه نظير النزول عن الجزية الإضافية التى فرضها السلطان على الخديو فى مقابل التوسع فى أراضيه - فأبدى السير إيفلن بيرنج أنه لا يعارض مبدئيا فى تدخل تركيا بقواتها بشرط أن يكون ذلك على نفقتها، وأن تكون سواكن قاعدة لعملياتها.

إذ رأت إنجلترا أن سياسة «عدم الاهتمام» بمصير السودان لم تؤد إلى النتيجة التى ترمى إليها أسفرت عن نياتها الحقيقية بالتقدم «بنصيحة» مؤدّاها «التخلى عن السودان» حتى يصبح ملكا مباحا لأول من يضع يده عليه Res nullius فتتاح لها الفرصة بهذا لوضع الحجر الأساسى لبناء إمبراطوريتها الإفريقية. وكان السير إيفلن بيرنج قد استشار حكومته بطبيعة الحال قبل الإقدام على إبداء هذه «النصيحة» للخديو، وكما يقول اللورد ملنر فى كتابه سالف الذكر «لم تتردد الحكومة البريطانية فى إقرار ممثلها على رأيه، بل أقلعت عن موقفها السابق وما أبدته من عدم الاهتمام وأمرت السير إيفلن بيرنج أن يبلغ الحكومة المصرية أنه يجب التخلى عن السودان بأسرع ما يستطاع، وأنه إذا رفض أحد الوزراء الموافقة على ذلك فيجب أن يعتزل الحكم». ولقد توالت برقيات وزارة الخارجية البريطانية على ممثلها فى مصر تحثه على الإسراع فى استصدار الأمر من الخديو بانسحاب الجنود المصرية إلى وادى حلفا، وهبت الصحافة الإنجليزية تناصر حكومتها فكتبت التيمس مثلا تقول «لما كانت مصر قد اشتهر عجزها عن حكم الدلتا بدون مساعدتنا، فإن من الحماقة إثقال كاهلها بعبء أراض تبلغ فى اتساعها مساحة الهند».

وعند ما قدم السير إيفلن بيرنج إلى الحكومة المصرية مذكرته الخاصة بإخلاء السودان اجتمع مجلس الوزراء تحت رئاسة شريف باشا فى جلسة دامت عدة ساعات أجمع الرأى فيها على أن مصر يجب أن تحتفظ بكل أملاكها فى السودان لأنها الامتداد الطبيعى للأراضى المصرية، فضلا عن أنها فتحت على يد الجيوش المصرية، ولما أصر الممثل البريطانى على «مشورته» بشدة وصرامة قدم شريف باشا استقالته التاريخية المعروفة، وسجل فيها على إنجلترا تدخلها غير المشروع وإصرارها على تنفيذ مشورة ممثلها دون مناقشة وما فى ذلك من اعتداء على دستور البلاد، فضلا عن أنه سجل أن مصر لا تملك التخلى عن السودان لأنه من أملاك الباب العالى وعهد بحكمه إلى مصر.

وفى ٨ يناير سنة ١٨٨٤ شكل الوزارة نوبار باشا بعد ما رفض رياض باشا تشكيلها، وعلى الأثر صدرت الأوامر بإخلاء السودان، ولما لم يكن الباب العالى يملك القوة الكافية للمحافظة على حقوق سيادته فى السودان وفى مصر معا فإنه لم يجد مناصا فى الاكتفاء

بتوجيه مذكرة احتجاج إلى الدول، سجل فيها اعتداء بريطانيا على المعاهدات والمواثيق الدولية التى تتضمن سلامة أملاك السلطان، وآخرها اتفاق التجرد من المطامع الذى عقد فى الآستانة سنة ١٨٨٢.

ولكن بريطانيا مضت فى تنفيذ السياسة التى رسمتها منذ وضع اللورد دوفرين تقريره فى سنة ١٨٨٣ موصيا بتخلى مصر عن السودان وسحب جنودها وموظفيها منه ثم إعادة فتح السودان لحساب إنجلترا وحدها، وقد وقع الاختيار على الجنرال غوردون ليشرف على إخلاء السودان - ولو أنه هو بعينه كان قد نشر مقالا فى Pall Mall Gazette بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٨٨٤ وصف فيه قرار التخلى عن السودان بأنه «أقصى درجات الجنون» وقال «وإذا نظرنا من وجهة الدفاع عن مصر فإن إخلاء السودان لا يمكن تبريره» وقال: «إن فى إخلاء السودان ضربة مريعة توجه إلى سلامة مصر وربما إلى السلم العالمى»، وعلى أثر وصوله إلى الخرطوم قام نزاع طويل بينه وبين حكومته على الطريقة التى تتبع لإخلاء السودان فقد وجد الحاميات المصرية السودانية موزعة فى عدة مراكز منعزلة بعضها عن البعض الآخر - خط الاستواء وبحر الغزال ودارفور وكسلا وسواكن وبربر وسنار ودنقلة - وأبى عليه شرفه أن ينجو بجلده مع الأوروبيين المجتمعين فى الخرطوم، ويترك الأهالى والحاميات تحت رحمة الأقدار، فأخذ يوالى إرسال الاقتراح تلو الاقتراح لإنقاذ البلاد من الفوضى والحاميات من الهلاك، بل لإعادة الهدوء والسكينة إلى البلاد، فكانت اقتراحاته تقابل بالرفض البات والتشبث بالقول أن مهمة غوردون سلمية، ويجب ألا تنشأ عنها مطلقا أى عمليات حربية. أى التخلى التام لا «الإخلاء»، وقد وصف غوردون فى مذكراته محاولاته العديدة وموقف حكومته منه وأثرت هذه السياسة فى نفسه حتى قال فى موضع منها (حين انقطع الأمل فى وصول نجدة إليه) «أنه يشعر بالسعادة حين يفكر أنه سوف لا يضع قدمه أبدا على أرض بريطانيا».

وهناك وثيقة رسمية تكفى وحدها للإفصاح عن السياسة الإنجليزية فى شأن السودان، وهى التعليمات التى صدرت للجنرال ولزلى، حين قررت الحكومة البريطانية تحت ضغط الرأى العام العالمى إيفاد حملة لإنقاذ غوردون، فقد جاء فى نهاية تلك التعليمات «أن سياسة الحكومة ترمى إلى إنهاء عهد السيادة المصرية على السودان»، ولقد عادت هذه الحملة أدراجها دون إنقاذ غوردون إذ كانت الخرطوم قد سقطت فى أيدى المهديين قبل وصول الحملة إليها بيومين. . . . . (٢٦ يناير سنة ١٨٨٥).

وفى ١١ مايو سنة ١٨٨٥ أعلنت الحكومة البريطانية فى مجلس العموم أن الحدود المصرية قد أعيدت إلى وادى حلفا.

سباق الملحقات:

على أثر قرار الانسحاب من السودان (يناير سنة ١٨٨٤) سارعت الدول إلى تحقيق مطامعها فى الأملاك المصرية، وكانت بريطانيا واسطة عقد الطامعين، إذ عقدت سلسلة من الاتفاقات باسم «تحديد مناطق النفوذ» تولت فيها التوزيع طبقا لما يحقق رغباتها، إذ كان يسبق كل اتفاقية أو يصحبها أو يعقبها مغنم جديد لبريطانيا كما يلى بيانه:

(١) فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٤ نزل الأميرال هيويت Hawett إلى سواكن، وتولى القيادة العسكرية دون استشارة الخديو ولا علمه، وعند ما احتجت تركيا على ذلك أجابها السفير البريطانى فى الآستانة بتاريخ ٦ مارس سنة ١٨٨٤ بأن مجرى الحوادث فى السودان قد اضطر الحكومة البريطانية إلى اتخاذ بعض الإجراءات الحربية مؤقتا لحماية ثغور البحر الأحمر، ولكنها عازمة على أنه حالما تعود السكينة إلى البلاد فإنها لن تعمل شيئا بغير موافقة الباب العالى. بيد أنها فى الوقت بعينه.

(٢) أوفدت الميجر هنتر لاحتلال ثغور الصومال والإشراف على المصالح البريطانية فى هرر التى انسحب منها المصريون بعد تسليمها إلى الأسرة التى كانت تحكمها عند احتلالهم إياها، ولكن الحبشة لم تلبث أن بسطت سيادتها عليها بالقوة فى عام ١٨٨٧.

(٣) عقدت إنجلترا معاهدة مع الحبشة بتاريخ ٣ يونية سنة ١٨٨٤ (وكان الأميرال هيويت ممثلا للحكومة البريطانية)، وجعلت مصر طرفا فيها (وممثلها بريطانى هو ماسون بك Mason Bay حاكم مصوع)، وغنمت الحبشة بموجب هذه المعاهدة استعادة إقليم بوغوص من مصر مع حق الاستيلاء على كل ما فيه من المبانى وما يوجد فى المخازن من الذخائر والأسلحة عند انسحاب القوات المصرية، كما نص على حق الحبشة فى تعيين مطرانها وأن كل خلاف ينشأ بينها وبين مصر يرجع فى أمره إلى إنجلترا.

(٤) بادرت إنجلترا على أثر احتلالها ثغرى زيلع وبربرة إلى عقد اتفاقات مع زعماء القبائل النازلة على الساحل وفى المناطق الداخلية المحيطة بهذين الثغرين، وذلك فيما بين أول مايو سنة ١٨٨٤ و١٥ مارس سنة ١٨٨٦، وبموجب هذه الاتفاقات أخذت العهد على أولئك الزعماء بألا يتنازلوا أو يبيعوا أو يرهنوا أو يسمحوا باحتلال أى جزء من

بلادهم إلا لبريطانيا، وأن يقبلوا الحماية البريطانية، وفى ٢٠ يولية ١٨٨٧ قامت بريطانيا بإبلاغ الدول رسميا أنها بسطت حمايتها على الساحل الصومالى من رأس جيبوتى إلى بندر زيادة.

(٥) كانت فرنسا منذ زمن تحاول الحصول على موقع قريب من مدخل بوغاز باب المندب، ولقد أفلحت شركة فرنسية فى شراء مساحة من الأرض «على مسيرة اثنتى عشرة ساعة جنوب مصوع»، إلا أن العاهل العظيم الخديو إسماعيل لم يفته الخطر الذى قد ينشأ عن استقرار أقدام الفرنسيين هناك، فسعى بواسطة السفارة التركية فى باريس حتى نجح فى شراء هذه الأرض سنة ١٨٦٥ من التاجر الفرنسى «بستره» الذى كان قد أخذها لحسابه بالاشتراك مع شركة فرنسية وبادر بتكليف وكيله فى الآستانة (القبوكتخدا) بعرض تفاصيل الأمر على الصدر الأعظم، وكيف أنه خلص هذه الأرض من «أيدى الأجانب» كما «أزال من الوجود القول الحاصل بتبعيتها للحبشة».
فلما أعلن القرار الخاص بإخلاء السودان وجدت فرنسا الفرصة سانحة لتحقيق ما أضاعه عليها إسماعيل وسرعان ما عقدت (بين أول أبريل سنة ١٨٨٤ و٢ يناير سنة ١٨٨٥) عدة اتفاقات مع زعماء القبائل المسيطرة على منطقة جيبوتى وناجورة التى عرفت فيما بعد باسم الصومال الفرنسى، وفى ١١ فبراير سنة ١٨٨٥ أخطرت الدول بأنها بسطت حمايتها على تلك المنطقة ولكن تركيا تمسكت بحق سيادتها عليها وطلبت - وحصلت - من إنجلترا على تأكيد بعدم المساس بذلك الحق أثناء مفاوضاتها مع فرنسا (فى سنة ١٨٨٧) لتحديد مناطق نفوذهما فى شرق البحر الأحمر، وتبادلت الدولتان (فرنسا وإنجلترا) وثيقة فى هذا الصدد.

(٦) منذ افتتاح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ كانت إيطاليا تسعى جاهدة فى وضع يدها على جزء من ساحل البحر الأحمر، وأفلحت تحت ستار شركة Rubattine فى أن تعقد اتفاقا مع بعض رؤساء القبائل فى منطقة عصب Assab لإنشاء محطة تجارية لتموين سفنها (بين ١٨٧٠ و١٨٨٠)، ولما أخذت الشركة توسع دائرة نشاطها بعثت الحكومة المصرية بمذكرة احتجاج إلى الممثل الإيطالى لديها مؤكدة سيادة الباب العالى على كل ساحل البحر الأحمر. إلا أن إيطاليا تابعت سياستها بتشجيع بريطانيا، وفى ٣ فبراير سنة ١٨٨٥ احتلت مصوع على يد الأميرال كايمى Caimi الذى أذاع على الأهالى منشورا قال فيه إن حكومته بالاتفاق مع الحكومات المصرية والبريطانية والحبشة قد أمرت باحتلال مصوع «ورفع الراية الإيطالية عليها إلى جانب الراية المصرية»، «ولمدة عشرة شهور بقيت الراية والقوات المصرية فى مصوع إلى جانب

الراية والقوات الإيطالية إلى أن انسحبت القوات المصرية فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٥ تنفيذا لأوامر إخلاء السودان، ولقد أرادت إيطاليا أن تعتبر هذا الانسحاب «تخليا» يكسبها حق الاحتلال إلا أن الباب العالى احتج على وجود الإيطاليين هناك وعدّه اعتداء على حقوق سيادته، ولما كلف ممثله فى روما أن يطلب بيانات عن ذلك من الحكومة الإيطالية أجابه وزير الخارجية أن حكومته كلفت الأميرال باحتلال مصوع إذا رأى فى ذلك ضرورة لاستتباب الأمن والنظام فيها، ومع ذلك فإنها لا تمانع مطلقا فى الاعتراف للسلطان بحقوق السيادة.

وفى مايو سنة ١٨٨٧ اعترفت إنجلترا لإيطاليا بحق الإشراف المطلق على ساحل البحر الأحمر من مصوع إلى رأس كاسار، وفى ٢٥ يولية سنة ١٨٨٨ أعلنت إيطاليا سيادتها على مصوع فأنكرت عليها فرنسا حقها فى ذلك محتجة بأن مصوع ليست ملكا مباحا Res Nulluis إلا أن إيطاليا كانت تعتمد على تأييد بريطانيا فمضت فى سياستها. وفى ٢ أغسطس سنة ١٨٨٨ أعلنت حمايتها على منطقة زولا (جنوب مصوع)، وكانت الراية المصرية مازالت مرفوعة عليها إلى ذلك الحين ولم تعبأ إيطاليا باحتجاجات الباب العالى فى (١٨٨٨ و١٨٩١ و١٨٩٤) ولا باحتجاجات مصر على هذا الاعتداء على حقوقها بل على الاتفاقات والقوانين الدولية.

(٧) عقدت إنجلترا اتفاقات متوالية مع إيطاليا (فى ٢٤ مارس و١٥ أبريل سنة ١٨٩١ ثم فى ٥ مايو سنة ١٨٩٤) لتحديد مناطق نفوذ الدولتين فى شرق إفريقيا، وبموجب هذه الاتفاقات اعترفت بريطانيا لإيطاليا بمنطقة نفوذ تشمل أراض واسعة من الحبشة والسودان المصرى باشتمالها على هرر وكل أقليم أوجادين تقريبا والصومال إلى رأس غردفوى والمناطق التى احتلتها إيطاليا على ساحل البحر الأحمر وامتدادها فى الداخل إلى قرب كسلا، بل إن إنجلترا خولت إيطاليا حق احتلال كسلا وشقة كبيرة من حوض نهر عطبرة مؤقتا إلى أن يتسنى لمصر استردادها (اتفاقية ١٥ أبريل سنة ١٨٩٧) ـ ومما يجدر ذكره أنه خلال المفاوضات التى جرت بين إيطاليا وإنجلترا فى ذلك الشأن كانت الحجة التى تمسك بها المفاوضون الإنجليز فى رفض التنازل لإيطاليا عن كسلا «أن كسلا ملك مصر لأن السودان كله ملك الخديو»، وإن كان هذا القول لم يمنع إنجلترا من التصرفات الأخرى العديدة التى قامت بها فى أملاك مصر. تلك هى النتائج التى أسفرت عنها السياسة الإنجليزية حيال الملحقات والأملاك المصرية فى شرق السودان، وعلى ساحل البحر الأحمر حيث باتت سواكن الموقع المهم الوحيد الباقى فى أيدى المصريين ـ تحت سيطرة الإنجليز.

إنجلترا ومديريات خط الاستواء:

وأما فى داخل السودان فإن مديريات خط الاستواء كانت المنطقة الوحيدة التى لم تفلح أيدى المهديين فى الوصول إليها بفضل السياسة الحكيمة التى سار عليها أمين باشا فى إدارة تلك المناطق منذ عين حاكما عاما عليها فى سنة ١٨٧٨، فلقد أفلح فى اكتساب ثقة الأهالى وولائهم التام للحكومة المصرية، وعلى يده استتب الأمن والنظام وزال كل أثر للنخاسين، وازدهرت الزراعة بل وشىء من صناعة النسيج ونظم استقلال موارد البلاد الطبيعية حتى أصبحت إيرادات الحكومة تربو على المصروفات، ولذلك فإنه بعد انقطاع المواصلات مع مصر لم يشعر أمين ولا رجاله بشىء من القلق وأجمعوا أمرهم على البقاء فى مراكزهم والاستمرار فى إدارة البلاد باسم الخديو، ولو أن الحكومة المصرية (نوبار باشا) أرسلت كتابا بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ تخطره بالقرار الذى اتخذته لإخلاء السودان، وأنها لذلك لا تستطيع أن ترسل إليه أى مدد أو معونة وتنصحه أن يعود إذا أراد عن طريق زنزيبار، ونظرا إلى أنها تجهل كل شىء عن حالته هو ورجاله، فقد تركت له حرية التصرف كما يشاء.

إلا أنه يظهر أن بقاء أمين باشا فى مديريات خط الاستواء كان ينطوى على خط مزدوج فى نظر بريطانيا لأنه طالما بقى يحكم البلاد باسم الخديو فإنه يحول دون تحقيق مطامعها فى التغلغل إلى تلك النواحى وبسط نفوذها منها نحو جنوب إفريقية - تحقيقا لمشروع سيسل رودس - وأما إذا أدركه اليأس باستمرار عزلته عن بقية السودان فليس هناك ما يضمن عدم تحوله شطر ألمانيا موطنه الأصلى، وكانت بعثاتها العديدة إلى الأنحاء المجاورة وسياستها حيال زنزيبار وما حولها يثير قلق الإنجليز وينبئ عما تسعى ألمانيا إلى تحقيقه من المطامع هناك. لذلك لم يكن بد من إخراج أمين ومحو كل أثر للسيادة المصرية فى مناطق خط الاستواء ليخلوا الجو أمام السياسة الإنجليزية.

بعثة ستانلى:

عمدت إنجلترا إلى إذاعة أخبار مثيرة عن موقف أمين فى الأقاليم الاستوائية والأخطار التى تهدد حياته، وأن الواجب الإنسانى يحتم العمل العاجل لإنقاذه. وما ذلك إلا لتبرير تدخلها مع اكتساب تعضيد الرأى العام لها فى مساعيها «الإنسانية»، ومبالغة فى التستر تباعدت الحكومة ظاهريا عن هذه الحركة وتألفت لجنة أهلية لإنقاذ أمين إلا أنه مما يجدر بالذكر أن رئيس تلك اللجنة كان السير وليم ماكينون مؤسس الشركة البريطانية لشرق

إفريقية، أى الشركة التى كان هدفها الأول التمكين للسيادة البريطانية - تجاريا ثم سياسيا على نحو ما حدث فى الهند وغيرها - على المناطق الواقعة بين النيل وساحل إفريقية الشرقى، أى همزة الوصل بين السودان المصرى والأملاك البريطانية فى شرق إفريقية. وعلى الرغم من تعدد الأدلة والشواهد على أن الحكومة البريطانية كانت المحرك الأكبر لحملة الإنقاذ فإن ستانلى الذى عهد إليه بتلك المهمة كان يصرح بأن من المضحك اتهامه بالعمل لحساب حكومته، أو القول إن الغرض من رحلته اختطاف مديريات خط الاستواء من مصر لأن تلك المناطق ليست لها أية قيمة، ولقد أثار الكولونيل شايى لونج بك حملة فى الصحف الفرنسية فى مصر نبه فيها الأذهان إلى الأغراض السياسية التى تنطوى عليها تلك الحملة «الإنسانية» قائلا إن أمين كما تفيد الرسائل الواردة منه يتمتع بأتم صحة ولا يهدده أى خطر، ولكن هذه الحملة هى تكملة لسلسلة السرقات والاعتداءات التى توالت على الأراضى المصرية منذ عام ١٨٨٢، وأن الغرض الحقيقى منها إنزال الراية الخديوية التى ظلت مرفوعة على أعالى النيل واختطاف تلك المناطق من مصر أسوة بزيلع وبربرة وغيرهما من الأملاك المصرية على الساحل الشرقى لإفريقية.

وفى ٢١ يناير سنة ١٨٨٧ غادر ستانلى لندن إلى مصر فى طريقه لإتمام مهمته، ولقد زوده الخديو توفيق باشا بخطاب إلى أمين وفيه ينعم عليه برتبة اللواء تقديرا لخدماته فى مديريات خط الاستواء ويخبره بأن الغرض من إيفاد ستانلى إليه هو تمكينه هو ورجاله من الانسحاب والعودة معه مادام ليس فى الاستطاعة إرسال نجدة إليه، ومع ذلك فقد ترك له الخديو الحرية المطلقة فى التصرف وتقرير ما يراه فى العودة إلى القاهرة أو البقاء حيث هو مع ضباطه وجنوده. وبعد رحلة طويلة عن طريق رأس الرجاء الصالح والكونغو وصل ستانلى وحملته إلى شاطئ بحيرة ألبرت نيانزا فى ديسمبر سنة ١٨٨٧، ولكنه لم يلتق بأمين باشا إلا فى ٢٩ أبريل سنة ١٨٨٨، وقدم له خطاب الخديو وخطابا آخر من نوبار باشا وعندما فاتحه فى أمر الانسحاب برجاله للعودة إلى مصر أجابه أمين باشا بأنه يقدر الصعوبات التى تلقاها مصر فى سبيل الاحتفاظ بتلك المناطق، ولكنه لا يرى لماذا يتحتم عليه الرحيل لاسيما أن الخديو يبلغه فى خطابه أن فى وسعه البقاء فى مكانه على مسئوليته، وكذلك نوبار باشا قد كتب إليه بهذا المعنى، ثم قال «إنى لا أسمى ذلك تعليمات فليس هناك أمر بالرحيل بل تركت لى الحرية»، وأقام ستانلى شهورا طويلة يحاول إقناع أمين بالتسليم بوجهة نظره ولكن دون طائل، وفى خلال ذلك عرض عليه حلا من ثلاثة:

(١) الانسحاب برجاله والعودة إلى مصر .

(٢) أو الاستمرار فى حكم البلاد ولكن باسم ملك البلجيك .

(٣) أو يتخذ مركزا له فى الزاوية الشمالية الشرقية من بحيرة فكتورنيانزا لإدارة البلاد باسم الشركة البريطانية لإفريقيا الشرقية ، وحاول جهده فى إقناعه بقبول الحل الثالث ، وأن الشركة ستمده بالمعدات اللازمة لبسط سيادتها على أونيورو وأوغندا والتوغل شمالا إلى واديلاى مقر أمين إلى ذلك الحين . ولكن أمين ظل ثابتا عند رأيه الأول قائلا إنه مرتبط بواجبه نحو مصر ، وما دام باقيا هناك فستظل تلك المناطق تابعة لمصر . ووقفت الأمور بينهما عند هذا الحد إلى أوائل سنة ١٨٨٩ ، حيث نفد صبر ستانلى وقرر اتخاذ سبيل العنف والتهديد لإرغام أمين على الرحيل إذ رأى التهديد وحده لم يأت بالنتيجة المطلوبة ، حاصر معسكر أمين بأتباعه المسلحين فى ٥ أبريل . وكان أمين قد قرر إعادة المرضى والشيوخ مع ستانلى واصطحبهم معه لهذا الغرض . وجمع أمين ورجاله بالقوة وأعلن أنه سوف لا يتردد فى قتل كل من تحدثه نفسه بالمقاومة بل أعدم بالرصاص فى الحال رجلا من خدم أمين باشا قال إنه لا يريد الرحيل . ومنذ تلك اللحظة بسط ستانلى حكم الإرهاب على الجميع . وفى ١٠ أبريل سنة ١٨٨٩ بدأ ستانلى رحلة العودة وفى موكبه الظافر أمين باشا ومعه من المصريين والسودانيين والأوروبيين ٥١ من الضباط والجنود والموظفين ١٢٦ من الخدم . وهكذا تم إنقاذ أمين باشا أو إخلاء الأقاليم الاستوائية من المصريين وتمهيد السبيل لتحقيق المطامع البريطانية فيها .

وفى أوائل ديسمبر سنة ١٨٨٩ وصل ستانلى إلى ساحل زنزيبار ، وكان أمين قد فارقه بمجرد دخوله إلى المنطقة الألمانية فى ٤ ديسمبر . وعلى أثر وصوله إلى إنجلترا تم إبرام اتفاقية بين بريطانيا وألمانيا فى أول يولية سنة ١٨٩٠ لتحديد مناطق نفوذ الدولتين فى شرق إفريقية وبموجبها حصلت إنجلترا على الاعتراف بأن منطقة نفوذها تشمل الأقاليم الواقعة شمال خط يمتد من الكونغو غربا عند خط العرض (١) جنوب خط الاستواء إلى بحيرة فكتوريا نيانزا فساحل المحيط الهندى شرقا ، وبذلك اطمأنت إنجلترا من ناحية التنافس الألمانى ولم تلبث أن أوفدت الكابتن لوجارد إلى أوغندة فى أكتوبر سنة ١٨٩٠ ، فأرغم ملكها بقوة السلاح على توقيع معاهدة يعترف فيها بالحماية البريطانية لمدة عامين وبعد جولة مسلحة فى أونيوروا وبقية الأقاليم الاستوائية عاد إلى أوغندة وأرغم ملكها للمرة الثانية (فى مارس سنة ١٨٩٢) على توقيع معاهدة أخرى يعترف فيها بالحماية الدائمة ، ولكن الحكومة البريطانية جددت المعاهدة فى ٢٩ مايو سنة ١٨٩٣ على أثر انسحاب الشركة وتخليها للحكومة عن حقوقها .

وفى يوم ١٨ يونية سنة ١٨٩٤ أعلنت الحماية البريطانية على أوغندة، ثم أعلن امتداد هذه الحماية إلى أونيوروا والأقاليم المجاورة فى ٣٠ يونية سنة ١٨٩٦، وفى خلال ذلك عقد اتفاق بين إنجلترا وملك البلجيك فى ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ لتحديد مناطق النفوذ بين الكونغو وبريطانيا فى وسط إفريقية وبموجبه اعترفت بلجيكا بحدود منطقة النفوذ الإنجليزى، كما نص عليها فى الاتفاق الإنجليزى الألمانى (يولية ١٨٩٠)، وحصلت إنجلترا على حق استئجار منطقة فى أراضى الكونغو تمتد من بحيرة تنجانيقا إلى بحيرة ألبرت إدوارد فى مقابل تخويل الكونغو مثل هذا الحق فى منطقة وادى النيل تمتد شرقا من بحيرة ألبرت إلى شمال فاشودة عند خط عرض ١٠ درجة وغربا إلى حدود الكونغو - أى كل مناطق فاشودة وبحر الغزال وبحر العرب ولادو ووادلاى، وكان الغرض الأساسى من هذه الاتفاقية، فضلا عن الحصول من دولة مجاورة على الاعتراف بمركز بريطانيا فى الأقاليم الاستوائية تأمين الاتصال بينها وبين المناطق الإنجليزية فى جنوب إفريقية - تنفيذا لمشروع سيسل رودس - ومن جهة ثالثة لإيجاد حائل بين الكونغو الفرنسى وأراضى وادى النيل، وإذ كانت بريطانيا تعلم مطامع بلجيكا القديمة فى تلك المناطق ومحاولاتها العديدة لمد نفوذها إلى أعالى النيل، فقد احتاطت لمقتضيات السياسة البريطانية فى المستقبل بأن استترت خلف السيادة التركية والمصرية على أعالى النيل وتبادلت مع بلجيكا فى يوم توقيع الاتفاق وثيقة تؤكد عدم إنكار الطرفين لحقوق تركيا ومصر هناك. وإذ أمنت إنجلترا على مركزها فى الأقاليم الاستوائية من كل النواحى بعد ما قبضت على مفتاحى البحر الأحمر فى قناة السويس وخليج عدن (فى زيلع وبربرة وساحل الصومال) ووطدت أقدامها كذلك فى شرق إفريقية، وشرعت فى مد خط حديدى بين ممباسا وأوغندة عادت توجه عنايتها إلى السودان، فاستعادت كسلا لمصر من إيطاليا فى فبراير سنة ١٨٩٦.

الحملة الفرنسية إلى فاشودة وإعادة فتح السودان:

كان التنافس الاستعمارى بين فرنسا وإنجلترا على أشده، فلا عجب أن كانت فرنسا ترقب باهتمام خطوات السياسة الإنجليزية حيال الأملاك المصرية فى شرق وجنوب السودان، وتوالت تصريحات الساسة الفرنسيين فى البرلمان الفرنسى بأن التصرفات التى تمت باطلة من الوجهة الدولية، وكان الاعتقاد السائد لدى الكثيرين من المتبعين لأدوار التدخل الإنجليزى فى وادى النيل أن إنجلترا بعد أن تم لها إخلاء السودان من المصريين ووضع يدها على منافذه الشرقية والشمالية ومنابع النيل فى الجنوب كانت تعتزم التوسع

تدريجيا من أوغندة بالزحف شمالا حتى يتم لها بسط سلطانها على السودان. لذلك تفتق ذهن أولى الأمر فى فرنسا عن خطة تحول من ناحية دون تحقيق مطامع إنجلترا فى أعالى النيل، ومن ناحية أخرى تدرأ خطر المطامع البلجيكية فى تلك المناطق. وإذا لم تسفر هذه الخطة عن ظفر فرنسا بتلك المنطقة لنفسها تيسر لها على الأقل أن تفتح باب المناقشة دوليا فى المسألة المصرية السودانية بحذافيرها، ومن ثم توضع الأمور فى نصابها بإعادة الحقوق لأصحابها، أما الخطة المشار إليها فهى تلخص فى إيفاد حملة عسكرية من الكونغو الفرنسى لاحتلال فاشودة على أن تتقدم لإمدادها بعثة أخرى من الشرق عن طريق جيبوتى والحبشة. ولقد وضعت هذه الخطة بتكتم تام حتى إذا كان ٥ مايو سنة ١٨٩٣ استدعى رئيس الجمهورية (كارنو) الضابط الذى وقع عليه الاختيار لقيادة الحملة وهو الليوتنان كولونيل Monteuil، وصارحه بأن مستقبل فرنسا ومركزها فى العالم يتوقف على نجاح حملته، وأضاف «أنى أريد فتح باب المسألة المصرية ولتحقيق هذا الغرض يجب أن تقوم حملة فرنسية باحتلال نقطة معينة فى الأراضى المصرية، فإن إنجلترا سوف تحتج وعندها ترغمها أوروبا على إخلاء وادى النيل»، ثم أوضح له السبب فى اختيار فاشودة بالذات لأنها:

(١) عاصمة مقاطعة مصرية.

(٢) وأنها مفتاح مصر بفضل موقعها الجغرافى عند ملتقى الصوباط بالنيل.

(٣) لأنها على امتداد الأملاك الفرنسية فلا حاجة إلى اختراق أراض أجنبية للوصول إليها، وعلى الرغم من الرغبة فى الإسراع بالتنفيذ ومن إرسال بعض الضباط والجنود للشروع فى الخطوات التمهيدية فقد تأخر قيام الحملة وإعدادها انتظارا لإقرار الاعتمادات المالية من البرلمان، فضلا عن التغيير الوزارى المتواصل، ومن ناحية أخرى فقد رؤى من اللازم أن يسبق الحملة تسوية الخلاف الناشب مع بلجيكا حول حدود الكنغو كى يتسنى تنظيم إرسال المؤن والإمدادات، وأخيرا عندما وافق البرلمان الفرنسى على فتح الاعتماد اللازم للحملة فى ٩ يونية سنة ١٨٩٤ كانت إنجلترا قد عقدت قبل ذلك بقليل اتفاقيتها مع الكونغو (فى ١٢ مايو)، لهذا رأى ولاة الأمور فى فرنسا العدول عن حملة فاشودة فاستدعوا Monteuil فى ٢٢ أغسطس وهو على وشك التحرك برجاله نحو وادى النيل، وفى خلال ذلك كان أمر الحملة قد شاع وتناولته الصحف الإنجليزية ومجلس العموم البريطانى بالتساؤل والتعليق بين حين وآخر، وأخيرا وقف السير إدوارد غراى فى ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ فى مجلس العموم

وألقى تصريحا ملؤه التهديد نحو فرنسا مرددا الزعم بأن منطقة النفوذ الإنجليزية تتناول وادى النيل بأكمله، ومن ناحية أخرى فإن الصحف البريطانية كانت قد دأبت على القيام بحملة منظمة لمطالبة الحكومة بالعمل على استعادة السودان، كما أن الحكومة البريطانية كانت قد بدأت منذ أواخر سنة ١٨٩٥ تذيع أخبارا مثيرة عن نشاط المهديين وتهديدهم لمصر، ولم تلبث أن أرسلت أمرا إلى السير هربرت كتشنر تلقاه فى منتصف ليل ١٢ مارس سنة ١٨٩٦ بأن يتقدم إلى السودان على رأس القوات المصرية والإنجليزية - ولم يبلغ هذا القرار إلى الحكومة المصرية إلا بعد ظهر يوم ١٣ مارس.

حيال نشاط إنجلترا وشروعها فى اتخاذ الخطوات الأخيرة لبسط سيادتها على السودان - من الشمال لا من الجنوب كما يظن أولا - رأت فرنسا أن الفرصة الوحيدة الباقية أمامها للتدخل فى شئون وادى النيل قد أصبحت على وشك أن تفلت منها، فأصدرت أمرها إلى الكابتن مرشان بالسفر لقيادة الحملة إلى فاشودة (فى ٢٥ يونية سنة ١٨٩٦) تنفيذا لخطتها الأولى. وفى ١٠ يولية سنة ١٨٩٨ وصل إلى فاشودة ورفع عليها العلم الفرنسى، وكان يؤمل أن يجد فى انتظاره هناك المدد المتفق على إرساله بطريق الحبشة إلا أنه لم يجد أحدا - وكان المدد فى الواقع قد وصل فى ٢٢ يونية إلى نقطة تبعد ٩٦ كيلو مترا عن فاشودة، وكان مكونا من قوة حبشية كبيرة تحت قيادة ضابط فرنسى، ولما لم يسمعوا شيئا من الأخبار عن حملة مرشان عادوا إلى بلادهم نظرا إلى قلة المؤن وتفشى الحمى والموت بين الجنود - وإذ كان قد تم لكتشنر القضاء على جنود المهديين بعد موقعة أم درمان (٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨) فقد تقدم تنفيذا للتعليمات التى لديه لعدم تمكين «أى قوة حبشية أو فرنسية» من ادعاء أى حقوق على أراضى وادى النيل. وفى ١٧ سبتمبر وصل إلى فاشودة والتقى بمرشان، وإذ رفض هذا أن ينسحب بجنوده إلا إذا وصلته تعليمات بذلك من حكومته، فإنه أحرجه بقوله وهل لديك تعليمات من حكومتك بأن تحول دون رفع الراية المصرية وإعادة السيادة المصرية على أملاكها القديمة كمديرية فاشودة. عند ذاك أجاب مرشان بالنفى. فاكتفى كتشنر بذلك وفى ٢٠ سبتمبر رفع العلم المصرى عند ملتقى الصوباط بالنيل، وعهد إلى قوة من الجنود والمدفعية بحراسته. وعاد كتشنر إلى أم درمان ثم انسحب مرشان إلى فرنسا عن طريق الحبشة وجيبوتى بعد مخابرات عديدة بين فرنسا وإنجلترا تمسكت فى خلالها إنجلترا بحقوق السيادة المصرية على السودان مؤكدة أن السودان كان وسيبقى إلى الأبد ملكا لمصر واستعانت فى موقفها أمام فرنسا بخطاب من بطرس باشا غالى إلى اللورد كرومر بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٨٩٨، وفيه يقرر الوزير المصرى أن مصر لم يغب عن بالها مطلقا أمر استعادة أقاليمها السودانية لأنها مصدر

حياتها ، ويطلب بمناسبة المفاوضات الدائرة مع فرنسا حول حادث فاشودة التوسط للاعتراف لمصر بحقوقها التى لا تقبل المنازعة ، وكذلك لكى ترد إليها الأقاليم التى كانت تحتلها إلى حين قيام الفتنة المهدية .

وانتهى الخلاف بين الدولتين بعقد اتفاقية ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ وبموجبها تعهدت فرنسا بألا تسعى للحصول على أراض ولا أى نفوذ سياسى فى أية جهة تقع إلى الشرق من خط عينت حدوده ومعالمه ، بحيث يبعد فرنسا نهائيا عن وادى النيل .

اتفاقية السودان:

أما عن سياسة إنجلترا فى داخل السودان فقد توجت بنجاح آخر بالاتفاقية التى عقدتها مع مصر (أو أملتها عليها) فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ وبموجبها احتفظت إنجلترا لنفسها بجميع مزايا السيادة الفعلية وأبقت لمصر منها الاسم لا تعففا واحتراما للحق وللعهود والمواثيق الدولية ، ولكن تحقيقا لمصلحة مادية هى الحاجة إلى استخدام الجنود المصريين فى توطيد أسباب الأمن والنظام وتعبيد الطرق ومد الخطوط الحديدية وإقامة المنشآت العامة ، وبالجملة التمهيد لاستغلال موارد البلاد على حساب الخزينة المصرية - هذه الخزينة التى أقامت إنجلترا الدنيا وأقعدتها من أجل اختلالها واتخذت من ذلك وسيلة لبدء التدخل الفعلى فى شئون مصر ، وعند ما تم لها احتلال لم تتورع من إثقال كاهلها بنفقات جيش الاحتلال بأكملها - إلى حد تكليفها بدفع نفقات إنشاء مقبرة للجنود البريطانيين الذين قتلوا فى موقعة التل الكبير .

من أجل ذلك أبقت لمصر السيادة الاسمية على السودان ، وعلى الرغم من إدراك مجلس شورى القوانين لحقيقة الموقف فإنه لم يكن يتردد فى الموافقة على الاعتمادات اللازمة لمواجهة عجز إيرادات الحكومة السودانية «نظرا إلى أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر» ، وعندما احتج المجلس فى سنة ١٨٩٩ على عدم عرض الميزانية السودانية عليه رأى اللورد كرومر إجابة المجلس إلى طلبه تهدئة للخواطر التى ثارت عقب توقيع اتفاقية السودان . وفى ذلك يقول تقريره عن سنة ١٩٠٠» لاحظت فيما أبداه مجلس شورى القوانين من الملاحظات أثناء النظر فى ميزانية السنة الحالية أن المجلس المذكور يوافق على المصروفات المقدرة لحكومة السودان ، لأن الأعضاء يعتبرون تلك البلاد جزءا من كيان مصر لا يتجزأ . وهذا الرأى وإن كان صحيحا فى الجوهر إلا أن نظام الحكم فى السودان مقيد بنصوص الوفاق المبرم بين مصر وبريطانيا فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وحيث إنه من الجائز أن يكون بعض أعضاء هذا المجلس غير محيط بهذه الوثيقة إحاطة تامة فأنتهز هذه

الفرصة لأبين أنها لم تبرم لرغبة فى النفس أو لغرض انتقاص حقوق مصر الشرعية. فأغراض واضعيها الأصلية كانت أولا توطيد أركان حكومة صالحة لشعب السودان، وثانيا وقاية هذه البلاد من الارتباكات الخاصة التى خلقها فى مصر نظام دولى (أى الامتيازات)، ولا يجهل أعضاء المجلس على ما أظن ما تؤدى إليه هذه الارتباكات من شتى العراقيل.

«وقد لاحظت أيضا أن المجلس المذكور يطلب تبليغه تفاصيل إيرادات حكومة السودان ومصروفاتها، ومن البين أنه لا يمكن أن تعارض فى إجابة مثل هذا الطلب الحق. ولذلك عنيت بتلبيته وأرسلت إلى المجلس المشار إليه ميزانية حكومة السودان عن السنة الحالية» ونظرا إلى استمرار حالة الثورة النفسية فى مصر من ناحية المركز الذى اغتصبته إنجلترا لنفسها فى السودان عاد اللورد كرومر إلى تبرير الاتفاقية فى تقريره الذى رفعه فى سنة ١٩٠٣ عن الحالة فى مصر والسودان خلال سنة ١٩٠٢، فقال: إنها «- أى الاتفاقية - وضعت لتخليص السودان ومصر أيضا فى إدارة شئون السودان من القيود الدولية المشوشة التى آلت إلى كثير من الاختلاط والارتباك فى الإدارة المصرية، وأضاف أنه لولا هذا الاعتبار لما كان هناك داع من الوجهة الإنجليزية يدعو إلى رفع الراية الإنجليزية على الخرطوم أكثر مما يدعو إلى رفعها على أسوان أو طنطا».

الاتفاقية فى نظر القانون الدولى:

يرى رجال القانون الدولى أن اتفاقية السودان لا قيمة لها، وتلخص الأسباب التى يوردونها فيما يلى:

(١) لم تكن لمصر الصلاحية الدولية لعقد اتفاق دولى لأنها لم تكن دولة كاملة السيادة، وهو الشرط الأساسى فى الاتفاقات السياسية الدولية.

(٢) لا يملك الخديو حق توقيعها لأنه كان يستمد سلطته من الفرمانات وآخرها فرمان سنة ١٨٩٢ الصادر بتولية الخديو عباس الثانى، وهو ينص صراحة على ما ينقض الاتفاقية لأنه يحظر على الخديو التنازل عن شىء من الأراضى الواقعة تحت حكمه، أو عن شىء من الامتيازات الممنوحة له من السلطان.

(٣) لا تملك إنجلترا التحرر من التزاماتها فى المعاهدات الدولية السابقة على اتفاقية السودان - معاهدات لندن فى سنة ١٨٤٠ و١٨٤١ وباريس سنة ١٨٥٦ وبرلين سنة ١٨٧٨ - وفيها كلها تعهدت باحترام سيادة الدولة العلية وعدم المساس بأراضيها،

وكذلك فى بروتوكول التجرد من المطامع الذى وقعته الدول فى مؤتمر الأستانة سنة ١٨٨٢ ، فضلا عن تبليغها واعترافها بكل الفرامانات الصادرة للخديويين وآخرها فرمان سنة ١٨٩٢ هذا إلى أن إنجلترا صرحت مرارا عديدة بلسان رجالها المسئولين أن السودان جزء من الأراضى العثمانية ، وأنها لا تنكر سيادة السلطان ومصر على السودان وملحقاته - كما حدث عند اتفاقيتها مع فرنسا لتحديد مناطق النفوذ بينهما فى البحر الأحمر ، وكذلك عند عقد اتفاقية الكونغو - وكان هو السلاح الذى استخدمته ضد فرنسا فى حادث فاشودة .

نظرية الفتح وإعادة الفتح:

لا يمكن تبرير مركز إنجلترا فى السودان على أساس نظرية الفتح لأن الفتح لا يوجد إلا إذا كان البلد مباحا بلا صاحب Res Nullius، وهو مالم يكن شأن السودان ولا الملحقات لأنه لم يصدر قبلها تصريح من مصر بأنها تخلت نهائيا عن حقوقها هناك . ومادامت إنجلترا قد احتجت على تدخل فرنسا باسم حقوق الخديو فلا مجال لتدخل دولة سواها .

أما نظرية إعادة الفتح فلا تستفيد منها سوى الدولة صاحبة الفتح الأول ، أما اشتراك إنجلترا فى إعادة الفتح فإنها لم يدعها إليه أحد ولا يوجد أى اتفاق بشأنه يرتب لها حقوقا فى نظير ذلك ، وعلى فرض أنها كانت قد حصلت من مصر على مثل هذا الاتفاق فإنه يكون بلا قيمة لأن الخديو لا يملك عقده ، ومن ناحية أخرى فإن المعاهدات الدولية تترك للسلطان وحده حقوق السيادة ، وهو لم يؤخذ رأيه - بل احتج على اتفاقية عام ١٨٩٩ ، كما احتج قبلها على كل الاعتداءات التى وقعت على الملحقات المصرية وانتهزت الدولة العثمانية فرصة اشتراكها فى مؤتمر برلين (نوفمبر سنة ١٨٨٤ إلى فبراير سنة ١٨٨٥) فأعلن مندوبها سعيد باشا فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ، ثم فى ٢٣ فبراير سنة ١٨٨٥ بأن السودان لا يخضع إلا لسلطة الباب العالى ولا يتبع إلا سيادة السلطان .

وفى الواقع أن المركز الحقيقى لإنجلترا فى السودان قد قرره وكيل خارجيتها برودريك فى مجلس العموم فى جلسة ١٨ فبراير سنة ١٨٩٩ ، حيث قال ردا على سؤال للمستر مورلى فى ذلك الصدد «إن صلتنا بالسودان لا تقوم على قاعدة ولا قانون» .

قصر رأس التين فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٤٦ .

حسين حسنى

السكرتير الخاص لجلالة الملك

الفهـــــرس

شكر خـــاص ٥

مقدمة بقلم طارق البشرى ٧

مـقـدمـة ١٧

كلمـة مـوجـزة ٢٣

الفصل الأول: الالتحاق بخدمة القصر ومقدماته ٢٥

الفصل الثانى: مفارقة بين الماضى والحاضر (استعادة ذكريات الماضى) ٤١

الفصل الثالث: المرحلة الأولى من خدمة القصر ٦٧

الفصل الرابع: بداية اتصال عملى بالملك الشاب ٧٩

الفصل الخامس: رحلة أوروبا توثق صلتى بالملك ٩١

الفصل السادس: فى بداية تولى الملك سلطاته ١٠٧

الفصل السابع: فى رئاسة على ماهر باشا للديوان الملكى ١١٩

الفصل الثامن: وزارة على ماهر وتطور الأحداث ١٣٧

الفصل التاسع: وزارة حسين سرى الأولى وأزمة ٤ فبراير ١٤٩

الفصل العاشر: وزارة مفروضة ونشاط ملك وطنى ١٦٣

الفصل الحادى عشر: مواصلة الملك سياسته الشعبية ١٨١

الفصل الثانى عشر: تزايد اهتمامات الملك العلمية والوطنية ١٩٧

الفصل الثالث عشر : تطورات جديدة فى سياسة الحكومة والقصر ٢١٧

الفصل الرابع عشر : الشئون العربية تشغل الملك ٢٣١

الفصل الخامس عشر : هموم عامة وخاصة ٢٤٧

الفصل السادس عشر : توالى الوزارات حتى وزارة النحاس الأخيرة ٢٥٩

الفصل السابع عشر : قيامى بأنشطة مختلفة ٢٧٥

الفصل الثامن عشر : إلغاء المعاهدة وما ترتب عليه ٢٨٩

الفصل التاسع عشر : عودة إلى مجرى الأحوال السياسية (نذر العاصفة) ٢٩٩

الفصل العشرون : بداية النهاية ٣١٥

الفصل الحادى والعشرون : نهاية عهد وبداية عهد جديد ٣٢٩

الفصل الثانى والعشرون : على هامش المذكرات والذكريات ٣٤٧

الفصل الثالث والعشرون : خروجى من الخدمة ٣٥٧

مذكرات تاريخية عن مصر والسودان والملحقات ٣٦١

رقم الإيداع ١٣٤٩٧ / ٢٠٠١
الترقيم الدولى 3 - 0738 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ـ٨١٧٢١٣ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

سنوات مع

الملك فاروق

شهادة للحقيقة والتاريخ

د. حسين حسني

السكرتير الخاص للملك فاروق

عاد المؤلف إلى مصر فى عام ١٩٢٣ حاملا درجة الدكتوراه فى التاريخ عن قناة السويس من جامعة مونبلييه بفرنسا. وعمل بالمدارس ثم بدار المحفوظات بالقصر الملكى، ثم عين بوزارة الخارجية فى عام ١٩٢٥، ثم نقل إلى القصر الملكى ليعمل مع كبير الأمناء منذ يونية عام ١٩٣٠، فى عهد الملك فؤاد. وبقى بالقصر الملكى حتى تنازل الملك فاروق عن العرش فى عام ١٩٥٢. ومن ثم فهو شاهد عيان على ما يجرى فى القصر الملكى مدة اثنتين وعشرين سنة، منها مدة تولى الملك فاروق كلها من عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٥٢، وكان فى كل هذه المدة الأخيرة هو السكرتير الخاص للملك، وأنعم عليه أثناءها بالبكوية ثم الباشوية. وكتب هذه المذكرات أو أتمها فى عام ١٩٨٥.

هذه المدة الطويلة من وجوده بالقصر الملكى متصلا بالملك، تجعله ينطوى على كنز من كنوز التاريخ، من حيث الوقائع والأحداث وتصوير الملك. وهو ألزم نفسه كما ذكر فى صدر كتابته ألا يحكى إلا بوصفه شاهدا لما وقع تحت حسه من أحداث، رآها بعينيه أو سمعها بأذنيه.. فهو يضع كتابا هو من المصادر التاريخية وليس التاريخ ذاته. وكان فى هذا ورعًا وأمينا، وقد التزم بما ألزم به نفسه على طول الكتاب.

فى خضم ما نشر وما ينشر عن الملك فاروق وسياسات القصر الملكى، وعن حياته من مساوئ وسلبيات، تجىء هذه المذكرات لتكشف للقارئ أن القصر الملكى فى ذلك العهد، لم يكن كل رجاله من أمثال أحمد حسنين، ولا من أمثال كريم ثابت وعدلى أندراوس، ولا من أمثال الشماشرجية وأنطون بوللى وغيرهم، ولكن كان فيه رجال وطنيون وشرفاء وعلماء، كانوا قلة ولم يتح لهم التأثير الفعال، ولكن كانوا موجودين وحافظوا على نقائهم حتى النهاية.

الأهرام

دار الشروق
القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب: ٣٣ البانوراما - تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨٠٧٢١٣ - فاكس: ٨١٧٧٦٥ (٩٦١)